جامعـــة القاهرة

كليـة دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

اعتراضاتُ أبي عَلي الفَارسِي على النُّحَاة وأثرُهَا في الخَالِفِينَ

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إشراف

الأستاذ الدكتور

شعبان صلاح

أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة

إعداد الطالب

مصطفى محمود حسين شعبان

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

قال تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله رب العالمين كما يحب ويرضى، وأشكره كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فهو سبحانه ولي كل نعمة، وأصلي وأسلم على إمام الأئمة وخاتم أنبياء الأمة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه السائرين على هدي السنة إلى يوم الدين.

ثم امتثالًا لتوجيه النبي الكريم ﷺ الذي دلنا على أنه «**مَنْ لا يشكرُ النَّاسَ لا يشكرُ اللهَ**» أرى من الواجب أن أسجّل جزيل شكري وفائق تقديري لكل من أولاني معروفًا بتوجيه أو تعليم أو نصيحة خلال إنجازي لهذا العمل.

وأخص بالذكر:

شيخي وأستاذي العالِمَ الجليلَ، سَمْحَ السَّجيَّة، طيب الطويَّة، ذا الخصال الجَلِيَّة، والمعَالي المرْضيَّة الأستاذَ الدكتور: **شعبان صلاح** أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

أتقدم إليه بأسمى آيات التبجيل والتقدير والشكر من سُوَيْدَاء قلبي بما منحني من سعة صدر، ورحابة بال، ودماثة خُلُق، وصبر على مصاعب البحث، وبما فتح لي من أفق علمي وتدقيق أسلوبي، فقد كان بالنسبة لي نموذجًا أحتذي به في التدقيق المنهجي، والجديَّة العلمية، رفيقًا بي، جَمَّ الأدب والخلق الذي لم أعهد مثله من قبل، أشكره مرتين؛ أولاهما على تفضله بقبوله

الإشراف على هذا العمل المتواضع، والأخرى على ما أحاطني به من توجيه ونصح وإرشاد ، وما أولانيه من عناية في سبيل تذليل ما واجهت من مشاق، وتسهيل ما قابلني من صعاب ، فمهما سردت وقلت في صفة هذا العالم فلن أوَفِّيَهُ شيئًا من حقه علَّي، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خيرًا كثيرًا.

شكر خاص

أتقدم بأخلص الشكر وأوفى الذكر إلى الأستاذين العالمين الجليلين اللذين شرفاني بقبولهما مناقشة هذا العمل ، وإبداء ما رأياه في مصلحة البحث إفادة واستفادة ، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لزوجتي التي رابطت وثابرت معي بجلد وصبر في سبيل إنجاز هذا العمل في أيام غربتي، وتحملت معي أعباءها ، ودفعتني دفعًا لإتمامها ، فالشكر موصول لكِ يا أم علياء.

وأخيرًا فلا أنسى أبدًا أن أتقدم بجزيل الشكر لصهري والد زوجتي العميد(قوات مسلحة)/ إبراهيم تهامي، فقد كان ردءًا لي وعونًا في الأيام الأخيرة من إعداد الرسالة وتجهيزها للطبع،أثناء مقامي خارج مصر وقد أحاطني بفضله وعونه وطوَّق عنقي بجميل لن أنساه فجزاه الله عني خيرًا.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من كان له عليَّ فضل

في إنجاز هذا البحث

والله ولي التوفيق

إهداءٌ

إلى روح أبويَّ في مثواهما الأخير

أهدي هذا العمل ، راجيًا من المولى العلي القدير

أن يجعل هذا العمل في ميزانهما يوم الدين

فاللهم ارحمهما رحمة واسعة

قرار لجنة المناقشة

المقدمة

الحمد لله منزل الفرقان، مُصَرِّف البيان ، مُعْرِب التبيان، مُعجز اللسان، والصلاة والسلام على خاتم رسله وأشرف خلقه المصطفى العدنان، سيدِ ولد آدم ، ونبي آخر الزمان.

وبعدُ:

فإن علم النحو كشأن غيره من العلوم الخلافية التي حفلت بذخيرة من قضايا الخلاف ومسائله أصولًا وفروعًا؛ مثل علم الفقه، والكلام، بدأت أولَ ما بدأت مرتكزةً على النصوص الأوليَّة، والأصول العامة، والقواعد الكلية، ثم أخذت تتطور شيئًا فشيئًا بسبب اتساع التناول، وكثرة المناقشات، وتعدد الأبحاث التي تعتمد على اختلاف المشارب، وتنوع المذاهب، وتباين الآراء.

فكان في الحقل النحوي مدارسُ ومذاهبُ ، شأن علم الفقه كان فيه حنفيٌّ، ومالكيٌّ، وشافعيٌّ، وحنبليٌّ..، ومدارس للرأي، والنص، وشأن علم الكلام كان فيه أشعريٌّ، وماتريديٌّ، ومعتزليٌّ..ومدارس للعقل،والنقل، كذلك نشأت المدارس النحوية ، ونضجت واستوت على سوقها، واستقر لها أصولها، ومسالكها في الاستدلال والنظر.

ولا شك أن أبا علي الفارسي له في مضمار الدرس النحوي أثرٌ بارز، وله في حقل القياس والتعليل منطقٌ واضحٌ، فإنك إن طفقتَ تبحث عن نحويٍّ له مثلُ شغف الفارسي بالنحو قياسًا وتعليلًا فسيردُّكَ البحث إلى الفارسيِ، وإن أرجعت البصر تُعدِّدُ نتاجًا نحويًّا موعًا لكثير من مسائل الخلاف النحوي في هذا الطَّور وفي هذه الحقبة، فسينقلب إليك البصر بنتاج الفارسي .

وتلك مسائل الفارسي تزدحم بكثير من المناقشات والقضايا التي تناول فيها تفسير آراء سيبويه بالشرح والإيضاح،فمسائله في النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ومسائله وقضاياه واختياراته،وكان -رحمه الله- «أشدَّ تفردًا بالكتاب ، وأشدَّ إكبابًا عليه وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين»(١).

وكذلك كان الفارسي من أولئك النحاة الذين لهم باع في مجال التصنيف والبحث،وبراعة في علم النحو مع إلمام بمختلف عناصر اللغة ،وبالرغم من ذلك فلم يكن الفارسي أسير فكر سيبويه وغيره من نحاة الجامعة البصرية، بل كان ذا ألمعية نظرية، وشخصية متميزة ناقدة، وأسلوب فريد فاحص، وفكر حُرٍّ، يدرس، ويبحث، ويناقش، ويجادل، ويستدرك، ويتعقب، ويعترض، ويرد، ويجاوب، ويشرح، ويفصل، ويعلل، ويبسط.

---

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، تصحيح وشرح أحمد أمين وأحمد الزين- طبعة دار الحياة- ١/ ١٣١ .

وقد قال عنه تلميذه أبو طالب العبدي: «ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه»(١)، يعني من أبي علي.

فقد كان ذا اطلاع واسع بشواهد اللغة وغرائبها،ذا قريحة نابهة في استنباط أصولها وقواعدها، واستحضار عللها واستقراء مقاييسها، ومن ثم أدركت أن دراسة اعتراضات الفارسي بصورة الموازنة بين النظر والتطبيق أمر في غاية الأهمية،خاصة أن الناظر في مؤلفاته النظرية يلاحظ أنه يسير في عرض مسائله على منهج معين تابعًا في ذلك مذهبه البصري الذي عُرف بدقته واعتماده على منهجية واضحة في القياس والسماع .

❁ **وتتلخص هذه المقدمة في خمس نقاط:**

الأولى: أسباب اختياري لموضوع هذا البحث.

الثانية: الصعوبات التي واجهتني خلال فترة هذا البحث.

الثالثة: منهج البحث.

الرابعة: استعراض الدراسات السابقة المتصلة باعتراضات أبي علي.

الخامسة: خطة البحث إجمالًا.

❁ **أولاً: أسباب اختياري لموضوع هذا البحث:**

[أ] **الميل الشخصي للدراسات النحوية التي تتعلق بقضايا الخلاف ومسائله،** ولقد كانت رسالتي للماجستير متعلقة بالخلاف النحوي،وعنوانها: **"تعقبات الشهاب الخفاجي المصري النحوية للزمخشري والبيضاوي من خلال حاشيته على تفسير البيضاوي"**، ولا غَرْوَ في أن ميل الباحث لموضوع بحثه واقتناعه به من أهم العوامل المساعدة- بإذن الله- على إتمام هذا البحث،وقد اخترت الاعتراضات دون التعقبات هنا؛لأن التعقب غالبًا يكون من شخص لشخص،بخلاف الاعتراض فمفهومه أوسع.

[ب] **الإسهام بجزء من محاولات الباحثين** إبرازَ الجهود الكبيرة التي بذلها نحاة هذا الطَّور الذي ينتمي إليه أبو عليٍّ في تقعيد قواعد النحو، و تحقيق مسائله، وضبط فروعه، وتهذيب شوارده، ونضوجه نظريًّاوتطبيقيًّا.

(١)نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار الفكر العربي-القاهرة -١٤١٨هـ-١٩٩٨م-ص٢٧٤.

[ج] **محاولة إبراز ثراء البحث النحوي بوجه عام، والخلافي بوجه خاص** من خلال شخصية أبي علي الفارسي، الذي كان له أثر غير مسبوق إلى نظيره في كشف اللثام عن أصول المدرسة البصرية المنثورة في كتاب سيبويه وكتب غيره من رؤوس البصريين، وتحقيق مسالك الاستدلال لها والاحتجاج لفروعها من ناحية، وإرساء قواعد المدرسة البغدادية، وتحديد ملامحها، وتجلية صورتها من ناحية أخرى.

[د] **تكاد الدراسات التي تعرضت للفارسي تجمع على** أن أبرز سمة تميز أسلوب الفارسي هي سمة النقد النحوي، والتي تتمثل في الاعتراضات والجواب عليها، والذي يطالع كتب الفارسي يجدها زاخرة بعدد هائل من الاعتراضات النحوية، والصرفية، واللغوية على أغلبية النحاة السابقين والمعاصرين له، تلكم الذخيرة، وذلكم الازدحام في المناقشات والأبحاث قد أذهلني بما امتلكه أبو علي من ملكات الجدال، وآلات الاستدلال، وما تربع عليه من سلطان البرهنة، والاحتجاج، ولكني التمست العزم من عزيمة أُستاذي ذي العزم الموصول الأستاذ الدكتور شعبان صلاح، فقد وقع اختيارُه على الشخصية، واختياري على اعتراضاتها ، فعزمت وتوكلت،وانعقد العزم،ووقع الاختيار على هذا الموضوع.

[هـ] **أنَّ الفارسي كان ذا خبرة واسعة بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، واهتمام خاص بالأصول التي تنبني عليها فروع المدرستين ، والأدلة التي يحتج بها كلا الفريقين، واطلاع واسع بضروب اللغة وفنونها وخصائصها، مع اهتمام عجيب بمسالك العلل وصور القياس وأشكاله ،وهو الأمر الذي شهد له به ألصق تلاميذه به ممن اهتموا بعلل النحو وقياسه كابن جني وغيره.

[و] **اهتمام الباحثين في النحو بما أنتجته أبحاث الفارسي**على المستويين التنظيريِّ، والتطبيقيِّ، فقد كانت آراؤه محل اعتبار في حَيِّز الدراسات النحوية المتعاقبة عليه ؛ لما غلب عليها من مسلك عقلي جدلي من جانب ؛لأسلوبه في صياغة الاستدلال،وسبك التعليل، ولما تميزت به طريقته من توظيف لشواهد اللغة المختلفة من جانب آخر،كل هذه الأسباب جعلتني على اقتناع تام بأن موضوع البحث على قدر من الأهمية، فدراسة اعتراضاته بهذه الصورة تُعدُّ إضافة في مجال التخصص النحوي،إذا كانت تمدنا بالأساليب التي يتبعها النحاة في دراستهم للمسائل النحوية،وتوقفنا على منهجهم في بحث قضايا الخلاف النحوي.

❁ **ثانيًّا: الصعوبات التي واجهت البحث:**

[أ] **كثرة مصنفات الفارسي التي بلغ الموجود المطبوع منها ستة عشر كتابًا**، وقد أحصى له الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ثلاثة وثلاثين مصنفًا[1]،وأحصاها بعض الباحثين فزاد على ذلك الإحصاء كما سيذكر البحث فيما بعد، وبعض هذه المصنفات المطبوعة ضخم ؛ كالتعليقة، والحجة، وبعضها مُتخمٌ بالأسلوب الجدلي الفرضي؛ كالإغفال، والبصريات، والبغداديات ، والشيرازيات، والحلبيات ، وكل هذه الكتب تعجُّ بمسائل الخلاف التي أتت في صورة اعتراضات، وردود، ونقود، وأجوبة، وقد تتبعت كتب الفارسي ووقفت فيها على مئات الاعتراضات المختلفة التي لا تخصُّ علوم اللغة فحسب، والتي يحتاج سردها وحصرها فقط إلى مجلدات، ونحو عَشْرٍ وأربعمائة(٤١٠) مسألة (نحوية، وصرفية، ولغوية، وصوتية)،مما يجعل من الصعوبة بمكان أن تستوعب رسالة علمية واحدة كل هذا العدد من المسائل المعترض عليها، وإلا لاستغرقت سنوات مديدة، وأفردت مجلدات عديدة، ذلك أن المسائل التي كانت محل نقد الفارسي لم تكن مقصورةً على القضايا النحوية فحسب، بل تنوعت فتناولت مباحث لغوية، وتفريعات نحوية، أو إعرابية، لا علاقة لها بمسائل الخلاف النحوي ،أو لا تقرر قاعدة نحوية عامة أو أصلًاكليًّا، أو كانت واردة ضمن استطرادات شديدة الفرعية –وما أكثر هذا النوع– مما دفعني إلى انتقاء بعض المسائل التي تخص موضوع بحثي ،معتمدًا في منهج الانتقاء على القضايا النحوية والصرفية التي ظهر فيها للفارسي منهج واضح إما بتقرير أصل أو تأسيس قاعدة،وكذلك على ما برز أثره من تلك الاعتراضات في التناول النحوي بعد ذلك، وقد بلغت تسعًا ومائة (١٠٩) مسألة ونحَّيْتُ بقيتها إلى آَوبةٍ أخرى، أو لمن رام بحثها ودراستها، وذكرت أبرز ما وقفت عليه في ملحق يأتي في ختام الفصلين الخاصين بالاعتراضات؛ وغضضت الطرف عن سرد باقي الاعتراضات؛ لكثرتها المفرطة التي يحتاج سردها فقط إلى مجلدات كما قلت سلفًا؛ لطول نصوصها أحيانًا، وكثرة استطراداتها أحيانًا أخرى؛ لهذا كانت مرحلة الاستقراء والجمع من أشق مراحل الدراسة وأضناها.

[ب] **الصِّبغة العقلية الظاهرة الممتزجة بالمسالك الجدلية المنطقية** التي صبغت لغة الفارسي في كتبه وغلبت على أسلوبه زادت صعوبة هذا البحث، ولاسيما في تلك القضايا التي واجهتُ فيها

---

(١) أبو علي الفارسي حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو،للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي–طبعة دار المطبوعات الحديث–جدة–السعودية–١٤٠٩هـ–١٩٨٩م–١/ ١٤٧–١٤٨.

صعوبة تحديد قصد الفارسي في اعتراضه، لذا كانت مرحلة التدقيق والتمحيص تالية في الأهمية لمرحلة الاستقراء والجمع.

[ج] **المبالغة المفرطة أحيانًا كثيرة في سَوقِ أساليب الاحتجاج،** والتماس العلل الخفية البعيدة الإدراك التي كان يحاول اقتناصها، أو توليدها بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثيل بالمثيل، وهو مما برع فيه الفارسي حقًّا، لكنه كان يصعب على الباحث أن يتتبع كل هذا الزخم من الاحتجاج والاستدلال ، لذلك كان لزامًا عليَّ أن أختصر هذا الأسلوب قدر الممكن دون إخلال بكلامه أو بتر لقصده، وهو ما كان يمثل لي صعوبة أخرى فوق الصعوبات التي واجهها بحثي خلال هذا العمل.

[د] **غلبة أسلوب الاستطراد على اعتراضات الفارسي،** وهي أبرز ما يتميز به أسلوبه، إذ كان غالبًا ما يستطرد وينطلق بعيدًا عن الموضوع المطروق حتى يكاد يُنسي آخرُهُ أوَّلَهُ،الأمر الذي يلزم معه تحري الدقة وطول النفس في تتبع كلامه إلى غايته ، وقد كان هذا من أكبر الصعوبات التي واجهت البحث في هذه الفترة .

❁ ثالثًا: منهج البحث:

لقد مر البحث في هذا الموضوع بمراحل أوجزها فيما يلي:

(١) **مرحلة الاستقراء والجمع:** حيث قمت باستقراء مصنفات الفارسي المطبوعة كلها استقراءً تامًّا بغاية جمع قضايا (الاعتراضات) التي تناثرت في هذه المصنفات.

(٢) **مرحلة التدقيق والتمحيص:** إذ لغة الفارسي في الغالب لغة مُسهِب في الاحتجاج، مُطنِبٍ في التعليل، تتنوع في تناوله أساليب الاستدلال، ويظهر ذلك في أسلوب مجاراته لخصمه ومجادلته، فقد يطول استدلاله مستعرضًا في أثناء ذلك ما بدا له من المسوغات المعنوية واللفظية التي تدعم قوله، ومن الأدلة الذهنية التي ترجح رأيه من سبر وتقسيم،أو استدلال بالأولى،أو مراعاة النظير،أو استحسان،أو ما سوى ذلك من طرائق الاستدلال،فكانت هذه المرحلة من الأهمية بمكان لمعرفة غاية الفارسي من سياقاته ومناقشاته.

(٣) **مرحلة التوصيف والتصنيف:** لم أكن بحاجة إلى وضع ترتيب معين لمسائل الاعتراضات، إذ كانت الخطة مناقشة اعتراضات الفارسي على النحاة، فكنت أرتب المباحث الخاصة بفصلي الاعتراضات حسب الترتيب الزمني لسني وفاة النحاة، وداخل المباحث كنت أرتبها حسب الألفية، أما تلك المسائل التي لم تدخل في إطار ترتيب الألفية فكنت أوردها في عقب ذلك.

(٤) **مرحلة التدقيق والتحقيق**: وفيها كنت أتحقق من المذاهب والآراء التي نقلها الفارسي في اعتراضاته، أو نُقلتْ عنه، وأتناولها بالبحث والتوثيق من مظانِّها قدر ما تيسر لي.

(٥) **مرحلة الدراسة، وفيها:**

١- **قمت بدراسة القضايا التي اعترض فيها الفارسي على النحاة،** في ضوء مصادر النحو، والإعراب، والقراءات، وجوامع المذاهب النحوية ، والصرفية، وذلك لتأييد ما نحاه الفارسي أو تفنيده، هذا بخصوص الفصلين المُفردين لمناقشة الاعتراضات، أما دراسة المنهج الذي اعتمد عليه الفارسي في اعتراضاته ، والأصول التي قررها أو استند إليها، فقد سلكتُها في الفصل الثالث، وسلكتُ في الفصل الرابع مواقف النحاة المخالفين من هذه الاعتراضات، وأثرها في الدراسات النحوية اللاحقة.

٢- **كنت أُورد آراء النحاة ومقالاتهم في القضية محل المناقشة**مراعيًا الترتيب الزمنيلِسنِي الوفاة، إذا كان الغرض بيان المذاهب، أما إذا كان الغرض توضيح المذهب وتجليته، فكنت أرتبها على حسب وضوح النقل وبيانه ونصِّه على المطلوب، دون مراعاةِسنِي الوفاة.

٣- **أحيانًا أستهلُّ القضية بذكر رأي من اعترض عليه الفارسي من النحاة،** ثم أتلوه باعتراض الفارسي وكلامه، ثم بآراء النحاة، أو العكس، وأحيانًا أخرى أبدأ بذكر مواضع اتفاق النحاة في القضية، وما فيها من محل النزاع، ومواطن الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، ثم أتبع ذلك بالرأي المخالف واعتراض الفارسي عليه متناولًا إياه بالدراسة والتوثيق، مع إرداف ذلكغالبًا بما ترجح لديَّ ظنًّا أو يقينًا، حسب ما توفر عندي من قرائن الترجيح اللفظية أو الدلالية، وفي الأعم الأغلب كنت أتابع ما استقرت عليه الجمهرة ، إلا إذا انقدح لديَّ دليل من السماع المشتهر، أو القياس المعتبر، أو الذوق الدلالي الوجيه، وقد تكون المسألة مُشْكِلَةً في إدراكي، أو مما قويت فيها براثن الخلاف، فكنت أكتفي وقتئذٍ بعرض مذاهب النحويين ومقالاتهم دونما اختيار أو تعقيب، وهذا نذر يسير.

٤- **قمت بتوثيق مقالات النحويين ومذاهبهم ونقولهم،** سواء ما نقلته عنهم، أو ما نقله عنهم الفارسي، أو ما نقلوه هم عنه، فقمت بتوثيقها من مصادرها المعتبرة حسب القواعد العلمية المصطلح عليها، معتمدًا على الطبعات المحققة تحقيقًاعلميًّا مجمعًا على وثاقته.

٥- **وضعت عنوانًامناسبًا لقضايا الاعتراضات** وكنتغالبًا أذكر القضايا بعنوان يظهر موطن الخلاف فيها؛ كأن أقول مثلًا: (لغة المدِّ في (آمين) بين العُجمة والعربية) ، اللهم إلا إذا كان

ذلك سيؤدي إلى طول العنوان فكنت أذكرها بعنوان موجز ربما لا يُفهم منه ترجيح شيء إلا من خلال قراءة القضية؛ كأن أقول مثلًا: (إبدال الألف همزة في :جَانٍّ)، وربما أخالف ذلك إلى غيره، فأعنونها بما ترجح لدى الجمهور ، أو لدى الفارسي، أو برأي المعترَض عليه .

٦- **قمت بعزو الآيات القرآنية وتخريج قراءاتها، وتخريج الأحاديث النبوية، وأقوال العرب شعرًا ونثرًا**،وشرح الغريب من ألفاظ أمثالهم وأمثلتهم.

٧- **صنعت للبحث مقدمة، وتمهيدًا كانا بمثابة الفصل الكامل**، وختمت له بخاتمة حَوَتْ أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات، وذيلتهبِثَبَتِ فهارس مختلفة يَفيدُ منها الباحثون والقراء على السواء.

رابعًا: استعراض الدراسات السابقة المتصلة بموضع (اعتراضات أبي علي).

وقد آثرت تخصيص الكلام هنا عن الدراسات التي تعرضت لاعتراضات الفارسي وشخصيته الناقدة فحسب، وإلا فإن الدراسات السابقة التي تناولت الفارسي وشخصيته وآراءه لا تُحصى كثرةً، لذا لن يكون من المناسب الاستطراد في سردها، واستعراضها، أما بخصوص دراسة اعتراضاته على النحاة فقد وقفت على بعض الدراسات التي تعلقت بتعقبات الفارسي واعتراضاته على النحاة أو بعضهم،ومن تلك الدراسات:

- **"مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات، والعسكريات،والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضديات"**، وهو بحث يعدُّ جزءًا من متطلبات درجة الماجستير، تقدمت به الطالبة بلسم عبد الرسول الشيباني لقسم اللغة العربية بكلية التربية- بنات -جامعة بغداد-٢٠٠٢م،وقد وقع اختيار الباحثة مشكورة على بعض مصنفات الفارسي النحوية، وتناولتها بالبحث والدراسة، ورصدت ما ورد فيها من مآخذ لأبي عليٍّ الفارسي على من سبقه من النحاة،هذه الكتب هي: المسائل البغداديات،والعسكريات،والشيرازيات،والعضديات،والإيضاح،والتكملة،واختارت الباحثة ما رأت أهمية مناقشته من تلك المآخذ وتناولته بالعرض والدراسة ،وقد وقفتُ على تلك المآخذ وأضفت إليها ما اختار البحث مناقشته وتناولتُهُ بالدراسة والتحليل،وقد درست الباحثة هذه المآخذ ،لافتة في أثناء ذلك إلى ما كان الفارسي يعتمد عليه في مآخذه من أصول سماعية أو قياسية،وما كان يميل إليه من آراء،ويجنح إليه من قواعد.

- **"تعقبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية(جمعًا ودراسة)"**،وهو بحث تقدم به الباحث سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني لنيل درجة الدكتوراه في تخصص النحو والصرف ،لقسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة والنحو والصرف-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-

١٤٣٢هـ-٢٠١٠م،درس فيه الباحث تعقبات الفارسي لآراء سيبويه الصرفية والتي اجتمعت لديه في ثمان وثلاثين مسألة، مستنتجًا في النهاية أن آراء سيبويه الصرفية كانت راجحة على تعقيبات الفارسي في إحدى وعشرين مسألة،وأن تعقيباته كانت متجهة في سبع عشرة مسألة،وأنه كان مسبوقًا في بعضها.

- **"تعقبات الفارسي لشيخه الزجاج في (الإغفال)"**،وهو بحث تقدم به الباحث محمد عماد سمير يَبَازيد لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف-الكويت-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م،وقد طُبعت بدار النوادر-دمشق –سنة٢٠١٢م،درس الباحث في هذا البحث المواطن التي خطأ فيها أبو علي شيخه أبا إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه والتي جمعها في مؤلفه المسمى بـ(الإغفال)،وقد اجتمعت لدى الباحث هذه التعقبات في إحدى وستين مسألة،وفي الموضوع نفسه سُجلت رسالة دكتوراه بعنوان:**التعقيبات النحوية للفارسي على الزجاج**، تقدم بها الباحث خالد محمد صالح العنسي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف-كلية الآداب-جامعة تعز-٢٠١٢م.
- **"ردود أبي علي الفارسي على الأخفش الأوسط"**،وهي رسالة مقدمة من الباحث علي بن غرامة ابن أحمد الشهري لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف ،لقسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة والنحو والصرف-كلية اللغة العربية وآدابها-جامعة أم القرى-١٤٣١هـ-٢٠١١م،وتهدف هذه الدراسة إلى استقراء المسائل التي رد فيها الفارسي على الأخفش،ومناقشتها قوة وضعفًا،أصالةً وتأثرًا،مع توثيق هذه الردود،محاولًا ترجيح ما رآه راجحًا بالدليل.
- **"المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية"**،وهي رسالة تقدم بها الباحث زهير عبد المحسن سلطان لقسم اللغة العربية بكلية الآداب –جامعة بغداد- سنة ١٩٩٠م ، للحصول على درجة الدكتوراه، وقد خصص الباحث فصلًا في دراسة تخطئة أبي علي للزجاج في كتابه المسائل المصلحة من كتاب(معاني القرآن وإعرابه)لأبي إسحاق الزجاج من صفحة (٢٣١إلى٢٨٠)، ولم يكن هدف الباحث حصر المؤاخذات، بل كان ينتخب بعضًا منها ويخصه بالدراسة ليصل إلى المنهج الذي اعتمد عليه أبو علي في تخطئة شيخه الزجاج، و ليرى مدى توفيق الفارسي في ذلك من عدمه .
- **"مآخذ النحاة على النحاة من القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن الثامن"**،وهي رسالة قدمها الباحث شاكر محمد الصاوي لقسم النحو والصرف بكلية دار العلوم-جامعة القاهرة-٢٠٠٣م للحصول على درجة الدكتوراه ،وقد تبين لي من خلال الاطلاع عليها أن الباحث لم يكن هدفه من

هذه الدراسة حصر مآخذ النحاة على النحاة في الفترة المذكورة ، وإلا فلا يفي بهذا الموضوع دراسة واحدة بل دراسات عدة، وإنما كانت الدراسة تهدف إلى وصف المناهج العامة لمآخذ النحاة على بعضهم في طرق التأليف؛ وقد سلك الباحث مشكورًا مسلك التمثيل لما يذكر من طريقتهم في تراجم الأبواب والمصطلحات و الحدود، وأسلوب العرض، وكذا في الأصول النحوية التي اعتمدوها، واتجاهاتهم في المسائل الخلافية، أما ما يخص أبا علي في هذه الدراسة، فقد جاءت إشارة في المقدمة إلى أن الفارسي عُرف بتتبع النحاة وملاحقتهم، وذكر بعض المؤلفات التي تتبع فيها الفارسي بعض النحاة؛ **كالإغفال** (فيما أغفله الزجاج من معاني القرآن وإعرابه)، **ونقض الهاذور**(رد فيه على ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) الذي يتتصر فيه للزجاج من الفارسي)، ولم يكن قصد هذه الدراسة حصر أو استقصاء أو مناقشة مآخذ نحوي ما أو إفرادها بالبحث والدراسة، ذلك الذي شجعني لاختيار هذا الموضوع، والبحث فيه على الرغم من صعوباته وعقباته.

- **ومن الدراسات التي تعرضت لأسلوب الفارسي النقدي**: بحث تقدم به الأستاذ **علي النجدي ناصف** لمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة(ج٣٣-ص: ٣٥)-١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، بعنوان: «**الفارسي في الإغفال**»،وقد قصد الأستاذ بهذه الدراسة أن يُميط اللثام عما وُجِّه إلى الفارسي من انتقاد حادٍّ بشأن تصنيفه هذا الكتاب لينقد عِدَّةً من آراء شيخه الزجاج في كتابه معاني القرآن؛ لأن الأمانة العلمية والغيرة على الحقيقة تقتضي ذلك، آخذًا على الفارسي عدم ترفقه بشيخه في النقد، والأستاذ النجدي ذو خبرة راسخة وتجربة عميقة بالفارسي وكتابه الحجة؛ لذا جاءت مناقشاته للفارسي في هذه الدراسة قاصدة تصوير شخصية الفارسي، وتبيين منهجه في الإغفال من خلال بعض مسائل أوردها وتناولها عرضًا وتفصيلًا،لذلك فقد نال كتاب «**الإغفال**» وما حواه من مؤاخذات واعتراضات اهتمامَ الباحثين والدارسين، فلم يكن جهدي في هذا الكتاب منصبًّا على حصر الاعتراضات ، فقد كفتنا هذه الدراسات والمقالات مُؤْنَةَ ذلك، لذلك فقد استغنيت بانتخاب أبرز ما وقفت عليه منها، وتناولته بالبحث والدراسة.

هذا بخصوص الدراسات التي تعلقت باعتراضات الفارسي على غيره من النحاة،أما ما تعلق بالاعتراض على الفارسي فهناك العديد من الدراسات التي اتصلت بدراسة اعتراضات غيره من النحاة عليه،ومنها:**استدراكات ابن جني على أبي علي الفارسي**،رسالة ماجستير للباحث خالد عباس محمد-دار العلوم-جامعة القاهرة-١٤٢١هـ-٢٠٠٠م،ومنها: **نقد أبي العلاء المعري للفارسي**،حيث ذكر أستاذنا الدكتور محمد عبد المجيد الطويل في كتابه **مشكلات نحوية** ص(١٨١) في المبحث الثاني من الفصل الثالث عند حديثه عن ملامح الإبداع النحوي عند أبي العلاء

المعري،ذكر في هذا المبحث نقد أبي العلاء للنحاة ومن ضمنهم أبو علي الفارسي،وأورد أستاذنا شيئًا من هذه المسائل التي نقد فيها المعري الفارسيَّ ص(١٨٤-١٨٨)،ومنها:**استدراكات عبد القاهر الجرجاني على أبي علي الفارسي في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح** -دراسة وصفية تحليلية موازنة-معدة لنيل درجة الماجستير ،للباحثة سهير مفتاح امطير-ليبيا،ومنها:**اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي**-عرض ودراسة-وهو رسالة ماجستير للباحث محمد حرَّات-الجزائر-٢٠١٣م،ويعد هذا دراسة في كتاب ابن الطراوة الذي صنفه في الرد على الفارسي وسماه:الإفصاح لبعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح،**ومنها:اعتراضات أبي الحسن الباقولي النحوية في الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة**،رسالة دكتوراه للباحث بندر بن مجحم الخالدي-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-١٤٣٣هـ،ومنها:**اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي-جمعًا ودراسةً**-رسالة ماجستير للباحث أحمد علي المكرفح-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-قسم اللغة العربية-جامعة الملك عبد العزيز-١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

❂ خامسًا: خطة البحث إجمالاً:

اقتضت ضرورة البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على خمس نقاط: وتتضمن هذه النقاط الحديث عن أسباب اختيار موضوع البحث، والصعوبات التي واجهته، ومنهجه، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة به، وخطته إجمالًا.

التمهيد: ويشتمل على ثلاثة مطالب:

الأول: أبو علي الفارسي: نشأته، تخرجه العلمي ، شخصيته، مناقبه، نتاجه، وفاته.

الثاني: ثقافته(موسوعيته اللغوية، والقرآنية، مذهبه النحوي، والكلامي، والفقهي).

الثالث: الاعتراض: مفهومه اللغوي والاصطلاحي– العلاقة بين المعنيين – الفرق بينه وبين الاصطلاحات الأخرى السائرة في الدرس النحوي ؛ كـ (الخلاف، والتعقب ، والاستدراك).

- **الفصل الأول: اعتراضات أبي علي الفارسي على نحاة معينين، وفيه أربعة مباحث:**

الأول: اعتراضاته على نحاة القرن الثاني الهجري.

الثاني: اعتراضاته على نحاة القرن الثالث الهجري.

الثالث: اعتراضاته على نحاة القرن الرابع الهجري.

الرابع: اعتراضاته على آراء لنحاة لم يصرح بأربابها.

- **الفصل الثاني: اعتراضاته على المدارس النحوية**، وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: اعتراضاته على المدرسة البصرية.

الثاني: اعتراضاته على المدرسة الكوفية.

الثالث: اعتراضاته على المدرسة البغدادية.

- **الفصل الثالث: منهج الفارسي في الاعتراضات**، وفيه ثمانية مباحث:

الأول: اعتراضاته في الجانب السماعي.

الثاني: اعتراضاته في الجانب القياسي.

الثالث: اعتراضاته في الجانب التعليلي.

الرابع: اعتراضاته في جانب الاستدلال العقلي.

الخامس: اعتراضاته في جانب مراعاة المعنى صحة وفسادًا.

السادس: اعتراضاته في جانب مراعاة المطرد الشائع من القواعد النحوية.

السابع: اعتراضاته في جانب الاتجاه العام للنحاة.

الثامن: أنماط الاعتراض وأشكاله عند الفارسي.

- **الفصل الرابع**: **أثر اعتراضات أبي علي الفارسي في الخالفين**، وفيه خمسة مباحث:

الأول: أثرها في الأصول والقواعد العامة.

الثاني: أثرها في الفروع.

الثالث: أثرها في الاحتجاج لمسائل الخلاف والاستدلال والتعليل.

الرابع: أثرها في توجيه القراءات.

الخامس: أثرها في التوجيه الإعرابي.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأبرز ما تجلى من أفكار، وأظهر ما استبان للبحث من ظواهر تتعلق بمنهج الفارسي وأسلوبه وأثره في الدرس النحوي.

تمهيـــد

❁ ويشتمل على ثلاثة مطالب:

الأول: أبو علي الفارسي: نسبه، نشأته، عصره، تخرجه العلمي ، شخصيته، مناقبه، نتاجه، وفاته.

الثاني: ثقافة أبي علي الفارسي.

الثالث: الاعتراض: مفهومه اللغوي والاصطلاحي – العلاقة بين المعنيين – الفرق بينه وبين الاصطلاحات الأخرى السائرة في الدرس النحوي ؛ كـ (الخلاف، والتعقب ، والاستدراك).

ويعقب ذلك مخطَّطان :

أحدهما: لأسماء الذين اعترض عليهم الفارسي في هذا البحث.

والآخر: للكتب التي وردت فيها هذه الاعتراضات.

المطلب الأول
أُبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ
(٢٨٨-٣٧٧هـ/ ٩٠٠-٩٨٧م)

[١] نسبه:

اسمه: الحسن، واسم أبيه: أحمد، كما ذكر جميع من ترجم له إلا من شذَّ، وهو الذي وُجد بخطه: وكتب **الحسن بن أحمد الفارسي**[١].

أما أجداده:

فقد ورد في معجم الأدباء: «قال أبو الحسن علي بن عيسى الربعي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان»[٢]، وهذا أتمُّ ما وردنا في اسمه، وفي بغية الوعاة: «الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان»[٣]، وفي بغية الطلب في تاريخ حلب: «الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفسوي»[٤]، وفي تاريخ بغداد: «الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن

(١) كما جاء في بعض النسخ الخطية للمسائل الشيرازيات (نسخة إستانبول-مكتبة راغب باشا -رقم١٣٧٩)؛حيث جاء فيها(بعد ورقة٢٨٥): «قرأ عليَّ أبو غالب أحمد بن سابور هذا الكتاب، ونسخه من كتابي، **وكتب الحسن بن أحمد الفارسي بخطه**»، وكذلك ورد في: نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، لأبي علي التنوخي(ت٣٨٤هـ) تلميذ أبي علي ومعاصره، تحقيق عبود الشالجي-دار صادر-بيروت-١٩٧٢م-٤/ ٤٣،ومرآة الجنان، لأبي محمد اليافعي(ت٧٦٨هـ)-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٧هـ-١٩٩٧م-٢/ ٣٠٥.

(٢) معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرومي(ت٦٢٣هـ)-تحقيق د.إحسان عباس-طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت -لبنان-الطبعة الأولى- ١٩٩٣م-٢/ ٨١١، ومثله في وفيات الأعيان، لابن خلكان(ت٦٨١هـ)-تحقيق د.إحسان عباس-طبعة دار صادر-بيروت-لبنان-١٩٦٨م-٢/ ٨٠،، ولسان الميزان، لابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)-تحقيق عبدالفتاح أبو غدة-طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى -١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م-٣/ ٢٧، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي -طبعة دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان-١/ ٢٧٢، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة-طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-١/ ٥٣٥.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي(ت٩١١هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار الفكر-بيروت-لبنان-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م-١/ ٤٩٦.

(٤) بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم(ت٦٦٠هـ)-تحقيق د.سهيل زكار-طبعة دار الفكر-بيروت-لبنان- ٥/ ٢٢٦٥، ومثله في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزابادي(ت٨١٧هـ)-تحقيق محمد المصري-طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي-الكويت-١٤٠٧هـ-ص١٣.

سليمان»[1]، وفي فهرست النديم: «الحسن بن أحمد بن عبد الغفار»[2]، وشذت بعض النسخ الخطية فجاء فيها: «الحسن بن أحمد بن علي بن حسن بن علي بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان»[3]، وشذ صاحب شذرات الذهب فقال: «الحسن بن محمد بن عبد الغفار»[4]، وقد يكون هذا من سهو النساخ.

وأبو علي فارسي الأب، ولا يعتمد في ذلك على ما قيل في نسبه، من أنه الفارسي، فليس هذا بدليل على فارسيته؛ إذ ربما يلقب الرجل بالفارسية لتفقهه على علماء فارس، أو إقامته فيها مدة أربع سنوات فصاعدًا؛ فإن الرجل إذا أقام هذه المدة في بلد نُسب إليه[5]، ولكن المعتمد في ذلك على ما تواترت به الأخبار[6]، وتوافقت عليه كتب التراجم من أنه ولد ببلد من بلاد فارس، وعِلمُه بلغة فارس، كما سيتبين.

وأم أبي علي سَدُوسِيَّةٌ من سدوس شيبان من ربيعة الفَرَسِ(بفتح الفاء والراء)[7].

قال القفطي: « وذكر الرَّبعيُّ في صدر شرحه "الإيضاح" نَسَبَ أبي علي فقال: "**أبو علي الحسن بن**

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)-تحقيق د.بشار عواد معروف-طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م-٨/ ٢١٧، ومثله في : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي(٥٩٧هـ)-تحقيق محمد ومصطفى عبد القادر عطا- طبعة دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٢هـ-١٩٩٢م-١٤/ ٣٢٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي(ت٦٢٤هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار الفكر العربي-القاهرة-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م-١/ ٣٠٨.

(٢) فهرست النديم، لمحمد بن إسحاق النديم(ت٣٨٥هـ)- تحقيق د.أيمن فؤاد السيد-طبعة مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي-لندن-١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م-١/ ١٨٩، ومثله في :نزهة الألباءص٢٧٤، و فهرسة ابن خير الإشبيلي(ت٥٧٥هـ)-تحقيق محمد فؤاد منصور-طبعة دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م-ص٢٧٣، وسير أعلام النبلاء، للذهبي(ت٧٤٨هـ)-تحقيق شعيب الأرنؤوط-طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م-١٦/ ٣٧٩، والبداية والنهاية، لابن كثير(٧٧٤هـ)-تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي-طبعة دار هجر-القاهرة-١٤١٩هـ-١٩٩٨م-١٥/ ٤٢٩، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي(ت٨٧٤هـ)-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٣هـ-١٩٩٢م-٤/ ١٥٤، والأعلام، للزركلي-طبعة دار العلم للملايين-بيروت-لبنان-٢٠٠٢م-٢/ ١٧٩.

(٣) كذا جاء في صفحة الغلاف من نسخة برنستون من المسائل الشيرازيات، ولها صورة في جامعة الملك فيصل-الرياض-ورقمها (٨٩٢-٤ف).

(٤) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)-تحقيق محمود الأرنؤوط-طبعة دار ابن كثير-دمشق-بيروت-١٤١٠هـ-١٩٨٩م-٤/ ٤٠٧.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا النووي(ت٦٧٦هـ)-طبعة المطبعة المنيرية- ١/ ١٤.

(٦) أبو علي الفارسي١/ ٥٣.

(٧) معجم الأدباء٢/ ٨١١، إنباه الرواة١/ ٣٠٩، أبو علي الفارسي١/ ٥٤، المدارس النحوية ،للدكتور شوقي ضيف-دار المعارف-القاهرة-١٩٦٨م- ٢٥٥.

أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي"، وأمه من ربيعة الفَرَسِ، سَدُوسيَّةٌ من سَدوس شيبان»[1].

وذهب **أحمد أمين** إلى أن أمَّ أبي علي فارسيةٌ[2]، ويعزو الدكتور عبد الفتاح شلبي هذا إلى أنه ربما يكون قد التبس عليه الأمر فقرأ (ربيعة الفُرْس) بضم الفاء وسكون الراء[3].

وكنيته: أبو علي بإجماع كل من ترجمه وأرَّخ له، وهذه الكنية غالبة على كل من تسمى بـ(الحسن)، وربما غلبت كنيته عليه، فيقال: أبو علي، وأبو علي النحوي، وأبو علي الفارسي، وأبو علي الفسوي.

[٢] نشأته:

بلد المنشأ: ولد أبو علي بـ (فَسَا)، بلدة من بلاد فارس، وأهلها يتلفظون بها بالباء (بَسَا)، ثم نطقها العرب بالفاء (فَسَا)، وهي أَنْزَهُ مدينة بفارس كما يقال، بينها وبين شيراز سبعة وعشرون فرسخًا[4]، وهي مدينة قديمة كبيرة لها حصنٌ، وخندقٌ، وربضٌ، وبناؤها من طين، وأسواقها في ربضها[5].

خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والرحالين، والنسبة إليها: (فَسَوِيٌّ) بفتح الفاء والسين[6]، هذا عند العرب، ولم يقولوا: (فَسَلِيٌّ)، والنسبة إلى (بسَا) عند أهل فارس: (بساسيريٌّ) ، وإليها ينسب أبو علي الفارسي الفسوي[7].

تأريخ مولده: ويضرب أكثر المؤرخين صفحًا عن ذكر السنة التي ولد فيها أبو علي، بيد أن أغلبهم متفقون على أن وفاته سنة (٣٧٧هـ)، إلا من شذ منهم؛ كصاحب الفهرست، الذي ذكر أنه توفي قبل السبعين وثلاث مائة[8]، وهو ما لم يتابعه عليه أحد، وصاحب الكامل في التاريخ ، الذي

---

(١) إنباه الرواة١/ ٣٠٩.

(٢) ظهر الإسلام،لأحمد أمين-المكتبة العصرية-بيروت-لبنان-١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م-٢/ ٣١٨.

(٣) أبو علي الفارسي١/ ٥٥

(٤) معجم البلدان، لياقوت الحموي-دار صادر-بيروت-لبنان-١٣٩٧هـ-١٩٧٧م-٤/ ٢٦٠، تقويم البلدان، لأبي الفداء(ت٧٣٢هـ)- تحقيق المستشرقين رينود وماك ديسلان-دار الطباعة السلطانية -باريس-١٨٥٠م-ص٣٣٠.

(٥) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لابن عبد الحق البغدادي(ت٧٣٩هـ)-تحقيق علي محمد البجاوي-طبعة دار الجيل-بيروت-لبنان -١٤١٢هـ-١٩٩٢م-٣/ ٢٧.

(٦) الأنساب، لأبي سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ)-تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني-توزيع مكتبة ابن تيمية-١٤٠١هـ-١٩٨١م-٩/ ٣٠٧.

(٧) معجم البلدان٤/ ٢٦١.

(٨) الفهرست للنديم١/ ١٨٩.

ذكر أن وفاته سنة(٣٧٦هـ)[١]، وأيده أبو الفداء في تاريخه[٢].

وبعضهم يذكر أنه مات عن نيِّف وتسعين سنة[٣]، فلو فرضنا أنه مات عن إحدى وتسعين سنة (وهو أقل ما يتحقق به تجاوز التسعين) – كما قال الدكتور عبد الفتاح شلبي – تكون سنة مولده (٢٨٦هـ).

غير أن ابن خلكان – وهو أول من أرَّخ لولادته – ذكر أنه ولد سنة (٢٨٨هـ)[٤]، وتبعه العيني[٥]، والكتبي[٦]، و البغدادي صاحب هدية العارفين[٧]، وهذا يعني أنه توفي وله تسع وثمانون سنة، وهو ما ذكره الذهبي[٨]، وابن قاضي شهبة[٩]، وابن العماد[١٠].

وعليه يكون الأمر الموثوق فيه أن أبا علي ولد سنة (٢٨٨هـ)، وتوفي سنة (٣٧٧هـ).

بيئة النشأة: نشأ أبو علي في فَسَا موطن ولادته، وهي بيئة وارفة الظلال، منسجمة الأجواء، جاء في صفتها: أنها أنزه مدن فارس، وأنها مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع، تقارب في الكبر شيراز، وهي أصح هواءً من شيراز، وأوسع أبنية[١١]، وهو بلد متنعِّمٌ في الخصوبة والنضارة، يجتمع فيها الثلج، والرطب، والجوز، والأترج[١٢]، غير أنَّ أحدًا من المؤرخين لم يتطرق إلى ظروف النشأة الأولى التي نشأ عليها الفارسي منذ مولده إلى السنة التي نزح فيها إلى بغداد(٣٠٧هـ) ، فهذه الحِقبةُ من حياته غامضة لم يصلنا منها شيءٌ، اللهم إلا ما يمكن أن نستخلصه من أحوال فارس السياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة، وهو أمر تاريخي عام لا علاقة له بنشأة الفارسي خاصة، ولكنها على أية حال تسلط الضوء على المؤثرات الأولى في حياة أبي علي، وظروف نشأته، وهذا ما سوف نعرضه في النقطة التالية.

---

(١) الكامل في التاريخ، لابن الأثير(ت٦٣٠هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م-٧/ ٤٢٩.

(٢) المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء(ت٧٣٢هـ)-المطبعة الحسينية المصرية-٢/ ١٣١.

(٣) المنتظم١٤/ ٣٢٥، معجم الأدباء٢/ ٨١١، الكامل٧/ ٤٢٩، البداية والنهاية١٥/ ٤٢٩، النجوم الزاهرة٤/ ١٥٥.

(٤) وفيات الأعيان٢/ ٨٢.

(٥)عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،لبدر الدين العيني(ت٨٥٥هـ)- القسم الثالث-ص٤٠٠.

(٦) عيون التواريخ ،لمحمد بن شاكر الكتبي(ت٧٦٤هـ)- ص٢٠.

(٧) هدية العارفين١/ ٢٧٢، وسار على ذلك صاحبا الأعلام٢/ ١٧٩، ومعجم المؤلفين١/ ٥٣٥.

(٨) سير أعلام النبلاء١٦/ ٣٨٠، العبر ٢/ ١٤٩، تذكرة الحفاظ٣/ ٩٧٢.

(٩) طبقات النحاة واللغويين، لتقي الدين بن قاضي شهبة(ت٨١٥هـ)-تحقيق د.محسن غياض-جامعة بغداد-١٩٧٣م-ص٢١٥.

(١٠) شذرات الذهب٤/ ٤٠٧.

(١١) معجم البلدان٤/ ٣٦١.

(١٢) تقويم البلدان٣٣١.

[٣] عصره:

على أوثق الأقوال في سنتي مولده ووفاته، عاش الفارسي في مغيب شمس القرن الثالث وبزوغها في القرن الرابع (٢٨٨-٣٧٧هـ)إبان العصر العباسي الثاني، فقد ولد الفارسي في السنة التي أعقبها ختام حكم المعتمد على الله أبي العباس أحمد بن المتوكل (٢٥٦-٢٨٩هـ)[١]، وكان في ما شهده هذا العصر من القلاقل والاضطرابات السياسية والاجتماعية في بلاد فارس ما يفسر رحيل الفارسي إلى بغداد سنة (٣٠٧هـ)؛ إذ مرت هذه الفترة بقلق شديد ، كان الولاة والقواد يُوَلَّون وسرعان ما يعزلون لنزاعهم على ملك فارس[٢].

ذلك أن النفوذ التركي كان قد زاد في هذه الفترة، حيث كان الخلفاء يستعينون بهم في القضاء على الحركات الخارجة على الدولة، ولكن بدأ نفُوذ هؤلاء الترك يزداد وبخاصة مع ضعف الخلفاء، وبدؤوا يتسلطون على أمور الدولة، وأصبح الخليفة في كثير من الأحيان اسمًا في قصره ليس له من الأمر شيء، والذي ساعد في ضعف الخلفاء أن معظمهم تولوا الخلافة وهم ما زالوا في سن لم تساعدهم على تمرس أمور الدولة، فنجد من الخلفاء من لم يتجاوز الثلاثين عند المبايعة؛ كالمتوكل، والمنتصر، والمستعين، والمعتمد، والمكتفي، والراضي، ومنهم من لم يتجاوز العشرين ؛ كالمعتز، والمقتدر[٣]

وعلى المستوى العام فقد هان شأن خلفاء بني العباس، وضعفت شوكتهم، وتسلط عليهم قادة جيوشهم عزلًا وخلعًا وقتلًا وانتقامًا، وهذا يفسر كثرة الاضطرابات وعدم الاستقرار في ربوع الدولة شرقًا وغربًا، وكان لهذا الوضع أشد الوقع وأعظم الخطر على الخلافة ؛ إذ اضمحلت أركان الدولة، وتجزأت إلى دويلات شتى، فثمة دولة في الشام تحت إمرة بني حمدان، ودولة في مصر تحت إمرة بني إخشيد، ودولة في الشرق تحت إمرة بني بويه، وفي خضم هذه اللجة المتلاطمة الموج ، ومع هذا الوضع المتدهور كانت الحركة العلمية في حاضرة الخلافة ومركزها بغداد نَشطَةً متسارعة ، وكان الفارسي في السنة التي انتقل فيها إلى بغداد(٣٠٧هـ) قد بلغ تسع عشرة سنة شابًّا يافعًا، غَضَّ القريحة، مُشحَذَ الملكات، وقد اختلط في عروقه الدم الفارسي والعربي، فدفعه تطلعه النفسي إلى الفرار بنفسه من هذه الظروف المغبَّرة التي تخيم على بلاد فارس، وحدا به تسابقُ ملكات النبوغ فيه إلى التوجه تلقاء عاصمة الخلافة، وحاضرة الثقافة بغداد، مستقر الحكم، وقبلة العلماء والمتعلمين، والفقهاء والمتفقهين، والرواة والنسابين، ومَحْتِد التلقي ، ومنشأ المدارس

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي(أحداث ٢٨٩هـ)-تحقيق بشار معروف-دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-٦/ ٦٦١، النجوم الزاهرة(أحداث سنة٢٨٩هـ)-٣/ ١٤١.

(٢) تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري(ت٣١٠هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-مصر-١٠/ ٨٣، الكامل في التاريخ(أحداث سنوات٢٨٨-٣٠٧هـ)-٦/ ٤٠٧-٥٠٣.

(٣) عصر الدولتين الأموية والعباسية، للدكتور علي محمد الصلابي-دار البيارق-عمان-١٤١٨هـ-١٩٩٨م-ص٩٢.

والمذاهب النحوية ، والفقهية، والكلامية، ومنتهى الطلب في الرواية والدراية، ونهاية الأرب في الفنون على اختلافها وتعددها.

فلئن اهتزت الخلافة العباسية آنئذٍ فإنها ظلت محتفظة بكيانها الثقافي، وصدارتها في ميدان البحث العلمي إبان هذا العصر(١).

[٤] تخرجه العلمي:

رُزق أبو علي همة تناطح ذُرى الجبال، وعزمًا يجالد الصعاب، وإكبابًا على الدرس والطلب والفحص، وفطنة وذكاءً مُتَّقدًا، واعتدادًا، فولى وجهه شطر بغداد، تلك التربة التي نبت فيها سالفوه من العباقرة ، كالشيرازيِّ جارِ ه سيبويه، وناهيك به مثالًا يقتدى، وسيرة تحتذى، والفسوي بلديِّه ابن درستويه، فهو من فسا، والطلاب يقتفون آثار مشايخهم، ويسيرون على خطا حلهم وترحالهم.

أما سيبويه فما كان يحمله له الفارسي في نفسه من الإكبار والإعظام والإجلال يتجاوز حدود التعبير، يدل لذلك ما وصفه به أبو حيان التوحيدي من أنه « أشد تفردًا بكتاب سيبويه، وأشد إكبابًا عليه»(٢)، حتى إنه حسد أبا سعيد السيرافي على شرح كتاب سيبويه حسدًا شديدًا(٣)، ويتجلى إكباره لسيبويه بعد ظهور مصنفات أبي علي وذيوعها؛ إذ بان أنه شديد التعصب له، يدفع عنه الخصوم، ويرد عنه الهجوم، ويفهم الكتاب فلا يعتاص عليه منه شيء(٤)

وأما ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) فهو فسويٌّ فارسي، انتقل إلى بغداد، ودرَّس وصنَّف، حتى بزغ نجمه، وعلا شأنه، وصار له فيها طلاب نجباء؛ كأبي علي القالي، وغيره، فيمضي الفارسي إلى بغداد، وينزل بجوار ابن درستويه(٥).

وفي تلك السن المناسبة للتحمل، وذلك العمر المتهيئ للتلقي، بالحفظ، والضبط، والفهم، والفحص، لقي أبو علي مشيخة بغداد، وأقبل على حلقاتهم، وأكب على كتبهم، وعلومهم، **فأخذ عن شيوخ القراءة، والحديث، واللغة، والنحو،**فسمع على عليِّ بن الحسين بن معدان صاحب إسحاق بن راهويه جزءًا في الحديث تفرد به (٦)،**وفي القراءات** أكبَّ على حلقة أبي بكر بن مجاهد(ت٣٢٤هـ) تلميذ ثعلب وشيخ القراء

(١) أبو علي الفارسي١/ ٦٢-٦٣.

(٢) الإمتاع والمؤانسة١/ ١٣١.

(٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين الغَزيِّ-تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو- طبعة مكتبة القاهرة-١٣٩٠هـ-١٩٧٠م-١/ ٢٣٠.

(٤) أبو علي الفارسي٢/ ٥٦٦.

(٥) أبو علي الفارسي١/ ٦٤.

(٦) تاريخ بغداد٨/ ٢١٧، سير أعلام النبلاء١٦/ ٣٧٩.

في عصره[1].

وأقبل على ابن دريد (ت٣٢١هـ) **فأخذ عنه اللغة**، فقد كان عالمًا باللغة وأشعار العرب[2].

وأخذ النحو عن أربابه البصريين حينئذ؛ كأبي إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ)، والأخفش الصغير(ت٣١٥هـ)، وأبي بكر بن السراج(ت٣١٦هـ)، وأبي بكر بن الخياط (ت٣٢٠هـ)من البغداديين، وأبي بكر مبرمان(ت٣٤٥هـ)[3].

وتخرج بكتب من سبقه من الشيوخ؛ مثل كتاب سيبويه، وكتب أبي زيد الأنصاري اللغوي، النحوي، المقرئ(ت٢١٥هـ)، وأبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ)، وأبي عثمان المازني(ت٢٤٩هـ)، وأبي العباس المبرد(ت٢٨٥هـ).

وتخرج عليه، وتلمذ له كثير من نوابغ النحو واللغة، فقد رحل الفارسي إلى بلدان شتى، وتصدر للتدريس في تلك البلاد؛ كشيراز، وبغداد، والبصرة، وواسط، والموصل، وحلب، وغيرها، فمن الضروري أن يكون له في كل بلد ينتقل إليه تلاميذ، التقَوهُ، وأخذوا عنه، وسمعوا منه، بل منهم من لازمه في مقامه ورحلته ؛ كابن جني(ت٣٩٢هـ)، فقد صحب أبا علي أربعين سنة[4]، وقد التقى شيخه في سن مبكرة من حياته وتلمذ له، ولازمه حتى تمهر[5]، ولم يجد ابن جني خيرًا من ملازمة هذا الإمام الفذ، فلزمه أربعين سنة متنقلًا معه في رحلاته، مشغوفًا بآرائه مبهورًا بفطنته، ودقة أقيسته وتعليلاته، ومن يقرؤه في كتبه المطبوعة، وخاصة "الخصائص"، يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه، وكأنه كان قلمًا في يده يسجل كل خواطره ولفتاته النحوية والصرفية[6].

وممن لازمه طويلًا أيضًا أبو الحسن الرماني(ت٣٨٤هـ)، فقد ذكر ابن خير الإشبيلي أنه صحب أبا علي ثلاثين سنة، وحدث عنه[7]، والصحبة في اصطلاح الأقدمين تعني غالبًا : الأخذ والتلقي، وكذلك علي بن عيسى الرَّبعيُّ (ت٤٢٠هـ)، نحوًا من عشر سنين[8]، وقيل: عشرين سنة ، حتى قال له أبو علي: ما بقي لك

---

(١) المدارس النحوية، لشوقي ضيف٢٥٦.

(٢) أبو علي الفارسي١/ ١٢٢، المدارس النحوية٢٥٥.

(٣) نزهة الألباء٢٧٤، معجم الأدباء٢/ ٨١١، سير أعلام النبلاء١٦/ ٣٧٩، الوافي بالوفيات١١/ ٢٩١، بغية الوعاة١/ ٤٩٦.

(٤) نزهة الألباء٢٨٨.

(٥) وفيات الأعيان٣/ ٢٤٦.

(٦) المدارس النحوية٢٦٥-٢٦٦.

(٧) فهرسة ابن خير٣٠٩، ٢٧٤.

(٨) بغية الوعاة٢/ ١٨١.

شيء تحتاج أن تسأل عنه، وكان أبو علي يقول له: لو سرت الشرق والغرب لم أجد أنحى منك[1]، قرأ على الفارسي كتابي الجمل، والموجز لابن السراج في حياة ابن السراج[2].

وتلمذ له أيضًا عضد الدولة بن بويه (ت٣٧٢هـ)، وكان يقول: أنا غلام أبي علي في النحو، وله أَلَّف الفارسي "الإيضاح"، و"التكملة"[3]، والقاضي أبو علي التنوخي (ت٣٨٤هـ)[4]، وولده المُعَمِّر أبو القاسم التنوخي (ت٤٤٧هـ)[5]، وإسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)[6]، وأبو طالب العبدي (ت٤٠٦هـ)[7]، وأبو علي المرزوقي(ت٤٢١هـ)[8]، وغيرهم من الذين صاروا بعد ذلك أعلامًا وعلماء بارزين.

[٥] شخصيته:

تتحدث النصوص عن أبي علي ، فتذكر أنه كان يتمتع بشمائل خلقية عالية، وخصائص نفسية عجيبة، و أنه كان فيه ما يشهد بصفاء الذهن وخلوص الفهم[9]، ويصفه البعض بالفطنة ، والذكاء، وخصوبة العقل، فيه حبٌّ للرحلة[10]، صدوق في نفسه[11]، صافي الطوية[12]، يندفع بفارسيته إلى النزوع نحو المجد، والتطلع إلى إحياء مجد الفُرس القديم، والشعور العنيف باسترجاع هذه العزة الغابرة[13].

وباستفتاء هذه الخصائص المروية عنه،وخصائص أخرى يمكن أن نستنبط أيضًا أن الفارسي كان مهيبًا، قد خُلع عليه رداء الهيبة والوقار، وهذا يفسر إجلال الملوك والأمراء له، واستقدامهم له، ليؤدب أبناءهم، بل ليؤدبهم أنفسهم، فقد انتقل إلى حلب سنة (٣٤١هـ)، وقدم على سيف الدولة بن حمدان(ت٣٥٦هـ) ، وكان مقرِّبًا للعلماء والشعراء[14]، امتدحه أبو الطيب المتنبي، الذي كانت تربطه بأبي علي

---

(١) نزهة الألباء٢٩٥.

(٢) معجم الأدباء٢/ ٨١٣.

(٣) المنتظم١٤/ ٣٢٥، مرآة الجنان٢/ ٣٠٥.

(٤) نشوار المحاضرة٤/ ٤٣.

(٥) تاريخ بغداد٨/ ٢١٧.

(٦) تاريخ بغداد٨/ ٢١٧.

(٧) بغية الوعاة١/ ٢٩٨.

(٨) بغية الوعاة١/ ٣٦٥.

(٩) معجم الأدباء٢/ ٨١٢.

(١٠) المدارس النحوية ، لضيف٢٥٥-٢٥٧.

(١١) لسان الميزان٣/ ٢٧.

(١٢) معجم الأدباء٢/ ٨١٢-٨١٣.

(١٣) أبو علي الفارسي١/ ٧٧.

(١٤) سير أعلام النبلاء١٦/ ١٨٧.

مجالسات، وصداقة(١)، وكان في سيف الدولة تشيعٌ، لقي في نفس أبي علي رحابة دفعته إلى المكوث بجواره، حتى نال الزلفى عنده(٢).

ثم يذكر الزبيدي أن الفارسي كان عند ابن حمدان، فاستجلبه الديلمي -يقصد عضد الدولة- لبني أخيه يؤدبهم، فأقام ببغداد، ثم توجه إلى شيراز(٣) ، وشيراز حيث المَلِكُ الفارسي عضدُ الدولة بن بويه، الذي توطدت علاقته بأبي علي مدة العشرين سنة التي قضاها الثاني في شِيراز(٤)، فيؤلف له الإيضاح والتكملة، وتذيع شهرتهما حتى يغلب عليهما اسم "الإيضاح العضدي"، نسبة إلى عضد الدولة.

ذلك الاتصال الوثيق الذي تحقق لأبي علي يظهر قدر الهيبة والاحترام والزلفى التي كان يحظى بها أبو علي، فيصور أبو البركات الأنباري ذلك قائلًا: «وتقدم عند الملوك ، خصوصًا عند عضد الدولة»(٥)، ويصفه تلميذه التنوخي قائلًا: «خدم الملوك ونفق عليهم، وتقدم عند عضد الدولة»(٦)، وقال ابن العديم: «قرأ عليه عضد الدولة فناخسرو بن بويه الأدب، وحظ يَ عنده، وروى عنه، وكانت مكانته عنده جليله»(٧).

ومن فرط إجلال عضد الدولة له ومبالغته في إكرامه أنه كان يحضره معه المائدة، فلما كبر وأضر كان يحضره على العادة المستمرة، وكان الشيخ يدعو له كثيرًا(٨).

ولعل قربه من بلاط الملوك جعله غني العيش ، مَكفِيَّ الأرب، ميسور الحاجة، عزيز النفس، وتلك الميزات لا تجتمع في عالم إلا جعلته حُرَّ الكلمة، مطلق القِياد، منطلق الرأي، منصرفًا عن وسائل الرزق، منكبًّا على البحث والدرس، والتصنيف، غير منشغل بما يتجاذب علائق النفوس بمتاعب العيش.

ومعلوم أن أبا علي لم يتزوج ولم يكن له ذرية تصرف سوانح فكره وبوارح خواطره عن هذا العلم وضروراته(٩)، كل هذا توفر للإمام الفارسي، وساعد على تكوين شخصيته الخاصة، بما حملته من سمات، ومميزات.

---

(١) مرآة الجنان٢/ ٣٠٥.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي-طبعة دار المعارف-ص٢٠٠.

(٣) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-مصر-ص١٢٠.

(٤) أبو علي الفارسي١/ ٦٩-٧٠.

(٥) نزهة الألباء٢٧٥.

(٦) نشوار المحاضرة٤/ ٤٤.

(٧) بغية الطلب في تاريخ حلب٥/ ٢٢٦٥.

(٨) المصدر السابق٢/ ٣٧١.

(٩) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق محمد علي النجار-طبعة دار الكتب المصرية- ١/ ٢٧٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق الأستاذين علي النجدي ناصف ،وعبد الفتاح شلبي –المجلس الأعلى للشئون الإسلامية –القاهرة -١٩٩٩م-١/ ٣٤، أبو علي الفارسي١/ ٧٢.

[٦] مناقبه:

تذكر المصادر طائفة من مناقب أبي علي، وما أُثر عن الرجال في حق الرَّجُل، فتأتي بما يشنف الأسماع، ويرصع الرقاع، من المناقب العلية، والنعوت الجلية.

امتدحه الملك عضد الدولة بقوله: «أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو»(١)، ويقول تلميذه القاضي التنوخي: « وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته، هو فوق المبرد، وأعلم منه، وصنف كتبًا عجيبة حسنة، لم يسبق إلى مثلها، اشتهر ذكره في الآفاق»(٢).

وقال تلميذه أبو طالب العبدي: « ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه»(٣).

وكان أبو بكر بن الخياط يجله ويحترمه، حتى حُكِيَ عن الفارسي أنه حضر يومًا مجلس أبي بكر الخياط، فأقبل أصحابه على أبي بكر يكثرون عليه المسائل، وهو يجيبهم، ويقيم عليها الدلائل، فلما أنفذوا أقبل على أكبرهم سنًّا وأكبرهم عقلًا وأوسعهم علمًا عند نفسه فقال له: كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت، فأجابه مسرعًا سَفْرَرُوت، فحين سمعها قام من مجلسه وصفق بيديه وخرج وهو يقول سفرروت، فأقبل أبو بكر على أصحابه وقال: لا بارك الله فيكم ولا أحسن جزاءكم، خجلًا مما جرى واستحياء من أبي علي(٤).

ويصفه البعض بالارتجال الذي يشهد له صفاء ذهنه، وخلوص فهمه؛ إذ سُئل قبل أن ينظر في العروض عن خرْمِ متفاعلُنْ، فتفكر وانتزع الجواب فيه منَ النحو، فقال: لا يجوز ؛ لأن متفاعلن ينقل إلى مستفعلن إذا خُبِنَ، فلو خُرِم لتعرض للابتداء بالساكن ،وكما لا يجوز الابتداء بالساكن لا يجوز التعرُّض له هنا ، والخرم حذف الحرف الأول من البيت ، والخَبْنُ تسكين ثانيه(٥).

ولو لم يكن في مناقب أبي علي سوى صحبة ابن جني له وتخرجه عليه لكفاه؛ إذ تذكر المصادر أن ابن جني صحبه أربعين سنةً، وكان سبب صحبته إياه أن أبا علي كان قد سافر إلى الموصل ، فدخل إلى الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يُقرئ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلمٌ، وهو يكلمه في قلب الواو ألفًا، نحو: (قَامَ) ، (وقَالَ)، فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصِّرًا ، فقال له أبو علي: «زَبَّيْتَ قبل أن تُحصرم»، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني، فسأل عنه ، فقيل له: هذا أبو علي الفارسي النحوي، فأخذ في

(١) تاريخ بغداد٨/ ٢١٨.

(٢) نشوار المحاضرة٤/ ٤٣.

(٣) نزهة الألباء٢٧٤.

(٤) معجم الأدباء٢/ ٨١٢.

(٥) الوافي بالوفيات١١/ ٢٩١.

طلبه، فوجده ينزل إلى السَّميرية ، يقصد بغداد، فنزل معه في الحال، ولزمه وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي وخلفه ابن جني، ودرس النحو ببغداد ، وأخذ عنه، وكان تبحُّر ابن جني في علم التصريف؛ لأن السبب في صحبته أبا علي وتغرُّبه عن وطنه ، ومفارقة أهله مسألة تصريفية ، فحمله ذلك على التبحُّر والتدقيق فيه[1].

وناهيك عن قدر الإجلال الذي كان في نفس ابن جني لشيخه، فهو يصفه بالشيخ الفاضل والأستاذ المبجل[2]، وبالعلم والنباهة وجلالة القدر، والاقتداء بسنة أهل الفضل من قبله[3]، وبالعلم بلغة العرب والعجم[4]، وبالرجوع إلى الحق من المذاهب إذا تبين له [5].

ومن أبلغ ما نعت به ابن جني شيخه أنه قال: «ما كان مع ذلك إلا بحيث يضع نفسه، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر لأخذوا عنه بلا أنفة، ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يُقِّران له ويتجملان به»[6].

وَصفه ابن الأنباري فقال: «من أكابر أئمة النحويين»[7]، والباقولي فقال: «ومثل أبي علي لا يولد من بعد»[8]، والحموي فقال: «أبو علي الفارسي، المشهور في العالم اسمه، المعروف تصنيفه ورسمه، أوحد زمانه في علم العربية»[9]، وابن العديم فقال: «وكان حسن الكلام ماهرًا في علم العربية حسن الغوص على المعاني الدقيقة»[10]، واليافعي فقال: «الإمام النحوي أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي»[11]، والذهبي فقال: «أبو علي الفارسي إمام النحو»[12]، والفيروزآبادي فقال: « الإمام العلامة، قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج، ...برع في النحو وانتهت إليه رئاسته»[13]، وابن تغري بردي فقال: «برع في علم النحو وانفرد به، وقصده الناس من

---

(١) نزهة الألباء٢٨٨.

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ١٩٩٣م -٢/ ٦٦٣-٦٦٤.

(٣) الفسر شرح ابن جني على ديوان المتنبي، تحقيق الدكتور رضا رجب-دار الينابيع-القاهرة-٢٠٠٤م-١/ ٢٦.

(٤) الخصائص١/ ٢٤٣.

(٥) المصدر السابق١/ ٢٠٦.

(٦) بغية الطلب٥/ ٢٢٧٠.

(٧) نزهة الألباء٢٧٤.

(٨) كشف المشكلات٢/ ٩٢٢.

(٩) معجم الأدباء٢/ ٨١١.

(١٠) بغية الطلب٥/ ٢٢٦٦.

(١١) مرآة الجنان٢/ ٣٠٥.

(١٢) سير الأعلام١٦/ ٣٧٩.

(١٣) البلغة في تراجم أئمة النحو ١٣.

الأقطار»[1]، والسيوطي فقال: «الإمام أبو علي الفارسي المشهور، واحد زمانه في علم العربية»[2].

إلى غير ذلك من الروايات والأخبار التي تحدثنا عن صدق هذه العبقرية الفذة، واستحقاقها لتلك المناقب والشمائل، والتي يحتاج سردها إلى مجلدة مفردة، تجمع عبق هذا البستان العطر، ولعل الله يقيض لذلك من يقوم به يومًا، حتى تنتشر في الآفاق مناقبه، وسيرته.

[٧] نتاجه :

الحديث عن سرد مؤلفات الفارسي حديث تكرار؛ نظرًا لكثرة كتبه المطبوعة التي كفتنا مؤونة ذلك؛ لذلك سيكون حديثي عن آثاره مقتضبًا بعض الشيء، فقد تحدث عن إحصاء آثاره ياقوت الحموي في: معجم الأدباء[3]، والدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه: أبو علي الفارسي[4]، وكذلك صاحب هدية العارفين[5]،والأعلام[6]، ومعجم المؤلفين[7]، وأسماء الكتب[8]، كلهم تحدثوا عن كتبه وآثاره حديثًا وافيًا، شافيًا، وأوعبوا في ذلك إيعابًا ، بالإضافة إلى ما قدمه محققو كتبه المطبوعة، بيد أن بعض الإحصاءات قد نسبت له ما لا تصح نسبته إليه كما سيتبين عما قليل.

بداية فقد سَلفَ الذكرُ أن الدكتور عبد الفتاح شلبي قد أحصى للفارسي ثلاثة وثلاثين كتابًا، وبعض محققي كتبه بلغ بها ستة وثلاثين[9]، وبعضهم اثنين وأربعين[10]، **وقد طُبع منها:**

الإيضاح والتكملة العضديان، وإيضاح الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، والتعليقة (شرح كتاب سيبويه)، والحجة(شرح كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد)، والمسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج(الإغفال)، ومقاييس المقصور والممدود[11].

---

(١) النجوم الزاهرة٤/ ١٥٤.

(٢) بغية الوعاة١/ ٤٩٦.

(٣) ٢/ ٨١٤.

(٤) أبو علي الفارسي١/ ١٤٧-١٤٨.

(٥) هدية العارفين١/ ٢٧٢.

(٦) الأعلام٢/ ١٨٠.

(٧) معجم المؤلفين١/ ٥٣٥.

(٨) أسماء الكتب، لعبد اللطيف بن محمد رياض زادة(ت١٠٨٧هـ)-تحقيق د.محمد التونجي- طبعة دار الفكر-دمشق-سوريا-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م-ص١٣٥.

(٩) مقدمة تحقيق المسائل المنثورة للدكتور شريف عبد الكريم النجار ص١٥-١٦.

(١٠) مقدمة تحقيق المسائل البغداديات للدكتور صلاح الدين السنكاوي ص٢٤-٣١.

(١١) وكتاب **الإيضاح العضدي**: هو كتاب قصد به الفارسي تضمين أبواب النحو المتنوعة ،ألّفه بأمر عضد الدولة فاشتهر بنسبته إليه (الإيضاح العضدي)،وقد وضعه الفارسي على طريقة النحو التعليمي في هذه الآونة،وقد طبع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- القاهرة-١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، **والتكملة**:وهي تمثل الجزء التصريفي من الإيضاح،طبعت أيضًا بتحقيقه -جامعة الملك سعود-الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ثم طبع الإيضاح بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان-عالم الكتب-بيروت-لبنان-١٤١٦هـ-

ومن مسائله المطبوعة:

المسائل البصريات، والبغداديات، والحلبيات، والشيرازيات، والعسكريات، والعضديات، والمنثورة(١)، ومما طبع مُهذّبًا مختصرًا: التذكرة ، فقد اختصرها ابن جني وهذبها، وسمى تهذيبه: "مختار تذكرة

١٩٩٦م،وطبعت التكملة بتحقيقه-عالم الكتب-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٩م،وللإيضاح العديد من الشروح القيمة النفيسة التي أثرت مكتبة النحو وأضافت قيمة واضحة إلى الدرس النحوي،**وإيضاح الشعر**: هو كتاب عُني بتفسير ما أشكل من الأبيات الشعرية مع تحليل معانيها وتبيين ما تحتوي عليه من قضايا نحوية وصرفية،وقد طبع بتحقيق الدكتور حسن هنداوي-طبعة دار القلم-دمشق-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م،بعنوان(إيضاح الشعر)،وبتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي-الناشر مكتبة الخانجي-القاهرة-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م،بعنوان(كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)،وكتاب **التعليقة**: هو تعليقات وإملاءات على كتاب سيبويه قصد بها الفارسي تبسيط ما استغلق من تراجمه وعباراته بصياغة موجزة مقتضبة أحيانًا ومبسوطة أحيانًا أخرى،وطبعت التعليقة بتحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي الأستاذ بجامعة الملك سعود-في مجلدات ستة،صدرت نشرتها الأولى عن مطبعة الأمانة بالقاهرة-١٤١٠هـ-١٩٩٠م،واكتمل تتابعها في١٩٩٦م.وكتاب **الحجة في علل القراءات السبع**: أفخم مآثر الفارسي وأوسعها مأخذًا،صنفها على شرط توجيه قراءات ابن مجاهد التي أوردها في كتابه السبعة،لكنه غالبًا ما كان يجفو شرطه ويتركه، فأتى بموسوعة من الأصول والجواهر في شتى فروع اللغة نحوًا وصرفًا ولغة،وضمنها دقائق في علوم الصوت والأداء ،وقد طبعت الحجة طبعتين:الأولى صدر منها ثلاثة أجزاء ، الأول بتحقيق الأساتذة:علي النجدي ناصف،وعبد الحليم النجار،وعبد الفتاح شلبي،ومراجعة محمد علي النجار،ويشتمل على قراءات سورتي الفاتحة والبقرة إلى الآية (٣٠)منها،وصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٦٥م،والثاني بتحقيق الأستاذين: علي النجدي،وعبد الفتاح شلبي،ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ،ويشتمل على قراءات ما بقي من سورة البقرة إلى تمام آل عمران،وصدر عن الهيئة نفسها سنة ١٩٨٣م،وانفرد الدكتور عبد الفتاح شلبي بتحقيق الجزء الثالث من سورة النساء إلى تمام الأنعام،وصدر عن الهيئة أيضًا سنة٢٠٠٠م،والطبعة الثانية بتحقيق الأستاذين:بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ومراجعة أحمد يوسف الدقاق،وعبد العزيز رباح-دار المأمون للتراث-دمشق- متتاليًا ابتداءً من سنة ١٤٠٤إلى١٤١٣هـ في سبع مجلدات ،وكتاب **الإغفال**: قد سلك فيه الفارسي المسائل التي آخذ فيها شيخه الزجاج وناقشه فيها متعقبًا أو مخطئًا،في ما يزيد على مائة مسألة،ولكتاب الإغفال نشرتان،الأولى رسالة ماجستير بتحقيق محمد حسن إسماعيل-بجامعة عين شمس- ١٩٧٤م،والثانية بتحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم-طبعة مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث-الإمارات-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣هـ ، وكتاب **مقاييس المقصور والممدود**: هو جزء لطيف ضمنه الفارسي بعض المقاييس والضوابط التي يعرف من خلالها المقصور والممدود،وقد طبع بتحقيق عبد المجيد حسن الحارثي-طبعة دار الطرفين-الطائف-٢٠٠١م،وبتحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي-دار إشبيليا-السعودية-الرياض-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(١) **والبصريات**: نسبة إلى جامع البصرة ،وهي مسائل متنوعة في النحو والصرف ومعاني الشعر،لا ترابط بينها موضوعًا،يغلب عليها المسائل اللغوية، أملاها الفارسي في جامع البصرة،وقد حققها محسن خرابة لنيل درجة الماجستير من جامعة دمشق سنة١٩٧٨م،وطبعت بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد – مطبعة المدني –مصر -١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. **والبغداديات**: مسائل متفرقة في النحو والصرف غالبها مشكلة،يغلب عليها الاصطلاحات البصرية،لا تخضع لترتيب معين،علقها أبو علي في المسجد المعلق في الكرخ ببغداد،وكان دراسة البغداديات وتحقيقها موضوعًا لثلاث رسائل ماجستير:الأولى إعداد رفاه طرقجي-جامعة دمشق-١٩٧٧م،والثانية إعداد إسماعيل أحمد محمد عمايرة-جامعة عين شمس-١٩٧٨م،والثالثة إلى الباب الرابع بتحقيق عبد الفتاح إبراهيم أحمد العليمي-جامعة الأزهر-١٩٨١م،وقد طبعت باسم المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات بتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي – وزارة الأوقاف والشئون الدينية -بغداد- ١٩٨٣م. **والحلبيات**: مسائل في النحو والصرف واللغة والتفسير أملاها الفارسي في حلب،لا ترابط بين مسائلها في الأعم الأغلب،وبعض مسائلها معقود لسيف الدولة خاصة،وقد طبعت بتحقيق الدكتور حسن هنداوي-دار القلم- دمشق،ودار المنارة- بيروت-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. **والشيرازيات**: مسائل متناثرة في اللغة والنحو والإعراب،ومسائل في أبيات لشعراء من الجاهليين والإسلاميين والمولدين والمحدثين،أملى الفارسي غالبها في المسجد بشيراز جوابًا

أبي علي وتهذيبها"[1].وكتاب التذكرة يذكر المترجمون أنه كتاب كبير[2]، وزاد بعضهم أنه: في مجلدات[3]، وحددها بعضهم بـ : عشرين مجلدًا[4]، ويصفه ابن العديم فيقول: «وهو كتاب عزيز كبير الفائدة: تكلم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف، أبدع فيه وهو كثير الفائدة»[5] .

عن سؤال سائل،أو كتابًا لمن أرسل يستفسر عنها،وقد حققت في رسالة علمية حصل بها الدكتور علي جابر المنصوري على درجة الدكتوراه من كلية الآداب-جامعة عين شمس-١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، وطبعت بتحقيق الدكتور حسن هنداوي-دار كنوز إشبيليا-السعودية-الرياض-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م. **والعسكريات**: نسبة إلى عسكر مُكْرَم،وقد اشتملت على أربعة أبواب:الأول منها باب علم الكلم من العربية،والثاني:ما ائتلف من هذه الألفاظ:الاسم،والفعل،والحرف،والثالث:باب ما كان شاذًّا من كلامهم،والرابع:باب الإعراب والبناء،وقد طبعت العسكريات ثلاث طبعات: الأولى بتحقيق الأستاذ إسماعيل أحمد عمايرة-الجامعة الأردنية-١٩٨١م، والثانية بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد-مطبعة المدني-القاهرة-١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، والثالثة ببغداد بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري-١٩٨٢م، وبدار الثقافة-٢٠٠٢م. **والعضديات**: من اسمها يستدل على أنها مجموعة من المسائل المتفرقة في مختلف فروع العربية، ألفها الفارسي لعضد الدولة الذي كان مهتًّما بعلوم اللغة شغوفًا بفنونها،وطبعت العضديات بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري-عالم الكتب-بيروت-لبنان-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م،وبتحقيق شيخ الراشد-دمشق-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.**والمسائل المنثورة**: هي مسائل نحوية وصرفية متنوعة جمعها فيما يبدو بعض تلاميذ أبي علي بعد وفاته؛لتردد عبارة:رحمه الله في مواضع مختلفة منها،ويلاحظ أن الأجزاء الأولى منها تتصل بمسائل نحوية وأنها ختمت بمسائل تصريفية،وقد حققت المسائل المنثورة في رسالة ماجستير أعدها الباحث سيد أحمد بخيت حسن-جامعة الأزهر-١٩٨٠م،وطبعت بتحقيق الدكتور مصطفى الحدري- مجمع اللغة العربية-دمشق-١٩٨٦م، وأعاد تحقيقه الدكتور شريف عبد الكريم النجار-دار عمار-عمان-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

(١) **ومختار تذكرة أبي علي وتهذيبها**: هو كتاب لابن جني قام فيه باختصار تذكرة أبي علي والتعليق عليها في مواضع منها،وهي مسائل متفرقة في النحو والصرف واللغة وعروض الشعر، طبع هذا التهذيب في مجلد كبير في(٧٢٩) صفحة،بتحقيق الدكتور حسين أحمد بوعباس-مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية-السعودية-الرياض-١٤٣٢هـ-٢٠١٠م، وقد وقع إشكال كبير بين التذكرة والمسائل القصريات هل هما عنوانان لكتاب واحد أو كتابان مختلفان؟حيث يذكر ياقوت في معجمه ٢/ ٨١٤ أنهما كتابان مختلفان،وكذلك البغدادي الذي انفرد بعنوان "التذكرة القصرية" في عدة مواضع من خزانته وغيرها من كتبه كما سيتبين في أثناء مناقشة قضايا البحث،وفرق بينها وبين "التذكرة" حيث ذكر التذكرة في مواضع أخرى بدون ذكر القصرية،وكذلك فرق بين التذكرة والقصريات ،حيث ذكر التذكرة والقصريات في حاشيته على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ وهو يعدد مصنفات الفارسي وقال إنهما عنده،وقد أفاد وأجاد في تحقيق ذلك محقق مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها لابن جني،وخلص إلى أن القصريات كتاب مستقلٌّ من التذكرة،معتمدًا في ذلك على نصٍّ للقفطي في الإنباه٣/ ١٥٤ ذكر فيه وهو يترجم للقصري تلميذ الفارسي (محمد بن طوسي القصري النحوي):" أنه صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر ،وسأله المسائل المعروفة بالقصرية،وهي أكثر مسائل أبي علي؛مع اختصار ألفاظها،وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي"،وبناء عليه رجح المحقق أن القصريات مستقَلٌّ من التذكرة،فلا غرابة في أن نجد نصوصًا مشتركة بين الكتابين،وأن التذكرة القصرية والمسائل القصرية عنوانان لكتاب واحد،بدليل عدم ورودهما مجتمعين في التعداد الذي ذكره البغدادي في حاشية بانت سعاد.

(٢) وفيات الأعيان٢/ ٨١، إنباه الرواة١/ ٣٠٩.

(٣) كشف الظنون١/ ٣٨٤.

(٤) فهرسة ابن خير٢٨٦، الأعلام٢/ ١٨٠ .

(٥) بغية الطلب في تاريخ حلب٥/ ٢٢٦٦.

ومن الكتب والرسائل والأجزاء التي ذكرتها مصادر ترجمته وأحصاها له الباحثون:

المسائل الأصبهانيات(1)،أقسام الأخبار في المعاني(2)،والأهوازيات(3)، و الأَوَّليَّات في النحو(4)،وتعليقة على النوادر(5) والدمشقية(6)،وكتاب الحروف(7)، والذهبيات(8)،وكتاب القد(9)، والقصريات(10)، والقعبرية(11)، والقُهستَاذيَّات(12) ، والكرَمانية(13)، والمَيَّافَارقِينيات(14)، والمجلسيات(15)والهِيْتِيَّات(16)، والمسائل المصلحة من كتاب ابن السرَاج(17)، وأبياتَ المعاني(18)، وأبياتَ الإعراب(19)،والبارع(20)، والتتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير(21)، والترجمة(22)، وجزء في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾(23)(24)، وجواهر النحو(25)،

---

(1) البصريات1/ 9،المسائل المنثورة16.

(2)وطبع أقسام الأخبار بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ضمن أحد أعداد مجلة المورد-بغداد-1978م-(المجلد السابع-العدد الثالث)،ونسبة هذا الكتاب بمجموع مسائله لأبي علي يخالف حقيقة الواقع؛لأن بعض الباحثين قد قطع بأنه ليس للفارسي فيه إلا مسألة الأخبار فقط، وهي صحيحة النسبة له لشخصيته الظاهرة فيها من أسلوبه المعهود في كتبه،وبقية المسائل مجموعة من كلام غيره من النحاة ،وشخصية الفارسي فيها غير واضحة ،وانظر:أبو علي الفارسي2/ 562-569.

(3) ذكره ابن سيده في المحكم1/ 15 .

(4) انفرد بها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي-دار المعارف- القاهرة-2/ 193 .

(5) ذكره البغدادي في الخزانة7/ 375،ونقل عنه .

(6) معجم الأدباء لياقوت2/ 814،الوافي بالوفيات11/ 292،هدية العارفين1/ 272 .

(7) ذكره أبو حيان في الارتشاف4/ 1737،ونقل عنه .

(8) إنباه الرواة1/ 309،الوافي11/ 292 .

(9) ذكره القفطي في الإنباه2/ 337 في تصانيف ابن جني،وذكر أن هذا الكتاب قد استملاه ابن جني من أبي علي.

(10) معجم الأدباء2/ 814،وفيات الأعيان2/ 81،إنباه الرواة1/ 309،بغية الطلب5/ 2266،وغيرها .

(11) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لطاش كبرى زاده-دار الكتب العلمية -بيروت-1405هـ-1985م 1/ 161 .

(12) البصريات1/ 9،المنثورة16.

(13) معجم الأدباء2/ 814،إنباه 1/ 309،الوافي11/ 292،بغية الوعاة1/ 497،مفتاح السعادة1/ 161.

(14) فهرسة ابن خير الإشبيلي286 .

(15) وفيات الأعيان2/ 81،شذرات الذهب4/ 409 .

(16) مغني اللبيب4/ 105،الخزانة3/ 446.

(17) معجم الأدباء2/ 814،الوافي بالوفيات11/ 292.

(18) معجم الأدباء2/ 814 .

(19) معجم الأدباء2/ 814.

(20) نسبة بروكلمان في تاريخه2/ 193 للفارسي نقلًا عن لآلئ البكري،وقد وَهِمَ بروكلمان إذ نسب البارع للفارسي،وإنما هو لأبي علي القالي،وكتابه البارع في اللغة مشهور،أفاده محقق الكتاب مشكورًا.

(21) معجم الأدباء2/ 814،الوافي11/ 292،هدية العارفين1/ 272.

(22) ذُكر في معجم الأدباء 2/ 814،الوافي11/ 292،هدية1/ 272،وليس ثَمَّ ما يوضح موضوعه ولا مقصوده.

(23) سورة المائدة:6.

(24) ذكره ياقوت في معجم الأدباء2/ 814،وتبعه البغدادي في هدية العارفين1/ 272.

(25) ذكره الزركلي في الأعلام2/ 180،وبروكلمان في تاريخه2/ 193،وكذلك ذكره معجم التراث الإسلامي المخطوط في مكتبات العالم ، إعداد علي الرضا قره بلوط و أحمد طوران قره بلوط-دار العقبة-قيصري-تركيا-2/ 802،ونسبوه جميعًا لأبي علي الفارسي،ويُعزى لأبي علي الطبرسي (ت548هـ) كتاب اسمه:جواهر النحو،ويسمى أيضًا جواهر الجمل ،ولعل ذلك من اقتفاء

وشرح الغاية في القراءات العشر وعللها(1)،وعـدد الآي(2)، والعوامـل المائـة(3)، ومختصــر عوامـل الإعـراب(4)، ومقاصد ذوي الألباب في العمل بالأسطرلاب(5)،والمعتلات في اللغة(6)، ونقض الهاذور(7).

[8] وفاته:

اختلف المترجمون في تأريخ وفاة الفارسي، واختلافهم ينحصــر في ثلاثـة أقـوال: -**الأول**: قبـل سـنة (370هـ)، وهو قول محمد بن إسحاق النديم(8) . -**الثاني**: سنة (376هـ)، وهـو قـول ابـن الأثـير(9)، وأبي الفداء(10) . -**الثالث**: سنة (377هـ)، وهو قول الجمهرة.**أما قول النديم فقول عجيب من وجهـين:الأول:** أنه عاصر الفارسي، فقد توفي النديم سنة (380هـ)، وقيل: (385هــ)، فمهـما يكـن مـن شيء فقـد كـان معاصرًا لأبي علي، فأقرب الظن أنه وَهْمٌ وقع للنديم في تـأريخ وفـاة الفـارسي.**الوجـه الثـاني**: أن معـاصرَ الفارسيِّ أبا علي التنوخي قد ذكر أنه سمع من أبي علي في رجب سنة خمس وسبعين وثلثمائة(11).

وأما قول ابن الأثير وأبي الفداء فلا مؤيد له من الروايات، ولم يتابعهما عليه أحد من المترجمين، فما نميل إليه هو ما سبق تحقيقه في تأريخ مولده، وهو أنه توفي سنة (377هـ)، وبالتحديد يوم الأحـد السـابع مـن شهر ربيع الأول(12)، وقيل: ربيع الآخر(13) وهذا التحديد يقوي ما رجحنا؛ لأن من خالف هذا التأريخ الذي عليه الجمهور لم يحدد شهر وفاته ولا يومه،وكانت وفاته ببغداد، في خلافة الطائع لله تعالى، ودفن في مقبرة الشونيزية غرب بغداد عند قبر أبي بكر الرازي الفقيه (14).

مؤلفه أثرَ عبد القاهر الجرجاني في كتابه الجمل حيث اقتدى به في هذا الكتاب،فلعله هذا هو الكتاب المنسوب لأبي علي الفارسي.

(1) انفرد بـه معجـم الـتراث الإسـلامي المخطـوط2/ 803،ولـيس للفـارسي،وإنما هـو لأبي الحسـن عـلي بـن محمـد الفـارسي المقرئ(ت431هـ)،وله نسخة خطية في دار الكتب المصرية(رقم344قراءات تيمور) وتقع في 110 ورقة.

(2) أيضًا انفرد به معجم التراث2/ 803،ولعله لأبي الحسن عـلي الأنطـاكي الأندلسـي، فإنـه قـد تـوفى في سـنة وفـاة الفـارسي نفسها(377هـ)،وقد نُشر كتابه هذا عن مؤسسة الفرقان للتراث بلندن-2011م تحت عنوان:كتاب عدد آي القرآن.

(3) وفيات الأعيان2/ 81،الإنباه1/ 309،بغية الطلب5/ 2266،الشذرات4/ 409،الأعلام2/ 180.

(4) الفهرست1/ 190،معجم الأدباء2/ 814،الوافي11/ 291-292.

(5) انفرد به بروكلمان في تاريخه 2/ 193،ومعجم التراث المخطوط2/ 803،وذكر له نسختين خطيتين،ولم يسبقهما أحـد إلى نسـبة هذا الكتاب لأبي علي،ولم يكن للفارسي علقةٌ بعلوم الفلك ولا أثر عنه فيها شيء.

(6) ذكره الفارسي في الإغفال1/ 323،حيث قال:"وقد كان أحد إخواننا بفارس سألني عمل المعتلات كلهـا مـن اللغـة،فأمليت كثيًرا من ذلك وافتقدنا الكتاب مع ما أُصبنا به من الكتب".وذكر ذلك ابن جني في سر الصناعة2/ 606.

(7) فهرسة ابن خير276،معجم الأَدباء2/ 814،الإنباه1/ 309،بغية الطلب5/ 2267،الوافي11/ 292.

(8) الفهرست1/ 189.

(9) الكامل في التاريخ7/ 429.

(10) تاريخ أبي الفداء2/ 131.

(11) نشوار المحاضرة4/ 43.

(12) تاريخ بغداد8/ 218، نزهة الألباء274، إنباه الرواة1/ 309، سير الأعلام16/ 380، الوافي بالوفيات11/ 291، النجـوم الزاهرة4/ 155.

(13) وفيات الأعيان2/ 82، شذرات الذهب4/ 409.

(14) نزهة الألباء275، المنتظم14/ 325،بغية الطلب5/ 2274، مرآة الجنان2/ 306، وفيات الأعيان2/ 82.

المطلب الثاني
ثقافته

[١] موسوعية أبي علي اللغوية:

أبو علي الفارسي، فارس العربية الذي لا يشق له غبار، وأحدُ أولئك الأفذاذ الذين أسهموا في إرساء بنيان العربية الشامخ، وأحد المعوَّل عليهم في استنباط عللها وإجراء أقيستها.

والمطالع في كتب التراجم يجد أهل العلم الأكابر مجمعين على إمامته ورسوخ كعبه في العربية ، وتبحره في أصولها وفروعها.

حقًّا كان أبو علي الفارسي كنزًا سائلًا بمسائل اللغة والنحو، وما يجري فيها من ضبط الأصول وضبط الأقيسة والعلل(١).

يحكي لنا تلميذه ابن جني طائفة مستَلَّةً من علم الفارسي تفصح عن مدى إحاطته باللغة وعلومها، فيقول: «هذا باب من العربية غريب الحديث أراناه أبو علي رحمه الله تعالى»(٢)، ويقول: «هذا موضع من العربية شريف لطيف وواسع لمتأمِّله كثير . وكان أبو علي – رحمه الله – يستحسنه ويُعنى به»(٣).

ويقول: «**باب في تجاذُب المعاني والإعراب:**

هذا موضع كان أبو علٍّي – رحمه الله – يعتاده ويُلمُّ كثيًرا به ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه ، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذِبين : هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعُرْوة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب»(٤)، ويعترف له بالتفرد والابتكار في اقتناص بعض مسائل العربية التي لم يلج إليها أحد فيقول: «هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبي علي رحمه الله»(٥).

بل يذكر ابن جني ما يدل على تفوق شيخه ليس في العربية فحسب بل في الفارسية أيضًا فيقول: « إن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم ، فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية،

---

(١) المدارس النحوية لضيف٢٥٧.

(٢) الخصائص٢/ ١٩٧.

(٣) المصدر السابق٣/ ١٧٣.

(٤) المصدر السابق٣/ ٢٥٥.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣٥٤.

وتؤنسهم بها، وتزيد في تنبيههم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها، ولم نر أحدًا من أشياخنا فيها كأبي حاتم، وبندار، وأبي علي»[1].

وقد احتفى ابن جني بأصول شيخه وأقواله ، في مواضع كثيرة من كتبه، حتى قال الدكتور شوقي ضيف: « ولعلنا لا نغلو إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه : "الخصائص" إنما استمدها من إملاءات أبي علي أستاذه وملاحظاته»[2]،وهذا لا يعني أن ابن جني كان مجرد ناقل عن أبي علي،وإلا فقد خالف شيخه في كثير من المسائل ناقش البحث بعضها،واستدرك عليه في مواضع كثيرة كما أظهرت بعض الدراسات التي ذكرها البحث.

ولا يخفاك أن لأبي علي فضلًا غير منكور في إزاحة الغبار عن كثير من مسائل النحو وعلله وقياساته، بل له الفضل في تبسيط كتاب سيبويه وشرحه، وتوضيح مشكلاته، حتى قال بعض النقلة: «لو عاش سيبويه لاحتاج إليه»[3]، وقال جامع العلوم : «لولاك ما فُهم كتاب سيبويه ولا مشكلاته»[4].

حتى إن القاضي ابن العربي قد لَزَّ اسم أبي علي بجوار اسم سيبويه في الإحاطة بهذا العلم فقال: «والإحاطة بعلم واحد غير ممكنة، هذا النحو ما علمتُ من أحاط به إلا سيبويه والفارسي»[5]، وكذلك فعل ابن بابشاذ فقال: «وهذا موضع مشكل، ولا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين، وسيبويه رحمه الله وأصحابه من المتقدمين»[6].

وكان لسعة علمه، وتفننه في العربية ربما يأتي بسبك عجيب لم يسبق إلى مثله، وفي ذلك يقول ابن جني: «فهذه أحكام تصريف هذه اللفظة، ولست أعرف أحدًا من أصحابنا خاض فيها إلى هنا، ولا قارب هذا الموضع، بل رأيت أبا علي وقد نشَّمَ فيها شيئًا من القول يسيرًا لم يستوف الحال فيه، ولا طار بهذه الجهة، وإن كان بحمد الله والاعتراف له الشيخ الفاضل والأستاذ المبجل، ولو لم يتضمن هذا الكتاب من الكلام على الدقيق أكثر من هذه المسألة لكانت بحمد الله جمالًا له ومحسنة حاله»[7].

---

(1) الخصائص ١/ ٢٤٣.

(2) المدارس النحوية٢٥٩.

(3) بغية الطلب٥/ ٢٢٧٣

(4) شرح اللمع ، لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي(ت ٥٤٣ هـ)- تحقيق د .إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود-١٩٩٠م-٢/ ٤٩٦.

(5) العواصم من القواصم ، للقاضي أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)- تحقيق د.عمار طالبي-مكتبة دار التراث-القاهرة-١٣٩٤هـ-١٩٧٤م-ص٣٧١.

(6) شرح المقدمة، لابن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ)- تحقيق د.خالد عبد الكريم-الكويت-١٩٧٦م-ص١٥٩.

(7) سر صناعة الإعراب٢/ ٦٦٣-٦٦٤.

ويصف ابن جني دقة شيخه في النقل وأمانته العلمية فيقول: «وهذا أبو علي رحمه الله كأنه بعدُ معنا، ولم تَبِنْ به الحال عنَّا، كان من تحوُّبه وتأنيه وتحرجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، **فكان تارة يقول:** أنشدت لجرير فيما أحسب، **وأخرى:** قال لي أبو بكر فيما أظن، **وأخرى:** في غالب ظني كذا، وأُرى أني قد سمعت كذا..»(١).

وقد كان شديد العناية بالرواية الموثوقة؛ لذلك كان كثير الحفاوة بكتب أبي زيد النصاري ؛ كالنوادر، حتى لكأنه كاد يصلي بها، كما يقول ابن جني(٢) وكان يُجِلُّ الرواة الثقات وينتصر لآرائهم ، **فتراه يقول في رواية قطرب لإحدى اللغات** : «فأما ما حكاه قُطْرُبٌ من أنه يُقال فيه إِسْوَارٌ» فهذا الضرب من الأسماء قليل جدًّا ، إلا أن الثقة إذا حكى شيئًا لَزِمَ قَبُوله»(٣)، وكان أحيانًا ما ينقم على اللغويين كالأصمعي ويخطئهم نصرةً للرواة والشعراء(٤)، وكثيرًا ما كان يمتطي جواد نقده فينتقد كتب الرواية واللغة إذا رأى فيها خلطًا أو فسادًا، مثلما فعل في كتاب العين(٥)، بل كان رحمه الله أعلم بما في الكتاب من مؤلفه أحيانًا، وبذلك وصفه ابن دريد لما همَّ الفارسي بقراءة بعض مسائل الجمهرة عليه، **قال له ابن دريد:** «يا أبا علي لا تقرأ هذا الموضع عليَّ، فأنت أعلم به مني»(٦).

وقد عيب على أبي علي عدم عنايته بالرواية، فيحكي أبو محمد الخشاب عن شيخه أبي منصور الجواليقي أنه قلَّ ما ينبُل عنده ممارسٌ للصناعة النحوية ولو طال فيها باعه، ما لم يتمكن من علم الرواية وما يشتمل عليه من ضروبها، ولاسيما رواية الأشعار العربية وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة، ولهذا كان مقدِّمًا لأبي سعيد السيرافي على الفارسي رحمهما الله ، وأبو علي أبو علي في نحوه، وطريقة أبي سعيد في النحو معلومة، ويقول: أبو سعيد أروى من أبي علي، وأكثر تحقيقًا بالرواية ، وأثرى منه فيها، وقد قال لي غير مرة : لعل أبا علي لم يكن يرى ما يراه أبو سعيد من معرفة هذه الأخباريات والأنساب، وما جرى في هذا الأسلوب كبير أمر، ثم يستدل أبو محمد الخشاب لكلام الجواليقي بأن أبا علي كان يقول: لأنْ أُخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبُّ إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية(٧).

والجواب على هذا على طرف الثُّمام؛ ضرورة أن ما يجده المتتبع لكتب الفارسي المستقرئ لمسائلها

---

(١) الخصائص٣/ ٣١٣.

(٢) سر الصناعة١/ ٣٣١.

(٣) الإغفال١/ ٢٠.

(٤) معجم الأدباء٢/ ٨١٥.

(٥) الخصائص٣/ ٢٨٨.

(٦) المصدر السابق٣/ ٢٨٨.

(٧) معجم الأدباء٢/ ٨١٨-٨١٩.

المشحونة بالروايات من الشعر والأمثال واللغات واللهجات العربية، لا يجعل بعده ريبًا لمرتاب في أن ما ذكره الجواليقي ادعاء خُلْوٌ من البرهان والدليل، كما أن هذا القول الذي اتكأ إليه الخشاب لا دلالة فيه على إهمال الفارسي للرواية على حساب القياس، غاية الأمر أن الرجل كان يدرك خطورة هذا الباب الذي قصَّر فيه غيره، ولعمر الله إن الفارسي كأنه خلق للقياس ، ولا والله لا يدرك هذا الشَّأوَ أحدٌ إلا وقد بلغ في حفظ الرواية والاعتناء بها القِدح المُعلى، وحاز بها قصب السبق، وكذلك كان أبو علي، وكيف لا يكونه وقد اهتضم هذا العلم سبعين سنة، ولذلك يقول أبو الفتح: «ولله هو وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقًا له، وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحةً علَلُه، ساقطةً عنه كُلَفُهُ، وجعله همه وسدَمَهُ، لا يعتاقُه عنه ولدٌ، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلبًا»[1].

وأُخذ عليه أنه كان كثيرًا ما تبنَّى السقطات على الحذاق من أهل الصناعة النحوية[2]، ولعل في كتاب "الإغفال" هذا الديوان الحافل بالنقد لشيخه الزجاج، ما يشهد لهذا الأخذ،وقد "كنا نود لو أن أبا علي نزَّه عنه نقده،ومنع منه قلمه،ألا يأخذ شيخه هكذا أخذًا شديدًا لا رفق فيه ولا بقيا معه،فهو لا يتحرج أن يرميه بالخطأ الصراح، وبالتحامل وتناقض الأقوال"[3]، وكتابه الإغفال يصدر عن نزعة التقدير التي وقرت في صدر أبي علي لسيبويه،ومن أجل ذلك هاجم من هاجم كالمبرد والزجاج،وسالم من سالم،كأبي زيد وغيره[4]،وعلى الرغم من هذا التحامل من الفارسي على شيخه الزجاج فإن بعض المترجمين قد وصفوا كتابه الإغفال بأنه: كتاب مفيد[5]، وبأنه: كتاب نفيس[6]

ويميل بعض الباحثين إلى عدِّ ما جرى من الفارسي أثرًا من آثار تلك الخصومة التي كانت بين المبرد(شيخ الزجاج)، وسيبويه(الموقر عند أبي علي)، وأن ذلك الذي دفع أبا علي إلى مهاجمة المبرد وتلميذه أبي إسحاق، ويميل صاحب هذا الرأي إلى أنه ربما كان الدافع عقديًّا، فالفارسي معتزلي، والزجاج كان يرد

---

(١) الخصائص ١/ ٢٧٧.

(٢) معجم الأدباء ٢/ ٨١٩.

(٣) الفارسي في الإغفال، للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٦.

(٤) مقدمة الإغفال للدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم ١/ ١٨،تعقبات الفارسي لشيخه الزجاج في الإغفال ،وقد رصد صاحبه كثيرًا من المواضع التي تحامل فيها الفارسي على شيخه بالرجوع إلى التراث النحوي وكلام المفسرين، وانظر:البحث اللغوي في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي-رسالة ماجستير للطالب منير عزيز الدجيلي-كلية الآداب-جامعة الكوفة-٢٠١٠م-ص٣،الردود النحوية على الفروض العقلية في الإغفال للفارسي،رسالة ماجستير للباحثة سارة عبد الرحمن اليابس،كلية اللغة العربية،جامعة الإمام.

(٥) فهرسة ابن خير ٢٧٦.

(٦) طبقات النحاة واللغويين ٢٩٥.

عليهم ويخطئهم[1]، وبعضهم رأى أن الفارسي كان محبًّا للردِّ على الزجاج ، مولعًا بذلك، دون ذكر سبب الولع، وهذا الشنآن[2].ولعل عدم ترفقه بأبي إسحاق الزجاج في الإغفال، هو ما حدا بابن خالويه معاصره إلى تعقبه واعتياب ما ارتآه ، فألف "الهاذور"[3] ، فلم يسع الفارسي انتصارًا لنفسه إلا أن يصنف كتابًا آخر يفند فيه تعقبات ابن خالويه سماه : "نقض الهاذور[4]".

وقفة:

وهنا ينبغي أن تكون لنا وقفةٌ مع موقف الفارسي من آراء معاصريه؛إذ لم تسعفنا المصادر بكثير من أولئك النحاة الذين تعرَّض الرجل لانتقاض آرائهم ومسالكهم في القرن الذي عاش فيه وهو القرن الرابع، فقد عاش الرجل فيه سبعًا وسبعين(٧٧)سنة تقريبًا،وعلى الرغم من ذلك فلم أقف على كمٍّ من الاعتراضات كتلك التي وقفت عليها بالنسبة للزجاج وابن السراج ،فقد انعقد الفصل الثالث عندي في اعتراضاته على ذَيْنِ لكَ النَّحوِيَّيْن فقط ،وإلا فقد عاصر الفارسي غيرهما من النحاة ؛ كالأخفش الصغير البغدادي(ت٣١٥هـ)،وأبي بكر بن الخياط البغدادي(ت٣٢٠هـ) ، وأبي بكر بن دريد البصري(٣٢١هـ)، وأبي العباس بن ولاد المصري(ت٣٣٢هـ)، وأبي القاسم الزجاجي البغدادي(ت٣٣٧هـ)،وأبي جعفر النحاس المصري(ت٣٣٨هـ)، وأبي بكر مبرمان البغدادي(٣٤٥هـ) ، وابن درستويه الفارسي(ت٣٤٧هـ) ، وأبي علي القالي البغدادي نزيل الأندلس(ت٣٥٦هـ) ، وأبي بكر بن القوطية الأندلسي(ت٣٦٧هـ) ، وأبي سعيد السيرافي الفارسي(ت٣٦٨هـ)، وأبي الحسن الرماني الفارسي (ت٣٨٤هـ)وغيرهم.

ويفسر ذلك عندي أنه ربما كان لقرب الرجل من البلاط الملكي وأُنس الملوك به وبصحبته سببٌ وجيه لهذا الصمت الذي آثره الفارسي عن معاصريه،ربما لينآى بنفسه عن قيلَ وقالَ، أو لئلا يحدث تشويشًا على صورته المهيبة التي انقدحت في نفوس أولئك الملوك، أو ربما لاستفادته من كتبهم دون إفصاح عن ذلك ؛ كما سنرى في صنيعه مع ابن ولاد والسيرافي، أو لإجلاله لذلك النحوي وتلمذته له ؛ كابن الخياط ، وابن دريد ، ومبرمان ، أو ربما كان هذا النحوي بلديَّهُ أو في طبقة شيوخه ؛كابن درستويه الذي كان إمامًا حين نزل الفارسي بغداد ، أو لبعد مسلكه عن مسلك من عاصره ؛ كالرماني الذي قال عنه : إن كان النحو ما

---

(١) أبو علي الفارسي٢/ ٤٧٧.

(٢) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان– دار الكتب العلمية–بيروت–١٤١٣هـ–١٩٩٣م–١/ ٥٠٠.

(٣) فهرسة ابن خير٢٧٦.

(٤) فهرسة ابن خير٢٧٦، معجم الأدباء٢/ ٨١٤، خزانة الأدب١/ ٨٠، ١٠/ ٣٣٩، ٤٤٣، أبو علي الفارسي١/ ١١٨، نشأة النحو١٢٠.

يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، أو كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء [1] ، كذلك لم نقف له على اعتراضات على نحاة الأندلس والمغرب ومصر، فربما لم يكن النحو في تلك المدارس آنئذ يختلف كثيرًا عن أصول المدرسة البصرية التي كان الفارسي ينتهج أصولها ويتبع قانونها، أو لبعده عن تلك الممالك والأصقاع، أو لوقوعها تحت غير سلطان ملوكه ودولته، إلى غير ذلك من الأسباب التي ربما دفعته إلى الإمساك عن تتبع آراء نحاة هذه المدارس ونقد مذاهبهم.

اللهم إلا ما بدأه ابن خالويه من تحريكه لنوازع أبي علي الحامية بتأليفه للهاذور ، فأعقبه الفارسي بنقضه ،وجدير بالذكر أن الكتاب مفقودٌ ، وقد تتبعت منقولات البغدادي منه في "الخزانة" ،فلم أجد إلا موضعين رد فيهما الفارسي على ابن خالويه [2]،لكنَّ الموضعَيْن مشوبان بالشتم ، والثَّلب ، والتنقُّص،والطعن في العلم والأخلاق،فضربت الذكر عنهما ، من باب أَن كلام الأقران يُطوى ولا يُروى،أما باقي المواضع التي وردت في الخزانة فقد أوردتها في أثناء بحث بعض القضايا التي أثيرت في الكتاب ، ولم يكن لها علاقة بالرد على ابن خالويه.

أيضًا كان أبو علي آية باهرة في استحضار وجوه الأعاريب على كثرتها، وتشابهها، وقد جاءت كثرة وجوه الإعراب والتخريج ضربًا من النشاط الذهني الذي يتَّقدُ عند الفارسي ويمليه عليه إحكام الصنعة، وهذا التوسع في وجوه الإعراب إنما هو لغاية تعليمية تغياها أبو علي، وهي التمرين والتدريب، وقد ألمح إلى ذلك البغدادي بعد أن ذكر وجوهًا شتى في توجيه بيت للفرزدق، قال: «إنما ذكر -يعني أبا علي- الوجه الأول...ليجعله من مسائل التمرين في الإعراب، ليظهر قوة استحضاره للقواعد ووجوه التخريجات».[3]

ومهما يكن من شيء فإن ما تدل عليه آثار الفارسي،وما حفل به علمه المنثور في دواوين النحو، لأكبر شاهد على منهجية الرجل،وعلمه،وإمامته،ورئاسته في العربية،وكل أخبار مترجميه شاهدة بفضله ونبله.

[٢] موسوعيته القرآنية:

أولًا: منهجه في تفسير القرآن:

لا يُعرف لأبي علي كتاب مفرد في التفسير، غير أن المستقرئ لكتاب الحجة وغيره من كتبه ليجدها مشحونة بمواضع فسر فيها الفارسي معناها، أو شرح غريبها، أو أوَّل ظاهرها؛ لذلك يمكن الاعتماد على ما

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٨١.

(٢) راجع خزانة الأدب : ١/ ٨٠،و١٠/ ٣٥٧-٣٦٠.

(٣) شرح أبيات المغني، للبغدادي- تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق-دار الثقافة العربية-دمشق-١٤١٤هـ-١٩٩٣م- ٤/ ٢١١-٢١٢.

في هذه الكتب، لاستبيان منهجه في التفسير القرآني.

فمن منهج أبي علي في التفسير أنه يسوق كثيرًا من الآي للاستدلال على معنى واحد، ويحشد كل نظائره، وهذا من نزعته إلى القياس والحمل على النظير(1).

وأبو علي يستعرض المادة التي هو بصدد شرحها في آياتها القرآنية، وما يحفظه من الشعر، وكلام العرب، وما نقله أو رواه عن الأئمة السابقين، ثم يجعل من كل أولئك وِحْدةً يفسر بعضها بعضًا، وربما مزج الحديث عن الغريب بالتعريف ، ويعقب على ذلك كله مؤيدًا بعض الأئمة أو معارضًا ، مستغلًا مسائل المنطق وقضاياه في تفسير الغريب القرآني، وهو يعتمد غالبًا في التفسير اللغوي على سيبويه، وأبي زيد، والأخفش، وأبي عبيد، وأحمد بن يحيى ثعلب.(2)

لا تخلو تفسيراته من الاستشهاد بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين(3)، أو استحضار جميع ما جرى به الاستعمال اللغوي والعرفي في اللفظة التي يفسرها(4)، وقد ينبه على تفسير ما يؤول إليه المعنى دون مراعاة أصل اللفظ واستعماله(5)، وقد يصوغ تفسيره بكلام حسن الديباجة(6)،ولما كان الفارسي يكتسي ثوب الاعتزال في الاعتقاد، فكان يتأول الآي ويفسرها وفق ما ينسجم مع عقيدة الاعتزال(7).

هذه أبرز ملامح التفسير عند الفارسي، وهو تفسير آخذ بالرأي والنظر، معتمد على حصيلته اللغوية في شرح الغريب، وعلى حافظته الأثرية في عرض النظائر القرآنية والشعرية، وعلى إشراقات خواطره في صياغة التأويل صياغة حسنة مرضية.

ثانيًا: منهجه في بحث القراءات:

وأصدق نموذج يمكن أن يسار على ضوئه في كشف منهج أبي علي في بحث القراءات القرآنية، هو كتابه الجليل الحجة، ولندع الشيخ يحدثنا عن تعريف الكتاب ؛ إذ يقول في رسالته للصاحب بن عباد كما نقل الحموي: « هذا أطال الله بقاء سيدنا الصاحب الجليل -يقصد الصاحب بن عباد- أدام الله عزه ونصره

(1) الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي،للدكتور محمد عبد الله قاسم-دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م-١/ ١٩٣.

(2) أبو علي الفارسي١/ ١٩٢.

(3) انظر :الحجة٢/ ٢٨٧، ٢٨٨، ٣١٦.

(4) المسائل الحلبيات٢٣.

(5) الحجة٢/ ١٥٣.

(6) الحجة١/ ٢٢٧.

(7) انظر:الحجة٦/ ٢٨٢، المختار من التذكرة ٢٤٧، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٧٤، الحلبيات٦٤.

وتأييده وتمكينه، كتابي في قراء الأمصار الذين بينت قراءتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى المعروف بكتاب السبعة، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة فهو عن المشايخ الذين أخذتُ عنهم، وأسندته إليهم»[1].

فالفارسي في الحجة يذكر كل آية ورد فيها اختلاف القراءات بنص ابن مجاهد، ثم يوجه كل قراءة ويعللها، عن طريق أصول النحو من سماع القرآن الكريم لقراءاته المختلفة السبعة، ومن غيرها أحيانًا، ومن حديث شريف، ومن شعر ونثر، أو يلتمس لها قياسًا من الأقيسة التي تعتمد كثيرًا على المنطق في صياغة مسائل اللغة، وهو يترك لفكره العنان، ويطلق قلمه في التوجيه والتدليل وتقصي الآراء، وقد يتعرض لتفسير آية عرضت أو إعرابها، أو ذكر سبب نزولها، أو شرح شاهد من شواهدها، وقد اكتفى الفارسي غالبًا بتوجيه القراءات التي ذكرها ابن مجاهد، ولم يلزم نفسه باختيار، إلا مواضع تعد قليلة بالنسبة للقراءات التي ذكرها، فمنهجه يعتمد في المقام الأول على توجيه كل ما ورد ، وليس على الاختيار[2].

ولا يزال أبو علي مشغولًا بالآية المختلف في قراءتها، يفسر غريب لفظها، ويستشهد بنصوص الأئمة أبي زيد، وأبي عبيد، وأبي الحسن، ثم يُعرب ما يلوح له فيها، وفي نظائرها من الوجوه ، حتى إذا قضى نهمته منها تفسيرًا وإعرابًا دَلَفَ إلى الاحتجاج بادئًا ذلك بقوله: حجة من قرأ كذا، انتحى الشيخ هذا السمت في صناعة الحجة في أكثر متنها[3].

وأبو علي صاحب منهج صارم في الاحتجاج بالقراءات ، فهو لا يقبل الطعن في قراءة أو وصفها باللحن، ما دام هناك سبيل إلى تأويلها على مجاري العرب وقياسهم، فتراه بعد أن احتج لقراءة حمزة : و(مكر السيئ) وإسكانه الهمزة في الإدراج، معتمدًا على قاعدتهم في إجراء الوقف مجرى الوصل، يقول: «فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائله أن يقول: «إنه لحن»، ألا ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟فلو جاز لقائل أن يقول إنه لحن لزمه أن يقول : إن قول من قال (أفعو) في الوصل لحنٌ، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور لم يكن لحنًا، وإذا لم يكن لحنًا لم يكن لقادح بذلك قدحٌ»[4].

ولربما خطأ ابن مجاهد بعض القراءات وردها من جهة الرواية، فينبري الفارسي ليجد لها تأويلًا من جهة المعنى، وقياس العربية.[5]

---

(١) معجم الأدباء٢/ ٨١٤.

(٢) التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في الحجة لأبي علي الفارسي،للدكتورة سحر سويلم راضي-مكتبة بلنسية-القاهرة-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م-ص٤٧.

(٣) الأصول النحوية والصرفية في الحجة١/ ٢١١.

(٤) الحجة٦/ ٣٣.

(٥) الحجة٣/ ٢٦٨، ٣٥٢.

ومن أصوله المنهجية أن القراءة المتفق عليها تكون حجة على ما اختلف فيه[1]، ويستشهد بالقراءات الشاذة في الحجة في مواضع كثيرة، فقد أورد القراءات الشاذة فيما يزيد عن ستين موضعًا[2].

ويظهر من شواهد أبي علي من القراءات الشاذة اعتداده كثيرًا بهذه القراءات في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي[3].

والفارسي عالم بالكتاب أولًا قارئ على أبي بكر بن مجاهد الذي سبَّع السبعة ثانيًا، مقتف أثر أستاذه أبي بكر بن السري في الاحتجاج لسبع ابن مجاهد ثالثًا، ثم هو أخيرًا أوتي ضلاعة في اللغة ، والنحو، وتوجيه المعنى، والإعراب، وتمرس برواية الأحاديث ، وبراعة القياس، وألمَّ في كتبه السابقة للحجة بطائفة من الآيات القرآنية وجَّه القراءات المختلفة فيها، فكانت هذه الأسباب مجتمعة داعية لأبي علي إلى أن يحتج للقراءات القرآنية[4].

ولعل أبرز ما يتميز به أسلوب أبي علي في بحثه للقراءات هو ظاهرة الاستطراد والانطلاق بعيدًا عن أصل الموضوع المطروق حتى يكاد ينسى آخره أوله، فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له إلى تفسير الآية ، فيغوص في الأعماق فيستخرج من كنوز المعاني ودرر الحقائق ما ينتزع إعجابنا بسعة عقله ونفاذ فكره، أو يتناول كلمة وما يتفرع عنها من معان وما تدل عليه من دلالات، فيتناولها معنىً معنىً، مبينًا له مع شواهده، ثم يتجاوزه إلى الحديث عن الوجوه الإعرابية أو العلل الصرفية، ويناقش جميع ذلك ويحشد له الشواهد والأدلة، فيشبعه ولا يترك بعده زيادة لمستزيد، وهو أشبه ما يكون بالنبع الغزير المتدفق في الأرض المستوية ، ينبثق فيشق دروبًا في كل مكان قبل أن يأخذ مجراه[5].

[٣] مذهبه النحوي:

يعتمد بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى بصرية الفارسي على صنيع الزبيدي، والنديم، اللذين سلكاه في البصريين[6]، ويعتمدون في تجانفه عن مذهب الكوفيين على صنيع أبي حيان التوحيدي الذي قال: «وأبو علي أشد تفردًا بالكتاب وأشد إكبابًا عليه، وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين»[7].

---

(١) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ١/ ٢١١، وانظر: الحجة ٢/ ٢٢١، ٤/ ١٠، ٦/ ١٨٣.

(٢) انظر: ١/ ١٠، ٦٢، و٢/ ٦/ ٣٠، و٣/ ١٢٨، و٤/ ٢٨٩، ٤٤٧، ٥/ ١٩٤، ٢٠٤، و٦/ ٣٩، ٦٠، ٣٣٩.

(٣) التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في الحجة ٥٩.

(٤) أبو علي الفارسي ١/ ١٧٦.

(٥) مقدمة تحقيق الحجة ١/ ١٥-١٦.

(٦) انظر: طبقات الزبيدي ١٢٠، الفهرست ١/ ١٨٩.

(٧) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١.

وربما اعتمد البعض على أن بصرية الفارسي أثر من آثار تلمذته لأكابر شيوخ المذهب البصري، كالزجاج، ومبرمان، وابن السراج، وغيرهم، ممن تأسس المذهب على أكتافهم، حتى علا المذهب البصري على يد الفارسي وارتفع شأنه(١).

وذكر الدكتور مهدي المخزومي في معرض حديثه عن ابن جني وشيخه الفارسي وأبي القاسم الزجاجي أن الفارسي ، وتلميذه ابن جني، وأبا القاسم الزجاجي بصريُّون مذهبًا، وكانوا يضعون أنفسهم مقابل البغداديين(٢).

ويعتبر الدكتور عبد الفتاح شلبي الفارسي ، وابن جني بصريين، ضرورة أن البصرة كانت متأثرة بالمذاهب الفلسفية، وما شاع في سكانها من مسائل المنطق(٣)، وقد عُرف الفارسي بالنزعة المنطقية الجدلية،ويدعم الدكتور عبد الفتاح قوله بظهور سمات المذهب البصري في نحو الفارسي وكتبه، مما لا يجعل هناك مجالًا للشك في بصريته(٤).

ويرى بعض الباحثين ؛ كالدكتور شوقي ضيف أنه كان ممن يخلط بين آراء المدرستين في وضوح، وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصري؛ لأنه كان المذهب الذي حُرِّرت أصوله وفروعه(٥).

ومن خلال دراستي لاعتراضاته في هذا البحث، تبين لي أن أبا علي ذو نزعة قوية للمذهب البصري الذي يُمثِّلُه سيبويه، فتفرُّد الفارسي بكتابه، وانتصاره له ممن غمز بعض آرائه؛ كالمبرد، واعتداده برواياته وشواهده، ونقله عن شيوخ البصريين ؛ كالأخفش أبي الحسن، وأبي عثمان المازني، وابن السراج، وغيرهم، يدل على رسوخ قدمه في المذهب البصوي، واختياره الآراء التي تتفق وقواعده وأصوله، وتتبُّعه لآراء الكوفيين، وخاصة الفراء، والبغداديين الذين يذكرهم الفارسي غالبًا ويقصد بهم الكوفيين(٦).

وعلى الرغم من ذلك، فقد روى عن كتب الكوفيين؛ كثعلب(٧)، وعن البصريين الذين رووا عن الكوفيين؛ كأبي زيد الذي روى عن المفضل الضبي الكوفي، وتلمذ للبغداديين؛ كالأخفش الأصغر،وأبي

---

(١) نشأة النحو لطنطاوي٢٠٠.

(٢) الدرس النحوي في بغداد، للدكتور مهدي المخزومي-دار الحرية للطباعة-بغداد-١٣٩٥هـ-١٩٧٥م-ص٢٣٥.

(٣) أبو علي الفارسي١/ ١٧٥.

(٤) أبو علي الفارسي١/ ١٠٦-١٠٧.

(٥) المدارس النحوية٢٥٦-٢٥٧.

(٦) انظر:الحجة٢/ ٣٢٠، الشعر٣٨٨، الشيرازيات١/ ٣٢٩، العضديات١٨٥، المنثورة١٢٠-١٢١، الحلبيات٢٦٤.

(٧) انظر:الحجة١/ ٨٠، ١٨٧، ٢/ ٤٢٢، ٣/ ٣٠٦، ٣٤٧، ٤/ ٨٦، ١٥٦، ٥/ ٧٠، ١٩٣، ٦/ ١٥٢، ٤٦٠

بكر بن الخياط، وانتصر لقراءات قُراء الكوفيين؛ كحمزة، واحتج لها، ورجح أقوالهم أحيانًا، هـذا مـع مـا اجتمع لديه من أصول وقواعد يراها هو منطبقة مع أصول الاستعمال العربي ، وهذه الأصول ثابتة لديـه، ينزع في مجملها إلى المنهج البصـري نزوعًا قويًّا، إضافة إلى أصول خاصة توصل إليهـا مـع طـول معايشـته للنحو ومدارسه، فقد نسأ الله في أجله، وفسح في عمره، فتحصل لديه ما لم يتحصل لغيره، وثبت عنده مـا غاب عن غيره، حتى صار إمامًا مجتهدًا في النحو، تطور النحو على يديه بما وضع من مقاييس وتعليلات.

وتؤكد الدكتورة خديجة الحديثي أن الفارسي كان يميل إلى مذهب البصـريين في النحو، كما يتضح في أغلب آرائه ويتبع منهجهم في شواهده، فيحتج بما كانوا يحتجون به، من شعر جاهلي ومخضرـم وإسـلامي حتى زمن ابن هرمة ، ويحرص في روايته له على نسبته لقائليه، وبما احتجوا به مـن لغـات القبائـل العربيـة الفصيحة ، وبالشروط المعروفة[1].ولا ريب فالفارسي شيخ طريقة في المذهب البصري، وإمام مجتهـد فيـه، وصاحب مدرسة «قامت على أصول مدرسة البصرة وقواعدها، فطابع البصرية فيهـا واضـح وضـوحًا لا ينكر»[2].

[٤] مذهبه الكلامي:

إذا قلبنا النظر في كتب المترجمين لوجدنا كثيرًا ممن ترجم لأبي علي متفقين على شيء واحد، ألا وهو أنه كان مُتَّهمًا بالاعتزال[3]، وينصفه الحافظ ابن حجر قائلًا: «لكنه صدوق في نفسه»[4]، ويغلو فيه القاضي ابـن العربي بعد أن اعترف له بالإحاطة في علم النحو على نحو لم يشبهه فيه إلا سيبويه فيقول: « هذا النحو، مـا علمت أحدًا أحاط به إلا سيبويه والفارسي البدعي، وقد أفسدت عليه بدعته كثيرًا مـن نحـوه»[5]، يقصـد الاعتزال، وكان يعدُّ تهمة وبدعة عند الأشاعرة ، و أهل الحديث،والحق أن الفارسي كان من كبار المعتزلة لا يماري في ذلك أحد،فكل الذين نشروا تراثه تحدثوا عن اعتزاله هو وتلميذه ابـن جنـي والرماني،وبعـدهم الزمخشري،هذا فضلًا عن كثير من الرسائل العلمية والأبحاث التي خصصت للحديث عن اعتزالهم وعن أثره في التفسير و إعراب القرآن والتقعيد النحوي[6].

---

(١) المدارس النحوية؛للدكتورة خديجة الحديثي-مطبعة جامعة بغداد-١٤١٠هـ-١٩٩٠م-ص٤٣١.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام؛للدكتور عبد العال سالم مكرم-دار الشروق-القاهرة-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م-ص٨٢.

(٣) انظر:تاريخ بغداد٨/ ٢١٨، المنتظم١٤/ ٣٢٥، معجم الأدباء٢/ ٨١٢، إنباه الرواة١/ ٣٠٩، الكامل في التاريخ٧/ ٤٢٩، بغية الطلب٥/ ٢٢٧٤، سير الأعلام١٦/ ٣٨٠، البداية والنهاية١٥/ ٤٢٩، بغية الوعاة١/ ٤٩٦، شذرات الذهب٤/ ٤٠٧.

(٤) لسان الميزان٣/ ٢٧.

(٧)العواصم من القواصم٣٧١.

(٦) منها على سبيل المثال:أثر الاعتزال في النحو العربي للدكتور محمد عبـد المطلـب البكـاء-بغـداد،ومناهج الفكـر الاعتـزالي في النحو العربي لأحمد وديع طنطاوي-جامعة عين شمس-٢٠٠٢م،والاعتزال وأثره في التقعيد النحوي لصلاح أحمد عبد اللطيـف-دار

فالمعتزلة على سبيل المثال معروفون بإنكار رؤية الله عز وجل البصرية يوم القيامة، ويتأولون ما ورد في ذلك على العلم، واليقين، والفارسي عندما تعرض لموارد (رأى) واشتقاقاتها في اللغة، بلغ قول رسـول الله ﷺ: «**ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر**»(1)، وفسـر الرؤية هنا بمعنى العلـم، وأنكـر أن تكـون الرؤيـة البصرية، وسلك في الاحتجاج لهذا مسلك المعتزلة(2).

والمعتزلة تنكر أن تكون أفعال العباد من خلق الله، بل تنسب فعـل العبـد لنفسـه، والفـارسي عنـدما تعرض لقوله تعالى: ﴿**كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ**﴾(3)، أوَّل قوله تعالى: ﴿**كَتَبَ**﴾ عـلى أن «معنـى كتابـة الإيمان في قلوبهم أنها سمة لمن يشاهدهم من الملائكة أنهم مؤمنون، كما أن قولـه في الكفـار:﴿**طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ**﴾(4) علامة يعلم من شاهد من الملائكة أنه المطبوع على قلبه، وعـلى هـذا قولـه: ﴿**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا**﴾(5)، أي جعلهـا غُفْلًا من العلامـة التي تكون في قلوب الذاكرين»(6).

وعلى دربه سلك ابن جني وهو مثله في الاعتزال؛ إذ أوَّل (أغفلنا) على معنـى صـادفناه كـذلك، مـن باب: أفعَلْتُ الشيء إذا وجدته وصادفته كذلك(7)، وشيخه يتجانف عن تفسير: كَتَبَ،وطَبَعَ، وغَفَلَ بما يدل عليه ظاهر اللفظ؛ لأن هذا مُفْضٍ إلى أن الله قد صير الإيمان والكفر في قلب العبد، ولا يجوز عند المعتزلة أن يكون الله خلق في عبده الإيمان والكفر، وهذا إنما هو من اختيار العبد نفسه،وكذلك تأويلـه كـل مـا جـاء فيه(اليد) في القرآن بأنه ليس على الجارحة، ولكن بمعنى القوة، والقدرة، وهذا النوع من التأويل شائع عند

العلوم-القاهرة،وأثر الفكر النحوي في تأويل القرآن عند المعتزلة -الكشاف نموذجًا- لمختار لزعر-الجزائـر-١٩٩٩م،وأثـر العقيـدة وعلم الكلام في النحو العربي لمصطفى أحمد عبد العليم-دار البصائر-٢٠١١م،وأثر المعتزلة في الدرس النحوي عند ابـن جنـي لعبـد الباقي عاشـور،وأثر الاعتـزال في توجيهـات الزمخشـري اللغويـة والنحويـة في الكشـاف لمهنـد حسـن الجبـالي-جامعـة اليرمـوك-٢٠٠١م،وكتب الدكتور طلال يحيى إبراهيم مقالة في مجلة آداب الرافدين العدد(٤٥)/ ٢٠٠٧م،بعنـوان:النحـاة المعتزلـة،وذكر أنهـم مدرسة ضخمة في جانب اللغة،وقد ألقى الدكتور سليمان بن علي الضحيان بحثًا في(ندوة ابن جني فيلسوف العربية) بعنـوان:تمـذهب ابن جني بالاعتزال وأثره في إعرابه للقرآن،جامعة القاهرة-كلية دار العلوم-١٩/ ٣/ ٢٠١٣،إلى غير ذلك من الأبحاث والدراسـات التي تناولت أثر الفكر الاعتزالي في النحو .

(١) حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب التوحيد-باب قول الله تعالى (وجـوه يومئـذ نـاضرة إلى ربهـا نـاظرة)- الحديث رقم٧٤٣٤).

(٢) انظر: الحلبيات٦٤، المختار من التذكرة ٢٤٧.

(٣) سورة المجادلة:٢٢.

(٤) سورة النحل:١٠٨.

(٥) سورة الكهف:٢٨.

(٦) الحجة٦/ ٢٨٢.

(٧) انظر:الخصائص٣/ ٢٥٥، المحتسب٢/ ٢٨.

المعتزلة(1).ومن شواهد انتحاله مذهب المعتزلة في الكلام أن المترجمين ذكروا له كتابًا من كتبه، وهو كتاب "تتبع كلام أبي علي الجبائي في التفسير"، والجبائي من أئمة المعتزلة وكبارهم، فأغلب الظن أنه تتبع في هذا الكتاب وجوه التخريجات النحوية المختلفة للآيات التي استند إليها أبو علي الجبائي لتفسير نصوص القرآن في ضوء عقيدته الاعتزالية(2).

[٥] مذهبه الفقهي:

ولد الفارسي في فارس، ونشأ في العراق، وأصحاب أبي حنيفة كانوا منتشرين في القطرين ، فلا غَرْوَ في أن يكون الفارسي على مذهب أبي حنيفة في الفقه(3).وقد ذكر هذا صاحب أحسن التقاسيم فقال: «والعمل فيها-يعني بلاد فارس-على مذهب أصحاب الحديث وأصحاب أبي حنيفة»(4).ويؤيد هذه الفكرة أن ابن جني يروي أن أبا علي قد احترقت له كتب ولم يبق منها إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة(5).ويحكي عن شيخه أن له تعليقات على كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني، وأنه كان يقرؤه عليه(6).ويمكنك أن تستخلص حنفية الفارسي من خلال منهجه النحوي؛ إذ اهتمام الرجل بالأقيسة والعلل غير خاف على من خَبر نحوه وعايشه، والقياس شائع في المذهب الحنفي أصولًا وفروعًا، وتردُّدُ استشهاده بأقوال أبي حنيفة(7)، وصاحبيه أبي يوسف ومحمد في كتبه(8) يدل على أنه كان ينتحل مذهب الحنفية في الفقه.

وتروي لنا كتب التراجم أنه بعد وفاته دُفن عند قبر أبي بكر الجصَّاص الرازي الفقيه(9)، والجصاص من أئمة الحنفية.

---

(١) الحلبيات٢٦-٢٧.

(٢) أبو علي الفارسي١/ ٨٤.

(٣) أبو علي الفارسي١/ ٨٧.

(٤) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لشمس الدين المقدسي- مدينة ليدن-١٩٠٩م-ص٤٣٩.

(٥) معجم الأدباء٢/ ٨١٩.

(٦) بقية الخاطريات،لابن جني،تحقيق الدكتور محمد الدالي-مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق-١٤١٣هـ-١٩٩٢م-ص٤٦.

(٧) المختار من التذكرة٢٧٥، الحلبيات٣٠٤.

(٨) الشيرازيات٢/ ٥٦٩

(٩) بغية الطلب٥/ ٢٢٧٤.

المطلب الثالث

ماهيَّةُ الاعتراض

ويُفهم الأصل اللغوي لـ «الاعتراض» من خلال فحص دلالات جذره «ع، ر، ض»؛ إذ «العين والراء والضاد بناءٌ تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العَرْضِ الذي يخالف الطُّولَ»[1].

وقد جاءت موارد مادة (اعترض) في المعاجم اللغوية في صور متنوعة المعاني والدلالات، أبرزها:

[١] المنع:

ومنه: اعترَض الشيءَ، إذا منعَ، يقال: اعتَرَضَ الشيءُ دونَ الشيءِ أي حالَ دونَهُ[2]؛ كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكينَ سُلوكَها[3]، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناءٌ أو غيره مَنَعَ السَّابِلَةَ من سلوكه[4].

[٢] الامتناع:

ومنه: اعتَرَضَ عنِ امرأتِه أصابه عارِضٌ من الجِنِّ أو مِنْ مرضٍ يمنعه عن إتيانها[5].

[٣] الدخول في الشيءِ والوقوع فيه:

ومنه: اعترَضَ في الأمر فلانٌ، إذا أدخل نفسه فيه[6]، واعترض الحديثَ إذا عارضه[7]، واعترض فلانٌ

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) –تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون –طبعة دار الجيل –بيروت – ٤/ ٢٦٩ – مادة: (عرض).

(٢) الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)–تحقيق أحمد عبد الغفور عطار–طبعة دار العلم للملايين–بيروت لبنان–١٩٩٠م–٣/ ١٠٨٤.

(٣) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري(ت٣٨٢هـ)– تحقيق ومراجعة عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار– طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة–١٣٨٤هـ–١٩٦٤م–١/ ٤٦٣.

(٤) لسان العرب،لجمال الدين محمد بن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)– تحقيق عبد السلام هارون – طبعة دار المعارف – القاهرة – ٤/ ٢٨٨٦، القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧ هـ) –طبعة مؤسسة الرسالة–بيروت–لبنان–ص٦٤٦.

(٥) القاموس٦٤٧ .

(٦) معجم مقاييس اللغة٤/ ٢٧٢.

(٧) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت٣٢١هـ)–تحقيق د.رمزي منير بعلبكي–طبعة دار العلم للملايين–بيروت–لبنان–١٩٨٧م–٣/ ١٣٢١.

عِرْضَ فلان يقع فيه، وتنقَّصه في عِرضه وحَسَبِه أي يفعلُ فِعلًا يأخُذُ عَرْضَ عِرْضه[1]، واعترَضَ لي يشتمني ويُؤذيني[2]، وفي الحديث: **لا جَلَبَ ولا جَنَبَ ولا اعتِراضَ**» وهو أن يعترض الرجُلُ بِفَرَسِه في بعض الغاية فيدخلُ مع الخيلِ.[3]

[٤] الإقبالُ قِبَلَ الشيءِ:

ومنه: اعترَضَ له بِسَهمٍ، إذا أقبل به قِبَلَهُ فأصابهُ[4]، واعترضتُ أُعطي من أقبَلَ ومن أدبرَ[5]

[٥] العَرْضُ:

ومنه: اعترض الجندُ على قائدهم، واعترضهمُ القائدُ، إذا عرضهم واحدًا واحدًا[6].

[٦] الابتداء بالشيء في غير أوله:

ومنهاعترضْتُ الشهرَ، إذا ابتدأتَهُ من غيرِ أوَّلِهِ[7].

[٧] التَّكَلُّفُ:

ومنه: اعترَضَ الشيءَ، تكلَّفَهُ[8]، واعتَرَضَ البعيرَ رَكِبَهُ وهو صعبٌ[9].

[٨] عدمُ الاستقامة:

ومنهاعتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِهِ: لم يستقِمْ لقائده[10]، ويقال: اعترضَتِ النَّاقةُ في سيرها[11].

[٩] الإنكار:

ومنه: اعترض عليه، أي أنكر قوله أو فعله[12].

---

(١) تهذيب اللغة١/ ٤٦٣، مقاييس اللغة٤/ ٢٧٢، الصحاح٣/ ١٠٨٤، أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري(٥٣٨هـ)-طبعة دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م-ص٦٤٤.

(٢) تهذيب اللغة١/ ٤٦٢.

(٣) القاموس٦٤٧ .

(٤) تهذيب اللغة١/ ٤٦٣، الصحاح٣/ ١٠٨٤ .

(٥)أساس البلاغة٦٤٤ .

(٦) تهذيب اللغة١/ ٤٦٣، القاموس٦٤٧.

(٧)الصحاح٣/ ١٠٨٤ .

(٨)اللسان٤/ ٢٨٨٦ .

(٩)الصحاح٣/ ١٠٨٤، أساس البلاغة٦٤٤ .

(١٠) الصحاح٣/ ١٠٨٤.

(١١) الجمهرة٣/ ١٣٢١ .

(١٢) المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية-الطبعة الرابعة١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م-ص٦٢٤ .

ومن تلك الموارد يمكن حصر المعاني اللغوية التي تدور في فلك (الاعتراض) في معنىً مشتركٍ هو : أن شيئًا اعترضَ شيئًا ، أي حال دونه.

وتأتي أشكالها في ثلاث صور: (اعترضَ الشيءَ)، و(اعترض للشيءِ)، و(واعترضَ على الشيءِ).

وكل هذه الصور تشترك معًا في المعنى الكُلِّيِّ الذي يلمح إليه الوزن الخماسي(اعترض)، وهو حيلولة شيءٍ دون شيءٍ ومما سبق يتضح أن لفظ(اعترض) يعني: المنع، والإنكار، والمقابلة، والمداخلة، وعدم الاستقامة، وكلها يقترب من المعنى الاصطلاحي الذي بقي أن نستبين مفهومه ونرى كيف نستنبطه من الأصل اللغوي فنقول:

- **الاعتراض في الاصطلاح**:

يتعدد مفهوم الاعتراض في الاصطلاح باختلاف مجالات استعماله، ومع ذلك فهناك مفهوم مشترك للاعتراض تتفق استعمالاته في تلك المجالات المختلفة:

فعند النحاة، الاعتراض حدُّه: ما لا موضِع له من الإعراب ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعتَرَض به بين بعضه وبعض على ما تقدَّم(١).

وعند أهل البديع: أن يقع قبل تمام الكلام شيءٌ يتم الغرض بدونه ولا يفوت بفواته(٢).

وعند الجدليين: هو القدح في الدليل بأن المستَدِلَّ لا يقول به، مثل: **أن يستدل الحنفي في جواز بيع درهمين بدرهم ومُدٍّ** بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾(٣) فيقال له: هذه الآية لا يصح احتجاجك بها؛ لأنها مجملة، والمجمل لا يصح الاحتجاج به(٤).

---

(١) الخصائص لابن جني١/ ٣٣٧،قال ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة،شرح وتحقيق السيد أحمد صقر-نشرة سلسلة الذخائر-٢٠٠٣م-ص٤١٤: ومن سُنن العرب أن يعترَض بين الكلام وتمامه كلامٌ آخر ، ولا يكون هذا المعترَض إلا مُفيدًا. ومثال ذلك أن يقولَ القائلُ: اعْمَلْ - واللهُ ناصري - مَا شئتَ. إنما أراد: اَعمَل ما شئتَ. واعترَضَ بينَ الكلامَين ما اعترضَ.اهـ ،وهناك رسالة ماجستير بعنوان:الاعتراض دراسة نحوية،أعدها الباحث إبراهيم أبو اليزيد-دار العلوم-٢٠٠٠م،وانظر في معنى الاعتراض أيضًا:اعتراضات ابن مالك على الزمخشري-دراسة نحوية-للدكتور عادل فتحي رياض-دار البصائر-القاهرة-٢٠٠٦م-ص١١ ،واعتراضات ابن هشام على معربي القرآن-دراسة ونقد-للدكتورة إيمان حسين السيد-دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث-دبي-٢٠٠٧م-ص٤٠.

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي(ت١٠٩٤هـ)-طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م-ص١٤٥.

(٣) [سورة البقرة : ٢٧٥].

(٤) المنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي(ت٤٧٤هـ)-تحقيق د.عبد المجيد تركي-طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-٢٠٠١م-ص٤٢-٤٣.

ومنه: «اعتراضات الفقهاء؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل ، وتُعارض البينات، لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها»[1].

ويعرفه بعض الجدليين بأنه: مقابلة السائل دليل المستدل بما يمنع من حصول المقصود منه[2].

وفي المعجم الفلسفي: حجة أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما[3].

وبعض الباحثين رأى أن الاعتراض اصطلاحًا هو: ردُّ كلامٍ في الأصول أو الفروع عن الاستقامة بحجة أو استدلال عقلي أو نقلي[4].

ويرى آخر أنه: ردُّ الحكم النحويِّ أو وصفهُ بعدم الاستقامة لحجة نحوية[5].

وغالبًا ما يستخدم لفظ الاعتراض في كلام الشُّراح لأحد المتون؛ لأن الاعتراض من مفهومه ليس تتبُّعًا قصديًّا للأخطاء والهنات، وإنما سبيله بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب، وإن استدعى ذلك بيان الخطأ في كلام المصنِّف، **فالاعتراض من مفهومه:** هو أن يَعْرِض له مذهب غيره فيعترضه بالإنكار، أو الرفض دون تتبع لكل أخطاء هذا الغير أو تعقب لمخالفاته.

ومما سبق يمكن الاصطلاح على تعريف **(الاعتراض)** بأنه: **إنكارُ النحويِّ لقول خصمه، وردُّه لحجته، ومنعه من التسليم به دليلًا أو استدلالًا.**

على أنه قد يكون الإنكار شديدًا يصل إلى حدِّ الرمي بالوهم أو الخطأ أو الخَطَل أو الاضطراب، ونحوه.

ويبرز في هذا السياق بعض المصطلحات التي قد تختلط في الاستعمال، وذلك نحو: **التعقبات، والاستدراكات، والمؤاخذات.**

وبتأمل مفهوم كل مصطلح على حِدَةٍ يمكن التفريق بين هذه المصطلحات على النحو التالي:

---

(١) المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي المقرئ(ت٧٧٠هـ)-طبعة مكتبة لبنان-١٩٨٧م-ص١٥٣.

(٢) علم الجدل، لنجم الدين الطوفي الحنبلي(ت٧١٦هـ)-تحقيق هاينريشس-طبعة دار فرانز شتاينر- جمعية المستشرقين الألمانية-ص٣٨.

(٣) المعجم الفلسفي-مجمع اللغة العربية-القاهرة-مصر-طبعة١٤٠٣هـ-١٩٨٣م-ص١٥ .

(٤) اعتراضات الرضيِّ على ابن الحاجب في شرح الشافية-رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-قدمها الباحث مهدي بن علي القرني-لعام١٤٢٠هـ-١٤٢١م-ص٢٤.

(٥) اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية- رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-قدمها الباحث محمد بن صويلح المالكي- لعام١٤٢٤هـ-ص١٩.

أما التَّعقُّبُ: فتلتَفُّ معانيه اللغوية حول : (التتبُّع والاقتفاء، والتفحص، والنظر ، والتدبر، والرجوع، وطلب العثرة ، والكلام يأتي بعد كلام آخر لنقضه ورده وإبطاله) بيد أن أقرب هذه المعاني وأصدقها على معنى **(التعقب) هو**: التتبع لكلام الغير، وتفحصه، والنظر فيه بتدبر لنقضه أو رده أو إبطاله، وبذا يقترب معناه اللغوي من المعنى الاصطلاحي(١)،**ومنها** : تعقبات المبرد لسيبويه ، وهو ما يعرف بـ"مسائل الغلط" وهو أقدم ما يعرف في التعقبات بين النحاة، وقد وصفها ابن جني بـ"التعقبات"(٢) ، وتعقبات أبي حيان للزمخشري(٣)، ولابن مالك وغيره من نحاة الأندلس(٤)، و تعقبات الزجاج للفراء(٥)، وغيرها من نماذج تتبع للاحقين لعثرات السابقين علمياًّوالتي تكون غالبًا من شخص لشخص معين.

وأما الاستدراك: فغالبًا ما يراد به : الزيادات والإضافات التي يدرك بها اللاحق ما فات السابق، وقد يُقصد بها : إدراك شيء مخالف لما أدركه سوى المُدْرِك الثاني، وذلك نحو: استدراكات السيرافي على سيبويه(٦)، واستدراكات ابن جني على أبي علي الفارسي(٧)، واستدراك الباقولي على أبي علي في الحجة(٨)، واستدراكات الزبيدي على سيبويه(٩).

وأما المؤاخذة: فهي نحوٌ من التعقبات، لأنها مُعَاقَبةٌ، فيقال: آخذه أي: عاقبه، فالمؤاخذة أشمل من التعقب والاستدراك.

---

(١) تعقبات الشهاب الخفاجي النحوية للزمخشري والبيضاوي-رسالة ماجستير- للطالب مصطفى محمود حسين-دار العلوم-جامعة القاهرة١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م-ص٣٩.

(٢) الخصائص٣/ ٢٨٧.

(٣) تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط-رسالة دكتوراه-مقدمة لكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-قدمها الباحث محمد حماد القرشي-لعام ١٤١٤-١٤١٥هـ .

(٤) تعقبات أبي حيان لنحاة الأندلس – رسالة ماجستير قدمها الباحث محمد الشحات غنيم – لقسم النحو والصرف والعروض –بدار العلوم – جامعة القاهرة- ٢٠٠٤م .

(٥) تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه – رسالة ماجستير – قدمها الباحث عادل علي منصور الصراف – لقسم النحو والصرف والعروض - بدار العلوم – جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

(٦) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه-دراسة وتحقيق د.عبد المنعم فائز-دار الفكر- بيروت- ص٤٧- ٥١.

(٧) استدراكات ابن جني على أبي علي الفارسي – رسالة ماجستير – قدمها الباحث خالد عباس محمد – لقسم النحو والصرف والعروض - بدار العلوم – جامعة القاهرة – ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

(٨) طُبع بتحقيق د.محمد أحمد الدالي-طبعة مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي-الكويت-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٩) واستدراكات الزبيدي كتابٌ ألفه الزبيدي وأسماه "الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزيادات"،وهو مطبوع بتحقيق المستشرق اغناطيوس كويدي-روما-١٨٩٠م.

وقد أتى اختياري لـ(الاعتراضات)عنوانًا للبحث؛ وأقصد بـه اصـطلاحًا: إنكـار الفـارسي لـبعض مذاهب النحاة ، ورفضَهُ لآرائهم فيها، ومنعَهُ القولَ بها، وردَّه لاستدلالهم عليها، واعتراضـهُ احتجـاجَهم لها، لأسباب تُعرف من خلال تتبع البحث لها، ومناقشته إياها.

وقد أتى ذلك في صور متعددة، وبألفاظ متنوعة تدل على الاعتراض، وسوف يستبين ذلـك في أثنـاء الدراسة ونتائجها.

مخطط بأسماء

الذين اعترض عليهم أبو علي الفارسي

الاسم	عدد الاعتراضات
(١) عمرو بن عبيد(١٤٤هـ)	(١)
(٢) عيسى بن عمر(١٤٩هـ)	(٢)
(٣) أبو عمرو بن العلاء(١٥٤هـ)	(٢)
(٤) الخليل بن أحمد(١٧٠هـ)	(٥)
(٥) سيبويه(١٨٠هـ)	(٨)
(٦) يونس بن حبيب(١٨٢هـ)	(٦)
(٧) الكسائي(١٨٩هـ)	(٥)
(٨) قُطرب(٢٠٦هـ)	(١)
(٩) الفراء(٢٠٧هـ)	(١٠)
(١٠) معمر بن المثنى(٢٠٩هـ)	(١)
(١١) الأخفش الأوسط(٢١٥هـ)	(٦)
(١٢) أبو زيد الأنصاري(٢١٥هـ)	(٤)
(١٣) الأصمعي(٢١٦هـ)	(٤)
(١٤) القاسم بن سلام(٢٢٤هـ)	(١)
(١٥) أبو عمرالجرمي(٢٢٥هـ)	(٥)
(١٦) أبو إسحاق الزيادي(٢٤٩هـ)	(١)
(١٧) أبو عثمان المازني(٢٤٩هـ)	(٣)
(١٨) أبو الفضل الرياشي(٢٥٧هـ)	(١)
(١٩) ابن قتيبة(٢٧٦هـ)	(١)

(٢٠) **المبرد(٢٨٦هـ)** (١٤)

(٢١) **ثعلبٌ(٢٩١هـ)** (٢)

(٢٢) **الزجَّاج(٣١١هـ)** (٩)

(٢٣) **ابن السراج(٣١٦هـ)** (٣)

(٢٤) **نحاة غير مصرَّحٍ بهم** (٦)

(٢٥) **البصريون** (٢)

(٢٦) **الكوفيون** (٢)

(٢٧) **البغداديون** (٤)

ما ورد في الملحق

(٢٨) **اعتراضات غير مبَيَّنٍ حيثياتها** (٥)

(٢٩) **ترجيحات غير معترض على مرجوحها** (١٤)

(٣٠) **توجيه إعراب أو قراءة قرآنية** (٧)

(٣١) **اعتراضات لها نظائر تناولها البحث** (١٤)

ملاحظة:إنما جاء عدد الاعتراضات على كل نحوي هكذا بناء على مرحلتين،الأولى: مرحلة التتبع التام لكتب أبي علي ورصد ما يقع عليه النظر منها،والثانية:مرحلة الانتخاب والتي اعتمدت على اختيار ما سيتناوله البحث بالدراسة والمناقشة وفق المنهج الذي بينته سالفًا.

مخطط بأسماء الكتب التي ورد فيها الاعتراضات

اسم الكتاب	عدد الاعتراضات
الإغفال (المسائل المصلحة)	٢٧
الإيضاح العضدي	٣
البغداديات	١٦
البصريات	٢٥
التعليقة	٣٠
التكملة	١
الحجة	١٧
الحلبيات	٩
الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب)	٩
الشيرازيات	١١
العسكريات	٣
العضديات	٦
مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها لابن جني	٥
المقصور والممدود	١
المنثورة	١٠

الفصل الأول

اعتراضات أبي علي الفارسي على نحاة معينين

❁ وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : اعتراضاته على نحاة القرن الثاني الهجري.

المبحث الثاني: اعتراضاته على نحاة القرن الثالث الهجري.

المبحث الثالث : اعتراضاته على نحاة القرن الرابع الهجري.

المبحث الرابع : اعتراضاته على آراء لنحاة لم يصرح بأربابها .

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

اعتراضات أبي علي الفارسي
على
نحاة القرن الثاني

١-عمرو بن عبيد البصري

(٨٠-١٤٤هـ)

لغةُ الهَمْزِ في ألف المدِّ اللازم

قرأ عمرو بن عبيد قوله تعالى: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ﴾ [١] بهمز (جانٍّ) هكذا (جَأَنٌّ)، حيث حرَّك الألف لالتقاء الساكنين، فصارت همزة، وهذا الوجه حكاه أبو زيد عن عمرو بن عبيد[٢].

قال ابن جني: «وحكى أبو العباس محمد بن يزيد، عن أبي عثمان، عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَأَنٌّ) قال أبو زيد: فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول: دَأَبَّةٌ ومَأَدَّةٌ وشَأَبَّةٌ» [٣].

وقد اعتبر الفارسي هذا الوجه المحكي عن عمرو بن عبيد وجهًا مرفوضًا شاذًّا قليلًا، غير مقيس، ونقل قول المبرد للمازني: «قلت أنا لأبي عثمان: أتقيسُ هذا؟ فقال: لا، ولا أقبله»[٤].

ثم قال أبو علي: «والقول فيه ما قال أبو عثمان»[٥].

وقد اعتمد مسلكُ أبي علي في الاعتراض هنا على أصول قياسية تردُّ هذا الذي حكاه أبو زيد عن عمرو بن عبيد؛ لأنه يؤدي إلى ما هو مرفوض، وما كان كذلك مؤديًا إلى مرفوض متروك من كلام

---

(١) [سورة الرحمن: ٣٩].

(٢) الحكاية في المسائل الشيرازيات ٢/ ٥٧٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٣، والخصائص ٣/ ١٤٧-١٤٨، والمحتسب ١/ ٤٦-٤٨، والمنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني لابن جني، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين – وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم -١٩٥٤م- ٢/ ١٢٥، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤٢١هـ-٢٠٠٠م-٧/ ٢١٥.

وانظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلى معوض – مكتبة العبيكان – الرياض -١٤١٨هـ - ١٩٩٨م-١/ ١٢٣، شرح المفصل لابن يعيش-إدارة الطباعة المنيرية-١٠/ ١٢، شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن،ومحمد الزفزاف،ومحمد محيي الدين عبد الحميد-دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م-٢/ ٢٤٩، البحر المحيط ٨/ ١٩٤، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق -١٠/ ١٧٥.

(٣) المحتسب ١/ ٤٧.

(٤) المسائل الشيرازيات ٢/ ٥٧٤.

(٥) الشيرازيات ٢/ ٥٧٥.

العرب علم أنه ليس بالقوي .

أما **الأصل الأول**؛ فمرده إلى أن قياس هذا الذي حكاه أبو زيد من قراءة **(جَأَنٍّ)** بالهمز، أن تُحَرَّك (ياء) التحقير في **(أصَيْمٍّ)** ، وهي لا تتحرك أبدًا، وإذا حُركت الألف مع زيادة المدة التي فيها، وكونها عوضًا عن الحركة فتحريك الياء أجدر؛ لأنها أقل مدًّا، فإذا أدَّى قياسه إلى هذا دلَّ على خلاف ما عليه مذاهبهم(١).

وأما **الأصل الثاني**: فمرده إلى أن قياس ما حكاه أبو زيد – معضدًا قراءة عمرو بن عبيد – من أنه سمع العرب تقول: **(دَأَبَّة)** و **(شَأَبَّة)** ونحو ذلك ، فيهمزون، أن تقول : **(تمُوْدَّ الثوبُ)** بالضم على حرف اللين، وهي لا تتحرك أبدًا، بدليل قولهم: مَخْبُوٌّ ومَقْرُوٌّ، فيجرون هذا النحو مجرى **(مغْزُوٍّ)**، ولا يجعلونه مثل **(يَغْزُوَ بَاك)**، بتخفيف **(أباك)**، وهذا القياس يرفضه أبو علي؛ لأنه لو ساغ لساغ أن تُلقي عليه حركة الهمزة في التخفيف، وهو ما لم يقل به أحد، على حد قوله: «وهذا ما لا نعلم أحدًا حكاه»(٢).

ويناقش الرضى الاستراباذي التقاء الساكنين في **(دَابَّةٍ)** و **(تُمُودَّ)** فيقول : «فإن قيل: فالتقاء الساكنين في نحو **(دابة)** أسهل من نحو **(تُمُودَّ الثوب)**لأن الألف أقعد في المد من أخويه، فلِمَ لم يفر من الساكنين في تُمُودَّ؟

فالجواب : أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو : **(دابَّة وشابَّة)**، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء؛ لاستثقالهما متحركين مفتوحًا ما قبلهما» (٣).

ويسلك أبو علي في اعتراضه مسلك الاحتجاج الفَرضي، ومفاده أنه إن قيل: إن سيبويه نقل عن بعض العرب قولهم: **(رأيت رَجُلأْ)**(٤) فيهمز الألف التي هي بدل من التنوين، فهلا دلَّ ذلك على قوة ما حكاه أبو زيد وذهب إليه؟

ويجيب : بأن هذه اللغة التي حكاها سيبويه أقوى في الاستعمال والقياس من قولهم **(دَأَبَّةً)** ونحوها؛ لأنه موضع وقف، والحرف الموقوف عليه تلحقه ضروب من التغيير لا تلحق في الإدراج، وليس حرف اللين في **(دَابَّة)** ونحوها في موضع وقف فيستجاز فيه هذا التغيير بالبدل(٥).

---

(١) الشيرازيات ٢/ ٥٧٥-٥٧٦.

(٢) الشيرازيات ٢/ ٥٧٨.

(٣) شرح الشافية ٢/ ٢٤٩.

(٤)الكتاب ٤/ ١٧٦ هارون.

(٥) الشيرازيات ٢/ ٥٧٨-٥٧٩.

وقد جمع أبو علي في جوابه هذا بين التعليل والاحتجاج على وَهَنِ هذا النوع من الهمز، إضافة إلى ضعفه من جهة القياس وشذوذه من جهة الاستعمال .

وقد مال أبو الفتح بن جني إلى عَدِّ هذا الذي سمعه عمرو بن عبيد من العرب لغةً ؛حيث أورد في خصائصه – في معرض الكلام على شواذ الهمز – نوعًا من الهمز جاء من غير أصل له ، ولا إبدال دعا قياسٌ إليه؛ قال فيه ابن جني : «وهو كثير» [1]، ثم أخذ يورد شواهد كثيرة من هذا الباب مردفًا ذلك بقوله: «وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في **(بأز، وسأق، وتأبل)** ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة و ليس اعتباطًا هكذا من غير مُسكة؛ وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة **باء(بَأَز)** إنما هي في نفس الألف ،فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة»[2].

ثم أورد على أثر نقله حكايةَ أبي زيد بعضَ الشواهد التي جاء فيها همزُ الألف ، وكأنه يدلل بذلك على أن ما قرأ به ابن عبيد لغة قياسية، وفي ذلك قال :

«وقال كُثَيِّرٌ [3]:

إذا ما العَوَالِي بالعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ

يريد : احْمَارَّت، وقال أيضًا :

وللأرض أما سُودُها فتَجَلَّلَتْ   بياضًا وأما بِيضُها فاسْوَأَدَّت»[4]

ولعل ما أورده ابن جني من شواهد كثيرة معضدًا بها هذه اللغة هو ما جعل الزمخشريَّ يقول: «وهذه لغة من جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين»[5] ،وجعل أبا حيان يقول: «وعلى ما قال أبو الفتح

---

(١) الخصائص ٣/ ١٤٤.

(٢) الخصائص ٣/ ١٤٧.

(٣) عجز بيت صدره: * **وَأَنْتَ ابْنَ ليلَى خَيْرُ قَومكَ مَشْهَدًا*** ،وهو لكُثَيِّر عزة ، قاله يمدح عبد العزيز بن مروان، وهو في ديوانه (٢٩٤– تحقيق الدكتور: إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت – ١٣٩١هـ– ١٩٧١م)، وفيه :

إذا ما احمأَرَّتْ بالعَبِيْطِ العَوَامِلُ

وهو في سر الصناعة ١/ ٧٤ ، والمحتسب ١/ ٤٧ ، والبحر ١/ ١٥١ ،والدر المصون ١/ ٧٥ ، والعبيط: الدم الطري، ويروي: (الأنامل) بدل (العوامل) وهي جمع عاملة: صدر الرمح.

(٤) الخصائص ٣/ ١٤٨ ، والبيت لكثير في ديوانه ٣٢٣ ، وفيه (فادْهَأَمَّت) ، وسر الصناعة ١/ ٧٤ ، والمحتسب ١/ ٤٧، وشرح الشافية ٤/ ١٧٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٢ ، والبحر ١/ ١٥١ .

(٥) الكشاف ١/ ١٢٣.

أنها لغة ينبغي أن ينقاس ذلك»[1] ، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب كما عزاه إليه الرضي[2].

وجعل الزمخشري في "المفصل" هذا النوع من الهمز غير مطرد؛ حيث قال:

«وغير المطرد إبدالها من الألف نحو: دَأَبَّة وشَأَبَّة وابيأَضَّ»[3].

قال ابن يعيش: «قالوا: دَأَبَّة وشَـأَبَّة في دابَّـة وشـابَّة ، فهمـزوا الألـف، كـأنهم كرهـوا اجـتماع الساكنين، فحركت الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة»[4].

وقال السمين الحلبي : «والظاهر أنها لغة مطردة»[5].

فابن جني يرى أن هذا الذي عده الصرفيون من شواذ الهمز، وأنه مما ارتجلته العـرب ولا أصـل له من قياس أو سماع ، ليس على هذا النحو الذي رأوه، بل هو مستند إلى صنعة وحـذق، ولم يصـدر عن العرب اعتباطًا ، بينما رأى أبو علي أن هذا النوع من الهمز شاذ ضعيف لاستحالته إلى قياس بعيد وإفضائه إلى ما لم تنطق العرب به.

❁ ❁ ❁

(١) البحر المحيط ١/ ١٥١.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٤٩ .
(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٢-١٣ .
(٤) المصدر السابق ١٠/ ١٢-١٣ .
(٥) الدر المصون ١/ ٧٥ .

٢- عيسى بن عمر

(....-١٤٩هـ)

المسألة الأولى

وزنُ الفعْلِ المشْتَرَكِ بينَ الأسْمَاءِ والأفْعَالِ بينَ الصَّرْفِ والمنْعِ

يرى جمهور النحويين أن الفعل إذا خلا من الضمير ولم تلحق أوائلَهُ الزيادةُ، وكان له نظير في الأسماء ثم سُمِّي به فإنه ينصرف، ويعبرون عن ذلك بأنه :إن كان وزن الفعل مشتركًا بين الاسم والفعل ، أو هو بالاسم أولى ، أو هما فيه سواءٌ، لم يكن ممنوعًا من الصرف، وأن هذا الاشتراك لا يؤثر مطلقًا ، وذلك مثل أن يسمى بمثل ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ ، فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة؛ «لأنه يكثر في الأسماء ، وكثرته في الأفعال من غير غلبة ، فنظير **(ضَرَبَ)** في الأفعال من الأسماء: **(جَبَلٌ)**،و **(قَلَمٌ)** ، ونظير **(عَلِمَ)** : **(كَتِفٌ)**،و **(رَجِلٌ)**- **أي: رَاجِلٌ**-، ونظير **(ظَرُفَ)** : **(عَضُدٌ)**،و **(يَقُظٌ)**، وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر، فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببًا»[(١)].

هذا هو مذهب أبي عمرو ، والخليل ، ويونس[(٢)]، وسيبويه، والجمهور، قال سيبويه: «زعم يونس أنك إذا سميت رجلًا بـ **(ضَارِب)** من قولك: ضَارِبْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف، وكذلك

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١ ، وانظر: الكتاب ٢/ ٧ بولاق ،و ٣/ ٢٠٦ هارون، شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث – دمشق -١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م – ٣/ ١٤٦٧ ، تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي – القاهرة -١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م - ٢١٩ ، شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قان يونس – بنغازي – ١٩٩٦م- ١/ ١٦٦ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة -١٤١٨هـ - ١٩٩٨م – ٢/ ٩٠٦ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق وشرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية - بيروت -٤/ ١٢٧ ، شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية - بيروت -١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م – ٢/ ٣٣٨ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح الدكتورعبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت -١٤١٣هـ- ١٩٩٢م – ١/ ٩٨ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،تحقيق طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – مصر- ٣/ ٣٨١.

(٢) ونقل الرضي في شرح الكافية ١/ ١٦٦ ، عن يونس أنه اعتبر وزن الفعل مطلقًا سواء غلب على الفعل أو لم يغلب، فمنع الصرف في نحو جَبَل، وعضُد ،وكَتِف، وجعفر، وحاتم أعلامًا ، وذكر ذلك السيوطي في الهمع ١/ ٩٨.

إن سميته **(ضَارَبَ)** ، وكذلك **(ضَرَبَ)**، وهو قول أبي عمرو ، والخليل ؛ وذلك لأنها حيث صارت اسمًا وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء، إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء ، وصارت أوائلُها الأوائلَ التي هي الأصل للأسماء ، فصارت بمنزلة **(ضَارِبٍ)** الذي هو اسم ، وبمنزلة **(حَجَرٍ)** و **(نَابلٍ)** ..» [1].

وذهب عيسى بن عمر إلى أن العلم إن كان منقولًا من فِعْلٍ كان ممنوعًا من الصرف مطلقًا[2]، فالمنع من الصرف عنده مشروط بكونه منقولًا من الفعل ، كما لو سميت رجلًا بـ **(ضَارِب)** الأمر من **(ضَارَبَ)**، وكذا لو سميته بـ **(ضَرَبَ)**، و **(دَحْرَجَ)**، و **(كَعْسَبَ)** [3].

وقد حكى سيبويه مذهب عيسى ثم قال : «وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمَّى: كَعْسَبًا، وإنما هو فَعَلَ من الكَعْسَبَة، وهو العَدْوُ الشديد مع تداني الخُطا»[4].

واحتج عيسى لقوله بقول القائل :

أَنَا ابنُ جَلَا و طَلَّاعُ الثَّنَايَا ... مَتى أَضَعِ العَمامة تَعْرِفُوني [5]

فقد احتج عيسى بهذا البيت في امتناعه من صرف **(ضَرَب)** وأمثاله ؛لأن **(جَلاَ)** لم ينون ؛لأنه

---

(١) الكتاب ٢/ ٧ بولاق، ٣/ ٢٠٦ هارون .

(٢) سواء أشبه الأسماء أو لم يشبهها، غلب الوزن في الفعل أو لم يغلب،وانظر: شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن بن خروف (ت ٦٠٩هـ) ، دراسة وتحقيق خليفة محمد بديري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية – الجماهيرية الليبية - ١٤٢٥هـ- ١٩٩٥م – ٢٩٧ ، وشرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري- الأميرية – بولاق - ١٣١٧هـ - ٢/ ٧.

(٣) وذكر أبو الحسن بن خروف في شرح سيبويه ٢٩٧ أن عيسى بن عمر كان لا يصرف كل فعل ماضٍ سمي به إذا كان فارغًا من فاعله، ونقله عنه أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافيةً، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش – معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى -١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م -٥/ ٦٤٨ ، والأزهري في شرح التصريح ٢/ ٣٣٨ ، والصبان في شرح الأشموني ٣/ ٣٨١.

(٤) الكتاب ٢/ ٧ بولاق ، و٣/ ٢٠٦ هارون ،ولا يقصد بفَعَلَ الوزن الصرفي،وإلا فوزنه فَعْلَلٌ،وإنما يقصد أنه منقول من الفعلية ،وفسر الزجاج ذلك في المسائل المصلحة فقال: وهو فَعْلَلٌ من الكَعْسَبَة.

(٥) البيت لسُحَيْم بن وثيل اليربوعي ، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٠٧ ، شرح أَبيات سيبويه لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد – عالم الكتب – ١٩٨٦م – ١٧٦ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ١/ ١٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٩٧١م- ٢٠ ، التعليقة لأبي علي ٣/ ٢٤.

وابنُ جَلَا: أي واضح مكشوف لا يخفى مكانه .

والثناياجمع ثَنِيَّة ، وهي الطريق في الجبل .

منقول من الفعل، ولكن سيبويه اعتبر هذا التفسير من عيسى غير سديد، وأرجع العلة في عدم تنوينه إلى أن فيه ضمير فاعل، فهو إذًا جملة محكية لا تُصرف، فقال: «ولا نُراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية»[1].

قال السيرافي : «وتأويل سيبويه أن في **(جلا)** ضميرًا من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضمير أوكان معه فاعل ظاهر ثم سُمي به حُكِيَ ولم يغير ... فإن سميت رجلًا بفعل لا نظير له من الأسماء كقولك:ضَرَّبَ وضُرِّب مشددًا وضُرِب، لم تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء»[2].

أما أبو علي الفارسي فقد ذكر كلام سيبويه وفسره بأسلوب التقرير ، حيث بدا من عبارته موافقته لسيبويه ،على الرغم من أنه لم يوجه لعيسى بن عمر أَيَّةَ عبارة من عبارات التخطئة والاعتراض؛ إذ يقول: «كأن عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف **(ضَرَبَ)** وأشباهه؛ لأن **(جلا)** لم ينون، فردَّ سيبويه ذلك بأن **(جَلَا)** إنما لم ينون؛ لأن فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تصرف، ولو سميت **(بضَرَبَ)** وفيه ضمير فاعل لم تصرف؛ لأنه جملة يجب أن تحكى، ففي **(جَلَا)** ضمير، إلا أن الضمير لا يظهر في فعل الواحد»[3].

كما وافق سيبويه في أن رأي عيسى في منع صرف **(ضَرَبَ)** وأشباهه يخالف قول العرب، حيث سُمع منهم صرف الرجل يُسمى **(كَعْسَبًا)** ، وهو فَعْلَلٌ من الكَعْسَبة، حيث قال: « ورُدَّ ذلك بما حكاه من قولهم: **(كعْسَبَ)**» [4].

فكلام أبي علي وإن كان هنا عريًّا عن الاحتجاج الفرضي والتعليل القياسي كما هو معهوده، إلا أنه يُعَدُّ منه موافقة لمذهب سيبويه والخليل والبصريين، على أن الفعل إذا سُمِّي بها رجُلٌ ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء، إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء ، وتكون منصرفة[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠٧ هارون .

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي –محقق كاملًا ، بتحقيق أحمد حسن مهدلي،وعلي سيد علي–دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م–٣/ ٤٦٩–٤٧٠.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٢٥.

(٤) المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه ،لأبي إسحاق الزجاج المسمى بـ الإغفال ١/ ٣٠٨ ، وانظر: كتاب الشعر ١/ ١١.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٠٦.

والحق فيما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه؛ إذ لا شاهد في البيت لما ذهب إليه عيسى بن عمر؛ لأنه يتوجه على القياس الصحيح، وهو أن يكون سُمِّيَ بالفعل وفيه ضمير فحُكِيَ، والمعنى يقتضيه؛ إذ معناه: أنا ابن الذي جلا عن نفسه بما يوجب المفخرة، كما أنه لا حجة له فيه، إذ ليس معه دليل على أنه سُمِّيَ بالفعل من غير ضمير، فالدليل محتمل، ومع ذلك فالمعنى يوافق تأويل سيبويه، ويرجح موافقة أبي علي الفارسي.

وقد حكى أكثر النحاة المتأخرين المذهبين ،مذهب سيبويه والجمهور، ومذهب عيسى، سالكين مسلكَ الجمهور في عرض الخلاف كما سبق، ولم يجد البحثُ ثمَّ مخالفًا للجمهور(١).

❁ ❁ ❁

(١) وانظر: شرح سيبويه لابن خروف ٢٩٧ ، المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري – بغداد –١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م – ١/ ٢٨٣ ، شرح ابن الناظم على الألفية لبدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت –١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م –٤٦٥ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – القاهرة –١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م – ٤/ ١٢١٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى –١٩٨٠م – ١٤٠٠هـ – ٣/ ٥٨ ، خزانة الأدب ١/ ٢٥٥.

المسألة الثانية

حذفُ الهِمْزَةِ منْ (أَرَأيتَ) التي بِمَعْنَى العِلْمِ

حُكي عن عيسى بن عمر أنـه كـان يقـرأ قولـه تعـالى : ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَءَيْتَ﴾ بحذف الهمز ، وكذلك كان الكسائي يقرؤها بغير همز، وللقراء مـذهبان في الهمـزة التـي هـي عـين **(رَأَى)** : التحقيق، وهو أن تُخرجها نَبْرة لا تنحو بها نحو حرف من حروف اللين، والتخفيف: وهـو أن تجعل الهمزة بين الهمزة المفتوحة وبين الحرف الذي حركتها منه وهو الألف، فـإذا خفَّفْـتَ **(رأى)** قلت: **(راَى)** (١).

ووجه الاعتراض هنا أن حَذْف عيسى للهمزة لـيس بتخفيـف قيـاسي ، ولكنـه يحـذف الهمـزة حذفًا كما تحذف الحرف حذفًا للتخفيف ، وإن لم يوجب القياس المطرد(٢)، **لذا قال أبو عـلي الفـارسي** عن هذا النوع من الحذف:

«وهذا أيضًا ليس بمطرد في القياس»(٣)، وعلل هذا «بأن الهمزة إنما تحذف على جهة القيـاس إذا كان ما قبلها ساكنًا فتلقى حركتها على الساكن ،كما حكى سيبويه(٤) عـن عيسـى أن أهـل التخفيـف يقرؤون قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ...﴾ (٥) بالتخفيف هكذا : (الخَبَ)، وإذا كان الحذف القياسي في الهمزة إنما هو من الوجه الذي ذكرنا، ولم يكن ما قبل الهمزة مـن قولـه : **﴿أريْتُمْ﴾** ساكنًا ثبت أن حذفها ليس على القياس»(٦).

ثم فسر تعليله بأن التخفيف القياسي في مثل هذا أن تجعلها بَيْن بَيْنَ ، ولا تحذفها ولا تقلبها قلبًا،

---

(١) انظر: الحجة لأبي علي ٣/ ٣٠٦ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بـن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٩٧٤م – ١/ ٤٣١، النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح الشيخ علي محمد الضبَّاع – دار الكتب العلمية –بيروت – ١/ ٣٩٧ ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بـن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت – ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٨٧م – ٢/ ١١، الخزانة ١١/ ٤٢٥.

(٢) الحلبيات ٤٣.

(٣) العسكريات ٧٩.

(٤) الكتاب ٢/ ١٦٥ بولاق، و٣/ ٥٤٥ هارون .

(٥) [سورة النمل: ٢٥] .

(٦) الحلبيات ٤٣ .

وحتى القلب إنما موضعه الضرورة الشعرية، ولم يبلغ القلب عنده في هذا أن يكون سائغًا عند الجميع مطردًا ، وقد سمع في بعض الأشعار فكيف بالحذف ، وقال الراجز [(١)]:

أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ به أُمْلُودا   مُرَجَّلا ويلبسُ البُرودا

ويدعم قوله في عدم قياسية هذا التخفيف بأن «هذا الحذف في «أَرَأَيْتَ» إنما جاء في الأمر الشائع في «**رأيت**» الذي بمنزلة«علمت» ولم نعلمه جاء في التي معناها إدراك الحاسة»[(٢)].

إذًا فمذهب عيسى بن عمر في حذف الهمزة من «**أرأيت**» وأخواتها مذهب لا يقوى قياسًا، ولا يطرد استعمالًا في نظر أبي علي لهذه الحجج التي استعرضها ، وعلى الرغم من ذلك فإنه ساق في «الحجة» شواهد تقوي مذهب عيسى والكسائي في التخفيف وإن كان على غير قياسه ، فقال :

«ومما يقوي ذلك من استعمالهم قول الشاعر[(٣)]:

فمن رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بن ليلى   إذا ماالنِّسْعُ طالَ على المطِيَّهْ

فهذا على أنه قلب الهمزة ألفًا كما قلبها في قوله[(٤)]:

لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

فاجتمعت مع المنقلبة عن اللام ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فهذا يقوي قول عيسى والكسائي.. »[(٥)]، ثم ذكر البيت الذي سقناه أول القضية ، والمستخلَصُ من ذلك أن طريق تخفيف الهمزة في «رأيت» أن تجعل بين بين ، ويجوز حذفها أو قلبها ألفًا على غير قياس .

---

(١) من مشطور الرجز ولهما ثالث هو: ***أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا*** ، وهو في الحلبيات ٤٦ ، والعسكريات ٧٩ ، والحجة للفارسي ٣/ ٣٠٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٣ ، وسر الصناعة ٤٤٧ ، والخصائص ١/ ١٣٦ ، وخزانة الأدب ١١/ ٤٢٠، واللسان رأى ، وفي الحلبيات : جاءت ، والبيت مختلف في نسبته، فنسبه العيني في المقاصد النحوية لرؤبة، ونقل البغدادي في الخزانة ١١/ ٤٢١ أنه لرجل من هذيل ، وكذا لأمة، والبيت في (ملحقات ديوانه –تصحيح وليم بن الورد–دار ابن قتيبة–الكويت–١٧٣)،وفيها: *** أرأيتَ إنْ جَاءَتْ به أُمْلُودَا***.

والأُملود: الناعم ، والبرود: جمع بُرْد، وهو الثياب المَعروف ، والمرجَّل: المسرحُ شعرُه .

(٢) الحلبيات ٤٧ .

(٣) البيت غير منسوب في الحجة لأبي علي ٣/ ٣٠٧ ، واللسان رأى ، ولكن في اللسان برواية: معدان بن يحيى، والنِّسْعُ: السَّيْر الذي تشد به الرحال.

(٤)البيت للفرزدق وتمامه: ***وَمَضتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُوَدَّعًا   فارْعَى فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ*** ، وهو في(ديوانه ٢/ ٥٣– شرح وتحقيق إيليا الحاوي– دار الكتاب اللبناني–بيروت–١٩٨٣م)، وفي الحجة ١/ ٣٩٨ ، ٢/ ٢١٨ ، ٣/ ٣٠٧ ، والخصائص ٣/ ١٥٢ .

(٥) الحجة لأبي علي ٣/ ٣٠٧ .

٣- أبو عمرو بن العلاء

(٦٨أو٧٠-١٥٤هـ)

المسألة الأولى

اتِّصالُ الاسْتِثْنَاء بخَبرِ (مَا انْفَكَّ) وَأَخَوَاتِهَا

يرى النحاة واللغويون أن الفعل **(زَالَ)** وأخواته يُفيد البراح والزوال، وهو نفي من حيث المعنى، فإذا دخل حرف النفي عليها أفاد نفي البراح، فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال(١)، وهو إيجاب من حيث المعنى، ومن ثَمَّ لا مُسوِّغ لاتصال أخبارها بالاستثناء(٢)؛ لأن **(إلا)** إنما يؤتى بها لنقض النفي، كما تقول: **(ما مررتُ إلا بزيدٍ)**، **(ما ضربتُ إلا زيدًا)**، نفيت المرور والضرب أولًا وأدخلت **(إلا)** فأثبتها لزيد وأبطلت النفي ونقضته(٣).

فمن ثم لم يجز: «لم يزل زيدٌ إلا راكبًا»، كما لم يجز: «ثبتَ زيدٌ إلا راكبًا»؛ لأن معنى «ما زال»: «ثبت» وإثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال، الأمر الذي حدا ببعض النحاة ومنهم أبو عمرو بن العلاء(٤) إلى تخطئة قول القائل(٥):

---

(١) الحلبيات ٢٧٢.

(٢) خزانة الأدب ٩/ ٢٤٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي – القاهرة – ١/ ١٥٦.

(٤) نسب ذلك إليه المرزباني (ت٣٨٤هـ) في الموشح ١٨٢، وعنه البغدادي في الخزانة ٩/ ٢٤٨، ونسبه أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٢٤٤ إلى الأصمعي والجرمي، وليس ثم مناقضة بين رواية أبي عمرو ورواية الأصمعي؛ لأن الأصمعي هو الذي روى هذا عن أبي عمرو كما في الموشح ١٨٢، ونسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب ١/ ٤٢٨ إلى الأصمعي.

(٥) البيت لذي الرُّمة، وهو في (ديوانه ٤٨٥ -بشرح الخطيب التبريزي – تحقيق مجيد طراد – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٩٩٦م)، وفي الكتاب ١/ ٤٢٨ بولاق، ٣/ ٤٨ هارون، ومعاني الفراء لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف – دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة -٢٠٠٢م- ٣/ ٢٨١، والإنصاف ١٥٦، وشرح السيرافي ١٠/ ٥٢-دار الكتب، والحلبيات ٢٧٣، والمحتسب ١/ ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي-القاهرة-٢/ ٣٧٣، وابن يعيش ٧/ ١٠٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب – المجلس الوطني الثقافي – الكويت – ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م – ١/ ٤٧٦، والخزانة ٩/ ٢٤٨، والموشح ١٨٢، ويروى: (قلائص) مكان (حراجيج).

وحراجيجُ: جمع حُرجوج؛ وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض.

والخسف: الذل، **والمراد هنا**: مبيتها على غير علف.

حَرَاجِيْجُ ما تنفَكُّ إلا مُناخةً   على الخسْفِ أو نَرْمي بها بلدًا قَفْرا

حيث دخلت **(إلا)** على خبر **(ما تنفكُّ)** التي تفيد الثبات وهو **(مناخةً)** .

ووجه اعتراض أبي علي في هذه المسألة أنه لا يُسَلِّمُ لأبي عمرو ومن غَلَّط القائلَ هذه التخطئة إلا إذا عدم الكلام محملًا آخر صحيحًا يحمل عليه، وقد وُجد فليس ثـمَّ مـا يستدعي التخطئة، وهـذا المحمل هو أنه لا يمتنع عند أبي علي أن يكون **(زال)** و **(انفك)** في مثل هـذه المواضـع تامًّـا ، يجوز الاقتصار على الفاعل فيها ، كما يجوز في **(كان)** إذا أريد به **(وقع)** [1]، وهذا التوجيه من أبي علي سبقه إليه الكسائي[2]، والفراء[3].

ويقوي أبو علي رأيه في أن **(انفك)** في هذا الموضع تامٌّ استُعمل مقتصرًا به على الفاعل، بأن الفعل **(زال)**قد حُكِيَ في بعض تصاريفه استعماله مقتصرًا على الفاعلَ ثم نُقِلَ إلى الأفعال التي تدل على الزمان مجردة من الحدث **(كان)** وبابه، فيقول :«ويدل على هذا ما حُكِيَ في تصاريف هذه الكلمة من قوله : **(زَيَّلْتُ)** و **(زَايلْتُ)** ، و ﴿ **تُزَيِّلُ بين الجِيرة الخُلُط**﴾ [4]، ثـم نقـل إلى الأفعـال التـي تـدل عـلى الزمان مجردةً من الحدث (كان) وبابه ،فيلزمها الخبر ولا يجوز الاقتصار على فاعليها»[5].

ولأبي عثمان المازني توجيه آخر يدفع تخطئة أبي عمرو بن العلاء ومن تبعه، وذلك أن يخَرَّج البيت على أن **(إلا)** زائدة وليست للاستثناء، بل هي حرف زائد لا يدل على معنـى ، و المـراد: **(مـا تنفـك مناخةً)**، والممتنع إنما هو دخول **(إلا)** الدالة على الاستثناء على خبر **(تنفك)** .

هذا التوجيه نقله موفق الدين بن يعيش عن المازني ، وذكر توجيهين آخرين :

أحدهما : قيل: الخبر **(على الخسف)** ،و **(مناخةً)** حال ، والمـراد : **(ما تنفك على الخسـف إلا مناخةً)** ،وحينئذ فلا تكون **(إلا)** قد دخلت على الخبر .

والتوجيه الآخر : قيل : إن **(إلا)** واقعة في غير موقعها ، والنية بها التأخير ، والمراد: **(ما تنفـك مناخةً إلا على الخسف)** ،ومثله في وقوع **(إلا)** في غير موقعها قوله تعالى : **﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾**[6].

---

(١) الحلبيات ٢٧٣.

(٢) الإنصاف ١٥٩.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٨١.

(٤) قطعة من عجز بيت لوَعْلَةَ الجرميِّ ،وتمامه: ﴿سَائِلْ مُجَاوِرَ جَرْمٍ هَلْ جَنَيْتُ لَهَا   حَرْبًا تُزَيِّلُ بَيْنَ الجِيْرَةِ الخُلُطِ﴾ ، وانظر: الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – ١٤١٢هـ–١٩٩٢م–١/ ٣٥٦.

(٥) المسائل الحلبيات ٢٧٣.

(٦) [الجاثية:٣٢] ، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠٧.

ونقل ذلك عن المازنيِّ أيضًا أبو علي وتبعه عليه ؛ حيث قال :

«إلا هاهنا زائدة، لولا ذلك لم يجز هذا البيت ؛ لأن **(تنفك)** في معنى تزال ،و**(لا يزال)** لا يتكلم به إلا منفيًّا عنها»[1].

وقال ابن عصفور: «إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله: «ما تنفك إلا مناخةً» فطن له ، فقال:

إنما قلت : (آلًا)» [2] - والآل الشخص – وقد يحمل على أن **(تنفك)** تامة ، و**(مناخةً)** حال، و**(على الخسف)** متعلق بمناخة .

قال ابن الشجري: وليس دخول **(إلا)** في هذا البيت خطأ كما تُوُهِّمَ؛ لأن بعض النحويين قدَّر في **(تنفك)** التمام، ونصب «مناخةً» على الحال»[3].

ويروى البيت بالرفع **(إلا مناخةٌ)** – ذكره ابن الأنباري – وحينئذ لا يكون فيه حجة[4] .

وقد نسب القولَ بزيادتها إلى الأصمعي وابن جني ؛ ابنُ هشام[5] أيضًا، فيكون القول بزيادتها هو قول المازني ،والأصمعي، وأبي علي، وابن جني، وإذا أضفنا إلى ذلك هذه الأوجه التي يحمل البيت عليها، فلا وجه إذن لتغليط ذي الرمة وتخطئته كما فعل أبو عمرو بن العلاء .

❁ ❁ ❁

---

(١) نقل هذا عن أبي علي عبد القادر البغدادي في الخزانة ٩/ ٢٤٩؛ حيث ذكر أنه قاله في التذكرة القصرية ، وأضاف أنه تابع المازني في القول بزيادة (إلا) في البيت .

(٢) وعلى هذا يكون (آلاً) خبر (تنفك) و(مناخة) صفة، وأنث الصفة لأن (الشخص) مما يذكر ويؤنث، وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة – ١٩٨٠م – ٧٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٨ ،وذكر أن وجه التمام رواه هشام عن الكسائي.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٩.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٤٧٥ .

المسألة الثانية

تصغير أَحْوَى

لا خلاف بين النحاة في أن تصغير **(أَحْوَى)** يكون على **(أُحَيْوٍ)** رفعًا وجرًا ،و**(أحَيْوِيَ)** [1] نصبًا على قول من يقول في تصغير **(أسْوَدَ)** : **(أُسَيْوِد)** ، وإنما وقع الخلاف بينهم في تصغيرها على قول من يقول **(أُسَيِّد)** [2]، فكان سيبويه يحذف الياء الأخيرة ويمنع الصرف ويقول :**(أُحَيُّ)**، وهو قول يونس والمبرد، وكان عيسى بن عمر يصرفه ويقول **(أُحَيٌّ)** .

أما أبو عمرو بن العلاء فكان لا يحذف الياء الأخيرة الثالثة ، ويرى تقرير الياءات الثلاثة ، ويقول : **(أُحَيٍّ)** رفعًا وجرًّا ، و **(أُحَيِّيَ)** نصبًا، فيعلها إعلال قاضٍ، يحذفها مع التنوين حذف ياء قَاضٍ ومع اللام والإضافة يردها[3].

وكان القياس «لما كانت الياء التي هي لام قد تحذف للكسرة الواحدة يعني في **(قاضٍ)** ونحوه، وجب إذا اجتمع ثلاث ياءات أن تحذف»[4] ،وقد ساق الفارسي حججه واستدلاله على صحة مذهب سيبويه ويونس وعيسى في حذف الياء الثالثة،وردَّ مذهب ابن العلاء قائلًا :

«قول العرب جميعًا في تصغير **(سَمَاء):(سُمَيَّة)** ، ولو كانت الياء الثالثة ثابتة لما دخلت هاء التأنيث في التصغير، ألا ترى أنا إذا صغرنا **(عَنَاقًا)** قلنا: **(عُنَيِّق)** ولم نلحق التاء التي للتأنيث كما تلحق في **(دُويرة)** و **(سويقة)** ، فلما ألحقوا التاء في **(سُمَيَّة)** دلَّ على أن ذلك عندهم بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف، وأن تلك اللام المحذوفة لا اعتداد بها ، ولا حكم لها ؛ فلذلك لحقها تاء التأنيث في

---

(١)وهي من الحُوَّة من باب القُوة والهوة؛ وهي سُمرة الشفة. مادة (حوا) في اللسان ٢/ ١٠٦١ ، الصحاح ٦/ ٢٣٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٢٧ .

(٢) حيث وقعت الواو رابعة منكسرًا ما قبلها فانقلبت ياء ثم أدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياءً، فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة .

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٢بولاق ،٣/ ٤٧٢ هارون، المقتضب لأبي العباس المبرد،تحقيق الشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية–وزارة الأوقاف–القاهرة–١٤١٥هـ–١٩٩٤م- ٢/ ٢٤٤–٢٤٥ ، الكامل في اللغة والأدب ١/ ٤١٢–٤١٣، شرح السيرافي ٤/ ٢٠٩ ، النكت ٣/ ٤٠ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ،تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد -١/ ٥٧٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٢٦ ، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٧ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ١/ ١٥٥ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٣٢–٢٣٣ ، ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٥.

(٤) المسائل البصريات ١/ ٣١٥.

التحقير في قولهم : (**سُمَيَّة**)..»[1].

واحتجاج أبي علي هنا في استدلاله على صحة قول سيبويه يعتمد على إجماع العرب في تصغير (**سماء**) على (**سُمَيَّة**)، وعلى الحمل على النظير في تصغير (**عَنَاق**)، الأمر الذي دفعه إلى وصف مذهب أبي عمرو بأنه «يرده الاستعمال وإن كان له وجه من القياس»[2].

هذا الوجه هو أن أبا عمرو أثبت الياء الثالثة في (**أُحَيِيٍّ**) من حيث كان مشابهًا للفعل، والفعل يجتمع فيه ثلاث ياءات فاحتمل (**أُحَيِّيٌ**) ذلك أيضًا[3].

أما رد مذهبه من حيث الاستعمال فقد تبع فيه الفارسي سيبويه ؛حيث رد مذهب أبي عمرو قائلًا: «وأما أبو عمرو فكان يقول: أُحَيٍّ ، ولو جاز ذلك لقلت في (عَطاء) : عُطَيٍّ؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في (سِقاية): سُقَيِّيَة، و(شَاوٍ): شُوَيٍّ»[4].

وقد نقل الرضي اعتذار الفارسي السابق لأبي عمرو في كون مذهبه له وجه من القياس ، فقال:

«قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعلَ ،فكأنه اسم جار عليه مثل الْـمُحَيِّ، وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يَحْيى يُحَيِيٍّ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقولهم في عَطَاء: عُطَيٍّ بحذف الثالثة إجماعًا ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي»[5].

وقد تبع ابن الحاجب سيبويه وأبا علي في رد مذهب ابن العلاء موهِّمـًا إياه في هذا النحو ، فقال:

« وأمَّا من قال : (**أُحَيٍّ**) فوهم محضٌ؛ لأن أصله كما تقدم (**أُحَيِّيٌ**)، فقد اجتمع ثلاث ياءات ، فوجب حذف الأخيرة كما في (**عُطَيِيٍّ**) ،فإن قال : حذفها ههنا حذف الإعلال ، ومن قال : (**أُحَيٍّ**) في الرفع ،ومررت بأُحَيٍّ، ورأيت أُحَيَّ ،وجب عليه في جميع الباب أن يقول: هذا عُطَيٍّ، ومررت بعُطَيٍّ، ورأيت عُطَيًّا، ولا قائل به؛ إذ لا فرق بين المسائل فظهر أن ذلك توهم؛ إذ التسوية معلومة»[6].

والتفريق بين النظائر من غير ما دليل أو قياس أمر ترده القواعد والشواهد .

---

(١) المسائل العضديات ٤٩.

(٢) المسائل البصريات ١/ ٣١٧.

(٣) البصريات ١/ ٣١٦.

(٤) الكتاب ٢/ ١٣٢ بولاق، و٣/ ٤٧٢ هارون .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٧٨-٥٧٩.

ويتابع أبو علي في ترجيح مذهب سيبويه ويونس قائلًا: «والوجه قول يونس؛ لأن الاستعمال له يشهد، وذلك قولهم **(تَحِيَّة)** و **(سُمَيَّة)**..» [1].

فترجيحه لمذهب سيبويه يعتمد في الجملة على ضعف مذهب ابن العلاء من حيث القياس والاستعمال ، ويؤيده في ذلك ما قاله أبو سعيد السيرافي :أن العرب قد صغرت **(مُعَاوية)** على **(مُعَيَّة)** على قول من يقول : **(أُسَيِّد)** ؛ لأن الواو إذا انقلبت ياء اجتمع ثلاث ياءات فيحذفون الطَرَف[2]، فمذهب ابن العلاء شذوذ عن القياس والاستعمال ، اللهم إذا سُلِّم له ما اعتذر به أبو علي ونقله الرضي.

❁ ❁ ❁

---

(١) البصريات ١/ ٣١٨.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٠٩.

٤- الخليل بن أحمد

(١٠٠-١٧٠هـ)

المسألة الأولى

(إِيَّا) اسمٌ للمُضْمَرِ المنصوبِ

توجه اعتراض أبي علي تلقاء ما حُكِيَ عن الخليل في (إيَّا) حالما كان يناقش أبا إسحاق الزجاج في كلامه عن إعراب قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١]، حيث قال الزجاج:

«وموضع (**إياك**) نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في (**إياك**) خفض بإضافة (**إيا**) إليها، و (**إيا**) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إياكَ ضربتُ، وإياه ضربتُ، وإيايَ حدَّثتُ، ولو قلت: «إيَّا زيد» كان قبيحًا؛ لأنه خُصَّ به المضمر، وقد روي عن بعض العرب، رواه الخليل: « **إذا بلغ الرجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ**..» [٢].

ثم يصوغ الفارسي اعتراضه في صياغة افتراضية فيقول: «فإن قال قائل: إذا كان اسمًا مضمرًا فكيف جاز إضافته في قولهم: إيَّاك، وإيَّاه، ونحو هذا، والمضمر لا يضاف؛ لأن الإضافة للتخصيص، والمضمر أشدُّ المعارف تخصيصًا؟»، ثم يُتبع ذلك بنقل حكاية الخليل في هذه القضية قائلًا: «فحكى أبو بكر محمد بن السَّريِّ السَّراج، عن أبي العباس محمد بن يزيد، أن الخليل يذهب إلى أن «**إيَّا**» مضمر مضاف، وحُكي عن المازني مثل هذا القول المحكي عن الخليل في أنه اسم مضمر مضاف»[٣].

وقبل أن نذكر نصَّ اعتراض الفارسي، سنعرض نصوص السابقين ثم نتبعهم بالمعاصرين له؛ لنرى مدى صحة نسبة هذا الرأي للخليل.

أما سيبويه فنصوصه تتفق في ظاهرها مع ما نُسبَ إلى الخليل، حيث قال في كتابه: «قال الخليل: لو أن رجلًا قال: (**إيَّاكَ نفسِكَ**) لم أُعَنِّفْهُ؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: (**إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ**)..» [٤]، فالواضح أن ما رواه

---

(١) [سورة الفاتحة: ٥].

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٨.

(٣) الإغفال لأبي علي ١/ ٧٥-٧٦.

(٤) الكتاب ١/ ١٤١ بولاق،١/ ٢٧٩ هارون.

سيبويه عن الخليل يتفق مع ما نُسبَ إليه ، ولكنها لا تصرح بموافقة سيبويه للخليل في قوله: إن **(إيَّا)** مضمر أضيف إلى **(الكاف)**، فقد قال في موضع : «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين **(إيَّا)** ما لم تَقْدِر على **(الكاف)** التي في **(رأيتك)**، و**(كُمَا)** التي في **(رأيتكما)** ، و**(كُمْ)** التي في **(رأيتكم)**، و**(كُنَّ)** التي في **(رأيتكُنَّ)** ، و**(الهاء)** التي في **(رأيته)** ، و**(الهاء)** التي في **(رأيتها)** ، و**(هُمَا)** التي في **(رأيتهما)** ، و**(هُمُ)** التي في **(رأيتهم)** ،و**(هُنَّ)** التي في **(رأيتهُنَّ)** ، و**(ني)** التي في **(رأيتني)** ، و**(نا)** التي في **(رأيتنا)**..»[1].

وهو وإن لم يُفَصِّلِ القول في **(إيَّا)** في هذا الموضع، إلا أنه تعرض لـ **(إياك)** كلها على أنها ضمير نصب في موضع آخر قال فيه : «وإن شئت قلت قد وَلِيتَ عَمَلًا فكنت أنت إياكَ ، وقد جربتُكَ فوجدتُكَ أنتَ إيَّاكَ ،جعلت **(أنت)** صفة، وجعلت **(إياك)** بمنزلة الظريف إذا قلت :فوجدتُكَ أنت الظريف ، والمعنى: أنك أردت أن تقول : وجدتك كما كنتُ أعرفُ ، وهذا كله قول الخليل سمعناه منه»[2].

فهذا النص يفهم منه أن **(إياك)** عند سيبويه ضمير نصب، مما يدل على أن اللواحق التي لحقت بها؛ وهي الكاف، والهاء، والياء أحرف علامات وليست أسماء مضافات .

وقد ظن أبو سعيد السيرافي أن سيبويه في الموضع الأول يوافق رأي الخليل ، لذا لما قال سيبويه: «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكأنني ، وتقول: عجبتُ من ضرب زيدٍ أنتَ، ومن ضَربكَ هو، إذا جعلت (زيدًا) مفعولًا، وجعلت المضمر الذي علامته الكاف فاعلًا، فجاز **(أنتَ)** ها هنا للفاعل ، كما جاز **(إيَّا)** للمفعول ؛ لأن **(إيَّا)** و **(أنت)** علامتا الإضمار»[3].

قال السيرافي : «وأما قوله: **(لأن إيَّا، وأنت علامتا الإضمار)** فهو مخالف لما ذكره في باب إياك عن الخليل ، حيث جعل الكاف في موضع خفض بإضافة إيَّا إليها في قوله : **(إياك نفسِك)**، و **(إياه وإيا الشواب)**؛ لأن **(إيا)** إذا كانت علامة إضمار لم يجز إضافته إلى شيء، كما أن المضمر لا يضاف»[4].

ولكن هذا الظن من أبي سعيد ليس في محله وليس ثم تناقض بين النقلين؛ لأن سيبويه في النقل الأول لم يصرح بالموافقة من قريب أو بعيد، ولكنه حكى عن الخليل هذا القول ، وحكايته تلك كما

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٠ بولاق،٢/ ٣٥٥ هارون .

(٢) السابق ١/ ٣٨٢ بولاق،٢/ ٣٥٩-٣٦٠ هارون .

(٣) السابق ١/ ٣٨١ بولاق،٢/ ٣٥٩ هارون .

(٤) شرح السيرافي ٩/ ٥٢.

قال أبو علي: «ليست رواية ولا محض إجازة، وهو قياس على ما حكاه سيبويه من قوله: **(حدَّثني مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشـواب)**.. »[(١)]، فحكاية القول ليس بقول حتى يصرح في نصوص أخرى بخلاف ذلك، ونصوصه كما سبق شاهدة بعدم موافقة سيبويه لمذهب الخليل[(٢)].

ولعل السيرافي أراد بذلك أن يقوي مذهب الخليل الذي اختاره هو كما سيتضح، وقواه بقوله -شارحًا الموضع الأول-: «فقال الخليل - رحمه الله -: ولم يذكر سيبويه خلافًا له، أن **(إيَّـا)**: اسم مضاف إلى ما بعده، وأن ما بعده في موضع خفض»[(٣)]، ثم ذكر خلاف من خالفه من النحويين معقبًا بقوله: «والصحيح عندي ما قاله الخليل - رحمه الله -، وذلك أني رأيت ما يقع بعد **(أي)** من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب لو كان متصلًا بالفعل؛ لأنك تقول: ضربتُكَ، ثم تقول: إياكَ ضربـتُ، وضربتُكُما، وإياكُما ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُكُمْ، وإيَّاكُمْ ضربْتُ، وضربْتُكُنَّ، وإيَّاكُنَّ ضَربْتُ، وضَربْتُهُ، وإيَّاهُ ضَربْتُ، وضَرَبْتُهُمَا، وإيَّاهُما ضَربْتُ، وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلًا بفعل، فلما قدموه لما يستحقه المفعول به من التقديم والتأخير أتوا بـ **(إيا)** فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل، و**(إيا)**: هو اسم ظاهر، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منهما الخفض»[(٤)]، فكما ترى جعل السيرافي **(إيا)** اسمًا ظاهرًا فسوغ إضافته إلى ما بعده، والخليل لم يقل إن **(إيـا)** اسم ظاهر ولا بمنزلة الاسم الظاهر صراحةً، ولكن حُكي عنه ذلك قولًا ثانيًا[(٥)]، وليس في المنقول عنه من النصوص ما يؤيد ذلك ويشهد له.

وأما نسبة المبرد هذا الرأي للخليل، فليس فيما بين أيدينا من كتبه ما يبرهن على ذلك، بيد أنه قد نقل ذلك عنه مَنْ روى عنه؛ كأبي علي[(٦)]،..

---

(١) الإغفال ١/ ٧٧، وقد نقل هذا التقرير ابن جني عن أبي علي في سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٥، وابن الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٩٧.

(٢) انظر: من آراء الزجاج النحوية، للأستاذ الدكتور شعبان صلاح – دار الثقافة العربية – ٣٧-٤٦، ففيه بسط وافٍ لآراء النحاة وتحقيق مذاهبهم في هذه القضية.

(٣) شرح السيرافي ٢/ ١٧٧.

(٤) السابق ٢/ ١٧٧.

(٥) حكاه عنه ابن عصفور كما نقل أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/ ٩٣٠، وابن الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٩٥، والقول بأن (إيا) اسم ظاهر هو للزجاج كما في معانيه ١/ ٤٩.

(٦) الإغفال ١/ ٧٦، ورواه عنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٢.

وابن السراج[1]، وينسب هذا القول للخليل أيضًا أبو الحسن الرماني في شرحه لكتاب سيبويه قائلًا : «وأجاز الخليل **(إياك نفسِكَ)** على قول بعضهم: **(إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)** ،وهذا لا يجوز عند ابن السراج وغيره من النحويين ؛لأنه شاذ في القياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلخروجه عن نظائره ، إذا كانت الألف واللام توجب أن الكاف للخطاب وليست باسم، وأنه لا يجوز على ذلك **(النجاء زيدٍ)**؛ لأنه معرفة يمتنع من الإضافة، فالمضمر أحق بهذا الحكم؛ لأنه معرفة يمتنع من الإضافة ، فيجب أن تكون الكاف فيه للخطاب وليست باسم، وأما شذوذه في الاستعمال فلم يسمع في شيء من الكلام ولا من أحد من العرب إلا من هذا القائل في هذا الموضع الواحد .. وهو مع هذا مخالف لأصله وأصل سائر أهل العلم في أن الشاذ لا يقاس عليه ، وكذلك المجاز ، فقد بان أن هذا الكلام شاذ وأنه في حكم اللحن الفاسد..»[2].

هذا توجيه من الرماني لمسلك الخليل يفهم منه أن تجويزَ الخليلِ إضافةَ **(إيا)** إلى ما بعدها غير مقبول قياسًا لمخالفته لنظائره ، ولا استعمالًا حيث لم يسمع من أحد من العرب إلا في هذا الموضع.

أما نص اعتراض أبي علي الفارسي فلم يخرج في مجمله عما قرره الرماني في تقريره السابق، إلا أنه أنصف حين صرح بعد نقله حكاية سيبويه عن الخليل بأن ذلك ليس تصريحًا من الخليل بالرواية ولا محض إجازة منه لذلك القول[3]، ولكن القول بأن **(إيا)** قد تأتي مضافة كما في **(إياك نفسِكَ)** قياس منه على قول من سمعه من الثقات يقول : «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشواب»، وعلى فرض أن الخليل يرى جواز إضافة **(إيا)** مع موافقته مذهب البصريين في أن **(إيا)** هي المضمر ، وأن الكاف والهاء حروف وعلامات ، فإن أبا علي يستبعد هذا التجويز ويرفضه لعدم اعتضاده سماعًا ولا ثبوته قياسًا؛ ولذلك قال : « فأمَّا ما حكاه أبو العباس عن الخليل أنه مضمر مضاف وما حكيته عن المازني من ذلك، فهو مستبعد لا أعلم له سماعًا يعضده، ولا قياسًا يُثبته»[4].

ثم يقرر الفارسي أن الأولى حمل هذه الحكاية على الشذوذ ، وهو الأمر الذي وافقه عليه الذين

---

(١) الأصول لأبي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-١٤١٧هـ-١٩٩٦م- ٢/ ٢٥١ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد- عالم الكتب – ١٩٨٥م – ١/ ١٧٣، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي- ١/ ٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني – رسالة دكتوراه للباحث محمد إبراهيم يوسف شيبة – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – ١٤١٥هـ- ٢/ ٥٨٣.

(٣) الإغفال للفارسي ١/ ٧٧.

(٤) السابق ١/ ٨٠.

رجحوا مذهب الخليل ؛كالسيرافي ، حيث قال الثاني : «وما حكاه الخليل شاذ في الظاهر»[١].

يقول الفارسي : «والذي عندي أن حمل هذه الحكاية على الشذوذ أسهل من إضافته إلى المضمر؛ إذ الغرض في الإضافة التخصيص، والمضمر على نهاية التخصيص، فلا وجه إذًا لإضافته»[٢].

ويعلل أبو علي ضعف كون **(إيا)** مضمرًا مضافًا إلى ما بعده بأن الجميع لا يستحسن إضافة هذا الاسم إلى الظاهر ، وهذا الأمر يقوي أن هذه العلامات في هذا الاسم ليست بأسماء[٣] .

والذي نحاول أن نخلص إليه من هذه القضية أن قول الخليل بإضافة **(إيا)** رأي ثانوي ، وليس رأيه الأول في توجيه **(إياك)** [٤]، ومع ذلك فقد أَيَّدَ قولَه بعضُ النحاة ؛كالسيرافي – كما سبق – وابن مالك[٥]، بينما ذهب قوم من النحاة إلى فساد مذهب الخليل وضعفه ، ومنهم ابن جني[٦]، وابن النحاس[٧]، وابن يعيش[٨]، والرضي[٩].

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح السيرافي ٢/ ١٧٨ ، وممن رمى هذه الرواية بالشذوذ الرماني – كما سبق – في شرح الكتاب ، ٢/ ٥٨٣ .
(٢) الإغفال ١/ ٨٠.
(٣) السابق ١/ ٧٧.
(٤) من آراء الزجاج النحوية ٤٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٥ .
(٦) سر الصناعة ١/ ٣١٤.
(٧) إعراب القرآن ١/ ١٧٣ .
(٨) شرح المفصل ٣/ ١٠٠ .
(٩) شرح الكافية ٢/ ٤٢٥ .

المسألة الثانية

(لَنْ) بين التركيب والبساطة

ذهب الخليل بن أحمد إلى أن الأصل في (لَنْ) أنها مركبة من (لا أَنْ) ، (لا) النافية ، و(أَنِ) الناصبة، ثم حُذفت الألف من (لا) ، والهمزة من (أَنْ) ، وجُعلا حرفًا واحدًا ، وأنهم حذفوا لكثرة الورود في كلامهم، ومستند الخليل في ذلك هو الحمل على النَظير؛ فكما قالوا: (وَيْلُمِّه) يريدون (وَيْ لأُمِه)، وكما قالوا: (يومئذ)، حذفوا في (لا أن) وجعلوها بمنزلة حرف واحد، وكما جعلوا (هل لا) بمنزلة حرف واحد فقالوا: (هَلَّا)، بينما رأي غير الخليل من النحاة أنه ليس في (لَنْ) حذف، وأنها ليست مركبة من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لَمْ) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدًا[(١)].

وقد جاء مذهب الخليل في هذه المسألة مباينًا للاتجاه النحوي العام، ومخالفًا لإجماع اللغويين والنحاة ما خلا الكسائي الذي وافق قول الخليل[(٢)]، مما جعله غرضًا للمؤاخذة والتعقب؛ فقد تعقبه سيبويه بالردِّ والرفض لهذا المذهب، معلِّلًا ذلك بأنه لو كان ما يقوله الخليل صحيحًا لما قُلت: (أمَّا زيدًا فَلَنْ أضربَ)؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدًا فلا الضرب له»[(٣)].

وتفسير ذلك كما يقول أبو العباس المبرد: «أنك تقول: (زيدًا لن أضربَ)؛ كما تقول: زيدًا سأضربُ، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن (زيدًا) كان ينتصب بما في صلة (أن)»[(٤)].

وأما أبو علي فقد اعترض على الخليل في مسلكه في تركيب (لن) ، وتعقب قوله بالإبطال، ورفض اتجاهه فيه معتمدًا على دليلين :

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٧ بولاق ،٣/ ٥ هارون، والمقتضب ٢/ ٨ .

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٥ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ١٦٤٣ ، مغني اللبيب لابن هشام ٣/ ٥٠٢ ، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي(ت٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق-١٣٩٤هـ – ٢٨٥ ، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي(ت٧٤٩هـ) ،تحقيق الدكتورفخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت-١٤١٣هـ – ١٩٩٢م – ٢٧٠، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٥٨-٣٥٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٧ بولاق ، و٣/ ٥ هارون .

(٤) المقتضب ٢/ ٨.

الأول : مخالفة مذهب الخليل لإجماع النحاة ، ومخالفة الإجماع دليل فساد المذهب، ولاسيما إذا أجمع من روى عنه على فساد قوله ، فقال: «فأما ما ذهب إليه الخليل في **(لَـنْ)** فلم يتبعه في ذلك سيبويه ولا أحد ممن رواه من أصحابه، وذهبوا كلهم إلى فساده..» (١).

وقد وافق الفارسي في ذلك شيخه الزجاج الذي قال بشذوذ قول الخليل والكسائي ، وأن هذا القول «لم يأخذ به سيبويه ولا أصحابه»(٢).

الثاني: اعتمد فيه على دليل سيبويه الذي استدل به على ضعف مذهب الخليل وفساده، فقال: «لو كان **(لَنْ)** على ما يقول الخليل إنما هو (**لاَ أَنْ**) لما جاز أن تقول : **(زيدًا لَنْ**(٣) **أضربَ)** ، فتنصب **(زيدًا)** بـ **(أضربُ)**؛ لأنه في صلة **(لَنْ)** وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها ، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول ، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة،والمعمول **(زيدٌ)** (٤) .

وتفسير استدلال أبي علي أنه لو كانت **(لن)** على قول الخليل مركبة من **(لا أن)** لورد عليه إشكال من قِبَل أنهم أجازوا **(زيدًا لَنْ أضربَ)** ، فتجويزهم لهذا دلالة على أنه ليس بمعنى **(لا أن)**؛ لأن **(زيدًا)** صلة للفعل، والصلة لا تتقدم على الموصول ، وهذا يدل على أنه ليس معناها **(لا أن)**(٥)؛ لأنه كان سيلزم عن ذلك مذهب مرجوح وهو تقدم الصلة على الموصول ، وعدم قولهم بهذا اللازم دليل على فساد الملزوم وهو أن **(لَنْ)** مركبة من (**لاَ أَنْ**).

ويقوي ما ذهب إليه سيبويه والفارسي ما أضافه أبو سعيد السيرفي من احتجاج واستدلال على فساد قول الخليل ؛ أنا إذا قلنا : **(لن أضرب زيدًا)** كان كلامًا كاملًا تامًّا لا يحتاج إلى إضمار شيء ، وإذا قلنا : **(لا أَنْ أضرب زيدًا)** لم يتم الكلام ؛ لأنَّ **(أنْ)** وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد؛ مبتدأ لا خبرَ له، فليس لفظ **(لن)** وفقًا للفظ **(لا أَنْ)** ، ولا معناها وفقًا لمعناها ، فما الذي أوجب أنها هي ؟(٦) وتلك حجة أخرى تدل على ضعف قول الخليل ووَهْيِهِ، لإفضائها إلى فساد في

---

(١) الإغفال ١/ ٥١-٥٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦١.

(٣) وقعت في التعليقة ١/ ١٢٧: أَنْ وهو خطأ.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧، وانظر: الإغفال ١/ ٥١-٥٢، المسائل المنثورة ١٤٦ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٦، الحلبيات ٤٥.

(٥) المسائل المنثورة ١٤٦ .

(٦) شرح السيرافي لسيبويه ٣/ ١٩٢-١٩٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية –المملكة المغربية-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م- ٢/ ٣٠٧.

المعنى ، وإلى القول بقياس مع الفارق ، وهو قياس فاسد ، فما أدى إليه وهو القول بأن **(لَنْ)** أصلها **(لا أَنْ)** مذهب مردود .

وقد تبع النحاةُ المتأخرون سيبويه والجمهور في إفساد مذهب الخليل كابن يعيش(١)، وابن مالك(٢)، والمالقي (٣)، والمرادي (٤) وغيرهم؛ لأن التركيب فرع عن البساطة فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع .

وأيضًا : أنها لو كانت مركبة من **(لا أنْ)** لكانت **(لا)** داخلة على مصدر مقدَّر من **(أن)** والفعل، فيكون المعنى في قولك مثلًا : لن يقومَ زيدٌ : لا قيامَ زيد، فتدخل **(لا)** على المعرفة من غير تكرير، ولا بدٌّ لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير ، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر، والمبتدأ لابد له من الخبر ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه؛ كخبر مبتدأ **(لولا)** عند بعضهم فبطل القول بالتركيب(٥).

واحتج من أيد قول الخليل بأن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، شأنها في ذلك شأن **(لو)** فهي حرف امتناع لامتناع ، وتليها الأفعال ، فإذا ركبت مع **(لا)** فقيل **(لولا)** صارت حرف امتناع لوجوب ووليها الأسماء ، ومال إلى هذا الاحتجاج الرضى الاسترابادي(٦).

والجواب : أن حكم التركيب في **(لن)** ليس كحكمه في **(لولا)**؛ لأن **(لو)** قبل **(لا)** بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت **(لا)** التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الوارد وصيرته إيجابًا، فكأن كل واحد منهما باق على معناه ، و**(لا)** فيها عوض من الفعل، وليست **(لن)** من هذا القبيل؛ لأن **(لن)** و **(لا أن)** في المعنى واحد ، وليس فيهما إلا التسهيل خاصة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنى زائدًا فلا يتناظران(٧) .

(١) شرح المفصل ٨/ ١١٢.

(٢) شرح التسهيل ٤/ ١٥.

(٣) رصف المباني ٢٨٥-٢٨٦ .

(٤) الجني الداني ٢٧٠-٢٧١ .

(٥) رصف المباني ٢٨٦ ، الجني الداني ٢٧١ .

(٦) شرح الكافية ٤/ ٣٦ ، وذكره ابن يعيش بصيغة الإمكان في شرح المفصل ٨/ ١١٢ ، وانظر: رصف المباني ٢٨٦-٢٨٧ ، شرح التصريح ٢/ ٣٥٨ .

(٧) رصف المباني ٢٨٦-٢٨٧

المسألة الثالثة

وصْفُ النَّكِرَ بالمعْرِفَة

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تبعية النعت لمنعوته تعريفًا وتنكيرًا، وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذرًا من التدافع بين ما هو في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحًا، وفي التنكير إبهامًا، والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا(١).

قال أبو علي في «الإيضاح»:

«الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ لأن الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشَّيَاع، والمعرفة مخصوصة، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدًا، والواحدُ جميعًا لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وَفْقُهُ»، وقد انفرد أبو عليٍّ بهذا التعليل فقال الجرجاني مُعقِّبًا على تعليله: «وهذا التعليل الملخص ليس لأحد غيره» (٢).

وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن النكرة قد يسوغ وصفها بالمعرفة في نحو قوله: **(لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحِمَار)**؛ لأن هذا في رأي الخليل تشبيه، والتشبيه يكون بـ **(مِثْل)**، فكما أنه لو قال: **(له صوتٌ مثل صوتِ الحمار)** جاز أن يجعله صفة لـ **(صَوْتٍ)**، فكذلك أجازه مع حذف **(مِثْلٍ)**(٣).

فـ**(مثْلٌ)** وإن كان مضافًا إلى معرفة فهو نكرة؛ فلذلك جاز عنده الصفة(٤)، فالخليل إذًا يجيز وصف النكرة بالمعرفة على حذف مضاف وهو **(مثل)**، وسيبويه يجيز أن يكون **(صوتُ حمارٍ)** صفة لـ **(صَوْتٌ)**، وذلك إذا لم تُرِدْ فعلًا ولا إضماره، أي من غير تقدير مضاف.

وكذلك جوَّز الخليل أن تقول: **(رجُلٌ أخو زيدٍ)** على نية **(مثل)**.

---

(١) همع الهوامع ٥/ ١٧٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان-منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية-١٩٨٢م- ٢/ ٩٠٠، وانظر: الكتاب ١/ ٢٢١، المقتضب ٤/ ٢٩٤، شرح السيرافي ٧/ ٣٩، المقرب ١/ ٢٢١، شرح المفصل ٣/ ٥٤، شرح التسهيل ٣/ ٣٠٧، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٨، أوضح المسالك ٣/ ٣٠٢، توضيح المقاصد ٣/ ٩٤٧، المساعد ٢/ ٤٠٢، شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٢، شرح الأشموني ٣/ ٨٧، شرح التصريح ٢/ ١١٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٨١بولاق، ١/ ٣٦١ هارون، التعليقة على الكتاب ١/ ٢٠٤.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٤٨.

قال سيبويه : «وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يجوز أن يقول الرجل : **(هذا رجلٌ أخو زيدٍ)** إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار»[١].

وذكر سيبويه أن العلة في قبح هذا المذهب أنه يترتب عليه ما هو أشد قبحًا من حيث الاستعمال؛ إذ لو جاز أن يقال **(هذا رجلٌ أخُو زيدٍ)** على الصفة بنية **(مثلُ أخِي زيدٍ)** لقلت: **(هذا قصيرٌ الطويلُ)** تريدُ **(مثلُ الطويل)**[٢]، ولجاز أن تقول: **(جاءني زيدٌ أخاك)** تريد: **(مثلَ أخيك)**[٣]، وهذا قبيح في الاستعمال فلم يجز هذا ،كما قبح أن تكون المعرفة حالًا كالنكرة إلا في الشعر والضرورة ، قال سيبويه: «وهو في الصفة أقبح ؛ لأنك تنقضُ ما تكلمتَ به، فلم تجامعه في الحال كما فارقه في الصفة»[٤].

وتفسير كلامه : أن الصفة والموصوف كشيء واحد ، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة ، والحال مع الذي منه الحال **(صاحبه)** ليسا كشيء واحد ، فصار في الصفة أقبح .

أما أبو علي الفارسي فقد وافق سيبويه في تضعيفه لقول الخليل، وأخذ في الاحتجاج له بطريق التعليل وملاحظة المعنى ومراعاته ، ونقل قول أبي عثمان المازني في منعه إجازة قول الخليل بن أحمد ، فقال : «قال أبو عثمان: لا يجوز عندي قول الخليل أن توصف النكرة بالمعرفة بوجه من الوجوه»[٥].

يريد أن في قوله : **(هذا رجلٌ أخو زيدٍ)** كلمة **(رجلٌ)** نكرة، وقوله: **(أخو زيدٍ)** معرفة ، فلا يسوغ التبعية على الوصفية هنا .

ويعلل الفارسي هذا القول فيقول : «إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ؛ لأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مختصَّة تدل على واحد ، فمن حيث لم يجز أن يكون الواحد جمعًا ، لم يجز أن توصف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة»[٦].

فأبو علي بنى اعتراضه على الخليل بن أحمد على مراعاة المعنى ، إذ ما في النكرة من الشيوع والعموم يجعلها تدل على أكثر من واحد ، أما المعرفة فتدل بوضعها على معين ، فهي مختصة بالدلالة على واحد، فمراعاة المعنى تقتضي أنه كما لم يجز أن يعدَّ الواحدُ جمعًا أو العكس لم يسغ أن توصف

---

(١) الكتاب ١/ ١٨١بولاق، ١/ ٣٦١ هارون .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٨١بولاق، ١/ ٣٦١ هارون.

(٣) شرح السيرافي ٢/ ٢٤٩ ، النكت للأعلم الشنتمري ١/ ٥٢٥-٥٢٦ .

(٤) الكتاب ١/ ١٨١بولاق، ١/ ٣٦١ هارون .

(٥) التعليقة على الكتاب ١/ ٢٠٤.

(٦) السابق ١/ ٢٠٥.

النكرة بالمعرفة أو العكس .

وبيان ذلك: أنه لا يجوز أن تصف النكرة بالمعرفة فتقول: جاءني رجلٌ الظريفُ؛لأن (رجلٌ) شائع في أمته غير مخصوص بواحد، والمعرفة من حقها أن تختص بواحد بعينه ،فإذا جعلت المعرفة صفة النكرة كنت جعلتَ المخصوصَ هو الشائعَ وذلك محال؛لأن الذي يكون شائعًا لا يكون مخصوصًا في حال واحدة،كما أن المفرد لا يكون جمعًا في حال واحدة.

وقد تبع رضي الدين الاستراباذي سيبويه،والمازني والسيرافي، والفارسي في تضعيف مذهب الخليل ، فقال:

«وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب ،أعني نحو : **(صوتَ حمارٍ)** و **(صراخَ الثكلى)** إما على البدل، وإما على الوصف ، وذلك على أحد وجهين ، قال الخليل : على حذف المضاف ؛ أي: مثل صوت الحمار ، فيجيز إذن تعريفه؛ مع كون الموصوف غير معرفة ؛ لأن (مثل) لا يتعرف بالإضافة، وبنى عليه أنه يجوز : **(هذا رجلٌ أخو زيد)** على الوصف أي : مثل أخي زيد، ورد عليه سيبويه وقال: لو جاز هذا لجاز : **(هذا قصيرٌ الطويلُ)** ؛ أي: مثل الطويل»[1].

فاعتمادًا على ما قرره سيبويه ومن تبعه،لا يجوز وصفُ النكرة بالمعرفة، مراعاة للمعنى وأصل الوضع.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٢٠-٣٢١ ، وانظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٠ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٧٧ ، أوضح المسالك ٢/ ٢٢٣ ، توضيح المقاصد ٢/ ٦٥٢ ، المساعد ١/ ٤٧٧ ، شرح الأشموني ٢/ ١٧٦ ، شرح التصريح ١/ ٥٠٧ ، همع الهوامع ٣/ ١٢٧ .

المسألة الرابعة

الإدغامُ في مَا لم تَصِلْ فيهِ الحرَكَةُ إلى السَّاكِنِ الثَّاني

من المواضع التي يمتنع فيها إدغام الحرفين المتماثلين أن يتحرك الأول ويسكن الثاني ؛ لأن حركة الأول فصلت بين المتجانسين فتعذر الاتصال ، وكذلك سكون الحرف الثاني والإدغام لا يحصل في ساكن؛ لأن الأول لا يكون إلا ساكنًا ، فلو أسكن الثاني لاجتمع ساكنان على غير شرطه، وذلك لا يجوز[1] .

ومن مواطن الوفاق بين الحجازيين والتميميين أنه إذا اتصلت نون جماعة الإناث، أو تاء المتكلم بالفعل المضاعف ، سكن ما قبلهما وظهر التضعيف؛ نحو : **(رَدَدْن)**،و**(رَدَدْتُ)**،و**(مَرَرْنَ)**،و**(مَرَرْتُ)**، ذلك أنه إذا التقى ساكنان في كلمة ، وكان الثاني منهما صحيحًا أصله الحركة؛ فإن أهل الحجاز يظهرون المثلين ،وأهل تميم يدغمون اعتدادًا بالعارض من الجزم والوقف ، فإن لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإن العرب الحجازيين والتميميين وغيرهم مجمعون على ترك الإدغام؛ نحو: **(رَدَدْتُ)**،و**(ارْدُدْنَ)**؛ لأن سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي، وإن كان **(ارْدُدْنَ)** أمرًا، إلا أنها إنما سكنت من أجل النون كما سكنت من أجل التاء في **(رَدَدْتُ)**، والسبب في أنه لم يدغم مثل هذا كما أدغم **(رُدَّ)** ونحوها أن السكون في **(ارْدُدْ)** وإن كان بناءً أشبه المعرب من الوجهين المتقدمين، فحمل عليه في الإدغام ، وليس بين سكون الدال في **(ردَدْتُ)** وأمثاله وبين المعرب شبه ، فلم يكن له ما يحمل عليه، إلا أن الخليل حكى عن ناس من بكر بن وائل أنهم يدغمون في مثل هذا ، فيقولون **(رَدَّتُ)**،و**(رُدَّنَ)** ،كأنهم قدَّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، فلما دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما[2].

وإنما التزم بنو تميم وغيرهم الإظهار في هذا ؛ لأن الحرف الثاني لزمه سكون يؤمن من الحركة فيه لساكن يلقاه من بعد كما يلقاه في قولك: **(ارْدُدِ الرجلَ)**،و**(اضربِ القومَ)** ، فلما كان الحرف المتصل به

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٢١-١٢٢، الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٤٧٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٦٠ بولاق،٣/ ٥٣٤ هارون، التكملة لأبي علي ٦، الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – مكتبة لبنان ناشرون – ١٩٩٦م –٤١٨، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٢٤٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٩٠، المبدع في التصريف لأبي حيان ،تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب – دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – ١٩٨٢م –٢٥٣، ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٣، همع الهوامع ٦/ ٢٨٧ .

منعه ذلك لم يحركوه بحال[1].

قال سيبويه: «وزعم الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ، ومَدَّنَ، و رَدَّتُ، جعلوه بمنزلة رَدَّ و مَدَّ» [2].

ونقل ابن السراج حكاية سيبويه عن الخليل دون تعقيب[3].

وقد اعترض أبو علي الفارسي على زعم الخليل هذا ورَدَّه لشذوذه قياسًا واستعمالًا، أما شذوذه عن القياس فـ «لأنه إذا كان أهل الحجاز قد أظهروا التضعيف في مثل: **(اردُدْ)**،و**(مَنْ يرتَدِدْ)** وهذا النحو، ولم يُدغموا مع تعاقب الحركات التي هي للبناء عليها؛ وذلك نحو حركة التقاء الساكنين في: اردُدابنك، وإلقاء حركة الهمزة في نحو: ظلموا أخاهُ، بدخول النون في نحو رَدَّنَّ، فأن لا يُدْغم نحو: حَمَّتْ، وردَّتْ التي لا تصل إليها الحركة على حال من الأحوال أولى بالإظهار»[4] لاتصاله بالضمير.

وأما شذوذه عن الاستعمال؛ فلأن هذه اللغة غير مأخوذ بها لقلتها وقلة المستعملين لها[5]؛ ولذا قال السيرافي عن هذه اللغة: « إنها رديئة فاشية في عوام أهل بغداد» [6]، وما كان هذا شأنه في القلة والشذوذ قياسًا واستعمالًا لا ينبغي أن يحمل عليه ولا أن يؤخذ به [7].

وعلى الرغم من ذلك، فلا ينبغي أن ينسب القول بالإدغام في مثل **(رَدَدْنَ)**،و**(ردَدْتُ)** إلى الخليل؛ إذ هو ناقل حاكٍ لهذه اللغة، ولذا نقل سيبويه زعمه هذا ولم يعقب عليه، لا سيما وقد ذكر أبو عمر الجرمي لهذه اللغة توجيهًا يمكن تسويغه، قائلًا:

«كأنهم عندي قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء»[8] وهو ما يعنون به استصحاب الأصل؛ إذ لم يعتدوا بالعارض هنا، فهذه اللغة على قلتها وشذوذها عن القياس والاستعمال فهي حكاية نقلها الخليل ولم يظهر في كلامه وجه استحسان أو تسويغ لها.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٦٨.
(٢) الكتاب ٢/ ١٦٠ بولاق،٣/ ٥٣٥ هارون.
(٣) الأصول ٣/ ٣٦٤.
(٤) المسائل العضديات ٧٤-٧٥، التكملة ٦.
(٥) شرح السيرافي ٤/ ٢٦٨.
(٦) التكملة ٦، العضديات ٧٥.
(٧) التكملة ٦.
(٨) التعليقة ٤/ ٤٠، الممتع ٤١٩، الهمع ٦/ ٢٨٧.

والاتجاه السائد بين النحاة بعد ذلك أن الإدغام في مثل ذلك لغة شاذة ضعيفة، وإليه ذهب ابن عصفور[1] ، وابن مالك[2] ، والرضي الاستراباذي[3] ، وأبو حيان[4] ، وابن هشام[5] ، والمرادي[6] ، وابن عقيل [7] ، والأزهري[8] ، والأشموني[9] .

❁ ❁ ❁

---

(١) الممتع ٤١٨-٤١٩.
(٢) التسهيل ٣٢١ .
(٣) شرح الشافية ٣/ ٢٤٤-٢٤٥.
(٤) المبدع ٢٥٤، والارتشاف ١/ ٣٤٣.
(٥) أوضح المسالك ٤/ ٤١٢.
(٦) توضيح المقاصد ٦/ ١٦٤٧ .
(٧) المساعد ٤/ ٢٥٨.
(٨) شرح التصريح ٢/ ٧٦٥.
(٩) شرح الأشموني ٤/ ٤٩٥.

المسألة الخامسة

مجيء (فَعِيلٍ) مُكسَّرًا على (فُعُولٍ)

ويطرد **(فُعُولٌ)** جمعًا لاسم على **(فَعْلٍ)** غير واوي العين، فإن كان وصفًا لم يجمع على **(فُعُول)** إلا ما شذ .

ونقل سيبويه عن الخليل أن (ظَريفًا) لم يجمع جمع تكسير على **(ظُـرُوْفٍ)** كما أن **(مَـذَاكِيرَ)** لم يُكسر عليه **(ذَكَرٌ)**.(١)

ثم جاء في كتاب سيبويه بعد هذا النقل حكاية قول لأبي عُمَرَ يعترض فيه على زعم الخليل بن أحمد، وقبل مناقشة هذا القول لابد من الإشارة إلى أن هذا القول قد عُـزي إلى غير واحد،فبعضهم يعزوه إلى أبي عُمَر الجرمي (٢) ،وبعضهم إلى أبي عمرو بن العلاء،(٣) وبعضهم إلى أبي عبيدة(٤)، والراجح بلا ريب أنه أبو عمر الجرمي ،وأنه إنما أضاف تعليقه على كتاب سيبويه في هذا الموضع، فإنه ممن علق على كتاب سيبويه .

أما عن مناقشة أبي علي لهذا القول ، فقد جاء فيها: «قال أبو عمر: أقول: في **(ظُرُوفٍ)** هو جمع **(ظَرِيفٍ)** كُسر على غير بنائه، وليس مثل **(مَـذَاكير)**، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت: (ظُرَيِّفُون)، ولا تقول ذلك في **(مَذَاكير)**..».(٥)

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٨ بولاق،٣/ ٦٣٦-٦٣٧ هارون .

(٢) كما في الكتاب ٢/ ٢٠١ بولاق،٣/ ٦٣٦ هارون ، وشرح السيرافي ٤/ ٣٨٠، والانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس بن ولاد (ت٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – ١٩٩٦م –٢٤٥، ورجح الأستاذ عبد السلام هارون أن هذه الفقرة التي نقل فيها كلام أبي عمر الجرمي من تعليقات الجرمي نفسه على الكتاب ، وانظر: الكتاب ٣/ ٦٣٧ هارون، وكذا محقق الانتصار ٢٤٥، ورجح الشيخ عضيمة أن تكون هذه الزيادة قد أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد ، بدليل نقل ابن ولاد لكلام الجرمي عقب حكاية قول الخليل بالنص نفسه الموجود في كتاب سيبويه مع تقديمه لذلك بقوله: قال محمد: وزعم الخليل ... يعني محمد بن يزيد المبرد .

(٣) وَرَدَ ذلك في نص التعليقة لأبي علي الفارسي ٤/ ١٠٨، وفيه: قال أبو عمرو:(١)... قال المحقق في هامش(١): في الكتاب (أبو عمر) ، ومثله في شرح السيرافي ، ويبدو أن المشار إليه هنا هو (أبو عمرو بن العلاء) لا (أبو عمر الجرمي)؛ لأن الثاني جاء بعد سيبويه بمدة ، ونقل سيبويه عن الأول كثيرًا ، فتكون رواية التعليقة صوابًا ، والله أعلم .

ولكن المحقق فاته التحقيق في هذا الترجيح ، إذ كيف ينقد أبو عمرو بن العلاء قول الخليل الذي حكاه سيبويه ، وإنما جاء الخليل بعده وأخذ عنه وتلمذ له ، فرواية التعليقة (أبا عمرو) رواية خاطئة بلا ريب .

(٤) كذا ورد في النكت على كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٣/ ١٤٦، وأثبت محققه في الهامش ما في كتاب سيبويه (أبا عمر) ولم يشر إلى ترجيح أيتهما، والذي أثبتناه هو الصواب إن شاء الله .

(٥) التعليقة ٤/ ١٠٨.

فـ الخليل اعتمد في منعه تكسير **(ظَرِيف)** على **(ظُرُوفٍ)** على قاعدة الحمل على النظير؛ إذ نظـيره في الجمعية **(مذاكير)** **جمع** **(مِذكارٍ)** **بمعنى** **(ذَكَرٍ)**، لم يُكسـر عليه **(ذَكَرٌ)**، فـ **(ظـروف)** عنـده جمـع **(ظَرْف)** بمعنى **(ظريف)** وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف إلا أن هذا قياسه[١] .

قال أبو سعيد السيرافي : «أما الخليل : فإنه يجعل **(ظُرُوفًا)** اسمًا للجمع في **(ظريف)** أو يجعله جمعًا لـ **(ظَرْفٍ)** وإن كان لا يستعمل ويكون **(ظَرْفٌ)** في معنى (ظريف) كما يقال **(عَدْل)** في معنى **(عَادِل)**، فيكون **(ظَرْفٌ)** و **(ظُرُوْفٌ)** كقولنا **(فَلْس)** و **(فُلُوس)**، كما أن **(مذاكير)** وإن كان جمعًـا فالتقـدير أنـه جمع لمِـ ذْكار ، و **(مِذْكار)** في معنى **(ذَكَر)** وإن لم يستعمل»[٢] .

وقد نقل أبو علي الفارسي خِلَافَ أبي عمر الجرمي في تعليقته شارحًا إياه بشـيء مـن التفصـيل والتبيين قائلًا :

«يُستدل على أن **(الظروف)** ليس **(كمذاكير)**، بأنه إذا صَغَّر **(ظُرُوفًا)** قـال: **(ظُرَيِّفون)**، فـرده إلى واحده، ولا يُرَدُّ **(مذاكير)** في التصغير إلى واحده المستعمل، وإنما تقـول: **(مُـذَيْكِيرات)**، ولا تقـول: **(ذُكَيْراتٌ)** ولا **(أُذَيْكَارٌ)**، فلو كان **(ظرُوف)** كمذاكير لم يـردَّه في التصـغير إلى واحـده كـما لم يُـردَّ فيـه **(مذاكير)** إلى واحده المستعمل»[٣] .

يريد أبو علي أن يقول إنه لا يُسلَّم للخليل حملهُ **(الظروفَ)** عـلى **(المَذَاكِيرِ)** في امتنـاع التكسـير، بدليل أنه يقول في تصغير **(ظُرُوفٍ)**:**(ظُرَيِّفُونَ)**؛ حيث رُدَّ إلى واحده المسـتعمل وهـو **(ظريــف)** ثـم صُغِّر، أما **(مذاكير)** فإنهم لم يردوه إلى واحده المستعمل وهو **(ذَكَــر)**، ولـذلك لم يقولـوا في تصـغيره **(ذُكَيْرات)** ولا **(أُذَيْكَار)** ، وإنما قالوا : «مُذَيْكِـيرات»، فلو كـان **(ظروف)** نظـير **(مـذاكير)** كـما يقـول الخليل لم يُرَدَّ في تصغيره إلى واحده ، كما لم يُرَدَّ فيه **(مذاكير)** إلى واحده المستعمل حتـى يسـلم الحمـل على النظير، وإنما رُدَّ إلى واحده بالقياس وهو **(مِذكار)**؛ إذ لم يجدوا له واحدًا في الاستعمال من لفظه.

أما حجة أبي عُمَر الجرمي في أن **(ظروفًا)** لا يمتنع أن يكون جمع تكسير لـ **(ظريف)**: أنه وإن كان الباب في **(ظريفٍ)** أن لا يجمع على **(ظُرُوف)** لأنه على غير قياس؛ فإن كثيرًا من الجموع قد خرجـت من بابها حملًا على غيرها، كما أن قولهم: **(أَزْنَاد)** جمع **(زَنْد)**، و **(أزْمُنٌ)** جمـع **(زَمَنٍ)**، و **(أَفْــراد)** جمـع **(فَرْد)**، وكان الباب أن يُبنى على **(أَفْعُل)** ؛ كفَلْس وأَفْلُس، وكَلْب وأَكْلُب ،ولكن يبدو أنَّ لأبي العباس

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٣٨.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٨٠، وانظر: المقتضب ٢/ ٢١٢-٢١٣.

(٣) التعليقة ٤/ ١٠٨.

ابن ولاد رأيًا آخر في مذهب أبي عمر الجرمي ، والسبب – في ظن الباحث – أنه نقل كلام الجرمي من نسخة لكتاب سيبويه جاء فيها قول الجرمي: «أقول في **(ظُروف)** هو جمع **(ظريف)** كُسر على غير بابه..» [(١)] بدلًا من قوله في بعض النسخ : «على غير بنائه..»[(٢)] .

وبين التعبيرين فارق في نظر ابن ولاد، مما حدا به إلى تغليط الجرمي في ذلك قائلًا : «قول أبي عمر: إن **(ظروفًا)** جمع **(ظريف)** على غير الباب غلط، وإنما هو على غير الواحد، وبين اللفظين فرقان، وذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك **(زَنْد)**، **(أزْناد)**، و **(فَرْد)** ، **(أَفْراد)**، وكان الباب أن يبني على أفعُل ؛كـ **(فَلْس)** و **(أفْلُس)** ،و **(كَلْب)** و **(أكْلُب)** ، وإنما شُبه **(بجذْع)** و **(أَجْذاع)**، و**(قُفْل)** و **(أقفال)** فحمل على غير بابه؛ لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة، وأما **(ظريف)** فليس كذلك؛ لأنه على وزن **(فَعِيل)** والذي يجانسه في البناء ويقاربه فَعالٌ ؛كـ **(غَزَال)**وفِعالٌ كـ **(حِمار)**، وفَعُولٌ كـ **(رَسُول)** فهذه أخواته ، وليس شيء من هذه الأبنية المقاربة له يجمع علَى فُعُول، فيكون **(ظروف)** شاذًّا قد حُمل على ما قاربه من الأبنية ولم يحمل على بابه كما فعل ذلك في فَعْل وفِعْل، وفُعْل، ولكن يقال في هذا : إنه جاء على غير بناء واحده كما كانت **(ملامح)** و **(مذاكير)** علىً غيرَ بناء الواحدٍ..».[(٣)]

كما ذهب ابن ولاد إلى أن **(ظريفًا)** يُجمع على **(ظِراف)** على القياس والباب، وأما **(ظُرُوفٌ)** فجمع لم يكسر عليه ظريف وإن كان واحدًا من لفظه ، وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ،وجالس وجلوس، فإنك لو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل؛ لأنه من لفظ الجمع وإن كان غير مكسر عليه، وأما **(مذاكير)** فلم يستعمل له واحد من لفظه؛ فلذلك حقرته على واحده بالقياس وهو **(مِذكار)**، حيث لم يجدوا له واحدًا في الاستعمال من لفظه [(٤)] ، فتصغير **(ظروف)** على **(ظريف)** لا يعدُّ دليلًا عنده على أن **(ظريفًا)** يُكسر على **(ظروف)** ؛ لأنهم يردون في التصغير الجمعَ إلى الواحد المستعمل من لفظه وإن لم يكن مكسَّرًا عليه .

وقد تبع النحاة بعد ذلك الخليل في عَدِّ جمع ظَرِيْف على ظُرُوْف من الشاذ المحفوظ الذي لا قياس عليه،وأن هذا مما جُمع على غير واحده المستعملِ، وخالفوا في ذلك الجرمي والمبرد والفارسي في أنه جمع تكسير على حذف الزيادة .

---

(١) كذا جاء في شرح السيرافي ٤/ ٣٨٠، والنكت على سيبويه للأعلم ٣/ ١٤٦، والانتصار لابن ولاد ٢٤٥.

(٢) كذا جاء في الكتاب ٢/ ٢٠٨ بولاق،٣/ ٦٣٦ هارون، والتعليقة ٤/ ١٠٨.

(٣) الانتصار ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) السابق ٢٤٧.

قال ابن مالك : « **(فُعُولُ)** قياسًا في اسم على **(فَعْل)** ليس عينه واوًا، أو على **(فِعْل)** أو **(فُعْل)** غير مضاعف، أو **(فَعَل)**، وسماعًا في **(فاعل)** وصفًا غير مضاعف ولا معتل العين ، وفي نحو : فَسْل، وفَوْج، وسَاق، وبدْرَة ، وشُعبة، وقُنَّة ، وشذوذًا في نحو : ظريف..»[1] ، وقال :

«ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه : **(ظَرِيفٌ)** و **(ظُرُوفٌ)** ،و **(خَبِيثٌ)** و **(خُبُوثٌ)**.. »[2] .

وقال الرضي : «وأما **(ظروف)** فقد قال الخليل : هو جمع **(ظـرْف)** بمعنى **(ظريـف)**، وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف، إلا أن هذا قياسه، كما أن **(مذاكير)** جمع **(مِذكار)** بمعنى ذَكَر، وإن لم يستعمل، وقال الجرمي: ظروف جمع ظريف، وإن كان غير قياسي، قال: والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرت قلت : **(ظُرَيِّفُون)**، أقول: ولا دليل فيما قال»[3] .

ويوضح الرضي علة ذلك فيقول في موضع آخر: «وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي رُدَّ في التصغير إلى المستعمل لا إلى المهمل القياسي ، يقال في مَحاسِن ومَشَابه: حُسَيْنَاتٌ ، وشُبَيْهَاتٌ»[4] .

وقال أبوحيان: «وفَعيْلٌ ظَرِيف وظُرُوف، وخَبيث و خُبُوث، كسَّروهما على حذف الزيادة، قاله الجرمي ،والفارسي، ويرى المبرد هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل ، ويسميه تصغير الترخيم فقال: هو جمع ترخيم ، وهو عند الخليل وسيبويه مما جُمع على غير واحده المستعمل؛ لأنه مخالف لما يجب فيه تسكين ، فهو تكسير ما لم ينطق به كمذاكير، وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع، وأجاز أن يكون جمع تكسير شذوذًا».[5]

والجرمي ، والمبرد، والفارسي يرتكزون في نقدهم إلى قاعدة واسعة وهي تداخل الجموع بعضها في بعض ، وخروجها من بابها حملًا على غيرها ، وهي قاعدة عريضة الفروع كثيرة الشواهد .

---

(١) التسهيل ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٤.

(٣) شرح الشافية ٢/ ١٣٨-١٣٩ .

(٤) شرح الشافية ١/ ٢٦٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٨، وانظر: أوضح المسالك ٤/ ٣١٦، توضيح المقاصد ٥/ ١٣٩٥، شرح ابن عقيل ٤/ ١٢٨، شرح التصريح ٢/ ٥٤٠، شرح الأشموني ٤/ ١٩٢، همع الهوامع ٦/ ١٠٠ .

٥- سيبويه

(١٤٨-١٨٠هـ)

المسألة الأولى

إعمال (إِنِ) المخفَّفَة منَ الشَّديدَة

مما جرى عليه العمل في الاتجاه النحوي البصري أنَّ (إنَّ) إذا خُفِّفت كان للمتكلم فيها مذهبان؛ **الأول** : **الإلغاء** وهو الأكثر الغالب ؛ ويعني إبطال عملها ، واختصاصها بالأسماء، ويليها الاسم والفعل جميعًا ، وحينئذ تلزمها اللام فرقًا بين (إنْ) إذا كانت للجحد بمعنى (ما) وبين (إن) إذا كانت للإيجاب والتحقيق ، ومثال دخولها على الاسم قوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] ، وقوله : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2] ، والتقدير في الآيتين : لعَلَيْهَا وجَمِيعٌ .

ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [3] ، وقوله : ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [4] .

والمذهب الثاني : **الإعمال** ، وتكون (إن) بمنزلة فعل سقط بعض حروفه وبقى عمله ؛ لأن الفعل يعمل بمعناه لا بلفظه ، كقولك : لم يك زيدٌ منطلقًا، ولم أنل زيدًا، وعلى مذهب الإعمال خُرِّجت قراءةُ أهل المدينة [5] قولَه تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [6] بتخفيف (إنْ)، والميم من (لَمَا).

---

(١) [سورة الطارق: ٤] .

(٢) [سورة يس: ٣٢] .

(٣) [سورة الأعراف: ١٠٢].

(٤) [سورة الشعراء: ١٨٦] .

(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر عن عاصم، وابن محيصن، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد(ت ٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – ٣٣٩، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – مصر – ١٩٧٩م – ١٩١، حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٧٧م – ٣٥٠، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٦، النشر ٢/ ٢٩١ .

(٦) الكتاب ١/ ٢٨٣ بولاق ،٢/ ١٤٠ هارون، شرح السيرافي ٢/ ٤٦٨، معاني القرآن للأخفش ،تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة- ١٩٩٠م – ١/ ٣٩٠، معاني القرآن للفراء ، تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار – دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ٢٠٠١م- ٢/ ٢٩، معاني القرآن وإعرابه للزجاج

وحكايةً لمذهب الإعمال يقول سيبويه: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عَمْـرًا لمنطلقٌ ، وأهل المدينة يقرءون: **﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾** يخففون وينصبون كما قالوا:

*** كأنْ ثَدْيَيهِ حُقَّانِ ***(1)

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف مـن نفسـه شيء لم يغـيِّر عملـه، كـما لم يغـير عمـلُ **(لم يكُ)** و **(لم أُبَلْ)** حين حذف »(2) .

ويقول أبو علي مستنبطًا علة عدم إعمال **(إنَّ)** إذا خففت :

«ولم تعمل **(إنَّ)** عمل الفعل لَـمَّـا خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس».(3)

ويتضح من تقرير الفارسي أنه لا يشاقق الاتجاه البصري العام في جواز الإعـمال – عـلى قلتـه – لجوازه قياسًا ، ولكن في كلامه التالي ما يظهر أنه يميل إلى عدم قياسية العمل في حالة التخفيف ، وقد برز ذلك عندما نقل حكايةَ سيبويه مَنْ نطق بالنصب قائلًا :

«وحكى سيبويه النصب بها مخففة ،والقياس أن لا تعمل إذا خففت ، يدلُّكَ على ذلـك دخولهـا على الفعل في نحو : **﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾**(4) ،..

3/ 81، الأصول لابن السراج 1/ 235، الإنصاف 1/ 195، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين – طبعة دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – 1406هـ – 1986م– 347، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 35، شرح المفصل لابن يعيش 8/ 71، شرح الكافية للرضي 4/ 365، التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – 2002م–5/ 132، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام 1/ 137، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 188، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 378، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1/ 449.

(1) **هذا البيت أحد شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها**، وهو في الكتاب 1/ 281 بولاق،2/ 135هارون، والمنصف 3/ 128، والأصول 1/ 246، والمحتسب 1/ 9، وأمالي الشجري 1/ 362، والإنصاف 1/ 197، والتبيين 282 ، وابن يعيش 8/ 82، وابن عقيل 1/ 391، والأشموني 1/ 457، والخزانة 10/ 394، والرضي 4/ 370، والبيت من شواهد سيبويه على تخفيف (كأنَّ) وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ، والجملة منه ومن خبره خبر كأن ، والتقدير: كأنه ثدياه حقان، هذا على رواية **(كأنْ ثدياه حقان)**، وأما على رواية : **(كأن ثدييه)** فعلى الإعمال، ويقدر مضاف بين المضاف والمضاف إليه؛ أي : كأن ثديي صاحبه ومشرق: مضيء، وحقان: مثنى حُقٍّ ، وهو ما ينحت من خشب أو عاج في نهودهما واكتنازهما ، وصدر البيت:*** وصَدْرٌ مُشْـرُِق النَّحْرِ ***،ويروى هكذا : **(ووجه مشرق النحر)** ، وهي رواية سيبويه.

(2) الكتاب 1/ 283 بولاق ،2/ 140 هارون.

(3) الحجة 6/ 150.

(4) [سورة الأنعام: 156].

و ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1] .

والحق أن دخولها على الفعل لا ينهض دليلًا لترجيح عدم إعمالها ، غاية الأمر أن يدل على عدم اختصاصها حينئذ بالأسماء للتخفيف الذي حدث لها، وعدم اختصاصها هذا هو الذي أنشأ طرفي النزاع في القضية فرجح طرف الإعمال بقلة ورجح طرف الإلغاء ، كما أن هذه الأفعال التي دخلت عليها **(إنِ)** المخففة لا تكون إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر؛ لأن **(إن)** مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت ووليها فعل كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر؛ لأنها وإن كانت أفعالًا فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه[2] .

وهذا مذهب البصريين الذي يميل إليه الفارسي كثيرًا ؛ فـ **(إنِ)** المخففة إذا دخلت على الفعل لزم عندهم كونه من نواسخ الابتداء حتى لا تخرج **(إن)** بالتخفيف عن أصلها بالكلية[3] ، ومع ذلك لم يقل منهم أحد إن دخولها على الفعل يرجح أن يكون عملها غير قياسي كما قال الفارسي .

❁ ❁ ❁

---

(١) الحجة ٦/ ١٥٠.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٣٦٦ .

المسألة الثانية

إعمال (مَا) عملَ (لَيْسَ) مع تقدُّمِ خَبرِهَا على اسْمِهَا

وفي هذه القضية نجد أبا علي يتابع أبا العباس المبرد في تغليط سيبويه وتخطئته فهو في هذا موافق للاتجاه العام السائد لدى كبار البصريين ؛كالمبرد، وابن السراج، والمازني، ولكن على غير عادته في تدعيم الرأي المختار بالأدلة سماعًا وقياسًا .

ففي حديثه عن ما أُجْرِيَ مجرى **(ليس)** في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله حكى سيبويه أن بعض الناس نصب خبر **(ما)** إذا تقدم في نحو قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ (١)

حيث ذكر سيبويه أن بعضهم نصب **(مثلَهم)** وجعله على وجه الخبر ،وقد ذكر هذا المحكيَّ مردفًا إياه بالحكم عليه بالشذوذ قائلًا :

«وهذا لا يكاد يعرف كما أن **(لاتَ حينُ مناصٍ)** لا يكاد يُعرف».(٢)

وعلى الرغم من هذا الذي يظهر صراحة في تقرير سيبويه من الحكم على هذا المسموع بالقلة والشذوذ، فقد تعقبه المبرد وغلطه ، قائلًا – بعد ذكره قول الفرزدق – : «فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بَيِّن ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدمًا ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك : فيها قائمًا رجلٌ..»(٣) .

---

(١) البيت أنشده سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩ بولاق،١/ ٦٠ هارون، وهو في ديوان الفرزدق ١/ ٣١٦، و المقتضب ٤/ ١٩١، و الانتصار لابن ولاد ٥٤ ، ومجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون – وزارة الإعلام – الكويت- ١٩٨٤م – ١١٣ ، و التعليقة ١/ ٩٤، والبغداديات ٢٨٥، وشرح السيرافي ٣/ ٢٥، والنكت ١/ ٢٨٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٧ ، و شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي(ت٣٨٥هـ)،تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم-دار الجيل-بيروت-١٤١٦هـ-١٩٩٦م- ٢٣٤ ، و المقرب ١/ ١٠٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبو جناح-العراق-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م-٥٩٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦، ومغني اللبيب ٤/ ٣٩٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٠، وشرح التصريح ١/ ٢٦٤، وحاشية الصبان ١/ ٣٩٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣.

ومدح الفرزدق بهذا الشعر عمر بن عبد العزيز وكان قد وَلِي المدينة ، يقول : ما أعيد لأهل المدينة ولمن بها من قريش أزمان مثل أزمان بني مروان في السعة والخير ، حتى وليت أنت عليهم .

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ بولاق ، و١/ ٦٠ هارون .

(٣) المقتضب ٤/ ١٩١.

فنصب سيبويه لـ **(مثلهم)** على أنه خبر مقدم بناءً على إعمال **(ما)** .

قال أبو عثمان المازني : «زعم سيبويه في بيت الفرزدق أن بعض العرب إذا قدم خبر **(ما)** نصب بها، وهذا وهمٌ منه ؛ لأنه قال : بعض العرب يشبه **(ما)** بـ **(ليس)** ، فكما يقدم خبر (ليس) كذلك يقدم خبر **(ما)** ، وهذا لا يجوز ؛ لأن **(ليس)** فعل ، وما **(حرف)** جاء لمعنى..» [١].

وفي نصب (مثلهم) وجهان آخران :

أحدهما : أن يكون منصوبًا على الحال ، كقول المبرد: فيها قائمًا رجلٌ ، وهو قول المبرد والمازني.[٢] **والثاني** : أن يكون منصوبًا على الظرف، كأنه قال : وإذ ما في مثل حالهم بشَرٌ ، كما تقول: ما فوقهم بشر، وهذا قول الكوفيين[٣] .

وقول سيبويه مبني على إعمال **(ما)** ، والقولان الآخران مبنيان على إهمالها[٤] ، وسوغ الفراء قول سيبويه والمبرد إضافة إلى قول ثالث وهو الرفع، على ما قال أبو حيان.[٥]

أما الفارسي فكما ذكرنا آنفًا قد مال إلى استنكار المبرد لقول سيبويه ونقله قائلًا – بعد ذكره قول الفرزدق– :

« فوضعه سيبويه على أنه نصب الخبر مقدَّمًا كما ينصبه مؤخَّرًا، وأنكر ذلك أبو العباس ، وذهب إلى أنه منتصب على الحال ، مثل : فيها قائمًا رجلٌ ، فقدَّر خبرًا مضمرًا قبل **(مِثْلهم)** هو : في الدنيا، أو في الوجود ، أو ما أشبهه ، وقدر انتصاب **(مثلَهم)** على هذا المضمر؛ لأن (مثلهم) وإن كان في لفظ المعرفة ، فهو في تقدير نكرة، لأن الموصوف به لا يختص إذا وُصف به، كما يختص بسائر الأوصاف»[٦]

وذكر في «التعليقة» أن المازني كذلك «قدره على أنه منتصب على الحال للخبر المضمر، كأنه في التقدير: وإذْ مَا في الدُّنيا أو في الوجودِ مثلهُم بَشَرٌ ، كما يقول: فيها قائمًا عمرو»[٧] .

وقد انتصر لسيبويه في هذا النحو كثير من النحاة ، وردُّوا تغليط المبرد له واستنكروا استنكاره .

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١١٣ .

(٢) التعليقة ١/ ٩٥، الانتصار ٥٤، مجالس العلماء ١١٣ .

(٣) شرح السيرافي ٣/ ٢٧، النكت ١/ ٢٨٦، التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٨ .

(٤) خزانة الأدب ٤/ ١٣٣-١٣٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧ .

(٦) المقتضب ٤/ ١٩١-١٩٢، البغداديات ٢٨٥-٢٨٦ .

(٧) التعليقة ١/ ٩٥-٩٦ .

فأبو العباس بن ولاد ينقل تقرير المبرد في المسألة و جاء فيه : «قال محمد [(١)]: وليس هذا موضع ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير، ومن نصب الخبر مؤخرًا رفعه مقدمًا ، ولكنه نصبه على قوله: فيها قائمًا رجلٌ ، وهو قول أبي عثمان المازني ، والخبر مضمر»[(٢)] ،ثم قال :

«قول محمد : **(وليس هذا موضع ضرورة)** لا حجة فيه على سيبويه ، إنما هي رواية عن العرب، والمحَاجَّة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم لِمَ أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذب سيبويه في روايته وهو عنده بخلاف هذه الحال ، وإذا كان غير مكذَّب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، **فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة**»[(٣)] .

هذا بالضبط ما فعله سيبويه ، فقد حكى ما سمعه عن بعض العرب ثم وصفه بالشذوذ بقوله: «وهذا لا يكاد يعرف» ، ولذا قال أبو سعيد السيرافي : «إنه حكى ما سمع»[(٤)] .

أما قول المبرد : « والفرزدق لغته رفعُ الخبر مؤخرًا فكيف ينصب مقدمًا؟»

فقد رُدَّ بأن **الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد** .[(٥)]

وفي كلام ابن ولاد هنا نظرٌ من جهة أن بيت الفرزدق ليس على لغة الحجاز ولا على لغة تميم وغيرها، فكيف يكون من قبيل لغة الراوي. [(٦)]

وأما قول المازني: «إنه على الحال المقدمة على النكرة» فقد رده ابن ولاد قائلًا : «فلا يجوز، والذي ذهب إليه شرٌّ مما هرب منه؛ لأنه ليس بجائز عند النحويين: قائمًا رجلٌ ، على إضمار الخبر ؛ ولأن يكون الخبر منصوبًا مقدمًا كما كان مؤخرًا أقرب إلى الجواز على ضعفه مما قال المازني؛ لأنه أتى بحال ولم يأت بعامل فيها، وأتى بمبتدإٍ ولم يأت بخبر له ، وحذف في موضع لا يعلم المخاطبُ به ما حُذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ؛ لأن فيه إلباسًا ، وذلك وإن كان ضعيفًا فلا إلباس

---

(١) محمد بن يزيد المبرد.
(٢) الانتصار لابن ولاد ٥٤.
(٣) السابق ٥٤-٥٥.
(٤) شرح السيرافي ٣/ ٢٥.
(٥) الانتصار ٥٥.
(٦) الخزانة ٤/ ١٣٦.

فيه ، أعني تقدم الخبر المنصوب، وما كان ضعيفًا ولا لَبْسَ فيه فهو أجود مما جمع الضعف والإلباس».[١]

وقد احتج بعض النحاة عن سيبويه بأن الفرزدق تميمي وأراد في هذا البيت أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أنَّ منْ شرطِ النصب عندهم بقاءَ الترتيب بين الاسم والخبر فغلط فيها ولحن ، ذكر هذا الوجه أبو بكرَ بن السراج ونقله عنه الفارسي وقال : «وهذا قول قريب وكيف كان الأمر فهو نادر قليل».[٢]

ورُدَّ هذا الاحتجاج بأن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته، والذي ينبغي ألا يُشكَّ فيه أن ذلك إذا تُرك العربيُّ وسليقتَهُ، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يُشك في أنه لا يَعْجِز عن ذلك ، وقد تكلمت العرب بلغة الحبش واللغة العبرانية وغيرها ، وهو مفهوم من قول سيبويه: إن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته.[٣]

كما أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مُنَاهم أن يظفروا بذلة منه يشنعون بها عليه مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل ولتوفرت الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم نقل مثل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده على حد قول ابن مالك.[٤]

واحتجاجًا لسيبويه يقول أبو محمد السيرافي :

«سيبويه ذكر أن الضرورة في تقديم الخبر مع الإعمال ، وأبو العباس يقول : الضرورة حذف الخبر، فيُحتاج أن يُنظر أولى القولين بالصواب ، فوجدنا قول سيبويه أولى؛ لأنه ليس يحتاج في قوله إلى تقدير شيء محذوف من الكلام ،وفي قول أبي العباس الضرورة في حذف الخبر، وينبغي أن يُحمل الكلام في صحته على ظاهر لفظه، وأنه لم يحذف منه شيء ما أمكن أن يفعل ذلك، فإن لم يمكن حملنا الكلام على أن فيه محذوفًا، وإذا كانت الضرورة في الوجهين جميعًا ، فالقول الذي لا يحتاج معه إلى تقدير محذوف».[٥]

---

(١) الانتصار ٥٦.

(٢) البغداديات ٢٨٦، شرح السيرافي ٣/ ٢٦، النكت ١/ ٢٨٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٣، التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧، أوضح المسالك ١/ ٢٨٢، شرح التصريح ١/ ٢٦٥، شرح الأشموني ١/ ٣٩٠-٣٩١، الخزانة ٤/ ١٣٤، ونسب أبو حيان هذا القول لأبي علي الرُّندي.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣.

(٥) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٣٥-٢٣٦.

وقد ضُعِّف قول المبرد ،والمازني من جهة أن حذف خبر **(ما)** لا يحفظ من كلامهم، وكأن المانع من ذلك أنها محمولة في العمل على **(ليس)** ، وحذف الخبر في باب **(ليس)** قبيح، فهو قبيح أيضًا في المحمولة عليها وهي **(ما)**، وضعف كذلك بأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة[(١)] ، وبأن الحال فضلة يتم الكلام بدونها ، وهاهنا لا يتم الكلام بدون **(مثلهم)**؛ فلا يكون حالًا ،وإذا انتفت الحالية تعَيَّنت الخبرية.[(٢)]

واحتجاجًا لسيبويه أيضًا يقول الأعلم:

« والذي حمله عليه سيبويه أصح عندي وإن كان الفرزدق تميميًّا؛ لأنه أراد أن يُخَلِّصَ المعنى من الاشتراك فلا يبالي إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه ، وذلك أنه لو قال: **(وإذ ما مثلُهم بشرٌ)** بالرفع لجاز أن يتوهم أنه من باب : ما مثلُكَ أحَدٌ، إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال: **(ما مثلَهم بشرٌ)** بالنصب لم يتوهم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم، فتأمله تجده صحيحًا، والشعر موضع ضرورة يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى وتحصينه فكيف مع وجود ذلك، وسيبويه – رحمه الله – ممن عني بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ ، فلذلك وجَّهه على هذا، وإن كان غيره أقرب إلى القياس في الظاهر».[(٣)]

وفي بعض كلامه نظر ؛ فإن السياق يُعَيِّنُ الكلامَ للمدح أو غيره.[(٤)]

وقد استوقفَ البحثَ كلامٌ لأبي علي يصرح فيه بأن القول بنصب خبر **(ما)** الحجازية مقدَّمًا هو مذهب أبي عُمَر الجرمي، إذ يقول في كتاب الشعر:

فأما ما أنشده بعض البغداديين[(٥)] :

أمـــا واللهِ عَالـــمِ كُلِّ غَيْـــب ... ورَبِّ الحجْـرِ والبَيْت العَتيقِ

لَوَ انَّكَ يَا حُسَيْخُلِـ قتَ حُرًّا ... ومَا بِالحُرِّ أنْـتَ ولا الخَلِيْـقِ

فإنه يكون شاهدًا على ماحكاه أبو عُمر [(٦)] ....

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٣، التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧٣، الخزانة ٤/ ١٣٦.

(٣) شرح شواهد سيبويه ١/ ٢٩-٣٠ بولاق.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٥٩٣، التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٨، الخزانة ٤/ ١٣٥.

(٥) يقصد الفراء، وأبو علي يُطلق مصطلح(البغداديين) قاصدًا به الكوفيين في أغلب أحيانه،وانظر: معاني القرآن ٢/ ٤٤، ٣/ ١٩٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٧، الإنصاف ١/ ٢٠٠، الخزانة ٤/ ١٤١، المغني ١/ ٢٠٧، همع الهوامع ٤/ ١٤٥.

(٦) كذا في كتاب الشعر ، وفي الخزانة : أبي عمرو .

من نصب خبر **(ما)** مقدمًا»[1] ،ثم ذكر حُجَّةً يمكن لأصحاب المذهب الآخر أن يدفعوا بها هذا الاستشهاد، فقال : « ومَنْ دفع ذلك أمكن أن يقول: إن الباء دخلت على المبتدأ وحمل **(ما)** على أنها التميمية».[2]

هذا الذي جعل ابن مالك – بعد إنشاده بيت الفرزدق – يقول :

«واستشهد أبو علي في «التذكرة» على نصب خبر **(ما)** مقدمًا على اسمها بقول الشاعر – وذكر البيتين السالفين –ثم قال : بناءً على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحقٌّ للنصب»[3]

وكذلك فعل الرضي في «شرح الكافية»، وتبعه البغدادي في «الخزانة»، حيث قال :

«وعلى هذا بنى أبو علي والزمخشري امتناع دخولها على (ما) التميمية، وأجازه الأخفش».[4]

ثم قال البغدادي ردًّا على الفارسي فيما أورده دفعًا لمن استشهد بهذا البيت :

«أقول : من يدفع ذلك يقول: إن الباء زيدت في خبر **(ما)** التميمية ولا يذهب أن مدخولها مبتدأ، والصحيح أنها تزاد في خبر (ما) على اللغتين».[5]

والذي يمكن أن نخلص إليه بعد مناقشة النحاة لقول سيبويه، أن القول بأن سيبويه يجيز تقديم خبر **(ما)** العاملة عمل (ليس) على اسمها ونصبه محضُ افْتِيَات عليه، فإن نصوصه جدُّ صريحة في أن ذلك الذي حكاه عن بعضهم قليل شاذ لا يكاد يعرف ، وما كان بهذه المثابة لا يصح أن يُنْسَبَ له قولًا أو مذهبًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) إيضاح الشعر ٤٤٣.

(٢) إيضاح الشعر ٤٤٣.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٣.

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٨٨، الخزانة ٤/ ١٤٠-١٤١.

(٥) الخزانة ٤/ ١٤١.

المسألة الثالثة

ظُرُوفُ الزَّمَانِ وتَمَكُّنُ ها في الاسْمِيَّة

ذهب سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول **(الفعل المتعدي إلى مفعول)** إلى أن ظرف الزمان أقوى في باب الظرفية من المكان وأنه أقرب إلى الفعل ، وأن ظرف المكان أقرب إلى الاسمية من الزمان ، وهاك نصَّ سيبويه:

قال : «وإنما جُعل في الزمان أقوى؛ لأن الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدرُ وهو الحدثُ، والأماكن لم يُبن لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أُخذ منها الأمثلةُ، فالأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم: **(مكةُ)** و **(عُمانُ)** ونحوهما ، ويَكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه؛ كالجَبل والوَادي والبحر والدهر ليس كذلك والأماكن لها جُثَّةٌ، وإنما الدهر مُضِيٌّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب». [1]

أما بخصوص قوة الزمان في الظرفية؛ فلأن «جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضَرْبٍ منه معرفةً كان أو نكرةً، وذلك أن الأفعالَ صِيْغَتْ من المصادر بأقسام الأزمنة». [2]

قال الرماني: «والظرف من الزمان يصلح في كل ضرب منه، فأما المكان فلا يصح في كل ضرب منه أن يكون ظرفًا ، وإنما الظرف من المكان هو المبهم الذي ليس له حدود تحصره؛ لأن الفعل أدلُّ على الزمان منه على المكان ، إذ كان لا يخلو منه، وقد قُسِّم لفظه بأقسام الزمان وهو أشبه به من المكان، فهذه ثلاثة أوجه يقارب بها الزمان، وإنما كان أشبه بالزمان؛ لأنه لا يبقى الزمان، إذ هو مرور الليل والنهار كما لا يبقى الحادث على صفة الحادث ؛ إذ لا يكون حادثًا إلا وقتًا واحدًا ثم يسقط منه اسم حادث، ويكون حينئذ باقيًا إن كان مما يبقى ، وإنما هو حادث في الوقت الأول في الحقيقة، وليس بحادث في الثاني فمن هنا أشبه الزمان ، وأما المكان فله صورة وخِلقةٌ ، فهو بالأَنَسِيِّ أشبه منه بالفعل». [3]

---

(١) الكتاب ١/ ١٦ بولاق ،١/ ٣٦ هارون .

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ١٩٠، المقتضب ٣/ ١٧٦، أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق – ١٧٨، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ،تحقيق غازي طليمات – مطبوعات مركز جمعة الماجد – دبي – ١٩٩٥م –١/ ٢٧٢ .

(٣) شرح الرماني ١/ ١٨٤–١٨٥ .

وأما بخصوص قرب المكان إلى الاسمية من الزمان؛ «فلأنهم يلقبون الأماكن ولا يلقبون الأيام لقبًا ينفرد به يوم بعينه من بين سائر الأيام كما انفردت مكة عن سائر المدن بهذا الاسم، ويوم السبت والجمعة ونحوه لكل يوم وقع في الأسبوع ذلك الموقع، وإنما أراد سيبويه قوة ظروف الزمان وشدة إبهامها».(١)

كما أن « الأماكن فيها خلَقٌ ثابتة مختلفة كاختلاف الناس وثباتهم وهي جثث كما أن الناس جثث، والدهر جزء منه يبقى ولا يثبت، وليس فيه خلَقٌ مختلفة، وإنما هو الليل والنهار يتكرران ويعودان بساعاتهما ويقرب من الفعل بأشد من قرب المكان..».(٢)

هذا ما استقر عليه رأي سيبويه في هذا الموضع من كتابه، بيد أنه أتى بنصٍّ في موضع آخر من كتابه يوهِمُ ظاهرُه التعارضَ والتناقضَ، وبناءً على ذلك اعترض عليه من اعترض .

قال سيبويه في باب «ما شُبِّهَ مِنَ الأماكنِ المختصَّةِ بالمكانِ غيرِ المختصِّ»: «واعلم أن ظروف الدهر أشدُّ تمكنًا في الأسماء ؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة تقول: (**أهلكَكَ الليلُ والنهارُ**) و(**استوفيتَ أيامَكَ**) فأُجْرِيَ الدهرُ هذا المجرى، فأجْرِ الأشياءَ كما أجْرَوْهَا».(٣)

وقد جرى أبو علي في هذه القضية على سَنَن أبي العباس المبرد في تغليط سيبويه في هذا، وزاد متهمًا إياه بالسَّهو والحق أن الغلط ألحَقُ بهما فيما قرراه من سيبويه كما سيظهر.

قال أبو علي الفارسي: «قال أبو العباس: ليست ظروف الزمان أشدَّ تمكنًا في الأسماء، بل هي أبعد من الأسماء من الظروف المكانية، وذلك أن الظرف ظرفان؛ ظرف مكاني وظرف زماني ، فالفعل يدل بصيغته على الظرف الزماني ،فهذا الظرف أقعد في الظرفية من الضرب الآخر ،وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيبويه في أول الكتاب ، ولكنه سها في هذا الموضع».(٤)

ومن خلال الموازنة بين نصَّي سيبويه في القضية وبحث مقصده فيهما يتبين أنه ليس ثم تعارض بين مراده في النص الأول ومراده في النص الآخر، لاسيما وقد تتبع أبا العباس المبرد في تخطئته لسيبويه كلٌّ من ابن ولاد والسيرافي .

وفي محاولته كي يثبت أن ظروف المكان أوقع وأقرب للاسمية من الزمان يذهب المبرد إلى أن

(١) شرح السيرافي ٢/ ٢٩٩ .
(٢) السابق ٢/ ٣٠٠ .
(٣) الكتاب ١/ ٢٠٨ بولاق ،١/ ٤١٩ هارون.
(٤) التعليقة ١/ ٢١٧ .

ظروف الزمان كما تكون فاعلة ومفعولة ، فإن الأمكنة كذلك ، تقول : **(أنصبكَ الطريقُ)** ،و **(بعدُ عليك الفرسخانِ)**، و**(سرتُ الميِلَين)** ، ولكن الأمكنة أولى بأن تكون فاعلة ومفعولة ؛ لأنها جثث كالناس.(١)

أما بخصوص الشق الأول من كلامه وهو **(أن الأمكنة كذلك)** فيرد عليه ابن ولاد قائلًا: «أما قوله: **(إن الأمكنة كذلك)** فليس هذا الذي ذكر يعم جميع الأمكنة؛ لأن منها ما لا يستعمل إلا ظرفًا، إلا في الشعر أو ضعيف من الكلام ، وأسماء الزمان ليست كذلك؛ لأنها تستعمل أسماء كثيرًا وليس منها ما يلزم الظرف كما ألزموا الأمكنة ، فلذلك جعلها سيبويه أشد تمكنًا».

وأما بخصوص الشق الثاني وهو **(أن الأمكنة أولى بأن تكون فاعلة ومفعولة لأنها جثث)**، فيقول ابن ولاد ردًّا عليه : «فهذا كلام ضعيف؛ لأنه إن كان أراد بقوله: **(أولى)** أنها أولى في كلام العرب فلم توجد في كلام العرب كذلك، وإن كان أراد بها أولى في القياس ،فأيُّ قياس يوجب هذا لها دون غيرها؟ وقد يكون الفاعل والمفعول جثة وغير جثة، وليست الجثة مخصوصة بذلك دون غيرها من الأسماء التي ليست بجُثَث نحو القيام والقعود ،إذا قلت: رأيتُ قيامَكَ حسنًا ، وأعْجَبني قيامُكَ ،وكذلك أعْجَبني عقلُكَ، وليست هذه جثثًا».(٢)

ومنْ خلال تناول ابن ولاد لكلام المبرد يتبين أن اعتراض أبي علي الفارسي على سيبويه في هذه القضيةِ جاء عَرِيًّا من التثبت والاستدلال .

وقد صَوَّبَ أبو إسحاق الزجاج سيبويه في تقريره الثاني ، فقال : «أصاب؛ لأن ظروف الزمان يقل فيها ما لا يتمكن ، ألا ترى أن «سَحَرَ» إذا نُكِّرَ تمكَّنَ».(٣)

و ضُعِّف ردُّ الزجاج هذا على المبرد ؛ «لأن في ظروف الزمان : قبل وبعد ونحوها مما لا يتمكن أكثر مما في ظروف المكان».(٤)

ويقول أبو سعيد السيرافي مفندًا قول المبرد: «كان المبرد يخطِّئُ سيبويه في هذا؛ لأنه ذكر في أول الكتاب : أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسي؛ لأن لها جُثثًا وأسماء تُعرف بها كما تُعرف الأناسيُّ تقول: **(خلفُك واسعٌ)** ،و **(مَكانُكَ أحبُّ إليَّ مِنْ مَكانِ زيدٍ)** ».(٥)

ثم قال : «وردُّ أبي العباس على سيبويه ضعيفٌ؛ لأن ظروف الزمان أقوى في الاسمية، وذاك أن

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٢٩، الانتصار ١١٤ .
(٢) الانتصار ١١٥ .
(٣) شرح السيرافي ٢/ ٣٠٨، النكت على سيبويه ٢/ ٢٢ .
(٤) شرح السيرافي ٢/ ٣٠٨، النكت ٢/ ٢٢ .
(٥) شرح السيرافي ٢/ ٣٠٨ .

الفعل لفظ مبنيٌّ على الزمان الماضي وغيره، كما أنه مبني من لفظ حروف المصادر وليس كذلك المكان، فأسماء الزمان بمنزلة المصادر ، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء في وقوع الفعل منها وبها ، والزمان شبيهُها، ويدل على هذا أنه يكثر في كلام العرب العبارة عن الزمان بألفاظ المصدر، والخبر عن المصادر بألفاظ الزمان حتى كأنهما شيء واحد؛ تقول: آتيك صلاةَ العصر ، ومقدمَ الحاجِّ ، فتعبر عن الزمان بلفظ المصدر، وتقول: قيامُك يوم الخميس، ورحيلنا يوم الجمعة، فتخبر عن المصادر بألفاظ الزمان، قال الله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[١] ، وهذا كثير مطرد، وليس للمكان هذا».[٢]

وبخصوص التوفيق بين نصي سيبويه في المسألة يقول ابن ولاد :

«وأما قول سيبويه: إن الأماكن إلى الناس وغيرهم أقربُ، فلم يذكر ذلك المعنى الذي ذهب إليه محمد بن يزيد، وإنما زعم أن الأزمنةَ أقربُ إلى الفعل؛ لأنها ماضية ومستقبلة والأماكن ليست كذلك، فلهذا ذكره، ولم يجب بذلك أن تكون الأمكنة أشدَّ تَمَكُّنًا في الأسماء من الأزمنة ، بل الأزمنةُ أمكنُ؛ لأنها لم تُستعمَلْ ظُروفًا غير أسماء، والأمكنة قد استُعمل منها ظروفٌ غيرُ أسماء، وهذا ما ذهب إليه سيبويه».[٣]

ويتفق أبو سعيد السيرافي مع ابن ولاد في هذا التوفيق قائلًا :

«وعلى أن اللفظ العام لظروف الزمان هو: الوقت والزمان والدهر، وكل واحد متمكن، ثم ينقسم هذا إلى الليل والنهار ، وهما متمكنان قويان في التمكُّن، ثم ينقسمان إلى الساعات، وهي قويةُ التمكُّن، وليس كذلك المكان؛ لأن الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلى الجهات الست نحو: خَلف وقُدَّام، ونحوهما، وهي ضعيفة التمكن، فأما ما حكاه المبرد من كلام سيبويه أن ظروف المكان أقربٌ إلى الأَناسي لا تكون ظروفًا ، وجميع ألفاظ الزمان تكون ظرفًا، وجملة الزمان أنه إذا استعمل ظرفًا قَوِيَ في الظرفية، فإذا استُعمِلَ اسْمًا قَوِيَ في الاسْمِيَّة».[٤]

يقصد أبو سعيد بعبارته الأخيرة: أن جهة قرب ظروف المكان إلى الأناسي ونحوها من حيث إن في الأماكن ما لا يكون ظرفًا ، كما أن الأناسي لا تكون ظروفًا، وجميع ألفاظ الزمان تكون ظروفًا وإن استُعملتْ أسماءً [٥] ، وهذا – في نظر البحث – هو مراد سيبويه وبه يندفع التعارض، ويردُّ اعتراض المبرد والفارسي عليه .

❁ ❁ ❁

(١) [سورة سبأ: ١٢].

(٢) شرح السيرافي ٢/ ٣٠٩ .

(٣) الانتصار ١١٥ .

(٤) شرح السيرافي ٢/ ٣٠٩ .

(٥) النكت على سيبويه ٢/ ٢٢ .

المسألة الرابعة

نصبُ الحالِ بِمَعنَى الاسْتِفهَامِ

الحال لابد لها من عامل ؛ إذ هي معربة ، والمعرب لابد له من عامل، ولا يكون العامل فيها إلا فعلًا أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء أو شيئًا في معنى الفعل؛ لأنها كالمفعول فيه، ومثال العوامل التي في معنى الفعل (**العوامل المعنوية**) : الظرف، والجار والمجرور، وحرف التنبيه، واسم الإشارة.(١)

وكان حقُ المعنى أنْ لا يعملَ في الحال؛ لأن الحال عبارة عن ذي الحال، ولكن عَملَ فيها المعنى لشبهها بالظرف (٢) ، فكما قامت هذه الظروف مقام الأفعال وصارت بمنزلتها فكان كلُّ واحدٍ منها بدلًا من فعل ، كذلك صار الحال.(٣)

ويُعْزَى لسيبويه أن الاستفهام من المعاني التي ينتصب الحالُ عنه،وقد فُهِمَ ذلك من خلال كلامه في «باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئولُ والمسئولُ عنه» حيث قال: «وذلك قولك :ما شأنُكَ قائمًا، وما شأنُ زيد قائمًا ، وما لأخيْكَ قَائمًا ، فهذا حال قد صار فيه وانتصب بقولك: ما شأْنُكَ، كما ينتصب قائمًا في قولك :هذا عبدُ الله قائمًا، بما قبله ، وسنبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى، وفيه معنى لِمَ قمتَ، في مَا شَأْنُكَ ، ومَالَكَ . قال الله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾(٤) ، ومثل ذلك: مَنْ ذَا قائمًا بالباب، على الحال ، أي : مَنْ ذا الَّذي هُوَ قَائِمٌ بَالبَابِ»(٥) .

وقال : «وأما قولهم: مَنْ ذَا خَيرٌ منْكَ فهو على قوله: مَنْ ذا الَّذي هُوَ خَيرٌ منْكَ؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تُومئَ إلى إنسان قد استبان لكَ فضلُهُ على المسئول فيُعْلِمَكَهُ، ولكنك أَردت مَنْ ذا الذي هو أفضلُ منْكَ ، فَإنْ أَوْمَأتَ إلى إنسان قد استبان لك فضْلُه عليه فأردتَ أن يُعْلِمَكَهُ نصبْتَ (خيرًا منك)، كما قلت: مَنْ ذا قائمًا، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَكَ بها، ونصبه كنصب : مَا شَأْنُكَ قَائمًا»(٦) .

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٦، المقتضب ٤/ ١٦٨، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٤-١٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٤-١٥٨٥، شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٨-٦٤٩، شرح الأشموني ٢/ ٢٦٨-٢٦٩ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ١٦٨ .

(٣) المسائل الشيرازيات ١/ ٢٧٢ .

(٤) [سورة المدثر: ٤٩] .

(٥) الكتاب ١/ ٢٤٧-٢٤٨ بولاق ،٢/ ٦٠-٦١ هارون .

(٦) السابق .

هذا ما جاء في نص سيبويه بخصوص هذه القضية .

واعتراض أبي علي في هذه المسألة يتوجه إلى قول سيبويه: «ومثل ذلك: مَنْ ذا قائمًا بالبابِ» حيث قال :

«قرأت بخط أبي إسحاق غَلَطَ سيبويه في شرح هذه المسألة غلطة من حيث غَلّطه أبو العباس»(١)، ثم يذكر أبو علي سببَ تغليط المبرد والزجاج لسيبويه قائلًا :

«أبو العباس(٢) يعيب من قوله: **(من ذا قائمًا)** أنه جعل معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال : مَنْ ذَا ؟ فكأنه قال : أَسْتَفْهِمُ ، وليس ذلك بمستقيم، ولا يكون معنى الفعل الناصب للحال هذا»(٣) .

نفهم من هذا التقرير أن الاستفهام ليس من العوامل المعنوية التي تجري مجرى الفعل وتشبهه في نصب الأحوال ؛ لأنه على هذا يكون التقدير : **(أستفهم عن ذا حَالَ كَوْنِهِ قائمًا)** وليس ذا بمستقيم عند المبرد والفارسي .

ولا يُسَلَّمُ لهما هذا الذي رَأَيا عدم استقامته، إذ ما الذي يُفسد المعنى من جعل الاستفهام معنىً ينتصب به الحال، ألا يستفهم بـ **(كيف)** وهي اسم استفهام عن الحال، فتقول: كيف زيد جالسًا؟ أي على أيِّ هيئة جلوسُهُ ، «وإنما عُدَّ **(كيف)** في الظروف للاستفهام بها عن الحال ، والحال تشبه الظرف؛ لأنها عبارةٌ عن الهيئة التي يقع فيها الفعل»(٤) ، فالتعويل في منع عد الاستفهام من المعاني الشبيهة بالفعل فينصب به الحال على ما أثاره المبردُ وصدَّق عليه الفارسيُّ لا يقوى له مستندٌ .

ثم يتابع الفارسي نقل أدلة المبرد على مذهبه فيقول : «قال أبو العباس: لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فعل ينتصب عنه الحال في قولك : **(مَنْ ذَا قَائمًا)** لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فعل ينتصب عنه الحال ، فكان يجوز على هذا : **(زيدٌ أخُوكَ قائمًا)** تريد معنى : أُخْبِرُ ، كما أردت في **(مَنْ ذَا قَائِمًا)** معنى: أَسْتَفْهِمُ ، فهذا لا يجوز ، ولكن المعنى الناصب للحال ما في **(ذا)** مِنْ معنى الإشارة»(٥).

ويُردُّ على هذا الاستدلال من عدة وجوه :

الوجه الأول : قَوله : «لأنه لو جازأن يكون الاستفهام معنى فعل ينتصب عنه الحال في قولك:

---

(١) التعليقة ١/ ٢٥٩ .

(٢) المبرد ، ولم أعثر على كلامه هذا في المقتضب والكامل، وانظر: المقتضب ٣/ ٢٧٣، و٤/ ١٦٨ .

(٣) التعليقة ١/ ٢٦٠ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠١ .

(٥) التعليقة ١/ ٢٦٠ .

(مَنْ ذَا قَائمًا) لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فعل ينتصب عنه الحال» غير مسلم؛ إذ قد يكون اللفظ لفظ شيء، والمعنى معنى شيء آخر، وهو ما لا ينازع فيه المبرد سيبويه؛ إذ قال :

«ومن الحالات قولك: ما شَأْنُكَ قائمًا ، والتقدير: ما أمرك في هذه الحال، فهذا التقدير، والمعنى: لـِمَ قمتَ؟ كما أنك تقول : غَفَرَ اللهُ لزيد، واللفظ لفظ الإخبار، والمعنى معنى الدعاء، وقولك: يعلمُ اللهُ لأَقُومَنَّ ، اللفظ لفظ **(يَذْهَبُ زيدٌ)** والمعنى القسم»[١] .

الوجه الثاني : أن ما قرره المبرد والفارسي من امتناع كون معنى الفعل في الاستفهام عاملًا في نصب الحال كان سَيُسلَّمُ لو كان مراد سيبويه هذا، ولكن ليس في كلامه ما يدل على أن الاستفهام لا يعمل في الحال بدليل قوله : «وأما قولهم : **(مَنْ ذا خَيْرٌ مِنْكَ)**، فهو على قوله: **(مَنْ ذا الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ)**؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فَيُعْلِمَكَهُ، ولكنك أردت: **(مَنْ ذَا الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ)**» [٢].

وهذا الكلام عند استعراضه للوهلة الأولى يفهم منه أن مراد سيبويه في قوله الأول: **(من ذا قائمًا)** أن معنى الإشارة في **(ذا)** هو العامل في نصب الحال ، هذا ما لو اقتصرنا على مفهوم كلامه فقط، فكيف لو كان منطوقه صريحًا في ذلك؛ حيث قال بعد كلامه السابق مباشرة: «فإن أومأتَ إلى إنسان قد اسْتَبَانَ لكَ فَضْلُهُعليه فأردت أن يُعْلِمَكَهُ نصبت **(خيرًا منك)** كما قلت : **(مَنْ ذا قائمًا)** ، كأنكَ قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها، ونصبه كنصب ما شأْنُكَ قائمًا» [٣] ،أي فـ **(قائمًا)** هنا منصوبةٌ بـ **(شَأنُكَ)**، وهذا هو صريح كلام سيبويه في أن انتصاب الحال في **(من ذا قائمًا)** لمعنى الإشارة وليس لمعنى الاستفهام .

الوجه الثالث: أن شُرَّاح الكتاب لم يفهموا من كلام سيبويه هذا الذي زعمه أبو علي ، ولم يَرِدْ في كلامهم أكثر مما تحتمله عبارة سيبويه .

قال السيرافي : «ومَنْ ذا قائمًا بالبَاب؟ أي : مَنْ ذَا الَّذي هُوَ قَائِمٌ بالبَاب، هذا المعنى يريد: **(مَنْ)** مبتدأة، و **(ذا)** خبره، أو يكون **(ذا)** مبتدأ، و **(مَنْ)** خبر مقدم ، و **(قائمًا)** : منصوب على الحال ، والعامل فيه **(ذا)** بمعنى الإشارة ؛كأنه سأل عمن عَرَفَ قيامَهُ ولم يَعْرِفْهُ» [٤].

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٧٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٨ بولاق، ٢/ ٦١ هارون .

(٣) السابق .

(٤) شرح السيرافي ٢/ ٣٩٤، وانظر: النكت ٢/ ٦٨-٦٩ .

وقال الرماني : «وتقول: مَنْ ذا قائمًا ؟ ففي **(ذا)** معنى الإشارة إلى حاضر؛ كأنك قلت: مَنِ المُشَارُ إليه قائمًا ؟ فالإشارةُ وقعت في حال القيام»[(١)] .

فكلام الشراح بَيِّنٌ ولم يلاحظوا فيه ما لحظه المبرد والفارسي ، لوضوح نصِّ سيبويه على نقيض ما تعقبوه فيه.

وعلى فرض أن سيبويه أراد جواز كون الاستفهام ناصبًا للحال، فليس ثَـمَّ محلٌ للاعتراض بالإيجاب أو السلب إلا إذا دعَّمَـهُ السماعُ أو القياسُ، أعني بذلك أن قول المبرد والفارسي إن الاستفهام لا يعمل في نصب الحال ؛ لأن معناه لا يشبه الفعل لفظًا، قولٌ منقوض باسم الإشارة وحرف التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال، وكذا كافُ التشبيه، هذا التحقيق هو ما توصل إليه الرضي ؛ إذ قال :

«ولم يعمل في الحال معنى حروف النفي والاستفهام ، قال أبو علي : لأنها لا تشبه الفعل لفظًا ، وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه ؛ ونحو: **(إنَّ)** ، و**(أنَّ)** تشبهانه لفظًا ومعنى ولا تعملان في الحال، فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نُعَلِّله»[(٢)].

فإذا ورد السماع باستعمال الاستفهام وما فيه من معنى لنصب الحال كان ذلك هو الحكم عند النزاع، وقد نقل بعض متأخري النحاة عن العرب نصب الحال بالاستفهام المقصود به التعظيم كما جاء في قول القائل[(٣)]:

*** يا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَه***

وهو قول ابن مالك[(٤)] ، فـ**(جَارَهْ)** عنده منصوبٌ على الحال ، والعامل فيه **(ما)** الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم، فكأنه قال : ما أَعْظَمَك جَارَهْ، وهذا الذي قاله ابن مالك قاله الفارسي أيضًا في بعض المواضع من كتبه[(٥)] ، فلا وجه لما غَلَّطَ فيه سيبويه تبعًا للمبرد.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني-مخطوطة-نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا،ورقمها ١٠٤٧-١٠٥٧ الجزء الثاني،ورقة ٩٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٥ .

(٣) هذا صدر بيت عجزه : ***بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ***،والبيت للأعشي في (ديوانه ١١١ -طبعة آدلف هلزهوسن-١٩٢٧م) ، وفي الإيضاح العضدي ١٨٠، والبصريات ١/ ٣٥١، والمقرب ١/ ١٦٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٤، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٦، والخزانة ٣/ ٣٠٨، ٥/ ٤٨٦، ويروى: **(يا جَارَتِي)** بدل **(يا جَارتَا)**، و**(ما كنت)** بدل **(ما أنت)** ، وجارة الرجل امرأتُه، وقيل: هواه، وعُفاره اسم امرأة.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٤ .

(٥) انظر: المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٧٢٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٦ .

المسألة الخامسة

العطفُ بِالوَاوِ على مَنْفِيٍّ عنهُ الحُكْمُ

مما يدخل تحت اسم القاعدة النحوية أنك إذا عطفت بالواو على منفي عنه الحكم ،ولم تقصد المعية، وأردت أن يكون الفعل منفيًّا عن المتعاطفَين في حالة الاجتماع وحالة الافتراق، أتيتَ بـ **(لا)** بعد الواو نحو: **(مَا قَامَ زيدٌ ولا عمرٌو)** ، ويكونُ العطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، والتقدير في هذا المثال : **(ما قام زيدٌ ولا قام عمرٌو)** ، وقيل : هو من عطف المفردات، فبذكر **(لا)** يُعلم نفي القيام من زيد وعمرو مطلقًا ؛ أي في وقت واحد، وفي وقتين، وبالنسبة إلى أحدهما دون الآخر ، وبتركها يحتمل نفي القيام عنهما في وقت واحد وفي وقتين ، ونفيه عن أحدهما دون الآخر، بأن يحتمل نفي القيام عند الاجتماع لا عند الافتراق، إلا أن الأولى عند تركها قصدُ المعية[1].

والقضية التي نحن بصددها تمسُّ هذا الذي ذُكِرَ؛ حيث ذهب سيبويه إلى أن الكلام بعد دخول حرف النفي عليه يكون على حسب ما كان قبل دخوله، فتقول في نفي **(قامَ زيدٌ فعمروٌ)** : **(ما قامَ زيدٌ فعمرٌو)**، وفي نفي **(قامَ زيدٌ ثم عمروٌ)**: **(ما قام زيدٌ ثم عمروٌ)** ، وهو مذهب المازني أيضًا، إلا أن المازني يجعل ذلك كذلك في **(الواو)**، فيقول في نفي **(مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)**: **(ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)**، وسيبويه يُفَصِّلُ ذلك بأنه: لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين ، أعني أن يكون **(مررتُ بزيدٍ)** على حدَته، **(ومررتُ بعمرٍو)** على حدَته ، أو يكون على فعل واحد ، أعني يكون **(مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)** على مرورٍ واحد ، فتقول في النفي إذا عَنَيْتَ مُرُوْرَين : **(ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو)** ، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي إذا عنيت مرورًا واحدًا : **(ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)**[2].

قال سيبويه : «وقد تقول : **(مررت بزيدٍ وعمروٍ)** تعني أنك مررتَ بهما مرورَيْن ليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنه يقول : **(ومررتُ أيضًا بعمروٍ)**، فَنَفْيُ هذا :**(ما مررتُ بزيدِ وما مررت بعمرٍو)**».[3]

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥١، ارتشاف الضرب ٥/ ١٩٨٤، مغني اللبيب ٤/ ٣٥٥-٣٥٦، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٤٦، الجنى الداني ١٦١، نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع – الرياض – ١٩٨٤م – ٢٤٩-٢٥٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٧-٢٥٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٢١٨ بولاق، و١/ ٤٣٨ هارون .

قال ابن عصفور: «وإنما لم يكن في الأول[1] بدٌّ من تكرير العامل لحذف اللبس؛ لأنك لو قلت: **(ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ)** لاحتمل أن تريد أنكَ لم تمَّر بهما ولا بواحد منهما، وأنك لم تمَّر بهما معًا، بل مررتَ بأحدهما، فلما كان النفي من غير إعادة العامل مُلبسًا لذلك لم يكن بدٌّ من إعادة النفي»[2].

والذي يمكنني فهمه من كلام سيبويه أنك إذا أردت أن تعطف بالواو على منفيٍّ عنه ولم تقصد المعيَّةَ والتشريك، فإنه لابد من تكرير العامل مع دخول حرف النفي عليه، فتقول في **(مررتُ بزيدٍ وعمروٍ)**: **(ما مررتُ بزيدٍ ومَا مررتُ بعمروٍ)** لدفع احتمال مروره بهما معًا؛ لأن المقصود مروران، والناظر في هذه المسألة يجد أن كلام سيبويه لا يخرج عن قياس ما قعده النحاة في العطف مع دخول **(لا)**، ومع ذلك فقد تعقبه الفارسي في اختياره هذا متابعًا أبا عثمان المازني وتلميذه أبا العباس المبرد[3]، قائلًا بعد إيراده قولَ سيبويه: «فَنَفْيُ هذا: ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرو»: «قال أبو عثمان: أخطأ عندي، ونفيه عن اللفظ: ما مررت بزيد وعمرو، وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظ الإيجاب، فكما أنه لم يذكر في الإيجاب المرور مرتين، وفهم عنه ما أراد منهما فكذلك حال النفي»[4].

يقصد أبو علي بقوله: «ذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظ الإيجاب» أن الكلام عنده يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله، على ما ذكرنا آنفًا، وسيبويه يوافقه في ذلك مع **(الفاء)** و **(ثم)** دون **(الواو)** فإنه يفصل فيها التفصيل المذكور.

وحجة المازني أن حرف النفي لا يغير ما بعده على ما كان عليه قبل دخوله؛ نحو: **(ما قَامَ زيدٌ)**، ألا ترى أنه قبل دخول **(ما)**: **(قامَ زيدٌ)**، وعلى أثره يوافق أبو العباس المبرد المازنيَّ في ردِّ قول سيبويه فيقول:

«ليس كما ذكر[5]؛ لأن النفي إنما يكون على قدر الإيجاب، وإنما نَفْيُ هذا[6]: **(ما مَرَرْتُ بزيدٍ وعمروٍ)**، أدخلت حرف النافي على كلام المبتدئ، وهو قول أبي عثمان»[7].

وقد نقض اعتراضَ المازنيِّ والمبرِد والفارسيِّ كلٌّ من ابن ولاد[8]، والسيرافي[9]، وابن

(١) أي في قوله: (ما مررت بزيد وما مررت بعمرو).

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٥٨.

(٣) رأي المبرد في الانتصار لابن ولاد ١١٧، ولم يفصل في هذه المسألة في المقتضب ٤/ ١٥١.

(٤) التعليقة ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٥) أي سيبويه.

(٦) أي قوله: (مررت بزيد وعمرو).

(٧) التعليقة ١/ ٢٢١.

(٨) الانتصار ١١٧.

(٩) شرح الكتاب ٢/ ٣٣٦.

عصفور[١]، والشنتمري[٢] .

قال ابن ولاد: «لو كان نفيه على ما ذكر محمد وأبو عثمان لاحتمل الكلام إذا قال: **(مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)** أن يكون قد مرَّ بأحدهما ، وإنما ينبغي أن يأتي بكلام فيه نفي المرور عنهما جميعًا لا عن أحدهما، كما أن الموجب إنما أوجب المرور لهما جميعًا ، وإنما النفي رفع ما أوجب المتكلم ، فالمتكلم قد أوجب أن يكون مر بهما في حال أو حالين، فالسبيل أن ينفي ذلك أجمع بكلام لا يحتمل غير هذا المعنى، فإن احتمل نفي المرور عن أحدهما دون الآخر لم يكن ذلك بنفي لما أوجب المتكلم»[٣] .

نفهم من هذا التقرير أن قائلًا لو قال : **(مامررتُ بزيدٍ وعمرٍو)** ولم يتكرر النافي ولا العامل لاحتمل نفي المرور عنهما في وقت واحد وفي وقتين، ونفيه عن أحدهما دون الآخر، ولما كان المتكلم قد أوجب في الإيجاب أن يكون مر بهما في حال أو حالين، فالسبيل أن يكون النفي مطلقًا بحيث يشمل ذلك كله من غير احتمال ، وسيبويه في ذلك لم يخرج عن قياس قواعد النحاة كما أشرنا آنفًا.

قال ابن مالك : «وإن عطفت بالواو على فعل منفي غير مستثنى ولم يُقصد المعية ، وَلِيَتْهَا **(لا)** مؤكدة ؛نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾[٤] ، فبذكر **(لا)** عُلم نفي التقريب عن الأحوال والأولاد مطلقًا ، أي في افتراق وفي اجتماع، ولو تركت لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق، وذلك أنك إذا قلت: **(ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو)** ، فبذكر **(لا)** يُعلم نفيُ القيام من زيد وعمرو مطلقًا، أي في وقت واحد ، وفي وقتين، وبالنسبة إلى أحدهما دون الآخر ، وبتركها يحتمل نفي القيام عنهما في وقت واحد ، وفي وقتين، ونفيه عن أحدهما دون الآخر»[٥].

وتصحيحًا لما قاله سيبويه يقول السيرافي: «وما قال سيبويه أصحُّ وأجود ، وذلك أن النَّافي مكذِّب للمثبت فيما ثبته وخَبَّرَ به، فإذا كان الذي خبر به مرورين كل واحد منهما وقع بأحد الرجلين، وقال : **(ما مررتُ بهما)** احتمل أن تريد: وما مررتُ بهما بمرور واحد، فلا يكون مكذبًا ، وإذا قال: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو، فقد كشف التكذيب له وأبطلَ التأويل»[٦] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢٥٨ .
(٢) النكت ٢/ ٣٣ .
(٣) الانتصار ١١٧ .
(٤) [سورة سبأ: ٣٧] .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٥١ .
(٦) شرح السيرافي ٢/ ٣٣٦، النكت ٢/ ٣٣ .

يريد أبو سعيد أن يقول : إن المثبت إذا كان يريد أن يخبر بأنه لم يمر بهما معًا ولكن مر بكل واحد منهما على حدته فقال النافي : **(ما مررت بهما)** لم يكن ناقضًا لكلام المثبت ولا مكذبًا له ؛ لأن المثبت لم يُرِدْ غيرَ ذلك ، فإن قال النافي : **(ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو)** كان مبطلًا للتأوُّل مكذِّبًا لكلام المثبت .

ويصحح كلامَ سيبويه ويقويه أمرٌ آخرُ يهدينا إليه ابن عصفور فيقول :

«والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنه قد وُجد النفي مغيِّرًا لما دخل عليه عن حاله قبل ذلك ، ألا ترى أنك تقول في نفي **(سَيَفْعَلُ)** **(لنْ يفْعَلَ)** ، وفي نفي **(قَدْ فَعَلَ)**: **(لمَّا يفْعَلْ)**، وفي نفي **(فَعَلَ)**: **(لمْ يَفْعَلْ)**، ولا تقول : **(لن سيفعل)** ولا **(لمَّا قد فعل)** ولا **(لم فَعَلَ)** ، فإذا كانوا يغيرون ما بعد حرف النفي عما كان عليه مع أنه لم تدعُ إليه ضرورة ، فالأحرى أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورة وهو خوف اللبْسِ»[1] .

ومن خلال تقرير ابن عصفور يمكننا أن نخْلُصَ إلى أن قول أبي علي : «وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظ الإيجاب»[2] لا يعد قاعدة مطردة ؛ إذ قد جاء النفي مُغيِّرًا للفظ الإيجاب، فقولك في الإيجاب : **(سَيَفْعَلُ)** إذا نفيته قلت: **(لَنْ يَفْعَلَ)** ، ولم تقل : **(لنْ سَيَفْعَلَ)** ، وقولك في الإيجاب : **(قد فَعَلَ)** إذا أردت نفيه قلت: **(لمَّا يَفْعَلْ)** ولم تقل : **(لمَّا قَدْ فَعَلَ)** ، وقولك في الإيجاب : **(فَعَل)** إذا أردت أن تنفيه قلت : **(لمْ يَفْعَلْ)** ولم تقل : **(لمْ فَعَلَ)** ، فالقول إن الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله ليس على إطلاقه ولا يطرد في كل الأحوال ، ومذهب سيبويه صحيح قياسًا واستدلالًا ، وبهذا يظهر أن اعتراض المازني والمبرد على سيبويه ليس في محلِّه، وأن متابعة أبي علي لهما متابعةٌ غيرُ مُوَفَّقَة.

❁ ❁ ❁

(١) شرح جمل الزجاجي ٢٥٨ .
(٢) التعليقة ١/ ٢٢١ .

المسألة السادسة

توجيه قول العرب: (لَهِنَّكَ)

في هذه القضية نجد أمامنا تعددًا في الرأي لأبي علي الفارسي، فتارةً يفسر مذهب سيبويه ويؤيده ويحتج له، وثانيةً يعدِلُ عن مذهب سيبويه ويرجح غيره ويؤيده ويحتج له، وثالثةً: يوافقه في شيء ويعارضه في أشياء، وسنعرض لكل ذلك في أثناء عرض اتجاهات النحاة قبل الفارسي ومذاهبهم في توجيه قول العرب: **(لهِنَّك)**.

وللنحاة في هذه اللام التي في (لهِنَّك) ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن هذه اللام هي التي تدخل في جواب القسم، وأن أصل الكلمة **(لإِنَّكَ)** وأبدلوا همزتها هَاءً كما أبدلوا «الهاء» من **(هَرَقْتُ)** مكان «ألف» (أرقْتُ)، ولحقت اللام التي قبل **(الهاء)** للقسم، فاللام الأولى في **(لهنك)** لام اليمين، واللام الثانية لام **(إنَّ)**، واستدل أنصار هذا المذهب على أن هذه اللام هي لام القسم بدخول اللام على الخبر، ودخولها على الخبر يدل على أنها ليست اللام الداخلة على الخبر،وإنما هي جواب لقسم محذوف، وهذا هو مذهب سيبويه، وابن السراج.

قال سيبويه: «وهذه كلمة تتكلم بها العربُ في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول: لَهِنَّكَ لرجُلُ صدْق، فهي **(إنَّ)** ولكنهم أبدلوا **(الهاء)** مكان **(الألف)**؛كقوله: **(هَرَقْتُ)**، ولحقتَ هذه اللامُ **(إنَّ)** كما لحقت **(ما)** حين قلت: **(إنَّ زيدًا لَمَا لينْطَلِقَنَّ)**، فلحقت **(إنَّ)** **اللامُ** في اليمين كما لحقت (ما)، فاللام الأولى في **(لَهِنَّك)** لام اليمين، واللامُ الثانية لام **(إنَّ)**» [1].

وقد نقل ابن السراج كلام سيبويه بنصه مؤيدًا إياه[2]، وكذلك فسره أبو علي في شرحه لنصِّه وأيده.

قال الفارسي: «تقدير القسم في **(لَهِنَّكَ)** أن يقع بعد اللام، كأنه قال: **(والله لإنَّكَ رجُلُ صدق)**، فلذلك صارت اللام الأولى للقسم، والثانية لـ **(إنَّ)**»[3].

هذا التأييد من أبي علي لسيبويه أورده أبو حيان في «شرح التسهيل»[4]، وذكر البغدادي في

(١) الكتاب ١/ ٤٧٤ بولاق، و٣/ ١٥٠ هارون.

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ٢٥٩، ونسبه إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ١٢٤.

(٣) التعليقة ٢/ ٢٦٣.

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٥/ ١٢٥.

الخزانة[1] أن أبا علي جوز هذا المذهب في «التذكرة القصرية» .

قال البغدادي : «وجوَّزه أبو علي في «التذكرة القصرية» ، قال : ويجوز أن تكون اللام في **(لهنَّك)** اللام في **(لأفْعَلنَّ)**، التي لا تدخل إلا على الفعل، ويدلُّ على ذلك لزوم **(لهنَّك)** اليمين، وأنها لا تقال إلا في اليمين»[2].

وحجة سيبويه في أن هذه اللام للقسم ؛ أنه شبه دخول اللام على **(إنَّ)** لليمين – وإن كان بعدها **(إنَّ)** وهي للتوكيد – بدخول لام اليمين في خبرها، كما في قولهم : **(إنَّ زيدًا لَمَا ليَنْطَلِقَنَّ)** وإن كان قبلها **(لَمَا)** وهي للتوكيد[3].

ورُدَّ هذا المذهب[4] بأن لام القسم معناها التأكيد ، فلا ينبغي أن تجتمع مع **(إنَّ)** ؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين حرفين لمعنًى واحد .

وقد أسقط السيرافي هذا الردَّ بأنه قد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكد أحدهما الآخر؛ كقولهم: **(ما إنْ زيدٌ مُنْطلقٌ)** وهما حرفا جحد[5].

المذهب الثاني : أن اللام لام الابتداء ، وجاز دخولها على **(إنَّ)**؛ لأنه قد أُبدل من همزتها هاء، فتغير لفظها بالبدل، فجاز الجمع بينهما تنبيهًا على موضعها الأصلي ، وهذا المذهب جَوَّزه أبو علي في «العسكريات» قائلًا : «فأما اللام فيشبه أن تكون زائدة ، ومما جاء في ذلك ما أنشده أبو زيد[6]:

وأَمَا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِهَا ... لَعَلَى شَفًا يَأسٍ وَإِنْ لَمْ تَيْأَسِ

وأنشد أحمد بن يحيى[7] :

---

(١) خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٦ .

(٢) الخزانة ١٠/ ٣٣٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٧٤ بولاق، و٣/ ١٤٨ هارون ، شرح السيرافي ٣/ ٣٧٩، شرح الشنتمري على الكتاب ٢/ ٤٠٥ .

(٤) ذكره أبو حيان في شرح التسهيل ٥/ ١٢٥ .

(٥) شرح السيرافي ٣/ ٣٧٩ .

(٦) البيت للمَرَّار الفَقْعَسي ذكره أبو زيد في النوادر ٢٠١ منسوبًا إليه، وفيه (من تذكر هلها) بدل (من تذكر عهدها)، وأورده البغدادي في الخزانة في موضعين ، الموضع الأول ١٠/ ٣٣٦ كرواية أبي زيد: (أهلها) ، والثاني ١٠/ ٣٤٠ نقلًا عن أبي علي في (نقض الهادور) : (عهدها) كما في العسكريات ١٢٢ ،والحجة ٤/ ٣٨٢ غير منسوب في ثلاثتها، وكذلك في شرح التسهيل لأبي حيان ٥/ ١٢٣ .

(٧)البيت لصرْ م من بني كلاب، كما في مجالس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – مصر – ٩٣، ولبُغا مَن بنيٍ نمير، كما في أمالي أبي علي القالي – دار الكتب العلمية – بيروت – ١/ ٢٢٠، وهو في سر الصناعة ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢، والخصائص ١/ ٣٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٦٢، والتذييل

أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

وأبو علي في هذا المذهب يتفق مع سيبويه في أن **(الهاء)** في **(لهِنَّكَ)**»[١] مبدلة من همـزة **(إنَّ)**، وإن جَوَّزَ أن تكون اللامُ فيها لام الابتداء وهو خلاف مذهب سيبويه .

وقد نحا ابن جني وابن مالك نحو الفارسي في زيادة اللام هنـا، وتقـدير الكـلام : **(لإنَّ زيـدًا منطلقٌ)** ،و **(لإنك قائمٌ)** [٢].

وقد نسب البغدادي المذهب القائل بأن اللام الأولى لام **(إنَّ)** التـي للابتـداء ، والثانيـة الزائـدة الداخلة على الخبر للزجاج ، وذكر أن أبا علي اختاره في «التذكرة القصرية» وأيده وأوضحه وتبعه أبو الفتح بن جني[٣].

وذكر نصَّ الفارسي بطوله، وفيه : «قال فيها[٤]: **(لَهِنَّك لرجلُ صدْقٍ)** بمنزلة ما جاء عـلى أصـله من العَيْنَات المعتلَّة ، ليدلوا بذلك على أن أصل المعتل هذا ، وأوقعت اللام التي كانت في الخـبر **(إنَّكَ لرَجُلُ صدْقٍ)** قَبْلَ **(إنَّ)** ، ليدل ذلك على أنَّ حقها أن تقع قبل **(إنَّ)** ، فأتوا بهذا عـلى أصـله؛ وأبـدلوا الهمزة هاء فرارًا من إيقاع اللام قبل **(إنَّ)** فَغُيِّر اللفظ على ذلك ؛ لأنه ليس يخلو امتناعهم مـن إيقـاع اللام قبل **(إنَّ)** من أن يكون ذلك من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، فلا يجوز أن يكون مـن جهـة المعنى بدلالة قولهم : **(إنَّ في الدَّارِ لَزَيْدًا)** ، فاللام قد وَلِيَتْ **(إنَّ)** من جهة المعنى، فثبت أن المكـروه لفظهما[٥]، فإبدال الهمزة هاءً بمنزلة الفصل بين **(إنَّ)** و **(اللام)** بالظرف ، فجاز **(لهِنَّـك)**، ويؤكِّـدُ أن اللامَ في **(لَهِنَّكَ)** لام الابتداء إبدال الهاء من الهمزة ، وإبدال الهاء من الهمزة يؤكد أن اللام غير زائـدة، واللام التي في **(لرجلٌ)** زائدة؛ لأنه لا يجوز أن يكونا جميعًا غير زائدتين ؛ لأنك إن فعلت ذلك لزمك أن تدخل اللام في **(لَرجلٌ)** على اللام التي في **(لهِنَّك)**» [٦].

وأبو علي في هذا التقرير يؤيد مذهب سيبويه ويدعمه بأن أصل اللام في **(لهِنَّك)** هي لام الابتداء

والتكميل ٥/ ١٢٣، والخزانة ١٠/ ٣٣٨، ٣٥١ واللسان : لهن ، و قذى ، **والسَّنا**: بالقصر ضوء البرق ، **والقُلل**: جمع قلـة ، وهي من كل شيء أعلاه ، **والحمى** : هو المكان الذي يُحمى من الناس فلا يقربه أحد.

(١) العسكريات ١٢٢-١٢٣ .

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١ .

(٣) الخزانة ١٠/ ٣٣٧ .

(٤) أي: في التذكرة القصرية .

(٥) أي : اجتماع لفظهما في أول الكلام بدون إبدال الهاء من همزة (إنَّ) .

(٦) الخزانة ١٠/ ٣٣٧ .

الداخلة على **(إن)**، وأن العربَ لما جفا عليهم اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ليزول لفظ **(إنَّ)**، فيزول ماكان مستكرهًا من ذلك ، فقالوا : **(لهِنَّكَ قَائِمٌ)**[1].

وقد رد أبو علي هذا المذهب الذي قواه وأيده في القصريات ورجح غيره كما سيتضح بعد قليل.

المذهب الثالث : أن اللام في **(لَهِنَّكَ)** هي لام لحقت لفظ **(إله)** على خلاف في هذه اللام بين أصحاب هذا المذهب: فمنهم من رأى أنها لام التعريف، وأصل الكلام : **(والله إنَّك)**، ثم حذف حرف القسم **(الواو)** كما يقال : **(اللهِ لأفعلنَّ)** ، وحذفت لام التعريف كما يقال : **(لاهِ أبُوكَ)** ثم حذف ألف **(فِعَالٍ)** من **(إله)** كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال : **(الحَصَادَ)** و **(الحَصَدَ)** ، فصار اللفظ **(لَهِنَّكَ)**، وهذا القول قول الفَرَّاء فيما نسبه إليه السيرافي[2] ، والرضي[3] ، وأبو حيان[4] ولكن كلام الفراء في معاني القرآن يخالف هذا الذي نُسب إليه، وسيتضح عن قريب أن هذا الذي نُسب إلى الفراء هو قول الكسائي .

قال الفراء في كلامه عن **(لكنَّ)** : « وهي فيما وصلت به من أَوَّلها بمنزلة قول الشاعر[5] :

لَهِ نَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولُـهَا

وصل **(إنَّ)** ها هنا بلام وهاء، كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أَوَّله وآخره»[6].

ويقصد بقوله: **(كما وَصَلَهَا ثَمَّ بِلامٍ وكافٍ)** أي في قول القائل: **(لكنَّني)**؛ حيث دلل على أن العرب إنما نصبت بـ **(لكنَّ)** إذا شددت؛ لأن أصلها **(إنَّ)**، فزيدت على **(إن)** لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا.[7]

ولم يرد في كلام الفراء صراحة ما إذا كان أصل الهاء **(اللهِ إنَكَّ)** أو **(والله إنَّكَ)** ، على نحو ما نسب

---

(١) الخصائص ١/ ٣١٤-٣١٥ .

(٢) شرح السيرافي ٣/ ٣٨٠، النكت للأعلم ٢/ ٤٠٥ .

(٣) شرح الكافية ٤/ ٣٦٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٢٥ .

(٥) البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، وشرح السيرافي ٣/ ٣٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٢، والإنصاف ١/ ٢٠٩، والخزانة ١٠/ ٣٤٠، واللسان : (سم) و(جنن) و(لهن)، ونسبه الجوهري في الصحاح : (لهن) إلى الكسائي .

(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦ .

(٧) السابق ١/ ٤٦٥ .

إليه السيرافي، حيث قال : «والثاني[١]: قول الفراء: هذه من كلمتين كانتا يجتمعان، كانوا يقولون: **(واللهِ إنك لعاقلٌ)** فخلطتا فصار فيهما اللام والهاء من **(الله)** ، والنون من **(أنَّ)** المشددة ، وحذفوا ألف **(أنَّ)** كما حذفوا الواو من أول **(والله)**[٢] ».

القول الثاني من أقوال أصحاب المذهب الثالث: أن هذه اللام التي في **(لَهِنَّكَ)** هي لام القسم الجارة، وأصل الكلام : **(لِلهِ إنَّك)** ثم حدث في الكلام ما حدث على القول المنسوب للفراء، وهذا القول هو قول المفضل بن سلمة، وقيل: إن المفضل حكاه عن بعضهم[٣] .

وقد جعل أبو حيان قول الفراء والمفضل – وزاد إليهما قطربًا – مذهبًا واحدًا وعزاه لأبي علي الفارسي [٤] ، وهو ما فعله البغدادي أيضًا؛ حيث صرَّح بأن أبا علي رجع عن قوله الذي وافق فيه سيبويه وزيَّفه في كتابه «نقض الهاذور» وهو كتاب نقض ما طعن به ابن خالويه على كتاب **(الإغفال)** لأبي علي ، الذي صنفه إصلاحًا لمسائل الزجاج ، وذكر أنه اختار في هذا الكتاب مذهب الفراء وأيَّده وأدرج فيه مذهب المفضل بن سلمة وجعلهما قولًا واحدًا ، ونسبه إلى أبي زيد الأنصاري[٥] .

وبخصوص قول الكسائي الذي نُسب إلى الفراء ، فقد نقل صاحب الصحاح عن أبي عبيد أن ما نسبه أبو علي لأبي زيد هو قول الكسائي ، قال أبو عبيد : أنشدنا الكسائي :

لَهِ نَّك مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولُـهَا

وقال : أراد : **(لِلهِ إنك)** من عبسية ، فحذف اللام الأولى من (لله) ، والألف من **(إنك)** كما قال الآخر[٦] :

*** لاهِ ابنُ عَمِّكَ والنَّوَى تَعْدُو ***

---

(١) أي من أقوال النحاة في(لَهِنَّك).

(٢) شرح السيرافي ٣/ ٣٨٠ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٣٦٣، وذكر البغدادي أن أبا حيان نسب هذا القول للمفضل بن سلمة كابن الأنباري، لا أنه حكاه عن بعضهم .

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٢٥ .

(٥) الخزانة ١٠/ ٣٣٩ .

(٦) جاء هكذا غير منسوب في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)–طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن–الهند–١٣٨٤هـ–١٩٦٤م–٤/ ٧٤–٧٥،والصحاح (لهن)،واللسان (لهن)،و(أله)،وذكر البغدادي في الخزانة ١٠/ ٣٤٤ نقل الجوهري عن أبي عبيد ،ولكن جاء فيه : **لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضَلْتَ في حَسَبٍ** ، بدل : **لاهِ ابنُ عَمِّكَ والنَّوَى تَعْدُو** ،وهذا الذي ذكره البغدادي صدر بيت عجزه: ***عَنِّـي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخْـزُوني*** ، وهو لذي الأَصبع العدواني كما في المفضليات بشرح أبي محمد الأنباري – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠م – ٣٢٢ .

أراد: لله ابن عمك ، أي : والله ، والقول الأول أصح»[١] ، أي القول بأن أصله: **(لإنَّك)** .

وكذلك نسب ابن خروف هذا القول للكسائي ؛ حيث قال : «قال علي بن حمزة : معنى لهِنَّك : لله أنت، قال: ويُقالُ أيضًا معناها: لأنْتَ ، وكلام سيبويه يردُّ ذلك ، وقال الكسائي : يقال: لهِنَّك وهِنَّك، وواهَنَّك بمعنى أنت»[٢] .

وعودًا على بدء ، وإضافة إلى ما عزاه أبو حيان،و البغدادي لأبي علي من تأييده لمذهب الفراء، فقد رجع الفارسي عن قوله الأول الذي نص فيه على أن أصل **(لهِنَّك)** : لإِنَّكَ وهو مذهب سيبويه ومن تبعه ، ورد هذا المذهب ، ورجح مذهب الفراء والكسائي وقطرب والمفضل، وجعله قولًا واحدًا نسبه إلى أبي زيد – كما سبق – وأخذ في الانتصار لمذهبه والاحتجاج له .

قال أبو علي في «الحجة»: «اعلم أن أبا زيد قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه سيبويه ، وذلك أنه قال أبو أدهم الكلابي : **(لَهِ ربِّي لا أقول)** فتح اللام وكسر الهاء في الإدراج ، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربي لا أقول .

وأنشد أبو زيد[٣] :

لهِنِّي لَأَشْقَى النَّاسِ إنْ كُنْتُ غَارِمًا ... لِ دَوْ مة بكرًا ضَيَّعَتْهُ الأَرَ ِمُ

وأنشد أبو زيد[٤] :

أَبِـ نَـةُ حُبَّـي نَعَـمْ وتُماضِـرُ ... لَهِ نَّا لَمَقْضِيٌّ علينـا التهـاجرُ

قال : يقول : لله أَنَا ، وأنشد :

وأمـا لهِنَّكَ مـِنْ تَذَكُّرِ عَهْـدنا ... لَعَلى شَفَا يَأسٍ وإنْ لم تُيْأَسِ

فاللام التي في **(لهِ)** على قول أبي زيد هي اللام التي هي عين الفعل من **(إلاه)** وكان الأصل **(لله)** فحذفت الجارة التي للتعريف فبقيت : له يا هذا.. »[٥] .

ثم يورد أبو علي على سيبويه أنه وافق أبا زيد في حذف هاتين اللامين في قولهم: **(لاهِ أبوك)**

---

(١) الصحاح للجوهري ٦/ ٢١٩٧-٢١٩٨: (لهن) .

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن بن خروف ٢٣٩ .

(٣) البيت في الحجة لأبي علي ٤/ ٣٨١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٣، والخزانة ١٠/ ٣٣٩، ٣٤٧ وذكر فيها أن أبا علي أنشده في كتابه نقض الهاذور ، ودومة: اسم امرأة خَمَّارة ، والبكرالفَتِيُّ من الإبل ، والأراقم: ستة أحياء من تغلب.

(٤) البيت في الحجة لأبي علي ٤/ ٣٨٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٣، والخزانة ١٠/ ٣٣٥-٣٣٦، واللسان (أله).

(٥) الحجة ٤/ ٣٨١-٣٨٢ .

فقال: «وقد وافق سيبويه أبا زيد في حذف هاتين اللامين ، فذهب في قولهم : (لاهِ أبوك) إلى أن الألف واللام التي للتعريف حذفتا»[1]، وسيبويه لم يوافق أبا زيد في ذلك؛ لأنه نقل هذا عن بعضهم ثم قال: «وليس هذا طريقة الكلام؛ لأنه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار»[2] .

وبخصوص البيت الذي أنشده الكسائي يذكر أبو علي توجيهه فيما نقله عنه البغدادي في «نقض الهاذور» – فيقول :

«ووجه الدلالة أن اللام لا تخلو من أن تكون الجارة من قولهم : (لله) أو التي للتعريف ، أو التي هي عين الفعل ، فلا يجوز أن تكون التي للتعريف؛ لأن تلك ساكنة وهذه متحركة، فإن قلت: ألقى عليها حركة الهمزة قلت : لا يجوز ذلك ؛ لأن حركة الهمزة كسرة ، واللام مفتوحة؛ لأن أبا زيد قال بفتح اللام ، ولا يجوز أن تكون الجارة ؛ لأنها مكسورة .. فثبت أنها عين الفعل وأن الهمزة فاء حذفت كما حذفت من قوله[3] :

يابا المِغِيرةِ رُبَّ أَمرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجتُهُ بالنُّكر منِّي والدَّها

فإن قلتَ: يكون قوله (لَهِ) من القول الآخر في الاسم ، لا من القول الذي الهمزة فيه فاء الفعل، قلتُ: هذا بعيد؛ لأنه يحذف على هذا التقدير عين الفعل ، والعين لم تحذف إلا فيما لا حكم له ولا اعتداد به قَلَّةً، فإذا كان كذلك وجب العدول به والاعتداد له، وكان الأخذ بالقول الآخر أولى؛ لأن الألف تحذف فيه كما يقصر المدود، وهذا قد جاء في كلامهم، ألا تراهم قالوا:الحَصَد والحَصَادَ..»[4].

ويقول أبو علي مرجحًا مذهب أبي زيد : «ومما يرجح قول أبي زيد في المسألة أنه لو كانت الهاء في (لَهِنَّكَ) بدلًا من همزة (إنَّ) ؛ لكان اللفظ: (لإنك) ، فجمع بين (إنَّ) واللام ولم يُجمع بينهما، ألا ترى أنهما إذا اجتمعتا فصل بينهما بأن تؤخر اللام في الخبر في نحو : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾[5] ، أو إلى الاسم في

---

(١) الحجة ٤/ ٣٨٣، وانظر : الكتاب ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٤٤ بولاق، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦١ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٣ .

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي؛ في (ملحقات ديوانه – تحقيق محمد حسن آل ياسين – منشورات دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان – ١٩٩٨م – ٣٧٨)، والحجة ٣/ ٣٠٧، و٦/ ٣٤٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٩، وهو من غير نسبة في الخزانة ١٠/ ٣٤١ حيث نقله مع كلام أبي علي من كتابه (نقض الهاذور)، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٥ ،وفي الديوان بالحَزْمِ بدل:بالنُّكْر.

(٤) الخزانة ١٠/ ٣٤٠–٣٤١ .

(٥) [سورة العلق: ٦].

نحو ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[1]»[2].

وقال أيضًا :

«فإن قلت : يكون قلبها هاءً بمنزلة الفصل بينهما ؟ قلت: لا يصح ؛ لأن البدل في حكم المبدل منه عندهم، ألا ترى أنك لو سمَّيت رجلًا بـ (**هُرِقَ**) لم تصرفه كما لا تصرفه لو كانت الهمزة نفسها ثابتة، ألا ترى أنَّ الهمزة في (**حمراء**) لـمَّا كانت منقلبة عن ألف التأنيث كان حُكمُها حكمَهَا في منع الصرف، فكذلك يكون البدل في (**لَهِنَّكَ**) في حكم المبدل منه في الامتناع من الجمع بينهما»[3] ، فالهاء لو كانت بدلًا من الهمزة لم يجز دخول اللام عليها كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل .

ويقوي هذه الحجة بالقياس على فعل العرب؛ حيث لم يصرفوا (**صحراء**)،و(**طرفاء**) لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث كما لم يصرفوا (**رضوى**)،و(**تَتْرى**)[4] .

ويذكر أبو علي حجة أخرى يقوي بها مذهب أبي زيد قائلًا : «وشيء آخر يرجح له قول أبي زيد: وهو أن اللام في (**لَهِنَّكَ**) إذا حمل على أنه (**لإنك**)، كما قال سيبويه لم يخل من أن تكون متلقية قسمًا أو غير متلقية له، فلا يجوز أن تكون متلقية لقسم ، و (**إنَّ**) تُغني عنها كما تُغني هي عن (**إنَّ**)، فلا يجوز إذًا أن تكون لتلقي قسم، ولا يجوز أن تكون غير متلقَّية له ؛ لأنها حينئذ تكون زائدة ولم تجئ اللام زائدة في هذا الموضع..» [5].

ويردُّ قولَ سيبويه إن اللام لحقت (**إنَّ**) كما لحقت (**ما**) في قولهم : (**إن زيدًا لَـمَـا لينطلقنَّ**) بأن اللام التي مع (**لـما**) ليست كالتي في (**لهنك**) ؛ لأن اللام التي في (**لَـمَـا**) هي التي تقتضيها (**إنَّ**)، والأخرى التي لتلقي القسم ودخلت (**ما**) لتفصل بين اللامين ، ولا تكون في (**لَهِنَّك**) لام قسم؛ لأن (**إنَّ**) يستغنى بها عن اللام ، كما يستغنى باللام عن (**إنَّ**) فتحصل اللام زائدة ، والحكم بزيادتها ليس بالمتجه[6].

ومذهب الفارسي في هذه القضية يتفق مع مذهب السيرافي الذي رجح قول المفضل بن سلمة والفراء ، وجعل قول المفضل أسهل من جهة اللفظ، وقول الفراء أصح من جهة المعنى ؛ لأن قول

---

(١) [سورة الحجر : ٧٧].

(٢) الحجة ٤/ ٣٨٣ .

(٣) الخزانة نقلًا عن نقض الهاذور ١٠/ ٣٤٢ .

(٤) الحجة ٤/ ٣٨٣ .

(٥) الحجة ٤/ ٣٨٤ .

(٦) السابق ٤/ ٣٨٤-٣٨٥ .

القائل: **(والله إِنَّكَ لَقَائِمٌ)** أصح من **(للهِ إنَّكَ لَقَائِمٌ)**، لأن قولهم : **(لهِنَّك لقائم)** بلا تعجب، وقولهم **(لله)** تعجب ، والتعجب لا تدخل معه **(إنَّ)** ؛ لأن التعجب وضع لما هو قائم ثابت، ولما قد مضى،و **(إنَّ)** للاستقبال لا غير[1].

ولعل قائلًا يقول : بعد هذه الحجج التي ساقها الفارسي والاستدلالات التي طرحها لا يبقى إلا التسليم لقول الفارسي ، والبحث قد يسلم بذلك لو سلمنا صحة نسبة هذا المذهب إلى أبي زيد، ولكن الواقع لا يشهد لذلك، ولعل ما نسبه أبو علي إلى أبي زيد في غير النوادر ، وإلا فما في النوادر يوافق قول سيبويه ، وأبو زيد إنما نقل كلام أبي حاتم ثم ذكر قول أبي الحسن الأخفش في رفض مذهب أبي حاتم وهو ما نتفق فيه مع البغدادي[2] ، وهاك نص كلام أبي زيد في النوادر :

«قال المَرَّارُ الفقعَسيُّ :

وَأَمَّا لَهِ نَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أهلِ ها   لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإِنْ لَمْ تَيْأَس

قال: يريد : أما إِنَّك ، وأنشد أبو حاتم :

***لَهِ نَّ الذي كَلَّفْتَنِي لَيَسِيْرُ ***[3]

وشفا الشيء : حَرْفُهُ وناحيته وشَرَفُهُ، يقال : هو على شفا خيرٍ أو شرٍ .

أبو حاتم لَهِ نَّكَ ،يُريد : للهِ إِنَّكَ ، فحذف ثم حذف ، قال آخر :

*** لهِنَّك في الدُّنْيا لَبَـ يَـةُ العُمْرِ ***[4]

قال أبو الحسن – يعني الأخفش – : «أما قول أبي حاتم في هذه الأبيات التي فيها **(لهنَّك)** يريدون فيما ذكَرَ **(للهِ إنَّكَ)** ، فليس بشيء عند أصحابه البصريين ؛ لأنه حَذْفٌ مُخِلٌ بالكلام، وذلك أنه حذف حرف الجر وجملة الاسم المجرور إلا الهاء ، وهذا لا يجوز عند أهل العربية ، ولا نظير له، ولكن تأويل قولهم: **(لهِنَّك)** لإِنَّك ، فأبدل الهاء من الهمزة لأنها تقرب منها في المخرج، كما قالوا:

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٣٨٠، النكت ٢/ ٤٠٥، شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٦٣ .

(٢) الخزانة ١٠/ ٣٤٣، حيث قال: أقول: ما نسبه أبو علي إلى أبي زيد لعله في غير النوادر ، وإلا فما في النوادر موافق لسيبويه .

(٣) عجز بيت صدره : ***فقلتُ لها ما تُطعميني أقتَلْدْ***، أورده البغدادي في الخزانة ١٠/ ٣٤٦ من شعر رواه أبو بكر التاريخي، ومحمد بن الحسين اليمني ، كل منهما في طبقات النحاة في ترجمة الرياشي أنه قال : أنشدني غلام إسماعيل بن محمد ابن أيوب بالمدينة وكان لبني سليم .

(٤) عجز بيت صدره: ***ثمانين حولًا لا أرى منكِ راحةً***، أورده البغدادي في الخزانة ١٠/ ٣٤٦، وابن منظور في اللسان: (أنن).

أرقْتُ وهَرَقْتُ»[١].

هذا نص كلام أبي زيد في النوادر ليس فيه إلا حكاية قول أبي حاتم ورد الأخفش عليه الذي يوافق فيه سيبويه والبصريين .

وترجيح الفارسي لمذهب أبي حاتم هذا والذي نُسب إلى أبي زيد والكسائي والفراء وقطرب والمفضل، هو مذهبه الأخير ، ولنا على ذلك قول تلميذه ابن جني في «الخصائص»[٢]: «فأما قول من قال: إن قولهم **(لهِنَّك)** إن أصله : **(لله إنك)** فقد تقدم ذكرنا ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر، وعلى أن أبا علي قد قواه بأَخَرةٍ وفيه تَعَسُّفٌ» .

❖ ❖ ❖

(١) النوادر لأبي زيد ٢٠١-٢٠٢، خزانة الأدب ١٠/ ٣٤٣ .

(٢) ١/ ٣١٧، ونقله البغدادي عن ابن جني في الخزانة ١٠/ ٣٤٣ .

المسألة السابعة

القول في «لَوْلَايَ» و «لَوْلَاكَ»

والنحاة مجمعون على أن «لَوْلَا» الامتناعية يجوز أن يليها ضمير رفع منفصل ، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [1] ، والخلاف بينهم وقع في جواز وقوع ضمير الجر بعدها، فأجازه سيبويه والبصريون ما خلا المبرد، والضمير عندهم مجرور الموضع ، فالكاف والياء في **(لَوْلاكَ)** و **(لَوْلايْ)** عندهم في موضع جر بـ **(لولا)** ، وأجازه الأخفش والكوفيون أيضًا ، والضمير عندهم مرفوع الموضع استعير ضمير الجر لضمير الرفع[2].

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال : **(لولاي ولولاك)** ، ويجب أن يقال: **(لولا أنا، ولولا أنت)** فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلًا ، وذهب إلى أن الذي ذهب إليه سيبويه والأخفش خطأ لا يجوز في العربية .

قال سيبويه : « لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا »[3].

قال أبو العباس المبرد: «والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح أن تقول إلا **(لَوْلا أنْتَ)** قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود ويدَّعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعد»[4]، فعلى الرغم من إنكار المبرد لقول سيبويه ، إنَّ فحوى كلامه يفهم أن مذهب غيره جيد وإن اختار هو الأجود .

---

(١) [سورة سبأ: ٣١] .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٨ بولاق،٢/ ٣٧٣ هارون ، المقتضب ٣/ ٧٣، شرح السيرافي ٣/ ١٣٦، النكت ٢/ ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٦-٢٧٧، الإنصاف ٢/ ٦٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٣ ، المقرب ١/ ١٩٣، التوطئة لأبي علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع – الكويت – ١٤٠١هـ-١٩٨١م- ٢٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٨، شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٤٤، رصف المباني ٢٩٥، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧، مغني اللبيب ٣/ ٤٥٠، شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ٧، الجنى الداني ٦٠٤، همع الهوامع ٤/ ٢١٠، حاشية الصبان ٢/ ٣٠٧، خزانة الأدب ٥/ ٣٣٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٨٨ بولاق،٢/ ٣٧٣ هارون.

(٤) الكامل ٣/ ١٢٧٧، وانظر : المقتضب ٣/ ٧٣ .

ويحكي أبو علي الفارسي تخطئة المبرد لسيبويه في هذا القول وإسقاطه لما استشهد به من شعر على فصاحة **(لولاي)** غيرَ مُعَقِّب عليه، فكأنه يقر ما ذهب إليه المبرد .

قال أبو علي : «أبو العباس يذهب إلى أنه غلط ، ويقول: إن الشعر الذي فيه **(لولاي)** ليس بالفصيح»(١).

أما ما استشهد به سيبويه على جواز **(لولاي)** فقول يزيد بن الحكم(٢).

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى بأجْرامِه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

والشاهد فيه : وقوع ضمير الجر **(الياء)** بعد **(لولا)** وهي من حروف الابتداء والياء في موضع الجر.

ثم ذكر الفارسي أن المبرد ذهب أيضًا إلى عدم فصاحة الشعر الذي ورد في **(لولاك)** في قول القائل(٣):

أوْمَتْ بعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لولاكِ في ذا العام لم أحْجُجِ

والشاهد قوله: (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل الذي لا يقع في محل رفع بعد لولا .

وقال –أي المبرد – : « وإذا تأملت هذه الجِيْمِيَّةَ وجدت فيها غيرَ لحنٍ، قال : وحكي لي أن أبا عُمر –يعني الجرمي –اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب فلم يجده»(٤).

---

(١) التعليقة ٢/ ٨٩ .

(٢) البيت من شواهد: البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – ١٤١٨هـ –١٩٩٨م – ٣/ ٣٦٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٨ بولاق، وجاء فيها: (يزيد بن أم الحكم)، و٢/ ٣٧٤ هارون، وفيها: (يزيد بن الحكم)، وكذا في شرح السيرافي ٣/ ١٣٥، والنكت ٢/ ٢٧٧، والإنصاف ٢/ ٦٩١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٣، والمقرب ١/ ١٩٣، والكامل ٣/ ١٢٧٧، وشرح المفصل ٣/ ١١٨ وفيه : ابن أم الحكم ، والرضي ٤/ ٤٤٤، ورصف المباني ٢٩٥، والجنى الداني ٦٠٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩، وهمع الهوامع ٤/ ٢٠٨، وحاشية الصبان ٢/ ٣٠٧، والخزانة ٥/ ٣٣٧، وشرح شواهد سيبويه للنحاس ١٥٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ١٤٣ .

وطحت: هلكت ، **والأجرام**: جمع جرم وهو الجسد ، **والنيق** : بكسر النون أرفع موضع بجبل ، **والقُلة**: وتروى (القُنَّة): أعلى الجبل ، **والمنهوى** : الساقط .

(٣) والبيت منسوب لعمرَ بن أبي ربيعة في (ملحقات ديوانه ٩٢ ،تعليق الدكتور فايز محمد– دار الكتاب العربي – بيروت –١٤١٦هـ – ١٩٩٦م) ، وهو من شواهد شرح السيرافي ٣/ ١٣٧، والتعليقة ٢/ ٢٨٩، والإنصاف ٢/ ٦٩٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٨، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٣، وابن يعيش ٣/ ١١٩، والرضي ٤/ ٤٤٤ والهمع ٤/ ٢٠٩، والخزانة ٥/ ٣٣٩ .

وأومت: أشارت أصله أومأت . **والهودج** : مركب من مراكب النساء .

(٤) التعليقة ٢/ ٩٠ .

هذه جملة حكاية الفارسي عن المبرد ، وسكوت الفارسي عن هذه الحكاية يعد رضًا وإقرارًا ، خاصة لمن خَبرَ أسلوبَ أبي علي ومسالكه في الحكاية عرضًا واستدلالًا ، وعلى اعتبار سكوته هذا مذهبًا له تكون مناقشة القضية كالتالي :

إن غاية ما ذهب إليه أبو العباس المبرد هو اختياره للوجه الأجود والأكثر والشائع والأفصح عند العرب، ولكن توهينه للوجه الآخر وإسقاطه لشواهده هو المحجوج فيه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه يعد خرقًا لإجماع النحاة ؛ إذ «أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب لولاك ولولاي»[1].

قال أبو علي الشلوبين:

«اتفق أئمة البصريين والكوفيين ؛ كالخليل وسيبويه والكسائي ، والفراء ، على رواية **(لولاك)** عن العرب ، فإنكار المبرد له هذيان»[2].

وهو أيضًا قول يونس والأخفش[3].

وقال ابن عصفور : «وهذا الذي يزعم أبو العباس باطل، بل حكى النحويون أن ذلك لغة العرب»[4].

فإنكار المبرد ومن تبعه لهذا المحكي عن العرب إنكار لإجماع من غير مسوِّغ .

الوجه الثاني : أن في إنكار المبرد إسقاطًا للاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدتَهُ النحويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة كما يقول السيرافي ، وفي ذلك إنكار لما أجمع الجماعة على روايته عن العرب[5].

قال أبو سعيد السيرافي : «وكان أبو العباس المبرد ينكر لَوْلايَ ولَوْلاكَ، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة ، وأن الذي استغواهم بيت الثقفي وأن قصيدته فيها خطأ كثير»[6].

وهذا الإنكار من أبي العباس مردود لأمور ثلاثة :

أولها : أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كلام العرب وليس في كلام هذا الشاعر فحسب ، ومنه ما

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٣٧، النكت ٢/ ٢٧٧، شرح جمل الزجاجي ٤٧٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧، وانظر: التوطئة ٢٤٢ .

(٣) خزانة الأدب ٥/ ٣٣٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٧٣ .

(٥) شرح السيرافي ٣/ ١٣٧ .

(٦) شرح السيرافي ٣/ ١٣٧ .

أنشده الفراء[1]:

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أراق دِمَاءَنَا ولَوْلاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

ثانيها: أن إنكار مثل هذا لا يحسن؛ إذ الثقفيُّ من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعرَهُ الثقاتُ، فلا سبيل إلى منع الأخذ به، مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي ،مثل ما قال ابن يعيش تبعًا للسيرافي[2].

ثالثها: أن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحًا في قائلها ولا دافعًا للاحتجاج بشعره كما قال ابن الشجري، وتبعه البغدادي في الخزانة[3].

ومن هنا يتبين ضعف ما نقله المبرد عن أبي عمر الجرمي وتابعه عليه الفارسي من أن الجرمي اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب فلم يجده [4].

الوجه الثالث: أن عدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه، «ألا ترى أنه لم يأت في التنزيل ترك عمل **(ما)** في المبتدأ والخبر نحو: «ما زيدٌ قائمٌ، وما عمرٌو منطلقٌ»، وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم.. ثم لم يدلَّ عدمُ مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة»[5].

مما سبق في خلال هذه الأوجه الثلاثة يظهر ضعف موقف المبرد والفارسي ووهن حجتهما، وقوة مذهب سيبويه والجمهور، من حيث السماع والقياس والاستدلال، وقد استنكر مسلكَ المبرد أكثرُ النحاة، كالسيرافي[6]، والشنتمري[7]، وابن الأنباري[8]، وابن عصفور[9]، وابن الشجري[10]، وأبي علي

---

(١) البيت لعمرو بن العاص، قاله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي – رضي الله عنهم أجمعين – وهو من شواهد الإنصاف ٢/ ٣٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥ برواية (حَسَمْ) بدل (حَسَنْ)،و (أيطمع) بدل (أتطمع)، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٣، وشرح المفصل ٣/ ١٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧، وحاشية الصبان ٢/ ٣٠٧، والخزانة ٥/ ٣٤٢.
وأراق: أسال، **وَيَعْرِض**: أراد أن يتعرض لها بالنَّيل منها.

(٢) شرح السيرافي ٣/ ١٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٠.

(٣) أمالي الشجري ١/ ٢٧٧، خزانة الأدب ٥/ ٣٣٩.

(٤) التعليقة ٢/ ٩٠.

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٩٤.

(٦) شرح سيبويه للسيرافي ٣/ ١٣٧.

(٧) النكت على سيبويه ٢/ ٢٧٨.

(٨) الإنصاف ٢/ ٦٩٠.

(٩) شرح جمل الزجاجي ٤٧٣.

(١٠) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٧.

الشلوبين[١]، وابن يعيش[٢]، وأبي حيان[٣]، والمرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، والسيوطي [٦]، والأشموني[٧].

وجدير بالذكر أن أبا علي لم يتابع شيخه أبا إسحاق الزجاج في هذه القضية ؛حيث نقل البغدادي[٨] عن أبي جعفر النحاس أن أبا إسحاق جرى على عادته في الاحتجاج عن سيبويه والتصحيح عنه ، فقال: إن خبر المبتدأ الذي بعد **(لولا)** لا يظهر فأشبهتْ **(لولا)** حروف الجر لوقوع اسم بعدها ، وكان المضمر لا يتبين فيه إعراب ، فجعل موضع المجرور،ثم قال النحاس: وهذا احتجاج لطيف لم نر أحدًا يحسن مثل هذا ، وزاد عليه هذا أنه احتج بقول رؤبة [٩]، وهو مما لا تُدفع فصاحته :

*** لولاكُما قَدْ خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا *** »[١٠].

و من ثَمَّ فتوهين مذهب سيبويه وتضعيفه،أو وصفه بالخطأ واللحن مثل ما نحا المبرد والفارسي، لا متابع لهما فيه،وهما محجوجان بالسماع والإجماع، ولا مدفع لنحو سيبويه سماعًا أو قياسًا.

❖ ❖ ❖

---

(١) التوطئة ٢٤٢،وانظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٢٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧ .

(٤) الجنى الداني ٦٠٥ .

(٥) شرح ابن عقيل ٣/ ٧ .

(٦) همع الهوامع ٤/ ٢١٠ .

(٧) شرح الأشموني مع الصبان ٢/ ٣٠٧ .

(٨) نقل ذلك عن أبي جعفر النحاس من شرح أبيات سيبويه ،وانظر: الخزانة ٥/ ٣٤٠، ولم أجده في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٣.

(٩) نسبه أبو جعفر النحاس لرؤبة،وليس في ديوانه، نقله عنه البغدادي في الخزانة ٥/ ٣٤١ نقلًا عن شرح أبيات سيبويه، وكذا نسبه في حاشية الإنصاف لرؤبة ٢/ ٦٩٢، وذكره المالقي في رصف المباني ٢٩٦ بلا نسبة ، واستنكر محققه نسبته لرؤبة ، وليس في ديوانه .

(١٠) الخزانة ٥/ ٣٤١ .

المسألة الثامنة

ردُّ اللامِ المحذوفة في النَّسَبِ إلى (أُخْتٍ،و بِنْتٍ)

تَقَرَّرَ عند الجمهور أن من المواضع التي تُرَدُّ فيها اللام المحذوفة وجوبًا في النسب أن تكون اللام قد رُدَّت في التثنية نحو: (**أبٌ وأَبَوَانِ**)، أو في جمع تصحيح[1] نحو: (**سَنَة وسَنَوَات**)، فنقول: (**أبَوِي وسَنَوِي**)، كذلك نقول في (**أختٍ وبنتٍ**): (**أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ**)،كما تقول في (**أخٍ وابنٍ**) إذا رُدَّت اللام المحذوفة؛ لقولهم في الجمع: (**أخواتٍ وبناتٍ**) بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية، وحِكْمَةُ ردِّ صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر أن صيغة (**أخت وبنت**) كلها للتأنيث ، وأن التاء وإن كانت بدلًا من واو محذوفة فهي للإلحاق بـ (**قُفْل وجِذْع**) إلحاقًا للثنائي بالثلاثي، وليست التاء فيها على الحقيقة للتأنيث لسكون ما قبلها ، وهي مع ذلك معامَلَةٌ معاملةَ تاء التأنيث ،فوجب ردُّها إلى صيغة المذكر بحذف التاء منهما ، هذا هو مذهب الخليل وسيبويه[2]، ويونس ينسب إلى(**أُخت،وبنت**) على لفظهما ولا يحذف التاء فيقول : (**أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ**) محتجًّا بأن التاء لغير التأنيث؛ لأن مًا قبلهاً ساكن صحيح، ومع ذلك فهي معاملة معاملة الأصلي نحو : (جِبْت، وسُحْت) ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء ، بل الوقف عليها بالتاء، وتاء التأنيث تبدل نحو : (**رَحْمَه،ونِعْمَه**)، وسيبويه والخليل يرفضان مذهب يونس ويجعلانه غير مقيس.

فيقول سيبويه : «وإذا أضفت إلى (**أُخْتٍ**) قلت: (**أَخَوِيٌّ**) ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل مِنْ قَبَلِ أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى الأصل ، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء وهي أردُّ له إلى الأصل ...وأما يونس فيقول : (**أُختِيٌّ**) وليس بقياس»[3].

---

(١) **على قاعدة** : أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب .

(٢) الكتاب ٢/ ٨١ بولاق ،٣/ ٣٦١ هارون، الأصول لابن السراج ٣/ ٧٧ ، شرح السيرافي ٤/ ١١٦ ، التكملة ٦٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف، دراسة وتحقيق من الأول حتى باب المخاطبة-رسالة دكتوراه للباحثة سلوى محمد عمر عرب- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى-١٤١٩هـ-٢/ ١٠٤٢ ، المقرب ٢/ ٥٨ ، التسهيل ٢٦٤-٢٦٥ ، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٠٠ ، شرح الشافية ٢/ ٦٩ ، شرح ابن الناظم ٥٧ ، شرح ابن عقيل ٤/ ١٦٤ ، المساعد ٣/ ٣٧٧ ، توضيح المقاصد ٥/ ١٤٦٢ ، شرح الأشموني ٤/ ٢٧٤ ، شرح التصريح ٢/ ٦٠٣ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية -دار الفكر للطباعة والنشر-القاهرة- ٢/ ١٧٣-١٧٤ .

(٣) الكتاب ٢/ ٨١ بولاق ، ٣/ ٣٦٠ هارون .

وقال أيضًا : «وزعم الخليل أن من قال: بِنْتِيٌّ قال: هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ[1] ،وهذا لا يقوله أحد»[2]، أي: لأنهم مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء .

قال السيرافي : «وكان يونس يجيز (**بِنْتِيٌّ**) و (**أُخْتِيٌّ**) على ما ذكرناه من إلحاقهما بجِذْع، وقُفْل، وإجراء الملحق بمنزلة الأصل، ولم يكن يقول في (**هَنْتٍ،ومَنْتٍ**) هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ، فقال الخليل : من قال: (بِنْتِيٌّ) قال: (هَنْتِيٌّ)، يعني يجب عليه أن يقول هذا ، قال : وهذا لا يقوله أحد»[3].

أما أبو علي الفارسي فقد انتصر ليونس في هذه القضية تمامًا من الخليل وسيبويه مدعمًا انتصاره هذا بالقياس والاستدلال والاحتجاج الفرضي، ويبدأ احتجاجه بسؤال افتراضي جاء فيه:

«إن قال قائل : قول يونس (**أُخْتِيٌّ**): هلا دلَّك على فساده حذفهم في الجمع في قولهم (**أَخَوات**)؟

قيل: لا يدل هذا على فساده ، وذلك أنه يجوز أن يكون استغنوا بجمع أخٍ عن أخت ، ألا ترى أن همزة (أَخَوَات) مفتوحة وهمزة (**أُخْتٍ**) مضمومة، وإذا جاز ذلك لم يدل ما ذكرته على فساده»[4].

ثم يبرهن أبو علي على صحة قوله من كلام سيبويه نفسه قائلًا :

«ألا ترى أن سيبويه قد قال في : «شاة لَجْبَة ولَجَبَات» [5]: إنهم استغنوا بجمع (**لَجَبَةٍ**) عن جمع (**لَجْبَةٍ**)، فكما استغنوا هنا كذلك استغنوا عن جمع أُخْتٍ ، ألا ترى أن أصله صفة كما أن (**لَجْبَةً**) صفة»[6].

ثم يتابع الافتراض قائلًا : «فإن قلت (**بِنْتٌ،وَهَنْتٌ**) كذلك ولم يجمع إلا على (هَنَوات وبَنَات)، فلو كان الأمر في (**أخت**) على ما ذكرت لَمَا اقتصر عليه حتى لا يأتي غيره، واستمر في غير (**أُخْتٍ**)، أي جمع ذا الجنس.

قيل: ما ذكرنا في (**أختٍ**) هو في (**بناتٍ**) أوضح؛ لأنه لما كان يقال فيها : (**ابْنَةٌ،وبِنْتٌ**) فيأتي على أبنية مختلفة ، ثم قيل فيه : (**بنَاتٌ**) فلم يأت على واحد منها دل ذلك على أنه لم يُجمع على واحدة منهما،

---

(١) وهَنْتٌ كناية عن المرأة أو عن الفعلة القبيحة، و[**هنْت**] إنما يقال في الوصل ، فإذا وقف قال[**هَنَهْ**]، ومنْتٌ أصلها [منْه] ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفًا في غير اللغة الفصحى، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه . شرح الشافية ٢/ ٦٩ ، صبان ٤/ ٢٧٤ .

(٢) الكتاب ٢/ ٨٢ بولاق ، ٣/ ٣٦٣ هارون .

(٣) شرح السيرافي ٤/ ١١٦ .

(٤) المسائل البصريات ٢/ ٧٨٩-٧٩٠ .

(٥) اللَّجْبة: النعجة التي قلَّ لبنها، الكتاب ٢/ ٢٠٤ ، الصحاح ١/ ٢١٨ مادة [لَجَبَ].

(٦) البصريات ٢/ ٧٩٠ ، الإغفال ١/ ٢٢٨-٢٢٩ .

وأنه جمع على الأصل»[1].

فأبو علي يريد أن يثبت صحة **(أختي)** بدليل أنه لما كان يجوز أن يستغنى بجمع الكلمة في إحدى صورها عن باقي الصُّور ، فكذلك يجوز أن يستغنى عن جميع الصور اعتدادًا بالأصل كما في **(ابنة وبنت)** .

ثم يتابع الاحتجاج لصحة مذهب يونس بالقياس على **(كِلْتَا)**، فيقول: «و **(كِلْتَا)** حجة قاطعة له في جواز ذلك ؛ ألا ترى أن علامة التأنيث إذا لحقت مع علامة التأنيث كان أفحش من أن تلحق مع علامة النسبة؛ لأن علامة النسبة وإن كانت عاقبت تاء التأنيث فنزلت منزلتها في **(رُوْمِيٍّ،ورُوْمٍ)**،كما قالوا:**(شَعِيْرَةٌ،وشَعِيْرٌ)** فتعاقبا لجرى أحدهما مجرى الآخر ولم يجتمعا ، فتاء التأنيث أقربُ شبهًا إلى تاء التأنيث منها ، فلو كانت التاء عندهم في **(كِلْتَا)** علامة تأنيث لم تجتمع مع علامة التأنيث ، فإذا اجتمعت مع ألف فاجتماعها مع ياءي النسب في **(أُخْتِيٍّ)** ونحوه أجدر»[2].

هنا قاس أبو علي **(أُخْتِيٌّ،وبِنْتِيٌّ)** على **(كِلْتَا)** في أن التاء في كل منهما ليست علامة تأنيث وأنها ملحقة بالأصلي ، وأن التاء لو كانت في **(كِلْتَا)** علامة تأنيث لم يَسُغْ اجتماعها مع الألف التي هي علامة تأنيث، وبقياس الأولى فاجتماع هذه التاء مع ياء النسب التي لا صلة لها بالتأنيث أولى وأجدر.

وأما إلزام الخليل يونسَ من أنه إذا قال : **(أختي)** لزمه أن يقول : **(هَنْتي)** في النسب إلى **(هَنْت)**، فقال فيه أبو علي : «ذلك لا يلزمه ، ألا ترى أن **(هنْت)** إنما يقال في الوصل ، فإذا وقف قال **(هَنَهْ)**، فلما لم تلزم التاء في **(هَنْت)** في الوصل والوقف لزومها في **(أُخْتٍ)** لم يكن لها حكم ، ألا ترى أن الحروف التي لا تلزم لا حكم لها ، فكما غلَّب سيبويه تاء التأنيث التي ليست للإلحاق في هذا الاسم على التي للإلحاق فجعل الحكم لها ولم يعتد بتلك التي للإلحاق؛ لأنها ليست بثابتة ، كذلك فعل يونس في الإضافة»[3].

وحِجَاجُ أبي عليٍّ السابق مبني كلُّهُ على أصله المعهود في القياس، ولكنه إمعانٌ منه في تسويغ ما ردَّه النحاة ولم يعولوا عليه؛ لأنه ليس من كلام العرب ،ولم أجد أحدًا من النحاة وافق أبا علي في تصحيح مذهب يونس، اللهم إلا أبا الحسن بن خروف الذي قال مدعمًا قول يونس: «ولا يُعَوَّلُ على **(بِنْتِيٍّ وأُخْتِيٍّ)**؛ لأنه ليس من كلام العرب،ويُؤْنِسُ بجوازه قول بعض العرب في النَّسب إلى **(كُنْتُ)**:

---

(١) البصريات ٢/ ٧٩٠ .

(٢) البصريات ٢/ ٧٩٠-٧٩١ .

(٣) البصريات ٢/ ٧٩١ .

(كُنْتِيٌّ)» [(١)]. **والكُنْتيُّ**: الشيخ الذي يقول: كنتُ في شبابي كذا وكذا[(٢)].

وإن كان منهم من وافقه على أن إلزام الخليل ليونس يستقيم في **(هَنْت)** لأنه ثلاثي وضعًا، لا في **(مِنْت)** الثنائي الوضع ؛ إذ كلام يونس فيما حذفت لامه وعوض عنها بالتاء[(٣)].

كما أجاب بعضهم عن يونس في هذا الإلزام بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفًا ووصلًا على صورتها وهما **(أخت وبنت)** ، أما التاء في **(هنت)** فتثبت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة، وكذلك في **(مِنْت)** فإنها تثبت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل[(٤)].

ويرى ابن الحاجب أن مذهب سيبويه أقيس؛ بدليل أنه لو جاز أن يقال : **(أُختي)** لجاز أن يقال في التصغير: **(أُخَيْت)** ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب .

وبيان الملازمة : هو أنها إنما لم تثبت في التصغير؛ لأنها منزَّلة منزلة تاء التأنيث وهم لا يعتدون بتاء التأنيث في مثال المصغر ، فكذلك لم يعتدوا بما كان بمعناه ، ولذلك لا تكون تاء التأنيث قبل ياء النسب ، فكذلك ما كان في معناها»[(٥)].

وجدير بالذكر أن نلفت إلى أن أبا علي قد رد مذهب يونس هذا في كتابه الإغفال[(٦)] قائلًا: «وأما قول يونس في الإضافة إلى **(أُخْت)** : **(أُخْتِيٌّ)** فلا يجوز ، كما لا يجوز في الإضافة إلى طلحة إلا الحذف لمعاقبة الياءين هاء التأنيث في مثل قولهم : زَنْجيٌّ ، وزِنْج ، ورُومِيٌّ، ورُوْمٌ ، فصار بمنزلة : **(تمرة وتمر)** ؛ لأن حذفها يدل على التكثير ، وإثباتها يدل على التوحيد ، فلهذا لم تثبت التاء مع ياءي الإضافة ، وألحقت علامتا التأنيث الأخريان بالتاء فأزيلتا في الإضافة كما حُذفتْ هي» ،ثم هو الآن ينتصر ليونس في هذه القضية؛فيمكننا أن نعد هذا عدولًا عن رأيه الأول ؛إذ إن كتاب الإغفال من أوائل الكتب التي صنفها الفارسي.

ومذهب الخليل وسيبويه هو – كما سلف – المعمول به عند جمهور النحويين بعد ذلك ، ولم يخالف في ذلك أحد ما خلا أبا علي الفارسي الذي جوز مذهب يونس واحتج له .

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ١٠٤٢ .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٧٧ ، شرح الشافية ٢/ ٧٧ .
(٣) شرح التصريح ٢/ ٦٠٤ ، حاشية الصبان ٤/ ٢٧٤ ، حاشية الخضري ٢/ ١٧٤ .
(٤) شرح التصريح ٢/ ٦٠٤ ، حاشية الصبان ٤/ ٢٧٤ .
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠١ .
(٦) الإغفال ١/ ٢٢٨-٢٢٩ .

٦- يونس بن حبيب

(٩٤-١٨٢هـ)

المسألة الأولى

إعراب (مَنْ) الاستفهامية والحكاية بها

من السائد في الدرس النحوي أن **(مَنْ)** مبنية لا تصلح للحاق الإعراب ولا التثنية ولا الجمع ولا التأنيث ، وأن الحكاية بها لابد فيها من لحاق علامات تؤدي تلك الأحوال اللاحقة للمحكي ضرورةً، ثم إن **(مَنْ)** لها حالان : حال وصل ، وحال وقف ، والأخير هو الحال التي تكون فيها الحكاية ؛ ولذلك قال ابن مالك :

ووقْفًا احْكِ ما لِمَنْكُورٍ بِمَنْ

يعني : أن النكرة يحكى ما لها من حال إعراب وإفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث بلفظ **(مَنْ)** في الوقف، أي إذا وقفت على **(مَنْ)** ،فتقول إذا حكيتَ **(جاءني رجلٌ)**: مَنُو؟ أو **(رأيت رجلاً)**: مَنَا ؟ أو **(مررت برجلٍ)**مَنِي ، فإن وصلت فقلت مثلًا : **(مَنْ يا هذا)** بطلت الحكاية[1].

وأجاز يونس الحكاية بـ**(مَنْ)** في الوصل ،فيثبت الزيادة في الوصل ويقول : مَنُو يا هذا؟ ومَنا يا هذا؟ ومَنِي يا هذا؟ ، ومَنُونَ أنتم؟

وعلى هذا وُجِّه ما حكاه يونس عن بعض العرب من قولهم: **(ضَرَبَ مَنٌ مَنًا)**، فأعرب **(مَنْ)** ونوَّنه، **(فمنون)** عنده جمع **(مَن)** المعربة، وصيرها بمنزلة **(أي)** لا يحذف منه العلامات وصلًا،فكذلك **(مَنْ)** ، و **(مَنُونَ أنتم؟)** عنده بمنزلة **(أيُّونَ أنتم؟)** .

وقد استنكر سيبويه ما حكاه يونس واستبعده لشذوذه وعدم وروده في شيء من كلام العرب،

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠١ بولاق، ٢/ ٤٠٨ هارون، المقتضب ٢/ ٣٠٥ ، التبصرة والتذكرة لأبي القاسم الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي عليّ الدين – مركز البحث العلمي – جامعة أم القرى- ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م- ١/ ٤٧٧ ، أسرار العربية ٣٩٠ ، شرح المفصل ٤/ ١٤ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٧٥ ، التسهيل ٢٤٨ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٢ ، تقريب المقرب لأبي حيان ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن – دار المسيرة – بيروت- ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م- ٨٦ ، أوضح المسالك ٤/ ٢٨٣ ، المساعد ٣/ ٢٦٩ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٨٧ ، شرح التصريح ٢/ ٤٨٢ ، همع الهوامع ٥/ ٣٢١ ، حاشية الصبان ٤/ ١١٨ ، حاشية الخضري ٢/ ١٤٣ .

وقال موجِّهًا قول الشاعر[1]:

أَتَوا نَارِي فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فقالوا الجِنُّ قُلْ تُ عِمُوا ظَلَامَا

«وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول : ضَربَ مَنٌ مَنًا ؟

وهذا بعيد لا تَكَلَّمُ به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير ، وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كُلُّ أحد ،فإنما يجوز **(مَنُونَ يا فتى)** على ذا »[2].

وقد تبع أبو علي سيبويه في استبعاد ما حكاه يونس وردِّه ، بيد أنه لم يذكر وجهًا للاستبعاد غير الذي ذكره سيبويه ، إذ قال الأخير: «وهذا بعيد لا يتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير، فإنما يجوز **(مَنُونَ يا فتى)** على ذا، وينبغي لهذا أن لا يقول: **(مَنُو)** في الوقف ولكن يجعله كأيٍّ»[3].

ومعنى قول سيبويه: «وينبغي لهذا أن لا يقول: **(مَنُو)** في الوقف ولكن يجعله كأي» ، أي فيقول: **(مَنْ)** في الوقف كما يقول **(أي)** .

وجوز أبو العباس المبرد الحكاية مع الوصل عند ضرورة الشعر من غير استحسان ، فقال: «فإن اضطر شاعر جاز أن يصل بالعلامة ،وليس ذلك بحسنٍ»[4].

وعلى أَثَرِ قول سيبويه -بعد نقله زعم يونس-: « وينبغي لهذا أن لا يقول: (مَنُو) في الوقف،ولكن يجعله كَأَيٍّ» ، قال أبو علي: «وينبغي ألا يقول(مَنُو) في الوقف،ولكن يجعله(كأيٍّ)،أي فيقول: (مَنْ) في الوقف كما يقول: (أَيٌّ)»[5].

ولم يذكر الفارسي-كما سلف- وجهًا للاستبعاد غير هذا الذي قاله مع تغييره في عبارة سيبويه

---

(١) هو سُمَيْر بن الحارث الضَّبي كما نسبه أبو محمد السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٣٢ ، وكذا أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١٧٦ ، ونسبه أبو زيد في النوادر ٣٨٠ ، لشمير بن الحارث الضبي مصغر شِمْر بكسر المعجمة، قال أبو الحسن الأخفش فيما علقه على النوادر: سُمَير المذكور بالسين المهملة، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٢ ، و المقتضب ٢/ ٣٠٦ ، و الخصائص ١/ ١٢٩ ، و التبصرة ٢/ ٤٧٨ ، و أسرار العربية ٣٩٣ ، و المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٤٧٠ ، و اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٣٨ ، و شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٨ ، و شرح المفصل ٤/ ١٦ ، و شرح الرضي ٣/ ٧٥ ، و أوضح المسالك ٤/ ٢٨٣ ، و شرح ابن عقيل ٤/ ٨٨ ، و شرح التصريح ٢/ ٤٨٢ ، و الخزانة ٦/ ١٦٨ .

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه ١/ ٤٠٢ : والشاهد فيه :[مَنُونَ أنتم] وجمعه لـ [من] في الوصل، وإنما يجمع في الوقف وجاز ذلك ضرورة .

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٢ بولاق ، ٢/ ٤١٠-٤١١ هارون .

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٢ بولاق ، ٢/ ٤١١ هارون .

(٤) المقتضب ٢/ ٣٠٦ .

(٥) التعليقة ٢/ ١١٥ ، وقد وقع في هذا الموضع من التعليقة سقط في كلام سيبويه فليقارن.

قليلًا ، إلا أن أبا سعيد السيرافي قد فسر حيثِّيَّة سيبويه ووافقه عليها قائلًا : «واستبعد سيبويه ما حكاه، وهي لعمري بعيدٌ جدًّا؛ لأن قوله : **(ضَرَبَ منٌ منًا)** استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قُدِّم الفعلُ على الاستفهامين جميعًا ، والاسم المستفهم به يتضمن حرف الاستفهام ولا يكون إلا صدرًا ، ولو رددناهما إلى ما تضمناه من حرف الاستفهام لصار تقديره: **(ضَرَبَ أزيدٌ أعمرًا؟)** وهذا باطل مضمحل»(١).

وعبر ابن مالك عن قلة ما حكاه يونس بقوله: «وربما قيل: ضَرَبَ مَنٌ مَنَه ؟ ومَنُو مَنَا ؟ لمن قال : ضرب رجلٌ امرأةً ، ورجلٌ رجلًا»(٢).

وذهب إلى أن في البيت الذي ذكره سيبويه شذوذًا من وجهين :

أحدهما : أنه حَكى مقدَّرًا غير مذكور .

والثاني : أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف»(٣).

وذهب ابن جني إلى أن ما حكاه يونس عن العرب من قولهم : **(ضرب مَنٌ منًا؟)** يخرج على التجريد مِنْ معنى الاستفهام ، ولذلك أعربها ، وأنهم لما قالوا في الاستثبات عمن قال: ضربتُ رجلًا: مَنَا؟ ومررتُ برجلٍ مَنِي ؟ وعندي رجلٌ مَنُو؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا: ضرب مَنٌ مَنًا ؟ كقولك: ضربَ رجلٌ رجلًا(٤)، وقد تابعه على ذلك ابن سيده(٥)، وابن يعيش(٦)، وابن منظور(٧)، وذلك يعد عندهم من **باب خلع الأدلة** .

أما عامة النحاة فيوافقون سيبويه على رد ما حكاه سيبويه واستنكاره ، ومن هؤلاء ابن النحاس(٨)، والصيمري (٩)، وابن الأنباري (١٠)،.......................................

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٧٦ .

(٢) التسهيل ٢٤٩ ، المساعد ٣/ ٢٧٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٨ .

(٤) الخصائص ١/ ١٢٩-١٣٠، ٢/ ١٧٩ .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٤٧٠ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ١٧ .

(٧) لسان العرب ٤٢٨١ – [منَنَ].

(٨) خزانة الأدب ٦/ ١٦٨ .

(٩) التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧٧ .

(١٠) أسرار العربية ٣٩٤ .

والعكـبري[1]، والـرضي[2]، وابـن مالـك[3]، وأبـو حيـان[4]، وابـن هشـام[5]، وابـن عقيـل[6]، والشاطبي[7]، والسيوطي[8]، والصبان[9]، والبغدادي[10].

❁ ❁ ❁

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٣٩ .
(٢) شرح الكافية ٣/ ٧٥-٧٦ .
(٣) التسهيل ٢٤٩ ، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٨ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٨٣ .
(٥) أوضح المسالك ٤/ ٢٨٣-٢٨٥ .
(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٦٩-٢٧٠ .
(٧) المقاصد الشافية ٦/ ٣٢٦-٣٢٧ .
(٨) همع الهوامع ٥/ ٣٢٢ .
(٩) حاشية الصبان ٤/ ١١٨ .
(١٠) خزانة الأدب ٦/ ١٦٧ .

المسألة الثانية

اطِّرَادُ الجرِّ بإِضْمَارِ حَرْفِه بعدَ فاءِ الجزاءِ

أجمع النحاة البصريون على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، وحيث لا عوضَ وجب البقاء على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة(١).

ومن المواضع التي سوغ فيها النحاة الجر مع الحذف باطراد : المجرور المقرون بفاء الجزاء استنادًا إلى ما حكاه يونس عن العرب من قولهم : «**مررتُ برجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ**» على تقدير : (**إنْ لا أمُرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ**) ، كما استندوا في دعواهم الاطراد على شيء فهموه من كلام سيبويه حول هذه الحكاية، بيد أنه ليس في كلامه ما يدل من قريب أو بعيد على جواز الحذف باطراد في مثل هذا الموضع ، بل على الجواز مع الضعف والقبح المستلزم للقلة والندرة لا للاطراد والكثرة .

قال سيبويه : «وزعم يونس أن من العرب من يقول : (**إنْ لا صالحٍ فطالحٍ**) ، على : (**إنْ لا أكُنْ مَرَرْتُ بِصَالحٍ فطالحٍ**) وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تضمر بعد (**إنْ لا**) فعلًا آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد (**إنْ لا**) في قولك : (**إنْ لا يكنْ صالحًا فطالحٌ**)، ولا يجوز أن يضمر الجار، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (**رُبَّ**) ونحوها في قولهم:

وَبَلْدَةٍ ليسَ بِهَا أَنِيسُ(٢) *

ومن ثَمَّ قال يونس : (**امْرُرْ على أيُّهم أفضلُ إن زيدٍ وإنْ عمروٍ**)، يعني: إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمروٍ»(٣).

فسيبويه في هذا التقرير يحكم على ما حكاه يونس بالضعف والقبح من جهتين : **إحداهما**: أنك

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٩٦ .

(٢) صدر بيت من أرجوزة لجران العود عامر بن الحارث وعجزه: **إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيسُ** * وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ١٣٣ بولاق، ١/ ٢٦٣ هارون، و شرح السيرافي ٢/ ١٦١ ، و الإنصاف ١/ ٢٧١ ،و شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠ ، و شرح التسهيل ٢/ ٢٨٦ ، و أوضح المسالك ٢/ ٢٦١ ، و الجنى الداني ١٦٤ ، و شرح التصريح ١/ ٥٤٧ ، و الخزانة ٤/ ١٢١ ، وقد استشهد به سيبويه لجواز إضمار حرف الجر ، والتقدير:[ورب بلدةٍ]، وليست الواو عنده عوضًا من[رب] بل حرف عطف .

(٣) الكتاب ١/ ١٣٣ بولاق، ١/ ٢٦٢-٢٦٣ هارون، الأصول لابن السراج ٢/ ٢٤٨ .

تحتاج إلى إضمار أشياء ، وحُكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا ، وذلك أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ إنْ لا صالح فطالح ، تقديره: إن لا أكن مررتُ بصالح، فتضمر: (أكُنْ) و (مررتُ) ، والباء.

والجهة الأخرى: أن حرف الجر يقبح إضماره إلا في مواضع قد جعل منه عوضٌ كما ذكر النحاة.[1]

وقد اتبع هذا المسلك في تفسير كلام سيبويه أبو علي الذي قال بعد نقله حكاية يونس: «إنما يقبح هذا ؛لأنك محتاج إلى إضمار فعلين، أحدهما : ما كنت تضمره إذا نصبت (صالحًا) – يعني (يكنْ) – والآخر: (مررتُ) ،فيكون التقدير : إلا أكُنْ مررتُ بصالحٍ ، كما قبح إضمار الفعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب ، ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرف الخفض»[2].

فأبو علي – تبعًا لسيبويه – يستقبح قول يونس : **(إنْ لا صَالحٍ فطالحٍ)**؛ لأنه يترتب عليه إضمار ثلاثة أشياء ، أحدها حرف جر غير معوض عنه بشيء .

وقد زعم ابن مالك أن الجر بحرف مضمر بعد فاء الجزاء سائغ مطرد عند سيبويه، والذي دفعه لذلك قول سيبويه : «ولكنهم لما ذكروه – أي الفعل المحذوف – في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت **(رُبَّ)** ونحوها»[3].

قال ابن مالك : «ومثال الجرِّ بمضمر بعد **(إنْ)** و **(الفاء)** الجزائيتين ما حكى يونس من قولهم: مررت برجلٍ صالح؛ إلا صالحٍ فطالحٍ ، على تقدير: إنْ لا أمرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ ، وأجاز: امْرُرْ بَأَيِّهِمَا أفضلُ، إن زيد وإن عمرو ، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتَضَمُّنِ مَا قَبْلَهَا إيَّاهَا أسهلَ من إضمار **(رُبَّ)** بعد الواو مع عُمَ بذلك اطرادهُ عنده»[4].

غير أن كلام سيبويه لا يوحي بشيء مما فهمه منه ابن مالك ، بل يفهم أنه يجيز ما أجازه يونس على قبح وضعف ؛ ولذلك قال أبو سعيد السيرافي : «قال سيبويه محتجًّا لإجازة ما أجازه يونس على قبحه : ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شَبَّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمر **(رُبَّ)** ونحوها .. »[5].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٦٠ ، شرح المفصل٢/ ١١٧.

(٢) التعليقة ١/ ١٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ ، الكتاب ١/ ١٣٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢٧ .

(٥) شرح السيرافي ٢/ ١٦١ .

وكذا فهم أبو الحسن الرماني من كلامه أيضًا؛ إذ قال : «ومنهم من يجرُّه فيقول : **(إلا صالحٍ فطالحٍ)** ، وهذا ضعيف من أجل إضمار حرف الجر؛ لأنه إنما جاز لدلالة الكلام عليه وتقديره : **(إلا أكُنْ مررتُ برجلٍ صالحٍ)** حكاه يونس عن العرب»[١].

وقد تشكك أبو حيان في دعوى ابن مالك «أن القياس على هذه الأوجه كلها جائز»[٢] قائلًا:

«وجميع هذه المسائل التي ذكر ابن مالك أنه يجوز الجر فيها على إضمار الحرف ينبغي أن يُتَثَبَّتَ في القياس عليها»[٣].

وقد تبع أكثرُ النحاة بعد ابنِ مالك مسلكَهُ في اطراد الجر مع إضمار الحرف بعد فاء الجزاء اعتمادًا على ما استند إليه وما فهمه من كلام سيبويه، من أنه جعل إضمار هذه الباء بعد **(إن)** أسهل من إضمار **(رُبَّ)** بعد الواو، فعلم من ذلك أن إضماره غير قبيح عند سيبويه ، ومنهم :

الرضي[٤]، وابن الناظم[٥]، والمرادي[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، والشاطبي[٩]، والأشموني[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢].

ولكن الذي فهمه شُرَّاح الكتاب وكبار المدرسة البصرية يقرر أنه سائغ جائز على ضعف وقبح عند سيبويه ، وهو مذهب ابن السراج[١٣]، والسيرافي[١٤]، والفارسي[١٥]، والرماني[١٦].

---

(١) شرح الرماني ٢/ ٥٦١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٩ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٤٨ .

(٥) شرح الألفية ٢٧١ .

(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٧٨١ .

(٧) أوضح المسالك ٣/ ٨٠ .

(٨) المساعد ٢/ ٣٠٠ .

(٩) المقاصد الشافية ٣/ ٧١٢ .

(١٠) شرح الأشموني ٢/ ٣٥٢ .

(١١) شرح التصريح ١/ ٦٧١-٦٧٢ .

(١٢) همع الهوامع ٤/ ٢٢٥ .

(١٣) الأصول ٢/ ٢٤٨ .

(١٤) شرح السيرافي ٢/ ١٦٠-١٦١ .

(١٥) التعليقة ١/ ١٧٤ .

(١٦) شرح الرماني ٢/ ٥٦١ .

المسألة الثالثة

تقدُّمُ البَدَلِ على المُبْدَلِ منْهُ في بابِ الاسْتِثْنَاءِ

تقرَّرَ عند النحاة أن الاستثناء المقدَّم لا يكون إلا منصوبًا في النفي والإثبات، وبيان التقرير: أن المستثنى إذا كان بعد (**إلا**) وتقدم على المستثنى منه وجب النصبُ؛ لأنه إن كان في الموجَب فقد تقدم وجوب النصب، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه من التوابع فلم يبق إلا النصب على الاستثناء(١).

وذهب يونس إلى جواز تقدم البدل على المبدل منه مستندًا في ذلك إلى ما حكاه عن بعض من يوثق بهم من العرب من قولهم: (**ما لي إلا أبُوكَ أحدٌ**)، فجعلوا المستثنى المؤخر (**أبُوكَ**) بدلًا من المستثنى منه (**أحدٌ**)، ثم قدموا البدل على المبدل منه، وجعلوا المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا(٢).

قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (**مالي إلا أبُوكَ أحَدٌ**)، فيجعلون (**أحدًا**) بدلًا، كما قالوا: «ما مررتُ بمثله أحدٍ فجعلوه بدلًا، وإن شئت قلت: مالي إلا أبُوكَ صديقًا، كأنك قلت: لي أبوك صديقًا ..»(٣).

وقد اعترض أبو علي الفارسي على ما سوَّغه يونس ناقلًا اعتراض أبي العباس المبرد عليه، فقال:

«أبو العباس: لا يجيز (**ما لي إلا أبُوكَ أحدٌ**)؛ لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون (**أحدٌ**) مبدلًا منه لا بدلًا»(٤).

وتفسير كلام أبي العباس أن المستثنى في كلام العرب وجهه عندهم أن يكون بدلًا، ولا يكون مبدلًا منه؛ لأن حدَّ الاستثناء كما يقول سيبويه: «أن تَدَارَكَه بعد ما تنفي فتُبْدِلَهُ»(٥)، ولذلك لما لم يكن وجه الكلام هذا، أي لم يمكن مع التقديم أن يكون بدلًا حملوه على وجه قد يجوز فيه وهو

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٩٦٦، شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٢ بولاق، ٢/ ٣٣٦ هارون، شرح السيرافي ٣/ ٨١، الإنصاف ١/ ٢٧٧، شرح التسهيل ٢/ ٢٩٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٤، شرح ابن الناظم ٢١٨، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٦، أوضح المسالك ٢/ ٢٦٨، توضيح المقاصد ٢/ ٦٧١، شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٧، المساعد ١/ ٥٦٧، المقاصد الشافية ٣/ ٣٦٨، شرح المكودي على الألفية، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي – جامعة الكويت – ١٩٩٣م– ١/ ٣٤٧، شرح الأشموني ٢/ ٢١٩، شرح التصريح ١/ ٥٤٩، همع الهوامع ٣/ ٢٥٦.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٢ بولاق، ٢/ ٣٣٦ هارون.

(٤) التعليقة ٢/ ٦٩.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٣٥.

مؤخر، وهو النصب ، فقالوا : **(ما لي إلا أبَاكَ صَدِيْقٌ)** .

وإنما كان الرفع على البدلية في **(مالي إلا أبُوْكَ أحدٌ)** غير مختار؛ لأنهم كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل، إذ كان البدل على خلاف ذلك ؛ لأنه لا يوجد بدل كل من بعض، والأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه ، فحدُّه إذًا أن يكون بدلًا لا مبدلًا منه؛ لأن البدل ثان عن المبدل منه، فلذلك لم يجز: ما أتاني إلا أبوك أحدٌ، على أن يكون **(أحدٌ)** بدلًا من **(إلا أبوك)** (١).

وابن الضائع يستظهر من كلام سيبويه وما حكاه عن يونس أنه يجيز أن يكون المستثنى منه بدلًا من المستثنى وأن المفسرين لكلام سيبويه لم يفهموا عنه مراده ، ذلك أن المراعى في البدل في الاستثناء أن يقع موقع المستثنى منه ، والبعض في الاستثناء لا يقع موقع الكل إلا مع **(إلا)** ، وذلك قولك : **(ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)** ، و **(زيدٌ)** مع **(إلا)** بمعنى **(غيرُ زيدٍ)** ، و **(غيرُ زيدٍ)** هو مدلول **(أحد)** ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، فـ **(إلا زيد)** أشبه ببدل الشيء من الشيء منه ببدل البعض؛ ولذلك لا يقع البدل هنا موقع المبدل منه إلا مع **(إلا)**، فليس البدل إلا الحرف مع الاسم(٢)، يقصد بذلك أن **(أحدًا)** في مثالنا بدل من **(إلا أبُوْكَ)** مجموعين، وهو شبيه بدل الشيء من الشيء؛ لأن **(ما قامَ إلا أبُوْكَ)** في قوة **(ما قامَ غيرُ أبِيكَ أحدٌ)** فيصح إطلاقه عليه(٣).

قال ابن عصفور : «ولا يقاس على هذه اللغة ، وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك»(٤)، وقال في موضع آخر: «إنه لُغَيَّةٌ ضعيفة»(٥).

وقال ابن مالك : «وقد يجعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا ، فنبهت بذلك على قول سيبويه – وذكر قول يونس –.. قال سيبويه : «وهذا مثل قولك: **(ما مررتُ بمثْلِكَ أحدٍ)** ، قلت : ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت – رضي الله عنه –(٦):

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٣٦٨ .

(٢) نقل الشاطبي كلام ابن الضائع كاملًا في المقاصد الشافية ٣/ ٣٦٩ ، ونقله مختصرًا كل من أبي حيان في الارتشاف ٣/ ١٥١٧ ، والأزهري في التصريح ١/ ٥٥٠ ، والسيوطي في الهمع ٣/ ٢٥٦ .

(٣) همع الهوامع ٣/ ٢٥٦-٢٥٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٦ ، المساعد ١/ ٥٦٧ ، الهمع ٣/ ٢٥٧ ، الصبان ٢/ ٢١٩ .

(٥) المساعد ١/ ٥٦٧ .

(٦) البيت في(ديوانه ص ١٥٥ ، شرح وتحقيق عبد أعلى مهنا – دار الكتب العلمية -بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م)، وفيه: [إلا النبيين] ولا شاهد فيه حينئذ على ما أراد ابن مالك ؛ لأن رواية النصب هذه هي مذهب الجمهور، وجاء برواية الرفع في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٥ ، و شرح ابن الناظم ٢١٨ ، و أوضح المسالك ٢/ ٦٨ ، و شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٧، و شرح الأشموني ٢/ ٢١٩ ، و شرح التصريح ١/ ٥٥٠ ، و همع الهوامع ٣/ ٢٥٧ .

لأنَّهُمْ يَرْجُونَ منْـــهُ شَفَــاعَةً إذا لم يكُنْ إلا النبِّيونَ شَـــافِعُ

وأنشد الفراء [(١)]:

مُقَزَّعٌ أطْلسُ الأطْمَـارِليْ سَ لَهُ إلا الضِّرَ اءُ وإلا صَيْدُهَـا نَشَبُ» [(٢)]

هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل،ونحوه في شرح الكافية الشافية،وهو تراجعٌ عما ذهب إليه في الخلاصة الكافية سلفًا ؛إذ قال فيها :

وغَيْرُ نَصْـب سَابقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَأْتي وَلَكنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

وقوله : «**قد يأتي**»: أي قد يأتي قليلًا غير النصب وهو الإتباع في المستثنى المتقدم؛ إذ ليس بكثير في كلام العرب .

ووجَّه ابن هشام هذه اللغة بأن العامل فُرِّغ لما بعد **(إلا)** ، فيكون الاستثناء مفرغًا ، أي لم يذكر المستثنى منه ، وأن المؤخر عام أُريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى لكنه بدل كل، ونظيره في أن المتبوعَ أُخِّر وصار تابعًا : **(ما مررت بمثلِكَ أحدٍ)** [(٣)].

ولولا هذا التوجيهُ لكان البدلُ منْ قبيل بدل الكل من البعض ؛ لأن اللفظ العام قد صار بدلًا، واللفظُ الخاصُ قد صار مبدلًا منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل وهو ما ينكره جمهور النحاة .

ونخلص من هذا إلى أن رفع المستثنى مقدمًا على أنه مبدل منه في نحو: **(مَالي إلا أبُوكَ أَحَدٌ)** لغةٌ ضعيفةٌ قليلةٌ، ولا يُفْهِمُ كلامُ سيبويه غَيْرَ هُ– كما فهم ابن الضائع – وهو ما تناقله النحاة بعد ذلك ؛ فالنصب في هذا الباب هو اختيار العامة وهو ما قرره الفارسي.

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت لذي الرُّمة في معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٨ ، وفيه وفي (ديوان ذي الرُّمة ص ١٨، تحقيق وشرح أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) : [صيدَها] بالنصب ،وعلى رواية النصب فلا شاهد فيه لابن مالك والفراء ، وقد جاءت رواية الرفع في شرح التسهيل ٢/ ٢٩١ ، و شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٥ .

والمقزع: قليل الشعر ، **والأطلس** : الثوب الخلِق، **والأطمار** : الثياب ،**والضِّرَ اء**: الصيد بالكلاب الضارية.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٠–٢٩١ .

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٧٠ ، شرح التصريح ١/ ٥٤٩ ، حاشية الصبان ٢/ ٢١٩ .

المسألة الرابعة

لحوق ألف الندبة لصفة المندوب

هذه المسألة وقع فيها النزاع بين المدرستين البصرية والكوفية ، وتَبِعَ الكوفيين فيها بعضُ البصريين؛ كيونس، وبعض الذين لديهم نزعة الجمع بين المذهبين كأبي الحسن بن كيسان .

وفي هذه القضية ذهب الكوفيون ويمثلهم الفراء(١) إلى أنه يجوز أن تُلقى علامة الندبة على صفة المندوب، نحو قولك : **(وازَيْدُ الظَّرِيفَاهْ)** ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري ، وأبو الحسن بن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز(٢)، وإنما تقع ألف الندبة عندهم على الموصوف لا على الوصف.

قال سيبويه : «والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف ، وأما يونس فيُلحق الصفةَ الألفَ فيقول: **(وازيدُ الظَّرِيفَاهْ)** ، **(واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ)**، وزعم الخليل أن هذا خطأ»(٣).

وقال المبرد : «وكان يونس يجيز أن يلقى علامة الندب على النعت ، فيقول : **(وازيدُ الظَّرِيفَاهْ)**، **(وازيْدَاهُ أنتَ الفارِسُ البَطَلاهْ)** ، وهذا عند جميع النحويين خطأ؛ لأن العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت والنعت خارج من ذا»(٤).

والكوفيون قاسوا الموصوف مع صفته على المضاف مع المضاف إليه؛ فإن علامة الندبة تُلقى على المضاف إليه إجماعًا ، فيقال : **(واعبدَ زَيْدَاهْ، واغُلامَ عَمْـرَاهْ)**؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تُلْقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة، واستدلوا لقولهم بما روي عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمْجُمتان – أي قَدَحان – فقال: **(واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ)** وألقى علامة الندبة على الصفة(٥).

وقد نقض أبو علي هذا القياس الذي استند إليه يونس والكوفيون عن طريق إبطال العلة التي استنبطوها من أن الصفة مع موصوفها بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فقال : «الدليل على انفصال

---

(١) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢١٦ ، المساعد ٢/ ٥٣٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٦٤ ، أسرار العربية ٢٤٤-٢٤٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٣-٣٢٤ بولاق ، ٢/ ٢٢٥-٢٢٦ هارون .

(٤) المقتضب ٤/ ٢٧٥ ، الأصول لابن السراج ١/ ٣٥٨ .

(٥) الإنصاف ١/ ٣٦٤-٣٦٥ ، اللباب ١/ ٣٤٣-٣٤٤ .

الصفة من الموصوف في المعنى وإن كانت تجري عليه في إعرابه قولهم في النداء : **(يا زيدُ العاقلُ)** ، ألا ترى أن الموصوف مبني ، والصفة معربة ، فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالة على أنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد ، فإذا كان كذلك لم يجز قول يونس في إلحاق علامة الندبة الصفة ؛ لأن الصفة منفصلة من الموصوف ، وليست بداخلة في النداء»[1].

ويجلي الفارسي اختصاص علامة الندبة بأن علامة الندبة من شأنها «أن تلحق المنادى دون ما لا ينادى ؛ لأن الندبةضَرْ بٌ من النداء ، فلو جاز أن تَلْحقَ الصفةَ علامةُ النُّدبة لجاز أن يدخل في حكم النداء، فيكون معمول النداء كالموصوف، فإذا لم يكن الوصف معمولًا للنداء ولا داخلًا في حكمه من حيث كان معربًا لم يجز لحاق علامة الندبة فيه»[2].

ويفسر تقريرَ الفارسيِّ أن علامة الندبة الأصل فيها أن تلقى على ما يلحقه تنبيه الصوت لمدِّ الصوت ، وليس ذلك موجودًا في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ، فوجب أن لا يجوز[3].

وإن كان المجيزون يحتجون لذلك بأن الصفة قد تلزم في بعض المواضع للموصوف ، كصفة **(أي)** في باب النداء ، نحو قولك : يا أيُّها الرجلُ ، والجماء الغفير ، وصفة **(من)** و **(ما)** النكرتين، فجرت الصفة مجرى المضاف إليه، ولأنها توضح كما يوضح[4] ،ولاسيما أن التفجع والتوجع والتأسف قد تقع على صفات المندوب كما تقع على ذاته ، فلا يمتنع أن تلحقها العلامة[5].

وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر؛ لأن الخبر وصف للمبتدأ معنىً، إذ لو جاز دخول ألف الندبة في الصفة لجاز دخولها في قولك : **(وازيْدَاهْ أنْتَ الفارسُ البَطَلَاهْ)** ، فالصفة والخبر عند الخليل خارجان عن النداء ، فقد اتفقا في خروجهما وإن اختلفا في المعنى ، وإنما الندبة للمنادى ولا تدخل في غيره ، فما كان خارجًا عن النداء فالندبة مفارقة له ، وهو ما وافقه عليه السيرافي[6] والفارسي؛ حيث قال :

«ووجه الجمع بينهما – أي بين الصفة والخبر – أن **(البطلاه)** هو المدعو في المعنى وليس بداخل في النداء ، كما أن الوصف هو المدعو في المعنى وليس بداخل، ولو جاز دخول علامة الندبة في

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٥١٣-٥١٤ .
(٢) المسائل البصريات ١/ ٥١٤ .
(٣) الإنصاف ١/ ٣٦٥ .
(٤) اللباب ١/ ٣٤٤ ، المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٧ .
(٥) المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٧ .
(٦) النكت للشنتمري ٢/ ١٧٢ .

الوصف لجاز دخولها في **(البطلاه)** في هذه المسألة لاجتماعهما في أنهما المدعوان في المعنى ، ولم يعمل النداء فيهما ، هذا جمع الخليل ، وإلزامه صحيح ، وجمع بَيِّن»[1].

وقد احتُج ليونس ردًّا على الخليل بأنه ليس الخبر مثل الصفة، فلذلك لم يجز **(أنتَ الفَارِسُ البَطَلاهْ)**؛ لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه»[2].

وسلم البصريون بأن الصفة من تمام الموصوف ، ولكنهم لم يسلموا للكوفيين أن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة، فلو أنك قلت : **(عبد)** في قولك: **(عبد زيد)** ، أو **(غلام)** في قولك: **(غلام عمرو)** لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت: **(زيد)** في قولك: **(هذا زيدُ الظَّرِيْفُ)** يتم الموصوف بدون ذكر الصفة ، وكنت في ذكرها مخيرًا إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها ، فبان بذلك الفرق بين الصفة والمضاف إليه[3].

واحتج بعض من وافق يونس له بأن اتصال الموصوف بصفته لفظًا وإن كان أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته ، إلا أن الموصوف متصل بصفته على الجملة لفظًا ، واتصاله بها في المعنى أتمُّ من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه وإن كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق المضاف إليه على المضاف ، ولا الصلة على موصولها[4].

وأجاب البصريون عن المروي عن العرب من قولهم : **(وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ)** بأنه يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يُعبأ به ولا يُقاس عليه عندهم[5].

ويطرح أبو علي جوابًا افتراضيًّا على التفريق بين الموصوف والمضاف إليه، ثم يجيب عليه قائلًا: «فإن قلت: إن الصفة جُعلت بمنزلة الموصوف في قولك : **(هذا زيدُ بنُ عمروٍ)** حين جعلا بمنزلة اسم واحد نحو : امرئٍ وابْنُمٍ ، وكذلك : **(لا غُلامَ ظَرِيْفَ لك)**، وكذلك قول من قال : **(مَا مَـرَرْتُ**

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٥١٤ .

(٢) النكت ٢/ ١٧٣ .

(٣) الإنصاف ١/ ٣٦٥ ، أسرار العربية ٢٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٤٢٢ .

(٥) الإنصاف ١/ ٣٦٥ ، الأسرار ٢٤٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٧٨٢ ، الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٨٦ .

بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ مِنْكَ) ، فيُنْصبُ لما تأخرت الصفة كما كان يُنصَبُ لو تأخر الموصوف وتقدم المستثنى ، فإذا كان قد صارا بمنزلة اسم واحد فهلا جاز أن يلحق الصفة علامة الندبة كما جاز أن يلحق المضاف إليه علامة الندبة ، لاجتماعهما في أنهما بمنزلة اسم واحد؟

قيل : لا يدل جعلهم **(زيدًا)** مع **(ابن)** بمنزلة اسم واحد على أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، لما ذكرنا من افتراق الصفة والموصوف ، وإنما فُعل هذا مع العلم خاصة، لكثرته في كلامهم، ومخالفتهم به للأصل في هذا كما غيروا في أشياء أخرى نحو : مَنْ زيدًا ، ألا ترى أنه إذا زايل[1] هذا الموضع لم يكن مثله في هذا الموضع ، فإذا كان كذلك دلّك أن الصفة ليست في حكم الموصوف في هذا»[2].

وقد تابع أبا علي في استدلاله واحتجاجه لمذهب الخليل وسيبويه والبصريين في عدم جواز إلحاق ألف الندبة لصفة المندوب غالبُ النحاة بعد ذلك ؛كالصيمري[3]، وابن الأنباري[4]، وابن خروف[5]، والعكبري[6]، وابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8]، وأبو حيان[9]، وابن الفخار[10]، والسيوطي[11]، وتبع ابنُ مالك قولَ يونس والكوفيين في الجواز مؤيدًا إياه بقول القائل:[12]

ألا يَا عَمْرو عَمْرَاهْ ... وعَمْرُو بنَ الزُّبَيْرَاهْ

حيث لحقت ألف الندبة **(عمراه)** وهو توكيد مندوب ، ولحقت في **(الزبيراه)** وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب .

---

(١) أي : بارحه وفارقه .

(٢) المسائل البصريات ١/ ٥١٥-٥١٧ ، ونقل الشاطبي عن أبي علي هذا الاحتجاج في كتابه المقاصد الشافية شرح الألفية ٥/ ٣٨٨ ، وعزاه إلى التذكرة لأبي علي، وذكر أنه بسط فيها الاحتجاج للمذهبين .

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٤ .

(٤) الإنصاف ١/ ٣٦٤-٣٦٥ ، أسرار العربية ٢٤٤-٢٤٥ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٨٢ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٣ .

(٧) شرح المفصل ٢/ ١٤ .

(٨) الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٢٨٥-٢٨٦ .

(٩) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢١٦ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٥٠ .

(١١) همع الهوامع ٣/ ٦٩-٧٠ .

(١٢) البيت لا يعلم قائله ، وهو من شواهد: المقرب ١/ ١٨٤ ، و شرح التسهيل ٣/ ٤١٦ ، و المساعد ٢/ ٥٣٨ ، و المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٧ ، و الأشموني ٣/ ٢٥٣ .

ولحاقها نعت المندوب، كقول القائل[1]:

كُلُّ امْرِئٍ بَاك عَلَيْكَ أراه　　　كَمْ قَائلٍ يَا أَسْعَدُ بن سَعْدَاهْ

وقد تبع ابنُ مالك في ذلك: أبا علي الشلوبين[2]، وابن عصفور[3]، وتبعه على ذلك بعض النحاة؛ كابنه[4]، والرضي الاستراباذي[5]، وابن عقيل[6]، والشاطبي[7]، والأشموني[8]، والصبان[9].

ونقل خالد الأزهري عن ابن الخباز، أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت بين علمين نحو: وازيدُ بنُ عَمْرَا ، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد ،واختار ابن الخباز أنها تدخل آخر البدل ؛ لأنه قائم مقام المبدل منه ، فنقول: واغُلامَنَا زَيْدَاهْ، وتدخل على العطف النَّسَقِيِّ نحو : وازيدُ وعَمْرَاهْ، وأيده الأزهري في دخولها التوكيد اللفظي[10].

والرأي الذي يعضده السماع، وتؤيده الأدلة ، وتنسجم معه الأقيسة هو رأي الجمهور الذي احتج له أبو علي وانتصر له ودلل عليه .

(١) البيت لا يعلم قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/ ٤١٦ .
(٢) التوطئة ٢٩٦ .
(٣) المقرب ١/ ١٨٤ .
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٤٢١ .
(٥) شرح الكافية ١/ ٤٢٢ .
(٦) المساعد ٢/ ٥٣٧ .
(٧) المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٦ .
(٨) شرح الألفية ٣/ ٢٥٠ .
(٩) حاشية الصبان ٣/ ٢٥١ .
(١٠) شرح التصريح ٢/ ٢٤٨ .

المسألة الخامسة

إِجْرَاءُ المنقُوصِ غيرِ المنصَرِفِ مُجرى (جَوَارٍ)

ذهب فريق من النحاة إلى أن كل ما كان آخره ياء زائدة أو أصلية منقلبة من واو ، نكرة كان أو معرفة ، مما ينصرف نظيره أو لا ينصرف ، فإنه في حال الجر والرفع مُنَوَّنٌ ، إلا أن يضاف أو تدخل عليه الألف واللام ، وأما في النصب فإن كان منصرفًا حرَّكتَه ونوَّنْتَهُ، وإن كان غير منصرف فتحته ولم تنون، فتقول مثلًا في المنصرف: **(رأيت غازيًا وراميًا)** ، وفي غير المنصرف : **(رأيت جواريَ وصحاريَ)** ، فإذا سميت امرأة بـ **(قاضٍ)** قلت في الرفع والجر: **(هذه قاضٍ)** ،و **(مررت بقاضٍ)**، والتنوين للعوض.

وذهب فريق آخرُ إلى أن كل ما كان نظيره من الصحيح لا ينصرف لم ينصرف من المعتل ذلك المثال، فإذا سميت امرأة **(قاضي)** قلت: **(هذه قاضِي)** بإثبات الياء وتسكينها من غير تنوين، و **(رأيتُ قاضيَ)** ،و **(مررتُ بقاضيَ)**، فلا ينونون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع ، ويفتحونها في الجر كما يفعل بالصحيح ، **ويمثل الفريقَ الأول:** الخليلُ وسيبويه وجمهور البصريين ، **والفريق الثاني:** يونس ، وعيسى ، وأبو زيد ، والكسائي ، والبغداديون .

قال سيبويه : «وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حالُ نظيره من غير المعتل معرفةً ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : **(هذا جَوارِي قَدْ جَاء)** ، و **(مررتُ بجوَارِيَ قبلُ)** ، وقال الخليل : هذا خطأٌ لو كان من شأنهم أن يقولوا : هذا في موضع الجر لكانوا خُلقاء أن يُلزموه الرفع والجر ؛ إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خُلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر ، فيقولوا : **(مررت بجواريَ قبلُ)** ؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة ، ويقول يونس للمرأة تُسَمَّى بـ **(قاضٍ)** : **(مررت بقاضِيَ قبلُ)** ، و **(مررت بأُعَيْمِيَ منك)** ، فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خُلقاء أن يُلزموها الجر والرفع»(١).

فمذهب الخليل وسيبويه إذًا أن نحو **(جوارٍ)** و **(قاضٍ)** و **(أُعَيْمٍ)** إذا سُمِّي به فإنه يبقى على ما كان عليه قبل العلمية ، فحالها في التنكير والتعريف سواء ، وأما يونس فإنه كان يوافقهم على ذلك في النكرات ويخالفهم في المعارف ، وكان يعتبر بـ **(جوارٍ)** ونحوه من المنقوص، فكل ما كان له نظير من

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٨ بولاق ، ٣/ ٣١٢ هارون.

الصحيح مصروفٌ صَرفَهُ ، وما لم يكن نظيره مصروفًا لم يصرفه وفتحه في الجر كما يفعل في الصحيح، فهو يحمل إذًا هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح في عدم حذف الآخر، فيقول : **(رأيتُ جواريَ، ومررتُ بجواريَ)** بإظهار فتحة الخفض كما تظهر في الصحيح ، فتقول لو سَميت امرأة بـ **(ضَارِبٍ)** : **(مررتُ بضاربَ العاقلَةِ)** ، ويقدم منع الصرف على الإعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع، ومفتوحة في النصب والجر .

وأما أبو علي الفارسي ، فقد وافق الخليل وسيبويه وجمهور البصريين كأبي عمرو بن العلاء ، وابن أبي إسحاق ، والمبرد ،وابن السراج، في الاعتراض على مذهب يونس ومن تابعه ، ونقل عبارة سيبويه باقتضاب شديد جاء فيها : «قال : وأما يونس فكان ينظر في كلٍّ، فقال الخليل : هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر، لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم بمنزلة المعتل»[1].

ويبسط أبو علي وجهة نظر يونس ومن نحا نحوه قائلًا :

«وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس ، عن أبي عثمان ، أنه قال : كان عيسى بن عمر ، ويونس، وأبو زيد ، والكسائي ينظرون إلى باب **(جَوَارٍ)** فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يحذفوه ، وما لحقه التنوين في نظيره من الصحيح نوَّنُوه، فكانوا يقولون : هؤلاء جَوَاري ، ومررتُ بجَوَاري، فلا يحذفون الياء ولا ينونون ؛ لأن نظيره من الصحيح لا ينون، فهؤلاء لم يذهبوا إلى أن الياء من **(جوارٍ)** حذفت حذفًا كما ذهب سيبويه ، لكنهم قدروا أن الياء تحذف لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يجتمعا لم تحذف.. »[2].

ويفسر أبو علي اعتلال الخليل قائلًا : «يقول : لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجر كما تحرك الصحيح ، فإذا جاز في المعتل ألا يُحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما فلا يُنكر أن يخالفه في حذف الياء منه وفي بيان التنوين فيه عوضًا منه»[3]، وقال : «كل ما أجاز الخليل فيه التنوين في هذا الفصل مقيس على **(جوارٍ)**،أما **(قاضٍ)** اسم امرأة فكان يجب لولا حذف الياء منه ألا يصرف ولا ينون ، كما أنك لو سميت امرأة بـ **(قاسمٍ)** لم تنون ولم تصرف ، لكن لما وقعت الياء موقعًا لم يجب أن تصرف الاسم فيه حذفت الياء ، كما أن **(جواري)** لما وقعت الياء منه

---

(١) التعليقة ٣/ ١٢٧ .

(٢) التعليقة ٣/ ١٢٠-١٢١ .

(٣) السابق ٣/ ١٢٧ .

موقعًا لم يجب أن يصرف فيه حذفت الياء منه ، وصار التنوين عوضًا»[1].

وبيان تفسير الفارسي : أنه لو كان من شأنهم أن يلزموا الحركة حالة الجر فيجرونه مجرى الصحيح، لكان منْ حقهم أن يُلزموا الحركة في حالة الرفع أيضًا، فكما يلزمهم أن يقولوا : **(مررتُ بقاضِيَ)** اسم امرأة ، فكذلك يلزمهم أن يقولوا : **(هذا قاضِيُ)**؛ إذا كانوا يجرون المعتل هنا مجرى الصحيح .

ويقف الفارسيُّ في هذه القضية جنبًا إلى جنب مع موقف غيره منشُرَّاح سيبويه؛ مثل السيرافي الذي يقول : «ومذهب الخليل وسيبويه في امرأة **(قاضٍ)**: **(هذه قاضٍ)** ، و **(مررت بقاضٍ)** منونًا ، و **(رأيتُ قاضِيَ)** مفتوح غير منون ، وقول الخليل هو الجيد ؛ لأن ما كان من الجمع على فواعل أو غير ذلك من بنية الجمع الذي ثالثه ألف وبعده حرفان لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فإذا دخل التنوين على **(غَوَاشٍ)** وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ،فدخوله على (قَاضِي) اسم امرأة أولى؛لأنها لا تنصرف في النكرة»[2].

ويقول الرماني بخصوص مذهب الخليل وسيبويه : «وهو القياس الصحيح ، وأما مذهب يونس ، فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح ؛ لأن التعريف فيه ينقله ، ويقتضى له أن يُقاس على نظيره في النقل ، فتقول في **(قاض)** اسم امرأة : **(هذا قاضي ، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ)** ، وكذلك كل معرفة من المعتل لا تنصرف ، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمع جارية : **(هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ)** ، وإنما كان يخالف في المعرفة خاصة ، فألزمه الخليل أن يقول: **(مررت بقاضِيَ، وهذا قاضِيُ)** قياسًا على نظيره من الصحيح»[3].

وهذا الذي قررهشُرَّاح الكتاب هو الذي اتفق عليه عامة البصريين كالمازني، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاجي[4].

قال ابن السراج : «وقال أبو العباس – رحمه الله – : قال أبو عثمان : كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى **(جوارٍ)** وبابه أجمع، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفوه ، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر ، كما يفعلون بغير المعتل ، يسكنونه في الرفع خاصة ، وهو

---

(١) السابق ٣/ ١٢٣ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ ٧٥ .

(٣) شرح الرماني ج٣، ق ٣٠٩.

(٤) انظر: المنصف ٢/ ٦٦–٦٧ ، المقتضب ١/ ٢٨٠–٢٨١ ، الأصول ٢/ ٩١ ، ما ينصرف ١١٣ .

قول أهل بغداد ، والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل ، وأبي عمرو بن العلاء ، وابن أبي إسحاق، وجميع البصريين»[١].

وابن مالك وعامة المتأخرين[٢] يصححون مذهب الخليل تبعًا للجمهور، ويجعلون مذهب يونس من مواضع الضرورات الشعرية .

قال ابن مالك : «ومذهب الخليل هو الصحيح ؛ لأن نظائر **(جوارٍ)** من الصحيح لا يُنَون في تعريف ولا تنكير وقد نُوِّن ، ونظائر **(قاضٍ)** اسم امرأة لا يُنون في تعريف وينوَّن في تنكير ، فتنوينه أولى من تنوين **(جوارٍ)**» [٣].

وجعل أبو حيان ما نحا إليه يونس ومن لفَّ لفَّهُ من باب الوهم والخطأ والمخالفة للعربية لغة القرآن فقال : «وما ذكره أبو علي من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان (جَوَار) نكرةً ولم يُسَمَّ به، فتقول : **(هُنَّ جَوَاري ،ومررتُ بجواريَ)** فلا يُنَوَّنُ وهمٌ وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن»[٤].

وقد أخطأ ابن الحاجب فنسب هذا القول لسيبويه والكسائي بدلًا من يونس ، فقال : «وأما في حال الخفض فأكثر العرب يقولون : **(مررت بجوارٍ)** ومنهم من يقول : **(مررت بجواريَ)** واختار ذلك سيبويه والكسائي»[٥].

ونخلص من هذا النقاش إلى أن الاسم المنقوص إذا منع من الصرف للتسمية وكان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعًا من الصرف أو غير ممنوع ، فإنه يجري مجرى **(جوارٍ)** في الإعلال ، لا فرق بين حالة التنكير والتعريف، هذا مذهب أكثر العرب وجميع البصريين ، واختيار الفارسي والخالفين ، وهو الذي تؤيده الأصول الصرفية ؛ إذ ليس في الإثبات ما في الإعلال من الخفة ، والتخفيف شائع في كلام العرب بالحذف كثيرًا فلا فرق بين **(جوارٍ)** جمعًا ومفردًا ، ولا بين **(قاضٍ)** نكرة ومعرفة .

---

(١) الأصول ٢/ ٩١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٦ ، وانظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٩ ، شرح سيبويه لابن خروف ٣٩٣ ، شرح المفصل ١/ ٦٤ ، الإيضاح شرح المفصل ٢/ ١٣٩ ، شرح ابن الناظم على الألفية ٤٧٠ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٤ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٩ ، أوضح المسالك ٤/ ١٣٩ ، توضيح المقاصد ٤/ ١٢٢٤ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٨ ، المساعد ٣/ ٣١ ، المقاصد الشافية ٥/ ٦٨٣ ، شرح التصريح ٢/ ٣٥٤ ، شرح الأشموني ٣/ ٤٠٠ ، همع الهوامع ١/ ١١٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٠ .

(٥) الإيضاح شرح المفصل ٢/ ١٤٠ .

المسألة السادسة

إلحاقُ عَلَمِ المذكَّرِ المنقولِ مِن المُؤَنَّثِ التَّاءَ عِنْدَ التَّصْغِيرِ

مما تقرر عند نُحاة البصرة أن العلم إذا رِيمَ تصغيرُه ، فإنه لا اعتبار بما نقل عنه من تذكير أو تأنيث ، فلو سميت امرأة بـ (رُمْح) لقلت: (رُمَيْحَة)، نظرًا إلى ما صار إليه من التأنيث، ولم تقُلْ: (رُمَيْحًا) نظرًا إلى أصله ، وكذا لو سميتَ مذكَّرًا بـ (أُذُن) ، لقلت : (أُذَيْن) نظرًا إلى حاله الذي صار إليه من التذكير ولم تقل : (أُذَيْنَة) اعتبارًا بالأصل ، وقالوا: إن الاعتبار بالموجود لا بالمفقود ، أما يونس فإنه لم يعتبر في التصغير الحال الحاضرة، وإنما العبرة عنده بالأصل ؛ لذا قال في تصغير (أُذُنٍ) إذا سُمِّيَ بها رجلٌ (أُذَيْنَة) .

قال سيبويه : «وإذا سميت رجلًا بـ (عَيْنٍ) أو (أُذُنٍ) فتحقيره بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في (حَجَرٍ) اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بـ (أُذَيْنَة) ، وإنما سُمِّي بمحقَّر»[1].

وتفسيرًا لتقرير سيبويه يقول الشَّارح السِّيرافيُّ :

«وإن سميت رجلًا باسم مونث على ثلاثة أحرف وليس في آخره هاء التأنيث ثم صغرته لم تلحق الهاء؛ كرجل سميته بـ (أُذُنٍ) أو (عَيْنٍ) أو (رِجْلٍ) ثم صغرته تقول: (أُذَيْنٌ) و (عُيَيْنٌ) و (رُجَيْلٌ)، هذا قول سيبويه وعامة النحويين والبصريين، ويونس يدخل الهاء ويحتج بـ (أُذَيْنَة) اسم رجل، وهذا عند النحويين إنما سمي بالمصغر، وكذلك (عُيَيْنَة) كأنهم سموه باسم مصغر ولم يسموه باسم مكبر ثم يصغر»[2].

ومذهب سيبويه في عدم اعتبار الأصل في التسمية هنا عند التصغير هو مذهب المبرد[3]، وابن السراج[4]، وقد غَلَّط المبرد يونس في قوله هذا ونقله عنه أبو علي الفارسي وتابعه عليه قائلًا :

«قال محمد بن يزيد غَلِطَ في (أُذَيْنَةَ) يونس ؛ لأنه ليس أحد يقول لرجل اسمه (أُذَينة): (هذا أُذُنٌ) ثم تحقره ، كما تقول : (هذا زيدٌ) ثم تحقرهُ ، وإنما سُمِّي بمحقر لا غير»[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣٧ بولاق،٣/ ٤٨٤ هارون .

(٢) شرح السيرافي ٤/ ٢٢٣ .

(٣) المقتضب ٢/ ٢٤٠ .

(٤) الأصول ٣/ ٣٧ .

(٥) المسائل البصريات ١/ ٣٧٤ .

وتفصيلًا لمذهب المبرد نورد تقريره في «المقتضب» ففيه تفصيل ما جاء في اعتراض أبي علي من إجمال ، وفيه :

« واعلم أنك إذا سَمَّيت مذكَّرًا بمؤنث لا علامة فيه أنك لا تلحقه هاء التأنيث إذا صغرته؛ لأنك قد نقلته إلى المذكر، وذلك قولك في رجل سميته **(هندًا،أو شمسًا،أوعينًا)** : عُيَيْن ، وشُمَيْس ، وهُنَيْد ، فإن قيل: فقد جاء في الأسماء مثل : **(عيينة)** و **(أذنية)** ، قيل : إنما سُمِّي بهما الرجلان بعد أن صُغِّرتا وهما مؤنثتان ، والدليل على ذلك أنك لم تسم الرجل عينًا ولا أذنًا ثم تأتي بهذا إذا صغرته ، إنما أول ما سميت به عُيينة وأذنية ، فهذا بيِّن جدًّا ، وكذلك إذا سميت امرأة أو مؤنثًا غيرها باسم على ثلاثة أحرف ، إنما يكون للمذكر فلابد من إلحاق الهاء إذا صغرته، وذلك أنك لو سميت امرأة **(حَجَرًا، أوعَمْرًا،أوعُمَرَ)** لم تقل في تصغيرها إلا : عُمَيْرَة وحُجَيْرة ، لا يكون إلا ذلك ، كما لم يكن في المذكر إلا ما وصفتُ لك إذا سميته بمؤنث»[(١)].

إذًا فالاعتبار عند جمهور البصريين عند التسمية بالحال الحاضرة عند التصغير لا بالأصل الفائت قبله، وأن ما جاء من نحو **(عُيَيْنَة)** فإنما سُمِّي به بعد التصغير لا أنه كان مكبرًا ثم صُغِّر .

وهذا الذي ذهب إليه المبرد وتبعه عليه الفارسي أَيَّده عامة النحاة بعدُ ؛كابن سيده[(٢)]، وابن عصفور[(٣)]،وابن مالك[(٤)]، وابن الضائع[(٥)]، والرضي[(٦)]، وأبي حيان[(٧)]، والمرادي[(٨)]، وابن الفخار[(٩)]، وابن عقيل[(١٠)]،والشاطبي[(١١)]، والأشموني[(١٢)]، والأزهري[(١٣)]،.......................

(١) المقتضب ٢/ ٢٤٠ .
(٢) المخصص ١/ ٨٠ .
(٣) المقرب ٢/ ٨٧ .
(٤) التسهيل ٢٨٦ .
(٥) المقاصد الشافية ٧/ ٣٩٩ .
(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٤٠ .
(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٣٧٨ .
(٨) توضيح المقاصد ٥/ ١٤٣٩ .
(٩) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار،بحث دكتوراه في ثلاثة أجزاء،مقدمة من الطالب حماد بن محمد الثمالي لكلية اللغة العربية –جامعة أم القرى–١٤٠٩–١٤١٠هـ–٣/ ١٠٨٧ .
(١٠) المساعد ٣/ ٥١٤ .
(١١) المقاصد الشافية ٧/ ٣٩٨ .
(١٢) شرح الأشموني ٤/ ٢٤٢ .
(١٣) شرح التصريح ٢/ ٥٨٠ .

والسيوطي[1].

ومذهب يونس الذي جوَّز فيه **(أُذَيْنَة)** و **(عُيَيْنَة)** وافقه فيه ابن الأنباري[2] معتبرًا لأصل الكلمة قبل التصغير من جهة التأنيث والتذكير، والحجة مع قول الجمهور؛ لأن أصل الكلمة من التأنيث منسوخ بالتذكير غير معتبر ولا ملحوظ.

وقد سوغ ابن الفخار مذهب يونس وابن الأنباري في اعتبار الأصل فيما هو أصل، فقال في امرأة سميت بـ **(زيد)** : **(زُيَيدًا)** اعتبارًا بالأصل ، قال : «لأن اعتبار الأصل فيما هو أصل أظهر من اعتبار الأصل فيما هو فرع»[3]، لأن **(زيدًا)** في الأصل مذكر، والتذكير أصل والتأنيث فرع .

وهو استدلال معتبر لولا ما صادمه من مذهب الجمهور في أن القاعدة العامة هي اعتبار الحال الموجودة لا المفقودة ، وهي قاعدة لم يشذ عنها إلا قول يونس وليس معه ما يؤيده .

❁ ❁ ❁

---

(١) همع الهوامع ٦/ ١٤٤ .

(٢) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – مطبعة دار الكتب – ١٩٧٠م – ٨٥ ، التسهيل ٢٨٦ ، المساعد ٣/ ٥١٤ .

(٣) شرح الجمل ٣/ ١٠٨٧ .

٧- الكسائي

(١١٩-١٨٩هـ)

المسألة الأولى

مَجِيءُ اسمِ الإشَارَة حَالًا

لما كانت الحال فضلة على الخبر، والخبر في الأمر العام إنما يستفاد إذاكان نكرة، لزِمَ الأحوالَ أن يكُنَّ نكرات، حملًا على الأصل ؛ لأن الأصل التنكير[١] ،وحيثية كونها فضلة أنها زيادة في الفائدة ، والفائدة في الخبر نكرة ؛ لأنه لو كان معرفة لم يستفده المخاطب ، ألا ترى أنك لو أخبرتَ الإنسان بما يعلمه لم تَكُنْ فيه فائدة ؟ وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم[٢].

هذا هو وجه الشبه الأول بين الحال والخبر، وهو أن الحال حكم كالخبر ، والأحكام يجب أن تكون نكرات[٣] على أصل هذا الباب في التنكير .

ولا يَرِدُ على هذا الأصل مجيءُ الحال في بضعة مواضع معارفَ ؛ لأن هذا الورود قليلٌ، ولما قل الحال المعرفة وُقِفَ على محلِّه وكَثُرَ النكرةُ فَقِيْسَ[٤].

أما وجه الشبه الثاني بين الحال والخبر فهو أن كلًّا من الخبر والحال يقعان بعد المعرفة ، وكانا معتمدين عليها ومعمولين لعاملها ، فالخبر يقع بعد المبتدأ ويعتمد عليه، ويعمل فيه الابتداء، والحال يقع بعد صاحب الحال ويعتمد عليه، ويعمل بها عامله ، ولذلك اشتُرِط أن يكون نكرة[٥]، ثم لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه ؛ لأنه مخبر عنه به ، ألزموه التنكير؛ لئلا يُتوهم كونها نعتًا ومنعوتًا، وأيضًا فإن الحال فضلة ملازمة للفضلية ، فاستُثْقِلَ واستحق التخفيف بلزوم التنكير، وليس غيرهُ من الفضلات ملازمًا للفَضْلِيَّة[٦].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ٣ .

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٩٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٤١ .

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٤٣٧ .

(٥) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) ،تحقيق الدكتور هادي عطية مطر – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – الجمهورية العراقية – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م- ١/ ٤٧٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٥-٣٢٦ .

أما ما جاء من قولهم : **(ادخُلوا الأولَ فالأولَ)**، و **(جاءُوا الجمَّاءَ الغفيرَ)**، و **(أوردَهَا العِرَاكَ)** ، فإنما ساغ مجيء هذه المعارف أحوالًا عند الجمهور؛ لأنها مؤولة بالنكرة ، أي : ادخلوا مترتبين ، وجاءوا جُمُومًا غفيرًا ، وأوردَهَا مُعْتَركةً ، وهي مع ذلك محكوم عليها بالشذوذ والقلة عند جمهور البصريين ولا يقاس عليه ، وإنما جاز هذا للاتساع في المصادر(١).

هذا هو المستقر السائد عند أصحاب المذهب البصري، وهو كذلك مذهب أبي علي الفارسي الذي تناول نقلًا عن الكسائي برز فيه تسويغ الأخيرِ مجيءَ الحال اسمَ إشارة ،وهو من المعارف التي لم يقل أحد غيره إنها تقع أحوالًا ، اللهم إلا على قياس مذهب البغداديين كما سيأتي .

قال الفارسي : «عن الكسائي أنه سمع : **هو أحسَنُ النَّاسِ هَاتَيْن** » ، هاتين يعني: عَيْنَين، موضع **(هاتين)** موضع **(العينين)** وهو معرفة ، والمعارف لا تنتصب على الحال ، ولا على التمييز»(٢).

يوضح تقرير الفارسي أن الكسائي أجاز أن تكون **(هاتين)** وهو اسم إشارة معرفة حالًا ، بدليل قوله : يعني :عَيْنَيْن ، فمذهب الكسائي على قياس مذهب الفارسي والبصريين مذهب شاذ غير معروف، وهو ما نَصَّ عليه ابن السراج ، حيث قال : «وقال الكسائي : سمعت : **(هو أحسن الناس هاتين)** ، يريد : عينين، فجعله نكرة ، وهذا شاذ غير معروف»(٣).

ومكمن الشذوذ هنا يقع في غير جهة؛ فمن جهة الجمود والاشتقاق فـ **(هَاتَيْنِ)** إن قلنا إنها معرفةٌ لفظًا نكرةٌ معنىً ؛ لأنها على تأويل **(عينين)** ، فهي جامدة أيضًا غير مؤولة، ووقوع الحال جامدة غير مؤولة بمشتق محكوم عليه بالندرة والقلة كما يقول النحاة إلا فيما يكثر وقوعه، كما في الحال الدالة على السِّعْر، نحو : **(بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا)** ، أو عدد نحو : ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ (٤)، وما أشبههما من الأحوال التي ذكرها النحاة(٥).

ومن جهة التعريف والتنكير ، فـ **(هاتين)** معرفة ، ولو أُوِّلت بنكرة لخرجت عن معنى الحالية، إذ الحال وصف يصف هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل ، وذلك نحو قولك : **(أقْبَلَ محمدٌ**

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٩٥ ، المقتضب ٣/ ٢٣٦ ، أصول ابن السراج ١/ ١٦٤ ، الإيضاح العضدي ٢٢٠ ، المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٦٧١ ، شرح المفصل ٢/ ٥٥ ، المقرب ١/ ١٥١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٣٦ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٥ ، توضيح المقاصد ٢/ ٥٩٧ ، المساعد ٢/ ١١ ، همع الهوامع ٤/ ١٨ .

(٢) المسائل البصريات ٢/ ٩١٣-٩١٤ .

(٣) أصول ابن السراج ١/ ١٥٨ .

(٤) [سورة الأعراف: ١٤٢].

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٣٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٢ ، أوضح المسالك ٢/ ٢٩٨-٢٩٩ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٥٢-٢٥٥ .

مُسرِعًا)،و**(ضربتُ عبدَ اللهِ بَاكِيًا)** ، فلو قلت في **(أنتَ أحسنُ الناسِ هَاتَيْنِ)**: إن **(هــاتين)** حـال لم يكن وصفًا لهيئة صاحبه، غايةُ الأمر أن يكون مُبيِّنًا لما انبهم في الذات هنا فيكون تمييزًا، وبالرغم مـن ذلك فلن يستقيم إعراب **(هاتين)** هنا تمييزًا باعتبار الأصول النحوية السماعية والقياسية ؛ لأن مجيء التمييز **(معرفة)** أشدُّ شذوذًا من مجيء الحال منه، وحتى الشاذ الذي ورد في مجيء التمييز معرفة كـان نكرة معرفة بالإضافة نحو قولهم في قوله تعالى : ﴿**إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾[1].

قال الزمخشري : «وقيل : انتصاب النفس على التمييز ، نحو : غُبِنَ رَأْيَهُ وأَلِمَ رَأْسَهُ»[2].

قال أبو حيان : «وانتصاب **(نفسه)** على أنه تمييز على قول بعـض الكـوفيين وهـو الفراء .. فـلا يجيزه البصريون ؛ لأنه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة»[3].

وإذا ورد وقوع التمييز معرفًا بالإضافة شذوذًا ونادرًا ، فينبغي أن يوقف على الوارد مـن ذلـك ولا يقاس عليه ، فقياس اسم الإشارة عليه بعيد.

ومن ثَمَّ بان رفض ابن السراج والفارسي لمذهب الكسائي في تجويز مجيء الحال معرفًا بالإشـارة وجيهًا ، ولعل ما في **(هاتين)** – أي اسم الإشارة – من الإبهـام هومـا دفـع الكسـائي إلى استسـاغة إعرابه حالًا ، وربما أوَّله على أن التقدير: **(أنتَ أحسنُ الناسِ حالَ كونِ هَاتَيْنِ العَيْنَينِ فِيْكَ)**، ولكن كثرة ما وقع فيه من تقدير للمحـذوفات، وعـدم جريانـه عـلى المطـرد مـن السـماع ، والشـائع مـن الأحوال، يجعله تأويلًا بعيدًا مستغربًا ، أضف إليه أن الحال على هذا التقدير ينبغي أن يكـون جملـة : أي : **(وهَاتَانِ العَيْنَانِ فيكَ)** لا مفردًا على كونه **(هاتينِ)**، ولم يكن الكسائي وحَـدهُ مـن سـوَّغ مجـيء الحال معرفة، فقد نحا نحوه يونس ، والبغداديون مطلقًا بلا تأويل[4]، فجوزوا : **(جاءَ زيدٌ الراكبَ)**، و**(ادخلوا الأولَ فالأولَ)**، فـ **(الراكبَ)** و **(الأولَ فالأولَ)** عندهم أحوال بنفسها وهي معرفة ، وحكى يونس أن العرب تقول : **(قامَ زيدٌ أخاكَ)** ، و **(هذا زيدٌ سيِّدَ النَّاسِ)**.

كما أجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط، وهي مـع ذلـك نكـرة نحو: **(عبدُاللهِ المُحسِنَ أفضلُ منه المُسيءَ)** ، والتقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة لفظًا[5].

---

(١) [سورة البقرة: ١٣٠].

(٢) الكشاف ١/ ٣٢٤ .

(٣) البحر المحيط ١/ ٥٦٥ .

(٤) انظر: ارتشاف الضـرب ٣/ ١٥٦٢ ، توضيح المقاصد ٢/ ٦٩٧ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٠ ، المساعد ٢/ ١١ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٥٥ ، شرح التصريح ١/ ٥٨٠ ، همع الهوامع ٤/ ١٨ .

(٥) راجع المصادر السابقة.

فقول الكسائي وفاق لقول يونس والبغداديين في قولهم بالجواز مطلقًا .

وجدير بالذكر أن ننوه إلى أن مذهب أبي علي في هذا الباب أن المعرفة لا تقع حالًا لا لفظًا ولا معنى، بخلاف الجمهور الذين جوزوا وقوع الحال معرفة لفظًا إذا صح تأويله معنىً بنكرة مع حكمهم بشذوذه ،ومنه أولوا الوارد المسموع من العرب من أحوال وقعت معارف بنكراتٍ ، أما الفارسي فذهب إلى أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، وإنما الأحوال هي الأفعال الناصبة المضمرة التي وقعت هذه الأسماء في موقعها فانتصبت على المصدرية، فقدر قولهم : **(طلبْتَهُ جهدك)**، و**(رجعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ)**، و**(أرْسَلَهَا العِراكَ)** هكذا : **(طلبتَهُ تجتهدُ جَهْدَكَ)**، و**(رجعَ يعودُ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ)**، و**(أرسلها تَعْتَرِكُ العِرَاكَ)** (١).

فعند أبي علي لا مجال لوقوع المعرفة نكرة أيًّا كانت صورة أو معنى ، وعند الجمهور يؤول ما سُمع منها معرفة صورة بنكرة معنى، مع الحكم عليه بالشذوذ وعدم القياسية ، وهو ما استقر عليه جمهور النحاة المتأخرين بعد ذلك .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٢١ ، المسائل المنثورة ١٦-١٨ ، المقتصد ١/ ٦٧٦-٦٧٧ ، الإيضاح شرح المفصل ١/ ٤٣١ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٧ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٣ .

المسألة الثانية

تنازعُ عَامِلَيْنِ معمولًا واحدًا مع حذف فاعلِ الأول وإخلائه مِنَ الضَّمير إجراءً للعَامِلَيْنَ مُجْرَى عَاملٍ واحدٍ

اختلف النحاة فيما إذا تنازع فعلان معمولًا واحدًا ، وكان أولهما طالبًا فاعلًا في نحو: **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا)** على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن في **(ضَرَبَنِي)** فاعلًا مضمرًا دل عليه المذكور ، وحمل أصحابَ هذا المذهب على القول بذلك امتناعُ خُلوِّ الفعل من فاعل في اللفظ ، فالفاعل عنده يضمر قبل الذكر ، فيستكن في الواحد ويبرز في التثنية والجمع ، فتقول :ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا ، وضَرَبَتْنِي وضَرَبْتُ هندًا ، وضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، وضَرَبَتَانِي وضَرَبْتُ الهِنْدَيْنِ،وضَرَبُوْنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، وضَرَبْنَنِي وضَرَبْتُ الهندَات، وهذا هو مذهب سيبويه(1)، والمبرد(2)، وابن السراج(3)، والزجاجي(4)، والسيرافي(5)، والرماني(6)، وجمهور البصريين(7).

المذهب الثاني: أن الفاعل محذوف لا يضمر دل عليه الظاهر المذكور، فتقول على هذا المذهب : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا ، وفي التثنية:ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيدَيْنِ ، وفي الجمع :ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير ، فالفاعل في كل ذلك محذوف دل عليه الظاهر المذكور،وهو **(زيدًا)** ، وهو مذهب الكسائي، وقد تبع الكسائيَّ في قوله هشامٌ الضرير (8)، والسهيلي (9)، وابن مضاء(10).

---

(1) الكتاب ١/ ٤١ بولاق، ١/ ٧٩-٨٠ هارون .

(2) المقتضب ٣/ ١١٣ .

(3) الأصول ٢/ ٢٤٤ .

(4) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٦٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧ ، شرح الجمل لابن هشام،دراسة وتحقيق د.علي محسن عيسى-عالم الكتب-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م-١٩٣ .

(5) شرح السيرافي ٣/ ٨٢ .

(6) شرح الرماني ١/ ٢٧٧ .

(7) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ١٦١ .

(8) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢١٤٣ ، المغني ٦/ ٣٣٦ ، المساعد ١/ ٤٥٨ ، التصريح ١/ ٤٥٨ ، الهمع ٥/ ١٤٠ .

(9) راجع المصادر السابقة.

(10) الرد على النحاة ، لأبي العباس بن مضاء (ت ٥٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – ٨٧ .

المذهب الثالث: أن مثل هذا التركيب باطلٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر – على قول سيبويه والبصريين – أو إلى الحذف للفاعل – على قول الكسائي – ولا يجيز أصحاب هذا المذهب هذا التركيب إلا أن يعمل الفعل الأول ، فكأنهم رفعوا **(زيدًا)** في **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدٌ)** بـ **(ضربني)**، إلا أنهم لا يجيزون الإضمار قبل الذكر، وكذا إخلاء الفعل من فاعل، فوجب أن لا يجوز هذا التركيب على مذهبهم ولا يجوز نصبه ، وهذا هو مذهب الفراء[1].

أما أبو علي فيبسط القول في القضية مبينًا حيثية المذهبين ، مقارنًا بينهما ، ومرجحًا مذهب البصريين، ثم يقارن بين مذهب الكسائي وتلميذه الفراء مرجحًا رأي الكسائي على رأي الفراء .

قال أبو علي : «ومن الأفعال التي يضمر فيها على شريطه التفسير ، وفُسِّر المضمر منها بالمفرد، الفعل المعطوف عليه فعلٌ إذا أُعْمِلَ الثاني منهما ، وذلك قولك : **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا)** ، وهذا هو الذي يختاره أهل البصرة وعليه التنزيل ، وذلك قوله : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[2]، وقوله: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[3]، فإذا أُعْمِلَ الآخرُ في هذا النحو لزم أن تضمر في الفعل الأول الفاعل قبل الذكر ؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ، وما يذكر من المفعول والفعل الثاني يفسره، ولا يجوز أن يحذف الفاعل ويفرغ الفعل منه كما يحذف المبتدأ ، من حيث اجتمعا في أنهما مُحَدَّث عنهما ؛ لأن الفاعل يضمر في فعله حيث حذف المبتدأ ، فإذا كان كذلك لم يجز أن يحذف الفاعل من حيث حذف المبتدأ، كما ذهب إليه الكسائي ، فلما اجتمع في هذا الموضع أمران مكروهان عندهم ؛ أحدهما: حذف الفاعل ، والآخر: الإضمار قبل الذكر ، ولم يكن حذف الفاعل وإخلاء الفعل من الإسناد إليه سائغًا في الأفعال الصحيحة التي لم تشابه الحروف ولم تنزل منزلتها ولم تكن بمنزلة أسماء الزمان في المعنى ، ولا مستعملًا في كلامهم ، رفضوا ذلك ، وعدلوا إلى الإضمار قبل الذكر ، لاستعمالهم له في مواضع من كلامهم ، وليس اتصال الفعل بالفاعل كاتصال المبتدأ بخبره، فيجوزَ أن يحذف الفاعل كما حذف المبتدأ»[4].

يقصد أبو علي أن النحاة لما وجدوا تركيب التنازع بين العاملين هذا سيستحيل إلى أحد

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٢٤٤ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٢ ، الحلبيات ٢٣٨ ، التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩ ، المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٣٣٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٦٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧ ، شرح التسهيل ٢/ ١٧٤ .

(٢) [سورة النساء: ١٧٦].

(٣) [سورة الكهف: ٩٦].

(٤) المسائل الحلبيات ٢٣٧-٢٣٨ .

مكروهين إما إلى حذف الفاعل من غير إضمار ، وإما الإضمار على شريطة التفسير عدلوا إلى ارتكاب أخف الضررين ، ودفع أشدهما، فجوزوا الإضمار قبل الذكر لشيوعه في لغة العرب ، ووروده في السماع ورودًا مطردًا ؛كما في باب نعم وبئس ، وباب ضمير الشأن ، وما أشبه ذلك .

ويقول في موضع آخر :

«لم يجز عندنا ما ذهب إليه الكسائي في **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ)** أن **(ضربني)** لا شيء فيه؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز إذا جرى ذكرُ اثنين أو جماعة ، فاستغني عن أسمائهم لجَرْي ذكرها أن تقوله بغير علامة تثنية ولا جمع ، فكنت تفرِّغ الفعل للدَّلالة على فاعليه ، فكما لم يجز هذا عند الجميع ، كذلك لا يجوز إذا لم يَجْرِ ذكر الفاعل أن تفرغ الفعل لدلالة ما يجيء بعده ، بل إذا لم يجر ذكره كان حذفه وتفريغ الفعل منه أقبح؛ لأنه من العلم به أبعد، إذ لم يجر له ذكر ، فكما كان العِلْم بالمحذوف أقل، والأحوال الدالة عليه أنقص ، كان الحذف له أقبح وأبعد ، فالقول في **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ)** ما ذهب إليه سيبويه – رحمه الله – من أنه مضمر على شريطة التفسير ، والفعل غير فارغ من الفاعل»(١).

ثم يقيم الفارسي مناقشة لرأي الفراء – الذي تضاربت الأقول المنسوبة إليه كما سيتضح عن قليل – موازنًا بينه وبين رأي شيخه الكسائي فيقول :

«وقال بعض البغداديين : إن الفراء قال في قولهم : **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا)** لا يجوز قولُ الكسائي؛ لأن الفعل لا يكون بلا فاعل ، ولا يجوز قول البصريين ؛ لأنه لا يضمر قبل الذكر ، ولا يجيزها هو – يعني الفراء – إلا أن يجعل الفعلين كشيء واحد ، كأنه رفع **(زيدًا)** بهما، وهذا الذي أخذ به وترك قول الناس إليه أبعد من الأقوال التي تركها ، وذلك أنه لا يخلو في قوله: الفعلان كفعل واحد وجعله إياهما بمنزلة من أن يكون رفع الفاعل بالفعلين أو أحدهما أو جعلهما جميعًا كالشيء الواحد، فإن كان رفع الفاعل بالفعلين فذلك ممتنع ؛ لأنا لا نعلم فاعلًا عمل فيه فعلان في موضع واحد ، بل لم نعلم شيئًا واحدًا اسمًا مفردًا ، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن أحدًا أن يوجد ذلك، ألا ترى أن كل عامل يوجب عملًا ، فلو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان ، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب(٢)، وذلك مما لا خفاء بفساده ، وإن كان رفع الفاعل بأحدهما فقد ترك الآخر بلا فاعل ، ودخل فيما عابه على الكسائي ، فإن كان قد جعلهما كالشيء الواحد ، فجعله إياهما كالشيء الواحد غير جائز؛

---

(١) الإغفال ٢/ ٤٠ .

(٢) المسائل الحلبيات ٢٣٨ .

لأنه لا دلالة عليه، ولا نظير، ألا ترى أنه لا يوجد في الأفعال فعلان جُعلا بمنزلة فعل واحد، ولا فَصْلَ بين أن يقول أجعل فعلين كفعل واحد وبين ما زاد على الواحد الاثنان فما فوقهما»[1].

وواضح أن ما فسر به الفارسي مذهب الفراء يخالف ما نقلناه عنه في تقدمة المذاهب ، فإنه فسر مذهبه بأنه : لا يجيز هذا التركيب إلا أن يجعل الفعلين كشيء واحد ، وما نقلناه عنه يفيد أنه يوجب إعمال الفعل الأول ، ولا يجيز نصب **(زيد)**؛ ولذلك فسد عنده هذا التركيب وقال ببطلانه وخروجه عن المذهبين ، مذهب سيبويه والكسائي .

وقول الفارسي : «وإن كان رفع الفاعل بأحدهما – وهو قول الفراء – فقد ترك الآخر بلا فاعل، ودخل فيما عابه على الكسائي» لا يلزم الفراء ؛ لأن الفراء لم يصحح التركيب أصلًا حتى يقال إنه وقع فيما عاب عليه الكسائي ، وقول الفارسي : «لا يجيزها هو إلا أن يجعل الفعلين كشيء واحد» هذا لازم مذهب الفراء القائل بإعمال الفعل الأول ، ولازم المذهب ليس بمذهب كما يقول المحققون ، كما أن النحاة البصريين الذين نقلوا مذهب الفراء لم يقولوا بهذا اللازم ، بل قالوا – والقائل ابن السراج – : «وزعم الفراء : أنه لا يجيز نصب **(زيد)**،وأجاز الكسائي على أن **(ضرب)** لا شيء فيه وحذف **(زيدًا)**، وقال بعض علمائنا – رحمه الله – والذي قال الفراء: لولا السماع لكان قياسًا»[2]، وهو ما نقله السيرافي[3]، والصيمري[4] ، وابن الحاجب[5]، وغيرهم .

وقد تبع ابن مالك أبا علي في تفسير مذهب الفراء بهذا اللازم فقال : «وأجاز الفراء أن يقال: **(يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)** على أن يكون الفاعل مرتفعًا بالفعلين معًا» [6].

وتحقيقًا لمذهب الفراء يقول الرضي : «ونقل المصنف – يعني ابن الحاجب – عن الفراء منع هذه المسألة – أي : إعمال الثاني – إذا طلبَ الأولُ للفاعلية ، وقال :

إنه يوجب إعمال الأول مثل هذا ، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طَلَب أيضًا للفاعلية نحو : ضَربَ وأكرمَ زيدٌ، جاز أن تُعمِلَ العاملين في المتنازَعِ ، فيكون الاسم الواحد فاعلًا للفعلين»[7].

---

(١) هذا التفسير مصوغ من كلام السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٨٣ .
(٢) الأصول ٢/ ٢٤٤ .
(٣) شرح السيرافي ٣/ ٨٢ .
(٤) التبصرة ١/ ١٤٩ .
(٥) الإيضاح شرح المفصل ١/ ١٦٣ .
(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦-٦٤٧ .
(٧) شرح الكافية ١/ ٢٠٦ .

وهذا ما ذكره السيرافي في «شرح الكتاب»(١) أيضًا وعزاه للفراء .

فإجراء الفعلين مجرى الفعل الواحد إذًا عند الفراء محكوم بها إذا طلبا معًا الفاعلية، أما إذا طلب الأول فقط؛كنحو تركيبنا: **(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا)** فلا يُعمل فيه الفراء الفعلين كما فسر الفارسي ، بل يوجب إعمال الأول فقط .

قال الرضي: « وجاز أن تأتي بفاعل الأول ضميرًا بعد المتنازع ، نحو : **(ضربني وأكْرَمَنِي زيدٌ هو)** جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر ،وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية ، نحو : **(ضَرَبَنِي وَأكْرَمْتُ زَيْدًا هو)** ، تعين عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت ، كل هذا حذرًا مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل»(٢)، وقد وافق السيرافيَّ والرضيَّ في أن مذهب الفراء رفع الاسم بالفعلين معًا إذا طلبا مرفوعًا كلٌّ من ابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، وابن هشام(٥)، والمرادي(٦)، وابن الناظم(٧)، وابن عقيل(٨).

وعمومًا فكما سبق أن أشار الفارسي أن اجتماع المؤثرين التَّلَّيْنِ على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول ، ولم يقل به أحد ولا يمكنه ذلك إن حاول .

ونُقل عن الفراء أن هذا التركيب جائز مقصور على السماع ولا يقاس عليه(٩).

كذلك زعم بعض النحاة المتأخرين أن ما نُقل عن الفراء من قوله تصحيحًا لتركيب المسألة: يجوز أن تأتي بفاعل الأول مضمرًا بعد المتنازع ، نحو: **(ضَرَبَنِي وأكْرَمَنِي زيدٌ هو)** لم يوجد في المنصوص عنه، كما أنه مصادم للنصوص فلا يلتفت إليه، والمشهور عن الفراء منع المسألة مطلقًا، ذكر ذلك ابن عقيل(١٠) والشاطبي(١١)، ولكن ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أن هذا القول ذكره ابن كيسان عن الفراء، ونقل

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٨٥ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٠٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦-٦٤٧ .

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٢٠٢ .

(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٦٣٨ .

(٧) شرح ابن الناظم ١٨٦ .

(٨) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٣ .

(٩) نقله ابن خروف في شرح الجمل ٢/ ٦٠٥ ، وأبو حيان في الارتشاف ٥/ ٢١٤٤ ، والسيوطي في الهمع ٥/ ١٤١ ، وعزاه إلى البسيط .

(١٠) المساعد ١/ ٤٥٨ .

(١١) المقاصد الشافية ٣/ ١٩٦-١٩٧ .

السيوطي عن البهاء بن النحاس أنه لم يقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك(١).

وإن صح ما حكاه عنه فوجه الرد عليه ما ذكره أبو علي آنفًا من أنه يمتنع أن يعمل في فاعل واحد فعلان في موضع واحد(٢)، وكذلك أن العرب التزمت في الفاعل إذا كان ضميرًا الاتصال ما لم يعرض مانع منه، والموانع منه محصورة مذكورة، وهذا ليس منها ، وإذا لم يكن منها فلابُدَّ من الرجوع إلى الأصل من الاتصال وإلا قد خرجنا عن التزام ما التزمته العرب(٣).

فكل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى إضمار قبل الذكر أو إلى حذف الفاعل فإنها لا تجوز عند الفراء، وأما ما وجد نحو: قام وقعد زيدٌ، فإن **(زيدًا)** عنده مرتفع بالفعلين معًا،فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعًا بها .

أيضًا فقد زعم بعض النحاة أن مذهب الكسائي ليس كما عُزي إليه من أنه يحذف فاعل العامل الأول مطلقًا من غير إضمار على حد حذف المفعول به على الإطلاق ، بل مذهب الكسائي أنه يجيز التركيب على حذف الفاعل ، والفعل فارغ منه غير مشغول به ، وهو محذوف لفظًا مراد معنىً؛ لأن الفاعل إذا عُلم أضمر في سائر أبواب العربية ،والمفعول به إذا علم حذف ، فالفاعل عند الكسائي محذوف للعلم به ، وما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذفه مطلقًا لا يصح ، هذا ما صاغه ابن الفخار في شرح الجمل(٤)، وكذا أبو حيان(٥)، والشاطبي(٦).

وكذا نقل عنه أنه لا يقول بالحذف، بل يضمر مفردًا في الأحوال كلها ، فالفاعل عنده مضمر مستتر في الفعل وليس محذوفًا ، نقله عنه ابن عصفور في شرح الإيضاح(٧)، وما نقله الفراء عن الكسائي – في كلام الفارسي المذكور آنفًا – من أن الكسائي يقول بحذف الفاعل بلا إضمار يرجح ما نسبه إليه البصريون، فإن الفراء أَخْبَرُ بشيخه وبأقواله وأعرف بمذهبه في المسألة من غيره .

أما عن الموازنة بين مذهبي الكسائي والفراء والترجيح بينهما فقد أوضح فيها أبو علي أن «قول الكسائي أشبه وإلى الصواب أقرب ، وإن كان خطأ عندنا؛ لأن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ

---

(١) همع الهوامع ٥/ ١٤١ .

(٢) المسائل الحلبيات ٢٣٨ .

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ١٩٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٤٩-٥٥٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ٥/ ٢١٤٤ .

(٦) المقاصد الشافية ٣/ ١٩٤ ، وانظر: حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح-مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة- ١/ ٣٢١ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٥٠ .

(٧) المساعد ١/ ٤٥٩ ، ارتشاف الضرب ٥/ ٢١٤٤ .

فحذفته من حيث اجتمعا في أن كل واحد منهما محدَّث عنه ، وإن كان الفاعل لا يشبه المبتدأ»[1].

يقصد الفارسي أن للكسائي أن يحتج لقوله بأن يقول : إن الفاعل في هذا الباب قد يحذف مع العلم به حملًا على المبتدأ والخبر والمفعول به ، ولكن لسيبويه والجمهور أن يقولوا : وإما أن يضمر مع العلم به حملًا على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ليكون حيث ماكان جاريًا على أسلوب واحد، وهذا أرجح من قول الكسائي .

وعلى مذهب سيبويه والفارسي والبصريين توافقت آراء متأخري النحاة بلا خلاف يعلم ، رادِّين ما ذهب إليه الكسائي وموافقوه من إيجاب حذف الضمير المرفوع على الفاعلين هربًا من الإضمار قبل الذكر تمسكًا بظاهر قول الشاعر[2]:

تَعَفَّقَ بالأ َرْطَى لها وأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبذَّتْ نَبْلَهُمْ كَلـِ يبُ

فإنه لا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى، فكأنه قال :ضَرَبَني مَنْ ثَمَّ ، وتَعفق من أراد صيدها .

وذهب ابن الشجري إلى أن ما جاء من نحو قولهم : *أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ* يقوي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين ، ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال :أَتَوْك أتاك اللاحقوك ، أو أتاك أتوك اللاحقوك[3].

ويُردُّ عليه بمثل ما رد به الجمهور على ما تمسك به الكسائي ، أو يقال :إن حذف الفاعل هنا جرى ضرورة ولا خلاف في جوازه ضرورة .

❖ ❖ ❖

---

(١) المسائل الحلبيات ٢٣٩ .

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني ، وهو في (ديوانه ص٢٦ - بشرح الأعلم الشنتمري،تحقيق الدكتور حنا نصر – دار الكتاب العربي – ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، والرد على النحاة ٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٤ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠١ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٠ ، وشرح التصريح ١/ ٤٨٥ ، **وتعفق**: استتر ، **والأرطى** : شجر ، **وبذتْ** : غلبت،**وكَلـ يب**: جمع كلب .

وقد استشهد الكسائي ومن تبعه بهذا البيت على حذَف الفاعل بدليل أنه لم يقل : تعفقوا بالأرطى .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٢ ،والمثال الذي ذكره ابن الشجري جزء من شاهد لم يُعلم له نسبة ،وهو:

فأ َيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاء بِ بِبَغْلَتِ ي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوْكَ احْبِسِ احْبِسِ

ويروى: اللَّاحِقُونَ،وانظر:الخصائص٣/ ١٠٣،شرح الكافية للرضي٢/ ٣٦٦،أوضح المسالك٢/ ١٩٤،الخزانة٥/ ١٥٨.

المسألة الثالثة

الجزْمُ في جَوَابِ الأَمْرِ بيْنَ القُبُولِ والرَّفْضِ

في توجيهه قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] ذكر أبو علي أربعة أوجه إعرابية لجزم الفعل **(يقيموا)** فقال :

«**أحدها :** أن يكون يجزم على المعنى ؛ لأن التقدير: قل لعبادي؛ فإن تقل لهم يقيموا .

قالوا: وهذا لا يجوز ؛ لأن العباد كلهم لم يؤمنوا ، وهذا لا يجوز ، فهذا لا يمتنع فيه أن يكون الكلام عمومًا، والمراد به الخصوص ، فيكون الأمر لقوم مخصوصين .

ووجه آخر: وهو قول الكسائي ، قال : أراد : قل لعبادي الذين آمنوا ليقيموا،فحذف اللام،وهذا لا يجوز إلا في الشعر .

وقال أبو عثمان : قل للذين آمنوا أقيموا الصلاة ، وجاز ذلك ؛ لأنه جعل **(يقيموا)** في موضع **(أقيموا)** ، فلا ينكر هذا ، إذا وقع المُعْرَبُ في موضع المبني ، كقولك **(يا زيدُ)** ، وإن كان معربًا في الأصل لوقوعه موقع المبني .

ووجه آخر : وهو أنه أراد : قل لعبادي يقيموا الصلاة ، فعامل معاملة الظاهر ؛ لأن **(قل)** مجزوم، فجزموا جوابه على الظاهر»[2].

تلك هي الأوجه الإعرابية التي أوردها أبو علي في توجيه جزم الفعل **(يقيموا)** ولا ريب في أن هذه الأوجه تحتاج إلى مناقشة وتفصيل في عزو بعضها إلى أصحابها ، ومناقشة موقفه من قول الكسائي وبيان حيثية الرفض والقبول ، وكذلك مناقشة رأي الفارسي في القضية الذي لم نلمح ما يشير إليه من خلال عرضه السابق .

أما الوجه الإعرابي الأول،وهو الذي جعل فيه تقدير الكلام : **(قل لعبادي فإن تقل لهم يقيموا)** أي أنَّ **(يقيموا)** جواب شرط مقدر يتضمنه صدر الآية ، وهو معنى قولهم : مجزوم في جواب الأمر ، وهذا الوجه الذي أغفل الفارسي عزوه إلى صاحبه هو مذهب سيبويه الذي يحتمله كلامه وفهمه منه شُرَّاح كتابه ، قال سيبويه : «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى **(إنْ)**

(١) [سورة إبراهيم: ٣].

(٢) المسائل المنثورة ١٦٨-١٦٩ .

فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال : **(ائتني آتك)** ، فإن معنى كلامه : **(إنْ يَكُنْ مِنْكَ إتيانٌ آتِكَ)**..»[1].

وقال : «وتقول : **(مُرْهُ يَحْفِرْهَا)**،و**(قُلْ له يقُلْ ذاك)** ، وقال الله عز وجل : **﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾**، ولو قلت : **(مُرْهُ يحفِرُهَا)** على الابتداء كان جيدًا»[2].

وتفسير عبارته أن الجزم في **(يحفرْ)**،و**(يقل)**،و**(يقيموا)**،و**(ينفقوا)** جوابٌ للأمر ، ويجوز الرفع على القطع والاستئناف، وعلى ذلك يكون تقدير الآية : **(قل لعبادي فإن تقل لهم يقيموا)** ؛ أي: فإن تقل لهم أقيموا يقيموا على تضمين الطلب معنى الشرط ، وهذا ما فهمه السيرافي[3]، وابن خروف[4]، من شُرَّاح سيبويه .

وذهب ابن عطية إلى أن سيبويه قدر جواب شرط مقدر ، تقديره : **إن تقل لهم أقيموا يقيموا**[5]، وتبعه أبو حيان[6]، والسمين الحلبي[7]، بيد أن الحلبي جعل هذا التقدير بمثابة قول ثان لسيبويه، فقال: «قلت: وهذا هو القول الثاني» ، وفي كلام السمين نظر، فليس لسيبويه في المسألة إلَّا مذهب واحد هو ما سبق تقريره ، والاختلاف في التقدير هنا لا يدل على اختلاف المذهب؛ لأنه لا فرق بين قولك: **(قل لهم فإن تقل لهم يقيموا)** ، وقولك : **(قل لهم فإن تقل لهم أقيموا يقيموا)**؛ لأنه حذف مفعول القول في التقدير الثاني ، وحذف المقول لا خلاف في جوازه؛ لأن القول لا معنى له دون معموله، فحذف مفعول القول لدلالة الجواب عليه؛ لأنه من لفظه، والجزم على جواب الملفوظ به لا محالة، هذا ما فهمه ابن خروف[8] من كلام سيبويه ، وعليه فليس لسيبويه قول ثانٍ كما زعم السمين .

وإلى مثل قول سيبويه ذهب الأخفش، ولكن الجزم عنده ليس على أنه جواب للأمر، بل حملًا على اللفظ؛ لأن الأول مجزوم من غير تضمين لمعنى الشرط في الطلب، أما سيبويه فالجزم عنده على تضمين الطلب معنى الشرط ، فالفعل **(يقيموا)** عند الأخفش مجزوم جوابًا لـ **(قُلْ)**.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥١-٤٥٢ بولاق ،٣/ ٩٩ هارون .

(٢) الكتاب ١/ ٤٤٩ بولاق ،٣/ ٩٤ هارون.

(٣) شرح السيرافي ٣/ ٣٠٤ .

(٤) شرح ابن خروف ١٨٣-١٨٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٦٤ .

(٥) المحرر الوجيز ٣/ ٣٨٨ .

(٦) البحر المحيط ٥/ ٤١٥ .

(٧) الدر المصون ٧/ ١٠٦ .

(٨) شرح ابن خروف ١٨٤ .

قال الأخفش: «وقال: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾(1)، وقال: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾(2)، فأجراه على اللفظ حتى صار جوابًا للأمر»(3)، وهو الوجه الأخير الذي حكاه أبو علي.

وردَّ قومٌ القول بأن **(يقيموا)** مجزوم جوابًا لـ **(قل)** على تقدير جواب شرط مقدر بأن الجواب حينئذ يكون خبرًا من الله تعالى، بأنه قال لهم هذا القول امْتَثَلُوا مُقْتَضَاهُ، فأقاموا الصلاة وأنفقوا، لكنهم قد قيل لهم فلم يمتثل كثير منهم، وخبر الله تعالى يجل من الخُلْف(4)، وقالوا: هذا لا يجوز؛ لأن العباد كلهم لم يؤمنوا(5)، وممن ضعف هذا القول مكي بن أبي طالب(6)، وابن الشجري(7)، وابن الأنباري(8)، وابن مالك(9)، وجوزه الزمخشري(10)، والعكبري(11)، وقواه بأنه لم يُرِدْ بالعباد الكفارَ، بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم: أقيموا الصلاة أقاموها، ويدل على ذلك قوله: ﴿لِعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

وقوى الرضي الجزم في جواب **(قل)** بأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله ﷺ: «**صَلُّوا**»، جُعل قوله عليه السلام كالعلة في إقامتها(12).

ورد ابن الناظم على تضعيف أبيه لمذهب الجزم في جواب **(قل)** بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل: يقم أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقًا، بل المخلصين منهم(13)، ونقله عنه ابن هشام(14)، وكذلك قواه أبو علي – فيما نقلناه عنه آنفًا – بأنه لا

---

(1) [سورة الجاثية: 14].

(2) [سورة الإسراء: 53].

(3) معاني القرآن 1/ 82.

(4) الانتصاف من الكشاف 3/ 381.

(5) المسائل المنثورة 168.

(6) مشكل إعراب القرآن 1/ 451.

(7) أمالي الشجري 2/ 477.

(8) البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 59.

(9) شرح الكافية الشافية 2/ 1569.

(10) الكشاف 3/ 380-381.

(11) التبيان 2/ 769.

(12) شرح الكافية 4/ 85.

(13) شرح الألفية لابن الناظم 493.

(14) مغني اللبيب 3/ 234-235.

يمتنع فيه أن يكون الكلام عمومًا والمراد به الخصوص ، فيكون الأمر لقوم مخصوصين[1]، ونقله عنه ابن المنير وأيده[2]، وهو عمدة ما اعتمد عليه المسوغون لهذا القول .

ويؤيد هذا القول ما نقلناه عن ابن خروف في تفسير كلام سيبويه من أن القول لا معنى لـه دون معموله، فحذف مقول القول لدلالة الجواب عليه كمن قال : **(قلْ له يَخْرُجْ)** والمعنى: قل له اخـرجْ يخرجْ،وقلْ له يأكلْ، والمعنى: قل له كُلْ يأكل[3]، **(قل لهم يُقيموا)** ، والمعنى: قل لهم أقيموا يقيمـوا، أي: إن قلت لهم أقاموا[4]، وقد عزا السمين الحلبي إلى المبرد نحـو قـول سـيبويه والأخفـش مـن أن **(يقيموا)** مجزوم في جواب **(قل)** على تقدير جواب شرط، وليس في «المقتضب» ما يشير إلى ذلـك بـل مذهبه فيه[5] :أن **(يقيموا)** جواب لـ **(أقيموا)** المحذوف،والتقـدير: **(قل لهم أقيمــوا يقيمــوا)**،فــ **(يقيموا)** مجزوم على جواب المقول المحذوف ، كذا حكى عنه ابن الشجري وقواه[6]، وابن الأنبـاري ورجحه[7]، والعكبري وأفسده من وجهين :

أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ ، كقولك : **(قُمْ تَقُمْ)** ، والتقدير على ما ذكـر في هـذا الوجـه : إن يقيمـوا يقيموا.

والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة و **(يقيموا)** عـلى لفـظ الغيبـة ، وهـو خطـأ إذا كـان الفاعل واحدًا.

وتبع العكبريَّ في تضعيف توجيه المـبرد كـلٌّ مـن الـرضي[8]، وأبي حيـان[9]، وابـن هشـام[10]، السمينُ العكبري قائلًا : «قلت: أما إضمار الأول فقريب ، وأما الثاني فليس بـشيء ؛ لأنـه يجـوز أن يقول: قل لعبدي أطعني يُطعك، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال»[11].

---

(1) المسائل المنثورة ١٦٨ .

(2) الانتصاف من الكشاف ٣/ ٣٨١ .

(3) شرح سيبويه لابن خروف ١٨٤ .

(4) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٦٤ .

(5) المقتضب ٢/ ٨١-٨٢ .

(6) أمالي الشجري ٢/ ٤٧٧-٤٧٨ .

(7) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٦٩-٧٧٠ .

(8) شرح الكافية ٤/ ١١٩ .

(9) البحر المحيط ٥/ ٤١٥ .

(10) مغني اللبيب ٣/ ٢٣٥-٢٣٦ .

(11) الدر المصون ٧/ ١٠٦ .

أما قول الكسائي إن الجزم في **(يقيموا)** على حذف لام الأمر ، فهو قـول صـحيح النسـبة إليـه، عزاه إليه الفارسي[١]، وابن سيده[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦]، وابـن عقيل[٧]، والشاطبي[٨]، وعزاه الأخفش إلى «بعضهم»[٩]، وابن السراج إلى «قوم من النحـويين»[١٠]، والزمخشري[١١] إلى «الكوفيين»، وعزاه الرضي إلى الفراء[١٢]، وكلامه في "المعاني" يحتمله كما سيتبين .

وهو خلاف مذهب البصريين والجمهور في أن لام الأمر لا يجوز حـذفها وإبقـاء عملهـا إلا في ضرورة الشعر وهو مذهب سيبويه[١٣]، ومذهب المبرد المنع مطلقًا حتى في الشعر[١٤]، والقول بجواز حذفها في الاختيار هو قول الزجاج أيضًا[١٥]، واختاره الزمخشـري[١٦]، وجـوزه ابـن الأنبـاري[١٧]، وسكت عنه العكبري[١٨]، ونحا نحوهم ابن مالك في «شرح الكافية» ؛ حيث سوغ حذف اللام وجزم المضارع بعد سقوطها ، ولم يخص ذلك بضرورة الشعر، بل جعل حذف لام الأمر وإبقاء عملها عـلى ثلاثة أضرب : قليل وكثير ومتوسط ، فالكثير : أن يكون قبله قول بصـيغة الأمـر كالآيـة الكريمـة ، والقليل : أن لا يتقدم قول كقول القائل[١٩] – في البيت الذي احتج به المجيزون لحذف اللام –:

---

(١) المسائل المنثورة ١٦٨ .

(٢) المخصص ١٧/ ١٤٧ .

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٦٠ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٦ .

(٥) توضيح المقاصد ٤/ ١٢٦٩ ، الجني الداني ١١٣ .

(٦) مغني اللبيب ٣/ ٢٣٠ .

(٧) المساعد ٣/ ١٢٣ .

(٨) المقاصد الشافية ٦/ ٩٩ ، وكذلك السيوطي في الهمع ٤/ ١٣٣ .

(٩) معاني القرآن ١/ ٨٢ .

(١٠) الأصول ٢/ ١٧٤ .

(١١) شرح المفصل ٧/ ٦١ ، وكذلك ابن عصفور كما في همع الهوامع ٤/ ١٣٣ .

(١٢) شرح الكافية ٤/ ٨٥ .

(١٣) الكتاب ١/ ٤٠٨ .

(١٤) المقتضب ٢/ ١٣٠-١٣١ .

(١٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٦٢ .

(١٦) الكشاف ٣/ ٣٨١ .

(١٧) التبيان ٢/ ٧٧٠ .

(١٨) الإنصاف ٢/ ٥٣٠ ، أسرار العربية ٣٥١ .

(١٩) ينسب لحسان والأعشى وليس في ديوانها ، ونسبه ابن هشام في شرح الشذور لأبي طالب عم النبي ﷺ ، وهو مـن

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا

يريد: تَفْدِ، فحذف لام الأمر وجزم الفعل .

والمتوسط: أن يتقدم بغير صيغة الأمر كقول القائل[1]:

قلتُ لبَوَّابٍ لدَيْهِ دَارُهَا   تِيذَنْ فَإِني حَمْؤُهَا وجَارُها

يريد: لتأذنْ ، فحذف اللام وكسر حرف المضارع .

والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها كقول القائل[2]:

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائي ومُدَّتِي   ولَكِنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

وجعل من الكثير المطرد حذف اللام في مثل قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ الآية، أي : ليقيموا ، فحذف اللام لأنه بعد **(قل)**،هذا هو المذهب الذي اختاره ابن مالك في «شرح الكافية»، بيد أن الناظر في كلام «شرح التسهيل» يجد رجوعًا في مذهبه، حيث ذهب في «شرح التسهيل»[3] إلى أن اللام في مثل الآية الكريمة لا يجوز حذفها إلا في الشعر؛ فإنه محل الاختصار والتغيير، فيجوز فيه عنده حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه ، وادعى عدم ثبوت قول الشاعر : **(محمدُ تفْدِ)** لجواز أن يراد : تفدي نفسك على الخبر ، ثم حذف الياء تخفيفًا كما حذفوا في **(الأيد،والأيدي)**،ثم رجح أن يكون التقدير في قوله تعالى : ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ ...﴾: قل للذين آمنوا إن تقل لهم اغفروا يغفروا، وهو نحو الذي حكاه ابن عطية، وأبو حيان ، والسمين عن سيبويه، وهو الجزم في جواب **(قل)** ، وهو قول الأخفش كما تبين قبلُ ، وهذا الذي رجحه ابن مالك في

شواهد الكتاب ١/ ٤٠٨ ، والمقتضب ٢/ ١٣٠، ومعاني الأخفش ١/ ٨٢ ، والأصول ٢/ ١٧٥ ، واللامات للزجاجي،تحقيق د.مازن مبارك-دمشق-١٣٨٩هـ-١٩٦٩م- ٩٤، وسر الصناعة ١/ ٣٩١ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٠ ، والمقرب ١/ ٢٧٢ ، وشرح المفصل ٧/ ٣٥، ٩/ ٢٤ ، وضرائر الشعر ١٤٩، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٨٥ ، والمغني ٣/ ٢٢٧ ، والأشموني ٤/ ٦ ، والخزانة ٩/ ١١ ، **والتبال** : الفساد .

(١) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وهو من شواهد : ضرائر الشعر ١٥٠ ،و شرح التسهيل ٤/ ٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٦٩ ، والمغني ٣/ ٢٣١ ، والمساعد ٣/ ١٢٣ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٩ ، والأشموني ٤/ ٦ ، والخزانة ٩/ ١٣ ، **والحمء**: هو أبو الزوج وأبو امرأة الرجل.

(٢) البيت غير منسوب في معاني الفراء ١/ ١٥٩ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، وسر الصناعة ١/ ٣٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٧٠ ، والمغني ٣/ ٢٢٧ ، والمساعد ٣/ ١٢٣ ، والأشموني ٤/ ٧ ، والبيت قاله الشاعر يخاطب به ابنه لما تمنى موته .

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٦٠ .

«شرح التسهيل» ضعفه مِنْ قبلُ في «شرح الكافية»[1] قائلًا : «وليس بصحيح قول من قال : إن أصله: **(قل لهم؛ فإن تقل لهم يقيموا)** ، من أجل ذلك وصف بعض المعربين مسلك ابن مالك في هذه القضية بالاضطراب[2]، والمُراعي للترتيب الزمني لكل من شرح التسهيل وشرح الكافية لا يحكم بالاضطراب على مذهب المؤلف؛ضرورة أن شرح التسهيل متأخر في التأليف عن شرح الكافية،فليس ثمة اضطراب، بل يعدُّ هذا من تغير الاجتهاد وتطوره ؛لأن آخر آراء المصنِّف هي الأولى بالاتباع والترجيح.

ومثل ما حدث لابن مالك من تغير في المذهب حدث لابن عصفور الذي قال مرة–نقله عنه ابن عقيل–: «يجوز حذف اللام وإبقاء عملها» [3]، ومرة : «لا يجوز إلا في الشعر وهو قليل لا يقاس عليه» [4].

وليس ذلك بأول اضطراب يحدث في هذه القضية ، فقد سبق الاضطراب في مذهب سيبويه – على ما اعتقد السمين – ، وأيضًا نقل السمين عن الفراء كلامًا يخالف مذهبه في «معاني القرآن»؛ففي «المعاني» جاءت عبارة الفراء محتملة مذهبين مذهب الكسائي ، ومذهب المازني ، جاء فيها : «وقوله : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ جزمت **(يقيموا)** بتأويل الجزاء،ومعناه - والله أعلم – معنى الأمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا ، تريد: اذهب عنا ، فجزم بنية الجواب للجزم ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية ، ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول : قلت لك تذهب يا هذا»[5] ،إلى هنا من كلام الفراء قد تُحمل العبارة على مذهب المازني الذي ذهب إلى أن الجزم في **(يقيموا)**؛ لأنه جعل **(يقيموا)** في موضع **(أقيموا)** أي جاء بالمضارع والمعنى أمر ، فحمل اللفظ على الظاهر من **(قل)** المجزوم ، ثم قال الفراء :

«وإنما جُزم كما جزم قوله : دعه ينمْ، **(فَذَرُوهَا تَأْكُلْ)** والتأويل – والله أعلم – ذروها فلتأكل»[6]، وهنا يمكن حمل عبارته على مذهب الكسائي الذي جزم **(يقيموا)** على حذف اللام ، والفرق بينه وبين الفراء أن الفراء قدر حذف الفاء واللام ، والكسائي قدر حذف اللام فقط، وقد عَرَّض

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ .

(٢) الجنى الداني ١١٣ .

(٣) المساعد ٣/ ١٢٤ .

(٤) المقرب ١/ ٢٧٢ ، ضرائر الشعر ١٤٩ ، المساعد ٣/ ١٢٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٧ .

(٦) معاني الفراء ٢/ ٧٧ .

الأخفش بمذهب الفراء قائلًا : «وقد زعم قوم أن هذا إنما هو على «فليغفروا» ، و: **(قل لعبادي فليقولوا)**، وهذا لا يُضمر كله؛ يعني : **(الفاء واللام)** ، ولو جاز هذا جاز قول الرجل : يَقُمْ زيدٌ ، وهو يريد : **(ليقُمْ زيدٌ)** .. »[1].

هذا ما تحتمله عبارة الفراء ، وأما السمين فقد نَقَلَ عنه أنه جزم **(يقيموا)** على تقدير فعل شرط بعد الأمر .

قال السمين : «قال الفراء : «الأمر معه شرط مقدر ، تقول : «أطع الله يُدْخِلْكَ الجنةَ»[2].

وليس في معانيه ما يُفهم ذلك ، اللهم إلا قول الفراء: «**فجزم بنية الجواب للجزم**»،بيد أن قوله بعده: «وتأويله الأمر» يشبه مذهب المازني .

أيضًا حدث خلط في تحقيق مذهب الأخفش، حيث ذهب مكي[3]، وابن الشجري[4]، وابن الأنباري[5]، والعكبري[6]، والسمين[7] إلى أن مذهب الأخفش جزم **(يقيموا)** في جواب **(قل)** وفي الكلام حذف، تقديره: **(إن تقل لهم يقيموا)**، ومذهبه الصحيح الذي لا يحتمل كلامه غيره ما قرره البحث سابقًا من أن جزم **(يقيموا)** عنده حملًا على ظاهر لفظ **(قل)**،فهو جواب أمر من غير تقدير ولا تضمين.

أما الفارسي ، فقد نال مذهبَهُ شيءٌ من التغير أيضًا ؛ ذلك أنه ذهب – فيما نقلناه عنه في حكايته مذهب الكسائي – في المسائل المنثورة إلى أن اللام لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر[8]، بينما ذهب في شرح الأبيات المشكلة[9] إلى أنه يجوز في اللفظ أن تقدِّر إضمار اللام ، وذكر قول الكسائي في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ونحوه: إن ذلك على إضمار اللام ، ورأيه في المنثورة أولى بالترجيح لتأخره في الترتيب الزمني تصنيفًا عن شرح الأبيات المشكلة ،وقد

(١) معاني الأخفش ١/ ٨٢ .
(٢) الدر المصون ٧/ ١٠٦ .
(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٥١ .
(٤) أمالي الشجري ٢/ ٤٧٧ .
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٩ .
(٦) التبيان ٢/ ٧٦٩ .
(٧) الدر المصون ٧/ ١٠٥ .
(٨) المسائل المنثورة ١٦٨ .
(٩) شرح الأبيات المشكلة ٥٣ .

تبعه ابن الأنباري في تجويز حذف اللام مع إعمالها الجزم في الفعل(١).

وخالفه ابن جني الذي رأى قبح حذف هذه اللام إذا لم يكن قبلها شيء معناه معنى اللام(٢)، وإلى نحو هذا ذهب ابن عصفور(٣)، وابن يعيش(٤)، وطائفة.

ثم إن ما حكاه الفارسي عن المازني وأقره عليه من أن التقدير: **(قل للذين آمنوا أقيموا الصلاة)** فجعل **(يقيموا)** في موضع **(أقيموا)**(٥) ذكره ابن عطية(٦)، وأبو حيان(٧)، والسمين(٨)، وجعلوه قول الفارسي، وليس بقوله كما سيتضح ، وقد جوز السيرافي هذا القول ثم أعقبه بقوله: «وهذا قول لم يذكره سيبويه، ولا مَنْ تقدمِ منْ أصحابنا، وذكره الفراء(٩)، ورأيت الزجاج يحكيه عن المازني، وقواه الزجاج ، ولعل المازني أخذه عن الفراء»(١٠).

قلت: وقد حكاه النحاس عن المازني وحسنه(١١).

ورُدَّ قول المازني هذا بأنه لو كان التقدير كما قالوا بجعل **(يقيموا)** في موضع **(أقيموا)** لكان ينبغي أن يثبت نونه الدالة على إعرابه(١٢).

وأجيب : بأنه بُنيَ لوقوعه موقع المبني ، كما بُني المنادى في نحو : **(يا زيدُ)** لوقوعه موقع الضمير(١٣).

والظاهر أن مذهب أبي علي لا يختلف عن مذهب سيبويه الذي حكى مذهبه في الوجه الأول الذي جاء فيه : «أن يكون يجزم على المعنى؛ لأن التقدير: **(قل لعبادي فإن تقل لهم يقيموا)**، أي أنَّ جزم **(يقيموا)** هنا بنفس الطلب لما تضمنه من معنى **(إنِ)** الشرطية،كما أن أسماء الشرط إنما جزمت

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥٣٠ ، أسرار العربية ٣٥١ .
(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١ .
(٣) ضرائر الشعر ١٤٩ ، المقرب ١/ ٢٧٢ .
(٤) شرح المفصل ٩/ ٢٤ .
(٥) المسائل المنثورة ١٦٩ ، المسائل الحلبيات ١٠٧ .
(٦) المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٨ .
(٧) البحر المحيط ٥/ ٤١٥ .
(٨) الدر المصون ٧/ ١٠٦ .
(٩) معاني القرآن ٢/ ٧٧ .
(١٠) شرح السيرافي ٣/ ٣٠٤ ، همع الهوامع ٤/ ١٣٥ .
(١١) إعراب القرآن ٢/ ٣٧٠ .
(١٢) الدر المصون ٧/ ١٠٦ .
(١٣) الدر المصون ٧/ ١٠٦ .

فمذهبه في الإيضاح[1] مذهب سيبويه والخليل، ومع ذلك فقد سوغ قول المازني، وتباين رأيه في قول الكسائي كما سبق ، فجوزه كما في شرح الأبيات المشكلة[2]، ومنعه إلا في ضرورة الشعر كما في «المسائل المنثورة»[3]، وقد استخلص ابن هشام [4] بعد عرضه أقوال النحاة في القضية ثلاثة أقوال في جزم **(يقيموا)** ونحوه :

أحدها: للخليل وسيبويه: أنه بالطلب نفسه؛لما تضمنه من معنى **(إنِ)** الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

والثاني: للسيرافي والفارسي أنه بالطلب؛لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بـ « ضربًا» في قولك: « ضربًا زيدًا» لنيابته مناب **(اضرب)** لا لتضمنه معناه .

قلت: وليس في كلام السيرافي ما يدل على ذلك .

والثالث: للجمهور ، أنه بشرط مقدر بعد الطلب .

ثم قال ابن هشام : **وهذا أرجح من الأول؛** لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف ، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير .

ومن الثاني؛لأن نائب الشيء يؤدي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط .

وقد رجح ابن مالك[5] قول سيبويه والخليل في القول بتضمين الطلب معنى الشرط، تبعًا لابن خروف[6]، فإن التضمين قد أغنى عن تقدير لفظها بعد الطلب،وردَّه ولده[7] بما احتج به ابن هشام في ترجيحه مذهب جمهور المتأخرين على مذهب سيبويه ومذهب السيرافي ، وقد تبعوا في ردهم لهذا المذهب قول ابن عصفور[8]، وأبي حيان[9]، اللذين رجحا قول جمهور المتأخرين[10] أن

---

(١) المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ١١٢٣-١١٢٤ .

(٢) شرح الأبيات المشكلة ٥٣ .

(٣) المسائل المنثورة ١٦٨ .

(٤) مغني اللبيب ٣/ ٢٣٣ ، همع الهوامع ٤/ ١٣٣-١٣٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١ ، وانظر: الكتاب ١/ ٤٤٩ .

(٦) شرح الكتاب لابن خروف ١٨٣-١٨٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٦٤ .

(٧) مغني اللبيب ٣/ ٢٣٤ ، همع الهوامع ٤/ ١٣٣ .

(٨) همع الهوامع ٤/ ١٣٤ .

(٩) همع الهوامع ٤/ ١٣٤ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٥ .

الجزم بشـرط مقدر بعد الطلب لدلالة ما قبل وما بعد عليهـا ، والتقـدير مـثلًا : **ائْتِنِـــي إنْ تَـــأتِنِي أُكْرِمْكَ**، ولا حاجة إلى التضمين والنيابة ، وعليه يكون تقدير الآية الكريمة : **(قل لعبادي إن تقل لهم أقيموا يقيموا)** .

وبناء على هذا يمكن القول: إن مذهب الأخفـش في هـذه القضـية أرجـح المذاهب؛لعـدم مـا يترتب عنه من التضمين والنيابة اللذين من أجلهما رفض المتأخرون قول سيبويه والخليل؛إذ ليس في قول الأخفش إلا جزم **(يقيموا)** حملًا على ظاهر لفظ **(قلْ)**؛ لأنه مجزوم، فجزموا جوابه عـلى الظـاهر لشبهه بجواب الشرط،ولا يمنع البحث من تسويغ الجزم في جواب الطلب من غير تقدير شرط ولا تضمين الطلب لمعناه ، لما في ذلك من نكتة لطيفة ، وهي التعقيب والسـرعة ، فقـول القائـل في نحـو **(ذاكرْ تنجحْ)**:إن الجواب:**(تنجحْ)** جُزم حملًا على ظاهر الأمر **(ذَاكِرْ)** متجه لما في ذلك مـن الترغيـب والحثِّ ، والمسارعة، ولا حاجة للقول بأن في ذلك شرطًا مقدرًا ؛ أي **(ذاكرْ إنْ تُذَاكِرْ تَنْجَحْ)**،ويكون الجزم على قول الأخفش حصل بنفس الطلب من غير نيابة عن الجازم الذي هو الشـــرط المقـدر،بل حملًا على اللفظ- أي بحمل الجواب على لفظ الطلب المجزوم – والحمل عـلى اللفـظ موجـود غـير منكور في لغة العرب شعرًا ونثرًا .

❁ ❁ ❁

المسألة الرابعة

إِدْغَامُ المِثْلَيْنِ مَعَ تَوَسُّطِ الهَمْزَةِ

قرأ الكسائي[1] ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[2] بإدغام اللام الأولى، أي: لام (أُنزل) في اللام الثانية، أي: لام (إليك) هكذا: ﴿ بما أُنزِلَّيكَ ﴾ مشبهًا هذا الحرف في الإدغام بما حدث في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[3] في حذف الهمزة المتوسطة وإدغام اللامين.

وقد خطأه أبو علي في هذه القراءة، وفي هذا التشبيه؛ لاستلزامه قياسًا مع الفارق، معتمدًا على تخطئة أبي العباس المبرد له، ومدعمًا ذلك بالسماع والقياس.

أما كلام المبرد فجاء فيه: «وذكر أبو بكر عن أبي العباس أن الكسائي أجاز ﴿ بما أُنزِلَّيكَ ﴾ في قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، فأدغم اللام الأولى في الثانية، وشبهه بقوله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾، قال أبو العباس: هذا خطأ؛ لأنَّ ما قبل الهمزة من (لكنْ أنَا) ساكن، فإذا خُفِّفت حُذفت فألقيت الحركة على الساكن وما قبل الهمزة في ﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ متحرك، فإذا خففت لم يجز الحذف كما جاز في الأوَّل، لكن تُجعل بين بين[4]، فإذا لم يجز الحذف لم يجز الإدغام لحجز الحرف بين المثلين، وهذا الذي قاله أبو العباس ظاهر بيِّن»[5].

وقد تابع أبا العباس في نقض هذا القياس الذي قاسه الكسائي ابن كيسان فيما حكاه عنه أبو جعفر النحاس، إذ يقول: «وأجاز الكسائي حذف الهمزة وأن يقرأ ﴿ وما أُنزِلَّيكَ ﴾، وشبهه بقوله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾، قال ابن كيسان: ليس مثله؛ لأن النون من (لكن) ساكنة، واللام من (أنزل) متحركة»[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن للكسائي – جمعًا ودراسة – للدكتور عيسى شحاتة عيسى – دار قباء للطباعة والنشر – الفجالة – القاهرة – ١٩٩٨م – ص ٦٢، الإغفال ١/ ٤٩، الخصائص ٣/ ١٤١ و ١٥٠، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٣، المخصص لابن سيده ١٧/ ١٤٠، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ١١١، التبيان ١/ ١٩.

(٢) [سورة البقرة: ٤].

(٣) [سورة الكهف: ٣٨].

(٤) وتخفيف الهمزة بين بين أن ينطق بها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، وانظر: الكتاب ١/ ٣٠٤، الأصول ٢/ ٣٩٩، سر الصناعة ١/ ٤٨، شرح الشافية للرضي ٣/ ٣١.

(٥) الإغفال ١/ ٤٩.

(٦) إعراب القرآن ٣/ ١٨٣.

ويرد الفارسي على سؤال فرضي مفاده أنه : «إن قال قائل: تحذف الهمزة حذفًا كما حذفت من **(الناس)**؟» مخطئًا أولًا هذا التشبيه الذي أجراه الكسائي لفقدانه ركن القياس الأهم،وهو أن يكون الشبه بين متماثلين،رافضًا حذف الهمزة في مثل هذا الموضع لعدم ما يشهد له سماعًا ، فيقول :

«أما الخطأ في التشبيه فحاصلٌ ، إذ شبه بين مختلفين من حيث شبه ، أما هذا الضرب من الحذف فلا يجوز تسويغه حتى يتقدمه سماع ، ألا ترى أنه لا يجوز حذف الهمزة من **(الإبَاءِ)** و **(الإيَابِ)** كما كان في **(الناس)** ، وليس كذلك الحذف فيما كان من الهمزات ما قبله ساكن ؛ لأن حذف ذلك قياس مطرد مستمر»[1] .

فهو يقيس هنا **(أنزلَّيك)** على **(الإباء)** و **(الإياب)** في أنه لما لم يسغ حمل **(الإباء والإياب)** على **(الإناس)** في حذف الهمزة لعدم وروده سماعًا ولا اطراده قياسًا ، فكذلك الحال في **(أنزليك)** لا يسوغ حملها على **(لكنَّا)** لعدم تقدم السماع في حذف الهمزة التي قبلها متحرك ، هذا مع عدم توفر شرط القياس وهو التماثل والتشابه .

ثم يقول أبو علي : «فإن قال قائل : أفليس الهمزة قد حذفت من قولهم : **(ويْلِمِّهِ)**، وفي قولهم: **(نَاسٌ)**، وفي اسم **(الله)** عز وجل ، وكل ذلك قد حكاه سيبويه[2]، وذهب إلى حذف الهمزة فيه، فما أنكرت أن يكون حذف الهمزة المبتدأة كثيرًا يجوز القياس عليه وردُّ غيره إليه»[3].

ويجيب على هذا التساؤل قائلًا : «ليست هذه الحروف من الكثرة والسعة بحيث يقاس غيرها عليها؛ إنما هي حروف كثر استعمالها فحذف بعضها، وعوض من حذفه ، وليست الهمزة في الآية إذا حذفت عند الكسائي بمعوض منها شيء ، بل يحذف معها غيرها من الكلام للإدغام ، والقياس على هذه الحروف لا يوجب حذفها ؛ إذ لا عوض منها ، كما حذفت من هذه الحروف لما عوض منها»[4].

ومن خلال هذا الجواب يفصح الفارسي عن أصله في أن القياس يشترط فيه كثرة المقيس عليه واطراده ، وأن القليل لا يقوى للقياس عليه ، وأن ما كثر في الكلام استعماله يسوغ حذف بعضه والتعويض منه ، وليس ذلك بمتوفر في قراءة الكسائي ، ويوضح هذا الرأي الذي اعتمده الفارسي جوابه عن سؤال أخير افترضه قائلًا : «فإن قلت: فإن في قولهم: **(وَيْلِمِّه)** حذفًا ولم يعوض منه شيء؟ فإن القياس على هذا الفذ الشاذ غير سائغ، ولاسيما إذا كان المقيس عليه فيه معنى أوجبه شيء ليس

---

(١) الإغفال ١/ ٤٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٥-١٩٦ ، ٣/ ٥ ، الأصول ٣/ ٣٥٠ ، سر الصناعة ١/ ١١٣-١١٨ ،٢/ ٧٤٥ ، الإنصاف ٢/ ٥٢٨، شرح الشافية للرضي ١/ ٧٥ .

(٣) الإغفال ١/ ٥٠ .

(٤) الإغفال ١/ ٥٠ .

في المقيس مثله ، وهو كثرة الاستعمال .

ألا ترى أنك تقول : لا أدْرِ ، ولمْ أُبَلْ[1]، فتحذف لكثرة الاستعمال، ولا تقيس عليه غيره إذا كان متعريًّا من المعنى الموجب في هذا الحذف، وكذلك لا تقيس على **(وَيْلِمِّه)** ما في الآية من حذف الهمزة؛ إذ لا يخلو الحذف فيها من أن يكون لكثرة الاستعمال كما ذكرنا ، أو لأنها همزة مبتدأة ، فلو كان الحذف لأنها همزة مبتدأة لوجب حذف كل همزة مبتدأة ، وذلك ظاهر الفساد ، فثبت أنه كما ذكرناه»[2].

فقياس الحذف في **(أنزليك)** إذًا على الحذف في **(ويلمه)** – على حد قول الفارسي – لم يتوفر فيه السبب الموجب لحذف الهمزة وهو كثرة الاستعمال فامتنع القياس، وحذف الهمزة ابتداءً من غير ما داعٍ أمرٌ لا يقوى سندًا ولا قياسًا ، ويفسد حذف هذه الهمزة من جهة أخرى أيضًا ذكرها أبو علي ، وهي أنه إذا ساغ الحذف في بعض الأسماء أو الأفعال لكثرة الاستعمال أو الاستثقال، أو ضرب من الضروب ، لم يجز حذف الحروف قياسًا عليها؛ لأنها قبيلٌ غيرها ، ونوع سواها ، فحكمه في الحذف غيرحكمها؛ ألا ترى أن الحذف لم يجئ في شيء من الحروف إلا في بعض ما كان مضاعفًا ، نحو: **(رُبَّ)**،و**(إنَّ)**،و**(كأنَّ)** ، ولم يجئ في كل ذلك ؛ لم نعلمهم حذفوا من **(ثمَّ)** ولا **(لعلَّ)** ، وليس **(إلى)** بمضاعف فيجوز ذلك فيه ، ولهذا ذهب أهل النظر في العربية إلى تغليب معنى الاسم على **(مُذْ)** لمكان الحذف،وتغليب معنى الحرف على **(منذ)** لتمامها ، لو جاء الحذف في الأسماء في نحو ذا لم يجز الحذف من الحروف قياسًا عليها لقلة الحذف من الحروف ، ولم نعلم الحروفَ حُذف منها شيء إلا ما ذكرناه، والألف من **(ها)** التي للتنبيه في قولهم: **(هَلُمَّ)** ، وذلك لكثرة الاستعمال وبنائه مع غيره ، وليس في الحرف الذي في الآية شيء من ذلك ، فتجويز هذا فاسد في العربية وقياسَها لما ذكرناه»[3].

وموافقةً لأبي علي ذهب ابن جني[4]، وابن سيده[5]، والعكبري[6] إلى أن ما قرأ به الكسائي قوله تعالى : ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ من قبيل الشاذ؛ لأن القياس في ذلك في لغة أهل الحجاز أن تخفف الهمزة بأن تجعل بين بين ؛ فتقول : بما أنزل إليك ، لكنه حذف الهمزة حذفًا وألقى حركتها على لام **(أنزل)**، وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة في الموضع فصار تقديره : **(بما أنزِلَليك)**،فالتقت اللامان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ؛ كقوله تعالى : ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾، وهو قياس غير سائغ كما تبين .

---

(١)الكتاب ١/ ٦٠و ٢/ ١٩٦ ، المنصف ٢/ ٢٢٧ ، الأصول ٣/ ٢٧٧.

(٢) الإغفال ١/ ٥٠.

(٣) الإغفال ١/ ٥٠-٥١ .

(٤) الخصائص ٣/ ١٤١ .

(٥) المخصص ١٧/ ١٤٠ .

(٦) إعراب القراءات ١/ ١١١ ، التبيان ١/ ١٩ .

المسألة الخامسة

الوقفُ على (لَاتَ) بالهَاء

قرأ الخليل، وسيبويه، والفراء، وابن كيسان، والزجاج، وأكثر القراء قوله تعالى: ﴿**فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[1] بالوقف على (**لاتَ**) بالتاء، وقرأ الكسائي والمبرد (**ولاهْ**) بالوقف عليها بالهاء[2] كما يقف على الأسماء المؤنثة، وحجة الكسائي في وقفه بالهاء: أنها هاء تأنيث دخلت لتأنيث الكلمة كما دخلت على (**ثَمَّ**) وعلى (**رُبَّ**)، فقالوا: ثَمَّتَ، ورُبَّتَ، فهي بمنزلة الهاء في (**طلحة،وحفصة**)،و(**قائمة،وقاعدة**)[3].

واعترض أبو علي الفارسي على قراءة الوقف بالهاء التي قرأها الكسائي،وذلك عقيب عرضه كلامَ شيخه أبي إسحاق الزجاج في أوجه الإعراب والقراءات في هذا الحرف قائلًا: «قال أبو إسحاق[4] في قوله تعالى: ﴿**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ : يجوز: **ولاتَ حينُ مناصٍ**، فالرفع جيد، والوقف عليه (**لات**) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء فجعلها هاء التأنيث، وحقيقة الوقف عليها بالتاء؛ وهذه التاء نظيرة التاء في الفعل في قولك: ذهبتُ، وجلستُ، ورأيتُ زيدًا ثَمَّتَ عَمْرًا، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال؛ لأن التاء في الموضعين دخلت على ما لا يُعربُ، ولا هو في طريق الأسماء.

فإن قال قائل: نجعلها بمنزلة قولهم: **كان من الأمر ذَيَّهْ وذَيَّهْ**[5]، فهذه هاء في الوقف دخلت على اسم لا يُعْرَبُ»[6].

قال الفارسي: «ليس للعرفان والجَهَالة في قلب هذه التاء هاء في الوقف ولا لتركها تاء مذهب، ولكن يدل على أن الوقف على هذا ينبغي أن يكون بالتاء أنه لا خلاف في أن الوقف على تاء الفعل بالتاء، فإذا كان الوقف في التي في الفعل بالتاء، ووقعت المنازعة في الحرف، وجب أن يُنظر فيلحق

---

(١) [سورة ص: ٣].

(٢) معاني القرآن للكسائي ٢٢١، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٢٠، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٣٠، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي(ت٥٤٣هـ)،تحقيق د. محمد أحمد الدالي-مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق-٢/ ١١٤١، الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) ،تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية -جامعة أم القرى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - ١/ ٥١٩، الكشاف ٥/ ٢٤٢، التبيان ٢/ ١٠٩٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٩، البحر المحيط ٧/ ٣٦٨، الدر المصون ٩/ ٣٤٩، مغني اللبيب ٣/ ٣٥٨، الجنى الداني ٤٩٠، ، النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦١، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤١٨.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٣٠، كشف المشكلات ٢/ ١١٤١، الكشاف ٥/ ٢٤٢، اللباب ١/ ١٧٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٢.

(٦) الإغفال ٢/ ٥٢٢.

بالقبيل الذي هو أشبه منه، فالحرف بالفعل أشبه منه بالاسم من حيث كان الفعل ثانيًا والاسم أوَّلًا، فالحرف بهذا الثاني أشبه منه بالأصل»[1] .

فالزجاج والفارسي حملا تاء الحرف **(لات)** على شبيهتها التي في الفعل، نحو: جلستُ، وذهبتَ، وقرأت، فإنه لا خلاف في أن الوقف عليها بالتاء والوقف على الهاء أكثر في الأسماء كالفقْهْ، والعضَاهْ، والضمائر؛ كإنَّكهْ تَابُهْ، والحرف بالفعل أشبه منه بالاسم من حيث الأصل؛ إذ الأسماء أصل، والأفعال فرع عنها .

ويقوي الفارسي مذهبه في الوقف بالتاء، بأن «الإبدال في هذا الحرف ضرب من الاتساع والتصريف في الكلمة، فإذا كان ذلك قد مُنعَهُ الفعلُ الذي هو أكثر تصرُّفًا من الحرف في الكلمة وأشبه بالأول، فأن يمنعه الحرف الذي لا تصرف لَه، والذي يقل اعتقاب التغيير عليه أجدرُ وأشبه»[2] .

وتفسير هذا أن الفعل أكثر تصرفًا من الحرف،وبالرغم من ذلك فقد منعوا الوقف على تائه بالهاء، فأن يُمنعه الحرف الذي لا يتصرف ولا يعتوره الإبدال والتغيير إلا نادرًا أجدر وأولى .

ويدعم رأيه أيضًا بأنه «إذا كانت هذه التاء في بعض اللغات تُتْرك تاءً في الأسماء كماحكاه سيبويه عن أبي الخطاب، وكما أنشده أبو الحسن من قوله[3] :

*** بل جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْر الحَجْفَتْ***

فأن تترك تاء في الحرف ولا تقلب أجدر، فبهذا يترجح هذا القول على قول الكسائي في القياس.

يقصد أن الأسماء التي يغلب فيها الوقف بالهاء قد يترك فيها هذا الغالب ويوقف عليها بالتاء، فدل ذلك على أن الوقف بالتاء على الحروف أصل حملًا لها على نظيرها في الأسماء .

ويعضد قولَ جمهور القراء في الوقف بالتاء أن الوقف بالتاء على **(لات)** قد اجتمعت المصاحف على رسمه هكذا[4]،فالوَقف بالهاء فيه مخالفة لرسم المصحف، واتباعه أولى وأقوى؛ لأن اتباع الخط سنة مؤكدة[5] .

كذلك فإن **(لات)** حرف شُبِّهَ بـ **(ليسَ)** وهي فعل، والوقف على ليس عند اتصالها بالتاء يكون

---

(١) الإغفال ٢/ ٥٢٢-٥٢٣ .

(٢) الإغفال ٢/ ٥٢٣ .

(٣) عجز بيت صدره: *** قَدْ تَبَلَتْ فُؤَادَهُ وشَغَفَتْ*** وهو لسؤر الذئب ، من أرجوزة ذكرها ابن منظور في اللسان (حجف)، وهذا الشطر ذكره ابن جني في سر الصناعة ١/ ١٥٩ ، والخصائص ١/ ٣٠٤ ، **وجوز التيهاء**: وسطها، **والتيهاء**: المفازة التي يتيه فيها السالك، و**الحجفة**: الترس من جلد.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥١ ، الإقناع ١/ ٥١٦ .

(٥) الكشف لمكي ٢/ ٢٣٠ ، الدر المصون ٩/ ٣٤٩ .

تاء كذا **(ليست)** بالإجماع، فاقتناص هذا الوجه منها وخلعه على **(لات)** المحمولة عليهـا مناسـبٌ مـنْ جهة القياس، فالتاء فيها دخلت لتأنيث الاسم المستتر في الجملة وهو **(الحال)** والتقدير: ليَست الَحال لحين الفرار من العذاب، والتاء في **(ليست)** لتأنيث الاسـم المسـتتر فيهـا، فوجـب أن تجـري التـاء في **(لات)** مجراها في **(ليست)** فكما لا يوقف على **(ليست)** بالهاء كذلك **(لات)**[1] .

ويمكن أن يقال : إن الأصل في الوقف والحرف الذي يوقف عليه أن يكون ساكنًا؛ لأن الوقف أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن كما كان الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا؛ لأن الابتداء أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه[2] ، والوقف بالتاء في **(لات)** فيـه موافقـة لهـذا الأصل .

أما قولهم إن الوقف على **(لاتَ)** بالهاء بمنزلة الوقف عـلى **(حفصـــة وطلحـــة)**، فالصـحيح أن الوقف على طلحة وحفصة بالهاء للفرق بين التأنيث الداخل على الأسماء وعـلى الأفعـال في قولـك: قامَتْ،وذهبتْ،فتقف على تاء التأنيث في الأفعال بالتاء لا اختلاف في ذلك ، وتقف عليها في الأسماء بالهاء للفرق.[3]

وقد تبع الفارسيَّ في حجج رد قول الكسـائي كـلٌّ مـن مكـي بـن أبي طالـب[4]، والبـاقولي[5]، والعكبري[6]، والشهاب الخفاجي الذي نقل عن أبي علي الفـارسي قولـه قـائلًا : «قـال أبـو عـلي في "الإعمال"[7]: ينبغي أن يكون الوقف بالتاء بلا خلاف؛ لأن قلب اللام هاء مخصوص بالأسماء»[8].

وعلى ذلك يترجح قول الفارسي والجمهور على قول الكسائي ومن نحا نحوه .

❁ ❁ ❁

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٣٠ .

(٢) الإقناع ١/ ٥٠٤ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٣٠ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٣٠ .

(٥) كشف المشكلات ٢/ ١١٤١ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٩ .

(٧) لعلها تحرفت عن (الإغفال) فكلامه هذا مستخلص من كلامه في الإغفال.

(٨) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القـاضي وكفايـة الـراضي - دار صـادر – بـيروت – ٧/ ٢٩٦ .

المبحث الثاني

اعتراضات أبي علي الفارسي
على
نحاة القرن الثالث

١- قطربٌ

(....-٢٠٦هـ)

دخولُ (إنَّ) أو إحْدَى أَخَوَاتِهَا عَلى الفعْلِ

ذهب محمد بن المستنير قطربٌ إلى أن العرب إنما نصبوا بـ (إنَّ) ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث لا يجامعها الفعل إلا في اضطرار، واعترض الفارسي عليه في ذلك معتمدًا على أنه «لم يجامعها الفعل في اضطرار»(١) أيضًا ، ثم أورد ما أنشده أبو زيد(٢) في نوادره :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ

ثم قال أبو علي : «فهذا جائز ؛ لأنه أضمر الأمر ، ولا يجوز وقوعها على الفعل لا في ضرورة ولا غيرها»(٣) .

فاسم ليت في تقدير الفارسي هو ضمير الشأن والحديث،والتقدير : **(فلَيته)** ، وقيل: التقدير: **(فليتك)** .

وجعل أبو علي يبين فساد العلة التي اعتلَّ بها قطربٌ بأنه «لو جاز له التشبيه بأنها لا تجامع الفعل لجاز ذلك في غيرها، وهي حروف الجر، فكانت تكون مشبهة للفعل بأن الفعل لا يجامعها ، ففسدت هذه العلة»(٤).

يقصد أبو علي الفارسي أنه لو لم يكن ضمير الشأن أو الأمر مرادًا مع **(ليت)** هنا لم تدخُل على الفعل(٥) ؛ لأنها لا يجوز وقوعها على الفعل لا في اضطرار ولا غيره .

ويرى الفارسي أيضًا أن الشاعر إنما اضطر إلى حذف اسم ليت للحاجة إلى إقامة الوزن؛ لأن الفعل

(١) المسائل المنثورة ٧٨ .

(٢) البيت لعدي بن زيد ، وهو من شواهد النوادر ١٩٦ ، والحجة ٢/ ١٧٤ ، والحلبيات ٢٥٩ ، والعسكريات ٦٤ ، والإيضاح ١٤٣ ، وابن الشجري ٢/ ١٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٨ ، والإنصاف ١/ ١٨٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٤٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٣ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٦ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١، ومغني اللبيب ٣/ ٥٣٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٣ ،و شرح أبيات المغني ٥/ ١٨٦ ، والخزانة ١٠/ ٤٤٥ .

(٣) المسائل المنثورة ٧٨ .

(٤) المصدر السابق ٧٨ .

(٥) الحجة للفارسي ٢/ ١٧٤ .

لا مدخل لهذه الحروف عليه؛ لأنها مشبهة به وعاملةٌ عمله، وكما لا يدخل فعلٌ على فعل بلا واسطة اسم، كذلك لا يدخل شيء من هذه الحروف على الفعل ، فلا يجوز إذًا أن يكون الفعل مرادًا هنا[1].

وتعليل قطرب شَبَهَ (إنَّ) وأخواتها للفعل بأنها لا يجامعها الفعل تعليل فاسد – في نظر الفارسي –؛لأنه لو جاز مثل هذا الوجه التشبيهي ، لجاز ذلك في كل ما لا يجامع الفعل كحروف الجر، فكانت تكون مشبهة للفعل بأن الفعل لا يجامعها ، وفساد هذا التعليل يُظهر أن قول قطرب ضعيف، من حيث إنَّ (إنَّ) لم تشبه الفعل من حيث لم يجامعها الفعل إلا في اضطرار ؛ لأن (إن) وأخواتها لم يجامعها الفعل لا في اضطرار ولا في اختيار؛ لأنها تختص بالدخول على الأسماء لا الأفعال،وهو ما لم يختلف أحد مع أبي علي في تقريره .

❁ ❁ ❁

(١) المسائل العسكريات ٦٣-٦٤ .

٢- الفراء

(١٤٤-٢٠٧هـ)

المسألة الأولى

نصبُ «كَانَ» خبرَهَا عَلَى التَّشْبِيه بِالحَال

مذهب البصريين في باب «كان» الناقصة أن الخبر ينصب بـ (كان) تشبيهًا له بالمفعول بـه، وهـو مذهب سيبويه وأصحابه (١).

ولذلك افتتح سيبويه الكلام في كان وبابها بقوله: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسـم الفاعـل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول – يقصد بهما المبتدأ والخبر – فيه لشيء واحد» (٢).

ونقل أبو علي عن الفراء قوله: إن خبر «كان» والمفعول الثاني لـ **(ظـنَّ)** ينتصب على التشبيه بالحال، فـ **(كان زيدٌ ضاحكًا)** مشبه عنده بـ **(جاءَ زيدٌ ضـاحكًا)**، قال أبو علي: «يقـول الفـراء في المفعول الثاني من **(ظننتُ)**، وخبر «كان»: إنه ينتصب على الحال»(٣).

وللكوفيين مذهبهم المشهور في هذه المسألة وهـو أيضًـا نصـب خـبر كـان والمفعـول الثـاني لــ **«ظننت»** على الحال(٤).

على أن الفراء ليس له كلام صريح بشأن هذه القضية، غاية ما هنالك أنه شبه نصب الحـال بعـد **(مَا لَكَ)**،و**(مَا بَالُكَ)** ونحوهما بالمنصوب في باب **(كان)** و **(ظن)** بجامع إمكان ورودهما معـرفتين أو نكرتين.

ففي قوله تعالى: **﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾**(٥) يقول الفراء:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢١ بولاق ،١/ ٤٥ هارون، المقتضب ٣/ ٩٧ ، الأصول لابن السراج ١/ ٨١ ، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ)،تحقيق ودراسة د.عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-١٤٠٧هـ-١٩٨٦م- ٢/ ٦٦٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢١ .

(٣) مختار التذكرة ٢٩٢ .

(٤) الإنصاف ٢/ ٨٢١ ، التبيين للعكبري ٢١٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٧ ، التذييل والتكميل ٤/ ١١٦ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦ ، شرح التصريح ١/ ٢٣٣ ، همع الهوامع ٢/ ٦٢ ، حاشية الصبان ١/ ٣٥٧ .

(٥) [سورة المعارج: ٣٦].

« فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة ، يجوز في الكلام أن تقول : **(مالكَ الناظِرَ في أمرنا)**؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظن وما أشبههما ، وكل موضع صلحت فيه (فَعَل) و (يفعل) من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة ، كما تنصب كان وأظن»[1] .

وقد اعترض أبو علي على مذهب الفراء ووصفه بالفساد من وجهين :

الوجه الأول : قوله : « ويُفسِدُ هذا وقوعه معرفةً مضمرًا وبالألف واللام، والحال لا يجوز فيه شيء من ذلك»[2] .

ويعني أبو علي أن فساد مذهب الفراء يأتي من قبل أن هذا المنصوب الثاني يقع معرفة مضمرًا نحو **(ظننتُكَهُ)** و **(ظننتكَ إياه)** ، وبالألف واللام نحو : **(ظننتُكَ القائمَ)** .

وكذلك يقع معرفة في نحو : **(كان زيدٌ أخَاكَ)**،و**(ظنَنْتُ عَمْـرًا غُلَامَـكَ)** ، والحال لا تكون معرفة، ولا يكون ذلك فيها .

فإن قيل – والمتكلم الشاطبي - : «المعرفة إذا وقعت هنا قائمة مقام النكرة كما قامت مقامها في نحو **(طَلَبْتَه جهدَكَ وطاقتَكَ)**،و**(رجعَ عودَهَ على بَدئـهِ)**،و**(أرسلها العِرَاكَ)** وما أشبه ذلك من المعارف الواقعة حالًا باتفاق لوقوعها موقع النكرات ، فكذلك يقال هنا .

فالجواب : أن هذه ألفاظ قليلة غير قياسية فلا يبني عليها حكم، بخلاف وقوع المعرفة مع ظننت فإنه كثير جدًّا ، فتباينهما في الكثرة والقلة دليل على تباينهما في الحكم ، وأيضًا فجهدك وطاقتك وما كان من بابهما مصادر واقعة موقع أفعالها ، وأفعالها هي الواقعة موقع الحال والمصدر يقع موقع فعله معرفة ونكرة، بخلاف غيره»[3] .

ونقل أبو حيان[4] عن الفراء أنه استدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال ، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به.

وبدليل أن الماضي لا يحسن وقوعه خبرًا لـ (كان) إلا مع «قد» كما لا يحسن وقوعه حالًا إلا مع «قد» .

وبدليل أنك لا تكني عنه كما لا تكني عن المفعول به ، ألا ترى أنك تَكْني عن قولك: **ضـربتُ**

---

(١) معاني الفراء ١/ ٢٨١ .

(٢) مختار تذكرة الفارسي ٢٩٢ .

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٤٥٣ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١١٦ .

زيدًا، فتقول: **فعلتُ به**، ولا يسوغ ذلك في «كان» وأخواتها، بل إن كنيتَ في باب «كان» قلت: **كان زيدٌ كذا** ، كما تكني عن الحال : **جاء زيد كذا** .

قال أبو حيان : «ورُدَّ على الفراء بأن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال ، نحو : **قال زيدٌ عمرُو منطلقٌ** ، **وقال زيدٌ يقومُ عمرٌو**، والمجرور في موضع المفعول نحو : **مررت بزيدٍ** ، والظرف في موضع المفعول إذا اتسعت فيه .

وأما قبح وقوع الماضي خبرًا لـ «كان» بغير «قد» لشبهه بالحال، فليس كما زعم ، بل جاء وقوع الماضي خبرًا لـ «كان» في القرآن وفي كلام العرب ما لا يحصى كثرة ، ولئن سلمنا ما قال فليس سببه شبهه بالحال ، بل من حيث إن «كان» يدل على المضي، فإذا كان الخبر ماضيًا لم يكن للإتيان بـ «كان» كبير فائدة؛ لأن المضي قد فُهِمَ من الخبر، فإن أتيت بـ «قد» حسن ذلك لتقريبها له من الحال، وأما الكناية فإنه يكنى عن المفعول في باب القول بقولك كذاك، يقول القائل: **قال زيدٌ عمرو منطلقٌ**، فتسأل عن قول زيد: كيف كان ؟ فتقول : **قال زيدٌ كذا**»(١).

أما الوجه الثاني من أوجه فساد مذهب الفراء عند أبي علي:

فقد اعتمد فيه أبو علي على قول الفراء : إن الظن وبابه أصله الحكاية وهو ما جاء في إعراب الفراء قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾(٢) ، وفيه: «دخلت هذا اللام و (ما) مع الظن والعلم؛ لأنهما في معنى القول واليمين»(٣) .

قال أبو علي : «فكان على هذا من أولى الناس بأن يقول : إن المفعول الثاني ليس بحال؛ لأن الحكاية حكمها أن تكون في الجمل والكلام التام»(٤).

يريد الفارسي: أن الحال إنما تأتي بعد تمام الكلام ، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظن واقعًا في أصله على المفرد لا على الحكاية ، وهذا تناقض ظاهر من الفراء.

ويدل على فساد مذهب الفراء أمور أخرى ، منها :

الأول: أن الحال يجوز حذفها ويبقى الكلام تامًّا، ومنصوب كان وظن ليس كذلك؛ ألا ترى أنك لو قلتَ في **(جاءَ زيدٌ راكبًا)** : **(جاء زيدٌ)** كان كلامًا تامًّا ، ولو قلت: **(كان زيدٌ)** في الناقصة لم يكن كلامًا .

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١١٦-١١٧ .

(٢) [سورة البقرة: ١٠٢].

(٣) معاني الفراء ٢/ ٤٤ .

(٤) مختار التذكرة ٢٩٢ ، ونقله عنه الشاطبي في المقاصد ٢/ ٤٥٣-٤٥٤ .

الثاني: أن الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به وقت وقوع الفعل منه، أو به، فالركوب في **(جاء زيد راكبًا)** هيئة الفاعل، ولا هيئة للمرفوع بكان؛ لأنها لا تدل على فعل يكون لفاعله هيئة .

الثالث: أن الحال صفة في الأصل، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة،ولا يشترط ذلك في المنصوب بـ (كان) لأنه يأتي جامدًا نحو : **(كان زيدٌ أباك)** .

الرابع: أن المنصوب بكان يتقدم على اسمها وعليها أيضًا،والحال لا يتقدم على صاحب الحال، ولا على العامل فيها .

وقد يقال : إن مذهب البصريين وسيبويه في تشبيه منصوب «كان» بالمفعول به لا يسلم أيضًا من القوادح لأمور:

الأول: أن المفعول غير الفاعل، وخبركان هو اسمها في المعنى .

الثاني: أن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل، وخبر كان ليس كذلك؛ ألا ترى أنك لو قلت في قولك: **(كان زيدٌ قائمًا)**كـ ِيْنَ قائمٌ، لم يجز كما لا يجوز في الحال.

الثالث: أن معمول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه ؛كقولك: **(زيدًا عمروٌ ضربَ)**،فـ**(زيدًا)** منصوب بـ **(ضربَ)**، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك،فلو قلت: **(زيدٌ قائمًا كان)** لم يجز.

ويمكن الجواب عن هذه الفروق بأن تقول: إن جميع ما ذُكر من الفروق يدل على أنه ليس بمفعول به حقيقة، والبصريون يقولون بإمكان تشبيهه بالمفعول به لا بأنه مفعول به حقيقة، وتسمية المبتدأ والخبر في هذا الباب عندهم فاعلًا ومفعولًا تسمية مجازية تنبيهية لا حقيقية .

أضف إلى ذلك أن خبر **(كان)** واقع بعد الفاعل وليس بأحد التوابع ولا حال، ولا استثناء، ولا تمييز، فلم يبق له إلا التشبيه بالمفعول به وهذا غير ممتنع من حيث الجملة.

المسألة الثانية

الجزمُ بـ (أَنِ) المفتوحةِ الهمزةِ الخفيفةِ

ينسب النحاةُ إلى بعض الكوفيين، وأبي عبيدة ، واللِّحياني من البصريين القولَ بجواز الجـزم بــ (أَنِ) المخففة مفتوحة الهمزة ، وحكى اللحيانيُّ أنها لغة بني صُبَاح[1] من بني ضبَّة.

ويذكر لنا أبو علي الفارسي كلامًا يفيد أن الفراء من هذا البعض الكوفي الـذي جـوز الجـزم بــ (أنْ)؛ إذ ينشد الفراء بيتًا لامرئ القيس جاءت فيه (أنْ) جازمـة للمضـارع بعـدها، ويـردف كلامـه بالإنشاد الصحيح للبيت ،ذاهبًا إلى أن إنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنه جزم بـ (أنْ) .

قال الفارسي : «أنشد الفراء[2] هذا البيت :

إذَا ما خَرَجْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِـنَا ... تعالَوْا إلىأن يَأْتِـنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وأنشده أبو بكر عن الأصمعي – فيما أَحسَبُ – :

إذا مَا غَدَوْنا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِـنَا ... هَلُمَّ إلـى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِـبِ

وإنشادُ الفراء خطأٌ فاحش ؛ لأنه جَزَم بـ (أَنْ)»[3].

ويستفاد من تقرير الفارسي هنا شيئان: أولهما : أن هذا البيت جاء مـن روايـة الأصـمعي لديوان امرئ القيس ، وقد راجعت ديوانه بشرح أبي سعيد السكري[4] الذي جمع فيه روايات العلماء

---

(١) صُبَاح: بضم الصاد ، وخفة الموحدة، وبعضهم يضبطها بتشديد الموحدة، والأول هو الصواب،وصُبَاح: بطـن مـن ضبة، وصباح هو بن ظريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة، شرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ١٣٠ .

(٢) لم أعثر عليه في معاني الفراء ، ولكن جاء في حاشية الشمني على مغني اللبيب-المطبعة البهية-مصر- ١/ ٦٣ أن ابـن الصائغ قال: حكى ابن أسد في كتابه أن الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف ، وحكى عن أبي عليٍّ إنكار ذلـك،وأن الرواية: هلمَّ إلى أن يأتي الصيد نحطب،قال:وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على أنه حذف الياء تخفيفًا كـما حـذفت من قوله تعالى :(والليل إذا يسر) .

(٣) المسائل البصريات ١/ ٢٥٩ .

(٤) ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السـكري(ت٢٧٥هــ)،دراسـة وتحقيـق د.أنـور أبـو سـويلم و د.محمد علي الشوابكة-مركز زايـد للـتراث والتـاريخ-الإمـارات العربيـة المتحـدة-١٤٢١هــ-٢٠٠٠م- ٣٨٨ ، وانظر: (ديوانه ٣٤-ضبطه وصححه الأستاذ مصـطفى عبـد الشـافي-دار الكتـب العلميـة-بـيروت-لبنـان-١٤٢٥هــ-٢٠٠٤م) ، المحتسـب ٢/ ٢٩٥ ، المغنـي ١/ ١٨٠ ، الجنـى الـداني ٢٢٧ ، حاشـية الشـمني عـلى المغنـي ١/ ٦٣ ، حاشـية الدماميني ١/ ٦٣ ، حاشية الدسوقي على المغنـي – دار السـلام – القـاهرة – ١٤٢٢هــ-١/ ٦١ ، شرح شـواهد المغنـي

من القرنين الثاني والثالث الهجريين، كأبي عمرو بن العلاء ، والمفضل الضبي، ويونس ، وأبي عبيدة، والأصمعي ، وغيرهم، فألفيته فيه، غير أن المحقِّقَين جزما بأن هذا البيت من قصيدة لم يروها الأصمعي[1] ، وكلام أبي علي فيه ما يفيد ظنًّا – لقوله : أحسب – أنه جاء من رواية الأصمعي : **(أن يأتيَ)** على جعل **(أنْ)** ناصبة على أصلها ، وليست جازمة كما أنشد الفراء .

الأمر الثاني : أن مذهب الفراء جواز جزم المضارع بعد **(أَنْ)**،وهو ما عَدَّه أبو علي خطأ فاحشًا، وهو مذهب جمهور النحاة وفصحاء العرب ، حيث نقل أبو حيان[2]، والمرادي[3]، والسيوطي[4] عن أبي جعفر الرَّؤاسي أنه قال : «فصحاء العرب ينصبون بـ **(أنْ)** وأخواتها الفعلَ، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها».

والشاهد في البيت : **(أن يأتِنَا)** حيث جُزِمَ الفعل المضارع بعد **(أَنْ)** ، وأصله : **(يأتينا)** فسقطت الياء للجزم .

واستشهد أصحاب هذا المذهب أيضًا بقول القائل[5] :

أُحاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فتَرُدَّهَا ... فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عليَّ كما هِيَا

حيث جاء الفعل **(تعلَمْ)** مجزومًا بعد **(أَنْ)** .

أما ما ذهب إليه أبو علي من تخطئة الفراء في هذا المذهب ، وفي هذه الرواية ، فقد نقله عنه ابن السيد في «شرح أبيات المعاني» كما ذكر البغدادي في «شرح شواهد المغني»[6] ، والشمني في حاشيته على المغني[7] ، والسيوطي في..

للسيوطي-المطبعة البهية-مصر- ٣٤ ، شرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ١٢٨ ، شرح الأشموني ٣/ ٤١٧ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/ ١١١ ، معجم البلدان ١/ ١٢٠ ، والرواية فيه موافقة لرواية الفراء، اللسان والتاج (صبح) .

(١) وذكرا أنها جاءت في رواية السكري والطوسي وابن النحاس ، وكلام الفارسي يفيد أنها وردت في رواية الأصمعي.

(٢) نقل البغدادي كلام أبي حيان بتمامه في شرح الشواهد ١/ ١٣١-١٣٢ .

(٣) الجنى الداني ٢٢٦ .

(٤) همع الهوامع ٤/ ٩١ .

(٥) هو جميل بثينة، والبيت ليس في ديوانه المطبوع – دار بيروت للطباعة والنشر-بيروت-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م- قافية الياء- ٤٧ ،وكذلك ليس في طبعة (دار صادر-بيروت-بطرس البستاني-١٣٨)، وأشار السيوطي في شرح الشواهد ٣٦ ، والبغدادي كذلك ١/ ١٣٢ إلى أنها في ديوانه ، وانظر: المغني ١/ ١٨٠ ، الجنى الداني ٢٢٧ ، همع الهوامع ٤/ ٩١ ، شرح الأشموني ٣/ ٤١٧ .

(٦) شرح شواهد المغني ١/ ١٢٩ .

(٧) حاشية الشمني مع الدماميني على المغني ١/ ٦٣ .

«شرح شواهد المغني»[١]، والبغدادي[٢]،ونقله عن «المسائل البصريات».

وأقرب الظن أن اعتراض الفارسي على الفراء في محله ، وأنه لا شاهد لهم في البيتين المذكورين من أربع جهات :

الجهة الأولى : أن هذا البيت الذي أنشده الفراء جاء في شرح المفضليات[٣]،ولكن برواية: **(ما يأتنا)** بدل : **(أَنْ يأتنا)** ، قال الشارح: «ويجوز أن تجعل **(تعالوا)** مُكتفية، وتجعل **(ما)** شرطًا، وجوابها: **(نَحْطِبِ)** » ، وعلى ذلك فالفعل **(يأتنا)** مجزوم؛ لأنه شرط لـ **(ما)**، ونقل السيوطي هذا في شرح شواهده وأقره[٤] .

الجهة الثانية: أن رواية هذا البيت جاءت عند الجمهور بإثبات الياء هكذا: **(إلى أن يأتي الصيد)** ، فلا شاهد فيه إذًا على الجزم بـ **(أن)** ، وعلى تقدير صحة رواية الفراء ومن تبعه، فيمكن تأويلها على أنه حذف الياء تخفيفًا كما حذفت في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[٥] ، والحذف في الآية حسن لقصد مشاكلة الفواصل[٦] .

الجهة الثالثة: أنه لا شاهد في البيت الثاني أيضًا؛ لجواز كون السكون في **(أنْ تعلمْ)** سكونَ وقف للضرورة لا سكون إعراب، ويشهد لذلك أنه عطف عليه بالنصب فقال: **(فَترُدَّها فَتَترُكَهَا)**[٧]، ويمكن أن يكون السكون فيه لأجل الإدغام الجائز في الكلام؛ فقد روي عن أبي عمرو ابن العلاء الإدغام في ﴿يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾[٨]، وعليه يخرج قول الشاعر: **(أن تعلمْ بِها)**[٩] .

الجهة الرابعة: أن البيت الثاني جاء في ديوان قائله[١٠] هكذا : **(أخَافُ إذا أنْبَأتُهَا أن تُضِيعَها)**

---

(١) شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥ .

(٢) شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ١٢٩.

(٣) شرح المفضليات لأبي محمد بن الأنباري ،بعناية كارلوس يعقوب لايل – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠م–١٤٥ .

(٤) شرح شواهد المغني ٣٦ .

(٥) [سورة الفجر: ٤].

(٦) حاشية الشمني على المغني ١/ ٦٣ ، وتبعه الأمير في حاشيته على المغني–مطبعة محمد أفندي مصطفى–القاهرة– ١٣٠٢هـ– ١/ ٢٩ .

(٧) وهو توجيه بدر الدين بن مالك ، ونقله عنه أبو حيان في شرح التسهيل ، وابن هشام في المغني ، والبغدادي في شرح الشواهد ، وذهب الأمير في حاشيته ١/ ٢٩ إلى أن (فتردها) مدغم، فيجوز تقدير جزمه ولكن العطف عليه بالنصب يرد قوله.

(٨) [سورة البقرة: ١١٣].

(٩) وهو قول الشمني ١/ ٦٣ ، والأمير١/ ٢٩ ، والسيوطي في شرح الشواهد ٣٦ .

(١٠) كذا نقل السيوطي ٣٦ ، والبغدادي ١/ ١٣٣ ، والأمير ١/ ٢٩ .

بدل **(أحاذرُ أن تعلَمْ بها فتردَّها)** .

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت على ما ذهب إليه الفراء والكوفيون ومن نحا نحوهم، ويرجح أبو حيان عدم صحة الاستدلال بهذا البيت ، لكنه يستبعد أن يكون مستند الرؤاسي في ما ذكره هذا البيت؛ لأنه قال : **(ودونهم قوم يجزمون بها)** فهذه حكاية لغة قوم لا استنباط من بيت شعر، ثم ذكر أبو حيان حكاية الجزم بـ **(أن)** عن اللحياني، وأبي عبيدة ، والجزم بها في لغة بني صُبَاح، ثم أردف قائلًا: «وإذا كان قد حكي الجزم بها الكوفيون ، ومن البصريين اللحياني، وأبو عبيدة، كان الأصح جواز ذلك ، لكنه قليل» [1].

ونخلص مما سبق إلى أن القول بجواز جزم المضارع بعد **(أَنِ)** الخفيفة مفتوحة الهمزة قولٌ لا مستند له من سماع صحيح ثابت ولا من قياس معضد شاهد لتلك الجهات التي ذكرها البحث، ولأنه قول يعارض مذهب جمهور النحاة البصريين والكوفيين معًا ، وإن صح أنه لغة قوم فيقتصر على المسموع عنهم ولا يتعداه ليقاس عليه .

❁ ❁ ❁

(١) شرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ١٣١-١٣٢ .

المسألة الثالثة

عِلَّةُ بِنَاء (الآنَ)

للفراء في هذه المسألة قولان ذكرهما في معانيه وسوغهما :

أما الأول : فأن يكون أصل (الآن): (أوان) حذفت الهمزة منها وقلبت الواو ألفًا ثم جيء بالألف واللام فبُنيت مَعَها وبقيت على نصبها .

والثاني : أن يكون أصلها من **(آن)** أي : حان ، ثم دخلتها الألف واللام ثم تركتها على مذهب **(فَعَل)** فأتاها النصب من نصب **(فَعَلَ)** ، وعلى هذا القول يكون **(الآن)** مبنيًّا ؛ لأن أصلها **(آن)** وهو فعل ماض ثم دخلت الألف واللام على جهة الحكاية ، وبقي الفعل على فتحته، وقد عدَّ الفراء هذا الوجه جيدًا،وشبهه بما ورد من **نهي النبي ﷺ عن قيلَ وقالَ**[(١)]، وما سُمع من العرب من قولهم: **(من شُبَّ إلى دُبَّ)** بالفتح[(٢)]، تلك هي علة البناء والفتح في **(الآن)** عند الفراء[(٣)] وهو قول الكوفيين وابن فارس .[(٤)]

وقد اختلف نحاة البصريين في علة بناء **(الآن)**،على أنهم متفقون في رد قول الفراء وإفساده، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن سبيل الألف واللام أن يدخلا لمعهود، و**(الآن)** ليس بمعهود، وإنما معناه: نحن في هذا الوقت نفعل كذا ، فلما تضمنت معنى **(هذا)** التي للإشارة بُنيت ففتحت لالتقاء الساكنين وهي الألف والنون ، وهو قول الزجاج والبصريين[(٥)] .

وقال المبرد وابن السراج: خالفت نظائرها؛ لأنها نكرة في الأصل استعملت من (أوَّل) وضعها بالألف واللام وباب اللام أن تدخل على النكرة فلما خالفا سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بُني[(٦)] ،...

---

(١) أخرجه البخاري ٦٤٧٣ ، ومسلم ٥٩٣ – طبعتا دار بيت الأفكار الدولية ، تحقيق أبي صهيب الكرمي–١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد–مطبعة السنة المحمدية–١٣٧٤هـ١٩٥٥م– ٢/ ٧ ، والزمخشري في المستقصى –دائرة المعارف العثمانية–بحيدر آباد الدكن–الهند–١٣٨١هـ–١٩٦٢م– ١/ ٢٥٧ .

(٣) معاني الفراء ١/ ٤٦٨–٤٦٩ .

(٤) الإنصاف ١/ ٥٢١ ، اللباب ٢/ ٨٨ ، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر – الهيئة العامة لقصور الثقافة – ٢٠٠٣م–ص٢٠٣.

(٥) انظر: معاني الزجاج ٣/ ٢٤–٢٥ ، إعراب النحاس ٢/ ٢٥٨ ، سر الصناعة ١/ ٣٥١ ، الصاحبي ٢٠٤ ، الإنصاف ١/ ٥٢١ ، التبيان ١/ ٧٧ ، اللباب ٢/ ٨٩ ، شرح المفصل ٤/ ١٠٣ ، شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ ، شرح الكافية ٣/ ٢٢٩ ، المساعد ١/ ٥١٦ ، همع الهوامع ٣/ ١٨٥ .

(٦) انظر: المخصص ١٤/ ٨٤ ، الإنصاف ١/ ٥٢٣ ، اللباب ٢/ ٨٩ ، شرح المفصل ٤/ ١٠٣ ، شرح الكافية ٣/ ٢٣٠ .

وهو قول مكيٍّ[1]، والزمخشري[2].

وقال السيرافي : بنيت لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعًا واحدًا ، وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام، والحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، فبنيت فكذا ما أشبهها[3] وهو قول ابن سيده[4] .

ومذهب الفارسي في هذه القضية لا يبتعد كثيرًا عن مذهب أسلافه من ناحية أن **(الآن)** بنيت لتضمنها معنى المبني، ولكنه يختلف معهم في نوع هذا المبني فليس هو اسم الإشارة كما ذهب سيبويه وليس هو الحرف كما ذهب السيرافي، وليس هو لمخالفة الأصل كما ذهب المبرد، ولكن بني لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه حذف منه الألف واللام، وضُمِّنَ الاسمُ معناهما وزيدت فيه ألف ولام أخريان؛لأن الألف واللام الملفوظ بهما لم تعرِّفاه[5] ، وهو قول الزجاجي[6]،وابن جني[7] ، والباقولي[8]، وابن عطية[9] ، وقواه ابن يعيش[10] ، وردَّه ابن مالك[11] ؛ لأن التضمين اختصار، فكيف يختصر الشيء ثم يؤتى بمثله ، وقول الفارسي قريب من قول المبرد وابن السراج .

وقد اعترض أبو علي على مذهب الفراء الذي سوغ فيه أن يكون أصل **(الآن)** أنه منقول من الفعل الماضي **(آنَ)** وأفسده من جهة اللفظ والمعنى .

أما من جهة اللفظ؛ فلأنه إن كان **(الآنَ)** فعلًا قد نُقِلَ فسُمِّي به فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون فعلًا مجردًا من الفاعل، أو معه، فإن كان الأول لزِم إعرابه وامتنعت حكايته، وذلك مذهب العرب والنحويين جميعًا ؛ وإنما لم تجز حكاية الفعل إذا نُقل فُسمِّي به من أجل أن الفعل يلزمه الفاعل فلا يفارقه، فلو حكي بعد التسمية للزمه الفاعل كما لزمه قبلُ، والحكاية فيه إذا سُمِّي به تؤدي إلى

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٠٣-١٠٤ ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، تحقيق الدكتور على محمد فاخر وآخرين – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م- ١٩٧٩ .

(٣) الإنصاف ١/ ٥٢٣ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٣٠ .

(٤) المخصص ١٤/ ٨٤ .

(٥) الإغفال ١/ ٢٩٧-٣٠١ ، الإنصاف ١/ ٥٢٣ ، اللباب ٢/ ٨٩ .

(٦) اللامات ٥٦ .

(٧) سر الصناعة ١/ ٣٥٠ ، المنصف ٣/ ١٣٦ .

(٨) كشف المشكلات ١/ ٥٨ .

(٩) المحرر الوجيز ١/ ١٦٤ .

(١٠) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ .

(١١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ ، وتبعه السمين في الدر ١/ ٤٣٢، والسيوطي في الهمع ٣/ ١٨٥ .

خلاف الغرض المقصود ، للزوم التسمية بالجملة دون المفرد، فلما كان كذلك أزيل عن الفعلية بإعرابه، وتُركت حكايته ، وصحت التسمية به لذلك دون فاعله[1] ، يدل على ذلك أنك إذا سميت رجلًا بـ **(ضَرَبَ)** أعربته ولم تبنه، وكذلك فعلت العرب فيما حكى عنهم سيبويه لما سمَّوا بـ **(كَعْسَبَ)** أعربوا ووجوب الإعراب في هذا بيِّن؛ لأنه لا مضارعة للحرف فيه[2] .

أيضًا؛ فإنه لا مدخل للام التعريف فيه، ألا ترى أنك لو سميت رجُلًا بـ **(ضَرَبَ)** لم تُدْخِلْ لام التعريف فيه[3] .

هذا وجه فساد قول الفراء عند أبي علي إذا كان الفعل مجردًا من الفاعل، فإن كان فيه ضمير الفاعل وجب ألا يدخل فيه ألف ولام؛ لأن الجملة التي يسمى بها من الفعل والفاعل لا مدخل للألف واللام فيها ، كتسميتهم بـ **(برقَ نحرٌ)**،و**(تأبَّط شرًّا)**،و**(ذَرَّى حبًّا)**[4] ، فكما لم تدخل الألف واللام على شيء من هذا فكذلك (الآن) لو كان مثلها،ألا ترى أن الاسم المفرد إذا سميت به فصار علمًا ولم يكن في الأصل وصفًا ولا ما يجري مجراه لم يدخله الألف واللام،نحو: **(أسَدٌ وثعلبٌ وزيدٌ)** ، فهذا الضرب من الجمل المركبة من الفعل والفاعل إن لم تكن أشد امتناعًا من هذا الباب لامتناع لام التعريف من الدخول على الفعل، لم يكن دون ذلك، وأقل ما يجب أن تكون مثلها[5] .

ويدل على امتناع هذه الكلمة أن تكون فعْلًا – عند أبي علي – أيضًا دخول لام التعريف عليها ، وهذه اللام يكون دخولها على الأسماء ، كما أَن التنوين من خواص الأسماء، فلا يجوز لمكانه أيضًا أن يكون فعلًا إنما هو –أي**(الآن)** – اسم مبني كـ **(أمس)** ونحوه من المبنيات[6] .

وأما تشبيه الفراء **(الآنَ)** بقوله: **(ينهاكم عن قيلَ وقالَ)**،و**(خرج مِنْ شبَّ إلى دبَّ)**، ونحوه فليس مما يقوم له وجه؛ لأن الحكايات تدخل عليها العوامل فتُحكى ولا تغير العوامل معاني ما تدخل عليه بخلاف الألف واللام؛ فإنها لا تدخل على الحكايات وتغير معاني ما تدخل عليه، فإنك تقول: ذهب تأَبَّطَ شرًّا، ومررتُ بتأَبَّطَ شرًّا، ورأيتُ تأَبَّطَ شرًّا، ولا تقول: هذا التأَبَّطَ شرًّا، على أنه لو خرجت هذه الحكايات إلى الاسمية فقيل: **(عن قيلٍ وقالٍ)**، و **(من شبٍّ إلى دبٍّ)** فأدخل الجر

---

(١) الإغفال ١/ ٣٠٧-٣٠٨ .
(٢) السابق ١/ ٣٠٧ و٢/ ٣٢٦ .
(٣) السابق ٢/ ٣٢٦ .
(٤) الكتاب ٣/ ٣٢٦ .
(٥) الإغفال ٢/ ٣٢٥ .
(٦) السابق ١/ ٣٠٩ .

والتنوين لكان ذلك جائزًا بإجماع النحاة، ومنهم الفراء الذي صرح هـو بـذلك[١] وهـو ألـزمُ حجـةً له[٢].

وأما فساد قوله من جهة المعنى فقولهم: **(آنَ أنْ تَفْعَلَ كذا)** مقلوبٌ من أَنَى يـأني، وأصـل هـذه الكلمة في اللغة: إنما هو بلوغ الشيء وانتهاؤه ومُكثه وامتداده، فهو خلاف **(الآن)** من حيـث المعنـى وعكسه[٣].

على أن غير الفراء من الكـوفيين قـد توسـع في إجـازة إدخـال الألـف والـلام عـلى الأفعـال، واستشهدوا لذلك ببعض ما ورد عن العرب من شعْر وردت فيـه الألـف والـلام مقترنـة بالأفعـال وقاسوا على ذلك **(الآن)**، وقد فنَّد ابن الأنباري مقالاتهم وأجاب عنها[٤] ،والذي يعنينا من ذلـك أن الفراء أراد أن أصل **(الآن)** **(آنَ)** الفعل الماضي،ثم دخلت عليه أل التعريف فحُكي الفعل وبقي على حالته مفتوحًا ، فأل عنده دخلت على جهة الحكاية،بخلاف المحكي عن الكوفيين من أن أصله **(آنَ)** الفعل الماضي ثم دخلت عليه أل التي بمعنى **(الذي)** ، والمعنى عندهم: الوقـت الـذي آن كـان كـذا، فالقولان مختلفان إذا أنعمنا النظر، وظن بعضهم كابن فارس[٥] والرضي[٦] أن قول الفراء هـو نفـس قول الكوفيين ، والتحقيق خلافه، وقد تبع أبا علي في رد مذهب الفراء وسلك مسلكه في الاحتجـاج كلٌّ من ابـن جنـي[٧] ، وابـن سـيده[٨] ، والبـاقولي[٩] ، وابـن الأنبـاري[١٠] ، والعكـبري[١١] ، وابـن يعيش[١٢]، والسمين[١٣] ، والسيوطي[١٤] .

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٩ .

(٢) الإغفال ١/ ٣١٠ ، الإنصاف ١/ ٥٢٣-٥٢٤ .

(٣) الإغفال ١/ ٣١٢ ، وانظر: جمهرة اللغة ٣/ ٢٧٤ .

(٤) الإنصاف ١/ ٥٢٠-٥٢١ .

(٥) الصاحبي ٢٠٢ .

(٦) شرح الكافية ٣/ ٢٣٠ .

(٧) سر الصناعة ١/ ٣٥٠-٣٥٥ .

(٨) المخصص ١٤/ ٨٥ .

(٩) كشف المشكلات ١/ ٥٨-٥٩ .

(١٠) الإنصاف ١/ ٥٢٣-٥٢٤ .

(١١) اللباب ٢/ ٨٨-٨٩ .

(١٢) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ .

(١٣) الدر المصون ١/ ٤٣٣ .

(١٤) همع الهوامع ٣/ ١٨٥ .

وخلاصة القول في هذه القضية أن القول بأن أصل **(الآن)** منقول من الفعل الماضي **(آَنَ)** ثم دخلت عليه **(أل)** سَواء أكانت معرفة أو موصولة ، فحُكي وتركت حركة بناء الماضي فيه قول بعيد عن الشواهد الصحيحة والقياس القوي ، وحجج أبي علي ومن نحا نحوه تشهد لذلك.

❁ ❁ ❁

المسألة الرابعة

دخولُ لامِ الابتداءِ على «كَمْ»

يذهب الفراء في توجيه جواب قسم قوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[1] إلى أنه ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [2]، والأصل عنده: لكم أهلكنا، ثم حذفت اللام كما حذفت في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[3] بعد قوله: ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ لما طال الكلام بالفصل بين القسم وجوابه بقوله: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾، وتبعه ثعلبٌ في هذا التوجيه كما ذكر المعربون[4].

وقد غلّط أبو علي الفراء في هذا التوجيه، وأحسبه أول من غلطه من المعربين، فقد سبق أبا علّيٍ كلٌّ من الزجاج والنحاس[5] في حكاية هذا التوجيه عن الفراء دون استنكار أو تخطئة.

قال أبو إسحاق الزجاج: «وقال قوم: الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ ومعناه: لكم أهلكنا قبلهم من قرنٍ فلما طال الكلام بينهما حذفت اللام»[6].

وقال أبو جعفر النحاس: «وقيل الجواب في قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ والمعنى: لكم أهلكنا، وحُذفت اللام، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ وهو مذهب الفراء»[7].

ولكن تقرير الفارسي في اعتراضه على الفراء يُشعر بأن تغليط الفراء في هذا التوجيه هو مذهب البصريين، إذ جاء في كلامه: «وهذا الذي ذكره – يعني الفراء – غير جائز البتة عندنا، وذلك أنه لا مدخل لشيء من اللامات على (كم)، أما التي للابتداء فتمتنع من الدخول عليها من جهتين»[8]،

(١) [سورة ص: ١].

(٢) [سورة ص: ٣].

(٣) [سورة الشمس: ٩].

(٤) انظر: معاني الفراء ٢/ ٣٩٧، معاني الزجاج ٤/ ٣١٩، معاني القرآن للنحاس، تحقيق الشيخ محمد على الصابوني – معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م – ٦/ ٧٤، جواهر القرآن وهو إعراب القرآن المنسوب للزجاج للباقولي ٢/ ٦١٣-٦١٤، كشف المشكلات ٢/ ١١٣٨، المحرر الوجيز ٤/ ٤٩٢، البيان ٢/ ٣١٢، التبيان ٢/ ١٠٩٦، البحر ٧/ ٣٦٧، الدر المصون ٩/ ٣٤٥، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م – ١٦/ ٣٦٤.

(٥) معاني الزجاج ٤/ ٣١٩، معاني النحاس ٦/ ٧٤، وسبقهما أبو جعفر بن جرير الطبري، الذي عدَّ قول الفراء من جملة الأقوال المرجوحة، وانظر: تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي – دار هجر – الرياض – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – ٢٠/ ١٠.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣١٩.

(٧) معاني القرآن الكريم ٦/ ٧٤.

(٨) الإغفال ١/ ١٠٠.

وقبل أن نذكر هاتين الجهتين نلفت إلى أنه قد يكون المراد من قول أبي علي : «غير جائز البتة عندنا» أي بناءً على أصول البصريين وقياسًا على مذهبهم، وإلا – فكما سبق – لم يصرح أحد من نحاة البصريين بتخطئة قول الفراء أو باستنكاره .

أما الجهة الأولى من جهات امتناع دخول اللام الابتدائية على (كم) عند الفارسي:فهي أن (كَمْ) في الآية مفعول؛ لانتصابها بالفعل الذي بعده ، وهذه اللام لا تدخل على المفعولات ، **وأما الجهة الثانية:** فإن كم في كلتا جهتيها الخبر والاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ولا تبنى عليه .

وأما اللام الداخلة على الأفعال دون الأسماء نحو : (لَيَلْطَ مَنَّ)،و(لقد قامَ زيدٌ) فتختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، وإذا كان كذلك لم يكن لها على **(كم)** مدخل ؛ إذ كانت اسمًا[(١)].

ثم يفترض أبو علي جوابًا عن الفراء بأن يقال: ما ينكر أن تكون اللام التي تدخل على الأفعال مرادة في (كم) محذوفة لطول الكلام ، ألا ترون أن اللام دخلت على الجار والمجرور في قوله : ﴿**وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ**﴾[(٢)] وهما مفعول ، فكيف لا يجوز تقديره مع **(كم)** ؟

ثم يجيب قائلًا : الجواب عندي أن التقدير بهذه اللام في قوله: ﴿**لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ**﴾ أن تكون داخلة على **(تحشرون)**،ألا ترى أن القسم إنما وقع على أنهم (يحشرون) لا على الجار والمجرور، فالمقسم عليه الفعل،وهو المؤكد باللام ، والمتلقي للقسم ، وإنما دخلت اللام على الجار لتقدمها عليه، وجاز دخولها على الحرف ؛ إذ المراد التأخير ، كما جاز دخول لام الابتداء في مثل :**(إنَّ زيدًا لَطعامَكَ آكلٌ)**؛ إذ المراد به التأخير إلى الخبر ، فإذا كان التقدير ما ذكرنا ، لم يجز أن يكون **(كم أهلكنا)** بمنزلة **(لإلى الله تحشرون)** في جواز دخول اللام عليها كدخولها في كم ؛ إذ كان دخولها في قوله تعالى : ﴿**لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ**﴾ بمنزلة دخوله على الفعل حسب ما تكون عليه هذه اللام في سائر مواضعها ومتصرفاتها، وليس يسوغ تقدير دخولها على الفعل في (كم) »[(٣)].

ثم يفترض جوابًا آخر عن الفراء بأن يقال : «قدر دخولها – أي اللام – على الفعل الذي هو **(أهلكنا)**وبعد **(كم)** ، كما قدرت دخولها على الفعل الذي بعد الجار ، ثم يجيب عليه قائلًا : «إن اللام التي للقسم لا يجوز تقديرها بعد **(كم)** ووقوعها على الفعل الناصب له ؛ لأن **(كم)** لا تخلو من أن تكون خبرًا أو استفهامًا ، وفي كلتا جهتيها لا يتعلق شيء مما قبلها بها ، فلو قدرت اللام داخلة على

---

(١) الإغفال ١/ ١٠٠–١٠١ .

(٢) [سورة آل عمران: ١٥٨] .

(٣) الإغفال ١/ ١٠١–١٠٢ .

قوله: **(أهلكنا)** لم يجز أن تكون جوابًا»[١] .

ثم ختم جوابه بقوله : «فإذا امتنع بما ذكرنا دخول واحدة من اللامين[٢] على كم ولم يسغ تقديرها فيها لما بينا ، كما جاز تقديرها في قوله : ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا** ﴾ تبين أن قول الفراء: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا**﴾ جواب للقسم خطأ»[٣] .

وقد تبع الفارسيَّ في تغليط الفراء في هذا التوجيه الباقولي[٤] الذي نقل أكثر كلامه في هذا التوجيه، وابن عطية[٥] ، والعكبري[٦] ، وأبو حيان[٧] ، ونقل ابن الأنباري[٨] قول الفراء ولم يعقب عليه تبعًا للزجاج والنحاس .

وقد يجاب عن الفراء بأن هذه اللام هي تلك التي تدخل على الأفعال ، وأن **(كم)** لما كانت في حكم التأخير ؛ لأنها مفعول ، صار كأنه أدخل اللام على الفعل **(أهلكنا)** ، والتقدير: ﴿ **صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢ كَمْ أَهْلَكْنَا** ﴾، وهذا الجواب وإن كان فيه تكلف إلا أنه يحمل توجيه الفراء على محمل يمكن قبوله وحمل كلامه عليه .

❁ ❁ ❁

---

(١) الإغفال ١/ ١٠٢ .

(٢) أي اللام الداخلة على الأسماء ، والداخلة على الأفعال .

(٣) الإغفال ١/ ١٠٢ .

(٤) جواهر القرآن ٢/ ٦١٣-٦١٥ ، كشف المشكلات ٢/ ١١٣٨ .

(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٤٩٢ .

(٦) التبيان ٢/ ١٠٩٦ .

(٧) البحر المحيط ٧/ ٣٦٧ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢ .

المسألة الخامسة

أصل النداء بـ (اللهُمَّ)

من التراكيب المختصة بالنداء سماعًا : **(اللهُمَّ)** ، ومن مظان الاتفاق بين النحاة أن أصل هذا التركيب : **(يَاللهُ)** وأن حرف النداء وهو **(يا)** حذف ثم أتى في آخر لفظ الجلالة بميم مشددة ، فكان الأكثر في نداء اسم الله تعالى بعدئذ أن يحذف حرف النداء ، ثم اختلف النحاة بعد هذا القدر من الاتفاق في هذه الميم المشددة من حيث الأصل ، فقال الخليل : إن الميمين في آخر الاسم عوض من حرف النداء **(يا)** ؛ لأن **(يا)** حرفان ، فعُوض منها بحرفين وهما الميمان ، وهذا القول هو قول سيبويه والبصريين[1].

ويطعُنُ الفراء في قول الخليل بأنه لم يجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة، مثل : الفم ، وابنم، وهم، وذهب إلى أن الميم المشددة ليست عوضًا من **(يا)** التي للتنبيه في نداء لفظ الجلالة ، ولكن أصل الكلمة عنده **(ياللهُ)** ضُمَّ إليها الفعل **(أُمَّ)** وهو فعل أمر بمعنى: اقصدنا، وتقدير الكلام عنده : **(ياللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ)** فكثرت في الكلام فحذفت همزة **(أُم)** وانتقلت ضمتها إلى ما قبلها وهو **(الهاء)** من لفظ الجلالة، فصارت: **(اللهُمَّ)**[2]،وهذا الأصل عند الفراء مطَّرد، إذ قد سوغ ذلك في (هَلُمَّ) – كما سبق – (ووَيْلُمِّه)، و (عِمْ صباحًا) و (أيشٍ) ، والأصل في كل ذلك : هلْ أُمَّ، وويلَ أُمِّه ، وانْعِمْ صباحًا ، وأيُّ شيء[3] .

ويحتج الفراء على أن الميم في **(اللهم)** ليست عوضًا من **(يا)** بأنه قد سُمع عن العرب أنهم يجمعون بين **(يا)** و **(اللهم)**، ولو كانت الميم المشددة عوضًا من **(يا)** لما ساغ ذلك من حيث لم يسغ الجمع بين العوض والمعوَّض ومن ذلك قول القائل[4] :

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣١٠ بولاق ،٢/ ١٩٦ هارون، المقتضب ٤/ ٢٤١ ، الأصول ١/ ٣٣٨ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٦ ، الإنصاف ١/ ٣٤١ ، أسرار العربية ٢٣٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٩٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٧٣٨ ، شرح المفصل ٢/ ١٦ ، شرح التسهيل ٣/ ٤٠١ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٣ ، أوضح المسالك ٤/ ٣١ ، ارتشاف الضرب ٥/ ٢١٩١ ، شرح التصريح مع العليمي ٢/ ٧٢ ، همع الهوامع ٣/ ٦٤ ، شرح الأشموني ٣/ ٢١٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣ ، الصاحبي ٢٧٩ .

(٣) انظر: الشيرازيات ١/ ١٨٠ ، أسرار العربية ٢٣٢ ، شرح المفصل ٢/ ١٦ ، المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٢ .

(٤) الراجز مجهول، والرجز أنشده الفراء ١/ ٢٠٣ ، وهو من شواهد الزجاج ١/ ٣٩٤ والشيرازيات ١/ ١٩٣ ، وأسرار العربية ٢٣٣ ، والإنصاف ١/ ٣٤٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٣٩ ، ولابن عصفور ٢/ ١٠٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٤ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٩٦ ، والخزانة ٢/ ٢٩٦ .

وَمَــا عليكِ أنْ تقُــولي كُلَّما   صَـلَّيت أو سبَّحتِ يا اللَّهُمَّ مَا
أُرددْ عَلَيْنَـا شَيخَنَـا مُسَلَّما

ومحل الاستشهاد قوله : **(يا اللهم)** حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة(١) .

وقد اعترض أبو علي هذا الذي ذهب إليه الفراء ووصفه بأنه **«ادعاء يدفعه الأمــر الظــاهر، والقياس المستمر»**(٢).

واستند أبو عـلي في دفـع قـول الفـراء إلى كثـير مـن الأدلـة والحجـاج وأطـال في ذلـك جـدًّا ، ويستخلص البحث منها ما يلي :

أولاً: أن زيادة الميمين في **(اللهم)** لا تكون إلا في النداء كما إذا لحقت **(يا)** الكلمة لم تكن إلا نداءً، ويبقى الاسم في حكم النداء مع هذه الزيادة كما كانت مع **(يا)** بدليل قـولهم: **(رحم اللهــم زيــدًا)** و**(غضب اللهم على الكافر)**، فلما قُصر على النداء ولم يتعدَّ به إلى غيره مـن المعـاني ، كـما قصــر مـع اتصال **(يا)** به على النداء ، فدل ذلك على أن هذه الزيادة بدل من **(يا)**(٣) .

ثانيًا: أنه لو كان أصل الكلمة : (يا اللهُ أُمَّ) لم تحذف الهمـزة؛ لأن مـا قبلهـا متحـرك، وتخفيـف الهمزة في مثل ذلك بجعلها بين بين ولا تحذف، وادعاء الحذف في الهمزة مما يدفعه الاستعمال الفـاشي والقياس المطرد(٤) .

ثالثًا : أن قياسه حذف الهمزة من **(أُمَّ)** على حذفها من **(وَيْلُمِّه)** التي أصلها **(ويلَ أُمِّــهِ)** ؛ لأن حذفها من **(ويلُمِّه)** شاذ عن قياس نظائره وما عليه الشائع من كلامهم ، وإنما استجيز ذلـك لكثـرة استعماله ، حتى صار لذلك بمنزلـة كلمـة واحـدة ، فلـما كـان كـذلك ، واعتلـت الهمـزة مـع كثـرة الاستعمال مع تغير حالتها بالكسر مرة، وبالضم أخرى في قولهم: **(لإِمِّه ولأُمِّهِ)** اسـتجازوا حـذفها، ولا يحذف ما لم يكثر كثرة هذه الأشياء ، فكذلك لا ينبغي أن تحذف الهمزة من **(أُمَّ)** على قول الفـراء؛ لأن **(أُمَّ)** لم يكثر كثرة مع هذا الاسم(٥) .

رابعًا : أن ضم **(أُمَّ)** إلى اسم الله تعالى لا يخلو من أن يكون على طريق ائتلاف الكلم بعضها مع

---

(١) معاني الفراء ١/ ٢٠٣ .

(٢) المسائل الشيرازيات ١/ ١٧٩ .

(٣) المسائل الشيرازيات ١/ ١٧٨ – ١٧٩ ، وانظر: التبيين للعكبري ٣٩٦ .

(٤) المسائل الشيرازيات ١/ ١٧٩–١٨٠ ، وانظر: معاني الزجاج ١/ ٣٩٣ ، وإعراب النحاس ١/ ٣٦٤ .

(٥) الشيرازيات ١/ ١٨٠–١٨١ .

بعض لمعان مقصودة،من غير أن يجعل شيء منها مع آخر كالكلمة الواحدة ، أو يكون على حدٍّ ما تُضم الكلمةُ إلى الكلمة لتكون معها شيئًا واحدًا كما حدث في (لـمَّـا) و (كأنَّ) ، فلو كان على حد الوجه الأول لكان قولهم (اللهم) كلامًا مؤتلفًا من النداء والدعاء ، والاستعطاف والسؤال، ولجاز الاستغناء به عن جزاء الشرط ، ولكانت الميم سدت مسد الجواب[1]، فيقال: (اللهم إن لم نعلمْ) كما يستغنى إذا قال : يا ألله تجاوز إن لم نعلم ، ولكن التالي باطل ، فبطل ما أدى إليه وهو أن (اللهم) أصلها (ياالله) ضم إليها (أُمَّ) ، وثبت أن الميمين آخر (اللهم) بمنزلة حروف النداء في أوله.

وأيضًا لو كان ضم (أم) إلى اسم الله تعالى على هذا النحو من ائتلاف الكلام لما استجازوا الفصل به بين المتلازمات على نحو قولهم: (بك – اللهم – نرجو الفضل)،و(أنت – اللهم – الرازق)، فلو كان المعنى : (يا ألله أُمَّ) لم يجز هذا الفصل؛ لأنه كان يفصل بين الشيئين المتصلين بجملتين: إحداهما النداء، والأخرى الدعاء وليس في الاعتراضات التي يُفصل بها بين الأشياء المتصلة اعتراض بجملتين، وإذ لم يجز الفصل بجملتين بين الأشياء المتصلة بعضها ببعض فذلك دليل على فساد ما ذهب إليه الفراء؛ إذ كان تأويله يستحيل إلى القول بما رفضوه والأخذ بما اطَّرحوه [2] .

وأيضًا لا جائز أن يكون انضمام (أم) إلى الاسم على وجه انضمام الكلمة إلى الكلمة لتكونا بمنزلة الشيء الواحد؛ لأنه لا يوجد في الكلم التي ضُم بعضها إلى بعض جملة ضمت إلى اسم فصارت معه كالشيء الواحد، ولا جملة ضمت إلى جملة؛ إذ ما ضُمَّ من الكلم بعضه إلى بعض لا يخلو إما أن يكون ضم اسم إلى اسم نحو: (خمسة عشر)، أو اسم إلى فعل نحو : (حبـذا) ، أو اسم إلى حرف نحو : (لا رجل)،و(يا أيها)، أو اسم إلى صوت نحو (عمرويه) والحرف مع الفعل نحو : (ليضربَنَّ)،و(هلُمَّ)، والحرف مع الحرف نحو (هَلا)،و(لَوْلَا)،وليس في كل ذلك شيء ضُم فيه جملة إلى اسم ولا جملة إلى جملة على نحو: (يا ألله أُمَّ) فإذا كان ذلك كذلك كان قول الفراء دعوى لا دلالة عليها،وما جاء من هذا النحو في كلامهم يدفعه ، والدعوى إذا عَرِيَتْ من الدلالة ودفعتها الأصول المُقَرُّ بها المجمع عليها لم تصح ولم تثبت[3].

خامسًا: أنه لو كان المراد ما قاله الفراء من أن أصل الكلمة: (يا ألله أُمَّنَا بِخَيْرٍ) لما حسن أن

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٧١٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٥٦٦ .

(٢) الشيرازيات ١/ ١٨٥ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٨٩–١٩٠ .

يقال: (**اللهُمَّ أُمنَّا بِخَيْرٍ**) ، وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من (**أُمَّ**)؛ إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير(١).

سادسًا: أنه لو كان الأمر كما زعم الفراء من أن الأصل (**يا أللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ**) لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال: (**اللهم العَنْهُ، اللهم أَخْزِهِ، اللهم أَهْلِكْهُ**) ، ويقوي ذلك ما جاء في التنزيل من قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ...**﴾(٢) الآية، ولو كان الأمر كما زعم لكان التقدير: يا أللهُ أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض(٣).

سابعًا: أن ما استشهد به الفراء في بيت الشعر لا حجة فيه، فزعم بعضهم أنه شعر غير معروف، على أن ذلك لو كان معروفًا لم تكن فيه حجة؛ لأن الشاعر إذا رأى الحرف قد لزم الكلمة استهواه كثرة لزومه لها فظن أنه منها فجمع بين العوض والمعوض ، وسهل الجمع بينهما لضرورة الشعر أن العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر مقصور عليه دون الكلام(٤) .

ويؤيد أوجه احتجاج الفارسي أيضًا أشياءُ ، منها :

- أن اسم الله تعالى مخالف للأسماء الأعلام في جواز حذف حرف النداء منها ، فيجوز : زيدُ أقبِلْ ، كما جاء في ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾(٥) ، ولا يجوز : اللهُ اغفرْ لي، وإذا ثبت أنه لا يجوز : اللهُ اغفَرْ لي ، حتى تقول : يا اللهُ ، أو تقول : اَللّهُمَّ ، عُلم أن الميم المشددة عوض من حرف النداء(٦).

- أيضًا أنه لو كان الأمر كما قال الفراء ، لكان ينبغي أن يقال : (**اللهُمَّنا بخير**)؛ إذ كان الأصل

---

(١) الشيرازيات ١/ ١٩٢ ، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤١ ، الإنصاف ١/ ٣٤٤ ، التبيين للعكبري ٣٩٦ ، شرح المفصل ٢/ ١٦-١٧ ، تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٦ .

(٢) [سورة الأنفال: ٣٢].

(٣) الشيرازيات ١/ ١٨٦ ، وانظر: معاني الزجاج ١/ ٣٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤١ ، أسرار العربية ٢٣٣ ، الإنصاف ١/ ٣٤٤ ، التبيين ٣٩٦ ، شرح المفصل ٢/ ١٧ ، تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٦ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٣-٣٨٤، رصف المباني ٣٠٦ .

(٤) الشيرازيات ١/ ١٩٣ ، وانظر: معاني الزجاج ١/ ٣٩٤ ، أسرار العربية ٢٣٤ ، الإنصاف ١/ ٣٤٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٩١ ، المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٣ .

(٥) [سورة يوسف: ٢٩].

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤١ .

عنده: **(يا الله أُمَّنا بخير)**،فإذا كانت الهمزة قد حذفت كما ذكر الفراءُ فَلِمَ حذفت **(نا)** ، وفي القول بـ **(اللهُمَّنا بخير)** إجماع على امتناعه من الفريقين، وذلك دليل فساده[١] .

– وأيضًا أن القول بأن أصله : **(يا ألله أُمَّنا)** يقتضي أن لا يليه أمر دعائي آخر إلا بتكلف؛ إذ ينبغي أن يقال : **(اللهم وارحمنا)**، فلما لم يجز أن يقال إلا: **(اللهم ارحمنا)** دل على فساد ما ادعاه الفراء[٢] .

وهذا الذي أسهب الفارسي في رَدِّه وإبطاله سبقه إليه الزجاج[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاجي[٥]، والنحاس[٦]، والسيرافي[٧].

وقد اعتمد كلُّ من تناول هذه المسألة بعد الفارسي على مسلكه في الاحتجاج والاستدلال، كابن الشجري[٨] ، والباقولي[٩] ، وابن عطية[١٠] ، وابن الأنباري[١١] ، وابن خروف[١٢] ، والعكبري[١٣] ، وابن يعيش[١٤] ، وابن الحاجب[١٥] ، وابن عصفور[١٦] ، والرضي [١٧] ، وأبي حيان [١٨] ، وابن الفخار[١٩] ، والسمين[٢٠]، ....

(١) الإنصاف ١/ ٣٤٤ .
(٢) إعراب النحاس ١/ ٣٦٤ ، الإنصاف ١/ ٣٤٤ ، حاشية الخفاجي على البيضاوي ٣/ ١٥ .
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٩٣ .
(٤) الأصول ١/ ٣٣٨ .
(٥) اللامات ٩٠ .
(٦) إعراب النحاس ١/ ٣٦٤ .
(٧) شرح السيرافي ٢/ ١٩٥ .
(٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٠-٣٤١ .
(٩) جواهر القرآن ٢/ ٦٥٢ .
(١٠) المحرر الوجيز ١/ ٤١٧ .
(١١) الإنصاف ١/ ٣٤١-٣٤٧ ، أسرار العربية ٢٣٢-٢٣٥ .
(١٢) شرح الجمل ٢/ ٧٣٨-٧٣٩ .
(١٣) التبيين عن مذاهب النحويين ٣٩٥-٣٩٦ .
(١٤) شرح المفصل ٢/ ١٦-١٧ .
(١٥) الإيضاح ٢/ ٢٨٩-٢٩١ .
(١٦) شرح الجمل ٢/ ١٠٧ .
(١٧) شرح الكافية ١/ ٣٨٣-٣٨٤ .
(١٨) الارتشاف ٥/ ٢١٩١ ، البحر المحيط ٢/ ٤٣٣ .
(١٩) شرح الجمل ٢/ ٧١٨-٧٢٠ .
(٢٠) الدر المصون ٣/ ٩٧-٩٨ .

وناظر الجيش[1]، والشاطبي[2]، وأكثر المتأخرين[3].

وحقيقٌ على أن يرجح البحث قول الفارسي وأصحابه لما ذكروه من حِجَاج قويٍّ، ولما في قول الفراء وأصحابه من وَهْيٍ وتناقض، وما في قياسهم من شذوذ، فإن القَياس لا ينبغي أن يُعمل جزافًا وكيف اتفق، بل ينظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح والتتبع الحسن، فما وُجد مشهورًا عندهم لا يُتحاشى من استعماله في النثر والنظم ساغ القياس عليه واطُّرح المعارض النادر.

❁ ❁ ❁

(١) تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٦.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٢.

(٣) انظر: رصف المباني للمالقي ٣٠٦، توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٠٦٩، شرح التصريح ٢/ ١٧٢، همع الهوامع ٣/ ٦٤، حاشية الصبان ٣/ ٢١٧، حاشية الخضري ٢/ ٧٥.

المسألة السادسة

ترخيمُ (كَيْفَ)

يتكلم الفراء عن حذف الضرورة وأن الكلمة إذا كثر ورودها في الكلام قد يحذف منها حرف أو حرفان، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[1] قال الفراء: «وهي في قراءة عبد الله: (ولَسيُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) والمعنى واحد ؛ إلا أن (سوف) كثرت في الكلام وعُرف موضعها فنزل منها الفاء والواو ، والحرف إذا كثر فربما فُعل به ذلك كما قيل : أَيش تقول ، وكما قيل : قم لاَبَاكَ ، وقم لا بَشَانِكَ، يريدون لا أَبا لَكَ، ولا أَبا لِشَانِكَ»[2] وفي سياق هذا الحديث أتى في عقبه بشاهد سمع فيه الفَرَاءَ حذف الكاف من (كيف) فيقولَ: «وَقد سمعت بيتًا حذفت الفاء فيه من كيف، قال الشاعر[3] :

من طالبين لِـ بُعْران لَنَا رَفَضَتْ كَيْلَا يُحِسُّونَ منْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا

أراد : كيف لا يحسون ؟ وهذا لذلك»[4].

وقد تعقب أبو علي كلام الفراء؛ لأنه بزعمه رخَّم (**كيف**) وهو خطأ؛ لأن كيف ليست من الأسماء التي يجوز ترخيمها ، وقد جاء في تقريره :

«قال الفراء: أراد (**كيف**) فرخَّمَ ، قال أبو بكر : وهذا خطأ ، وهو كما قال، وبسْطُهُ: أن (**كيف**) اسم يمتنع ترخيمه من غير وجه .

أحدها : أنه اسم ثلاثي ، والثلاثي لم يجئ مرخَّمًا إلا ما كان ثالثُهُ تاء التأنيث ، **والآخر**: أنه منكور، والمنكور لا يرخم ، كما [لا][5] يُبنى، والترخيم أبعد من البناء، فإن امتنع بناؤه كان ترخيمه

---

(١) [سورة الضحى: ٥].

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٧٤ .

(٣) البيت في معاني الفراء ٣/ ٢٧٤ ، والبغداديات ٣٤٩ ، وفيها: (خبرًا) بدل (أثرًا) و(شَرَدَتْ) بدل (رفضت)، وضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – دار النهضة العربية – بيروت – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – ١١٤ ، وشرح المفصل ٤/ ١١٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٠٧ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤١٨ ، واللسان (بغا)،وفيه: (رَقَصَتْ) ، ونسبه فيه لابن أحمر، والخزانة ٧/ ١٠٧ ، وفي ضرائر ابن عصفور (شَرَدْنَ لنَا) بالنون ، وفي ضرورة السيرافي،وشرح ابن يعيش،والرضي،والخزانة: (لنَا شَرَدَتْ) ، **والبُعْران**: جمع بعير ، **ويُحِسُّون**: مضارع أَحَسَّ ، وفي المصادر كلها عدا معاني الفراء ، والبغداديات : (يُحِسَّان)، و(رَفَضَتْ)في رواية الفراء فقط تعني: تفرَّقَتْ .

(٤) معاني الفراء ٣/ ٢٧٤ .

(٥) سقطت من المسائل البغداديات أثبتها من الخزانة ، فقد نقل البغدادي كلام الفارسي بنصه ٧/ ١٠٤ .

أشدَّ امتناعًا»[1].

وقد يُسَلَّمُ لأبي عليٍّ هذا الاحتجاج لو كان الفراء يقصد بالترخيم هنا ترخيم المنادى ، فإن عبارته في «المعاني» لم يرد فيها ذكر **(الترخيم)** ، بل جاء فيها ذكر **(الحذف)** ، وعلى فرض أن الفراء يقصد الترخيم ، فالترخيم كما يقول النحاة ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وترخيم التصغير[2]، فلفظ الترخيم يستعمل في كل هذا والمراد مختلف ، وإن كان القدر المشترك بينها هو الحذف المقصود به التخفيف لكثرة الاستعمال ، على أن الترخيم القياسي إنما يختص بالنداء وهو: ما جرى على قانون معلوم من حذف حرف واحد أو حرفين زائدين أو أولهما أصلي شريطة أن يبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف أو أكثر ما لم يكن المحذوف هاء التأنيث أو عجز المركب[3].

إذًا فما وقع للفراء من قوله بحذف الفاء من **(كيف)** إنما يقصد به ترخيم الضرورة، وهو الحذف للضرورة الشعرية لا على الاختيار ، فمثل هذا لا يقاس عليه إلا إن بلغ مبلغ القياس في الكثرة والوفرة، ولذا عد أبو سعيد السيرافي[4]، وابن عصفور[5]حذف الفاء من **(كيف)** في هذا البيت الذي أنشده الفراء مما يشبه الترخيم ؛ لأنهم حذفوا فيه آخر الاسم المبني تشبيهًا بالاسم المعرف ، وعدُّوه قليلًا جدًّا ، لذا أوردوه في الضرائر .

ويتابع أبو علي في ردِّه قول الفراء بأن **(كيف)** اسم مبني مشابه للحروف ، والحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المأخوذة منها ، ولا يكون في الحروف إلا فيما كان مضاعفًا ، وكما لا يكون في الحروف كذلك ينبغي أن لا يكون فيما غلب عليه شبهها وصار بذلك في حيزها[6].

ويمكن أن يُردَّ على الفارسي ذلك بأن يقال : نظير حذف الفاء من كيف حذفها من **(سوفَ)** ، فإنهم قالوا : سَوْ أَفْعَلُ ، والأصل: سوف أفعل ، وحذفوا النون من **(مِنِ)** الجارة ، فقالوا: مِ الرجلِ ، والأصل : منَ الرَّجُل ، ومرادهم في ترخيم مثل هذا التخفيف بالحذف ، وهو شائع في كلام العرب[7].

---

(١) المسائل البغداديات ٣٤٩ .
(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٢١ ، شرح التصريح ٢/ ٢٥١ .
(٣) المقاصد الشافية للشاطبي ٥/ ٤٦٢ .
(٤) ضرورة الشعر ١١٤ .
(٥) ضرائر الشعر ١٤١ .
(٦) المسائل البغداديات ٣٥٠ .
(٧) انظر: شرح المفصل ٤/ ١١٠ ، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤١٨ ، مغني اللبيب ٣/ ٣١، ١٣٢ ، الخزانة ٧/ ١٠٥-١٠٦ .

ثم يصوغ أبو علي سؤالًا فرضيًّا جاء فيه : «فإن قلت: فقد قالوا: لَدُ، ولَدُنْ، فحـذفوا منـه وهـو غير متمكن فكذلك يسوغ الحذف من **(كيف)**؟ ».

ثم جاوب بما يفيد أن الحذف ساغ في **(لدُن)** لما فُتح ما قبل النون منهـا وضُـمَّ ، ونصـب الاسـم بعدها في قـولهم : **(لَدُنْ غدوَةً)**[١] فلـما ضـارعَ التنـوينَ الزائـد في الاسـم لاخـتلاف الحركـة قبلهـا وانتصاب الاسم بعدها حَسُن حذف النون ، وأيضًا فإن هذا الاسم يضاف في نحو **(لدُ الصــلاة)**[٢] ويدخل عليه حرف الجر ، ويضاف إلى المضمر والمظهر ، وكل هذا التوسع فيها ليس في **(كيف)** مثلـه فساغ فيها ما لا يسوغ في **(كيف)** ، وأيضًا فإن النون شديدة المشابهة بحروف اللين ، لذا تراها تزاد في مواضع زيادتها وتلحق علامةً للإعراب كما تُزاد له ما هو منها وحذفوها فاءً في قوله[٣].

*** وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي ***

وفي نحو[٤] : .... **عِمُوا ظَلاَمَا**

فحذفه أسهل لذلك من حذف غيره ، ولو لم يكن في النون من هذه الكلمة ما ذكر لما كان لحمل **(كيف)** عليه مساغٌ ما وُجد لغيره مجاز[٥].

فأبو علي يريد من هذا الجواب أن ينفي قياس **(كيف)** على **(لدن)** في جواز الحذف،وكلاهما اسم غير متمكن،فيستدل بأن ما في **(لدن)** من توسع ومشابهة النون فيها بحروف اللين ليس في **(كيــف)** ، فلذلك ساغ في **(لدن)** ما لم يسغ في **(كيف)** .

ورجح أبو علي أن يكون توجيه **(كيما)** في بيت الفراء على أنها **(كي)** التي بمعنى اللام عـلى حـد قولهم : **(كَيْمَهْ)** دخلتها **(ما)** كافة فمنعتها العمل والدخول على الاسم، وهيأته للدخول على الفعـل فارتفع الفعل بعدها ، كما حدث في **(رُبَّ)**،و**(مِنْ)** فقالوا: **(رُبَّما أفعلُ)**،و**(مِمَّا أفعلُ)** ، ونظير هذا قول القائل[٦] :

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤و٢٨و٧٩ .

(٢) الكتاب ١/ ١٣٤ .

(٣) عجز بيت صدره: * **ألا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهاالطَّلَلُ البَالِي*** وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢ ، وفي البغـداديات ٣٥١ ، والخزانة ٧/ ١٠٥ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٣٥ .

(٥) البغداديات ٣٥١ .

(٦) البيت في ديوان قيس بن الخطيم منسوبًا إليه (ص٢٣٥–تحقيق د.ناصر الدين الأسد–دار صادر–بـيروت–لبنـان) ، وفي البغداديات ٣٥٢ ، والخزانة ٧/ ١٠٥ .

إذا أَنْتَ لم تُنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّمـا يُرجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

فعلى هذا البيت يحمل كلام الفراء[1]:

وقد عَدَّ البغدادي كلام الفارسي واحتجاجه في هذه المسألة تطويلًا بغير طائل ، وذكر نظائر لحذف الفاء من **(كيف)** في كلام العرب على نحو ما قدَّمنا آنفًا ، ووجه المراد بالترخيم في نحو هذا بالتخفيف بالحذف ، وهو شائع في كلام العرب ، وذكر أن الفراء إنما عبَّر بالحذف لا بالترخيم ، ومراده بذلك حذف الضرورة الشعرية ولم يقصد ترخيم النداء ، وأخذ البغدادي عليه توجيهه بيت الفراء على أن المراد: **(كي)** التي بمعنى اللام ، ثم قال : وعلى تقدير صحة نقله فما يصنع بقول الآخر[2]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْم ومَا ثُئِرَتْ قَتْلَاكُمُ ولظَى الْـهَيْجَاء تَضْطَرِمُ

وقد أنشده ابن هشام في «المغني» في **(كي)** وفي **(كيف)** ، وليس بعد **(كي)** ما ، والمعنى على الاستفهام، ولعلَّه يقول إن **(كي)** موضوعة للاستفهام عن حال الشيء بمعنى **(كيف)** ، إلا أنها مخففة من **(كيف)** كما هو مذهب جماعة»[3]،ثم نقل كلام ابن يعيش : «وفي **(كيف)** لغتان قالوا: كيف، وكي – ثم ذكر بيت الفراء وأعقبه بقوله– : قالوا : **(كي)** ههنا بمعنى (كيف) استفهام ، وقال قوم: أراد **(كيف)**، وإنما حذف الفاء تخفيفًا كما قالوا: سَوْأفعل ، والمراد : سوف أفعل»[4].

ولكن كلام أبي علي لا يُفهم منه أنه يقصد: أن **(كي)** موضوعة للاستفهام بمعنى **(كيف)** ، ولم يصرح بذلك في موضع آخر ، فمحصل كلامه مجيء **(كي)** مخففًا من **(كيف)** ، ويدل على ذلك قوله: «فإن أراد بالترخيم ما يستعمله النحويون في هذا النوع من المنادى فهو غير منادى ، وإن أراد به الحذف ، فهو غير سائغ»[5].

ويُضعف ترجيح الفارسي أنها في البيت **(كي)** التي بمعنى اللام ما ذكره السيرافي من أنه: «لا يجوز أن يكون في معنى **(كي)** ؛ لأن الراعيين لم يفعلا شيئًا كيلا يُحسَّا أثرًا من البُعْرَانِ»[6] أي أنهما لم يفعلا شيئًا ليعلل فعلهما بـ **(كي)** التي للتعليل ، فضعف كونها هنا **(كي)** التعليلية .

---

(١) البغداديات ٣٥٢ .

(٢) البيت لمجهول، وهو في المغني ٣/ ٣١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والخزانة ٧/ ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٤/ ١٤٨ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٤/ ١١٠ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٠٧ ، الخزانة ٧/ ١٠٦ .

(٤) شرح المفصل ٤/ ١١٠ .

(٥) البغداديات ٣٥٠ .

(٦) ضرورة الشعر للسيرافي ١١٤ .

على أن البغدادي صرح أيضًا بأن رواية الفراء الثابتة عنه : **(كي لا)** [1] بـلا النافيـة لا بـــ **(مـــا)**، والتصرف في الحرف بالحذف وغيره ثابت مع أنه خلاف الأصل ، فكونه في الاسم أولى وأحق[2].

ويخلص البحث من هذا إلى أن الظاهر في مثل هذا أنه من قبيـل ضرورة الشـعر ؛ إذ لـو كانـت **(كي)** موضوعة للاستفهام لوردت في النثر ولَدُوِّنَتْ في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضـوعة، إلا أن هذه الضرورة محكوم عليها بالتضييق ، فيقال في مثل هذا الحذف إنه قليل جدًّا شـاذ لا يقـاس عليـه وهو ما نظَّرهُ السيرافي ، وابن عصفور ، وابن هشام، والبغدادي، وجعله أبو حيان[3] من الحذف غير السائغ كما رأى أبو علي ، أما أن تجعل **(كي)** لغة في **(كيف)** كما ذكر ابـن يعـيش ونقـل عنـه الـرضي، والبغدادي، فذلك محض افتيات على اللغة، إذ لم ينقل ذلك عن قبيلة من القبائل ولم يسمع مـن أحـد من ناقلي اللغة الثقات ، ويبقى الأمر منحصرًا في الحكم على الوارد من ذلك بالضرورة الضيقة التـي هي إلى المنع أقرب منه إلى الجواز .

❁ ❁ ❁

---

(١) وهي كذا في معاني القرآن، وضرورة السيرافي، وضرائر ابن عصفور، وابن يعيش، والارتشاف، والرضي، والمغني.

(٢) الخزانة ٧/ ١٠٥ ، شرح شواهد المغني ٤/ ١٥١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤١٧-٢٤١٨ .

المسألة السابعة

الأصلُ التركيبيُّ لـ (هَلُمَّ)

هلُمَّ عند سيبويه والبصريين اسم فعل أمر أصل تركيبه (هَالُمَّ) من (ها) التي للتنبيه، و(لُمَّ) الـذي هو فعل أمر بمعنى (اجْمَع) من قولهم: (لمَّ اللهُ شَعْثَ فُلَانٍ)، أي: جمعه ، والمعنى لُمَّ نفسك إلينـا ، أي: اجمع نفسك إلينا وتعالَ إلينا واقصدنا ، ثم حذفت ألـف (ها) التنبيـه تخفيفًـا لكثـرة الاسـتعمال؛ لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة في حكم الساكن ، وحذفت لها ألف (ها) كما تحذف لالتقاء الساكنين وجُعلا اسمًا واحدًا ، واستعملت استعمال البسيطة ولما تغيرت تغير معناها، واستعملت بمعنى: تعال وائْتِ ، وبعضهم قال : أصلها : (ها الْـمُمْ) أُلْقِيت حركة الميم الأولى على اللام فأدغمت الميم في الميم وتحَركت اللام فاستغني عن همزة الوصل فاجَتمع ساكنان: ألف (ها)، ولام (الْـــمُمْ)؛ لأن حركتهـا عارضة فحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين ، فاتصلت الهاء باللام المضمومة وبعدها ميم مشددة، ثم ركِّبا اسمًا واحدًا ، فصارت (هَلُمَّ) والقولان متقاربان[1] .

هذا هو أصل تركيب (هَلُمَّ) عنـد البصـريين ، والفـراء والكوفيـون يوافقـونهم في أنهـا مركبـة ويخالفونهم في أصل تركيبها ، فأصل تركيبها عنـدهم : (هَلْ أُمَّ)؛(هــل) التـي للزجـر، و (أُمَّ) بمعنـى (اقصِدْ)، فخُفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وحذفت فصارت الكلمـة (هلم) فجعلـت كلمة واحدة للدعاء[2].

وهذا القول في أصل تركيب (هلُمَّ) **قول فاسد عند أبي علي** ؛ لأن (هل) هذه التي قال الفـراء إنهـا داخلة في التركيب لا تخلو من أحد أمرين:

إما أن تكون بمعنى (قد) وهذا يدخُلُ في الخبر ، وذلك كقوله تعـالى : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[3] والمعنى : قد أتى .

---

(١) انظر: الكتـاب ٢/ ١٥٨ بـولاق،٣/ ٥٢٩ هـارون، المقتضـب ٣/ ٢٥ ، معـاني الزجـاج ٢/ ٣٠٣ ، شرح السـيرافي ٤/ ٢٦٣ ، المسـائل العضـديات ٢٢١ ، الخصـائص ٣/ ٣٥ ، مشـكل إعـراب القـرآن ١/ ٢٩٨ ، اللبـاب في علـل البنـاء والإعراب ٢/ ٩٠ ، شرح المفصل ٤/ ٤١ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩١ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ١٠٠ ، شرح الشافية للـرضي ٢/ ٢٤٤ ، ارتشـاف الضـرب ٥/ ٢٣٠٤ ، توضـيح المقاصـد ٦/ ١٦٥٢ ، تمهيـد القواعـد ٨/ ٣٨٤٨ ، المسـاعد ٢/ ٦٤٦ ، شرح التصـريح مع حاشية العليمي ٢/ ٤٠٢ ، همع الهوامع ٥/ ١٢٦ ، حاشية الصـبان ٤/ ٤٩٨ ، خزانـة الأدب ٦/ ٢٥٩ .

(٢) انظر إلى المصادر السابقة: معاني الفراء ١/ ٢٠٣ ، الإغفال ٢/ ٢٢٠ ، المسائل الشـيرازيات ١/ ١٨٣ ، سر الصـناعة ٢/ ٧٤٥ ، الصاحبي في فقه اللغة ٢٧٩ ، المخصص ١٤/ ٨٨ .

(٣) [سورة الإنسان: ١].

وإما أن تكون بمعنى الاستفهام ، وليس لواحد من الحرفين متعلَّق بــ **(هَلُــمَّ)** ولا مـدخلٌ؛ لأن هَلُمَّ إنما يراد بها الأمر دون غيره من الخبرية والاستفهامية، والدليل على ذلك تثنية من ثناها وجمع من جمعها ، فقال: هلُمَّا ، وهلُمُّوا ، وهلمُمْنَ، فلا وجه لـ **(هل)** هنا، فإنك لا تقول : **(هل اضــربْ)** وأنـت تأمر ، كما لا تقول : **(قد اضرب)** وأنت تُخبر[١]، وأيضًا ، فإن **(أُمَّ)** بعـدها لا تخلـو مـن أن تكـون مثـل **(رُدَّ)**،و**(مُدَّ)** في حالة ما إذا كنت آمرًا، أو تكون مثل **(فُعِلَ)** إذا أخبرت، ولا جائز أن تكون التي للأمـر على قول الفراء من حيث إنك لا تقول : **(هل اضرِبْ)** ونحوه، ولا يجوز أن تكون بمعنـى **(فُعِلَ)** ؛ لأن ذلك للخبر ، ولا وجه للخبر هنا؛ لأن المراد الأمر ، ولا جائز أن تكون **(هل)** التي بمعنـى **(قــد)** كـما سبق؛ لأن **(هلُمَّ)** يستعمل في الأمر، و **(قد)** لا تدخل على فعل الأمر[٢] .

ويصوغ أبو علي سؤالًا فرضيًّا جاء فيه : ما ينكر أن يكون اللفظ لفظ الخبر ، والمعنى معنى الأمر مثل : رَحِمَ اللهُ زيدًا ونحوه ؟

ثم يجيب بقوله: إن كون الكلمة واستعمالهم إياها في الأمر يمنـع ذلـك ، ألا تـرى أن مـن قـال: رَحِمَ الله زيدًا ، فإن أراد به الدُّعاء لم يدخل عليه **(هل)** فلم يقل: **(هَلْ رحِمَهُ اللهُ)**،ولا**(هل لَقِيْتَ خَيْــرًا)** وهو يريد الدعاء.

ثم يعقبُ أبو علي على هذا الجواب بقوله: « فهذا قول فاسدٌ جـدًّا، لا يجـب أن يُعـرَّج عليـه»[٣]، و« إذا لم يخل هذا الحرف من هذين الوجهين، ولم يجز واحد منهما فيما تأوله وذهـب إليـه ، ثبـت بُعْـد قوله من الاستقامة»[٤].

هذا ما ذهب إليه الفارسي ورجحه ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصـريين ، وعليه أكثر متـأخري النحاة والمعربين ، كـابن سـيده[٥] والزمخشــري[٦]، وابـن عطيـة[٧]، وابـن الأنبـاري[٨]، والعكـبري[٩]،

---

(١) الإغفال ٢/ ٢٢٠ .

(٢) الإغفال ٢/ ٢٢١ ، العضديات ٢٢٣ ، كتاب الشعر ١/ ٧٥-٧٦ .

(٣) الإغفال ٢/ ٢٢١ .

(٤) الشيرازيات ١/ ١٨٤ .

(٥) المخصص ١٤/ ٨٨ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ٤١ .

(٧) المحرر الوجيز ٢/ ٣٦٠ .

(٨) البيان ١/ ٣٤٨ .

(٩) التبيان ١/ ٥٤٧ .

وابن مالك[١]، والرضي[٢]، وأبي حيان[٣]، والسمين[٤]، والمرادي[٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش[٧]، والأزهري[٨]، والسيوطي[٩]، والأشموني[١٠].

وهنا ينبغي أن نقف وقفة نتحقق فيها من مذهب غير سيبويه في تركيب **(هَلُمَّ)** ؛ إذ يدعي بعض متأخري النحاة أن مذهب الخليل هو مذهب سيبويه في أصل تركيب **(هَلُمَّ)**،وأنها من **(ها)** و**(لُمَّ)** مع اختلاف طفيف بينهما ، فهما عند الخليل رُكِّبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وممن عزا هذا إلى الخليل :ابن عطية[١١]، وابن يعيش[١٢] ، والرضي[١٣] ، وأبو حيان[١٤] ، والسمين[١٥] ، والمرادي[١٦] ، وناظر الجيش[١٧] ، والسيوطي[١٨] ، والأشموني[١٩].

وجدير بالذكر أن نلفت إلى أن هذا الذي عَزَوْهُ إلى الخليل إنما يستندون فيه إلى حكاية ابن جني عنه ذلك[٢٠] ، وابن جني لم ينقل ذلك عن شيخه أبي علي؛ إذ ليس في كتب أبي علي ما يدل عليه ، وليس في كتاب سيبويه ما يشير إلى أن هذا مذهب الخليل، ولا كذلك في كلام الشُّراح، فها هو ذا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩١ .
(٢) شرح الكافية ٣/ ١٠١ .
(٣) البحر المحيط ٧/ ٢١٤ .
(٤) الدر المصون ٥/ ٢١٣ .
(٥) توضيح المقاصد ٦/ ١٦٥٢ .
(٦) المساعد ٢/ ٦٤٦ .
(٧) تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٤٨ .
(٨) شرح التصريح ٢/ ٤٠٢ .
(٩) همع الهوامع ٥/ ١٢٦ .
(١٠) شرح الأشموني ٤/ ٤٩٨ .
(١١) المحرر ٢/ ٣٦٠ .
(١٢) شرح المفصل ٤/ ٤٢ .
(١٣) شرح الكافية ٣/ ١٠٠ .
(١٤) الارتشاف ٥/ ٢٣٠٤ .
(١٥) الدر ٥/ ٢١٣ .
(١٦) توضيح المقاصد ٦/ ١٦٥٢ .
(١٧) تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٤٨ .
(١٨) همع الهوامع ٥/ ١٢٦ .
(١٩) شرح الأشموني ٤/ ٤٩٨ .
(٢٠) الخصائص ٣/ ٣٥ .

أبو سعيد السيرافي يقول : «وغير سيبويه من النحويين يقول : إن أصله (هل) زاد عليه (أُمَّ) التي بمعنى اقْصِدْ»[١]، فيجعل هذا القول قول من عدا سيبويه من النحاة، ويأتي فيهم الخليل .

والذي دفعني إلى هذا التحقق أنني وجدت من ينسب إلى الخليل مثل قول الفراء أو قريبًا من قوله؛كأبي جعفر النحاس الذي قال: «في كتاب «العين» للخليل - رحمه الله - أن أصلها : « هل أُؤُمّ»، أي: هل أقصدك ، ثم كثر استعمالهم إياها حتى صار المقصود يقولها»[٢]،وبعد الرجوع إلى العين لم أجد هذا الذي نقله النحاس بل فيه: «وهلُمَّ: كلمة دعوة إلى الشيء ، التثنية والجمع والوحدان والتأنيث والتذكير فيه سواء، إلا في لغة بني سعد ، فإنهم يحملونه على تصريف الفعل فيقولون : هلُمَّا، وهلموا ونحو ذلك»[٣]، ولكني وجدت مثل هذا الذي عزاه النحاس للخليل في كتاب الصاحب بن عباد[٤] ، ففيه : «وهي في الأصل: هَلْ أَؤم.. »، وكذا عند ابن فارس في «مقاييس اللغة»[٥]، ومعروف أن الصاحب قد استفاد في كتابه من العين ورتب كتابه على منهجه، فإما أن يكون النحاس قد تلبس عليه الأمر فنقل عن الصاحب ظانًّا أنه الخليل ، أو أن يكون ما بأيدينا من نسخ العين قد سقط منه هذا الذي نقله ، وعمومًا فعلى فرض صحة ما نقله أبو جعفر عن الخليل فلا يكون الفراء وحده الذي ذهب إلى هذا بل له فيه أسوة، وقد سوَّغ السيرافي قول الفراء وجعله قريبًا[٦].

وأيضًا نلفت إلى أن مذهب ابن جني في هذه القضية يخالف مذهب شيخه الفارسي؛حيث رأى ابن جني أن ما ألزم به أبو علي الفراء من أن (هل) إن كانت للاستفهام بطل قول الفراء؛ لأنه لا مدخل للاستفهام في (هلم) لأنها بمعنى الأمر ، أن هذا لا يلزم الفراء؛ لأن (هل) هنا هي التي للزجر والحث، وأنها مثل التي في قولهم: (حَيْ هَلَ)[٧]،ورجح ذلك ابن الأنباري وغلَّط أبا علي فيما نسبه للكوفيين[٨]، وكذلك ابن يعيش[٩] ، والبغدادي[١٠] .

---

(١) شرح السيرافي ٤/ ٢٦٣ ، وانظر: المقتضب ٣/ ٢٥ ، النكت للأعلم ٣/ ٧٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠٥-١٠٦ .

(٣) العين ٤/ ٥٦ .

(٤) المحيط في اللغة لأبي القاسم إسماعيل بن عباد(ت٣٨٥هـ) ،تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين-مطبعة المعارف-بغداد-١٣٩٥هـ-١٩٧٥م- ٣/ ٤٩٣ .

(٥) مقاييس اللغة ٦/ ٦٠ .

(٦) شرح السيرافي ٤/ ٢٦٤ .

(٧) الخصائص ٣/ ٣٥-٣٦ .

(٨) البيان ١/ ٣٤٨-٣٤٩ .

(٩) شرح المفصل ٤/ ٤٢،وتبعه أبو حيان والمرادي وناظر الجيش في أن (هل) التي يقصدها الفراء للزجر وليست للاستفهام.

(١٠) الخزانة ٦/ ٢٥٩ تبعًا لشيخه الخفاجي، حاشية الشهاب على البيضاوي ٤/ ١٣٦ .

ورأى الرضي أن **(هل)** هذه أراد بها الكوفيون **(هلا)** التي للاستعجال بمعنى:أسْرِعْ ، فَغُيِّرَ إلى **(هَلْ)** لتخفيف التركيب ، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو **(قَدَ افْلَحَ)** إلا أنه ألزم هذا التخفيف هنا لثقل التركيب[1] ، وقوله هذا قريب من قول ابن جني ومن وافقه ، ولكن لا داعي إلى تغليط أبي علي؛ لأنه لم يجزم بأن الكوفيين أرادوا أن **(هل)** هنا هي التي للاستفهام، وإنما ذكرها من باب السبر والتقسيم لما يحتمله مذهبهم، وإلا فقد صرَّح هو بما يفيد أن مذهب الفراء قد يصح على جعل **(هل)** التي تستعمل للتعجيل، كما جاء في العضديات[2] ، ثم رد بعد ذلك هذا القول أيضًا كما سيتضح قريبًا .

وسوغ السيرافي قول الفراء لأننا : «قد رأينا **(هل)** قد دخلت عليها **(لا)** فجعل في معنى التحضيض، كقولهم (**هلّا**) فعلت ذلك، **(وهَلُمَّ)** أمر، مثل التحضيض»[3] وتبعه الشنتمري[4]،وهو قريب من قول ابن جني ومن نحا نحوه .

وهو قول مقبول لولا ما يعكر عليه من قول أبي علي إن **(هل)** التي تستعمل للحث والبعث والزجر والحض والإسراع متحركة الآخر بالفتح ، فإذا وقف عليها وقف بالألف كما يوقف على **(أنا)**، فإذا كان ذلك كذلك دل على أن أصل الكلمة **(ها)** ضُمَّت إليها **(لُمَّ)**[5].

كما يعضد قولَ سيبويه والبصريين أن العرب نطقوا بالأصل على ما ادعاه البصريون فقالوا: **(ها لُم)** هكذا من غير حذف، وهو يقوي قول سيبويه[6] .

والبحث لا يبعد ما سوغه الخليل – إن صحت نسبة القول إليه – والفراء، وأبو سعيد السيرافي، وابن جني ، وابن يعيش من أن **(هَلُمَّ)** مركبة من **(هَلَ)** التي بمعنى السرعة والتعجيل، أو **(هَلاَ)** التي بمعنى الحث والزجر ، مع **(أم)**؛إذ كان من أخص معاني **(هلم)** طلب المجيء والحضور بسرعة، فمذهب الفراء صحيح مقبول من حيث المعنى ، وإن كان قول سيبويه هو قول الجمهور.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١٠٠-١٠١ .

(٢) العضديات ٢٢٣ ، وانظر: كتاب الشعر ٧٦ .

(٣) شرح السيرافي ٤/ ٢٦٤ .

(٤) النكت ٣/ ٧٥-٧٦ .

(٥) المسائل العضديات ٢٢٤ ، كتاب الشعر ١/ ٧٦ ، التبيان للعكبري ١/ ٥٤٧ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٠١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٥ ، المساعد ٢/ ٦٤٦ ، همع الهوامع ٥/ ١٢٦ .

المسألة الثامنة

عِلَّةُ فتحِ نونِ المصدرِ (سُبْحَانَ)

يرى سيبويه أن **(سبحانَ)** مصدر فعل مضمر متروك إظهاره ، كأنه قال: سبح سبحانًا كما يقال: كفر كفرانًا، وشكر شكرانًا، وهو مصدر غير متمكن في مواضع المصادر؛ لأنه لا يأتي إلا منصوبًا سواءٌ أضيف أو لم يضف، فإذا لم يُضف ترك صرفه، فقيل: سبحانَ مِنْ زيدٍ أي: براءة منه كما قال القائل[(١)]:

*** سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ ***

أي براءةً منه .

وإنما مُنع الصرف؛ لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون زائدتان مثل عثمان ونحوه[(٢)].

هذا مذهب سيبويه والبصريين ، وذهب الفراء وتبعه ثعلبٌ إلى أن قوله: **(سبحانَ)** تأويله الإضافة، وهو تنزيه وُضِعَ موضع المصدر في الأصل : سبحت تسبيحًا وسُبحانًا،فإذا أسقطت الكاف –أي من قولك : سبحانك فُتِحَ ، قال الفراء : طلب الكاف ففتح ، واحتج على البصريين بأنهم أنشدوا : ***فسبحانا فسبحانا***[(٣)] بالنصب فيجوز فلا يكون نكرة ، وما أضيف فأسقط فلا يكون نكرة[(٤)]، هذا ما نقله ثعلب عن الفراء، **ونقله عنه أبو علي** ثم قال : « ما قاله الفراء هَذَيَانٌ، وما قاله أحمد من فاحش الخطأ، وظاهره الذي لا ينبغي أن يذهب على المبتدئ،و**(سُبْحانا)** الذي أنشدوه –يعني البصريين– لا ينافي ما

---

(١) عجز بيت صدره: * **أَقُولُ لمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ*** وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ١٤٣ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٦٣بولاق،١/ ٣٢٤ هارون، والمقتضب ٣/ ٢١٨ ، ومجالس ثعلب ٢١٦ ، والحجة ٢/ ١٥١ ، والجمهرة ١/ ٢٢٢ ، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣٨ ، والخصائص ٢/ ١٩٧ ، والمحكم ٣/ ٢١١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧ ، وشرح المفصل ١/ ٣٧ ، والمقرب ١/ ١٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٤٨ ، والهمع ٣/ ١١٥ ، والخزانة ٣/ ٣٩٧ ، والصبان ١/ ٢٢٢ .

(٢) الكتاب ١/ ١٦٣ بولاق،١/ ٣٢٤ هارون، شرح السيرافي ٢/ ٢١٤ .

(٣) كذا ورد في مجالس ثعلب٢١٧، والمعروف في الشواهد قول أمية بن أبي الصلت :

*** سُبحانَهُ ثم سبحانًا يعُودُ له وقَبْلَنا سبَّحَ الجُوْدِيُّ والجُمُدُ***

وهو في ملحقات ديوانه (جمع وتحقيق وشرح الدكتور سجيع الجبيلي–دار صادر –بيروت–لبنان–١٩٩٨م–ص١٦١)، **وفيه: (سُبْحانَ في العرش سُبْحانًا يدومُ لهُ)**، وينسب أيضًا لزيد بن عمرو بن نفيل ، ولورقة بن نوفل ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٦٤ بولاق ،١/ ٣٢٦ هارون، والمقتضب ٣/ ٢١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧ ، وابن يعيش ١/ ٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٩ ، والإيضاح شرح المفصل ١/ ٨٩ ، والمحكم ٣/ ٢١١ ، والهمع ٣/ ١١٥ ، والصبان ١/ ٢٢٢ .

(٤) مجالس ثعلب ٢١٦–٢١٧ ، المسائل البصريات ١/ ٤١٠–٤١٣ .

قالوه ولا يدفعه ، وذلك أن **(سُبْحَانَ)** عندهم قد صار معرفة لهذا المعنى مثل: **(حُضارة)** للبحر، و**(سَحَر)** لليوم، و **(جَيْئَلَ)** للضبع، فلم ينصرف كما لم ينصرف عثمان»[1].

يقصد الفارسي أن تنوين **(سبحانًا سبحانًا)** عند البصريين للضرورة؛ لأنهم لما قطعوه عن الإضافة نوَّنوه؛ لأنهم نكروه تشبيهًا له بـ (براءة) لأنه في معناها فلا ينافي هذا ما نَحَوْه من أن **(سبحانَ)** في **(سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ)** معرفة؛ إذ لو كان نكرة لانصرف.

وما ذهب إليه سيبويه هو قول البصريين – كما سبق – وقول أبي علي، وتبعه عليه ابن جني[2]، وابن سيده[3]، والزمخشري[4]، وابن الشجري[5]، وابن يعيش[6]، وابن عصفور[7]، وأبو حيان[8].

وما عدَّه الفارسي هذيانًا ومن فاحش الخطأ قد جوَّزه ابن الحاجب[9] وابن مالك[10] ، وتبعه الرضي الاستراباذي[11] ، وناظر الجيش [12] ، والسيوطي[13]، والبغدادي[14]، والصبان[15]؛ لأن ترك التنوين في **(سبحانَ من علقمة)** لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت كما قال الراجز[16]:

*** خَالَطَ مِنْ سلمى خَيَاشِيمَ وَفَا ***

أراد: وفاها ، فحذف المضاف إليه ، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف، فلا مانع

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٤١٣ .

(٢) الخصائص ٢/ ١٩٧ .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٢١١ .

(٤) شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٨٨ ، ولابن يعيش ١/ ٣٧ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٣٧ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٤ ، المقرب ١/ ١٤٩ .

(٨) البحر المحيط ١/ ٢٨٦ .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٩ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٠ .

(١١) شرح الكافية ٣/ ٢٤٨ .

(١٢) تمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٧ .

(١٣) همع الهوامع ٣/ ١١٦ .

(١٤) خزانة الأدب ٣/ ٣٩٧ .

(١٥) حاشية الصبان ١/ ٢٢٢ .

(١٦) عجز بيت صدره: *** حتَّى تَنَاهَى فِي صَهَارِيجِ الصَّفَا *** وهو للعجاج في ديوانه (برواية الأصمعي وشرحه-تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي-مكتبة أطلس-دمشق-٢/ ٢٢٥)، وهو من شواهد ابن يعيش ٦/ ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٠، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤٨ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٧ ، والصبان ١/ ٢٢٢ ،**والخَيْشُومُ**:أقصى الأنف.

عند ابن مالك ومن وافقه من أن يقال: حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به، فـأبقى المضـاف عـلى حاله متجردًا من التنوين مراعاة لأغلب أحواله ؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضـافًا ، والأصـل: سـبحانَ الله، أو سبحانك ، والبحث لا يُعد ما جوزه أصحاب القول الثاني ؛ إذ حذف المضاف إليه للعلم بـه سائغ كثير في العربية كما في باب قبل وبعد فلا مانع من قبول هذا القول وتأييده .

❁ ❁ ❁

المسألة التاسعة

توجيهُ حركةِ واو الجماعةِ في الفعْلِ المحذوفِ الياء

قرأ جمهور القُراء قوله تعالى : ﴿.. ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ..﴾[1] بضم الواو[2] ، وأصل (اشْتَرَ وُا):اشْتَرَ يُوا، تحركت الياء لام الكلمة وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة دالة عليها، وقيل: بل حذفت الضمة من الياء فسكنت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لالتقائهما .

واتفق جمهور المعربين على أن حركة الواو فيها لتجنب التقاء الساكنين ؛ إذ الواو في (اشتروا) ساكنة في الأصل، فإذا سقطت همزة الوصل التي بعدها للدرج التقت الواو مع الساكن المبدل من لام المعرفة، فالتقى ساكنان، فحركتَ الأول منهما[3].

ومع اتفاق جمهور المعربين على أن حركة الواو هنا لالتقاء الساكنين اختلفوا في علة تحريكها بالضم دون غيره مع أن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين أن يكون بالكسر،وكذلك قرأ بعضهم[4]بكسر الواو هكذا: (اشْتَرَ وِا)، وبعضهم[5] بفتحها لأنه أخف ، فذهب بعضهم إلى أنها حركت بالضم ليفرق بين واو الجمع والواو الأصلية مثل : (أو) و (لو) في نحو قوله :

﴿أَوِ ٱدۡفَعُواْ﴾[6] ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾[7] وهو قول سيبويه والخليل والجمهور[8] .

وبعضهم ذهب إلى أن الضمة في الواو أخف من الكسرة ؛ فلذلك اختيرت إذ هي من جنسها

---

(١) [سورة البقرة: ١٦].

(٢) الحجة ١/ ٣٦٨ ، الكشف لمكي ١/ ٢٧٥ ، البحر ١/ ٢٠٤ ، الدر المصون ١/ ١٥١ .

(٣) الحجة ١/ ٣٦٩ ، معاني الزجاج ١/ ٩١ ، إعراب النحاس ١/ ١٩٢ ، سر الصناعة ٢/ ٧٧٧ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥ ، الإنصاف ٢/ ٦٨٢ ، التبيان ١/ ٣١ ، البحر ١/ ٢٠٤ ، الدر ١/ ١٥١ .

(٤) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ،تحقيق الأستاذ برجستراسر -مكتبة المتنبي-القاهرة- ١١ ، إعراب النحاس ١/ ١٩٢ ، المحتسب ١/ ٥٤ ، الخصائص ٢/ ٣٣٧ ، التبيان ١/ ٣٢ ، البحر ١/ ٢٠٤ ، الدر ١/ ١٥١ ، المزهر في علوم اللغة للسيوطي،تحقيق الأساتذة:محمد أحمد جاد المولى،ومحمد أبو الفضل إبراهيم،وعلي محمد البجاوي-مكتبة دار التراث-القاهرة- ١/ ٢٥٥ ، وهي قراءة ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر.

(٥) مختصر ابن خالويه ١١ ، إعراب النحاس ١/ ١٩٢ ، المحتسب ١/ ٥٤ ، الخصائص ٢/ ٣٣٧ ، التبيان ١/ ٣٢ ، البحر ١/ ٢٠٤ ، وهي قراءة قعنب أبي السَّمال العدوي.

(٦) [سورة آل عمران: ١٦٧].

(٧) [سورة التوبة : ٤٢].

(٨) الكتاب ٢/ ٢٧٦ بولاق،٤/ ١٥٣ هارون .

وهو قول ابن كيسان[١] .

وبعضهم قال : اختير لها الضم ؛ إذ هي واو جمع ، فضُمَّت كما ضُمت النون في (نحنُ) وهو قول الزجاج[٢] .

وقيل: حُرِّكت بحركة الياء المحذوفة ، فإن الأصل : اشتَرَيُوا كما تبين ، وهو قول الفراء[٣].

وقيل: حُرِّكت بالضم ؛ لأنها ضمير فاعل ، فهي مثل التاء في (قمتُ) [٤] .

ويتابع الفارسي مذهب الخليل وسيبويه في أن ضمة الواو اجتلبت فرقًا بينها وبين الواو الأصلية كنحو (أو) و (لو) ، من أجل ذلك كان التحريك بالضم هنا أولى وأقوى من التحريك بالكسر الذي هو أصل التحريك لالتقاء الساكنين[٥]، ولكنه لا يتفق مع الفراء في العلة التي علل بها اجتلاب الضم للواو، إذ رأى الفراء أن الواو حركت بحركة الياء المحذوفة من الأصل : (اشَتَرَيُوا) ، وليست لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه سيبويه وأصحابه[٦] ، **ويعقب الفارسي** على قول الفراء قائلًا : «وهذا الذي ذهب إليه الفراء لا يستقيم من غير جهة»[٧].

ثم يذكر الجهات التي لا يستقيم مذهب الفراء فيها ، وهي ثلاث جهات :

الجهة الأولى : أن حركة الحرف لا يجوز نقلها إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرك بها، ومن ثم لم ينقلوا حركة العين في : قال ، وباع ، وهاب ، وخاف إلى الفاء كما قالوا في : قلتُ ، وطلتُ ، وبعتُ ، وخضتُ، وهبتُ؛ لأنها في تقدير الثبات مع الألف ، فكذا (اشترى) ونحوه إنما انقلبت اللام فيه ألفًا لتقدير الحركة فيها ، ولولا تقديرها لم تنقلب، كما لم تنقلب في (لو) و (كي)، فإذا انقلبا لذلك لم يستقم أن يقدر نقل الحركة عنها[٨] .

والجهة الثانية : أن الحركات إنما تنقل إلى الحرف الذي قبل الحرف المنقول منه الحركة لا إلى الحرف الذي بعدها، كما في : بعتُ ، وقلتُ ، وخفتُ ، ونحوها فيمن نقل حركة عينها ، وكذلك نقل

---

(١) إعراب النحاس ١/ ١٩٢ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦ .

(٢) معاني الزجاج ١/ ٩١-٩٢ .

(٣) إعراب النحاس ١/ ١٩٢ ، الحجة ١/ ٣٧٢ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦ ، التبيان ١/ ٣٢ ، الدر ١/ ١٥١ .

(٤) التبيان ١/ ٣٢ .

(٥) الحجة ١/ ٣٦٩ .

(٦) السابق ١/ ٣٧٢ .

(٧) السابق ١/ ٣٧٢.

(٨) السابق ١/ ٣٧٢-٣٧٣ .

حركات الهمز في التخفيف نحو : جَيَل (تخفيف: جَيْئَل: وهـو الضَّبُعُ)،والمَرَة (مخفف: المـرأة) ، وكذلك قولهم: قاضون ، وغازون، ومشترون، ونحو ذلك[١].

الجهة الثالثة: السبر والتقسيم؛ فإن الحركة في (اشتروا الضلالة) لا تخلو من أن تكون منقولة من اللام كما قال الفراء ، أو حركة لالتقاء الساكنين كما قال غيره ، فلو كانت منقولة لوجب أن يتحرك الحرف الذي نقلت إليه بها سواءٌ التقى مع الساكن أو لم يلتق ، وكون الواو في (اشتروا) ، وكذا في (مصطفَوُ القوم) لا تتحرك حتى تلتقي مع ساكن منفصل منها يدل على أن حركتها إنما اجتلبت لالتقاء الساكنين ، شأنها في ذلك شأن الحروف الساكنة التي تحركت حيث التقت مع سواكن أخر منفصلة منها ، نحو : **(بعذابٍ ارْكُض)**[٢]،و**(أَحَدُنِ الله)**[٣]،و**(أَوُ انقُصْ)**[٤] ، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين[٥].

ثم ختم الفارسي هذا التوجيه وهذه المناقشة بقوله : «فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا ، ولم نجد في هذه الأصول شيئًا على ما ادعاه ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعرِّيه من دلالة تدل عليه»[٦].

والحق مع أبي علي فإنه استند إلى جهات قوية في الاستدلال والقياس، وعليه فتوجيه الفراء حركة الضم في الواو على أنها حُرِّكت بحركة الياء المحذوفة كما نقل عنه،أو على أنه كان يجب أن يكون قبلها واو مضمومة ؛ لأنها واو جمع فلما حذفت الواو التي قبلها واحتاجوا إلى حركتها حركوها بحركة التي حذفت[٧] توجيه لا تسعفه الأصول والأقيسة .

❁ ❁ ❁

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٧٢-٣٧٣ .

(٢) [سورة ص: ٤١-٤٢].

(٣) [سورة الصمد: ١-٢].

(٤) [سورة المزمل: ٣] .

(٥) الحجة ١/ ٣٧٤ .

(٦) الحجة ١/ ٣٧٣ .

(٧) إعراب النحاس ١/ ١٩٢ .

المسألة العاشرة

اطِّراحُ إدغامِ العين في لام المضارعِ المعتلِ المُضَاعَفِ اليَاءِ

ذهب الفراء إلى جواز إدغام ياء المضارع **(يَحْيَى)** في الياء الثانية ونقل حركة الياء إلى الحاء، فقال: **(يَحَيُّ)** في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1] وهذا الذي نحاه الفراء عدَّه البصريون لحنًا في العربية ؛ كالأخفش[2]، والزجاج[3]، والنحاس[4]، وسوَّغه ابن خالويه مستندًا إلى ما حكاه الفراء؛ ولأن كسرة الياء الأولى تنقل إلى الحاء وتدغم الياء في الياء،وردَّ قول البصريين[5].

واستدل الفراء على ما ذهب إليه بما أنشده بعضهم قائلًا[6]:

وَكَأَنَّها وَسْطَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ ... تَمْشِي بِسُدَّةِ بيتها فَتَعِيُّ

والشاهد فيه : **(فتَعِيُّ)** ، وأصلها **(فتَعْيِي)- وهي تَعْيَا-** ، نقل حركة الياء الأولى إلى العين ثم أدغم الياء في الياء، اعتدادًا بالحركة العارضة في البيت لأجل الرويِّ،مع أنها في غيره أيضًا عارضة لأجل الناصب، نحو قوله تعالى : ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[7] ، وقد طعن البصريون في قائل هذا البيت، وذهبوا إلى أن القياس ينفيه ويسقطه،وأن مثل هذا الإدغام إنما يأتي إذا كان الفعل ماضيًا كما جاء في **(حَيَّ)** فأما إذا كان مضارعًا فالفك فيه واجب .

قال أبو إسحاق الزجاج معرِّضًا بما أنشده الفراء: «ولو كان هذا المُنشد المستشهد أعلَمنا من هذا

---

(١) [سورة الأنفال: ٤٢]، وانظر: [سورة القيامة: ٤٠].

(٢) معاني الأخفش ١/ ٣٥٠ .

(٣) معاني الزجاج ٢/ ٤١٩ .

(٤) إعراب القرآن ٢/ ١٨٩ .

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م - ١/ ٢٢٦،و٢/ ٤١٨ .

(٦) البيت أنشده بعضهم للفراء، وهو في معانيه ١/ ٤١٢ و٣/ ٢١٣ ، ومعاني الزجاج ٢/ ٤١٨ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه١/ ٢٢٦ ، والحجة ٤/ ١٤٢ ، والمحتسب ٢/ ٢٦٩ ، والمنصف ٢/ ٢٠٦ ، وتفسير ابن عطية ٢/ ٥٣٤ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٤٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٤٩١،وفي أغلب مصادر التخريج: (فَتُعِيُّ) بضم التاء ،قال الصبان: وقوله: فَتُعِيُّ ،ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ ؛لأن الكلام في المثلين العارض تحريكَ ثانيهما ،وتَعِيُّ بفتح التاء مضارع عَيِيَ عار عنهما؛لأنه بياء تحتية ،فألف متعذرة التحريك ،بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع (أَعْيَا) ،كما قال الدماميني.اهـ ،وكلام الفارسي بعدُ يردُّ هذا الكلام.

(٧) [سورة القيامة: ٤٠].

الشاعر ومن أي القبائل هو ، وهل هو ممن يؤخذ بشعره أم لا ما كان يضره ذلك، وليس ينبغي أن يُحْمل كتاب الله على «أنشدني بعضهم» ، ولا على بيت شاذ ، ولو عُرف قائله وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجز، وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأن الحرف الثاني إذا كان يسكن من غير المعتل نحو: **(لم يَوَدَّ)**،فالاختيار إظهار التضعيف ، فكيف إذا كان من المعتل»[1] .

وقال النحاس : «وقد أجاز الفراء الإدغام في المستقبل وأن يدغم **(يَحْيَى)** ، وهذا عندجميع البصريين من الخطأ الكبير، ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام »[2] .

والعلة في امتناع الإدغام في المستقبل عند البصريين أن حركة الياء الثانية في **(يحيى)** عارضة غير لازمة؛ تنتقل من رفع إلى نصب ، أو إلى حذف جزم[3] ، والحركة الزائلة التي لا تلزم لا يعتد بها[4]، ولما كانت الياء الساكنة حركتها عارضة كانت في تقدير الساكنة، ولو سكنت لم يلزم الإدغام، وكذلك إذا كانت في تقدير الساكن[5] ؛ لأنه لم يجتمع حرفان متحركان فيدغم[6] .

أما أبو علي فقد رفض هو الآخر الإدغام الذي أجازه الفراء،وجعله مما لا يتجه قياسًا ولا سماعًا فقال : «وهذا لا يتجه في القياس ولم يأت في نثر ولا نظم معروف»[7] .

ويوضح علة فساد هذا الإدغام بأنه يلزم عنه أن يتحرك الحرف الثاني (وهو الياء الثانية) لسكون الأول المدغم فيه، وتحرك اللام في هذه المواضع غير موجود ولا مستعمل ولا مأثور في منثور ولا منظوم ، بدليل حذفهم العين من (يَسْتَحي) كراهة التقاء المثلين ، فخففوها بالحذف دون الإدغام، وحذفهم المقارب الأول في (اَسْطَاعَ) [8] لما لم يجز إدغامه في الثاني لما يلزم عنه من تحريك ما لا يتحرك، فكذلك إدغام عين مضاعف الياء نحو (يحيى) يمتنع إدغامه في اللام لسكونه اللازم[9].

ويبرهن على لزوم سكون اللام في مثل هذه المواضع أنها حذفت للجزم في المواضع التي تحذف

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤١٨-٤١٩ .

(٢) إعراب القرآن ٢/ ١٨٩ .

(٣) معاني الأخفش ١/ ٣٥٠ ، الإغفال ٢/ ٢٨٩ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٧ .

(٤) الإغفال ٢/ ٢٨٧ .

(٥) التبيان ١/ ٦٢٦ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٨٩، الإغفال ٢/ ٢٩١ .

(٧) الحجة ٤/ ١٤٢ .

(٨) فأصل (أسْطَاعَ) عند سيبويه (أطاع) ثم زيدت السين عوضًا من حذف حركة عين الكلمة ، انظر:الكتاب ١/ ٢٥ ، ٤/ ٢٨٥، ٤٨٣ ، سر الصناعة ١/ ١٩٩-٢٠٢ .

(٩) الإغفال ٢/ ٢٨٦ .

فيها الحركات ؛كنحو: **(يغزو)**،و**(يرمي)**و**(يخشى)** ، فإذا صارت اللام هنا بمنزلة الحركة في الجزم وجب أن يكون مثلها في حال الرفع، وإذا صار مثلها وجب أن يعاقبها فلا يجتمع معها، وإذا عاقبها لم يجز إدغامه فيها؛ لأنه يلزم تحريكها[١] .

ويدلُّ على فساد الإدغام عند أبي علي هنا أن حكم الحرف المدغَمِ فيه أن يكون أقوى من المُدْغَمِ ، من أجل ذلك لم تدغم الراء في أخواتها **(اللام والنون)** ؛ لأنها أقوى منهما لمكان التكرير فيها، وحروف الصفير لا تدغم في غيرها، والضاد لا تدغم في ما قاربها لاستطالتها، وإذا كان ذلك كذلك اطُّرح إدغام العين في اللام إذا كان في المضارع ؛ لأن اللام المدغم فيها أضعف من المدغم[٢].

فإن قيل[٣]: هلَّا منعت الإدغام في الاسم نحو : **(حَيٌّ)**،و**(عَيٌّ)** وفي الماضي نحوٌ من هذا ؛ كـ ﴿حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾.

قيل: ليس هذا بشيء؛ لأن اللام هنا لم تصر عوضًا عن الحركة، كما صار في الفعل المضارع.

ويفترض أبو علي جوابًا عن الفراء يقال فيه: لما لا تجيز حركة اللام في **(فتَعِـيٌّ)** على ما جاء في ضرورة الشعر، فتجيز الإدغام للضرورة لتحرك اللام ؟

ثم أجيب بما يفيد أنه : لا يجوز الإدغام في هذا؛ لأن هذه الحركة غير لازمة، كما لم يجز إدغامه في النصب – أي في مثل : ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾– من حيث كانت الحركة غير لازمة، يدلك على ذلك أنهم قالوا: **(عَيِيَ)**،و**(حَيِيَ عن بينة)** بالإدغام، والإثبات ، فإذا كانوا يثبتون هذا مع لزوم الحركة لأنها حركة بناء لازمة في الفعل الماضي وجب ألا يجوز هذا في ما لا يلزم الحركة من المضارع، على أن مثل ما أنشده الفراء ليس بواسع ولا مستعمل في حال اختيار وسعة فيسوغ القياس عليه، إنما هو نادر[٤] أضف إلى ذلك أن قياس المضارع على الماضي في الإدغام لا يجوز؛ لأنه قياس لا برهان على إجازته ، فالأصول قد جاءت بردِّه في إدغام الأقوى في الأضعف[٥].

ويدل على فساد الإدغام وجه آخر عند أبي علي فحواه أن ما أنشده الفراء لا يخلو من أن تكون الرواية فيه: **(فيَعْيَى)** أو **(يَعِيُّ)** مدغمًا، وقوله: **(يَعِيُّ)** خطأ؛ لأن الكلام أصله: عَيِ يَ يَعْيَى، فكسر العين

---

(١) الإغفال ٢/ ٢٨٦–٢٨٧ .

(٢) السابق ٢/ ٢٨٧–٢٨٨ .

(٣) سؤال فرضه أبو علي يجيب عليه عن قليل .

(٤) السابق ٢/ ٢٨٩–٢٩٠ .

(٥) السابق ٢/ ٢٩٠ .

في المضارع غير جائز؛ إذا كان (يَعْيى) فاللام منقلبة ألفًا، وإذا انقلبت ألفًا لم يجز الإدغام؛ لأنه لم يجتمع فيه مثلان؛ولأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فإن كان (يعيى) فلا يجوز؛ لأن الكلام :عَيِ يَ يَعْيى، ولم يقل أحد:عَيَّ يَعْيِ ي[1] .

ثم يفترض جوابًا آخر يمكن أن يقال فيه : ما ينكر أن يكون الإدغام جائزًا على **(يَعِيُّ)**؛وذلك أن الآخرمن **(يَعْيَى)** الألف، والألف قد تقلب ياء، كما قد قلبت الياء ألفًا في مثل **(أفْعَيْ)** في الوقف على نحو ما حكى سيبويه من أن بعض العرب يقولون في أفْعَى : هذه أفْعَيْ،وفي حُبْلَى:هذه حُبْلَيْ [2].

ويجيب عليه بما فحواه: أن هذا بعيد فاسد؛ لأن الياء في **(أفْعَيْ)** غير لازمة لأنها للوقف، وإذا كانت غير لازمة لم يجز الإدغام؛ لأن الألف مقدرة مرادة، ولو كانت الألف ثابتة لم يجز الإدغام[3] .

وقد تبع الفارسيَّ والبصريين كثيرٌ من المعربين في ردِّ مذهب الفراء، ومنهم ابن جني[4] ، ومكي ابن أبي طالب[5]، والباقولي[6]، وابن عطية[7]، وابن الأنباري[8]، والعكبري[9]، وأبو حيان[10]، والمرادي[11]، والسمين[12]، والأشموني[13].

❁ ❁ ❁

---

(١) الإغفال ٢/ ٢٩٠-٢٩١ .
(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩١ ،وانظر:الكتاب ٤/ ١٨١ .
(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٩٢ .
(٤) المنصف ٢/ ٢٠٦ ، المحتسب ٢/ ٢٦٩ .
(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٧ .
(٦) كشف المشكلات ١/ ٥٠٣ .
(٧) المحرر الوجيز ٢/ ٥٣٤ .
(٨) البيان ١/ ٣٨٨ .
(٩) التبيان ١/ ٦٢٥-٦٢٦ .
(١٠) البحر المحيط ٨/ ٣٨٢ .
(١١) توضيح المقاصد ٣/ ١٦٤٤ .
(١٢) الدر المصون ٥/ ٦١٤ .
(١٣) شرح الأشموني ٤/ ٤٩١-٤٩٢ .

٣- أبو عبيدة معمر بن المثنى

(١١٠-٢٠٩هـ)

القول في وَزْنِ (تَتْرَى)

ذهب أبو عبيدة وهو يفسر قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[١] إلى أن **(تترى)** الوجه فيه أن لا ينون؛ لأنها: تَفْعَل، وأن قومًا قليلًا ينونون فيه؛ لأنهم يجعلونه اسمًا، ومن جعله اسمًا في موضع (تَفْعَل) لم يجاوز به ذلك فيصرفه[٢].

ومعنى **(تترى)** عنده من المواترة وهي المتابعة، لذا قال: «أرسلنا بعضًا في إِثْرِ بعضٍ»[٣].

وبناءً على هذا المعنى وذلكم الوزن **يصف أبو علي** قول أبي عبيدة بعدم الاستقامة[٤] تارة، وبالغلط ثانيةً[٥]، وبأنه لم يكن غلطُهُ غَلَطَ أهل الصناعة ثالثةً[٦]؛ لأن القياس فيها أن تكون على **(فَعْلى)** وليس **(تَفْعَل)**.

قال أبو علي: «فأما **(تترى)** فإن التاء فيها مبدلة من الواو، فهو من المواترة؛ ألا ترى أن أبا عبيدة فسره: أرسلنا بعضًا في إثر بعض، ولا يستقيم هذا أن يكون: **(تَفْعَل)**، ومن خالَفَنا في **(توراة)** فقال: **(تَفْعَلَة)**[٧] لم يُجز على قياس قوله أن يقول في هذا: **(تَفْعَل)**، ألا ترى أنه في بعض القراءات غير مصروف، فإذا كانت غير مصروفة ثبت أن الألف للتأنيث، فإذا كانت له لم تكن منقلبة عن لام، وإذا لم تنقلب عن اللام، وجعل الأول زائدًا تُرِك الاسم بلا لام»[٨].

وقال: «ومن زعم أن (تترى): تَفْعَل كان غالطًا؛ لأنه إذا حكم بزيادة التاء لم يكن ما بقي من الكلمة في معنى المواترة، وإنما: **(تترى)**: **(فَعْلَى)** من المواترة، إلا أنَّ التاء أُبدلت من الواو كما أُبدلت

---

(١) [سورة المؤمنون: ١٤].

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت٢٠٩هـ)، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي – القاهرة ٢/ ٥٩.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٥٩.

(٤) المسائل الشيرازيات ٢/ ٥٩٠.

(٥) المقصور والممدود ٧٩.

(٦) الحجة ٥/ ٢٩٥.

(٧) وهو قول الكوفيين معاني الزجاج ١/ ٣٧٤، مجالس العلماء ١٢١، سر الصناعة ١/ ١٤٦، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٩، وقياسه: (فَوْعَلة).

(٨) المسائل الشيرازيات ٢/ ٥٩٠.

منها في **(تَيْقُور)**[1]،و**(تَوْلَج)** [2] ، فقياس **(تترى)** عند أبي علي أن يكون على **(فَعْلى)** من باب **(سكرى)** بألف التأنيث، ويجوز أيضًا أن يكون على **(فَعْلاً)** بالتنوين مثل **(أرطىً)** بألف الإلحاق، وأصله: **(وترى)** ،فالتاء بدل من الواو كما في تَوْرَاة، وتُجَاه، وتُرَاث، وتُخَمَة، وتَوْلَج، وتَيْقُور، لأنه من: الوري، والوجاه، والوراث، والوخامة، والولوج، والوقار .

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي هو مذهب جمهور النحاة ؛ كالفراء[3] ،والزجاج[4] ، وابن خالويه[5] ، والنحاس[6] ، وتبعه عليه مكي[7] ، والزمخشري[8] ، والباقولي[9] ، وابن عطية[10] ، وابن الأنباري[11] ، والعكبري[12] ، والرضي[13] ، وأبو حيان[14] ، والسمين[15] .

وقول الفارسي إن تترى على **(فَعْلَى)** وليس **(تَفْعَل)** هو الراجح لأمرين :

أولها: أنه لو حكمنا بزيادة التاء في **(تترى)** لكان المتبقي من الكلمة بعد حذف الزيادة ليس في معنى المواترة المراد في الآية .

والآخر : أن **(تترى)**مصدر تواتر الشيء، وليس فِعْلًا ، فهو بمنزلة **(تقوى)** .

ومن ثم فقول أبي عبيدة إن **(تترى)** على: **(تَفْعَل)** قول لا مؤيد له لفظًا ولا معنى.

(1) **التيقور**: من الوقار .

(2) **التولج**: من الولوج .

(3) معاني القرآن ٢/ ٢٣٦ .

(4) معاني الزجاج ٤/ ١٣-١٤ .

(5) إعراب القراءات ٢/ ٩٠ .

(6) إعراب النحاس ٣/ ١١٤ .

(7) الكشف ٢/ ١٢٨ ، مشكل إعراب ٢/ ١١٠ .

(8) الكشاف ٤/ ٢٣٢ .

(9) كشف المشكلات ٢/ ٩٢٧ .

(10) المحرر الوجيز ٤/ ١٤٤ .

(11) البيان ٢/ ١٨٥ .

(12) التبيان ٢/ ٩٥٥ .

(13) شرح الكافية ٣/ ٣٣٥ .

(14) البحر المحيط ٦/ ٣٦٤ .

(15) الدر المصون ٨/ ٣٤٥ .

٤ - الأخفش سعيد بن مسعدة

(....-٢١٥هـ)

المسألة الأولى

الألف والياء والواو في التَّثْنية والجمْع أهيَ حُروفُ إعرابٍ أم دليلُ إعرابٍ ؟

ذهب سيبويه والخليل والبصريون إلى أن الألف والياء والواو في التثنية والجمع حروف إعراب، وليست فيها نية إعراب ؛ قال سيبويه : «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفًا ، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياء مفتوحًا ما قبلها ، ولم يكسر لُيفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفًا ، ليكون مثله في الجمع»(١)، والقول بأنها حروف إعراب هو مذهب ابن كيسان، والزجاج ، وابن السراج، والزجاجي، والسيرافي(٢).

وذهب الأخفش إلى أن هذه الحروف دليل إعراب وليست إعرابًا ولا حروف إعراب،وهو مذهب المازني ، والمبرد(٣) .

وأما سيبويه والبصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ؛ فلما زيدت بمعنى التثنية و الجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَتْ لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في (قَائِمَة) والألف في (حُبْلى)، فكما أن التاء والألف حرفًا إعراب فكذلك هذه الحروف ها هنا(٤).

واحتج الأخفش بأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من **(زيدٍ)** لما كان فيها دلالة على

---

(١) الكتاب ١/ ٤ بولاق ،١/ ١٧ هارون .

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٤٢٤ ، الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس – بيروت- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م – ١٣٠ ، شرح السيرافي ١/ ١٣٢ ، أسرار العربية ٥١ ، الإنصاف ١/ ٣٣ ، التبيين ١٠٢ .

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٥١ ، الانتصار لابن ولَّاد ٤٥ ، الإيضاح ١٣٠ ، شرح السيرافي ١/ ١٣٣ ، التعليقة ١/ ٢٦-٢٧ ، شرح الرماني ١/ ١٢٥ ، سر الصناعة ٢/ ٦٩٥ ، الإنصاف ١/ ٣٣ ، التبيين ١٠٣ ، رصف المباني ٢١ .

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤ ، شرح السيرافي ١/ ١٣٢ ، شرح الفارسي ١/ ٢٦ ، شرح الرماني ١/ ١٢٥ ، الإنصاف ١/ ٣٤، شرح المفصل ٤/ ١٣٩ .

الإعراب، كما لو قلت: **(قام زَيْدْ)** من غير حركة وهي تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت : **(رجـــلان)** عُلم أنه رفع ، ولأنها لو كانت إعرابًا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة مـن دال **(زيد)** في **(قام زيدْ)** ؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب[1] .

وقد خطأ الفارسيُّ الأخفشَ في هذا المذهب محتجًّا لقول سيبويه والبصـريين ، فـذكر قولـه أولًا وردَّه لمذهب سيبويه ثم شرع يبين وجه بطلان قوله .

قال أبو علي : «وردَّ الأخفشُ أنه لو كان حرف إعراب لكان فيه إعراب صحيح؛ لأنـه إذا كـان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه»[2] .

ثم أردف الفارسي تقريره بقوله: «قوله: إنه ليس بحرف إعراب فلـيس بصـحيح ؛ لأن الدلالـة على أنها حروف إعراب قائمة، وأنها نهاية الاسم ومُنْقضاهُ وما يتم به، فهو في ذلك كالتاء في **(طلحة)**، والياء في **(تميمي)** ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء واليـاء بهـما كـان لام الفعل أو ما قد يقوم مقام لامه من جَرْي الإعراب واعتقابه ، فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب ، فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع ، كذلك يجـب أن تكـون هـذه الحـروف اللينة حروف إعراب ، فإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضًا من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، والمعنيُّ بحروف الإعراب هو نهاية الكَلِم المعربة، سواء كان ذلك زائدًا أو أصليًّا بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ، ولو كانـت هـذه الحـروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك فلما كان حذفها من الكلمة تزول بـه دلالـة تبيـين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع كما تزول بحذف التاء ، وحذف حرفي الإضافة دلالـة التأنيث والتثنية علمنا أنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهن له فيما ذكرناه»[3].

يريد أبو علي أن يدلل على أن الألف والياء والواو في التثنية والجمع حـروف إعـراب؛ ضرورة اختلال دلالة الأسماء بحذفها، ولأنه لما كان الإعراب متعلقًا بأواخر الكلمات المعربة، فطـردًا للبـاب جعلت هذه الحروف اللينة وإن كانت زائدة بمنزلة الأصلية كما في **(طلحة)** و **(تميمي)** .

ويظهر رجحان مذهب سيبويه والبصريين لأسباب أخرى غير التي ذكرها أبو علي منها:

---

(١) التعليقة ١/ ٢٦-٢٧ ، المسائل البصريات ٢/ ٨٩٦ .

(٢) التعليقة ١/ ٢٧ ، المقتضب ٢/ ١٥٢ .

(٣) التعليقة ١/ ٢٧-٢٨ .

- أن الدليل إنما يدل على معنى في شيء ، فإذا قلنا: (الزيدان) فليس تخلو هذه الألف أن تكون دالة على حركة فيها أو في غيرها، فغير جائز أن تكون دالة على حركة في غيرها ؛ لأنه لا شيء في الكلمة سواها يمكن تقدير الإعراب فيه ، وكذا إن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب الأخفش ، وإن كانت تدل على حركة فيها فهي الضمة، فينبغي أن يكون التغيير إذا وقع دل على حركة أخرى في الألف ، فوجب أن تقدر في هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب[1].

- كذلك الإعراب دال على المعنى، فإذا جعلنا هذه الحروف دالة على الإعراب والإعراب دال على المعنى ، فهذه الحروف غير دالة على معنى الكلمة،وإنما الدال على معناها ما ليس في الكلام، وبعيدٌ أن يجعل معنى الكلمة معلومًا من غير لفظ الكلمة مع إمكان الاستدلال بلفظها على معناها[2]

وقد نحا كثير من النحويين نحو أبي سعيد السيرافي،وأبي علي الفارسي في رد مذهب الأخفش وإبطاله؛ كالرماني[3]، وابن جني[4]، وابن الأنباري[5]، والعكبري [6]، وابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8]، وابن مالك[9]، والرضي[10]، وأبي حيان[11]، وغيرهم.

ونخص بالذكر هنا مسلك ابن جني في الاحتجاج ، لتعرضه للمسألة بتفصيل مُسْهب، حيث ذكر بعد عرضه أقوال النحاة حيثيته في دعم مذهب سيبويه وترجيحه قائلًا :

«وأقوى هذه الأقوال قول سيبويه ، والدليل على صحة قول سيبويه أن الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره،أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو: **(رجلٍ وفرسٍ)** هو موجود في التثنية في نحو قولك: **(رجلانِ وفرسانِ)** ، وهو التمكن ، فكما أن

---

(١) شرح السيرافي ١/ ١٣٤ ، الإنصاف ١/ ٣٥ ، أسرار العربية ٥٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩١-٩٢ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ١٣٤ .

(٣) شرح الرماني ١/ ١٢٥ .

(٤) سر الصناعة ٢/ ٦٩٥-٧١٣ ، علل التثنية لابن جني، تحقيق الدكتور صبح التميمي – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ١٩٩٢م – ٤٨ ، الخصائص ٣/ ٧٣ .

(٥) أسرار العربية ٥١-٥٤ ، الإنصاف ١/ ٣٣-٣٥ .

(٦) اللباب ١/ ٩٠-٩١ ، التبيين ١٠٢-١٠٦ .

(٧) شرح المفصل ٤/ ١٣٩-١٤٠ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٦ .

(٩) شرح التسهيل ١/ ٧٥ .

(١٠) شرح الكافية ١/ ٨٥ .

(١١) الارتشاف ٢/ ٨٣٨ ، الهمع ١/ ١٢٤ .

الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب ، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معربًا متمكنًا احتاج إلى حرف إعراب»[1].

وبطريقة السبر والتقسيم يحتج ابن جني بأن حرف الإعراب في قولنا : **(الزيدان)** ونحوه لا يخلو من أن يكون ما قبل الألف وهو **(الدال)**أو ما بعدها وهو **(النون)**، «والذي يفسد أن تكون الدال من (الزيدان) هي حرف الإعراب أنها قد كانت في الواحد حرف الإعراب في نحو: **(هذا زيدٌ)**،و**(رأيتُ زيدًا)**،و**(مررتُ بزيدٍ)**،وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل في قولنا:**(قائمٌ)** إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك: (هي **قائمةٌ)**، فكما أن الميم في (قائمة) ليست حرف الإعراب وإنما عَلَمُ التأنيث هو حرف الإعراب : فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولك: **(الزيدانِ)**،و**(العُمرَان)** هو حرف الإعراب،وعلم التثنية هو الألف، فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب كما كانت الهاء في **(قائمة** حرف الإعراب»[2] .

ولا يجوز أن تكون النون حرف الإعراب ؛ «لأنها حرف صحيح يحتمل الحركة ، فلو كانت حرف إعراب لوجب أن تقول : قام الزيدانُ ، ورأيت الزيدانَ ، ومررت بالزيدانِ، فتعرب النون وتقر الألف على حالها ، كما تقول : هؤلاء غلمانٌ، ورأيت غلمانًا ، ومررت بغلمانٍ، وأيضًا فإن النون قد تحذف في الإضافة ولو كانت حرف إعراب لثبتت في الإضافة،كما تقول : هؤلاء غلمانُك ، ورأيتُ غلمانَك ، ومررتُ بغلمانِك ، فقد صح أن الألف حرف الإعراب»[3] .

ومما يقوي مذهب سيبويه: أن حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعلية والمفعولية ونحوهما ، فيختلف حال الاسم بحسب اختلاف الإعراب، وذات الاسم واحدة لا تختلف، فلما كان الواحد دالًّا على مفرد ، وبزيادة حرفي التثنية الألف والنون دالًّا على اثنين كان حرف التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة، فكما زيد الهاء في **(قائمة)**،والألف في **(حُبْلى)** لمعنى التأنيث وصارا حرفي إعراب ، فكذلك الألف والواو والياء لما زيدت لمعنى التثنية والجمع صارت حروف إعراب وليست إعرابًا ولا دليل إعراب.

❁ ❁ ❁

(١) علل التثنية ٤٨ ، سر الصناعة ٢/ ٦٩٦ .

(٢) علل التثنية ٥٢ ، سر الصناعة ٢/ ٦٩٦-٦٩٧ .

(٣) علل التثنية ٥٣ ، سر الصناعة ٢/ ٦٩٧ .

المسألة الثانية

(مَا) المصدريةُ بين الحرفِيَّةِ والاسْمِيَّةِ

للنحاة في (ما) المصدرية مذهبان سائدان :

المذهب الأول : مذهب سيبويه والجمهور : أنها حرف موصول كـ (أَنْ) إلا أنها لا تعمل عملها وليست اسمًا ، ومن ثَمَّ فلا تفتقر إلى ضمير ، فإذا قلت : **(أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ)** ، فيقدرونها : أعجبني صنعُكَ[1].

والمذهب الثاني : مذهب الأخفش – المنسوب إليه – أنها اسم موصول فتحتاج إلى عائد ، والتقدير عنده في **(أعجبني ما صنعتَ)** أي : ما صنعته،ثم حذف الضمير الذي في الصلة،فالهاء تعود على **(ما)** ، والتقدير : الصنع الذي صنعته[2] ، وهو مذهب المازني[3] ، وابن السراج[4] ، والسهيلي[5].

وحُجَّة المذهب الأول : أنه لا يعود إليها ضمير،ولو كانت اسمًا لاحتاجت إلى ضمير[6].

واحتج الآخرون بأنها موصولة غير عاملة ، فكانت اسمًا كأمثالها من الموصولات[7].

والذي يوجب عند هؤلاء أن (ما) اسم وليست حرفًا كـ (أنْ) أنها لو كانت كـ (أَنْ) لعملت في الفعل كما عملت (أن)؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم[8] .

ويبدو للبحث أن أصحاب المذهب الأول لحظوا في (ما) جانبين جانب: (أَنْ) فحملوها عليها في أنها تدخل على الفعل فتنسبك معه مصدرًا ، ولحظوا جانب :(ما) الموصولة غير المصدرية نحو: أَعْجَبَنِي ما في الدَّارِ ، ورأيتُ مَا فَوقَ البَيْتِ ، فحملوها عليها في الاسمية .

وقد نقل الفارسي كلام المبرد الذي صوَّب فيه قول سيبويه وطعن على قول الأخفش واتهمه

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٠،٣٦٧ ، المقتضب ٣/ ٢٠٠ ، البغداديات ٢٧١ .

(٢) المقتضب ٣/ ٢٠٠ ، الأصول ١/ ١٦١ ، البغداديات ٢٧١ .

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٨١ ، وفي شرح الكافية للرضي: الرماني ٣/ ٥٢ .

(٤) الأصول ١/ ١٦١ .

(٥) نتائج الفكر ١٨٦ ، ونسب الرضي والسيوطي إلى المبرد مثل قول الأخفش وهو وهم بيِّن.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٦ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) الأصول ١/ ١٦١ .

بالتخليط؛ إذ لم يَجُزْ: أعجبني ما قمتَ؛لأنه لا يتعدى [1] ثم أورد – أي الفارسي – ما يدل من كلام سيبويه على ما ذكره المبرد من أن (ما) هذه حرف فقال : «قوله – أي سيبويه – في (أنْ) وتقول: ائتني بعدمَا تقولُ ذاكَ القولَ، كأنك قلت : ائتني بعد قولك ذاك القول .. » قال أبو علي: «فاستدل على أن (ما) هذه غير كافية بقولهم : ائتني من بعدما تقول ذاك ، فقال : لو كانت (بعد) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة لم يقل : ائتني من بعد ما تقول ذاك القول ، و لكانت الدال على حالة واحدة»[2].

ثم قال أبو علي : «والقول عندي فيها أنها مع ما بعدها من الفعل بتأويل المصدر، وأنه حرف ليس باسم ؛ لأني وجدت صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [3] .

ثم شرع في الاستدلال على أن (ما) حرف بـ «أنها لا تخلو من أن تكون حرفًا أو اسمًا ، فإن كان اسمًا وجب أن يعود إليه من صلته ذكر،كما يعود من سائر الصلات إذا كانت موصولاتها أسماءً تُكْرٌ إليها،ولا يخلو الذكر العائد من الصلة أن يكون أحد ما في الصلة من الأسماء الملفوظ بها أو تكون هاء مقدرًا حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شيء من الأسماء الظاهرة في الصلة عائدًا إليه ، وامتناعه من الجواز بيِّن، ولا يجوز أيضًا أن يرجع إليه هاء محذوفة من الصلة ، على أن يكون التقدير : ومما رزقناهموه، مثل: ومن الذي رزقناهموه ؛ لأنك إن قدَّرته هذا التقدير عدَّيت **(رزقْتُ)** إلى مفعولين إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، مثل : أكلْتُ ، وشَرِبْتُ ، ولو عدَّيته إلى ثانٍ لنقلت الفعل بالهمز كما ينقل سائر ما يتعدى إلى مفعول إذا أردت تعديته إلى مفعولين ، فمن حيثُ لم يجز أن يتعدى **(رزقت)** إلى مفعولين لم يجز تقدير هذا الضمير، فلما لم يجز تقدير هذا الضمير لم يُعد إلى **(ما)** شيء وإذا لم يُعد إليه شيء لم يكن اسمًا ، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف، وإذا كان حرفًا لم يحتج إلى العائد كما لا يحتاج إليه (أن)،فتقدير ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ومن رزقهم فينفقون ، وهذا أحد الدلائل البينة أن **(ما)** هذه حرف ليس باسم»[4].

وذكر أيضًا في معرض الاستدلال أنه «إذا أردت بـ **(ما)** في هذا الموضع الذي هي فيه مع ما بعدها بمنزلة المصدر لا يجوز أن تقدر في صلته عائدًا إليه تعرِّي صلته من العائد إليه ، ولو كان اسمًا موصولًا (كالذي) وما أشبهه لما جاز أن تعرِّي الصلة في موضع من المواضع من العائد ، ألا ترى :

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٠٠ .

(٢) المسائل البغداديات ٢٧٢ .

(٣) [سورة البقرة: ٣]، وانظر: البغداديات ٣/ ٢٧٢ .

(٤) المسائل البغداديات ٢٧٢-٢٧٣ .

أنَّ (ما) التي بمعنى **(الذي)** و **(من)** والذي لا تُعرَّى صلاتهن في كل موضع مما يرجع منهن إليهن، إلا ما جاء من قولهم : أنا الذي فعلتُ ، وأنت الذي فعلت ، وهذا شيء يختص كلام المخاطبين ولم يجئ في غيره .

قال أبو عثمان : ولولا أنه مسموعٌ من العرب لرددناه لفساده ، ولم تخل صلة **(ما)** التي بمعنى المصدر من العائد في موضع المخاطبة،فيجوز لقائل أن يقول : إنه كـ **(الذي)** لكن خلت صلتها من العائد، والفعل لغير المخاطب ، والضمير لغيره أيضًا ، وذلك في قوله : **﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾** ، وفي قوله: **﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾**،فقد ثبت بما قلنا أنَّ (ما) هذه حرف لا يعود من صلتها إليها شيء»[1].

وقد اعتمد على مسلك الفارسي في التعليل والاستدلال على حرفية **(ما)** المصدرية هنا كلٌّ من ابن الشجري[2]، وابن يعيش[3]، والرضي[4]، والمالقي[5]، وأكثر النحاة يؤيدون مذهب سيبويه بلا خلاف يعرف بينهم في ذلك [6].

ومما أُورد على الأخفش ويُبطل قوله قولهم : عجبتُ مما ضحكتَ ومما نام زيدٌ ، فنجد **(ضَحِكَ)** و**(نَامَ)** خاليين من ضمير عائد على **(ما)** ظاهر ومقدر ، ونجد أبدًا عائدًا إلى **(ما)** الخبرية ظاهرًا في نحو: عجبتُ مما أخذتَهُ، ومما جَلَبَهُ زيدٌ ، ومقدَّرًا في نحو : **﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾**[7].

ويُردُّ على احتجاج مؤيدي قول الأخفش في قولهم : «إنها موصولة غير عاملة، فكانت اسمًا كأمثالها من الموصولات» بأن الاسمية لا تثبت من حيث كانت موصولة غير عاملة، فإن ذلك ليس من حدِّ الأسماء ولا علاماتها ؛ لأن كونها موصولة يخرجها عن حكم الأسماء؛ إذ من حكم الأسماء التمام، وكونها لا تعم حكم أكثر الحروف فعلم أن الاسمية تثبت بدليل غير هذا[8].

---

(١) المسائل البغداديات ٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٨ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٤٢-١٤٣ .

(٤) شرح الكافية ٣/ ٥٢ .

(٥) رصف المباني ٣١٥ .

(٦) انظر: التسهيل ٣٨ ، التذييل والتكميل ٣/ ١٥٤ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٣ ، توضيح المقاصد ١/ ٤١٨ ، الجنى الداني ٣٣٢ ، مغني اللبيب ٦/ ١٦٠ ، المساعد ١/ ١٧٣ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٤٩ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي(ت٧٧٠هـ) ، دراسة وتحقيق د.الشريف عبد الله البركاتي-دار الفيصلية-مكة المكرمة-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م-١/ ٢٤٣ ، همع الهوامع ١/ ٢٨١ ، دراسات لأسلوب القرآن للشيخ الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة-دار الحديث القاهرة- ٣/ ٢٢ .

(٧) [سورة النحل:١١٤] ، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٨-٥٥٩ .

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٦-١٢٧ .

أضف إلى ذلك أن قول الأخفش إن (ما) المصدرية اسمية ويعود عليها من صلتها ضمير المصدر فيه تكلُّفٌ لا ضرورة تدعو إليه،وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزًا[1] .

وبتتبع كلام الأخفش بخصوص هذه القضية في معانيه ألفيت له ما يوافق فيه قول سيبويه والجمهور ويخالف ما نسب إليه ، ومنه :

قوله في قوله تعالى : ﴿ **فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ** ﴾[2] : «وليس هذا في معنى فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى لم يكن كلامًا حتى يجيء بـ **(به)** ، ولكن**(اصدع بالأمر)** جعل **(ما تؤمر)** اسمًا واحدًا ».

وذكر مثل ذلك في قوله : ﴿**بِمَا عَصَواْ**﴾ [3]، وقوله : ﴿**بِمَا كَذَّبُواْ**﴾[4]، وقوله: ﴿**بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ**﴾[5]، وقوله: ﴿**رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي**﴾[6]، وقوله: ﴿**لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ**﴾[7] ، بينما ذهب في قوله: ﴿**عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ**﴾[8] إلى أن **(ما)** هنا اسم ، و **(عَنِتُّمْ)** صلته، ولعل هذا ما دفع المبرد إلى رمي الأخفش بالتخليط ، وهو اتهام لا يسلم لاحتمال تغير المذهب ، وعلى كُلٍّ فالبحث لا يجد مانعًا من تسويغ المذهبين مذهب سيبويه القائل بأن **(ما)** في نحو **(أعجبني ما صنعت)** حرف إذا غَلَّبْنَا جانب الشبه الحرفي في **(ما)** بـ **(أن)**،ومذهب الأخفش – في أحد قوليه – القائل بأنها اسم ، إذا غلبنا جانب الشبه الاسمي في **(ما)** المصدرية بـ **(ما)** الموصولة غير المصدرية .

❁ ❁ ❁

(١) رصف المباني ٣١٥ .
(٢) معاني الأخفش ١/ ٤٣ ، [سورة الحجر: ٩٤] .
(٣) المصدر السابق ١/ ١٠٨ ، [سورة البقرة: ٦١].
(٤) المصدر السابق ١/ ٣٣٤ ، [سورة الأعراف: ١٠١].
(٥) المصدر السابق ١/ ٣٩٣ ، [سورة يوسف: ٣].
(٦) المصدر السابق ٢/ ٤١٢ ، [سورة الحجر: ٣٩].
(٧) المصدر السابق ٢/ ٤١٩ ، [سورة النحل: ١١٦].
(٨) المصدر السابق ١/ ٣٦٨ ، [سورة براءة: ١٢٨].

المسألة الثالثة

توجيهُ تركيبِ (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيدًا) إعرابيًّا

اختلف النحاة البصريون في تحديد ماهية (ما) في قولهم : (ما كان أحسنَ زيدًا) على مذهبين:

المذهب الأول : مذهب سيبويه وجمهور البصريين : أن **(ما)** اسم مبتدأ تام غير موصول، و**(أحسنَ)** خبره ، وفيه ضمير الفاعل ، و **(زيدًا)** مفعول به، **والتقدير**: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا ، و**(ما)** حينئذ نكرة تامة،وهو أحد قولي الأخفش أيضًا ، وإنما جاز الابتداء بالنكرة هنا ؛ لأنها في معنى النفي ، ولتضمنها معنى التعجب .

المذهب الثاني : مذهب الأخفش في القول الآخر : أن **(ما)** اسم موصول في موضع **(الذي)** ، و**(أحْسَنَ زَيْدًا)** صلتها ، والخبر محذوف ، **والتقدير** : الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ ، و **(ما)** حينئذ معرفة ناقصة[1].

وقد طعن المبرد ، وتبعه ابن السراج على قول الأخفش الثاني بأن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها[2] ،وليس في هذا التركيب ما يدل على الخبر حتى يُسوَّغَ حذفُهُ.

أما الفارسيُّ فقد أخذ اعتراضه على مذهب الأخفش في هذا التركيب منحيين:

الأول : بخصوص ضابط حذف الخبر وهل هذا التركيب ينطبق عليه هذا الضابط حتى يجوز القول بحذفه أو لا؟ ولم يخرج في هذا المنحى عما قرره المبرد وابن السراج، حيث قال: «قيل له – أي للأخفش – : هذا لا يصلح؛ لأن الخبر المضمر لا يخلو من أن يكون مجهولًا أو معروفًا، فإن كان مجهولًا لم يُجُزْ إضماره؛ لأن المضمرات إنَّما تحذف في اللفظ وتراد في المعنى لمعرفتها والعلم بها ، وإذا جُهلت لم تضمر، فلا يجوز لهذا أن يكون مجهولًا وإن كان معروفًا لم يجز أن يُضمر لما يدخل الكلام من الاختصاص إذا عُرف بالتعريف في هذا الموضع ، والتخصيص غير مقصود ولا مراد»[3].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧ بولاق،١/ ٧٢ هارون، الأصول ١/ ٩٩ ، شرح السيرافي ١/ ٣٥٩ ، البغداديات ١٧٠ ، المقتصد ١/ ٣٧٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٨٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٩ ، شرح التسهيل ٣/ ٣١ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥ ، شرح التصريح ٢/ ٥٨ ، همع الهوامع ٥/ ٥٦ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٧ ، الأصول ١/ ١٠٠ .

(٣) المسائل البغداديات ١٧٠-١٧١ .

وقد تبع الفارسيَّ في هذا المنحى كلٌّ من : ابن جني[1]، وعبد القاهر[2]، وابن الشجري[3]، وابن الأنباري[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6]، وابن مالك[7]، وابنه بدر الدين[8]، والرضي[9]، والمرادي[10]، وابن عقيل[11]، وناظر الجيش[12]، والسيوطي[13]، وغيرهم .

وقد اعتذر بعضهم بأن الإبهام في حذف الخبر فلا يضر، وردَّ ابن عصفور ذلك بأن : «الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة ، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه، وباطل أن يكون لغير دلالة؛ لأن الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب، وأيضًا فإن هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع ، ولو كانت بمنزلة **(الذي)** لَلُفظَ بخبرها في موضع»[14] .

واعتذر بعضهم عن مذهب الأخفش أيضًا بأن جعل **(ما)** موصولة بفعل التعجب مخبرًا عنهما بخبر لازم الحذف يتحصل منه إفهام وإبهام ، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر، وقد رد ابن مالك هذا لاستلزامه مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما: تقدم الإفهام وتأخير الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام،كما فعل بضمير الشأن ومفسره ، وبضميري **(نِعْمَ)**،**و(رُبَّ)** بالعموم والتخصيص وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك .

الثاني: كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسد مسده ، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد

---

(١) اللمع ١٣٦ ، الخصائص ١/ ٣٩١ .

(٢) المقتصد ١/ ٣٧٥-٣٧٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٣ .

(٤) أسرار العربية ١١٢ .

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٤٩ .

(٦) شرح الجمل ١/ ٥٨٢ .

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣١-٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨١ .

(٨) شرح ابن الناظم ٣٢٦ .

(٩) شرح الكافية ٤/ ٢٣٣-٢٣٤ .

(١٠) توضيح المقاصد ٣/ ٨٨٥-٨٨٦ .

(١١) المساعد ٢/ ١٤٨-١٤٩ .

(١٢) تمهيد القواعد ٦/ ٢٦١٣ .

(١٣) همع الهوامع ٥/ ٥٦ .

(١٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٢ .

مسدَّه شيء يحصل به استطالة،كما فعل بعـد **(لولا)** ،وفي **(عَمْرِكَ لأفْعَلَنَّ)** ، فـالحكم بموصـولية **(مـــا)** وكون الخبر محذوفًا دون استطالة حكمٌ بها لا نظير له فلم يعول عليه»(١) .

والمنحى الثاني للفارسي: بخصوص مناسبة قول الأخفش لغرض التعجب ومقصـوده لـو قلنـا بوجوب حذف الخبر ، حيث رأى أبو علي أن الخبر لو كان معروفًا لم يجز أن يضمر لما يـدخل الكـلام من الاختصاص إذا عُرف بالتعريف في هذا الموضـع «والتخصـيص غـير مقصـود ولا مـراد ؛ لأنـه موضعٌ القصدُ فيه الإشاعةُ والإبهام، ولذلك كان تعجبًا ، فإذا تخصَّص زال أن يكون تعجبًا ، وخرج عن الحدِّ الذي وضع له»(٢).

ويعني هذا التقرير أن قول الأخفش يخـالف الغـرض الـذي وضـع لـه التعجـب ؛ لأن قصـد المتعجِّب الإعلام بأن المتعجَّب منه ذو مزية إدراكها جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهـام، ولـذا سـاغ الابتداء بالنكرة في هذا الباب لقصد الإبهام الذي في تقدير التخصيص والمعنى : شيء عظيم أحسـن زيدًا .

وقد تبع الفارسيَّ على ذلك أكثر النحاة على النحو المبيَّن آنفًا،وعليه المتأخرون(٣)،غير أن الـرضيَّ أراد أن يضعف قول سيبويه من وجهة «أن استعمال **(ما)** نكرة غير موصوفة نادر، نحـو **(فنعِمَّا هـــي)** على قول ، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأ»(٤) .

ولعله لحظ قول السيرافي: «قال أبو الحسن – يعني الأخفش – وإن شئت جعلت (أحْسَنَ) صلةً لـ **(ما)** وأضمرت الخبر، فهذا أكثر وأقيس»(٥) .

ويُردُّ على ما قاله الرضيُّ بأن ما اعتبره نادرًا قليلًا من جهة الاستعمال جارٍ على القياس، لمضارعة **(ما)** النكرة التامة غير الموصوفة لنظيرتيها اللتين للاستفهام والجزاء في الإبهام، ولذا قال المبرد: «وإنما هربوا من أن تكون **(ما)** وحدها اسمًا ، فتقديرهم : الذي أحْسَنَ زيدًا شيءٌ ، والقول فيها ما بـدأنا بـه من أنها تجري بغير صلة لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام»(٦) .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣١-٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨١-١٠٨٢ .

(٢) المسائل البغداديات ١٧١ .

(٣) انظر: شرح التصريح ٢/ ٥٩ ، همع الهوامع ٥/ ٥٦ ، شرح الأشموني ٣/ ٢٤-٢٥ ، حاشية الخضري ٢/ ٥٧٣ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٣٤ .

(٥) شرح السيرافي ١/ ٣٥٩ .

(٦) المقتضب ٤/ ١٧٧ ، وانظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١ ، تمهيد القواعد ٦/ ٢٦١٤ .

كما أن القول بقلة استعمال **(ما)** نكرة غير موصوفة وعدم سماعها مبتدأة دعوى تفتقر إلى دليل ، ولم يذكر الرضيُّ دليلًا على ذلك، وقول السيرافي : «فهذا أكثر وأقيس» يفهم منه أن قول سيبويه كثير قيا سي لا قليل نادر ، وممن قوى مذهب سيبويه بمثل ما ذهب إليه أبو علي، أبو الحسن الرُّمانيُّ؛حيث قال: «ولا يصح قول الأخفش: إن **(ما)** لها صلة كصلة **(الذي)** والخبر محذوف؛ لأن المطلوب في التعجب إبهام السبب ، وإذا وصلت **(ما)** خرجت عن الإبهام إلى الإيضاح بالصلة، وذلك مناقض لما يجب في التعجب ، فالصحيح في هذا قول سيبويه ، إن **(ما)** وحدها في التعجب لا صلة لها»[1] .

وبينٌ قوةُ مذهب سيبويه ورجحانه قياسًا ودلالة، ويزيد هذا وضوحًا أنك إذا جعلت **(ما)** موصولة وجب أن يكون التقدير: **(الذي أحسَنَ زيدًا شيءٌ)** ؛ أي: شيءٌ مجهول الصفة، فتضمر الذي هو المقصود من الحال والمقتضى من أن الغرض في التعجب الإخبار عن جهل الشيء، ولذا قال الفارسي: « لأنه موضعٌ القصد فيه الإشاعة والإبهام، ولذلك كان تعجبًا»، فعلى تقدير قول الأخفش ينعكس الأمر ويصبح إخبارًا عن شيء معلوم بشيء موجود؛ لأن التقدير: **(الذي أحْسَنَ زيدًا موجودٌ)**، أو **(الذي أحسَنَ زيدًا شيءٌ)** وفيه إبعادٌ عن غرض التعجب وإيغالٌ عن معناه.

لأن **(ما)** الموصولة متعرفة بصلتها ، فيناقض ذلك معنى التعجب؛ لأن التعجب لا يكون إلا من خفيِّ السبب ، كما أن الكلام على قول سيبويه مستقل بنفسه لا يفتقر إلى تقدير، وعلى قول الأخفش يفتقر إلى تقدير، والاستقلال أولى من التقدير.

وإن كان البحث يميل إلى عدِّ **(ما)** في أسلوب التعجب استفهامية كما هو رأي الفراء وابن دَرستويه، والكوفيين[2] خروجًا من الخلاف ، ورجَّحه الرضيُّ وغيره[3] بأنه قوي من حيث المعنى؛ لأنه كأنه جهل سبب فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب ، نحو قوله تعالى: **﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾**[4] وهذا القول موافق لقول الكوفيين باسمية **(أفعَلَ)** التعجبية، فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : **﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾**[5] .

وردَّ ابن مالك قولهم هذا بأوجه يمكن مناقشتها، والذي يعنينا هنا أن القول بأن عَدَّ **(ما)**

---

(١) شرح الرماني لسيبويه ١/ ٢٦٦ ، وانظر: المقتصد ١/ ٣٧٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٩ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٣٤ ، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥ ، توضيح المقاصد ٣/ ٨٨٦ ، تمهيد القواعد ٦/ ٢٦١٤ ، المقاصد الشافية ٤/ ٤٣٦ ، همع الهوامع ٥/ ٥٦ .

(٣) كالدماميني، وانظر شرح الكافية ٤/ ٢٣٤ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٥ .

(٤) [سورة الانفطار: ١٧].

(٥) [سورة الواقعة: ٨] ، وانظر: توضيح المقاصد ٣/ ٨٨٦-٨٨٧ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٥ .

التعجبية استفهامية يؤيده المعنى ولا يرفضه؛ لأن من شأن المجهول أن يستفهم عنه، وجهل سبب الحُسْنِ في **(ما أحسن زيدًا)** يناسبه الاستفهام ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لم يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه ، فقولك : **(ما أحسَنَ زيدًا)** في المعنى كقولك: **(أيُّ رجلٍ زيدٌ)** إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ، فهو استفهام في معنى الإخبار فقوي من أجل هذا.

❁ ❁ ❁

المسألة الرابعة

لغةُ المدِّ في (آمِيْنَ) بينَ العُجْمَةِ والعَرَبِيَّة

ولهذه الكلمة في الاستعمال العربي لغتان واردتان: لغة القصر: **(أَمِيْنَ)** على وزن فَعِيلٍ،ولغة المد: **(آمِيْنَ)** على وزن **(فاعِيْلٍ)**،فمما جاء على لغة القصر قول القائل(١):

تباعَدَ عَنِّي فَطْحُلٌ إذْ دَعَوْتُه ... أَمِيْنَ فزادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

ومما جاء على لغة المد قول القائل(٢):

يا رَبُّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أبدًا ... ويرحمُ اللهُ عَبْدًا قَالَ آمِيْنَا

ولغة المد أكثر اللغات استعمالًا في هذا الحرف عند العرب ، وحَدُّ **(أَمِيْنَ)**،و**(آمِيْنَ)** في كلام النحاة: اسم فعل أمر بمعنى : اسْتَجِبْ أو أَجِبْ ، وهو مبنيٌّ لوقوعه مَوْقِعَ المبني وهو فعل الأمر ، وحُرِّك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فُتِحَتْ **(أَيْنَ)**،و**(كيفَ)**،و**(رُوَيْدَ)** دفعًا لالتقاء الساكنين، وكان حقه أن يبنى على السكون لأنه بمنزلة الأصوات(٣).

ولغة القصر هي الأصل في هذا الحرف ، ومن ثَمَّ فلا إشكال بين النحاة في أن **(أَمِيْنَ)** على لغة القصر عربية؛ لأن وزنه **(فَعِيْلٌ)** ، وهو وزن يكون عليه أوزان الكلم العربية كثيرًا ، وإنما اختلفوا في الممدود هل هو عجميٌّ عُرِّبَ، أم عربيُّ الأصل والوزن؟ ذلك أن **(آمِيْنَ)** على لغة المد على وزن **(فاعِيْلٍ)**، وهذا البناء ليس من أبنية كلام العرب، وإنما هو من أبنية كلام العجم كـ **(هَابِيْلَ وقَابِيْلَ)**، فذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن **(آمِيْنَ)** اسم أعجمي مثل **(شَاهِيْن)** على ما حكى عنه أبو علي، ونقل عنه أنه قال : «فإن سميت به رجلًا لم ينصرف»(٤) .

---

(١) البيت لجبير بن الأضبط، وهو من شواهد فصيح ثعلب (بشرح الزمخشري، تحقيق الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي – معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى – ١٤١٧هـ-٢/ ٦٥٠) ، ومعاني الزجاج ١/ ٥٤ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه - دار ومكتبة الهلال-بيروت-لبنان-١٩٨٥م- ٣٥ ، والبيان لابن الأنباري ١/ ٤٢ ، والمحرر الوجيز ١/ ٨٠ ، وشرح المفصل ٤/ ٣٤ ، والدر المصون ١/ ٧٧ ، وشرح الشذور ١٥٢ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٠٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٨/ ٣٨٦٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩١ .

(٢) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه (٣١ – رواية أبي بكر الوالبي) ، تحقيق يسري عبد الغني – دار الكتب العلمية– ١٤٢٥هـ – ١٩٩٩م ،والبيت من شواهد المصادر السابقة .

(٣) انظر: شرح المفصل ٤/ ٣٤ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٥ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٨٥ ، توضيح المقاصد ٣/ ١١٦١ ، أوضح المسالك ٤/ ٨٢ ، شرح الأشموني ٣/ ٢٩٠ .

(٤) المسائل الحلبيات ١١٠ ، وفي معاني الأخفش ٥٩٣ : وأما قولهم : (آمِينَ) فهو مفتوح، وألفه مقطوعة، تقول: آمين ثم آمين، والمعنى: ليكن ذاك ، وكوَّن اللهُ ذاك ، وقد ذكر بعضهم أنها تخفف ويقال فيها (أمين) .

وهذا الذي اختاره الأخفش ذهب إليه قوم من النحاة؛كالباقولي[1]، وابن الأنباري[2]، والرضي الاستراباذي[3]، وابن هشام[4].

ويشرح الفارسي وجه اختيار الأخفش أن **(آمِيْنَ)** اسم أعجمي فيقول : «فأما وجه قول أبي الحسن إنه أعجمي، فإنما قال ذلك ؛ لأنه وزن لم يجئ عليه شيء من العربي، وإنما جاء في العجمي نحو **(هابيل وقابيل)**،فلما لم يجئ مثاله في العربي ووجد ما جاء على مثاله غير مصروف في المعرفة كما أن سائر الأعجمية كذلك ، حكم فيه بالعُجْمَة»[5] .

ثم يعرض الفارسي مناقشة ليصل من خلالها إلى أن اختيار الأخفش ليس اختيارًا وجيهًا، وأن **(آمِيْنَ)** الممدود ليس أعجميًّا بل عربيٌّ ، فيقول : «وللقائل أن يقول : إنه ليس بأعجمي ؛ وذلك أن الأعجمية لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تكون اسم جنس نحو : **(النَّيرُوز)**[6]، و**(الفِرِنْد)**[7]، و**(اللِّجام)**، أو علمًا كـ **(إبراهيم)**،و **(إسماعيل)**،و**(إسحاق)** فإذا لم يخل العجمي من هذين الضربين، ولم يكن **(آمين)** في مَنْ مدَّ الألف على واحد منهما دل ذلك على أنه ليس بأعجمي ؛ ألا ترى أن هذا البناء بعينه في الأعجمية لم يعدُ ما جاء منه من أن يكون على هذين النحوين ، فما جاء من أسماء الأجناس،فنحو **(شاهين)** ، وما جاء منه من أسماء الأعلام فنحو: **(هابيل)**،و**(قابيل)**،و**(حاميم)** من هذا النحو، ألا ترى أنه اسم سور مختصة ، فأما **(آمين)** فبمنزلة ما ذكرنا من الأسماء المصوغة للأمر في المواجهة نحو: **(افْعَلْ)** ، فكما أن تلك الأسماء الأخر عربية ، فكذلك **(آمين)**»[8] .

يتضح من هذا العرض اعتمادُ أبي عليٍّ على استقراء موارد الأسماء في لغة العجم؛ إذ الأسماء عندهم لا تعدو استعمالين: أسماء الأجناس ، وأسماء الأعلام ، وليس **(آمين)** داخلًا في أيٍّ منهما، كما أن استعمالها في لغة العرب بمنزلة الأسماء المصوغة للأمر نحو: **(صَهْ)**،و**(مَهْ)** ونحوهما يعضد الرأي القائل بعربيتها .

وأما قول الأخفش **(فإن سميت به رجلاً لم ينصرف)** فيرد عليه الفارسي بأن «من كان **(آمين)** عنده عربيًّا فالقياس أن يصرفه إذا سمي به رجلًا على قول بني تميم ، ولا يمنعه خروجه عن أبنية

---

(١) اختار الباقولي هذا القول في كشف المشكلات ١/ ١١ ، ورجح غيره كما سيتضح لاحقًا .

(٢) البيان ١/ ٤٢ .

(٣) شرح الكافية ٣/ ٨٥ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٥١ .

(٥) الحلبيات ١١٠ .

(٦) فارسي معرب ، وأصله بالفارسية : نيع روز ، **ومعناه**: يوم جديد .

(٧) **فرند السيف**: رُبَده و وشيه،والرُّبَد:لون يخالطه سواد.

(٨) الحلبيات ١١٢ .

كلامهم من الانصراف؛لأنه يصير بمنزلة عربي لا ثاني له من وزنه نحو : **(إنْقَحْلٍ)** : أي يابس، وعلى قياس قول أهل الحجاز ينبغي أن يحكى ؛ ألا ترى أنهم لو سموا رجلًا بـ **(فَعالِ)** لحكوه ولم يعربوه كما أعربه الأولون»[١].

والقول بعربيَّة **(آمين)** مَدًّا هو فحوى كلام الزجاج؛ إذ يقول : «ومعناه: اللهم استجب، وهما موضوعان في موضع اسم الاستجابة ، كما أن قولنا : **(صَهْ)** موضوع موضع سكوتًا ، وحقهما في الإعراب الوقف؛ لأنهما بمنزلة الأصوات»[٢].

وكذلك فحوى كلام ابن خالويه الذي رأى أن **(أَمِيْنَ)** و(**آمِيْنَ**) لغتان ، والقصر هي الأصل، وإنما مُدَّ ليرتفع الصوت بالدعاء ، كما قالوا: آوْه، والأصل: أَوْه[٣]،فالمد إذًا إشباع لفتحة الهمزة.

وذهب الزمخشري إلى أن **(آمين)** صوتٌ سُمِّي به الفعلُ الذي هو استَجِبْ ، شأنه شأن: **(رُوَيْدَ، وحَيْهَل، وهَلُمَّ)**،وتبعه ابن يعيش[٤] .

وذهب ابن عطية إلى أن **(آمين)** بالمد لغة عربية[٥] .

والقول بأن **(آمين)** عربية وأنها لغة في **(أَمين)** أُشبعت فتحة همزتها فصارت **(آمين)** هو قول أبي العباس ثعلب[٦] ، وابن جني[٧] ، ورجحه الباقولي في الجواهر[٨] ووجهه العكبري[٩] ، ودل عليه كلام ابن مالك[١٠] ، وابنه بدر الدين[١١] ، وحكاه المرادي عن أبي علي[١٢] ، وهو المفهوم من كلام عامة نحاة المتأخرين[١٣] .

(فآمين) عند أبي علي ومن تبعه من النحاة عربي أصالةً وهو **(أَمِيْنَ)** المقصور في الأصل على وزن **(فَعِيلٍ)** فأُشبعت حركة الفتحة، وهو قول له وجاهته من حيث الأصل والاستعمال كما تقدم.

---

(١) الحلبيات ١١٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٥٤ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٤١ .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٣٤ ، الكشاف ١/ ١٢٣ .

(٥) المحرر الوجيز ١/ ٨٠ .

(٦) شرح فصيح ثعلب للزمخشري ٢/ ٦٤٩ .

(٧) الخصائص ٣/ ١٢٣ .

(٨) جواهر القرآن ١٤١-١٥٢ .

(٩) التبيان ١/ ١١ .

(١٠) التسهيل ٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٥ ، المساعد ٢/ ٦٤١ ، تمهيد القواعد ٨/ ٣٨٦٤ .

(١١) شرح ابن الناظم ٤٣٥ .

(١٢) توضيح المقاصد ٣/ ١١٦١ .

(١٣) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٨٢ ، شرح الأشموني ٣/ ٢٩٠-٢٩١ ، حاشية الخفاجي على البيضاوي ١/ ١٤٨ .

المسألة الخامسة

(أَحْمَرُ) إذا سُمِّي به بين الصَّرْفِ والمنْعِ

وقع خلاف بين سيبويه والأخفش في (**أَحْمَرَ**) إذا سَمَّيت بـه ثُـمَّ نكَّرْتَـهُ، **فسيبويه يقـول**: لا ينصرفُ بعد التنكير؛ لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيها كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون (**أفعل**) في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارَعَه[(١)].

قال عبد القاهر: «وحُجَّة صاحب الكتاب أن أحمر لم ينصـرف في أوَّل أحوالـه للصـفة ووزن الفعل، فلما سُمِّي به زال الصفة ودخله التعريـف فصـار كأحمـدَ في أن منـع الصـرف لـوزن الفعـل والتعريف، فلما نكره أعاده إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف وإن كانـت الوصـفية زائلـة عنـه ليجري على الحكم الأصلي بعد أن دخله التنكير الذي هو الأصل»[(٢)].

فمثل (**أحمر**) عند سيبويه ممنوع من الصرف في الوصفية والعلمية؛لأنه وإن سُمِّي بـه في حكـم الصفة، وقال الأخفش : إذا سميت بـ (أحمَر) ثم نكرته صرفته ؛ لأجل أن الذي منع من صرفه قبـل التسمية به الصفة ووزن الفعل، فلما سُمِّي به زال الوصفية[(٣)] .

ويرجِّح الفارسي وجهَةَ سيبويه ويقوِّيها بأن « (**أربعًا**) قد وصفوا به، وهو على زِنَـة الفعـل، ومـع هذا فلم يخرجوه من التسمية فصرفوه،فكذلك هذا إذا سُمِّي به ونُكِّر لا يخرج عن الصَفة؛ لأنهم قـد أجمعوا على ترك صرف (**أَرْبَعٍ**)»[(٤)].

ويقوِّي ذلك أيضًا « ما ذكره أبو عُمَرَ – يعني الجرمي – في (**أدْهَمَ**)،و(**أَدَاهِمُ**) أنهم لم يصـرفوه وإن كانوا قد كسروه تكسير الأسماء،وإذا كانوا قد كسـروه تكسـير الأسـماء، وقـد أوْلَـوْه العوامـل كـما أوْلوها، مع هذا فلم يُخرجوه من ترك الصرف؛ لأنه في الأصل صفة، فكذلك (**أحْمَرُ**) »[(٥)].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢ بولاق،٣/ ١٩٣ هارون.

(٢) المقتصد ٢/ ٩٧٩ .

(٣) ذكر بعض الذين نقلوا هذا القول عن الأخفش أنه كتبه على حواشي الكتاب لسيبويه، وانظـر: شرح الكتـاب لابـن خروف ٢٩١ ، شرح ابن الناظم ٤٦٩ ، أوضـح المسـالك ٤/ ١٣٥ ، وانظر قـول الأخفـش في المقتضـب ٣/ ٣١٢ ، شرح السيرافي ١/ ٤٦١ ، التعليقة ٣/ ١٦ ، شرح الجمل لابـن عصـفور ٢/ ٢١١ ، شرح الكافيـة الشـافية ٣/ ١٤٩٩ ، التسـهيل ٢١١ .

(٤) المسائل المنثورة ٢١٨ .

(٥) المصدر السابق .

وقد جرت مناظرة بين المازني والأخفش سأله فيها المازني عن سبب صرفه (أحْمَرَ)،فقال الأخفش: «لأنه صار اسمًا وزالت عنه الصفة فبقي فيه وزن الفعل فقط ، فقال له المازني: ألستَ تقول: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، فتخفض الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى، قال: فلِمَ صرفته وقد اجتمعت فيه علتان : وزن الفعل والصفة ؟

قال: لأن (أربعًا) اسم في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به، فقال له المازني: فاحكم بحكم الصفة وإن سميت به؛ لأن الأصل فيه صفة فلم يأت الأخفش بمَقْنَعٍ».[1]

ويمكن أن يجاب على ذلك – كما فعل ابن ولاد – : « بأن هذا لايلزم من قِبَل أن أربعًا إنما كان في الأصل اسمًا للعدد، ثم توسعت فوصفت به ولم تُخرجه عن أن يكون اسمًا للعدد ولا مُفارقًا لشيء من معناه، و (أحمرُ) حيث سمَّيت به أخرجته من باب الحُمْرة، ومن الشيء الذي كان يدل عليه وصار بمنزلة (زيدٍ) وما أشبهه»[2] .

وللأخفش أن يفرق بين الموضعين : التسمية بـ (أحمر) ثم تنكيره، وجعله علمًا –كما وجه عبدالقاهر– بأن يقول : «إنا إذا سمينا بأحمَرَ فقد أخرجناه عن موضوعه وجعلناه بمنزلة اسم مرتجل كغَطَفَانَ مثلًا في أنه لا يتضمن شيئًا مما كان وقع له في أصل الوضع، ألا ترى أن أصله أن يدُلَّ على كل مذكر وُجِدَفيه الحُمْرة، وإذا جعلته علمًا دلَّ على واحد بجميع صفاته وزال عنه معناه الأول رأسًا، كما أنا إذا سميناه بـ (أحمد) أخرجناه من معنى الفعل رأسًا، حتى كأنه لم يُفد زمانًا وحدثًا قط من حيث إنه بعد التسمية لا يدل على شيء مما يناسب الفعل»[3].

ولا يرى المبرد جواز ما رآه سيبويه في القياس، وذهب إلى أنه « إذا سُمِّي بأحمَرَ وما أشبهه ثم نُكِّر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصَّرف في النكرة لأنه نعت ؛ فإذا سُمِّي به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفْعَل) الذي لا يكون نعتًا»، قال: «وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره»[4] .

وقال أبو زيد – فيما نقله عنه ابن خروف – : « والذي وقع في الكتاب طُرَّةً لأبي الحسن غلطٌ؛ لأنه يخالف العرب، والصواب ما نص عليه في كتابه – يعني الأوسط – من ترك الصرف»[5].

---

(١) انظر: الانتصار ٢٠٣ ، شرح السيرافي ١/ ٤٦٢ ، المقتصد ٢/ ٩٧٩–٩٨٠ .

(٢) الانتصار ٢٠٣ .

(٣) المقتصد ٢/ ٩٨٠ .

(٤) المقتضب ٣/ ٣١٢ .

(٥) شرح ابن خروف ٢٩١ .

من هذا التقرير نفهم أن للأخفش في المسألة مذهبين وكذلك نقل ابن مالك ؛ إذ يقول : « فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نُكِّر بعد التسمية ، وخالفه الأخفش مُدَّةً ثم وافقه في كتابه (الأوسط)»[(١)] .

وقال الرضي : «وقال الأخفش في كتابه (الأوسط) : إن خلافه في نحو **(أحمر)** إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف»[(٢)] .

وكذا ذكر أبو حيان وزاد أن ما ذهب إليه سيبويه والأخفش في رواية هو الفصيح، لورود السماع بذلك[(٣)] .

والراجح في القضية مذهب سيبويه ، لأمور :

أحدها: أن خلاف الأخفش وإن كان جاريًا على القياس ، إلا أن السماع قد جاء بخلافه في منع صرف **(أحمر)** إذا سُمي به ونُكِّر ، وسبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتها ، فأما أن يُعملوا قياسًا – وإن حَسُنَ – يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم[(٤)].

الثاني : أن الفارسي قد رجَّح في «التذكرة» - كما نقل الشاطبي – مذهب سيبويه بإجماعهم على ترك صرف **(أدْهَم، وأبْطح)** ونحوهما مما استعمل استعمال الأسماء من هذه الصفات ، وليس في تسميتهم بـ **(أحمر)** ونحوه أكثر من أن يستعملوها استعمال الأسماء وقد سلبوا عنها معنى الصفات[(٥)] .

الثالث: أن آخر القولين من قولي الأخفش هو ما ذكره في كتابه «الأوسط» وهو ما وافق فيه سيبويه؛ لذا قال ابن مالك : « وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْرُ موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه»[(٦)].

ونقل بعضهم[(٧)] عن الفارسي أنه يجوز صرف **(أحمر)** وترك صرفه إذا سُمِّي به ونُكِّر،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٧-٨٨٨ .

(٤) الانتصار ٢٠٤ .

(٥) المقاصد الشافية ٥/ ٥٩٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٣ ، شرح التصريح ٢/ ٣٥٠ ، شرح الأشموني ٣/ ٣٩٩ .

(٧) كأبي حيان ، والمرادي، والسيوطي ، والأشموني ، وانظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٨ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٤، همع الهوامع ١/ ١١٧ ، شرح الأشموني ٣/ ٣٩٩ .

ومذهبه ما ذكرناه[1] .

ورجَّح بعض المتأخرين[2] قول الأخفش الأول المخالف لسيبويه وهو صرف **(أحمر)** وصَـوَّبه؛ لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه ؛ لأن معنى **(أحمر)** حينئذ شخص ما سُـمِّيَ بهذا الاسم ولا يسلم أن الزائل عاد .

مما سبق نخلُص إلى أن قول سيبويه هو الصحيح في أنه إذا سُمِّي رجل بـ **(أحمر)** لم ينصرف بعـد التنكير؛ ذلك لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحُمْرة في المـدلول، فكـأن الوصفية باقية بعد التنكير لم تزل فامتنع الصرف من أجل ذلك ، وهو قول عامة النحاة بعد سيبويه.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: التعليقة ٣/ ١٥-١٦ ، البغداديات ٥٧٩ ، المسائل المنثورة ٢١٧-٢١٨ ، الإيضاح العضدي ٣٠٣ .

(٢) وهو الدنوشري، وانظر حاشية العليمي على التصريح ٢/ ٢٧٧ .

المسألة السادسة

(أَلْبُبٌ) بين المنع والصرف علمًا

ذهب سيبويه إلى أنه لو سميتَ رجُلًا بـ (أَلْبُب) – جمع لُبٍّ[1]، وهو العقل – لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بفكِّ التضعيف إلى وزن غير مختصٍّ بالفعل، وبخصوص ذلك قال سيبويه : «وإذا سميت رجلًا بـ (أَلْبُبٍ) من قولك[2]:

* قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ بَنَاتُ أَلْبُبِهْ *

تركته على حاله ؛ لأن هذا الاسم جاء على الأصل ؛ كما قالوا : رجاءُ بنُ حَيْوَة، وكما قالوا: ضَيْوَنٌ، فجاءوا به على الأصل ، ورُبَّما جاءت العربُ بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك»[3] .

وقال أيضًا : «وإذا سميت الرجل (بَأَلْبُب) فهو غير مصروف ، والمعنى عليه لأنه من اللُّبِّ وهو أَفعُل ، ولو لم يكن المعنى هذا لكان فَعْلُل»[4] .

يعني سيبويه أنه إذا سمي بـ (أَلْبُب) وجُعل علَمًا فهو ممنوع من الصرف لكونه منقولًا من جمع (لُبٍّ) والفكُّ شاذٌّ ، ولم يأت في الكلام فَعْلُلٌ حتى يكون (ألبب) ملحقًا به ، ولأن وزن الفعل موجود بعد الفك أيضًا فهو كـ (أَكْتُب) ، قال السيرافي: «كان الأصل في (بنات أَلْبُبِه) أن يقال : (أَلَبِّه) لأنه أفعل من اللُّب ، ويلزم إدغام **(أفعل)** مما عينه ولامه من جنس واحد، كقولك:**(هذا أجلُّ مِنْ هذا)** وأصله: أَجْلَلُ.. »[5] .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرف **(أَلْبُبٍ)** إذا سُمِّي به؛ لأنه باين الفعل بالفكِّ، حكى عنه

---

(١) وهو جمع قليل ، والأكثر أن يجمع على ألباب.

(٢) قطعة من بيت لم أقف على تمامه، ويروى بفتح الباء أَلْبَبِهْ) ،أي:بنات أعقل الحيِّ ، وعند الكوفيين بالضم،وبنات أَلْبُب:عروق في القلب تكون فيها الرِّقَّةُ، وقيل: جماعة اللُّبِّ،وعلى رواية الفتح لا خلاف في منع صرفه؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى: أعقل ، فيستحق منع صرفه مطلقًا للصفة والوزن، والخلاف في رواية الضم،ويروى: أَلْبُبِي) كما في الصحاح١/ ٢١٦،والخزانة٧/ ٣٤٥، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٦١ بولاق،٣/ ١٩٥ هارون، والمقتضب ١/ ٣٠٧ ، والمنصف ٢/ ٢٧٥ ،وجاء في الصحاح:وقيل لأعرابية تعاتب ابنًا لها: ما لكِ لا تَدْعين عليه؟قالت:تَأْبى لهُ ذلكَ بناتُ أَلْبُبِي.

(٣) الكتاب ٢/ ٦١ بولاق،٣/ ٣٢٥ هارون.

(٤) الكتاب ٣/ ١٩٥ هارون، وهذا الموضع ساقط من طبعة بولاق.

(٥) شرح السيرافي ٤/ ٨٠-٨١ .

ذلك أبو عثمان المازني[١] .

ومعتمد الأخفش في صرفه أنه حين فُكَّ التضعيف في **(أَلُبٍّ)** ألحق بـ **(فَعْلُل)**،فخرج بذلك عن كونه على وزن يخصُّ الفعل فصُرِف من أجل ذلك؛ لأن الفعل الذي على وزنه مدغم نحو: **(أَشُدُّ)**،و**(أَرُدُّ)** فضعف اعتبار الوزن ، وقد استقبح الفارسي هذا الذي ذهب إليه الأخفش من أنه كان يصرف **(أَلبُبٌ)** إذا سَمَّى به ويجعله للإلحاق قائلًا : «ففيه من القبح أنه جعله ملحقًا ولم يجئ له نظير فكان هذا بمنزلة من قال : «**(تُرْتُبٌ)** لا أحكم بزيادة تائه؛ لأنها على بناء الأصل[٢] ، فكما أن هذا لا يقوله أحد فكذلك الأوَّل»[٣] ، هذا ما أورده الفارسي على أبي الحسن ولم يُطل النفس كعادته ولم يختلف ما ذكره في مضمونه عن كلام سيبويه ، وقد تبعه على ذلك ابن مالك[٤]، وابنه[٥]،والرضي[٦]،وابن هشام[٧] وذكر أبو حيان المذهبين ولم يرجح أحدهما[٨].

وقد ناقش ابن مالك رأي الأخفش بشيء من التفصيل موردًا في البداية رأيه ثم أردفه بقوله: «وهذا عندي لا يكون مانعًا من اعتبار الوزن ؛ لأن الفكَّ رجوع إلى أصل متروك، فهو نظير تصحيح ما الحقُّ إعلاله كـ **(اسْتَحْوَذَ)** ، ولا خلاف في أن التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن فكذلك الفك»[٩].

ويعني بقوله: فهو كتصحيح مثل **(استحوذ)** أنه لو لم تصح الواو فيها لقلنا: **(استحاذ)** ، لانطباق القاعدة، وهي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها،وأيضًا فإن الفك يقع في الأفعال أكثر منه في الأسماء: كقولهم في التعجب : **(أَشْدِدْ به)** ففكوا لزومًا ، وقالوا في الأمر والجزم : **(ارْدُدْ)**،و**(لم يَرْدُد)** ففكوا جوازًا، وفكوا أفعالًا شذَّت في القياس وفصُحت في الاستعمال منها: **(ضَبِبَ)**، و**(لحِحَ)** فعلم بذلك أن الفك في الفعل أسهل منه في الاسم[١٠].

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٣٠٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣ ، شرح ابن الناظم ٤٦٤ .

(٢) قال سيبويه : ومن قال : (تُرْتُب) صرف؛ لأنه وإن كان أوله زائدًا فقد خرج من شبه الأفعال الكتاب ٣/ ١٩٦ .

(٣) المسائل البصريات ١/ ٣٠٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣ .

(٥) شرح ابن الناظم ٤٦٤ .

(٦) شرح الكافية ١/ ١٦٢ .

(٧) أوضح المسالك ٤/ ١٢٦ .

(٨) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٢ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣-١٤٦٤ .

(١٠) المصدر السابق .

بل يرى ابن مالك أن **(ألْبُب)** إذا سُمِّي به مفكوكًا لا ينقص شبههُ بالأفعال، بل هو بزيادة الشبه أولى من نقصانه ، فهو جدير بمنع الصرف ، أو أجدر من غيره ، ولا يلزم أيضًا الرجوع إلى قياس الإدغام فيقال : **(ألُبّ)**، كما لا يلزمُ في التسمية بـ **(استحوذ)** الرجوع إلى قياس الإعلال فيقال: **(اسْتَحَاذَ)** ، لكن لو سُمِّي بـ **(يردُد)** من قولنا: **(لم يرْدُد)** لرجع إلى الإدغام؛ لأن الفكَّ كان متسبِّبًا عن الجزم وقد زال السبب بالتسمية فيزول المتسَبب ، وليس لفك **(ألبُب)** وتصحيح **(استحوذ)** سبب زال فيزولان لزواله، وإنما جيء بهما قبل التسمية تنبيهًا على الأصل المرفوض في **(أكُفّ)**،و**(استقام)** ونحوهما من النظائر،وذلك مطلوبٌ بعد التسمية فوجب التسوية[١]، وقد تبع أكثر المتأخرين ابن مالك في تعليله لمذهب سيبويه وردِّه لمذهب الأخفش؛ كالأزهري[٢]، والسيوطي[٣]، والأشموني[٤]، والصبان[٥]، وغيرهم ، ومذهب سيبويه هو الصحيح استنادًا إلى صحة تعليله ، وسداد قياسه.

❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٤-١٤٦٥ .

(٢) شرح التصريح ٢/ ٣٣٧ .

(٣) همع الهوامع ١/ ٩٩ .

(٤) شرح الأشموني ٣/ ٣٨٤ .

(٥) حاشية الصبان ٣/ ٣٨٤ .

٥- أبو زيد الأنصاري

(١٢٢-٢١٥هـ)

المسألة الأولى

تَقَدُّمُ جوابِ الشَّرْطِ عَلى أَدَاتِه

من الأسماء التى لها الصدارة بنفسها: أسماء الشرط، ومعنى الصدارة التى يطلقونها في هذا الباب: ألا يعمل في الكلمة عاملٌ قبلها، ولا يعمل ما بعدها في شيء قبلها؛ ولهذا أوجبوا تقدم المفعول على الفعل والفاعل معًا في نحو قوله تعالى: ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ** ﴾[١]. حيث تقدم المفعول الواقع اسم شرط جازم وهو (**أَيًّا**) على الفعل والفاعل وجوبًا، لأن أسماء الشرط لها الصدارة في الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، ولا يعمل هو فيما قبله.

ونقل أبو علي أن أبا زيد يجيز في الكلام أن يتقدم جواب الشرط على اسمه،وأنشد في ذلك بيتًا، يقول: [٢]

وتُمْسِي صَرِيعًا لا تَقُومُ لِحاجة　　　ولا تسْمَعُ الدَّاعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

قال أبو علي: «قال أبو زيد: يُرِيدُ: مَنْ دعَا يُسْمِعْكَ، هذا القول الذى ذكره في هذا لم نعلم أحدًا أجازه، ولو جاز هذا لجاز: (**آتِ مَنْ يأتِنِي**)،والوجه في هذا أن تقدر حذف اللام، كقوله[٣]

....　　　......... أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وكان هذا أيضًا في المعنى أقرب مما ذكره». [٤]

---

(١) [سورة الإسراء: ١١٠].

(٢) البيت ليس في النوادر، وهو من شواهد: البغداديات ٤٦٩ ، ونسبه لعمران بن حطان، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠ ،و المخصص ١٤٧/١٧ ،و شرح المفصل ٧/ ٦٠ و٩/ ٢٤ ،وهو في سر الصناعة ،و المخصص : (فتُضْحِي) بدل (وتُمسي)، وفي شرح المفصل بالروايتين.

(٣) قطعة من عجز بيت تمامه:

عَلى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشي　　　لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

وهو لمتمم بن نويرة يرثي أخاه مالكًا، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٩ ، والبغداديات ٤٦٩ ، ومعاني الأخفش ١/ ٨٣، والأصول ٢/ ١٧٤ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٢ ، وشرح المفصل ٧/ ٣٥ ، والضرائر ١٥٠ ، والمغني ٣/ ٢٢٩ ، والخزانة ٩/ ١٢ .

(٤) المسائل البغداديات ٤٦٩ .

وما ذهب إليه أبو زيد فاسد من جهتين:

الأولى: جهة اللفظ؛ لأن أسماء الشرط لها حق الصدارة لزومًا فلا يتقدم عليها معمولها، ولأن تقدم الجواب يترتب عليه أن يكون هناك مجزوم بدون تقدم جازم،والقاعدة المستمرة أن الجازم يتقدم على المجزوم لزومًا لفظًا وتقديرًا، وحيث لم نجد في اللفظ جازمًا هنا وجب تقديره كما قال أبو علي، فيقدر في الكلام لام الأمر محذوفة، ويكون التقدير: لِيُسْمِعْكَ من دعا.

الثانية: جهة المعنى؛ لأن فائدة الشرط ترتُّبُ حكم الجواب ومعناه على حكم الشرط ومعناه، وتوقف حصول الجواب على حصول الشرط، وتقديم الجواب على أداة الشرط يُفَوِّت هذا الغرض المقصود لذاته،وكذلك اسم الشرط مع فعله يكونان جملة تامة الإسناد، ولكنها ليست تامة المعنى المقصود بها دخول الشرط؛ لأن وظيفة الشرط أن يجعلها متبوعة بجملة ثانية تكمل معناها؛ إذ أصبح معناها الذي كانت مستقلة به قبل دخول الشرط سببًا أو علة لحصول الجملة الثانية، كما أن في مكنون تقديم جملة الشرط تشويقًا مقصودًا لا يحصل إلا بتأخر جملة الجواب عنها، فلو تقدمت فات هذا الغرض القوي.

ومن ثَمَّ لم يكن قول أبي زيد جاريًا على مذهب أحد من النحاة، ولذلك خرَّجه الفارسيُّ على مذهب جمهور النحاة الذين يجيزون حذف لام الأمر وبقاء عملها في ضرورة الشعر(1)،ولم يشتد أبو علي في نقض أبي زيد لما له من منزلة معروفة في نفسه،وقد رجح ابن جني(2)، وابن يعيش (3) رأي أبي علي،وَوَجَّهَا بيت أبي زيد على توجيه الجمهور بحذف اللام مع بقاء عملها ضرورة، وهو الصحيح.

❁ ❁ ❁

---

(1) انظر: الكتاب 1/ 409 بولاق،3/ 8 هارون، المقتضب 2/ 132 ، أصول ابن السراج 2/ 174-175 ، الإنصاف 2/ 530 ، أمالي ابن الشجري 2/ 150 ، ضرائر الشعر 149 ، المقرب 1/ 272 ، شرح المفصل 9/ 24 ، شرح كافية ابن الحاجب 4/ 84-85 ، مغنى اللبيب 3/ 227 .

(2) سر صناعة الإعراب 1/ 390 .

(3) شرح المفصل 7/ 59و9/ 24 .

المسألة الثانية

القول في قياس (يَفْعَلُ) المفتوح العين مما واوُه في موضعِ الفَاء

نقل **أبو علي** عن أبي زيد أنه يجيز في جميع **(يفْعَلُ)** المفتوح العين مما واوه في موضع الفاء نحو **(يوْلَغُ)** الحملَ على قياس **(يوْجَلُ)**، فيقول: **(ييْلَغُ)**،و**(يالَغ)** مثل **(يوْجَلُ)**،ويقيس ذلك كله إلا ما كان أصله الكسر ففَتَحتْهُ حروف الحلق نحو: **(يسَعُ)**،و**(يدَعُ)** فإنه على حال واحدة [(١)].

وهذه الحكاية رواها الفارسي عن شيخه الزجاج عن المبرد عن المازني عن أبي زيد وجاء فيها أيضًا أن أبا زيد يقول«وَلِغَ الكلبُ في الإناء يَوْلَغُ»،وقياس **(فَعِل)** إذا كان مكسور العين مثالًا حذف الفاء في مضارعه نحو:وَثِقَ يَثِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ إن كسرت عين مضارعه،وإن فُتحتَ فقد تحذف فاء مضارعه نحو وَسِعَ يَسَعُ ووَطِئَ يطَأُ،وقد لا تحذف، نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ.[(٢)]

ويقصد أبو علي بقوله: «إلا ما كان أصله الكسر ففتحته حروف الحلق نحو **(يسَع)**،و**(يدَع)** فإنه على حال واحدة » ؛ أن الأصل في نحو **(يسَع)**،و**(يطَأُ)**: يَوْسِعُ ويَوْطِئُ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة،ثم فتحت العين لأجل حرف الحلق ولم يعتد بالفتح لأنه عارض فأجري عليها حكم الكسرة. [(٣)]،أما في **(وَجِلَ)(يوْجَلُ)** فلم تحذف الواو لعدم العلة. [(٤)]

أما حمل أبي زيد **(يوْلَغُ)** على قياس **(يوْجَلُ)**، في قوله: **(ييْلَغ)**،و**(يالَغُ)**؛حيث قالوا في **(يوْجَل)**:**ييْجَلُ،وييْجَل**، فهي-أي(يَوْجَلُ)- أجود لغات هذا الحرف، وهي لغة القرآن في نحو: ﴿ **قَالُواْ لَا تَوْجَلْ** ﴾[(٥)]؛ لأن الياء لم تقع بين ياء وكسرة فثبتت، وأما **(ياجَلُ)** فقلبوا الواو ألفًا وإن كانت ساكنة على حد قلبها في: **(ياتَعَدُ)**،و**(ياتَزِنُ)**كأنهم كرهوا اجتماع الواو والياء، ففروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها، وأما **(ييْجل)** فقلبت الواو ياء استثقالًا لاجتماع الياء والواو جريًا على باب **(ميِّت)**،و**(سيِّد)**،وأما **(ييْجَل)** فكأنهم لما استثقلوا الياء والواو كرهوا قلبها ياء كما قلبوها في **(ميت)** لحجز الحركة

---

(١) المسائل الحلبيات ١٢٨ .

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢-٢٣٣ ، المنصف ٢/ ١٦٧ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٨٤ ، شرح التصريح ٢/ ٧٥٢ ، حاشية الصبان ٤/ ٤٧٩ ، المغني في تصريف الأفعال للشيخ الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة- دار الحديث –القاهرة- ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م - ١٨٢ .

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٣ ، المنصف ٢/ ١٦٧ ، أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٩٩م- ٣٢٨-٣٢٩ ، إعراب العكبري ١/ ١٩٧ ، الممتع ٢٨٤-٢٨٥ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥٦ .

(٥) [سورة الحجر: ٥٣].

بينهما،فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء؛ لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءًا. (١)

غير أن الفارسي يرفض حمل**(يَوْلَغُ)** على **(يَوْجَلُ)**، كما صنع أبو زيد ويعبر عن هذا الرفض فيقول: « وليس هذا الذي رواه أبو زيد بالقوي في القياس». (٢)

ثم يفسر سبب رفضه وتوهينه ما رواه أبو زيد قياسًا فيقول: « وذلك أن **(يَلَغُ)** مثل **(يطَأُ)** في أنه فتح من أجل حرف الحلق، والأصل الكسر، كما أن الأصل في **(يَسَعُ) الكسر –يعني يَوْسِعُ–فكما حذف الفاء من(يَسَعُ) لأن الأصل الكسر،كذلك يلزمه أن يحذف من مضارع (وَلِغَ) إذا قال:(يَلَغُ)لأن الأصل الكسر والفتح عارضٌ،كما أنه في (يَسَعُ) عارضٌ**». (٣)

وكأن القياس– على حد قول أبي عليٍّ – في **(وَلِغَ)** أن يحمل على باب **(وَسِعَ)** و **(وطِئَ)** في حذف فاء مضارعه وهي الواو لانحصارها بين ياء وكسرة؛ إذ الأصل **(يَوْلِغُ)**، وقوله: **(يَوْلَغُ)** فتح فيه العين ولم يحذف الواو اعتدادًا بالعارض حملًا على بابا **(يَوْجَلُ)** من غير عله جامعة تبيح هذا القياس.

وكان ينبغي قياسًا على قول أبي زيد في «النوادر» (٤) : «ولَغَ يَلَغُ مثلُ وَسعَ يَسَعُ» أن يقول : **(وَلِغَ يَلَغُ)** حملًا لها على **(وَسعَ)**وكذلك قياسًا على ما نقله عنه ابن درستويه من تخطئته للأصمعي في قوله: وَلَغَ يَلَغُ،وزعْمه أن الصواب:وَلِغَ يَلَغُ بكسر اللام من الماضي وفتحه من المستقبل،مثل : وَسِعَ يَسَعُ،قال ابن درستويه: « وقول أبي زيد أقوى بقولهم شَرِبَ يشرَبُ،وجَرِعَ يجرَعُ،ولَحِسَ يَلحَسُ؛لأنه بمعناها» (٥)، فكلامه هنا في الموضعين يناقض كلامه ثَمَّ، وكلام أبي على منسجم مع الأصول القياسية في هذا الباب.

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢ ، المقتضب ٢/ ١٢٧ ، الأصول ٣/ ٢٥٤ ، إعراب النحاس ٢/ ١٧٥ ، المنصف ١/ ٢٠٢ ، سر الصناعة ٢/ ٧٣٧ ، اللباب ٢/ ٣٨٥ ، شرح المفصل ١٠/ ٦٣ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٢ .

(٢) المسائل الحلبيات ١٢٨ .

(٣) السابق.

(٤) النوادر ٥٧٦ .

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه،تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– وزارة الأوقاف–القاهرة–١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م– ٣٨ .

المسألة الثالثة

(كُذُّبْذُبٌ)وميزانها الصرفيُّ

حكى أبو زيد عن بعض الجاهليين بيتًا جاء فيه (**كُذُّبْذُبٌ**) بتشديد المعجمة بمعنى: كاذبٍ والبيت:[(١)]

فإذا سمِعْتَ بأنَّني قد بِعْتُهُ   بِوِصَالِ غانيةٍ فقُلْ كُذُّبْذُبُ

قال أبو علي: « وحكي عن أبي عمر في تفسيره: كَذِبٌ، فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حُكي من تفسير أبي عمر اسم، فيكون المبتدأ المضمرَ: القائل ذلك كَاذبٌ، وعلى القول الآخر: ما سمعتَ كذبٌ،وهذه الكلمة تحكى فيما شذ عن سيبويه من الأبنية ». [(٢)]

وقد تناقل اللغويون حكاية (**كُذُّبْذُبٍ**) وأكثرهم على أنها صفة بمعنى (**كَاذبٍ**)،أو(**كَذَّابٍ**)،أو(**كَذُوْبٍ**)، ومن هؤلاء ابن السكيت [(٣)]،والأزهري [(٤)]، والجوهري [(٥)]، وابن سيده [(٦)]، وعَدَّها ابن جني في باب: ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب .[(٧)]

وقد ارتاب الفارسي في هذه الحكاية،ضرورة أن العين إذا تكررت في الوزن مع اللام فلا تتكرر إلا مرتين،وقد جاءت في (كُذُّبْذُبٍ) مكررة ثلاث مرات،فيترتب عليه اجتماع ثلاث عينات في كلمة،فتكون على وزن (**فُعُّلْعُل**)،وهوما لانظير له في الأوزان العربية، وعلى الرغم مما يحمله في نفسه من إجلال لأبي زيد، فإن ذلك لم يمنعه من توجيهها على وفق الأصول البنائية المقَرَّرة.

يقول أبو علي: « ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردُّها مذهبًا؛ لكونه على مالا نظير له؛ ألا ترى أن العين إذا تكرر مع اللام في نحو (**صَمَحْمَح**)،و(**جَلَعْلَع**) لا يكرر إلا مرتين،

---

(١) البيت في: النوادر ٢٨٨ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت(ت٢٤٤هـ) ،شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون-دار المعارف-القاهرة-١٣٦٨هـ-١٩٤٩م- ١٨٩ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ١٧٣ ، والصحاح ١/ ٢١٠ ، والمحكم ٦/ ٤٩١ ، والمخصص ٣/ ٨٥ .

(٢) الحجة ١/ ٣٣٠-٣٣١ .

(٣) إصلاح المنطق ١٨٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١٠/ ١٧٣ .

(٥) الصحاح ١/ ٢١٠ .

(٦) الخصائص ٣/ ١٨٧-٢٠٤ .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٤٩١ ، المخصص ٣/ ٨٥ .

وقد تكررت في هذه – يعني (**كُذُّبذب**) – ثلاث مرات، ومع ذلك فقد قالوا: (**مَرْمَرِيس**)، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر في غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدَّ ولا يقبل، فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة». [١]

وقد استند أبو علي في ردِّ حكاية أبي زيد إلى ترتبها على ما لا نظير له في العربية،وهو اجتماع ثلاث عينات في كلمة واحدة، ذلك أن العين إذ تكرر مع اللام في كلمة لا يكرر إلا مرتين، وتكرارها في هذه الكلمة أعني (**كُذُّبْذُب**) التى على وزن (**فُعُّلْعُل**) لا نظير له في كلام العرب.

ومن ثَمَّ قال ابن جني: « ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير (**كُذُّبْذُبٍ**)،و(**ذُرُّحْرُحٍ**[٢])». [٣]

وذكر ابن جني أن التكرار قد يحتاج إليه لإقامة الوزن، فيخرج بذلك مخرج الضرورة،وذكر لذلك شاهدًا لبعض البغداديين وفيه [٤]:

باتَ يُقَاسِي ليلَهُنَّ زَمَّامْ والفَقْعَيُّ حاتِمُ بنُ هَمَّامْ

* مُسْتَرْعِفَات لِصِلِلِّخْم سامْ *

قال: « اللام الأولى – أي في (**صِلِلِّخْم**) – هي الزائدة هنا؛ لأنه لا يلتقى عينان إلا والأولى ساكنة، وهذا مصنوع للضرورة، يريد: صِلَّخْم، فاحتاج لإقامة الوزن، فزاد على العينين أخرى، فصار من فِعَّل إلى فِعَعَّل». [٥]

وعلى ذلك فما جاء في رواية أبي زيد من تكرار العين في (**كُذُّبذب**) وقوف على وجود النظير، وحيث لم يوجد، فالحال الوقف على ما ورد من ذلك سماعًا.

❁ ❁ ❁

(١) الحجة ١/ ٣٣٠-٣٣١ .

(٢) **الذرحرح** : دويبة حمراء منقطة بسواد.

(٣) الخصائص : ٣/ ٢٠٤ .

(٤) الخصائص ٣/ ٢٠٤ ، اللسان (صلخم) .

(٥) الخصائص ٣/ ٢٠٤.

المسألة الرابعة

القياسُ في تخفيف الهَمْزَة المضْمُومة

في عرضه للأوجه المحتملة في تخفيف الهمز من (**الصَّابِئِيْنَ**) لتصير (**الصَّابِيْنَ**) في قوله عز وجل: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ**﴾ (١) يرى أبو علي «أن من قال: (**الصَّابُونَ**) فلم يهمز فلا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يجعله من (**صَبَا،يَصْبُو**)،ومنه قول الشاعر(٢):

***صَبَوْتَ أبا ذِئْبٍ وأنتَ كبيرُ ***

وإما أن تجعله على قلب الهمزة، فلا يسهل أن تأخذه من (**صَبَا إلى كذا**)؛ لأنه قد يصبو الإنسان إلى الدِّين فلا يكون منه تَدَيُّنٌ به مع صُبُوِّه إليه، فإذا بَعُدَ هذا، وكان الصابئون منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى سواه، ومتدينين به؛ لم يستقم أن يكون إلا من صبأ الذي معناه: انتقال من دينهم الذي شرع لهم إلى آخر لم يُشْرَع لهم،فيكون (**الصَّابُون**) إذًا: على قلب الهمزة وقلب الهمز على هذا الحدِّ لا يُجيزه سيبويه إلا في الشعر(٣)، ويجيزه غيره، فهو على قول من أجاز ذلك، وممن أجازه أبو زيد، وحُكي عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سمعْتُ: قَرَيْتُ، وأخطيْتُ، قال: فكيف تقول في المضارع؟

قلتُ: (**أَقْرَأُ**)، قال: فقال: حسبُكَ، أو نحو هذا، يريد سيبويه: أنَّ (**قريْتُ**) مع (**أَقْرَأُ**) لا ينبغي، لأن (**أَقْرَأُ**) على الهمز و(**قريْتُ**) على القلب، فلا يجوز أن يغيَّر بعض الأمثلة دون بعض، فدلَّ ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مُخَلِّطٌ في لغته».(٤)

وقلبُ الهمز في هذا الحد عند سيبويه – كما قال الفارسي – لا يكون بالقلب المحض، لأن الهمزة إن كانت متحركة وقبلها متحرك فإنك تجعلها بين بين في كل حال إلا حالتين وهما: أن تكون مفتوحة وقبلها كسرة أو ضمة، فإن كانت ضمة قلبتها واوًا محضة، وإن كانت كسرة قلبتها ياء محضة،نحو: (**مِيَر**) تخفيف (**مِئَر**)،و(**جُوَن**) تخفيف (**جُؤَن**) ، فأما حالها بين بين، فنحو: (**سَالَ**)،و(**لَومَ**)،و(**سُيِلَ**)

---

(١) [سورة البقرة: ٦٢]، والقراءة بغير همز قراءة نافع، وهمزه الباقون.

(٢) عجز بيت صدره: * **يَارُ التي قَالتْ غَدَاةَ لَقِيُتُهَا*** وهو في ديوان الهذليين–نشرة الدار القومية للطباعة والنشر– القاهرة–١٣٨٥هـ–١٩٦٥م– ١/ ١٣٧، وفيه:(أباَ ذئبٍ) بالهمز ،والحجة ٢/ ٩٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٤ بولاق،٣/ ٥٤٢ هارون.

(٤) الحجة ٢/ ٩٦ .

ونحوها، ومن ذلك **(يستهزئُون)** فـالهمزة في هـذا أجمـع إذا خففتـه عنـد سـيبويه جعلتـه بـينَ بـينَ، والأخفش يقلب المضمومة المكسورَ ما قبلها ياء أيضًا فيقول: **(يَسْتَهْزِيُونَ)**.[١]

وهذا هو القياس في كل همزة متحركة؛ لأن فيه تخفيفًا للهمزة بإضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقية من آثار الهمزة ليكون ذلك دليلًا على أن أصله الهمزة ويكون فيه جمع بين الأمريين. [٢]

وعلى قاعدة سيبويه وقياسه، فإذا كانت الهمزة مضمومة كما في **(صَابِئُونَ)** فتخفيفها يكـون بـين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكن من الهمزة المحققة،وهي مع ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة .[٣]

أما **(صَابُونَ)** على قول أبي زيد بقلب الهمزة واوًا محضـة فمخـالف لقيـاس الهمـز عنـد سـيبويه والجمهور، لأن القياس فيه التخفيف بين بين،وعلى قياس قول الأخفش بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها فتقول: **(صَابِيُونَ)**؛لأن همزة بين بين عنده تشبه الساكن للتخفيف الذي لحقها،وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة، فلو جُعِلَتْ بين بين لنحى بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسـرة وهو معدوم، وهو قول حسن، لكن قول سيبويه أحسن؛ لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسـرة كـما استحال ذلك في الألف وإنما عدولهم عن ذلك لضـرب مـن الثقـل، وإذا لم يسـتحل ذلـك في الـواو الساكنة لم يمتنع فيما قاربها. [٤]

فمن ترك همز **(صَابِئِيْنَ)** إذا قلبها ياءًا محضة فصارت **(صابِيِيْنَ)**، ثم حذفت الكسـرة، ثم حـذف الياء لاجتماع ياءين ساكنتين. [٥]

ومن الذين وافقوا سيبويه في قياس تخفيف الهمز:

المـبرد[٦]، وابـن السـراج[٧]، والنحـاس[٨]، والسـيرافي[٩]، وابـن جنـي[١٠]، ....

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٦٣ ، الأصول ٢/ ٣٩٩ ، إعراب النحاس ١/ ١٩١ ، شرح السيرافي ٣/ ٢٧٥ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٢ .
(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٨ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٤٧ ، شرح الشافية ٣/ ٤٥ .
(٤) شرح المفصل ٩/ ١١٢ .
(٥) الكشف لمكي ١/ ٢٤٦ ، كشف المشكلات ١/ ٤٨-٤٩ .
(٦) إعراب النحاس ١/ ١٩١ .
(٧) الأصول ٢/ ٤٠١ .
(٨) إعراب القرآن ١/ ١٩١ .
(٩) شرح السيرافي ٣/ ٢٧٥ .
(١٠) سر الصناعة ١/ ٤٨-٤٩ .

ومكي[1]، والزمخشري[2]، والباقولي[3]، وابن عطية[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، والرضي[7] وغيرهم.

والبحث لهذه الأسباب الوجيهة يميل إلى وجهة الجمهور التى ترى أن القياس في هذا الباب تسهيل الهمز وتخفيفه بين بين إلا في الحالتين المذكورتين، وعدم الإبدال المحض، لاجتماع الميزتين وهما التخفيف الحاصل بالتسهيل والإضعاف للصوت مع الإبقاء على أثر الهمز ليكون ذلك دليلًا على الأصل.

❁ ❁ ❁

(١) الكشف ١/ ٢٤٦.
(٢) شرح المفصل ٩/ ١١١ .
(٣) كشف المشكلات ١/ ٤٨-٤٩ .
(٤) المحرر الوجيز ١/ ١٥٧ .
(٥) اللباب ٢/ ٤٤٧ .
(٦) شرح المفصل ٩/ ١١٢ .
(٧) شرح الشافية ٣/ ٤٥ ، وانظر: البحر المحيط ١/ ٤٠٤-٤٠٥ ، الدر المصون ١/ ٤٠٧ .

٦- الأصمعي

(١٢١-٢١٦هـ)

المسألة الأولى

الفعل (أَنْبَتَ) بينَ التَّعدِّي واللزُومِ

في قراءة فتح التاء في قوله تعالى : ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ (١) وهي قراءة الجماعة (٢) وجَّه المعربون الفتح بأنه جعله فعلًا ثلاثيًّا من **(نَبَتَ)** فتكون الباء في **(بالدُّهن)** للتعدية؛ لأن الفعل غير متعد إذا كان ثلاثيًّا (٣)،والفعل **(نَبَتَ)** ثلاثي فلا يتعدى إلا بواسطة فوصلوه بالباء ليتعدى،و**(أَنْبَتَ)** فعل يتعدى بغير واسطة فغنوا عن الباء فيه، والعرب إذا أثبتوا الألف في الماضي حذفوا الباء، وإذا حذفوا الألف أثبتوا الباء لأجل هذه العلة (٤).

وقيل: يجوز أن يكون **(الباء)** في موضع الحال ولا يكون للتعدي حينئذ، والتقدير: تَنْبُتُ وفيها دهن. (٥)

وعلى أساس ذلك يكون **(أنْبت)** بمعنى **(نَبَتَ)** أي يكون **(أنْبت)** لازمًا، وعلى قراءة من ضم التاء في **(تُنْبِتُ)**، فالفعل رباعي من **(أَنْبَتَ)** وتكون الباء حينئذ زائدة؛ لأن الفعل الرباعي يتعدى بغير حرف(٦) .

وأنكر الأصمعي أن يكون **(أنْبَتَ)** بمعنى **(نَبَتَ)**، وفي ذلك **يقول تقرير أبي علي**:

« ومن قرأ **(تَنْبُتُ)** جاز أن يكون الجارُّ فيه للتعدي: أنبته ونبت به، ويجوز أن يكون الباء في موضع حالٍ كما كان في الوجه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن: تنبت وفيها الدهن، وقد قالوا: أنبتَ في معنى نَبَتَ، فكأن الهمزة في **(أنبت)** مرة للتعدي ومرة لغيره، يكون من باب: أحال،وأجرب،وأقطف،أي: صار ذا حيالٍ وجربٍ، والأصمعي ينكر: **(أنبت)** ويزعم أن قصيدة

---

(١) [سورة المؤمنون: ٢٠].

(٢) انظر: السبعة ٤٤٥ ، الحجة لابن خالويه ٢٥٦ ، الحجة لأبي علي ٥/ ٢٩١ ، حجة القراءات ٤٨٤ ، الكشف ٢/ ١٢٧ ، البحر ٦/ ٣٧١ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢/ ١٢٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٠٥-١٠٦ .

(٤) الحجة لابن خالويه ٢٥٦ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ٨٧-٨٨ .

(٥) الحجة لأبي علي ٥/ ٢٩٢ ، الكشاف ٤/ ٢٢٣-٢٢٤ ، كشف المشكلات ٢/ ٩٢٢ ، البيان لابن الأنباري ٢/ ١٨٢ ، التبيان للعكبري ٢/ ٩٥٢ .

(٦) الكشف ٢/ ١٢٧ ، مشكل إعراب ٢/ ١٠٦ ، البيان ٢/ ١٨٢ ، التبيان ٢/ ٩٥٢ .

زهير التى فيها: [1]

حَتَّى إِذَ ا أَنْبَتَ البَقْلُ ....

متهمةٌ، وإذا جاء الشيء مجيئًا كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن». [2]

يُفهم مما سلف أن (**نَبَتَ أَنْبَتَ**) من باب (**فَعَل أَفْعَلَ**)،فيأتى (**أَنْبَتَ**) لازمًا ويكون بمعنى (**نَبَت**) وعلى ذلك فهمزته ليست للتعدية ، ويأتى متعديًا.

وقد ذهب الفراء إلى أن (**نبت وأنبت**) لغتان صحيحتان،واستدل بقول زهير السابق. [3]

وذكر ابن دريد استنكار الأصمعي وزاد: « ويقول – أي الأصمعي – : لا يقول عربي: أَنْبَتَ في معنى نبت» [4]،ثم عقبه بما يوحي رفضه لهذا الاستنكار قائلًا: « وأَنْبَتَ الغلامُ: إذا راهق واستبان شعر عانته» حيث جاء فيه أنبت بمعنى نبت لازمًا.

وقال ابن فارس: « وطَرَّ النَّبْتُ إذا أَنْبَتَ، وهو من طَرَّ شَارِبُه». [5]

وممن ذهب إلى جواز مجيء (**أنبت**) بمعنى (**نبت**) أيضًا: أبو عبيدة[6]، والزجاج[7]، وابن خالويه[8]، والنحاس[9]، والجوهري[10]، والأزهري[11]، ومكي[12]، وابن سيده [13]،

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان وقومه، وتمامه:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينًا بها حتى إذا أنبت البقلُ

وهو في ديوانه(ص ٢٢– بشرح الأعلم الشنتمري–المطبعة الحميدية المصرية–١٣٢٣هـ)،وفيه: (نَبَتَ) بدل (أَنْبَتَ)، وفي معاني الفراء ٢/ ٢٣٣ ، ومعاني الزجاج ٤/ ١٠ ، والجمهرة ١/ ١٩٨ ، والصحاح ١/ ٢٦٨ ، والتهذيب ١٤/ ٣٠٤ ،و الكشاف ٤/ ٢٢٤ ، وكشف المشكلات ٢/ ٩٢١ ، والمحرر الوجيز ٤/ ١٤٠ ، والبحر ٦/ ٣٧١ ، والدر المصون ٨/ ٣٢٨ .

(2) الحجة ٥/ ٢٩٢ .

(3) معاني القرآن ٢/ ٢٣٢ .

(4) جمهرة اللغة ١/ ١٩٨ .

(5) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٠٩ .

(6) مجاز القرآن ٢/ ٥٦ ، تاج العروس ٥/ ١١٠ .

(7) معاني الزجاج ٤/ ١٠ .

(8) الحجة ٢٥٦ ، إعراب القراءات السبع ٢/ ٨٧–٨٨ .

(9) إعراب القرآن ١/ ٣٧١ .

(10) الصحاح ١/ ٢٦٨ .

(11) تهذيب اللغة ١٤/ ٣٠٤ .

(12) الكشف ٢/ ١٢٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٠٦ .

(13) المخصص ١٤/ ٢٥١.

والزمخشري[1]،وكثير من اللغويين والنحاة .[2]

ومما يقوي قولهم جريانه على مقتضى القياس ، وما كان هذا حاله فلا مسلك لرده؛ إذ جاء في اللغة: أَحَالَ بمعنى حَالَ، وأجْرَبَ بمعنى جَرَبَ، وأقْطَفَ بمعنى قَطَفَ كما ذكر الفارسي [3]، وجاء: بَقَل المكانُ و أَبقلَ، إذا أنبت البَقْلَ [4]، ونُقل عن الأصمعي نفسه أنه قال: بَقَلَت الأرضُ: ظهر فيها البَقْلُ، وأَبقَلَتْ: كَثُر بَقْلُها [5]، وهما لغتان فصيحتان كما قال ابن دريد. [6]

فقياس **(أَنْبَتَ)** على **(أَبْقَلَ)** قياس سائغٌ جارٍ على سنن القياس، ومن ثَمَّ فلا وجه للنكير الذي أبداه الأصمعي.

❁ ❁ ❁

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٢٣-٢٢٤ .

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ١٤٠ ، البحر المحيط ٦/ ٣٧١ ، الدر المصون ٨/ ٣٢٨ ، حاشية الخفاجي على البيضاوي ٦/ ٣٢٦ ، لسان العرب ٤٣١٧ .

(٣) الحجة ٥/ ٢٩٢ .

(٤) الأفعال لابن القطاع ١/ ٧٠ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) جمهرة اللغة ١/ ٣٢٠ ، تاج العروس ٢٨/ ٩٨ .

المسألة الثانية

القولُ في تَرْخيمِ (فُلانٍ)

ومذهب سيبويه في قولهم: **(يا فُلُ)** أنه ليس بمرخم، وإنما هو اسم جُعِلَ على حرفين بمنزلة **(يدٍ)**،و**(دمٍ)**؛ لأن أحدًا لا يقول: **(يا فُلَ)**، وجعله سيبويه من الأسماء التي اخْتُصَّ به النداء.

قال سيبويه: « وأما قول العرب: يا فُلُ أقبلْ، فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دَمٍ، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فُلَ، فإن عَنَوْا امرأةً قالوا: يا فُلَةُ،وهذا الاسم اختُصَّ به النداء، وإنما بني على حرفين؛لأنَّ النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء؛ لأنه جُعل اسمًا لا يكون إلا كناية لمنادى نحو: يا هَنَاهُ، ومعناه يارَجُلُ، وأما فُلانٌ فإنما هو كناية عن اسم سُمي به المحدَّث عنه خاص غالب،وقد اضْطُرَّ الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى،فقال أبو النجم: [1]

*** في لجةٍ أَمسكْ فُلانًا عَنْ فُلِ ***». [2]

وصحح المبرد مذهب سيبويه في أن قولهم: **(يا فُلُ أقْبِلْ)** ليس بترخيم فلان؛لأنه «لو كان كذلك لقلت: يافُلا أَقْبِلْ، ومما يزيده إيضاحًا أنك تقول: يافُلَةُ أقبلي». [3]

وقال ابن السراج: « وإنما أخرجنا **(فُل)** عن الترخيم لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصًا في غير النداء؛ ولأنه ليس باسم علم». [4]

وذهب الأصمعي إلى أن **(فل)** مُرَخَّمٌ، **كذا نقل عنه أبو علي قائلًا:**

---

(١) عجز بيت صدره: **تَدَافُعَ الشَّيْبِ ولم تَقَتَّلِ** * وهو من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي أنشدها هشام بن عبدالملك يصف فيها أشياء كثيرة، وهي من شواهد سيبويه ١/ ٣٣٣ بولاق،٢/ ٢٤٨ هارون، والمقتضب ٤/ ٢٣٨ ، والأصول ١/ ٣٤٩ ، والجمهرة ٢/ ٢٥ ، والمسائل المنثورة ٢٣٧ ، والصحاح ٥/ ٢١٧٨ ، ومعجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٣٤ ، وشرح المفصل ١/ ٤٨ ، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ١/ ٣٤٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٠٨ ، وأوضح المسالك ٤/ ٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٧٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠ ، وهمع الهوامع ٣/ ٦٠ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٩ ، والخزانة ٢/ ٣٨٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٣ بولاق،٢/ ٢٤٨ هارون.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٩ .

(٤) الأصول ١/ ٣٥٠ .

« **(يا فُلُ)** ليس بمرخَّم، وذلك أنه اسم جعله على حرفين بمنزلة **(يدٍ)**، و**(دمٍ)** فلم يرخمه؛ فلـذلك قال:

*** في لَجّةٍ أَمسِكْ فُلانًا عنْ فُلِ ***

وقال الأصمعي: مُرَخَّمٌ، وهو قبيح، وذلك أنه مبهم ليس فيه هاء التأنيث فلا يجوز أن يـرخَّم اسم مبهم إلا وفيه هاء التأنيث، هذا هو القياس». (١)

وما قاله المبرد، وابن السراج، والفارسي يرد على الأصمعي؛ لأن الأصـل أن الاسـم المـرخم لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف (٢)؛إذ المنادى إنما يلحقه الترخيم تخفيفًـا مـن اسـمه إذا طـال لكثـرة النداء في كلامهم. (٣)

وأخفُّ ما يكون في ذلك أن ترخم الاسم غير الزائد على الثلاثة بزائدتين بحـذف الزائـد الثـاني فقط، فتقول في رجل سُمِّي بـ **(يَدَانِ)**،أو**(دَمَانِ)**: يَا يَدَا، ويَا دَمَا،وترخم الزائـد عـلى الثلاثـة بحـذف الزيادتين معًا شريطة أن لا يكون فيه تاء تأنيث ولا ياء نسب، فتقول في **(عثمان)**: يا عُثْم، المهـم أن لا يخرج الترخيم عن أصله وهو: ألا يرخم من الأسماء إلا ما كان علمًا على أكثر من ثلاثة أحـرف؛ لأن الثلاثة أقل الأصول(٤)، إلا ما كان في آخره هاء التأنيث نحو **(شَاة)**؛فإنه لا يشترط في ترخيمه عَلَمِيَّـةٌ ولا زيادة على الثلاثة، بل يرخم ما هى فيه وإن كان ثنائيًّا بدونها غير علم، ومن ذلك قـول بعضـهم: **ياشَا ادْجنِ ي**، يريد: ياشَاةُ أَقِيمى ولا تَسْرَحي (٥)،وفي **(هِبَة)** علمًا: يا هِبَ بحذف التاء. (٦)

أما الأسماء المبهمة فلا يجـوز ترخيمهـا إلا وفيهـا هـاء التأنيـث، ومـن الأسـماء المبهمـة أسـماء الأجناس، والاسم الموصول، واسم الإشارة. (٧)

وقول الأصمعي بترخيم **(فلان)** إنما يجري على أصل الكوفيين في أن الترخيم يجوز في الأسماء عـلى الإطـــــلاق(٨)، ....

---

(١) المسائل المنثورة ٢٣٧ .

(٢) الحلل في إصلاح الجمل، لأبي محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)-تحقيـق سـعيد عبـد الكـريم سـعودي-دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت-لبنان- ٢٤٩ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٥٩ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٣٧ ، الحلل ٢٥١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٢١ ، المقاصد الشافية ٥/ ٤٠٩ .

(٦) شرح التصريح ٢/ ٢٥١ .

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٤٢١ .

(٨) الإنصاف ١/ ٣٥٧ .

وقد نسب أبو حيان[١]، والسيوطي[٢] القول بأن **(فُـلُ)**، و**(فُلَـةُ)** أصلهما: فلانٌ وفلانةٌ مرخمًا إلى الكوفيين فعلًا، وانفرد السيوطي بقوله: « وبه جزم ابن مالك» وهو خلطٌ فلم يجزم ابن مالك بأن **(فُلُ)** مرخم **(فُلانٌ)**، بل جزم بأن قولهم: **(يافُلُ)** كناية عن العلم؛كقولهم: **(يا فُـلانُ)** وأنه لا يستعمل محذوفًا إلا في النداء ولا يستعملان – أي **(فُلُ)** و **(فُلَةُ)**- في غير النداء إلا في ضرورة [٣]، وهو مذهب ابن عصفور [٤] .

والحاصل من كلام سيبويه أن **(فُلُ)** في الرجز محذوف من **(فلان)** لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء كما يقول ابن مالك، بل هو غيره، ومعناهما مختلف؛ لأن المختص كناية عن اسم جنس، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفة،وهو الذي نظَّره أبو حيان [٥]، والمرادي [٦]، وابن هشام[٧]،وسوغ ابن خروف الوجهين [٨].

وقد جرى ابن فارس على قول الأصمعي والكوفيين في بيت أبي النجم فقال: « فَلَنَ: الفاء واللام والنون كناية عن كل أحد، ورخَّمه أبو النجم فقال:

*** في لَجَّةٍ أَمسِك فُلانًا عَنْ فُلِ *** ».[٩]

وجمهرة النحاة على أن **(فُلُ)** ليست ترخيم **(فُلَان)**، ولو كانت ترخيمًا لقيل: **(يـافُلا)** [١٠]؛ إبقاء للاسم على الأصل الثلاثي، ولأنه اسم مبهم غير مختوم بتاء التأنيث، فالحذف فيه إجحاف وردٌّ عن الأصل وخروج عن القياس.

❁ ❁ ❁

---

(١) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٣ .
(٢) همع الهوامع ٣/ ٦٠ .
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٢١ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣١ ، المساعد ٢/ ٥٤٢ .
(٤) المقرب ١/ ١٨٢ ، شرح التصريح ٢/ ٢٣٩ .
(٥) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٣ .
(٦) توضيح المقاصد ٣/ ١١٠٨ .
(٧) أوضح المسالك ٤/ ٤٣ ، شرح التصريح ٢/ ٢٣٩ ، شرح الأشموني ٣/ ٢٤٠ .
(٨) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٣٥ .
(٩) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٤٧ .
(١٠) وهو ما حكاه الفارسي عن الأصمعي نفسه في البصريات ١/ ٣٣٨-٣٣٩ .

المسألة الثالثة

(وَلاَيَةُ) بين كسر الواو وفتحها

في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾[1] قرأ الأعمش بكسر واو (**وِلايتهم**)، قال أبو علي: «(الوَلاية) هنا من الدِّين، فالفتح أجود، قال أبو الحسن – يعني الأخفش- [2] : وهي قراءة الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذاك» [3].

ويذكر أبو علي أن الأصمعي لحَّن الأعمش في قراءته (**الوِلايَة**)، ولم يكن قول الأصمعي عنده مرضيًّا ؛ لأن الأخفش حكاها لغة، وحيثما ورد الشيء رواية فلا محل للتلحين فيه، قال أبو علي:

« وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي أن الأعمش لَحَنَ في كسره لذلك، وليس قوله هذا بشيء؛ لأنه إذا كانت لغةً فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن» [4] .

وقول الفارسي في موضعه، ولاسيما أن الأخفش لم يكن أول من حكى الكسر لغة، فقد حكاها سيبويه أيضًا فيما نقل عنه الجوهري، حيث قال: « قال سيبويه: النِّقَابة بالكسر الاسم،وبالفتح المصدر، مثل: الوِلاية و الوَلاية » .[5]

وحكاها أبو عبيدة أيضًا؛ حيث قال: «(مِنْ وَلايتهم) إذا فتحها فهى مصدر المَوْلى، وإذا كسرها فهى مصدر الوالي الذي يَلِي الأمر، والمَوْلى و المُوْلَى واحدٌ» [6].

وحكاها ابن السكيت أيضًا؛ حيث قال: « والوِلاية والوَلاية في النُّصْرة». [7]

وقال الفراء معقِّبًا على شيخه الكسائى الذي اختار لغة الفتح: « وكسر الواو في (**الوِلاية**) أعجبُ إليَّ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة». [8]

وكذلك حكى لغتى الفتح والكسر في (**الولاية**) الزجاجُ[9]،................................

(١) [سورة الأنفال: ٧٢].

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٥٢ .

(٣) الحجة لأبي علي ٤/ ١٦٦ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) الصحاح ١/ ٢٢٧ ، وانظر: اللسان ٤٩٢٢ (ولي) ، تاج العروس ٤/ ٢٩٧ و٤٠/ ٢٤٣ .

(٦) مجاز القرآن ١/ ٢٥١ .

(٧) إصلاح المنطق ١١١ .

(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٨-٤١٩ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٨٩ .

وابن خالويه[1]، والنحاس[2]، والأزهري[3]، وابن سيده [4]، والراغب الأصفهاني[5]، ومكي[6]، والزمخشري[7].

وكيف يُلَحِّنُ الأصمعي الأعمشَ في قراءته بالكسر وقد جاءت في قراءة سبعية متواترة؛حيث قرأ حمزة،وابن وَثَّابٍ **(وِلايَتِهِمْ)** بكسر الواو .[8]

ويعقب ابن عطية على قول الأصمعي في ذلك فيقول: « وأخطأ عليه؛ لأنها إذا كانت لغة فلم يلحن، لاسيما ولا يظن به إلا أنه رواها». [9]

وقد رواها الأعمش حقًّا؛ لأنه وافق في ذلك قراءه حمزة، وابن وثاب، والكسائي كذلك الذي قرأ **(الوِلاية)** في قوله تعالى: ﴿ **هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ** ﴾[10] بكسر واو **(الوِلاية)**. [11]

قال أبو حيان: « وقرأ الأعمش،وابن وثاب، وحمزة **(وِلايتهم)** بالكسر ، وباقي السبعة والجمهور بالفتح، وهما لغتان ، قاله الأخفش، ولحن الأصمعيُّ الأعمشَ في قراءته بالكسر، وأخطأ في ذلك؛ لأنها قراءة متواترة». [12]

وقال السمين الحلبي: «وقد خطأ الأصمعيُّ قراءة الكسر، وهو المخطئ لتواترها». [13]

فالذي نفهمه من كلام أبي علي ومن شايعه من النحاة أن الحرف متى حُكي لغةً فلا وجه لوصفه باللحن، وأن القراءة متى ثبت تواترها فلا ينبغي تخطئتها،وقد جانب الأصمعيَّ الصوابُ في إقدامه على وصف قراءة الأعمش باللحن، وإذا عرفنا أن أمثال الزجاج والزمخشري وقد عُرِفَا بتخطئة القُرَّاءِ قد حكيا اللغتين لغة الكسر والفتح فلا وجه للأصمعي إذًا فيما ذهب إليه.

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٧٣ ، إعراب القراءات ١/ ٢٣٤ .

(٢) إعراب القرآن ٢/ ١٩٩ .

(٣) تهذيب اللغة ١٥/ ٤٤٩ .

(٤) المخصص ١٤/ ١٣٧ .

(٥) مفردات القرآن للراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ) ،تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني-دار المعرفة-بيروت-لبنان- ٥٣٣ .

(٦) الكشف ١/ ٤٩٧ ، مشكل إعراب ١/ ٣٥٣ .

(٧) الكشاف ٢/ ٦٠٣ ، شرح الفصيح ٢/ ٤٩٥ .

(٨) السبعة ٣٠٩ ، الحجة ٤/ ١٦٥ ، النشر ٢/ ٢٧٧ ، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٨٤ .

(٩) المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٦ .

(١٠) [سورة الكهف: ٤٤].

(١١) السبعة ٣٠٩ ، الحجة ٤/ ١٦٥ ، معاني الفراء ١/ ٤١٩ ، النشر ٢/ ٢٧٧ ، إتحاف ٢/ ٨٤ ، البحر ٤/ ٥١٨، الدر المصون ٥/ ٦٤٠ .

(١٢) البحر المحيط ٤/ ٥١٨ .

(١٣) الدر المصون ٥/ ٦٤٠ .

المسألة الرابعة

قلبُ الصَّادِ زايًا محضةً

ذكر أبو بكر بن مجاهد في كتابه «السبعة»: أن الأصمعي روى عن أبي عمرو أنه قرأ **(الصِّراط)** في قوله عز وجل: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾(١)، : **(الزِّراط)** بالزَّاي الخالصة. (٢)

والأصل في هذا الحرف في اللغة **(السِّراط)** بالسين؛ لأنه من السَّرْط، من قولهم: سَرَطْتُ الطعام أَسْرَطُهُ إذا بَلَعْتُهُ (٣)، وسُمِّي الطريق سِرَاطًا لجَرَيان الناس فيه كجريان الشيء المُبْتلع(٤)، وحجة مَنْ قرأ بالسين (٥) :أن السين أصل هذا الحرف، ولا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل (٦)،ومن قرأ بالصاد (٧) قلب السين صادًا لتجانس الطاء في الإطباق، والسين تشارك الصاد في الصَّفير والهَمْس؛ فلما شاركت الصاد في ذلك قُربتْ منها فكانت مقاربتها لها مُجوِّزةً قلبها إليها لتجانس الطاء في الإطباق ولتؤاخى السِّينَ في الهمْسِ والصَّفِيرِ . (٨)

أما قراءة من قرأ بقلب الصاد زايًا محضة **(الزِّراط)** التى نقلها الأصمعي عن أبي عمرو فقد أثار الفارسي الرَّيْبَ فيها حاملًا على الأصمعي في نقله لها، حيث قال- نقلًا عن ابن مجاهد-: «وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايًا». (٩)

---

(١) [سورة الفاتحة: ٦].

(٢) السبعة ١٠٥-١٠٦ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٥٢ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٨ .

(٥) وقرأ بها قنبل، ورويس، وابن كثير في إحدى روايتيه وأبي عمرو في رواية، وقرأ بها ابن عباس،وانظر: السبعة ١٠٥ ، الحجة لأبي على ١/ ٤٩ ، إعراب النحاس ١/ ١٧٤ ، حجة القراءات ٨٠ ، الكشاف ١/ ١٢١ ، المحرر الوجيز ١/ ٧٤ ، البحر ١/ ١٤٣ ، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٦٥ .

(٦) الحجة لابن خالويه ٦٢ ، الحجة لأبي علي ١/ ٤٩ ، حجة القراءات ٨٠ .

(٧) وهي لغة قريش والجمهور، ورواية عن ابن كثير، وأبي عمرو،وانظر: السبعة ١٠٥ ، الحجةلأبي علي ١/ ٤٩ ، حجة القراءات ٨٠ ، الكشاف ١/ ١٢١ ، البحر ١/ ١٤٣ ، الإتحاف ١/ ٣٦٥ .

(٨) الحجة لابن خالويه ٦٢ ، الحجة للفارسي ١/ ٤٩-٥٠ ، السبعة ١٠٧ ، كشف المشكلات ١/ ٨ ، البيان لابن الأنباري ١/ ٣٨ ، الدر المصون ١/ ٦٤ .

(٩) الحجة ١/ ٥١ .

ويقصد بقوله: (**يقرأ بِالمُضَارَعةِ للزاي)** قراءة مَنْ أَشَمَّ الصاد زايًا. (١)

قصد أن يجعلها بين الجهر والإطباق؛ لأنه رأى جهر الطاء وإطباقها فأتى بالصاد مراعاة للإطباق، وأَشَمَّهَا شيئًا من الزاي مراعاة للجهر، أما من قرأ بقلب الصاد زايًا فلأن الزَّاي تؤاخي السين في الصفير، وتقرب من **(الطاء)**؛ لأنه حرف مجهور مثل الطاء (٢).

ويبين الفارسي حُجَّته على وَهْيِ قول الأصمعي بقوله:

« فأما القراءة بالزاي- يعني الخالصة – فليس بالوجه، وذلك أن من قال في **(أصْدَرت)**: أزدرت، وفي **(القَصْد)**:القزد، فأبدل من الصاد الزاي، فإنه إذا تحركت الصاد فى نحو: صَدَرْتَ، وصَدَقْتَ لم يبدل،فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال وكانت الطاء في **(الصراط)** مثل الدال في **(القصد)** في حكم الجهر، فكذلك ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في **(سِرَاطٍ)** من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في **(صَدَقْتَ)**مع أن بينهما في **(سِرَاط)** حاجزين». (٣)

يعنى أبو علي أن من قلب الصاد في **(الصِّراط)** زايًا خالصة لم يتجه له هذا كما اتجه لمن أبدلها في نحو:**(أصْدَرْت)**،و**(القَصْد)** فقال: أزْدَرْت وقَزْد؛لأن شرط الإبدال- أي عند من نطق به لغةً – إسكان الصاد،فإذا تحركت لم تبدل لوقوع حاجز بين الصاد والدال،وفي ذلك قال سيبويه: « فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، وذلك نحو **(مَصْدَر)**،و**(أصْدَر)**،و**(التَّصْدِير)**؛لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في **(افْتَعَلَ)** فلم تدغم في التاء لحالها التي ذكرتُ لك ولم تدغم الدال فيها ولم تبدل؛ لأنها ليست بمنزلة اصْطَبَرَ وهي من نفس الحرف ، فلما كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب **(مَددتُّ)** فجعلوا الأول تابعًا للآخر فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهو **(الزاي)**؛لأنها مجهورة غير مطبقة ولم يبدلوها زايًا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق.. وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام، وذلك قولك في **(التصْدير)**:التزدير،وفي **(القصْد)**: القزد،وفي **(أصْدَرْتُ)**: أزْدرت، وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا

---

(١) وهي قراءة حمزة في رواية، وأبي عمرو في رواية، وقراءة قيس،وانظر: السبعة ١٠٦ ، الحجة لأبي علي ١/ ٤٩ ، إعراب النحاس ١/ ١٧٤ ، حجة القراءات ٨٠ ، المحرر الوجيز ١/ ٧٤ ، البحر ١/ ١٤٣ ، الدر المصون ١/ ٦٥ ، الإتحاف ١/ ٣٦٥ .

(٢) السبعة ١٠٧ ، الحجة لابن خالويه ٦٣ ، الحجة للفارسي ١/ ٥٠ ، كشف المشكلات ١/ ٩ ، البيان ١/ ٣٨ ، التبيان ١/ ٨ .

(٣) الحجة لأبي علي ١/ ٥٣-٥٤ .

ألسنتهم في ضرب واحد؛ إذ لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال الدال صادًا؛ لأنها ليست بزيادة كالتاء في افتعل والبيان عربي، فإن تحركت الصاد لم تبدل؛لأنه قد وقع بينهما شيء- يعني حاجز الحركة – فامتنع من الإبدال؛ إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة». [١]

ومن خلال كلام سيبويه يتضح أن العلة في عدم إبدال الصاد زايًا عند جمهور العرب هي كراهية الإجحاف بالصاد؛ لأن في إبدالها تفويتًا لأخص صفاتها وهو الإطباق، وعلى الرغم من ذلك فإن من سمع عنهم من العرب إبدالها زايًا محضة لم يكن ذلك مطلقًا بل كان مقيدًا بسكون الصاد طردًا لهذا الباب عندهم، واستعمالًا لأنفسهم في وجه واحد، فإذا ما تحركت الصاد لم تبدل؛ لأنك إذا قلت: **(صَدَقَ)** فقد أوقعت بين الصاد والدال حاجزًا بالحركة فامتنع من أجل ذلك الإبدال لقبحه وعدم قوته لا سيما وقد كان الشائع المعمول به عند الجمهرة ترك الإبدال والصاد ساكنة، وسيبويه يجعل مضارعة الصاد للزاي بعيدة في نحو **(الصِّراط)**،و**(مَصَادر)**؛لأنها تخل بالإطباق في الصاد [٢]،فمن باب أولى يبعد إبدالها زايًا خالصة؛لأنك إذا قلت في **(سُقْت)**: صُقْت بإبدال السين صادًا فقد وضعت موضع السين حرفًا أفشى في الفم منها للإطباق، فلما كان تحقيق الصاد وبيانها في **(الصِّرَاطِ)** أحسن من **(الزِّرَاطِ)** لم يجز البدل عنده.

ومما جاء جاريًا على كلام سيبويه ما حُكي عن حمزة أنه كان يقرأ **(الصِّراط)** بإشمام الصاد زايًا – جريًا على لغه المضارعة – وروي عنه الإبدال زايًا خالصة مطلقًا،حكاه عنه الفراء [٣]؛ لأنه لما رأى أن الصاد في **(الصِّراط)** تخالف الطاء أبدلها زايًا؛لأن الصاد مهموسة والزاي مجهورة [٤]، وحكي عنه أيضًا أن الإبدال في الصاد الساكنة فقط، فإذا تحركت لم يقلبها زايًا [٥]، وهو بذلك جرى على لغة من سمع سيبويه وذكر أنهم من فصحاء العرب، وروي أنه إنما كان يشم الصاد الساكنة زايًا، ولا يفعله بالمتحركة،حكاه عنه الكسائي. [٦]

ويروى الإبدال عن قطرب أيضًا، وذكر ابن سيده أن الفارسي لم يكن يرى قول قطرب في هذا النحو صوابًا. [٧]

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٢٦ .

(٢) السابق ٢/ ٤٢٧ .

(٣) السبعة ١٠٦ ، حجة القراءات ٨٠ ، البحر ١/ ١٤٣ .

(٤) كشف المشكلات ١/ ٨ ، وانظر: الحجة لأبي علي ١/ ٥٠ .

(٥) السبعة ١٠٦ .

(٦) السبعة ١٠٦ ، معاني القرآن للكسائي ٦٠ ، تهذيب اللغة ١٣/ ١٧٩ .

(٧) المخصص ١٣/ ٢٧٣ .

ويروى أيضًا عن أبي مجالد عن عاصم [1].

وعامة متأخري اللغويين جروا مجرى أبي علي في تخطئة الأصمعي فيما رواه عن أبي عمرو [2]، وبعضهم يجعلها لغة في **(الصِّراط)** [3]، وبعضهم يقصر ذلك على السماع [4]، وبعضهم أنكر أن تكون هذه لغة معروفة [5].

ومما يضعف موقف الأصمعي أن سائر الرواة - عدا الأصمعي - رووا عن أبي عمرو **(الصِّراط)** بتحقيق الصاد [6]، كما أن **(الصراط)** كتبت بالصاد في المصحف الإمام وكذلك في جميع المصاحف، واتباع الرسم أولى [7]،كما أنها هي اللغة الفصحى ولغة قريش وبها قرأ الجمهور. [8]

وذهب بعض اللغويين كالزبيدي إلى أن تخطئة الأصمعي تحامُلٌ ولا ينبغي؛ « ولا يلتفت إليه؛ مع موافقته لحمزة،وأبي عمرو في إحدى الروايتين» [9]، ورجح النحاس أنه لا يجوز أن تبدل صاد **(الصراط)** زايًا إلا أن تكون ساكنة [10].

والذي يظهر أنه إذا ثبتت القراءة من غير طريق ورويت عن أكثر من واحد، وسمعت من العرب، فلا ينبغي توهيم من نقلها، وعليه فيمكن تبرئة الأصمعي من الوهم في النقل ولاسيما أنها قد نقلت عن عاصم وحمزة وهما من هما في كبراء القراء .

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب اللغة ١٣/ ١٧٩ ، اللسان ١٨٢٦ (زرط) ، تاج العروس ١٩/ ٣٢١ (زرط) .

(٢) انظر: المخصص ١٣/ ٢٧٣ ، اللسان ١٩٩٣ .

(٣) انظر: المحيط ٩/ ٢٧ ، تهذيب اللغة ١٣/ ١٧٩ ، حجة القراءات ٨٠ ، البحر ١/ ١٤٣ .

(٤) كالرضي، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣١ .

(٥) كأبي حاتم، وانظر: الحجة للفارسي ١/ ٥١ ، المخصص ١٣/ ٢٧٣ .

(٦) السبعة ١٠٥ ، التهذيب ٣/ ١٧٩ ، تاج العروس ١٩/ ٣٢٢ .

(٧) السبعة ١٠٦ ، حجة القراءات ٨٠ ، الكشاف ١/ ١٢١ ، البحر ١/ ١٤٣ ، الدر المصون ١/ ٦٥ .

(٨) الكشاف ١/ ١٢١ ، البحر ١/ ١٤٣ ، تاج العروس ١٩/ ٣٤٥ .

(٩) تاج العروس ١٩/ ٣٤٥ .

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٤ .

٧- أبو عبيد القاسم بن سلام

(١٥٤-٢٢٤هـ)

إدغامُ المِثْلَينِ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِهما مُتَحَرِّكَيْنِ

على لغة بني تميم قرأ ابن كثير،وأبو عمرو،وعاصم،وحمزة،والكسائي قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[1] بإدغام الدال الأولى في الثانية. [2]

وحجة من أدغم أنه لما أُسكن الحرف الأول من المثلين ليدغمه في الثاني، وكان الثاني ساكنًا، وقد أسكن الأول للإدغام حَرَّك المدغم فيه لالتقاء الساكنين على اختلافٍ في التحريك [3]؛ فمنهم من فتح الدال: ومَنْ يرتَدَّ، ومنهم من كسر الدال: ومَنْ يرتَدِّ. [4]

هذا توجيه المعربين لقراءة الإدغام، وهو توجيه مختلف عن توجيه أبي عبيد الذي نقل عنه الزجاج أن ما حدث في الإدغام من إدغام الدال الأولى في الثانية وتحريك الثانية بالفتح؛ لأنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين، وقد غلطه أبو إسحاق في هذا التوجيه ؛ «لأن اجتماع حرفين متحركين، من جنس واحد أكثر في الكلام من أن يحصى نحو:شَرَرٍ، ومَدَدٍ ومَدَدٍ وجُدَد». [5]

والأصل عند الصرفيين في هذا الباب: أنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فأسكنوا الأول منهما، ونقلوا حركته إلى ما قبله وأدغموه في الذي بعده نحو : شَدَّ، ومَدَّ، وحبَّذا، وأطِبَّاء، وأَحِبَّاء، وأخِلاَّء. [6]

وأما ما ذهب إليه أبو عبيد من أن **(يرتَدَّ)** في هذا الباب قد أدغمت الدال الأولى بعد إسكانها ونقل حركتها إلى ما قبلها في الدال الآخرة كراهية اجتماع حركتين من جنس واحد **فهو فاسد عند**

---

(١) [سورة المائدة: ٥٤].

(٢) السبعة ٢٤٥ ، الحجة لأبي علي ٣/ ٢٣٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧ ، الكشف ١/ ٤١٢ ، البحر المحيط ٣/ ٥٢٣ ، الدر المصون ٤/ ٣٠٦ .

(٣) الحجة ٣/ ٢٣٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٨٢ .

(٥) المصدر السابق

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٧ ، الخصائص ١/ ١٦٢ ، المنصف ١/ ٢٢٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٥٤ ، شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ١٧٠ .

الفارسي؛ لأن « قوله: « كرهوا اجتماع حرفين متحركين» لا يخلو من أن تكون هذه الكراهة لاجتماع الحرفين المتحركين في هذه الكلمة في البيان أو في الإدغام، وليس في واحد منهما اجتماع حرفين متحركين؛ ألا ترى أنك إن أدغمت كان الأول ساكنًا، وإن أظهرت كان الآخر ساكنًا للجزم، لا يلزمه تحريك للإعراب ولا الاستقبال لساكن». [1]

يفيد تقرير الفارسي أنه بسبر أحوال الكلمة وهي **(يرتَدَّ)** في نفسها ومن خلال التركيب في حالتي الفك والإدغام لا يُلحظ اجتماع حرفين متحركين؛ فإنها في حالة الإدغام تسكن الدال الأولى دفعًا لالتقاء الساكنين، وفي حالة الفك تكون الدال الثانية ساكنة للجزم وليس يقتضي تحريكَهَا إعرابٌ؛ لأنها مجزومة باسم الشرط **(مَنْ)**، ولا يلزم تحريكها لاستقبال ساكن؛لأن ما بعدها متحرك وهو **(من يرتَدَّ مِنْكم)**.

ثم قال الفارسي: « فإذا كان هذا النحو لو استقبَلهُ ساكن فحُرِّك المضاعف له لم يكره لكونه في نية السكون نحو: ارْدُدِالقومَ، ولم تَرْدُدِابنكَ، فألَّا يُكره ما لم يجتمع فيه حرفان متحركان أجْدَرُ». [2]

يعنى إذا لم يكره تحريك ثاني المضاعف لاستقبال ساكن كما في المثالين المذكورين وترتب عليه اجتماع متحركين من جنس واحد تقديرًا؛ لأن المتحرك لذلك السبب في حكم الساكن؛ فأجدرُ ألا يكره ما لم يجتمع فيه حرفان متحركان حقيقة؛كنحو **(من يرتَدَّ)** وشَبِهِها، ومن ثَمَّ فليس لقول أبي عبيد تخريج سائغ.

❁ ❁ ❁

(١) الإغفال ٢/ ١٧٦ .

(٢) السابق ٢/ ١٧٦ .

٨- أبو عُمر الجَرْميُّ

(....-٢٢٥هـ)

المسألة الأولى

نصبُ المضارعِ بِالفاءِ نَفْسِهَا دُونَ إِضْمَارِ (أَنْ)

استقر في الدرس النحوي البصري أن الفاء ونظيرتيها في العطف **(الواو)**،و**(أو)** ينتصب الفعل المضارع بعدها بإضمار **(أن)** ، وذلك من قِبَل أنها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما فلذلك وجب أن يقدر **(أنْ)** بعدها ليصح نصب الفعل؛ إذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن يعمل في الأفعال [١].

وقد خالف أبو عمر الجرمي مذهب البصريين؛ حيث ذهب إلى أن هذه الحروف تنصب الفعل المضارع بنفسها، ونزَّل الفاء وجميع حروف العطف منزلة **(أَنْ)** فخرجت بذلك عن باب العطف[٢].

وهذا الذي اختاره الجرمي ليس بمرضيٍّ عند عامة البصريين الذين ناصروا مذهب سيبويه الذي يرجح أن هذه الحروف ينتصب الفعل بعدها بإضمار **(أَنْ)**، وليست هي الناصبةَ بنفسها [٣] .

قال أبو سعيد السيرافي: «وأما أبو عمر الجرمي فقد احتج عليه أبو العباس محمد بن يزيد وغيره بما احتج به سيبويه، وذلك أن سيبويه قال: لو كانت **(الفاء)**و**(الواو)**و**(أو)** ينصبن لأدخلت عليها **(الفاء)**و**(الواو)** للعطف؛ فلزم الجرمي مما قال سيبويه أن يقول: ما أنت بصاحبي فأكرَمك وفأحدثَك؛ لأن **(الفاء)** هي الناصبة» .[٤]

يعني أن **(الفاء)**و**(الواو)**و**(أو)** لو خرجت عن معنى العطف في هذا الباب ونصبت المضارع بنفسها لصح أن يدخل عليها حروف العطف، والتالي باطل فبطل ما أدى إليه وهو قول الجرمي.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤١٨ بولاق،٣/ ٢٨ هارون، المقتضب ٢/ ٦و٨٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٤٣، شرح المفصل ٧/ ٢١ .

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٢٩ ، التعليقة ٢/ ١٥٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢١٤ ، الإنصاف ٢/ ٥٥٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٨ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٥٤ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨ ، المساعد ٣/ ٨٤ ، همع الهوامع ٤/ ١١٧ ، حاشية الصبان ٣/ ٤٤٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٤ بولاق،٣/ ٤١ هارون.

(٤) شرح السيرافي ٣/ ٢٢٩ .

وقد ذهب الفارسي إلى أن ما اختاره الجرمي من أن **(الفاء)** وسائر حروف العطف هي الناصبة للفعل فاسد، وذكر حججًا تعضد ما ذهب إليه، فقال: « فإن قال قائل: إن هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل كما أن **(أنْ ، ولنْ)** ناصبان له.

قيل له: لو كُنَّ مثلها للزم أن تدخل حروف العطف عليهن كما يدخلان على **(أنْ،ولنْ)**،فتقول: مَا تَأْتِيْنِي فَتُحَدِّثني وتَشْتُمني، كما تقول: يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ وَأَنْ تَجْلِسَ، ولَنْ يَقُومَ وَلَنْ يَذْهَبَ، وامتناع دخول حرف العطف على هذه الحروف إذا انتصب الفعل بعدها دليل على أنها ليست الناصبة للفعل، إذ**(لو)**كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، ألا ترى أن الواو في القسم لما لم تكن حرف عطف وكانت بدلًا من الباء الجارة دخلت حروف العطف عليها،وذلك قولك: والله لأُكْرِمَنَّكَ،و والله لأُعْطِيَنَّكَ، وكذلك **(ثُمَّ)** وسائر حروف العطف لا تمتنع من الدخول على واو القسم،ولو كانت الفاء والواو التي ينتصب الفعل بعدها غير العاطفة لدخلها حروف العطف كما دخلت على واو القسم لما لم تكن حرف عطف» .(1)

يعني أن **(واو)** القسم لما تحقق خروجها عن معنى العطف بالقسم صح دخول العواطف عليها ولم يمتنع ذلك، ولو صحَّ خروج الفاء والواو التي ينتصب بها المضارع عن معنى العطف لدخل عليها حروف العطف كما دخلت على واو القسم، لكنه لم يقع.

ويلفت المبرد إلى أن **(أَنْ)** والفعل في هذا الباب بمنزلة المصدر، إلا أنه لا يقع في الحال إنما يكون لما يقع إن وقعت على المضارع نحو: **(يَسُرُّنِي أَنْ تَقُومَ)**، والمعنى: قيامُك، ولما مضى-إن وقعت على ماضٍ، نحو: **(يَسُرُّنِي أَنْ قُمْتَ)**. (2)

ومن ثم يقول ابن جني: « وإنما أضمرت **(أَنْ)** ههنا ونصب بها الفعل مِنْ قِبَلِ أنهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زُرْنِي فَأَزُوْرَكَ،فكأنه قال: لتكن منك زيارةٌ فزيارةٌ مني، فلما كان الأولى في تقدير المصدر والمصدر اسم، لم يسغ عطف الفعل بعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم،فإذا أضمرت **(أنْ)** قبل الفعل صارا معًا في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فجاز لذلك عطف اسم على اسم» .(3)

ويعضد قول المبرد وابن جني أنك لو لم تضمر **(أنْ)** وقلت مثلًا: (**يُعْجِبُنِي ضربُ زيدٍ**

---

(1) التعليقة ٢/ ١٥٩ .

(2) المقتضب ٢/ ٦ .

(3) سر الصناعة ١/ ٢٧٢ .

ويغضبُ)،تريدُ: ضربُ زيد وغضبُهُ، عطَفْتَ الفعل الذي هو **(يغضبُ)** على الاسم الذي هـو **(ضَرْبٌ)**، والفعلُ لا يُعطف على الاسم، فيجب أن تضمر **(أن)**؛لأنه يكون مـع صـلته في تأويـل المصـدر، فـإذا قلت: **(يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ ويغضبَ)**على تقـدير: وأن يغضـبَ، كـان كقولـك: يعجبنـي ضربُ زيـدٍ وغضبُهُ،وهو ما ذكره عبد القاهر الجرجاني. [1]

وممن ذهب إلى فساد قول الجرمـي خلفًـا لأبي عـليٍّ: ابـن السِّـيد [2]،وابـن الشـجري [3]، وابـن الأنباري [4]، والعكبري [5]، وابن يعيش [6]، وابـن الحاجـب [7]، والمـرادي [8]، ورجـح ابـن مالـك مذهب سيبويه ولم يتعرض لخـلاف الجرمـي [9]، ورأى بعـض المتـأخرين كالشـاطبي[10] أن خَطْـبَ الخلاف هنا يسيرٌ لا ينبني عليه إلا حفظ حكْمة هذه الصـناعة خاصـة،فلا ينبغـي أن يُتشـاغل فيهـا بالترجيح، ثم رأى أن مذهب سيبويه أمكَن في الحكمة الصناعية.

والبحث لهذه الحجج المتقدمة لأصحاب المذهب البصـري يميـل إلى القـول بضـعف مـذهب الجرمي من جهة الصناعة والدلالة معًا.

أما من جهة الصناعة فلما تقرر في حجج البصريين سابقًا، وأما من جهة الدلالة فلأن القول بأن حروف العطف خرجت في هذا الباب عن معنى العطف وتنزلت منزلة **(أَنْ)**فنصبت بنفسها يفـضي إلى استحالة؛ إذ الفاء لا تنفك من معنى العطف والربط، ولا تختص بل تدخل على الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف، وما هذا سبيله لا يعمل، فعند ذلك يحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنـا على اللفظ، ألا ترى أن قولك: **(زُرْني)** لا يصح أن تعطف عليه: فأزورَك؛ لأن العطف يُشـرك بـين الشيئين ومعلوم أن الأمر لا يشارك الخبر، وأن الأول سبب للثاني، والسبب والمسبب مختلفان، فعنـد ذلك يُعدل إلى العطف عـلى المعنـى، ولا يتحقـق ذلـك إلا بإضـمار **(أن)** وأن يقـدر الأول بمصـدر،

---

(١) المقتصد ٢/ ١٠٥٨ .

(٢) الحلل في إصلاح الخلل ٢٥٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٨ .

(٤) الإنصاف ٢/ ٥٥٦-٥٥٧ .

(٥) اللباب ١/ ٣٨ .

(٦) شرح المفصل ٧/ ٢١ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥ .

(٨) توضيح المقاصد ٤/ ١٢٥٤ ، الجنى الداني ١٥٧ .

(٩) شرح التسهيل ٤/ ٢٧ ، المساعد ٣/ ٨٩ ، شرح الأشموني ٣/ ٤٤٧ .

(١٠) المقاصد الشافية ٦/ ٤٩ ،

والتقدير: لتكن منك زيارةٌ فزيارةٌ منّي [1]، أضف إلى ذلك أن قول الجرمي ادعاء لا برهان عليه،وافتيات على الأصل الوضعي لهَذه الحروف؛إذ لم يسبقه أحد إلى هذا القول على أن الأصل عدم خروجها عن معناها الموضوعة له،فثبت بما ذُكر ضعف قوله.

وقد يعتذر لأبي عمر الجرمي بأنه قد يحتجُّ بأن إضمار الحروف وإبقاء عملها على خلاف الأصول، وأيضًا فإنَّ **(أن)** لم تظهر فقط في هذا الموضع فوجب نسبة النصب إلى هذه الحروف الثلاثة.[2]

ويجاب عن ذلك بأن الجرمي وإن اعتضد بأصل، وهو أن الأصل عدم إضمار الحروف وإبقاء عملها إلا أنه عارضه أصل آخر أقوى وهو أن **(أنْ)** هي الأصل في النصب، وقد ثبت إضمارها وجوبًا بعد لام الجحود ولم يخالف الجرمي في ذلك، وكذلك بعد **(حتى)** في الاستقبال، بل ثبت إضمارها بعد حروف العطف الثلاثة إذا كان الفعل المضارع معطوفًا بها على اسم صريح قبلها،فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هناك،وحينئذ يقدم الأصل الأقوى على الأضعف فيندفع بذلك ما اعتُذر به عن الجرمي.

❁ ❁ ❁

---

(1) انظر: اللباب ٢/ ٣٨ ، رصف المباني ٣٨٠ .

(2) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٢/ ٧٧٢-٧٧٣ .

المسألة الثانية

مجيء فاعل (نِعْمَ) غيرَ مقترنٍ بـ(ال)

من مواطن الاتفاق عند جمهرة النحاة أن فاعل **(نِعْمَ،وبِئْسَ)** لا يكون إلا مقترنًا بالألف واللام؛ نحو قولك: **(نِعْمَ الرَّجلُ)**،و**(بِئْسَ الغُلامُ)**، أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: **(نِعْمَ غُلامُ الرَّجُلِ)**،و**(بِئْسَ غُلامُ المرْأةِ)**، أو مضمرًا على شريطة التفسير؛ وذلك نحو: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ)، أو مضافًا إلى نكرة وذلك قليل جدًّا وبابه الشعر .[(١)]

وسبب ذلك «أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلها إلا الجنس أو ما يفهم منه الجنس،نحو قولك: **(غلامُ الرَّجُلِ)**؛ إذ معلوم أنه لايكون الجنس غلامَ واحد» .[(٢)]

وذكر أبو علي أن الجرمي قال: **(نِعْمَ عبدُ الله زَيْدٌ)** يريد: نِعْمَ العَبْدُ لله.

قال: « قال الجرمي: فيما قُرِئَ علينا بالبصرة في « الفَرْخ»: **(نِعْمَ عبدُ الله زيدٌ)** يريد: نِعْمَ العَبْدُلله» .[(٣)]

وذهب أبو علي إلى عدم صحة هذا التركيب الذي سوغه الجرمي لسببين:

الأول: «أنه إن أراد بـ**(عبد الله)** العَلَمَ لم يجز» [(٤)]؛ وعلة ذلك أنهم شرطوا في فاعل **(نعم وبئس)** – كما سبق – أن يكون للجنس حقيقة أو يفهم منه الجنس،فالجنس كله ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته؛ لأنه فرد من أفراده ثم نُصَّ عليه كما يُنَصُّ على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره. [(٥)]

وبيان ذلك بوجهين:

الأول: أن العرب لما جعلوا **(نعم وبئس)** موضوعين للمدح العام والذم العام جعلوا فاعلهما عامًّا ليطابق معناهما؛ إذ لو جعل خاصًّا لكان نقضًا للغرض؛ لأن الفعل إذا أسند إلى عام عم، وإذا

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٠٠ بولاق،٢/ ١٧٧ هارون، المقتضب ٢/ ١٤٠ ، الأصول ١/ ١١١ ، المقتصد ١/ ٣٦٣ ، شرح المفصل ٧/ ١٣٠ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٠ ، المقرب ١/ ٦٦ ، شرح التسهيل ٣/ ٨ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٠ ، المقاصد الشافية ٤/ ٥١٢ ، شرح التصريح ٢/ ٧٧ ، همع الهوامع ٥/ ٢٩، شرح الأشموني ٣/ ٤٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٠ .

(٣) المسائل البصريات ٢/ ٨٣٣ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح التصريح ٢/ ٧٧ .

أسند إلى خاص خصَّ.

الثاني: أنهم جعلو فاعلهما جنسًا ليدل أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس، فإذا قلت: **(نعمَ الرجلُ زيدٌ)** أعلمت أن **(زيدًا)** الممدوح في الرجال من أجل الرجولية،وكذلك حكم الذَّم، ولو قلت: **(نعمَ زيدٌ)** لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح؛ لأن لفظ **(نعم)** لا يختص بنوع من المدح دون نوع، ولفظ **(زيد)** أيضًا لا يدل إذا كان اسمًا علمًا وضع للتفرقة بينه وبين غيره،فأسند إلى اسم الجنس ليدل أنه ممدوح أو مذموم في نوع من الأنواع .(١)

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام يعمل نعم وبئس فيه كما يعمل في الأول، لاشتراكهما في الدلالة على الجنس.

ومنْ ثَمَّ لم يجوز أبو علي قول الجرمي: **(نِعْمَ عبدُ الله زيدٌ)**؛ لأن **(عبد الله)** إن أريد به العلم فلا ينطبقِ عليه شرط إعمال **(نعم وبئس)** فيه وهو أن يكون اسمًا معرفًا بأل أو مضافًا لما فيه أل، وهو غير علم.

السبب الثاني – أي من سببي اعتراض أبي عليٍّ على قول الجرمي – أنه « إن أريد غير العلم – أي بـ**(عبد الله)** – فإنه ينبغي أيضًا ألا يجوز، ألا ترى أنه لا يجوز **(نعم غلامُ زيدٍ أنتَ)**؛ لأنه مختص كما أن العلم مختص، وليس باسم جنس كما أن العَلَم كذلك.

فإذا كان الأمر على هذا لم يجز، فإذا نوى به ما ذكره من الألف واللام فلعمرى لو كان اللفظ كذلك لما كان في جوازه لَبسٌ، إلا أنى لست أعلم في الوقت شيئًا مضافًا إلى معرفة ينوى به الانفصال ويقدر فيه الألف واللام، فإذا لم يثبت هذا لم تجز المسألة» .(٢)

يفهم من كلام أبي عليٍّ أن فاعل نعم في تركيب الجرمي وهو **(عبد)** مضاف إلى لفظ الجلالة وهو علم على الذات العلية، والنكرة إذا أضيفت إلى علم كانت مختصة فانخرم شرط عمل **(نعم وبئس)** في المدح والذم وهو الدلالة على المدح العام والذم العام، ومن ثم لم يطابق الفاعل المختص معناهما، لأن فيه نقضًا للغرض، وعلى ذلك فلو أن الجرمي قال في بداية قوله: **(نعم العبدُ لله زيدٌ)** لما كان في الكلام تناقض ولا لَبْسٌ، وادعاء نية الألف واللام في المضاف تقديرًا على نية انفصاله عن المضاف إليه شيء لا يثبت فلا يثبت قول الجرمي عليه.

---

(١) انظر: علل النحو لابن الوراق ، تحقيق: محمود جاسم الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض– ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م– ٢٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣١ .

(٢) المسائل البصريات ٢/ ٨٣٣–٨٣٤ .

لأن **(عبد الله)** ليس معرفًا بالألف واللام ولا مضافًا إلى ما تعرف بهما.

وعلى ذلك فقد ذهب عامة النحاة إلى أن فاعل **(نعم وبئس)** إذا جاء علمًا ينبغي أن يؤول الكلام على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه، والعلم مخصوص بالمدح أو الذم، وما بعده بدل أو عطف بيان، ولعل الجرمي استأنس بما جاء مما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم ؛ كقول رسول الله ﷺ: «**نعم عبدُ الله خالدُ بن الوليد**»(١)،وقوله: «**بئسَ عبدُ اللهِ هذا**» .(٢)

وكقول القائل(٣):

بئسَ قومُ اللهِ قومٌ طُرِقُوا ... فَقَرَوْا جَارَهُمْ لحمًا وَحِرْ

وهذا الذي ذهب إليه الجرمي يعد عند البصريين شاذًّا (٤)، وعلى الرغم من ذلك تأول بعضهم ما ورد مما ظاهره أنه علم أو مضاف إلى علم.

ومن هؤلاء الذين تأولوا ذلك ابن مالك مع إقراره بندرة ذلك وشذوذه،ومسلك التأويل عنده أنه لما رأى جواز إضمار الفاعل في هذا الباب على شريطة التفسير، وحذف المميَّز للعلم به، ذهب إلى أنه «إذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به أمكن أن يحمل عليه ما أوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم». (٥)

وطريقة الحمل عند ابن مالك أن يقال في نحو:**(نعمْ عبدُ الله خالدٌ)**،و**(بئسَ عبدُ الله هذا)**: إن نعم وبئس مسندان إلى ضميرين حذف مفسراهما، و **(عبد الله)** مبتدأ، و **(خالد،وهذا)** بدلان. (٦)

وعليه – في رأي ابن مالك – فما جاء في هذا الباب مما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص.

والذي سَهَّلَ ذلك في البيت المذكور كون **(قوم)** يقع على ما يقع عليه **(القوم)** معرفًا بالألف

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ، تحقيق أحمد محمد شاكر – طبعة مصطفى الحلبي- مصر – ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م – حديث رقم(٣٨٤٦).

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لم يُهتد إلى قائله، وهو من شواهد: الارتشاف ٥/ ٢٠٤٧ ، والهمع ٥/ ٤٠ ، والأشموني ٣/ ٤١ ، **وطرقوا:** أتوا أهلهم ليلًا، **فقروا:** أطعموا، وَحِرْ: الذي دبت فيه الوَحَرة ،وزغة حمراء تكون في الصحراء، وسكنت الراء للضرورة وأصلها: وحًِا.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٠٥٣ ، توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٨ ، شفاء العليل ٢/ ٥٨٩ ، المساعد ٢/ ١٣٢ ، همع الهوامع ٥/ ٤٠ ، شرح الأشموني ٣/ ٤١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٤ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٤ ، وانظر: توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٨ ، المساعد ٢/ ١٣٢-١٣٣ ، همع الهوامع ٥/ ٤٠ .

واللام، وهو مع ذلك مضاف في اللفظ إلى ما فيه الألف واللام – أعني لفظ الجلالة – وإن لم يكن تعريفه بهما [1]،وجعله ابن عصفور من باب الضرورة [2].

وتأويل ابن مالك مقبول من حيث الصناعة النحوية؛ لأن الفاعل في نحو **(نعم عبدُ الله زيدٌ)**، و**(نعمَ عبدُ الله خالدٌ)** – سواء كان علمًا أو مضافًا إلى علم – مضاف لفظًا إلى ما فيه الألف واللام وإن لم يكن تعريفه بهما عند الجمهور،وكذلك من حيث الناحية الإعرابية كما بيَّن ابن مالك في تأويله.

وعليه فمجيء الفاعل في بابا **(نعم و بئس)** علمًا **(مركبًا تركيبًا إضافيًّا)** أو مضافًا إلى علم **(فيه الألف واللام)** سائغ بالتأويل المذكور سالفًا على ندرة وقلة فيه.

وقد يقال: لا يُسلم للجرمي ما قال، ولئن سُلم فندرته تمنع القياس عليه،وتأويل ابن مالك على أن التمييز قد حذف، والفاعل ضمير، والظاهر المرفوع هو المخصوص ، و **(خالد)** و **(هذا)** و **(زيد)** بدل لا يُبْقي للجرمي حجة فيما قاله،ولا يكون في مذهبه على هذا التأويل دليل، لأن الفاعل حينئذ ضمير وليس علمًا أو مضافًا إلى علم، ووقوع فاعل **(نعم وبئس)** ضميرًا كثير مشهور .

وقال الرضي: «وقال أبو علي إنه سمع: نعمَ عبدُ الله زيدٌ، وبئسَ عبدُ الله آنَا إن كان كذا، وهو شاذٌّ؛ إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعرَّف الجنسي، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال». [3]

وقد تَبِعَ الفارسيَّ في ردِّ مذهب الجرمي أيضًا: ابن عصفور [4]، وأبو حيان [5]، والمرادي [6]، وابن الفخار [7]، وابن عقيل [8]،والسيوطي [9]، والأشموني[10].

وظاهر كلام المرادي والسيوطي أن الجرمي يقول بقياس هذا القول واطراده مطلقًا، وما نقله الفارسي يفهم أنه يؤول الكلام على نية الألف واللام وانفصال الإضافة، وقد رد ذلك أبو علي كما تبين.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٨ .
(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٠٧ .
(٣) شرح الكافية ٤/ ٢٥٣ .
(٤) توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٧ .
(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٣ .
(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٩٠٧ ،
(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٢٠ .
(٨) المساعد ٢/ ١٣٢-١٣٣ .
(٩) همع الهوامع ٥/ ٤٠ .
(١٠) شرح الأشموني ٣/ ٤١ .

المسألة الثالثة

تَكْرِيرُ (أنَّ) لِلتَّأكِيدِ

في قول الحق عز وجل: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[1] ذهب أبـو العبـاس المبرد إلى أن (أنَّ) الثانية؛ أي في: **(أنكم مخرجون)** مكررة توكيـدًا؛ إذ يقـول: « كُـرِّرت الثانيـة توكيـدًا ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى» [2]،ثم قال: « وهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية» [3].

وقال : « ونظير تكرير (أنَّ) ههنا قوله: ﴿وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[4] وقولـه: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[5]» . [6]

ثم قال: « ومن هذا الباب عنـدنا وهـو قـول أبي عمـر الجرمـي﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَٰلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾ [7]،فالتقدير – والله أعلم – فله نـار جهنم ، ورُدَّتْ (أنَّ) توكيدًا» [8]، والقول بأنها للتكرار في الآية الأولى هو قول الفراء أيضًـا [9]،وعـلى هذا يكون **(مخرجون)** خبر **(أنكم)** الأولى، والعامل في **(إذا)** هو هذا الخبر.

وهذا الوجه الذي اختاره الجرمي وتابعه عليه المبرد غيرُ مرضيٍّ عند أبي علي ولا يجوز عنده؛ لأنه لا يخلو من أن يقع التكرير للتأكيد في (أنَّ) وحدها دون صلتها، أو يقع التكرير فيها مـع صـلتها، ولا يجوز أن يكون التكرير في (أنَّ) وحدها دون صلتها لا تُكـرَّر سـائر الموصـولات دون صـلاتها، فلـو كررت اسمًا موصولًا نحو: **(ضربْتُ الذي في الدَّارِ الذي في الدارِ)** لم تكرره إلا مستوفيًا لصـلته، فـلا يجوز أن تكون (أنَّ) أيضًا مفردة من صلتها غير مستوفية لها [10].

ويستدل الفارسي لقوله بامتناع جواز تكرير (أنَّ) بغير صـلتها بأنهـا للتأكيـد في أصـل وضـعها

---

(١) [سورة المؤمنون: ٣٥].
(٢) المقتضب ٢/ ٣٥٤ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) [سورة هود: ١٩].
(٥) [سورة الحشر : ١٧].
(٦) المقتضب ٢/ ٣٥٤ .
(٧) [سورة التوبة: ٦٣].
(٨) المقتضب ٢/ ٣٥٤ .
(٩) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٤ .
(١٠) الإغفال ٢/ ٤٥٣ .

وتُثبت الشيء، فكما لا يتكرر حرفان للتأكيد ولا تجتمع **(أنَّ)** مع **(إنَّ)** المكسورة، كذلك أيضًا يكون اجتماعها وتكررها مع المفتوحة أبعد. (١)

أما بخصوص تكررها مستوفية لصلتها وغير مجَّردة مما يُكمِّلها فبعيد أيضًا في نظر أبي علي في الآيات الثلاث (٢)؛ لأن الأولى لم تتم بصلتها ولم تستوفها قبل مجيء الأواخر، فكما أنك لو كررت موصولًا لم تكن لتُكَرِّرَهُ حتى يمضي الأول المراد تكرُّره بصلته، كذلك لا تقدر في **(أن)** الثانية في شيء من الآي الثلاث التكرير؛ لأن **(أنَّ)** الأولى لم تستوف صلتها في واحدة منها. (٣)

فأما تشبيه أبي العباس تكرير **(أنَّ)** في هذه الآي بقوله: ﴿**وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ**﴾،وقوله: ﴿**فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا**﴾، وقوله: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾(٤) فيقول فيه الفارسي معلقًا:

«فلا يشبه تكرر **(أنَّ)** في الآي تكرر قوله: «وهم بالآخرة هم كافرون»؛ لأن **(هم)** الأول اسم مقدم تام، ثم كرر كذلك، وليست **(أنَّ)** في الآي على هذا، ألا ترى أنها غير تامة بصلتها في المواضع الثلاثة، ولو كانت (أنَّ) مكملة بصلتها في شيء من هذه المواضع والآي لما امتنع أن تكون مكررة للتأكيد، كما لم يمتنع **(هم)** وغيره من الأسماء.

وكذلك قوله: «في النار» في الآيتين، كل واحد منهما في موضع مفرد تام، وغير متعلق بما بعده في الآيتين جميعًا، فأما قوله: «فيها» في الآيتين جميعًا فمتعلق باسم الفاعل، ومنصوب الموضع به، فقد تبين أن شيئًا مما شُبِّه تكريره بـ **(أنَّ)** لا يشبهها من حيث وصفنا، ولا يجب أن يكون حكم **(أنَّ)** في التكرير وجواز ذلك فيها حُكْم ما في هذه الآي التي تلاها أبو العباس». (٥)

والوجه الصحيح في إعراب **(أنَّ)** الثانية في قوله تعالى: ﴿**أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ**﴾ أن تكون بدلًا من **(أنَّ)** الأولى وهو قول سيبويه (٦)، والأخفش (٧) ،وخبر **(أنكم)** الأولى

---

(١) الإغفال ٢/ ٤٥٣ .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾

وقوله : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

(٣) الإغفال ٢/ ٤٥٤ .

(٤) [سورة هود: ١٠٨].

(٥) الإغفال ٢/ ٤٥٤-٤٥٥ .

(٦) الكتاب ١/ ٤٦٧ بولاق،٣/ ١٣٢-١٣٣ هارون.

(٧) معاني الأخفش ١/ ١١٩ .

محذوف لدلالة خبر الثانية عليه، تقديرهُ: أنكم تبعثون إذا متمْ،والمعنى: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم، لكن قدمت **(أن)** الأولى وما بعدها من الظرف ليعلم بعد أي شيء الإخراج.

وما ذكره المبرد كان اعتراضًا على سيبويه الذي انتصر له ابن ولاد [1] من المبرد، وقد رد الفارسي قول سيبويه إنها بدل كما ذكر البحث في المسائل المعترض على سيبويه فيها.

وقد عزا الزجاج إلى سيبويه القول بأن **(أنَّ)** الثانية ذكرت توكيدًا،والمعنى: أيعدكم أنكم تخرجون إذا متم، فلما بَعُدَ ما بين **(أن)** الأول والثانية أعيد ذكر **(أنَّ)** كما في قوله عز وجل: ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ** ﴾، المعنى: فله نار جهنم [2]،ووافقه ابن ولاد في قوله: إن معنى قول سيبويه: (إن **(أنَّ)** بدل) أنها مكررة للتوكيد لا للتوكيد المجرد،كما هو مذهب الجرمي والمبرد والفراء، وإنما بدل على جهة التأكيد من الأولى.

ويجدر أن ننوه إلى أنَّ ما رفضه الفارسي في «الإغفال» قد سوَّغه ووجَّهَهُ فيما بعد في مواضع أخرى؛ حيث سوغ مذهب سيبويه في البدل في «البصريات» [3] كما سبق في أول بحث مسائله المعترض على سيبويه فيها، وسوغ مذهب الجرمي في التكرير في «المسائل المنثورة» [4] ،ووجه التكرير بـ« أنه أعمل **(يعدكم)** في **(أنكم إذا متم)** وجعلها مكررة مثل قوله سبحانه: ﴿ **وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ** ﴾[5] ثم قال :﴿ **فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ** ﴾ لما طال الكلام كرر، وحسن التكرير مع طول الكلام ليكون تنبيهًا عن الأول، فيكون هذا تكريرًا كما كان ﴿ **فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ** ﴾ تكريرًا». [6]

وقوله في المسائل المنثورة أولى بالترجيح؛لأنه من آخر ما صنَّف الفارسي من كتب،بينما يعدُّ الإغفالُ من أوائل ما صنف،وفقًا لما توصل إليه الدكتور عبد الفتاح شلبي من ترتيب زمني لمؤلفات الرجل[7].

واختار الفارسي في «الإغفال»[8] قولًا نسبه إلى الأخفش وهو أن **(أنَّ)** الثانية مرتفعة بالظرف

---

(١) الانتصار ١٩٠-١٩٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١ .

(٣) المسائل البصريات ١/ ٦٧٥-٦٧٦.

(٤) المسائل المنثورة ١٩٣ .

(٥) [سورة البقرة: ٨٩] .

(٦) المسائل المنثورة ١٩٣.

(٧) أبو علي الفارسي١/ ١٥٠.

(٨) الإغفال ١/ ٤٥٥ ، وممن نسب هذا القول للأخفش مكيٌّ، وابن الأنباري، وأبو حيان،وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٠٨ ، المحرر الوجيز ٤/ ١٤٣ ، البيان ٢/ ١٨٣-١٨٤ ، التبيان ٢/ ٩٥٣-٩٥٤ ، البحر المحيط ٦/ ٣٧٣-٣٧٤، الدر المصون ٨/ ٣٣٣-٣٣٤ .

والتقدير، أيعدكم أنكم إذا متم إخراجُكم، فيكون الظرف وما رُفع به خبر **(أنَّ)**،وهـذا القـول ذكـره المبرد غير منسوب قائلًا: «فهذا قول حسن جميل»[1]،ومذهب الأخفـش صريـح في «معانيـه»[2] :أنَّ **(أنَّ)** بدل من الأولى كما هو مذهب سيبويه نحو ما تقدم.

وقد تَبِعَ الفارسيَّ في ردِّ مذهب الجرمي والمبرد والفراء: مكيُّ بن أبي طالـب [3] ،والشـاطبي [4]، بينما رجَّح مذهبهم وحسنه كُلٌّ من الزمخشري [5]، وابن مالك [6]، والرضي [7]، وأبي حيـان [8]، وابـن هشام [9]، والأزهري [10]، والصبان [11] وحَسُنَ ذلك عندهم؛ لفصل ما بين الأولى والثانية بـالظرف **(إذا)**.

وظاهر كلام السيرافي فيه ميل إلى ترجيح مذهب الجرمي بدليل قوله:

« ويحتج له في ذلك أنها – أي **(أنَّ)** – تقع بعد الفاء المفتوحة في قوله عز وجـل: ﴿**أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ**﴾ إنما هـو: فلـه نـار جهـنم ثـم كررهـا توكيـدًا، ولـولا أنهـا مكـررة لكسـرت؛ لأنها في موضع الابتداء بعد **(الفاء)** للتراخي كما قال عز وجل: ﴿ **لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ** ﴾[12] فهذه كررت للتراخي، ومثـل هذا في القرآن كثير».[13]

ولا مانع من تصحيح قول الجرمي ومن تبعه ولا سيما أنه قد رآه ونحاه قـومٌ مـن أئمـة النحـاة، إضافة إلى وجود المجَوِّد له من الفصل بالظرف، وطول الكلام الذي يحسِّن التكرار لربط المعنى.

❁ ❁ ❁

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٥ .
(٢) معاني الأخفش ١/ ١١٩ .
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٠٨ .
(٤) المقاصد الشافية ٢/ ٣٣٧ .
(٥) الكشاف ٤/ ٢٣٠ .
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٣ .
(٧) شرح الكافية ٤/ ٣٦٤-٣٦٥ .
(٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٩ .
(٩) أوضح المسالك ٣/ ٣٣٩ .
(١٠) شرح التصريح ٢/ ١٤٣-١٤٤ .
(١١) حاشية الصبان ٣/ ١٩٥ .
(١٢) [سورة آل عمران: ١٨٨].
(١٣) شرح السيرافي ٣/ ٣٥٤ .

المسألة الرابعة

تقديمُ تمييز (حَبَّذَا) عَلى المخْصُوصِ

استقر عند نحاة البصريين أن **(حبّذا)** إذا فُسر مخصوصها بتمييز فتقديم التمييز على المخصوص وتأخيره سواء في القياس والاستعمال والجواز، فتقول: **(حَبَّذَا رجلاً زيدٌ)**،و**(حَبَّذَا زيدٌ رجلاً)**، غاية الأمر أن منهم من فضَّل التقديم، ومنهم من فضَّل التأخير، والأمر في ذلك سهل يسير واستعماله كثير كما قال ابن مالك إلا أنه رأى أن التقديم أولى وأكثر [١].

وأما أبو عمر الجرمي فرأى أن تقديم التمييز على المخصوص قبيح،**ونقل ذلك عنه أبو علي** [٢] وبعض المتأخرين. [٣]

قال الفارسي: « قال الجرمي فيما قُرئ من كتابه: **(حبَّذا رجلاً زيدٌ ، وحبَّذا زيدٌ رجلاً)**،فانتصب **(رجلاً)** على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد **(زيدٍ)** أحسن». [٤]

قال أبو حيان: « وهذا بناء من الجرمي على أن **(زيدًا)** فاعل بـ **(حَبَّذَا)** – أي وحبذا فعل – قال: والتمييز إنما يكون بعد الفاعل، وهذا يدل على أنه لايجوز عنده: امتلأ ماءً الإناءُ». [٥]

ثم أعقب الفارسيُّ نقلَهُ هذا بيانَ مذهبه الذي خالف فيه الجرمي؛ فقال: «أما على ما أذهب إليه أنا في **(حبَّذا)** فالأحسن أن يكون المفسِّر إلى جانب **(ذا)**؛ لأنه **(مفسِّرٌ)**، ولا يقع بعد **(زيد)**؛ لأنك تفصل بين التفسير والمفسِّر بـ **(زيدٍ)** وليس هو منهما، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يكون إلى جانب **(ذا)**؛ لئلا يفُصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما، ألا ترى أن **(زيدًا)** في **(حَبَّذَا زيدٌ)** لا يخلو من أن يكون خبر ابتداء محذوف أو ابتداءً مؤخرًا التقديرُ به التقديمُ». [٦]

ثم تابع قائلًا: « وعلى ما يذهب إليه النحويون في **(حبَّذا)** يجوز أن يقع التفسير بعد **(زيدٍ)**؛ لأن **(زيدًا)** على هذا مرتفع بـ **(حبَّذا)**،و**(حبَّذا)** بمنزلة اسم مبتدأ فيه معنى فعل، فالفصل بين **(حَبَّذَا)** وبين

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧ .

(٢) المسائل البصريات ٢/ ٨٤٥ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٢ ، المقاصد الشافية ٤/ ٥٥٨ ، همع الهوامع ٥/ ٥٠ .

(٤) المسائل البصريات ٢/ ٨٤٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٢ .

(٦) البصريات ٢/ ٨٤٥ .

تفسيره مثل الفصل بين المفعول وفعله بالفاعل، إلا أن هذا – وإن كان هكذا – فلا يمتنع على قياس قولهم إن تقدم، ويحسن تقديمه فيقع بعد **(ذا)**؛ لأنه لم ينتصب عن تمام الجملة، إنما انتصب عن **(ذا)**، وإن كان **(ذا)** قد جُعل مع غيره بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أن **(درهمًا)** من قولك: **(كذا وكذا درهمًا)** قد انتصب عن **(ذا)** وجاز أن يلي المفسِّر **(ذا)** وكان ذلك الأحسن، وكذلك **(حَبَّذَا)** وإن كان قد جعلها بمنزلة شيء واحد». [١]

وواضح من قوله: «على ما يذهب إليه النحويون في **(حبَّذا)**» ما ذهب إليه الأخفش [٢] وغيره من أن **(حبَّذا)** في الأصل: **(حبَّ)** فعل، و **(ذا)** فاعل، ثم رُكِّبَتَا معًا فأزال التركيبُ اسميةَ **(ذا)**، فصار **(ذا)** مع **(حبَّ)** فعلًا فاعله المخصوص، ولما رُكبتا غُلب جانب الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلًا وما بعده فاعل،ومن ثَّم قال أبو علي: « فالفصل بين **(حبَّذا)** وبين تفسيره مثل الفصل بين المفعول وفعله بالفاعل».

ولهذا لم يمتنع على قياس هذا القول أن يتقدم التمييز على المخصوص ؛إذ كان يكون كالفصل بين الفعل ومفعوله بالفاعل، ثم قال أبو علي: « فإذا كان كذلك فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوص في **(حبذا)** وتأخير التفسير أحسنمُشكِل.

من أي وجه صار أحسن؟ إلا أن تقول: إنه لما صار **(ذا)** و **(حبَّ)** شيئًا واحدًا كان بمنزلة المفعول حكمه أن يجيء بعد الفعل والفاعل ،وقد قلنا: إن **(رجلًا)** منتصب عن **(ذا)** فليس كالمفعول». [٣]

وقول أبي علي: « ويحسن تقديمه فيقع بعد **(ذا)**، لأنه لم ينتصب عن تمام الجملة – أي جملة حَبَّ ذا – إنما انتصب عن **(ذا)** » يوضح كلامه المذكور أخيرًا، من أن **(حبَّ)** و **(ذا)** وإن جعلتا بمنزلة الشيء الواحد، إلا أنهما باقيان على أصلهما ولم يغلب عليهما جانب الاسمية أو الفعلية، وهو مذهب سيبويه[٤]، ومن ثم قال أبو علي: «ويحسن تقديمه بعد **(ذا)** لأنه لم ينتصب عن تمام الجملة، إنما انتصب عن **(ذا)**».

وقد وافق ابن خروف [٥]، وابن مالك [٦] في شرح التسهيل، والرضي [٧] ،.................

---

(١) البصريات ٢/ ٨٤٧ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٠-١٤١ ، التسهيل ١٢٩ ، توضيح المقاصد ٢/ ٩٢٩.

(٣) البصريات ٢/ ٨٤٧-٨٤٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٢ بولاق،٢/ ١٨٠ هارون.

(٥) شرح الجمل ٢/ ٦٠١ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٧ .

(٧) شرح الكافية ٤/ ٢٥٦ .

وأبو حيان [١] أبا علي الفارسي في استحسان تقديم التمييز علي المخصوص بالمدح، ووقع للسيوطي وهْمٌ؛ إذ صرح بأن الأولى تأخير التمييز عند الفارسي [٢] وكلام الفارسي ينقضه.

وقد فهم بعض شرَّاح الألفية من قول ابن مالك:

وَأَوْلِ ذا المخصوص أيًّا كان لا تعدِل بذا فهو يُضاهي المثلا

أنه يرى لزوم كون المخصوص واليًا لـ **(ذا)** بعده فلا يقع قبله ولا بعده مفصولًا عنه، وإلى ذلك ذهب الشاطبي؛ إذ قال: « ورأي المؤلف في غير هذا الكتاب موافقة الناس في الجواز،ولكن اتباع عبارته هنا أدى إلى تفسيرها بها تقدم، ويمكن أن يكون رأيه رأي الجماعة على أنه يرى تقديم المنصوب على المخصوص،لكنه لما كان قليلًا جدًّا لم يعبأ به في الذكر وإن كان قد يقاس عليه عنده، وهذا بعيد والأظهر من لفظه منع ذلك، فلم يذكره وإن كان قياسًا عند غيره، لكونه لم يره قياسًا لندوره عنده واعتبره في «التسهيل»». [٣]

وما ذهب إليه ابن مالك في «التسهيل» هو ما نقله عنه خالفوه ونسبوه إليه مذهبًا؛ ومنهم: ابنه بدر الدين [٤]، والمرادي [٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش [٧]، والسيوطي [٨]، والأشموني [٩].

وذهب الشاطبي إلى ترجيح امتناع التقديم؛ لأن عامة السماع على تأخير التمييز على المخصوص في باب **(نعم)**،فكذلك ينبغي هنا لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام، واعتضد بما نقله الفارسي عن الكوفيين في «التذكرة» من أنهم لا يجيزون: **(حبذا رجلاً زيدٌ)** – وإن كان الفارسي قد قال: وهذا قول لا وجه له عندي [١٠] – لأن له وجهًا من النظر في نظر الشاطبي؛ وَوَجَّهَ اعتضاده بـ: « أن المنصوب إما أن يكون حالًا أو تمييزًا، فإن كان حالًا فإما أن يكون صاحبه (ذا) أو

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٢ .
(٢) همع الهوامع ٥/ ٥٠ .
(٣) المقاصد الشافية ٤/ ٥٦٠ .
(٤) شرح ابن الناظم ٣٣٩ .
(٥) توضيح المقاصد ٢/ ٩٣١ .
(٦) المساعد ٢/ ١٤٣ .
(٧) تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٩٥ .
(٨) همع الهوامع ٥/ ٥٠ .
(٩) شرح الأشموني ٣/ ٦١ .
(١٠) ذكره الفارسي في البصريات ٢/ ٨٤٨ ، ونقله الشاطبي عن «التذكرة» في المقاصد الشافية ٤/ ٥٥٨ ، وذكره أبوحيان في الارتشاف عنه ٤/ ٢٠٦٢ .

المخصوص،فإن كان صاحبه المخصوص فلا ينبغي التقديم؛ لأن المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله، والحال لا يتقدم على المبتدأ، وإما خبر مبتدأ محذوف، فكذلك أيضًا، لأن العامل معنى، والعامل المعنوي لا يتصرف في معموله.

وإن كان صاحبه **(ذا)** فغير لائق؛ لأن **(ذا)** مبهم محتاج إلى التفسير أكثر من احتياجه إلى الحال فلا فائدة في انتصاب الحال عنه، وهو غير معروف، كما ضعف انتصاب الحال عن النكرة لعدم الفائدة.

وإن كان تمييزًا فإنما يصلح تمييزًا لـ **(ذا)** لا للمخصوص، وعند ذلك لا ينبغي أن يليه وإن كان تمييزًا له، قياسًا على التمييز في **(نعم، وبئس)**».[1]

واعتضد أيضًا بأنه « لم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا ما دلهم الاستقراء على امتناعه، فإذا لم يكن سماع يشهد لجواز: **(حبذا رجلًا زيدٌ)**، وإنما فيه ما يدل على التأخير؛نحو قوله [2]:

*** يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيانِ مِنْ جَبَلِ ***

(من هنا) كان القول بالامتناع أرجح » [3]

ولكلام الشاطبي وجاهة مستندة إلى قاعدة طرد الباب في المدح والذم؛ إذ عامة السماع على تأخير التمييز على المخصوص، وقاعدة استقراء السماع الذي تشهد شواهده للتأخير دون التقديم.

❁ ❁ ❁

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٥٥٩ .

(٢) صدر بيت عجزه:* **وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا*** وهو من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل، وهو في (ديوانه – دار بيروت للطباعة والنشر– ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م –٤٩٣)، وفي ابن يعيش ٧/ ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥٤ ، وهمع الهوامع ٥/ ٤٥، واللسان (حبب) ، و**الريان**: جبل عظيم ببلاد طيء.

(٣) المقاصد الشافية ٤/ ٥٦٠ .

المسألة الخامسة

(كِلْتَا) وميزانها الصَّرْفِيُّ

ذهب سيبويه إلى أن **(كِلْتَا)** على زنة **(فِعْلَى)**، بمنزلة، ذِكْرَى، وأصلها عنده **(كِلْوَا)**، فأبدلت الواو تاءً كما أبدلت في (أُخْت، وبِنْت) [1]، قال ابن السراج: « التاء في **(كِلْتَا)** عند سيبويه بدل من ألف **(كِلَا)** مثل التاء التي هي بدلٌ من واوٍ فحذف ألف التأنيث، ورد ما التاء بدلٌ منه». [2]

واستدل النحاة على أن لام **(كلتا)** معتلة عند سيبويه أنه مثلها بقوله: شَرْوَى [3]، فقال ابن جني: «والذي يدل على أن لام **(كِلْتَا)** معتلة قولهم في مُذَكَّرِهَا **(كِلَا)** كلا فِعَلٌ، ولامه معتلة بمنزلة لام حجا ورضا، وهما من الواو، لقولهم: حَجَا يَحْجُو، والرِّضوان، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لامه فقال هي بمنزلة **(شَرْوَى)**». [4]

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها على زِنَة **(فِعْتَل)** وأن التاء فيها زائدة وهي علم تأنيثها وخالف سيبويه فيما نحاه.

قال السيرافي: « وكان الجرمي يقول: **(كلتا)** فِعْتَل، والتاء زائدة، والألف من الأصل، والنسبة إليها كِلْتَوِي يقال في ملهى: مَلْهَوِي». [5]

وهذا الذي نحاه الجرمي مُعْتَرَضٌ كثيرمن شُرَّاح سيبويه؛ كالسيرافي، **والفارسي**، والرماني، والشنتمري.

قال السيرافي – عقب كلامه المنقول سابقًا – : « وليس ذلك بقول مختار؛ لأن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود؛ لأنها زيادة تاء قبل لام الفعل، ولا أعلم له في الكلام نظيرًا» [6]، وهو ما نقله الشنتمري مختصرًا [7].

ووصفه الرماني بأنه « رأي لا وجه له؛ لأن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول

---

(١) الكتاب ٢/ ٨٣ بولاق، ٣/ ٣٦٤ هارون.

(٢) الأصول ٣/ ٧٨ .

(٣) شروى الشيء: مثله.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥١ .

(٥) شرح الكتاب ٤/ ١١٧ .

(٦) السابق ٤/ ١١٧ .

(٧) النكت على سيبويه ٢/ ٥٣٣ .

الاسم أو آخره ». [١]

أما الفارسي فذكر كلام الجرمي في موضعين موضع ذكر فيه ما يشبه كلام السيرافي والرماني، وموضع ذكر فيه علة فساد قول الجرمي مفصلًا.

أما الموضع الأول فقال فيه: «وكان أبو عمر يقولكلتا فِ عْتَل، التاء زائدة والألف من الأصل، فتقول – أي على مذهبه كِ لْتَوى.

قال: وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال: حُبْلَوِيٌّ لا على أنه لام». [٢]

وقال في الموضع الآخر – في معرض الكلام على **(كلا)** هل هي موضوعة للتثنية أم لا؟ –: « فإن قلت: لم لاتكون التاء زائدة، والحرف الذي بعدها حرف التثنية كما يقوله أبو عمر؟

قيل: إن قول أبي عمر في ذلك لا دلالة عليه، والأصول تدفعه؛ ألا ترى أن التاء لم تُزد في هذا النحو، ولم يقل أحد في التاء في **(بَلْتَع)**: إنها زائدة، وقد ثبت أن البدل من الحرف الذي هو لام قبل ألف التأنيث نحو: شَرْوَى، وتَقْوى، ورَعْوى ، وكذلك الألف في **(كلتا)** تكون على هذا الحد ولا تكون زائدة كما لم تكن زائدة في غير هذه الكلمة في هذا الموضع». [٣]

وقد توسع ابن جنى في تعليله فساد نحو الجرمي من عدة أوجه قائلًا:

«ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة؛ نحو: طلحة، وحمزة، وقائمة، وقاعدة، أو تكون قبلها ألف؛ نحو: سِعْلَاة، وعِزْهاة، واللام في **(كلتا)** ساكنة. فهذا وجه.

ووجه آخر، وهو أن علامة التأنيث لا تكون أبدًا وسطًا، إنما تكون آخرًا لا محالة، و **(كلتا)**: اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن.

وأيضًا فإن **(فِعْتَل)** مثال لا يوجد في الكلام أصلًا فيحمل هذا عليه». [٤]

ومما ردَّ به ابن جنى قول الجرمي أيضًا: «أن التاء لا تزاد حشوًا إلا في **(افْتَعَلَ)** وما تصرف منه». [٥]

فجملة ما اعترض به الشُّراح على قول الجرمي يُفهم أن قوله يفسد من قِبَل ابتنائه على ما لا نظير له في العربية وهو زيادة التاء في مثل هذا الموضع؛ ولأنه ليس في أبنية الأسماء **(فِعْتَلٌ)**.

---

(١) شرح الرماني ج٤ ق٢٦ .

(٢) التعليقة٣/ ١٩٠ .

(٣) كتاب الشعر ١٣٠ .

(٤) سر الصناعة ١/ ١٥١-١٥٢ .

(٥) الخصائص ١/ ٢٠٣ .

وجملة ما اعترض به ابن جنى يفهم أن قول الجرمي يَفْسُدُ – إضافة إلى ما أورده الشُّرَّاح – من قَبَل أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، و (كلتا) اسم مفرد عند البصريين وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث،هذا إلى أن تاء التأنيث لا تكون حشوًا في كلمة ولا بعد ساكن غير الألف.

وقد حاول ابن جنى أن يوجد مخرجًا لقول الجرمي ليدفع عنه نسبة القول بعدم النظير؛ حيث قال: « غير أني وجدت لهذا القول نحوًا ونظيرًا، وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القَوَّاد: الكَلْتَبَان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب وهو القيادة،فقد ترى التاء على هذا زائدة حشوًا، ووزنه (فَعْتَلَان)، ففي هذا شيئان: أحدهما التسديد من قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب».[1] لكنه رجع وصَرَف ذلك بعده مباشرة قائلًا: «وأمثلُ ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَبُ ثلاثيًّا، والكَلْتَبَان رباعيًّا، كزَرِمَ وازْرَأَمَّ، وضَفِطَ واضفَأَدَّ، وكزَغَّبَ الفرخ وازْلَغَبَّ، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثي والرباعي».

ويردُّ مذهب الجرمي أيضًا – كما قال الفارسي – أن التاء لو كانت ملحقة زائدة والألف أصل (لام الفعل) في (كلتا) لقالوا في النسب إليها : (كِلْتَوي)، فلَمَّا قالوا: (كِلَوِيٌّ) وأسقطوا التاء في النسب بالإجماع دل على أنهم أجْرَوها مجرى التاء التي في (أخت) التي إذا نسبت إليها قلت :أَخويٌّ، وهو نصُّ كلام ابن الوراق[2] ،والجوهري [3]،وممن رد مذهب الجرمي من النحاة ابن سيده [4]، والعكبري [5]، وابن يعيش [6]، والرضي [7]، والمرادي [8]، والسيوطي [9]، والأشموني [10].

ومذهب الجرمي لا يصح إلا على مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كلا): (كلٌّ) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث [11] وهو مذهب مردود عند البصريين.

---

(١) الخصائص ١/ ٢٠٣ .
(٢) علل النحو ٣٩١ .
(٣) الصحاح ٦/ ٢٤٧٧ .
(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ١٠٦ .
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٣٨ .
(٦) شرح المفصل ١/ ٥٥ .
(٧) شرح الشافية ٢/ ٧٠ .
(٨) توضيح المقاصد ١/ ٣٢٨ .
(٩) همع الهوامع ١/ ١٣٧ .
(١٠) شرح الأشموني ٤/ ٢٧٦ .
(١١) انظر: معاني الفراء ٢/ ١٤٢ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٩ ، شرح التسهيل ٢/ ٦٧ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٨ ، المساعد ١/ ٤١ ، المقاصد الشافية ١/ ١٦٤ ، شرح التصريح ١/ ٦٦ .

٩- أبو إسحاق الزيَّادي

(....-٢٤٩هـ)

إضافةُ «إِذْ» إلى الشَّرْطِ

«إذْ» ظرف للوقت الماضي لازمة للظرفية، مبنية لعلتين؛ إحداهما: وضْعُها على حرفين، وهو وضع الأسماء غير المتمكنة، والثانية: شبهها بالموصولات في افتقارها إلى ما بعدها من الجمل. (١)

وتفسير الافتقار أن «إذ» تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعض دون بعض فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم، وضارعت «الذي» والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات؛ لأن الأسماء موضوعة للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض، فإذا وجد منها ما يتوقف معناه على ما بعده حل مع ما بعده من تمامه محل الاسم الواحد وصار هو بنفسه بمنزلة الاسم، وبعض الاسم مبني؛لأن بعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى. (٢)

وتلزم «إذ» الإضافة إلى الجمل الخبرية الاسمية نحو: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ**﴾(٣)، أو الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ، أو مضارع بمعنى الماضي.

وجوز الزَّيَّادي إضافة **(إذ)** إلى الجملة الشرطية فتقول: **(أتذكرُ إذ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ)**.

ومذهب سيبويه (٤) أنه لا يضاف إلى الجزاء، فإن أضيف **(إذ)** إلى **(مَنْ، وما، وأي)** ونحوها من أسماء الجزاء «فالواجب كما ذكر سيبويه جعلُها –أي هذه الأسماء– موصولة » .(٥)

قال أبو علي: « قال سيبويه، وأبو عمر، وأبو عثمان فيما حكاه عنه المبرد في: **(أتذكر إذْ مَنْ يَأتِنَا نَأْتِهِ)** أنه لا يضاف إلى الجزاء، فإن أضفت إلى هذه الأسماء أَذْهَبْتَ الجزاء عنها؛ كما أنك إذا أدخلت عليها **(كان)** و **(إنَّ)** ونحوه أذهبت الجزاء منها.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٤ بولاق،٣/ ٢٨٥ هارون، المقتضب ٣/ ١٧٧، شرح التسهيل ٢/ ٢٠٦،مغنى اللبيب ٢/ ٣٢ .
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٥ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥١٠ .
(٣) [سورة الأنفال: ٢٦].
(٤) الكتاب ١/ ٤٣٨ .
(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٨ ، مختار التذكرة ٤٩٦ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ١٠٢ .

وقال الزيادي: يجوز إضافتها إلى الجزاء» [١].

وقد ناقش الفارسي مذهب الزيادي في موضعين من كتبه :«التذكرة»،و«المنثورة»،وكلامه في كلا الموضعين يفسر بعضه بعضًا.

قال في «المنثورة»: «إذا قلت: **(أتذكرُ إذْ مَنْ يَأتِنَا نَأْتِهِ)** لم يجز أن يضاف إلى الشرط والجزاء، وذلك أن **(إذ)** تضاف إلى الجمل، فكذلك **(مَنْ)** تضاف إلى الجمل، والجملة لابد من أن تكون خبرية، وإذا كانت خبرية لا تضاف إليها، فلما كانت هذه الجملة منقطعة كما أن الاستفهام منقطع مما قبله كانت بمنزلة الاستفهام، فلم يجز أن تضاف إلى الشرط». [٢]

ويقول مفسرًا هذا الكلام: «يدل على صحة قول سيبويه انقطاع الجزاء مما قبله كانقطاع ما فيه لام الابتداء؛ فكما لاتصح الإضافة إلى ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام؛ كذلك لا يجوز إلى **(مَنْ)**الجزاء». [٣]

ثم يذكر اعتراضًا ورد على هذا الرد مفادُه أنه: « إن قلت: إذا جازت إضافة **(الغلام)** ونحوه إلى الجزاء؛ نحو: **(غلامَ مَنْ تضْرِبْ أَضْرِبْ)** فهلا جازت إضافة **(إذ)** إليه؟». [٤]

ثم يجيب قائلًا: « إن إضافة ما كان خارجًا من حيز الفعل الذي هو الشرط إليه لا تصح، كما صحت إضافة **(الغلام)** ونحوه إليه،وإنما جازت إضافة **(الغلام)** ونحوه إليه كما جاز أن يتعلق به حرف الجر في نحو: **(بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ)** وجاز دخول حرف الجر عليه، لأنه لم يكن يخلو من أحد ثلاثة أشياء:

إما أن يذكر الحرف بعد الشرط معلقًا، أو يقدَّم قبل الشرط، أو يوقع الحرف في هذا الموقع الذي أوقع، فلم يجز تعليق الحرف؛ لأنه لم يعلق في موضع، ولم يجز تقديم الشرط لأن المجزوم لا يتقدم على الجازم، وما بعد حرف الشرط لا يتقدم على الشرط، كما أن ما بعد حرف الاستفهام كذلك، وما بعد لام الابتداء كذلك، فلم يبق إلا وقوعه قبل الاسم.

وجاز ذلك فيه، لأنه معه في موضع نصب، ولأنه بمنزلة جزء منه؛ ألا تراك تعطف عليه بالنصب في قولك: **(مررتُ بزيدٍ وعمرًا)**،فلما كانا في موضع نصب وكان الشرط يعمل فيما تقدمه؛ نحو: **(أيَّهُمْ تضربْ أضربْ)** كذلك تعلَّق به حرف الجر.

---

(١) مختار التذكرة ٤٩٦ .

(٢) المنثورة ١٧٤ .

(٣) مختار التذكرة ٤٩٦ .

(٤) السابق ٤٩٦ .

فإذا كان كذلك لم يجز إضافة **(حين)** و **(إذ)** ونحوهما إليه من حيث لم يكن من جملته، ولا مما ينتصب بها بعد الشرط؛ كما لم يجز أن يضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيز الاستفهام، ولو جاز أن يضيف **(إذ)** ونحوه في **(أتذكرُ إذْ مَنْ تَأْتِنَا نَأْتِهِ)** من حيث أضيف إليه؛ نحو: **(غُلامَ مَنْ تَضربْ أضربْ)** لجازت إضافة هذا الضرب المنقطع عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أضيف إليه ما يتعلق بها بعده،نحو: **(غلامَ مَنْ تضرب؟)**،و**(دابةَ مَنْ تركبْ)**، فلما لم تجز إضافة الضرب الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جواز إضافة ما كان متعلقًا بها بعد الاستفهام إليه، كذلك لا يجوز إضافة نحو: **(أتذكرُ إذْ مَنْ يَأتِنَا نَأْتِهِ)** وإن كان يجوز إضافة ما بعده إليه». (١)

ويفسر الرضيُّ كلام الفارسي فيقول:

«لأن **(غلام)** اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط؛ إذ سرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف؛ وأما **(إذ)** فإنه مضاف إلى الجملة لا إلى **(مَنْ)**، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية، وذلك المضمون ههنا مصدر **(نُكْرِمْهُ)** واقعًا على معنى **(مَنْ)**؛ أي: **(أتذكرُ وقتَ إِكْرَامِنَا مَنْ يَأْتِينَا)**، فلم يصر مع **(مَنْ)** كالكلمة الواحدة، ولم يكتس منه معنى الشرط؛ إذ ليس مضافًا إلى **(مَنْ)** كما كان **(غلامٌ)** مضافًا إليه، فلذا لم يلزم تصدر **(إذ)** كما لزم تصدر **(غلام)**، بل هو معمول لـ **(تذكر)** المقدم عليه، فلا يجوز جعل **(مَنْ)** شرطية، حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم **(إِذْ)** عليه». (٢)

ويَرِدُ اعتراضٌ آخر على المانعين مضمونه: «إن الشرط والجزاء ضرب من الخبر وليس الاستفهام كذلك؛ ألا تراه يوصف به ويوصل، فكما يجوز الوصف به والوصل كذلك تجوز الإضافة إليه». (٣)

ويجيب الفارسي عليه قائلًا:

« كونه خبرًا لا يُجوِّزُ الإضافة إليه لما ذكرنا من انقطاع الجزاء مما قبله، كما لا يجوز الإضافة إلى ما فيه اللام، وإن كان خبرًا لانقطاعه، على أن الجزاء إنما يكون خبرًا بالجملة التي هي الجزاء، والإضافة لم تقع إلى تلك وإنما وقعت إلى الجملة التي هي الشرط، وهذه ليست بخبر إنما هي بمنزلة الاستفهام، والإضافة في اللفظ إنما هي إليها، فلا يجوز كما لا يجوز في الاستفهام». (٤)

---

(١) مختار التذكرة ٤٩٦-٤٩٧ ، المنثورة ١٧٤-١٧٥ ، وانظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٨ .

(٢) شرح الكافية ٤/ ١٠٢ .

(٣) مختار التذكرة ٤٩٧ ، المنثورة ١٧٥ .

(٤) مختار التذكرة ٤٩٧ ، المنثورة ١٧٥-١٧٦ .

وقد يعترض معترض بأن (**مَنْ**) مع دخول (**إذ**) عليه في صدر الكلام، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام.

ويجيب الرضي على هذا الاعتراض قائلًا:

« قد مرَّ في باب الابتداء أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها؛ إذا أثَّرَ في تلك الجملة وزاد في معناها شيئًا، وأزيده ههنا شرحًا فأقول:

لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين:

أحدهما: أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل، **والثاني**: أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني، وذلك مثل: إنَّ، وكأنَّ، وظنَّ، وأخواتها، وما النافية... والظروف المضافة إلى الجمل لاشك في إحداثها في الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام، لأن المصدر مفرد، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك». [(١)]

مما سبق يتبين أن مذهب الزيادي القائل بجواز إضافة (**إذ**) إلى الشرط مذهب لا تستقيم له حجة، ولا يتضح له قياس، ولا نظير له، وما كان بهذه المثابة فمحله الاضطرار، وهو ما قرره متأخرو النحاة؛ كالرضي [(٢)]، وأبي حيان [(٣)]، وابن عقيل [(٤)]، والسيوطي [(٥)]، وثبت بعد هذا قوة مذهب سيبويه والجمهور.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح الكافية ٤/ ١٠٢-١٠٣ .

(٢) السابق ٤/ ١٠١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٢-١٤٠٣ .

(٤) المساعد ١/ ٥٠٠ .

(٥) همع الهوامع ٣/ ١٧٤ .

١٠- أبو عثمان المازنيُّ

(....-٢٤٩هـ)

المسألة الأولى

إجراءُ (مِثْلَ ما) مجْرى (خمسةَ عشرَ) في البِناء

في قراءة من قرأ بفتح **(مِثْلَ)** في قول الله – عز وجل -: **﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾** (١) ذهب سيبويه إلى أن **(مِثْلَ)** مبنيَّةٌ لأنها أضيفت إلى غير متمكن في الاسمية وهو قوله: **(أنكم)**، و **(ما)** زائدة،أي أنه لما أضاف **(مثَل)** إلى مبني وهو قوله **(أنكم)** بناه كما بنى **(يومَئذٍ)**،وتبعه على هذا القول طائفة من النحويين.(٢)

وحكى ابن السراج عن المبرد أن أبا عثمان المازني قال في هذا الموضع: « بنُي **(مِثْلُ)** مع **(مـا)** فجعله بمنزلة **(خمسةَ عشرَ)** وإن كانت **(ما)** زائدة،وأنشد أبو عثمان(٣):

وَتَداعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ ... مِثْلَ ما أثْمَرَ حُمَّاضُ الجبلْ ».

ونقل ابن السراج عن المبرد القول بجواز ما ذهب إليه المازني في هذا الموضع،وجمهور البصريين على أن أصح الأقوال في نصب **(مثل)** هو قول سيبويه؛ لأنه لما أضيف **(مثل)** إلى غير متمكن بُنيَ .(٤)

وقد ضعَّف الفارسى مذهب المازني ورده من أوجه:

الوجه الأول: أنه مذهب « قليل لا نظير له، وليس حكم ما كان مثله في القلة القياس عليه، وصرف ما يتوجه على غيره إليه».(٥)

الوجه الثاني: بُعْد مذهبه؛ « لأنه إذا كانت **(ما)** زائدة لم يسغ بناؤها مع ماقبلها وتصييرها اسمًا

---

(١) [الذاريات: ٢٣].

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٧٠ بولاق،٣/ ١٤٠ هارون، الأصول ١/ ٢٧٥ ، البغداديات ٣٣٩ ، التعليقة ٢/ ٢٥٤ ، الحجة لأبي علي ٦/ ٢١٨ ، شرح السيرافي ٣/ ٣٦٦ ، الخصائص ٢/ ١٨٢ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٨٧ ، أمالى ابن الشجري ٢/ ٦٠٣ ، كشف المشكلات ٢/ ١٢٧٨ ، البيان لابن الأنباري ٢/ ٣٩١ ، شرح سيبويه لابن خروف ٢٣٠ ، المقرب ١/ ١٠٢ ، التبيان للعكبري ٢/ ١١٨٠ ، شرح المفصل ٨/ ١٣٥ ، رصف المباني ٣١٢ ، الدر المصون ١٠/ ٤٧ .

(٣) البيت للنابغة الجعدي في (ديوانه ٨٧– تحقيق عبد العزيز رباح- المكتب الإسلامي – دمشق- ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

(٤) إعراب النحاس ٣/ ٢٤١ .

(٥) البغداديات ٣٣٩ .

واحدًا، ألا ترى أنه لم يوجد في الشيئين اللذين جعلا اسمًا واحدًا ما أحدُ الشيئين فيه حرفٌ زائدٌ». [(١)]

وقد ضعف ابن يعيش مذهب المازني من هذا الوجه قائلًا: « وما قال أبو عثمان فضعيف أيضًا لقلة بناء الحرف مع الاسم، فأما **(لا رجلَ فِي الدَّارِ)** فليس مما نحن فيه؛ لأن **(لا) عاملةٌ** غير زائدة، و **(ما)** في مثل **(ما أنكم تنطقون)** فيمن ذهب إلى بنائها زائدة، ولا يكون فيه حجة» [(٢)].

الوجه الثالث: أن البيت الذي احتج به المازني ليس فيه حجة لـه لتطرق احتمالات عدة إليه، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ومن هذه الاحتمالات:

١ – أن يكون بناء **(مثل)** لإضافته إلى **(ما)** مع **(أثْمَر)**،ويكون التقدير: **(مثْلَ شيءٍ أثمـرَ حُمَّـاضَ الجَبَلِ)**، فيبنى **(مثل)** على الفتح لإضافتها إلى **(ما)** وهي غير متمكنٍ [(٣)].

الاحتمال الثاني: أن يجعل **(ما)** مع الفعل بمنزلة المصدر، فيكون: **(مثلَ إثمار الحُمَّاض)**، فيكون في ذلك كقوله: ﴿**وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ**﴾[(٤)]، وقوله: ﴿**عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ**﴾[(٥)] .[(٦)]

قال أبو علي: « بل لا يتوجه إلا على هذه الجهة؛ لأنه إن جعل **(ما)** مبنية مع **(مثل)** في البيت بقيت غير مضافة، ألا ترى: أنها ليست من الأسماء التي تضاف إلى الفعل، فإذا لم يجز إضافتها إلى ما بعدها لكونه فعلًا امتنع هذا التقدير فيه؛ لأن **(مثل)** يبقى مفردًا، وهو مما لا يوصف به مفردًا، لقلة الفائدة به وضعف المعنى فيه». [(٧)]

وحاول أبو علي أن يوجه الآية على هذا الاحتمال؛ لأن **(ما)** فيها مضافة إلى **(أنكم)** وهي في تأويل مصدر، ولا يمتنع تقدير الإضافة فيه وإن كان مبنيًا كما قالوا: **(كَمْ رجلٍ)** فأضافوا **(كم)** وهو مبني، ثم خلص إلى ضعف هذا التوجيه وقلته، وعلل ذلك بما حكاه عن ابن السراج من أن إضافة الاسم المبني لا توجب التمكن في المضاف لوقوعه موقع الحرف ثم قال: «فقول أبي عثمان في الآية كما ذكرته لك من الضعف». [(٨)]

---

(١) التعليقة ٢/ ٢٥٥ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٣٥ .

(٣) البغداديات ٣٤٠ ، التعليقة ٢/ ٢٥٥ ، الحجة ٦/ ٢١٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٤ .

(٤) [سورة الأعراف: ٥١].

(٥) [سورة البقرة: ١٠].

(٦) البغداديات ٣٤٠ ، التعليقة ٢/ ٢٥٥ ، الحجة ٦/ ٢١٨-٢١٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٤ .

(٧) البغداديات ٣٤٠ .

(٨) البغداديات ٣٤٠-٣٤١ .

ثم حاول أبو علي أن يوجد لقول المازني نظيرًا يحمل عليه، ويؤنس به فقال:

«ولكن يدل على جواز بناء **(مثل)** مع **(ما)**، وكونه مع **(مــا)** بمنزلـة شيء واحـد قـول حميـد بـن ثور[1]:

ألا هَيَّما مما لقِيتُ وهَيَّما ووَيحًا لِمَنْ لم يدر ما هُنَّ وَيْحَمَا

... وقوله: **(وَيْحَمَا)**: في موضع نصب بأنه مصدر، فلولا أنه بنى مع **(ما)** لم يكن يمتنـع النصـب الذي يجب بكونه مصدرًا، ويلحقه التنوين فلمَّا لم ينصب علمت أن الرفع إنما حصـل فيـه للبنـاء مـع **(ما)**». [2]

واستشهد بما أنشده أحمد بن يحيى[3]:

أ ثَوْرَ ما أصِيدُكُم أم ثَوْرَينْ أَمْ تِيكُمُ الجَمَّاءَ ذاتَ القَرْنَينْ

قال: « فلولا أن **(ثور)** مع **(ما)** جُعلا شيئًا واحدًا، وبني ثور عـلى الفـتح معـه لـذلك لم يمتنـع التنوين من لحاقه». [4]

ومما يؤيد مذهبَ سيبويه في أن البناء ليس لتركيب **(ما)** مع **(مثل)** أنك لـو حـذفت **(مـا)** لبقـي البناء بحاله نحو **(مثل أنكم)** لإضافته إلى غير متمكن [5] ،وقد وجه بعضهم قول المازني بأن تركيـب **(مثل)** مع **(ما)** وجعلهما بمنزلة الاسم الواحد شأنه شأن ويْحما وهيَّما، وابْنما، وهو توجيه ابن عطية. [6]

واعتُر ضَ على هذا التوجيه بأن **(ابْنَمَا)** ليس من هذا البـاب؛ لأن **(ابن)** زِيْـدَت عليـه المـيم، وإذا زيدت الميَم عليه جُعلَت النون تابعة للميم في الحركات على الفصيح، فتقولَ: هذا ابنُمٌ، ورأيتُ ابْنَمًا، ومررتُ بابْنمٍ، فتجرَي حركات الإعـراب عـلى المـيم وتتبعهـا النـون، وهـو جـواب أبي حيـان [7]، والسمين[8].

ولم يتعرض الزجاج والنحاس والزمخشري لقول المازني في الآية،بل ذكر الزجاج قول الفراء: إن

---

(١) ديوان حميد بن ثور ،تحقيق عبد العزيز الميمني – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٥ م – ٧ .

(٢) البغداديات ٣٤١ ، الحجة ٦/ ٢١٩–٢٢٠ ، الخصائص ٢/ ١٨١ .

(٣) رجزٌ لم يُهتد لقائله، وهـو في الحجـة لأبي عـلي ٦/ ٢٢٠ ، والخصـائص ٢/ ١٨٠ ، ورصـف المبـاني ٣٣٦ ، والبحـر المحيط ٨/ ١٣٦ ، والدر المصون ١٠/ ٤٨ .

(٤) الحجة ٦/ ٢٢٠ ، الخصائص ٢/ ١٨٠ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣٥ .

(٦) المحرر الوجيز ٥/ ١٧٦ .

(٧) البحر المحيط ٨/ ١٣٦ .

(٨) الدر المصون ١٠/ ٤٨ .

من نصبها جعلها في مذهب المصدر كقولك: إنه لحقٌّ حقًّا [(١)] ،وذكر قولًا آخر: أن يكون **(مثل)** في موضع رفع إلا أنه لما أضيف إلى **(أنَّهُتـ** ِحَ [(٢)]، ورجح الزمخشري قول الفراء مع تجويزه قول سيبويه[(٣)] ،وذكر النحاس قول سيبويه، والفراء، وقول بعض الكوفيين: إن **(مثل)** منصوبة بمعنى **(كمثل)** ثم حذف الكاف ونصب، وهو قول الفراء الثاني. [(٤)]

وقال النحاس: « وفي نصبه – أي **(مثلَ ما)** أقوال أصحها ما قال سيبويه» [(٥)] ،ولم يتعرض لقول المازني.

ولكن يبدو أن قَوْلَيْ سيبويه والمازني يتجاذبان في نفس أبي علي، فهو يقوى قول سيبويه ويميل إليه،بدليل ما ساقه من الأوجه والاحتمالات ، وبدليل قوله عقب حكاية ابن السراج كلام المبرد: «قد قلت أنا في قول المازني ما عندي فيه، وإن أقوى الأقوال قول سيبويه، وهو أنه بني لأنه أضيف إلى غير معرب» .[(٦)]

وبدليل قوله عقب حكايته بيت حميد بن ثور: « فهذا – أي قول المازني – يتوجه على هذا، وكان سيبويه كرهه لما أعلمتك من قلته» [(٧)].

ولكنك تراه حين استشهد بهذين البيتين اللذين ساقهما نظيرين لقول المازني كأنه يميل إلى جواز هذا القول وصحته، وهو ما يُشْعِر به كلامه في «الحجة» وهو من آخر كتبه تأليفًا حيث ساق هذين البيتين دليلًا على جواز قول المازني ولم يذكر بعد ذلك ما يشعر بقلة ذلك أو ضعفه.

والذي يمكن الخلوص إليه من ذلك بخصوص رأي الفارسي أنه يميل إلى قوة قول سيبويه أن **(مثل)** بُنى لإضافته إلى غير معرب، وأن قول المازني: إنه بني لتركبه مع **(ما)** كتركيب خمسة عشر قولٌ جائز مع قلته.

ومما يدعمُ مذهب سيبويه في أن البناء ليس لتركيب **(ما)** مع **(مثل)** أنك لو حذفت **(ما)** لبقى البناء بحاله، نحو: **(مثلَ أنكم)** لإضافته إلى غير متمكن، وهذا يؤيد تعبير سيبويه عن **(ما)** في هذا

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٥ ، معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٤ .

(٢) معاني الزجاج ٥/ ٥٤ .

(٣) الكشاف ٥/ ٦١٤ .

(٤) معاني الفراء ٣/ ٨٥ ، إعراب النحاس ٤/ ٢٤١ .

(٥) إعراب النحاس ٤/ ٢٤١ .

(٦) التعليقة ٢/ ٢٥٦ .

(٧) البغداديات ٣٤٢ .

الموضع بأنها **(لغو)**.

وغالب النحاة الذين حكوا المذاهب في هذة المسألة سلكوا مسلك الحكاية دونما ترجيح لأحدها، ومن هؤلاء ابن جني [(١)]، ومكي بن أبي طالب [(٢)]، والباقولي[(٣)]، وابن عطية[(٤)]، وابن الأنباري [(٥)]، وابن خروف [(٦)]، والعكبري [(٧)]، وأبو حيان [(٨)]، والسمين. [(٩)]

وتابع ابن الشجري أبا علي فى مسلكه الاحتجاجي ونقل كلامه بنصه [(١٠)]، وتبعهما ابن يعيش. [(١١)]

والبحث في النهاية يميل إلى ترجيح مسلك أبي علي إعمالًا لقاعدة طرد الباب على حالة واحدة؛ إذ لو سوغنا القول بتركيب **(مثل)** مع **(ما)** وجعلهما مبنيين كالشيء الواحد إجراءً لهما مجرى **(خمسةَ عشرَ)** لما كان هناك ما يمنع من طرد ذلك في **(حيثما)**،و**(أينما)**،و**(حينما)**،و**(إذ ما)**، ونحوها،وهو ما لم يقل به أحد من النحاة ولا المازني نفسه،فالتفريق بين **(مثل ما)** وبين هذه الأشياء تفريق بين المتماثلات،والقول بإفراد (مثل ما) وحدها بتسويغ هذا القول ادعاء لا يقوم على ساق.

❁ ❁ ❁

---

(١) الخصائص ٢/ ١٨٢ .

(٢) الكشف ٢/ ٢٨٧-٢٨٨ ، مشكل إعراب ١/ ٣٢٣ .

(٣) كشف المشكلات ٢/ ١٢٧٩ .

(٤) المحرر الوجيز ٥/ ١٧٦ .

(٥) البيان ٢/ ٣٩١ .

(٦) شرح الكتاب ٢٣٠ .

(٧) التبيان ٢/ ١١٨٠ .

(٨) البحر المحيط ٨/ ١٣٦ .

(٩) الدر المصون ١٠/ ٤٧-٤٨ .

(١٠) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٤ .

(١١) شرح المفصل ٨/ ١٣٥ .

المسألة الثانية

الأمثلةُ التي يُوْزَنُ بِهَا الأسماءُ بين الصَّرفِ والمنْعِ

الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المعلقة على المعاني لإشارتك بها إلى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة إن مثَّلتَ به الصفة،فإن أوقعته موقع نكرة كان اسمًا منكورًا، وإن أوقعته موقع معرفة كان اسمًا معرفة، ثم ينظر فإن كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف مُنع صرفه، وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفًا. (١)

هذا ما استقر عليه التقعيد النحوي بعد الخلاف في المسألة بين البصريين والمازني (٢) في الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال.

ومثال ما أشارت إليه القاعدة أن تقول مثلًا: **(كُلُّ أَفْعَلٍ يكون صفةً لا ينصرف)** فتصرفُ (أَفْعَلَ) هذا؛ لأن **(كُلاًّ)** توجب له التنكير كقولك: **(كل رجل)** وهو اسم ليس بصفة فليس فيه إلا علة واحدة وهي: وزن الفعل، فانصرف لذلك.

وإن كان المُمَثَّلُ به لا ينصرف؛ لأن الذي مثلت به **(أحمر)** وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة، ولا يمتنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل به؛ لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف.

وهذه الأوزان إنما يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول: **(مررتُ برجلٍ فاعلٍ)**، أي عاقل، وهذا حكمه عند سيبويه والخليل في الصرف وتركه حكم الموزون،ومن ثمة قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم: **(كُلُّ أفْعَلٍ)**: «تقول **(كُلُّ أفْعَلٍ)** يكون وصفًا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة،و(كُلُّ أفعلٍ) يكون اسمًا تصرفه في النكرة، قلتُ: فكيف تصرفه وقد قلتَ: لا أصرفه؟

قال: لأن هذا بناءٌ يُمَثَّل به فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز فإن كان اسمًا وليس بوصف جرى، ونظير ذلك قولك: **(كل أَفعَلٍ أردت به الفعل نصبٌ أبدًا)** فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان **(أفْعَلُ)** اسمًا،فكذلك منزلة أَفْعَلَ في المسألة الأولى، ولو لم تصرفه ثم لتركت **(أَفْعَلَ)** ههنا نصبًا فإنما **(أفْعَلٌ)** هنا اسم بمنزلة **(أفْكَلٍ)**،ألا ترى أنك تقول: إذا كان هذا البناء وصفًا لم أصرفه، وتقول: **(أفْعَلُ)** إذا كان وصفًا لم أصرفه، فإنما تركت صرفه ههنا كما تركت صرف **(أفْكَلٍ)** إذا كان معرفة، وتقول إذا قلت: **(هذا رجلٌ أفعلُ)** لم ينصرف على حال، وذلك لأنك

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩-٤٠ .

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٣٨٤ ، الأصول ٢/ ٩٦-٩٧ ، شرح السيرافي ٣/ ٤٦٨ ، النكت على سيبويه ٢/ ٤٤٢ .

مثلت به الوصف خاصة فصار كقولك: **(كلُّ أفْعَلَ زيدٌ نصبٌ أبدًا)** لأنك مثلت به الفعل خاصة». [1]

فعند الخليل وسيبويه الوزن والموزون يستويان في الصرف وتركه فتقول: **(مررت برجلٍ أَفْعَلَ)** بترك صرف **(أفْعَل)**؛ لأن موزونه **(أحمقَ)** مثلًا.

وأما المازني فنظر إلى لفظ الكناية والوزن لا إلى الموزون المكنى عنه،فلا يصرف نحو **(مفاعل)** إذا كنى به عن موزونه لاشتمالها على سبب منع الصرف، ويصرف نحو **(مررت برجلٍ أفْعَلَ)** لفقد شرط الوصف عنده، لأنه ليس بنعت معلوم.

ومن ثم خطَّأ المازني سيبويه في ترك صرف **(هذا رجلٌ أفعل)**؛ لأنه مثال لا صفة عنده.

قال الفارسي: « قال أبو عثمان: أخطأ، ينبغى له أن يصرف وإلا نقض جميع قوله؛ لأن **(أفعل)** ليس بوصف، إنما هو مثال للفعل وليس يمتنع إلا من صرف **(أفعل)** الذي هو صفة.

قال أبو العباس: لم يصنع أبو عثمان شيئًا». [2]

قال المبرد: « وكان المازني يقول: **(هذا رجل أفعلٌ)** فيصرف **(أفعلًا)** هذا، ويقول: لأنه ليس بنعت معلوم، وأما **(أفْعَلَ زيدٌ)** يجعله فعلًا؛ لأنه قد رفع زيدًا به، وهو مذهب، وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا» [3]،ويبين أبوعلي حَيثية ردِّ المبرد لقول المازني فيقول:

« إنما قال أبو العباس ذلك، لأن **(أفعل)** الواقع بعد الموصوف لايكون إلا صفة، كما أن **(أفْعَل)** الذي ارتفع به **(زيدٌ)** لا يكون إلا فعلًا ،فقد اختص **(أفْعَل)** بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، و**(كلٌّ)**[4] مضاف إليه، ولم يبق على أنه مثال يعم أمثلةً، فقول سيبويه إذًا صحيح». [5]

وقد وافق السيرافي قول المازني في صرف **(أفعل)** في **(هذا رجلٌ أفعلٌ)** فقال: «والقول عندي أنه ينصرف؛ لأنا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: **(هؤلاء نسوةٌ أربعٌ)**،و**(مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)**». [6]

ويمكن أن يُردَّ على ذلك بأن **(أربع)** إنما صُرف في مثل ذلك لأنه وضع اسمًا فلم يُلتفت إلى ما

---

(١) الكتاب ٢/ ٥-٦ .
(٢) التعليقة ٣/ ٢١-٢٣ .
(٣) المقتضب ٣/ ٣٨٤ .
(٤) أي في قولهم: (كُلُّ أفعَلَ زيدٌ) .
(٥) التعليقة ٣/ ٢٢-٢٣ .
(٦) شرح السيرافي ٣/ ٤٦٨ .

طرأ له من الوصفية، ولاسيما أنه يقبل التاء،فهو منصرف نظرًا للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية، وقبوله التاء يجعله أحق بالصرف. [١]

وعلى النقيض منه ذهب ابن خروف إلى أن تخطئة المازني لسيبويه قول ساقط ؛لأنه«قد علمنا أنه مثال لكنه لما يشركه في الفعل الاسم أجري عليه حكمه؛كَآدَمَ وَأَحْمَرَ». [٢]

وقد جرى على قول سيبويه كثير من النحاة؛كابن جني [٣]، والزمخشري [٤]، وابن يعيش [٥]، والرضي. [٦]

قال ابن جني: « ومن الأعلام المعلقة على المعاني ما استعمله النحويون في عباراتهم من المُثُل المقابل لها المُمَثَّلات؛ نحو قولهم: **(أفعلُ)** إذا أردت به الوصف و له **(فعلاء)** لم تصرفه، فلا تصرف أنت **(أفعل هذا)** من حيث صارت علمًا لهذا المثال نحو: أحمر، وأصفر، وأسود، وأبيض، فتجري **(أفعل)** هذا مجرى أحمد، وأصْرَ م عَلَمَين وتقول: **(فاعلة)** لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة، فلا تصرف **(فاعلة)**؛ لأنها عَلَمٌ لهذا الوزن، فجرت مَجْرَى فاطمة وعاتكة...». [٧]

وقال الزمخشري: « ومن الأعلام الأمثلة التى يوزن بها في قولك: **(فَعْلَان)** الذي مؤنثة **(فَعْلَى)**، و**(أَفْعَل)** صفة لا ينصرف... ». [٨]

ويرجح الرضي قول سيبويه قائلًا: « ومذهب سيبويه هو الحق؛ إذ معناه معنى الموزون، والكناية عن العَلَم جارية في اللفظ مجراه؛بدليل إدخالهم اللام على **(فُلانٍ)**،و**(فُلَانةٍ)** ومنعهم صرف فلانة». [٩]

فالوزن عند سيبويه إذًا جار مجرى موزونه في الصرف وعدمه، ومعنى الموزون عنده معتبر، والمازني يعتبر لفظ الوزن **(الكنايةً)** لا الموزون **(المكنى عنه)**، وهو مذهب له وجه، فاعتبار اللفظ دون المعنى مما لا ينكر عند النحاة وله أمثلة كثيرة شاهدة على غرار « **تَسْمَعُ بالمُعَيْدِي**» مما لفظه لفظ فعل ومعناه اسم ونحوه وإن جرى شذوذًا، فلا مانع من إجازته وإن كان خلاف الأولى.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٨ ، حاشية الصبان ٣/ ٣٤٧ .
(٢) شرح سيبويه لابن خروف ٢٩٤-٢٩٥ .
(٣) الخصائص ٢/ ١٩٩ .
(٤) شرح المفصل ١/ ٣٩ .
(٥) السابق ١/ ٣٩-٤٠ .
(٦) شرح الكافية ٣/ ٢٥٢-٢٥٣ .
(٧) الخصائص ٢/ ١٩٩ .
(٨) شرح المفصل ١/ ٣٩ .
(٩) شرح الكافية ٣/ ٢٥٣ .

المسألة الثالثة

اطِّرادُ هَمْزِ الواوِ السَّاكنةِ المضْمُومِ مَا قَبلَهَا

جاء في لغة بعض العرب همز كل واو ساكنة قبلها ضمة بصفة توحي بالاطراد، وتأسيسًا على ذلك خُرِّجَتْ بعض القراءات؛كقراءة **(فَطَفِقَا مَسْحًا بِالسُّؤق)** (١) ،وقراءة: **(فَاسْتَوَى عَلَى سُؤقِهِ)** (٢)، وعلى هذا خُرِّج أيضًا قوله تعالى: **(وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُؤْقِنُونَ)** (٣).

وروي عن نافع أنه قرأ قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ**﴾ (٤) بهمز واو **(الأولى)** بعد إدغام نون التنوين في لامها هكذا: **(عَادَ لُّؤلَى)**. (٥)

وهذه القراءة من شواذ القراءات على ما ذكر ابن خالويه (٦)، وابن جني (٧)، ولكن حاول بعضهم أن يوجهها على اللغة المذكورة، لكن يبدو أن هذا لم يلق قبولًا عند أبي علي، فإنه قال: «وأما قراءة بعض القراء **(عادًا لُّؤْلَى)** بالهمز بعد اللام المدغم فيها فليس بالحسن في قياس العربية؛ لأن هذه الواو عين بالدلالة التي قدمنا، وإذا كانت العين واوًا لم يجز همزها لسكونها إلا على شيء وليس بالكثير، وهو أن أبا عثمان أو غيره من أصحاب أبي الحسن - يعني الأخفش - حكى عنه أن أبا حَيَّة - فيما أظن - كان يهمز الواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، وينشد: (٨)

أَحَبُّ المُؤْقِدينَ إِلَيَّ مُؤسَى *

---

(١) [سورة ص: ٣٣] ، وهي قراءة قُنْبل، وانظر: السبعة ٥٥٣ ، الحجة ٥/ ٣٩١ ، البحر ٧/ ٣٨٠ .

(٢) [سورة الفتح: ٢٩] ، وهي قراءة قُنْبل، وانظر: السبعة ٦٠٥ ، الحجة ٥/ ٣٩١ ، الدر المصون ١/ ١٠١ .

(٣) [سورة البقرة: ٤] ، وهي قراءة أبي حية النميري، وانظر: شواذ ابن خالويه ١١ ، الكشاف ١/ ١٥٧ ، الدر المصون ١/ ١٠١ .

(٤) [سورة النجم: ٥٠] .

(٥) انظر: السبعة ٦١٥ ، الحجة لابن خالويه ٣٣٧ ، الحجة لأبي علي ١/ ٢٣٩، ٥/ ٣٩١، ٦/ ٢٤٠ ، الكشف ٢/ ٢٩٦، النشر ١/ ٤١٢ ، إتحاف ٢/ ٥٠٣ .

(٦) مختصر شواذ ١١ .

(٧) المنصف ٢/ ٢٠٣ .

(٨) صدر بيت لجرير عجزه: * **وجَعْدَةُ لو أضاءهُمَا الوَقُود***، وهو في(ديوانه ١/ ٢٨٨-بشرح محمد بن حبيب)،وفيه: لَحَبَّ الواقِدَان إِلَيَّ مُوسى،وهو من شواهد الحجة لأبي علي ١/ ٢٣٩ ، والمحتسب ١/ ٤٧ ، والخصائص ٣/ ١٤٦ ، وسر الصناعة ١/ ٧٩ ، والمنصف ١/ ٣١١ و٢/ ٢٠٣ ، والكشاف ١/ ١٥٧ ، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٠٨ ، والمقرب ٢/ ١٦٣ ، وضرائر الشعر ٢٢٤، وشرح شافيه ابن الحاجب ٣/ ٢٠٦ و٤/ ٤٢٩ ، ومغني اللبيب ٦/ ٦٦٩ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٧ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان- ٤/ ٢٣٣ ، ويروى بـ (المؤقدان) بدل (المؤقدين)، وبـ(حِوْزة) بدل (جَعدة) .

بالهمز في الموضعين وليس هذا بالشائع من طريق السمع، ولا القوي في القياس». [1]

وعبارة الفارسي وإن جاءت هنا بصيغة التردد في المرويِّ عنهم هذه اللغة إلا أنها جاءت جازمة في «الحجة» [2] ؛حيث قال:

« والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة، قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حَيَّة النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وينشد:- وذكر البيت ثم قال:- وتقدير ذلك أن الحركة لما كانت تلى الواو في **(مُؤْسَى)** صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضمة أبدلت منها الهمزة».

وقال: «وأما **(عَلَى سُؤْقِهِ)**،و**(بِالسُّؤْق)** فهَمْزُ ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفَاشي»[3] ،وذكر بعدها رواية المازني عن الأخفش عن النميري .

وقال في موضع آخر: « فأما ما روى عن نافع من أنه همز فقال: **(عاداً لُّؤْلَى)** فإنه كما روي عن ابن كثير في قوله: **(سُؤْقِهِ)**،ووجهه أن الضمة لقربها من الواو وأنه لم يحجز بينهما شيء صارت كأنها عليها فهمزها كما يهمز الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أَدْؤُر، والغُؤُور، والسُّؤُوق، وما أشبه ذلك، وهذه لغة، وقد حكيت ورويت، وإن لم تكن بتلك الفاشية». [4]

فوجه الهمز من القياس إذًا أنه يقَدِّرُ الضمة كأنها على الواو؛ إذ لا حائل بينها وبين الواو، وهذا يشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حَلَّتْهُ.

ومحل النزاع هنا أن اللَغة وإن ثبتت روايةً فإنها غير فاشية ولا شائعة، وما كان بهذه المثابة فلا ينبغي أن يقاس عليه في القراءة لشذوذه،ومن ثم عَدَّ ابن جنى الهمز في **(عادَ لُّؤْلى)** خطأ وأدرجه فيما خرج عند العرب مخرج ما يجوز فيه الغلط « لما يستهويهم من الشَّبَه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم». [5]

ثم قال: « من قرأ: **(عادَ لُّؤلى)** فهمز وهو خطأ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر:-وذكر بيت جرير السابق-فهمز الواو الساكنة؛ لأنه توهَّم الضمة قبلها فيها». [6]

ومع شذوذ هذه القراءة فإنها إذا ثبت بها رواية فقياسها عند ابن جني قياس قول الشاعر في البيت المذكور؛ « لأن من العرب من يبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة فيقول:

---

(١) المسائل الشيرازيات ١/ ٣٠-٣١ .

(٢) الحجة ١/ ٢٣٩ .

(٣) السابق ٥/ ٣٩٢ .

(٤) السابق ٦/ ٢٤٠ .

(٥) المنصف ١/ ٣١١ .

(٦) المصدر السابق.

(مُؤْقِنٌ)،و(مُؤْقِدٌ)». [1]

ويزيد ابن جنى هذا التوضيح وضوحًا آتيًا بشاهد من كلام بعض العرب فإن « من العرب من يقول في الوقف: هذا عَمُرْوبَكُرْ، ومررت بعَمِرْ وَبكِرْ،فينقل حركة الراء إلى ما قبلها، وإنما جاز ذلك، لأنه إذا حُرِّك ما قبل الراء فكأن الراء متحركة». [2]

ويوجه ابن خالويه قراءة نافع فيقول: « وروى عن نافع: الإدغام وهمزة الواو، فإن صح ذلك عنه فإنما همز ليدل بذلك على الهمزة التي كانت في الكلمة قبل الإدغام» [3] أي في همزة ألف **(الأولى)**.

ويمكن تخريج قراءة نافع على قول الكوفيين: إن أصل **(أولى)**: **(وُءْلى)** بواو وهمزة من **(وأل)** فأبدلت الواو همزة فاجتمع همزتان فأبدلت الثانية واوًا على حَدِّ **(أُوتِي)**،و**(أُومِن)**،فلما حذفت الهمزة الأولى بسبب نقل حركتها رجعت الثانية إلى أصلها من الهمزة؛ لأنها إنما قلبت واوًا من أجل الأولى وقد زالت، وهذا فيه ما فيه من التكلف الذي لا دليل عليه. [4]

وقد عدَّ ابن عصفور هذا النوع من الإبدال من الضرائر الشعرية، حيث قال: « ومنه: إبدال الهمزة من واو ساكنة مضموم ما قبلها، نحو قوله: -وذكر بيت جرير السابق-

يريد: **موسى**، وكأنه قدر ضمة الميم على الواو لقيام الدليل على أن رتبة الحركة أن تكون بعد الحرف فهمزها كما تهمز الواو المضمومة في **(أثْؤُب)**،و**(أدؤُر)** و أمثالها» . [5]

وتبعه أبو حيان في الارتشاف [6]،وقال في البحر [7]: «وهو توجيه شذوذ» يقصد توجيه قراءة نافع وتخريجها على البيت المهموز، وقال ابن عطية في المحرر [8]: «وهي لغة».

وعلى كلٍّ فلغة همز الواو الساكنة المضموم ما قبلها وإن لم تكن في الفشو والشيوع كغيرها من ترك الهمز، إذا ثبت سماعها عن العرب فلا سبيل إلى ردها، ولكن تبقى في نطاق القلة التي لم تبلغ حد الاطراد،والشذوذ الذي لا يقوى القياس عليه إلا في مقام الاضطرار.

---

(١) المنصف ٢/ ٢٠٣ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٧٩-٨٠ ، المحتسب ١/ ٤٧-٤٨ ، وانظر: شرح الشافية ٣/ ٧٦، ٢٠٦ و٤/ ٤٢٩ ، شرح أبيات المغني ٨/ ٧٦-٧٨ .

(٣) الحجة لابن خالويه ٢٣٧ .

(٤) انظر: المسائل الشيرازيات ١/ ٣ ، سر الصناعة ٢/ ٨٠٠ ، المنصف ١/ ٤٣٣ ، شرح الشافية ٣/ ٧٦ ، أوضح المسالك ٤/ ٣٧٨ ، الدر المصون ١٠/ ١١٠ .

(٥) ضرائر الشعر ٢٢٤ .

(٦) البحر المحيط ٨/ ١٦٦ .

(٧) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣٧ .

(٨) المحرر الوجيز ٥/ ٢٠٨ .

١١- الرِّياشِي

(١٧٧-٢٥٧هـ)

امْتِناعُ إقامَةِ المفعولِ لَهُ مَقَامَ الفَاعَلِ

من المعلوم أن المفعول به يقوم مقام الفاعل وينوب عنه، تقـول في: **(أكْرَمَ محمدٌ بكـرًا)** : **(أُكـرِمَ بكرٌ)**، فـ **(بكرٌ)** وهو المفعول في الجملة الأولى قام مقام الفاعل **(محمدٌ)** في الجملـة الثانيـة ونـاب عنـه، فصار نائبَ فاعل، ففي (أُكرِمَ بَكْرٌ)، أُقيمَ المفعول به مقام الفاعل وبقى الكلام بغير اسم منصـوب؛ لأن الذي كان منصوبًا قد ارتفع.

ويقرر النحاة أن من الأشياء التي لا تقوم مقام الفاعل: **المفعول له**؛لأن النائـب منـاب الفاعـل ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألا يذكر لفظًـا كـما أن الفاعل من ضروريات الفعل، وكذلك فاللام مرادة في المفعول له، ومن ثَمَّ لا يجوز أن تقول: **(غُفِـرَ لزيدٍ ادِّخَارُه)** على معنى: لادِّخاره؛ لأنك لما حذفت اللام على الاتساع لم يجز أن تنقلـه إلى مفعـول بـه فتتصرف مع المجاز تصرفًا بعد تصرف؛ لأنه يبطل المعنى بتباعده عن الأصل .(١)

ونقل أبو العباس المبرد عن أبي عمر الجرمي أنه ذهب إلى « أنه ما جاء في معنى **(لِكـذا)** لا يقـوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز: **(سِيْرَ عليه مَخَافَةَ الشَّرِّ)**، ولم يُجْز في ذا غيرُه، كما لا يجوز إلا: **(دُخِل البيتُ)**؛ لأن معناه في البيت، فلما حذفت **(في)** رفعت، ولو جـاز **(سِيْرَ به المَخَافَـةُ)** لم يكـن إلا رفعًا». (٢)

ثم قال المبرد: « قال الرِّياشي: فكان **(مخافة)** وما أشبهه لم يجئ إلا نكرة فَأُخْرِج مُخرج ما لا يقـوم مقام الفاعل نحو الحال والتمييز، ولو جاز لما أشبه **(مخَافَةَ الشرِّ)** أن يقوم مقام الفاعـل لجـاز **(سـيرَ بزيدٍ راكـبٌ)** فأقمـتَ **(راكبًـا)** مقـام الفاعـل، و **(مخافـةَ الشـرِّ)** وإن أضـفته إلى معرفـة بمنزلـة: **(مِثْلِكَ،وغيرِك، وضاربِكَ غدًا)** نكرة».

قال أبو علي: « قال أبو العباس: أخطأ الرِّياشي في قوله: **(مخافةَ الشرِّ)** ونحوه **(حال)** أقبح الخطأ، وهو خلاف قول سيبويه؛ لأن سيبويه يجعله –أي المفعول له– معرفة ونكرة إذا لم يضفه أو لم تدخله

---

(١) انظر: أصول ابن السراج ١/ ٨١ ، المسائل البصريات ١/ ٢٢٨ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٢ .

(٢) أصول ابن السراج ١/ ٢٠٨-٢٠٩ ، المسائل البصريات ١/ ٢٢٣-٢٢٤ .

الألف واللام كمجراه في سائر الكلام؛ لأنه لا يكون حالًا».[1]

وتفسير كلام المبرد أن إجراء الرِّياشى **(مخافةَ الشَّرِّ)** ونحوها مجرى الحال والتمييز اللذين لا يقومان مقام الفاعل؛ لأن **(مخافةً)** ونحوها لم تجئ إلا نكرة فأشبهتهما في امتناع قيامهما مقام الفاعل إجراءٌ خاطئ؛ لأن سيبويه يجعل المفعول له نحو **(مخافةَ الشَّرِّ)**،و**(حِذار الشَّرِّ)** معرفة ونكرة.

قال السيرافي: « ويجوز أن يكون المصدر – أي المفعول له – معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحال فيحتاج فيه إلى لزوم النكرة، فأما المعرفة؛ فقولك: **(ذلكَ لابْتِغَاءِ الخَيْرِ)**،و**(لِلخَوْفِ مِنْ زَيدٍ)**، وأما النكرة، فقولك: **(لابْتِغَاءِ الخَيْرِ)**،و**(لِخَوفٍ مِنْ زَيَدٍ)**».[2]

وللفارسي اعتراض على كلام الرياشي، وتخصيصًا في إجراء الرياشي **(مخافةَ الشرِّ)** في امتناع قيامها مقام الفاعل مجرى الحال والتمييز، فيقول: « لم يمتنع **(مخافةَ الشَّرِّ)** ونحوه من أن يقوم مقام الفاعل لأن التقدير فيه التنكير كالحال والتمييز لأنه يكون معرفة ونكرة؛وإنما امتنع أن يقام مقام الفاعل لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به؛ إنما هو مفعول، فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقام مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه.

ألا ترى أن الفعل يُبنى له كما يبنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل،كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل، فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجز أن يقام المفعول له مقام الفاعل، كما جاز أن يقام المفعول به مقامه». [3]

من هذا التقرير نستخلص أن الفارسي لم يرتض التعليل الذي ذكره الرِّياشي لمنع إقامة المفعول له مقام الفاعل في نحو :**(مَخَافَةَ الشَّرِّ)** أنه نكرة فخرج مخرج الحال والتمييز وهما لا ينوبان مناب الفاعل باتفاق لملازمتهما التنكير، وإنما التعليل المناسب الذي ينبغي أن يعلل به امتناع قيام المفعول له مقام الفاعل ما ذكره الفارسي من أن المفعول له علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل من

(١) المسائل البصريات ١/ ٢٢٤ ، ونقله أبو علي في البصريات عن الأصول ١/ ٢٠٩ .

(٢) شرح السيرافي ٢/ ٢٥٦ ، وانظر: الكتاب ١/ ١٨٦ بولاق ،١/ ٣٦٩-٣٧٠ هارون، المساعد ١/ ٤٨٧ ، شرح التصريح ١/ ٥٠٩ .

(٣) المسائل البصريات ١/ ٢٢٨-٢٢٩ .

هذه الحيثية لا من حيثية التنكير.

وقد اتبع كثير من النحاة أبا علي في مسلكه التعليلي، ومن هؤلاء: العكبري [1]، وابن يعيش [2]، وابن الحاجب [3]، والرضي [4]، والشاطبي [5].

وعلل بعضهم المنع بأن المفعول له في المعنى كأنه جواب لسائل سأل عن العلة،فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه. [6]

واستقر رأي جمهور النحاة – نقل ذلك السيرافي [7] ،و ابن جني [8]،والعكبري [9]، وأبو حيان[10]، والسيوطي [11] – على أنه لا تجوز نيابة المفعول له مناب الفاعل مطلقًا سواء أكان منصوبًا أم مجرورًا بحرف الجر، خلافًا للأخفش الذي جوزه مجرورًا وهو قول ضعيف.

❁ ❁ ❁

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٣ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٧٢ .

(٣) الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٥٧ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢١٨-٢١٩ .

(٥) المقاصد الشافية ٣/ ١٠ .

(٦) هذا تعليل الخفاف نقله عنه الأزهري في شرح التصريح ١/ ٤٢٨ ، وبه قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٥٧ .

(٧) شرح السيرافي ٢/ ٢٥٦-٢٥٧ .

(٨) في شرحه على الحماسة، نقله عنه الأزهري في شرح التصريح ١/ ٤٢٨ .

(٩) في شرح اللمع لابن جني، ذكر ذلك الأزهري في شرح التصريح ١/ ٤٢٨ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٧ .

(١١) همع الهوامع ٢/ ٢٧٠ .

١٢- ابن قُتَيْبَةَ

(٢١٣-٢٧٦هـ)

(مِحَالٌ) ومِيْزَانُها الصَّرْفِيُّ

في هذه القضية يَظهر اشتداد أسلوب أبي علي وتهجمه علي المعتَرَضِ عليه ، وهو وإن لم يصرح باسمه فَوَرَّى عنه بـ **(بعض الجُهَّال)** إلا أن اسم ابن قتيبة أُدْرِج في متن الكتاب نقلًا من الهامش في جملة معترضة فيها **(يعني ابن قتيبة)**، و هي من إدراج الناسخ دون شك كما أشار محقق البصريات، فآثرت أن أذكره في اعتراضات من صرَّح باسمهم؛ لأنها القضية الوحيدة التي واجه فيها الفارسي قولًا لابن قتيبة.

وعن موضوع القضية فقد ذهب ابن قتيبة في تفسيره قولَ الحق جل وعلا: **﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾**[1] إلى أن أصل **(المِحَال)** من الحِيلة، والحَوْلُ: الحيلة، وعليه فميم **(المحال)** مزيدة، كـ **(مكان)** من **(الكون)**.

قال ابن قتيبة:

«**﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾** أي: الكيد والمكر، وأصل **(المِحال)**: الحِيْلة، والحَوْلُ: الحِيْلَةُ،قال ذو الرُّمَّة[2]:

ولَبَّسَ بينَ أَقْوَامٍ فكُلٌّ أعدَّ له الشَّغَازِبَ والمِحَالَا».[3]

وتفسير **(المِحَال)** بـ **(الحِيْلَةِ)** أو **(الحَوْل)** ووزنها على **(مِفْعَل)** بحيث تكون الميم زائدة كما ذهب ابن قتيبة – كما أشار البحث- **لم يرتضه الفارسي** وشدد النكير عليه واعتبره جهلًا؛ إذ يقول:

« قال بعض الجهال **(يعني ابن قتيبة)**[4] في قوله: **(وهو شديد المحال)**:لَمْ يُمِلْهُ فلان – يعنى

---

(١) [سورة الرعد: ١٣].

(٢) البيت في ديوانه ٥٢٢ ، وهو من شواهد مجاز القرآن ١/ ٣٧٨ ، وغريب القرآن لابن قتيبة ،تحقيق السيد صقر – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م– ٢٢٦ ، وتهذيب اللغة ٥/ ٩٥ ، والزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن – سلسلة خزانة التراث – بغداد- ١٩٨٧م- ١/ ١٠٢ ، وأمالي أبي علي القالي ٢/ ٢٦٩ ، واللسان (محل) ٤١٤٩ ، وتاج العروس ٣٠/ ٣٩٥ ، ورواية الديوان: (السِّفارة) بدل (الشغازب)، و**الشَّغَازِبُ**: الكيد والخصومة.

(٣)غريب القرآن لابن قتيبة ٢٢٦ .

(٤) قال محقق المسائل البصريات ١/ ٦٤٣: ما بين المعقوفتين مكتوب على الهامش.

بعض القراء- قال:لأنه من الحَوْل.

قال أبو علي: وفي هذا ترك للقياس من وجهين:

أحـــدهما: أنـــه لـــو كـــان كـــذلك لم تُعَـــلَّ العـــين، ألا تـــرى أنـــك لا تعـــل نحـــو: **(المِحْوَر)**،و**(المِشْوَذ)**[1]،و**(المِعْوَل)**، ولا نعلم شيئًا من هذا جاء معلًّا.

والآخر: أن المصادر لا تكون على مِفْعَل، ولكن **(المِحَال)** مِعَال مـن **(المَحْـل)** وهـي كلمـة لهـا تصرف».[2]

وأما الوجه الأول فبيان مضادته للقياس أن **(مِفْعلاً)** إذا كان من بنات الثلاثة فإنه يجـيء بإظهـار الواو والياء مثل المِحْور، والمِعْول ونحوهما،فإذا جاءت الكلمة على مثال **(فِعَال)** أولهـا مـيم مكسـورة عُلم أن هذه الميم أصلية، وهو محل وفاق بين النحاة ومثلـه: **(مِهَاد)**،و**(مِلاك)**،و**(مِراس)**،و**(مِحال)** ومـا على شاكلتها.

الأمر الذي دعا الفارسيَّ إلى تجهيل ابن قتيبة ووصفه بهذا الوصف الشديد،وما ذكره أبو علي في هذا الوجه إنما هو منقول عن أبي منصور الأزهري الذي ذكر قول ابن قتيبة ثم أردف قائلًا: « وقـول القُتْبِيِّ:أصل المِحال: الحيلة غلط فاحش ،وأحسبه توهم أن ميم المحَال مـيم **(مِفْعَـل)** وأنهـا زائـدة، وليس الأمر كما توهمه؛ لأن **(مِفْعَلاً)** إذا كان من بنات الثلاثة فإنه يجـيء بإظهـار الـواو واليـاء مثـل: **(المِزوَد)**،و**(المِروَد)**،و**(المِجْول)**،و**(المِحْور)**،و**(المِزْيَل)**،و**(المِعْيَر)** وما شاكلها، وإذا رأيت الحرف عـلى مثال **(فِعَال)** أوله ميم مكسورة فهي أصلية، مثل مـيم: **(مِهاد)**،و**(مِـلاك)**،و**(مِـراس)**،و**(مِحـال)** ومـا أشبهها».[3]

فـ**(المِحَال)** مصدر مأخوذ من **(المَحْل)** عند جمهور اللغـويين، والمَحْـل في اللغـة: الشـدة و ضـد الخصْب ، وهو انقطاع المطر ويُبْس الأرض مـن الكـلأ، يقـال: أرض مُحُـول عـلى **(فُعُـول)** بـالجمع، وأمحَلَتْ فهي: مُمْحِل، ويقال: أمحَل القوم، وزمان مَاحِلٌ، ومعناه في الآية: **(شَدِيدُ المِحَـالِ)** أي شـديد العقاب، أو يكون من المَحْل الذي بمعنى المماحلة وهي الكيد واستعمال الحيلة والمكايدة.[4]

---

(1) المِشوذ: العمامة. اللسان (شوذ).

(2) المسائل البصريات 1/ 643-644 .

(3) تهذيب اللغة 5/ 95-96 ، ونقل عنه ابن منظور والزبيدي كلامـه نصًّـا ،وانظـر: اللسـان 4149 ، تـاج العـروس 30/ 395 .

(4) انظر: أمالي القـالي 2/ 269 ، الزاهـر 1/ 102 ، معـاني الزجـاج 3/ 143 ، الجمهـرة 2/ 190 ، المحكـم والمحـيط 3/ 286 ، الكشاف 3/ 341-342 ، المحرر الوجيز 3/ 304 ، البحر المحيط 5/ 367 ، الدر المصون 7/ 33 .

بيد أن وصف ابن قتيبة بالجهل فيما ذهب إليه فيه إجحاف واعتساف ولاسيما إذا عرف أن في الآية قراءة يصح أن يوجه بها قوله – وإن كانت القراءة شاذة- إلا أنها نُقلَتْ وفُسِّرت بها فسرها به ابن قتيبة ووافق ذلكم التفسيرَ مذهبُ ابن عباس مع الفرق بأن ابن قتيبة وجه هذا التوجيه على **(مِحال)** مكسورة الميم، والجمهور وجهها على **(مَحال)** مفتوحة الميم.

قال الزمخشري: « وقرأ الأعرج بفتح الميم على أنه **(مَفْعل)** من حال يُحول مَحالًا إذا احتال، ومنه: **(أحولُ مِنْ ذئْبٍ)** أي: أشد حيلة». [١]

وقال أبو حيان: « وقرأ الضحاك والأعرج: **(المَحَال)** بفتح الميم، فعن ابن عباس:الحَوْل، وعن عبيدة: الحِيلة، يقال: المَحال والمَحالة وهي الحِيْلة». [٢]

وقال الأزهري: «ويروى عن الأعرج أنه قرأ: «وهو شديد المَحَال» بفتح الميم، قال: وتفسيره عن ابن عباس يدل على الفتح؛ لأنه قال: المعنى:وهو شديد الحَوْل». [٣]

والذي يظهر للبحث وجاهتُه أن **(المَحال)** قد تكون لغة في **(المِحَال)** الأمر الذي حدا بابن قتيبة إلى أن يجري **(مِحَالاً)** مجرى **(مَحَال)** في اعتبار الوزن والدلالة فقال هي **(مِفْعَل)** بمعنى: حَوْل أو حيلة.

ويشهد لعدِّها لغةً قولُ أبي بكر الأنباري:

«وإذا قالت العرب للرجل: ما لَهُ مَحَالٌ بفتح الميم، فمعناه: ما للرجل حَوْلٌ». [٤]

وقول أبي البقاء العكبري: « قوله تعالى: **(المِحَال)** يقرأ بفتح الميم، ويجوز أن يكون جمع مَحَالة تَفْعَلة من القوة، وأن يكون **(مَفْعَلاً)** منها أيضًا، وأن يكون **(مَفْعَلاً)** من **(الحِيلة)**». [٥]

وعدَّها السمين لغة فقال: « وقرأ الأعرج والضحاك بفتحها، والظاهر أنه لغة في المكسورة». [٦]

وتيك القراءة وذلك التفسير يشهدان لما انتحاه ابن قتيبة – كما سبق – من حيثية معتبرة وهي إمكان تداخل اللغات، وأنه ليس كل ما حكم عليه النحويون بالشذوذ يسلم به، ولذلك عقد ابن جني بابًا في كتابه «الخصائص» بعنوان: «تداخل اللغات»،وكذلك السيوطي في «المزهر» وفي ذلك

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٤٢ .

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٦٧ ، وانظر: المحتسب ١/ ٣٥٦ .

(٣) تهذب اللغة ٥/ ٩٦ .

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٠٢ .

(٥) إعراب القراءات الشواذ ١/ ٧٢٥ ، التبيان ٢/ ٧٥٤ .

(٦) الدر المصون ٧/ ٣٣ .

يقول ابن جني:

« ومما عَدُّوه شاذًّا ما ذكروه من **(فَعُل)** فهو **(فاعل)**؛ نحو: طَهُر فهو طاهرٌ، وشَعُر فهو شاعرٌ، وحَمُض فهو حامضٌ، وعَقُرت المرأة فهي عَاقرٌ، ولذلك نظائر كثيرة، واعلمَ أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت على ما قدمناه في الباب الذي هذا الباب يليه، هكذا ينبغي أن يعتقد وهو أشبه بحكمة العرب». (١)

ويقول السيوطي: « وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من الأخرى فأخلق الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه، والكثيرة هي الأولى الأصلية، ويجوز أن تكونا مخالفتين له ولقبيلته، وإنما قَلَّت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه». (٢)

وكما قالوا في (حَسَبَ يَحْسُبُ)،و(حَسبَ يَحْسَبُ)،فإن منهم من كسر الماضي والمستقبل هكذا: (حَسِبَ يَحْسِبُ) ،فأخذوا الماضي من لغةٍ والمستقبل من لغةٍ فانكسر الماضي والمستقبل لذلك(٣).

ومن ثَمَّ فما الذي يمنع من أن تكون **(المِحَال)** لغة في **(المَحَال)** التي هي من الحَـوْل أو الحيلة أو العكس،وتكون الميم في **(المِحَال)** زائدة كما في المصادر الميمية؛ لأن المصادر الأصلية القياسية لا يوجد فيها **(مِفْعَل)** وإنما يُصاغ المصدر الميمي من المصدر الأصلي لزيادة معنى وتقوية آخر؛ولهذا قال أبو علي في الوجه الآخر.

«الآخر: أن المصادر لا تكون على **(مِفعَل)** ».

وبفرض ضعف ما قاله ابن قتيبة وشذوذه، فليس ثَمَّ ما يدعو إلى الطعن فيه لهذه الدرجة حتى يصفه الفارسي بالجهل،اللهم إلا أن تكون نَفْثَةَ اعتزال، فالفارسي معتزلي كبير، وابن قتيبة سُنِّي كبير، وكلاهما من رؤوس علماء العربية في طائفته.

❁ ❁ ❁

---

(١) الخصائص ١/ ٣٧٥ .

(٢) المزهر ١/ ٢٦٢ ، وانظر: الخصائص ١/ ٣٧٢ .

(٣) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٥٦ .

١٣- المبَرِّد

(٢١٠-٢٨٦هـ)

المسألة الأولى

الأَصْلُ الاشْتقَاقِيُّ لَفْظِ الجَلاَلَة

من الثابت عن سيبويه نصًّا في «الكتاب» أن لفظ اسم الجلالة **(الله)** أصل اشتقاقه من **(إلهٍ)** – في أحد قوليه – فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفًا منها، ومثل ذلك **(أُناسٌ)** فإذا أدخلت الألف واللام قلت: **(النَّاس)** إلا أن **(الناس)** قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة(١).

وذكر أبو العباس هذه المسألة في كتابه «الغلط» فقال: «وذكر سيبويه في اسم الله جل وعز أن تقديره **(فِعال)** لأنه **(إلاه)**، والألف واللام في **(الله)** بدلٌ من الهمزة، فلذلك لزمت الاسم مثل **(أناس والناس)**، ثم قال: إنهم يقولون **(لَهْيَ أبوكَ)** في معنى: **(للهِ أبوك)**، فقال: يُقَدِّمون اللام ويؤخرون العين»(٢).

قال أبو العباس: «وهذا نقضُ ذلك؛ لأنه قال أوَّلًا: إن الألف زائدة؛ لأنها ألف **(فِعَال)**، ثم ذكر ثانية أنها عين الفعل»(٣).

وقد اعتمد المبرد في نقض قول سيبويه الأول على ما فهمه من قوله الثاني الذي جاء فيه:

«قولهم: **(لاهِ أَبُوكَ)** حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينوون، وقال بعضهم: **(لَهْيَ أبوك)** -يعنون: لله أَبوكَ- فقلبت العين وجعل اللام ساكنة؛ إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا، كما تركوا آخر **(أينَ)** مفتوحًا، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم..»(٤).

قال الزجاجي: «وقال سيبويه في موضع آخر – يقصد قوله الثاني -: من العرب من يقول:

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٩ بولاق،٢/ ١٩٥ هارون.

(٢) الانتصار ٢٣٣، وانظر: الإغفال ١/ ٥٤، المخصص ١٧/ ١٤٣.

(٣) الانتصار ٢٣٣.

(٤) الكتاب ١/ ١٤٤-١٤٥ بولاق،٣/ ٤٩٨ هارون.

(لَهْيَ أبوك)،يريد: لَاهِ أبوكَ ، وتقديره على هذا القول: **(فَعَل)**.. »[1] .

وقال ابن الشجري : «فأصل هذا الاسم الذي هو **(الله)** تعالى مُسَمَّاه **(إله)** في أحد قـولي سـيبويه بوزن **(فِعَال)** ثم **(لَاهِ)** بوزن **(عَالِ)** ، ولما حذفوا فاءه عوضوا عنها لام التعريف فصادفت وهي سـاكنة اللام التي هي عين وهي متحركة فأدغمت فيها ... وجائز أن يكون أصله **(لاه)** ، وأصـل **(لاه)**: **(لَيَه)** على وزن **(فَعَل)** ثم أدخل عليه الألف واللام فقيل: الله ، واستدلَّ على ذلك بقول بعض العرب: **(لَهْيَ أبوك)** يريدون: لَاهِ أبوكَ، فتقديره على هذا القول **(فَعَل)** والوزن وزن **(باب)** و **(دار)**.. »[2] .

وقد نقض الفارسي نقض المبرد على سيبويه ووصفه بالمغالطة فقال : «وإنما كان يكون نقضًا لـو قال في حرف واحد من كلمة واحدة وتقدير واحد: إنه زيادة ، ثم قال فيها نفسها : إنها أصل، فهـذا لو قاله في كلمة بهذه الصفة لكان لا محالة فاسدًا ، كما أن قائلًا لو قال : إن التاء في «تُرْتُب»[3] زائـدة، ثم قال: إنها في «تُرْتُب» أصل ، والكلمة لمعنى واحد مـن حـروف بأعيانهـا في الكلمـة الأولى لكـان فاسدًا منتقضًا؛ لأنه جعل حرفًا واحدًا من كلمة واحدة زائدًا أصلًا، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعهما في حرف واحد من كلمة واحدة في تقدير واحد، فلا يستقيم لذلك أن يحكم بها عليه .

فأما إذا قدَّر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيه أنه أصل، ويُحكم على ذلك الحرف أنه زائد؛ لأن التقدير فيهما مختلف وإن كان اللفظ فيهما متفقًا»[4] .

ثم أخذ أبو علي يعدِّد شواهد لكلمات جاءت مشتقة مـن أصـلين مختلفـين وحكـم في تقـديرها بزيادة حرف وفي تقدير آخر بأصالته ومنها :

«**مَصِيْرٌ،ومُصْرَان،ومَصَارين،و(مَصِيْرٌ)** : مِنْ صار يَصِيْر، فتكـون اليـاء مـن الأولى زائـدة، ومـن الثانية أصلًا ، فلا يمتنع لاتفاقهما في اللفظ منَ أن يحكمَ على هذا بالزيادة وعلى هذا بأنه أصل .

وكذلك **(مَسِيْل)** إن أخذته من سال يسيل كان **(مَفْعلاً)** ، و **(مَسِيْل)** إن أخذتـه مـن **(مَسَـل)** كـان **(فعيلاً)**»[5] .

---

(١) مجالس العلماء ٦٩-٧٠ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٥-١٩٦ باختصار، وانظر: المقتضب ٤/ ٢٤٠، الأصـول ٢/ ١١٤، التعليقـة ١/ ٢٧٨، شرح الأبيات المشكلة ٤٥، شرح السـيرافي ٤/ ٢٣٩، الخصـائص ٢/ ٢٨٨، النكـت ٣/ ٥٦، الكشـاف ١/ ١٠٦، كشـف المشكلات ١/ ٥، البيان ١/ ٣٢، التبيان ١/ ٤، شرح المفصل ١/ ٣، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٣١، البحر المحيط ١/ ١٢٤، خزانة الأدب ١٠/ ٣٥٦ .

(٣)**التُّرْتُب**: الأمر الثابت.

(٤) الإغفال ١/ ٥٤ .

(٥) الإغفال ١/ ٥٥ .

قال أبو علي : «فكذلك هذا الاسم الذي نقول: **(لَهْيَ)** عند سيبويه يقدره مقلوبًا من **(لاهٍ)**،و**(لاهٌ)** على هذا الألفُ فيه عين الفعل غير التي في **(الله)** إذا قدرته محذوفًا منه الهمزة التي هي فاء الفعل، فحكم بزيادة الألف من غير الموضع الذي حكم فيه بأنه أصل ، وبأنها أصل من غير الموضع الذي حكم فيه بأنها زائدة ، فإذا كان كذلك سلم قوله من النقض ولم يكن فيه دَخَلٌ»[1] .

وكلام أبي علي سديد من الجهتين **النظرية والعملية، أما نظرًا** : فلأن أحدًا لم ينازع في أنه إذا سُوِّغ أن تكون الكلمة محتملة الاشتقاق من أحد أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم على أصالة حرف في أحد الاشتقاقَيْن ، وعلى زيادة نفس الحرف في الاشتقاق الآخر، وتؤيده الناحية العملية كتلك الشواهد التي أوردها الفارسي ، ونحوها قولهم في **(حَسَّان)**: يحتمل أن يكون مشتقًا من **(الحَسِّ)** وهو القتل المستأصل،فوزنه الصرفي **(فَعْلان)** والألف والنون فيه زائدتان وعليه يمنع من الصرف،ويحتمل أن يكون من **(الحُسْن)**، فوزنه الصرفي**(فَعَّال)** والسين الأولى والألف زائدتان فيه وعليه فلا يمنع من الصرف.

فالنون في **(حسَّان)** على الاشتقاق الأول زائدة، وعلى الاشتقاق الثاني أصلية ، ولم يقل أحد بمناقضة ذلك، ومثله **(إلاه)** و **(لاه)** على قولي سيبويه ، فالألف زائدة على الاشتقاق الأول؛ لأنها ألف **(فِعَال)** ، والألف لا تكون أصلًا في الأسماء المتمكنة،وأصلية على الاشتقاق الثاني لأنها عين الكلمة، فلا مناقضة .

وقد نقض ابن ولاد نقض المبرد أيضًا من جهة أخرى مستندًا إلى أن العرب فعلوا في هذا الاسم لكثرته على ألسنتهم ما لم يفعلوا في غيره، فحذفوه وألزموا فيه الحذف فقالوا: **(لاه أبوه)** ، فصارت هذه الألف كأنها عين الفعل، وإن كانت زائدة في الأصل ، ثم أكدوا ذلك بأن قلبوها ياء وأزالوها عن موضعها فقالوا : **(لَهْيَ أبوك)** فضارعوا بها الألف المبدلة ، وألف **(فِعَال)** ليست منقلبة من ياء، فلما رأى – أي سيبويه – العرب قد قلبوها وأجروها مجرى ما هو مبدل من حرف من نفس الكلمة صارت عنده بذلك مُضَارِعةً لعين الفعل ، ولو لم يضارعوا بها العين لما قلبوها ياء، فلما شبهوها بالألفات المبدلة عينًا لذلكَ فهي عنده ألف **(فِعَال)** إلا أنه لما دخلها هذا الإبدال والنقل عن موضعها خرجت عن نظائرها فسُمِّيت باسم ما ضُوْرِعَ به[2] .

وقد ساق ابن سيده في «المخصص»[3] كلام أبي علي في نقض ما ذهب إليه المبرد بتمامه.

---

(١) الإغفال ١/ ٥٧ .

(٢) الانتصار ٢٣٣-٢٣٤ .

(٣) المخصص ١٧/ ١٤٢-١٤٤ .

المسألة الثانية

أَصلُ التَّحْرِيك في نُونِ النِّسْوَة

في أثناء الكلام عن اتصال ضمائر الرفع المتصلة بالفعل الماضي يناقش المبرد سبب مجيء نون جمع الإناث متحركةً في حين أن نظيرتها من ضمائر الرفع وهي واو جماعة الذكور جاءت ساكنة ، ويجلي سبب ذلك فيقول :

«**فإن قلت** : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة؟

قيل : نون التأنيث أصلها السكون ، ولكنها حُرِّكت لالتقاء الساكنين؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا ساكنًا .

فإن قيل :لفم فُتِحَتْ ؟ **فالجواب في ذلك** أنها نون جمع فحملت على نظيرها ، ومن قال : **قُمتُمْ، وضربتُمْ** لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنها إنما تحذف ها هنا استثقالًا للضمة والواو،ولولا ذلك لكان الأصل إثباتها وإنما هي في المؤنث نون مدغمة ، فإذا أدغمتَ الحرف في الحرف رفعتَ لسانك رفعةً واحدةً»[1] .

وقد بدا هذا السبب الذي أبداه المبرد واهيًا في نظر أبي علي من وجهين :

أحدهما : يتعلق بمذهب المبرد نفسه في غير هذا الموضع .

والثاني : يتعلق بما سيناقش به الفارسي هذا المذهب .

أما الوجه الأول : فإن المبرد «قد خالف في هذا قولًا لنفسه في «المقتضب»[2] في أبواب الترخيم، وذلك أن زعم أن أصل الأسماء إذا كان الاسم على حرف واحد فحكمها أن تكون متحركة ، واعْتَلَّ لسكون واو (**يفعلون**)، وألف (**فَعَلَا**)،والياء في (**تَفعلينَ**) – فيما أظن أنا –أن المَدَّة صارت عوضًا من الحركة»[3] .

قال المبرد في باب المضاف إلى المضمر في النداء في سياق حديثه عما يجوز في ياء المتكلم المضاف إليها اسم منادى من ثلاث حالات من حذف أو إثبات وهي ساكنة أو متحركة :

---

(١) المقتضب ١/ ٤٠٦ .

(٢) السابق ٤/ ٢٤٧ .

(٣) المسائل البصريات ١/ ٤٩٨ .

«**والوجه الثالث**: أن تُثبت الياء متحركة تقول : يا غلاميَ أقبلْ، ويا صاحبيَ هَلُمَّ ، فتثبت الياء على أصلها ، وأصلها الحركة ، والدليل على ذلك أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إلا وذلك الحرف متحرك لئلا يسكن وهو أقل ما يكون عليه الكلم فيختل، ألا ترى أن الكاف متحركة من ضربتك ، ومررت بك ، وقُمْتُ وقُمْتَ يا فتى، وقُمْت يا امرأةُ ، التاء متحركة لأنها اسم ، فأما الألف في :ضَرَبا ويَضْرِبَان، والواو في : ضَرَبُوا ، ويَضْرِبُونَ ، والياء في :تَضْرِبِيْنَ فتلك في درج الكلام ، وليست في موضع هذه التي تقع موقع الظاهرة؛ لأنها جُعلت بحذاء الحركات التي يُعرب بها؛كالضمة والكسرة ، ألا ترى أن قولك : **(قمتُ)** التاء في موضع **(زيد)** إذا قلت: قام زيدٌ، وكذلك : **(ضربتك)** الكاف في موضع (زيدًا) إذا قلت: ضربت زيدًا ، وكذلك هذه الياء ، وإنما كانت حركتها الفتحة؛ لأن هذه الياء تكسر ما قبلها،تقول : هذا غُلامِي ، ورأيتُ غُلامِي، فتكسر المرفوع والمنصوب»[١] .

ففي هذا الموضع يقرر أبو العباس أصلًا يخالف الأصل الذي قرره في الموضع الأول، فهنا يقرر أن الاسم إذا كان موضوعًا على حرف فحكم هذا الحرف أن يكون مبنيًّا على الحركة؛ لأنه لو سُكِّن وهو على هذا الوضع لاختلَّ الكلم، وثَمَّ يقرر أن نون التأنيث – وهي موضوعة على حرف أيضًا – أصلها السكون، ثم اجْتُلِبَتْ لها الحركة لالتقاء الساكنين؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا ساكنًا ، فما الفرق بين الياء والنون؟

ويجلِّي أبو عليٍّ هذه القضية فيقول :

«والصحيح عندي هذا القول[٢] ؛ لا ينبغي أن يُسكن الاسم إذا كان على حرف كما يسكن الحرف، نحو لام المعرفة .

ألا ترى أن عامة الحروف التي على حرف واحد متحركة ، فلا تكون الأسماء في هذا حالًا من الحروف.

فإن قلت: إن الحروف يبتدأ بها ، والاسم لا يكون إذا كان مضمرًا إلا متصلًا بما قبله.

قيل : هو كذلك إلا أنهم إذا فصلوا في المبنيات بين **(مِنْ عَلُ، وأولُ ، وحَكَمُ)** [٣] وبين **(كيف)** ونحوه، فأن يفصل بين الاسم والحرف فيما ذكرناه بالحركة أجدر، ويدلك على ذلك الكاف في

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) أي قول المبرد الثاني .

(٣) **حَكَمُ**: أي أسفل ، وحَكَمَةُ الوجه أسفله ، من موضع حَكَمِةِ اللِّجام ، انظر: اللسان مادة (حَكَمَ).

(أكرمتُكَ) والهاء في **(ضَرَبَهُ)** ، وهذا **(له)** ، فكما أن الكاف متحركة فكذلك ضمير المرفوع ينبغي أن يكون متحركًا»[1] .

ومضمون هذا العرض أن الأسماء لما بُنيت لشبهها في أحد أوجه الشبه المعروفة بالحروف في أصل البناء ، فكذلك ينبغي أن تشبهها في نوع البناء ، ولما كان عامة الحروف الموضوعة على حرف واحد متحركة، فلا ينبغي أن تكون الأسماء المبنية لشبهها بها أنزل منها رتبة فيجعل السكون أصل بنائها،والذي يجب لها أن تعطى بعد بنائها أخص صفات نظائرها من الأسماء المعربة ، وهو : الحركة ، ولاسيما إذا كان الاسم ضميرًا ، وأثقل الأسماء الضمائر، وأيضًا فإن **(النون)** هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة فلم يكن بدٌّ من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان شأنها في ذلك شأن التاء في **(ضربْتُ)** [2] .

ولم يخالف المبرد الأصل الذي قرره هو ، بل خالف ما قرره عامة النحاة ، فها هو ذا سيبويه يقول: «وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء ، وتفتح النون ؛ لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع»[3].

قال السيرافي : «يعني تفتح هذه النون التي هي لجماعة المؤنث؛ لأنها نون جمع ، وقد تقدم الكلام في نون الجمع أنها مفتوحة ، فحملت هذه عليها ؛ لاشتراكهما في الجمع ، لا لاشتراكهما في العلة الموجبة في الأصل لفتح تلك النون ؛ لأن العلة التي فتحت تلك من أجلها استثقال الكسرة والضمة عليهم في **(مسلمين)** و **(مسلمون)** ، ولكنه شاركها في الجمع ، وعلة أخرى توجب فتحها ، وهي أنها ضمير، وأثقل الأسماء الضمائر، وإذا احتجنا إلى تحريكها حركناها بأخف الحركات»[4].

وقال ابن السراج : «فإن صار الفعل لجمع مؤنث زدتَهُ نونًا وحدها مفتوحة وأسكنت ما قبلها»[5] .

وقال ابن مالك : «إن رفع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضي ، وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصُورَتُه نونٌ مفتوحة نحو : افْعَلْنَ ، وتفْعَلْنَ ، ويَفْعَلْنَ»[6] .

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٤٩٩ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٨٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٥ بولاق ،١/ ٢٠ هارون .

(٤) شرح السيرافي ١/ ١٥٨ .

(٥) الأصول ١/ ٤٩ .

(٦) شرح التسهيل ١/ ١٢٢، وانظر: المساعد ١/ ٨٥ .

وقال أبو حيان : «وإن رفع البارز المتصل بفعل غير ماض ، فهو نون مفتوحة للمخاطبات، نحو: اضربْنَ،تَضْرِبْنَ ، والغائبات نحو : يَضْرِبْنَ ... وللغائب مطلقًا مع الماضي ما له مع المضارع...»(١) .

وليست حركة النون إذًا حركة تخلُّص من التقاء الساكنين كما ذكر أبو العباس، بدليل أنهم وجهوا سكون آخر الفعل الذي اتصل بضمير رفع متحرك كالتاء في : **(جلسْتُ)** ، والنون في **(جلسْنَ)** بأن الفعل سكن آخره من قِبَل أن هذا الضمير متحرك ؛ لأنه نائب عن معرب وهو اسم ، فإذا انضم إلى الفعل والفعل لابد له منه ، ولا يجوز انفراده عنه إذا كان متصلًا، صار الفعل والضمير كالشيء الواحد، واجتمع أربع متحركات ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم إلا بحذف ، فلم يكن ثَمَّ سبيل إلا تسكين آخر الفعل (٢) .

ومن ثَمَّ فلا يثبت الأصل الذي قرره المبرد أولًا وهو أن **(النون)** أصلها السكون، وثبت بالنظر والقياس أن الأنسب والأقيس أن يكون أصلها الحركة جريًا على سَنَن الباب .

❁ ❁ ❁

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٩١٣، وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤١٥، مغني اللبيب ٤/ ٢٨٤، ، توضيح المقاصد ١/ ٣٦٣، الجنى الداني ١٤٩، المقاصد الشافية ١/ ٢٧٦، همع الهوامع ١/ ١٩٥ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ١٥٦، شرح الرماني ١/ ١٣١-١٣٢ .

المسألة الثالثة

ردُّ لام الأسماء الستة إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم

مما شاع في (أبٍ ، وأخٍ ، وحَمٍ ، وهنٍ) أن أصولها : (أبَوٌ، وأخَوٌ ، وحَمَوٌ ، وَهَنوٌ) على زنَة (فَعَـلٍ)، فإذا أضافوا هذه الأسماء الأربعة أعادوا إليهن لاماتهن ، فقـالوا: (أبوك، وأبو زيدٍ، وأخـوكَ، وأخـو زيدٍ) ونحوه ذلك ،فإذا أضفتهُنَّ إلى ياء المتكلم لم تَرُدَّ اللام وقلت: أَبِي ، وأَخِي[1] .

وأجاز أبو العباس المبرد ردَّ اللام في ذلك فقـالأَبِيَّ ، وأخـيَّ ، وحَمِـيَّ، عـلى أن تكـون (أبــيَّ، وأخيَّ، وحميَّ) عنده مفردًا رُدَّ لامه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله (أبُوي)، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملًا بالقاعدة حيث اجتمعا وكـان أولهـما سـاكنًا ، وأبـدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو .

واحتج بأن اللام قد رُدَّت عند إضافة هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كما رُدَّت مع الكـاف في (أبِيْكَ، وأخِيْكَ، وحَمِيْكَ) والهاء في (أبِيْهِ، وأخِيْهِ، وحَمِيْهِ)[2] .

واحتج بقول الشاعر [3] :

قَدَرٌ أحَلَّكَ ذَا المجَازِ وقَدْ أَرَى ... وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المجَازِ بِدَارِ

والشاهد: مجيء (أبيَّ) مفردًا مضافًا إلى ياء المتكلم وقد رُدَّت إليه الواو وأدغمت في الياء،فيكون أصله: أَبُوي، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها .

وقد وصف الفارسي تأويل المبرد بالغلط تارة[4] ، وبالوهم أخرى[5] ،وذهب إلى المنع من هـذا ،

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٤، شرح المفصل ٣/ ٣٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٨ .

(٢) انظر: الشيرازيات ١/ ٣٣٠ ، العضديات ٦٣ ، كتاب الشعر ١١٦ ، أمالي ابـن الشـجري ٢/ ٢٣٦ ، شرح المفصـل ٣/ ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٨ ، خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧ .

(٣) هو مؤرج السُّلمي، والبيـت مـن شـواهد: مجـالس ثعلـب ٤٧٦ بروايـة : (ذا النجيـل) بـدلًا مـن (ذا المجـاز) ، و الشيرازيات ١/ ٣٣٠ ، و العضديات ٦٣ ، و الشعر ١١٦ ، و الخزانة ٤/ ٤٦٧ ، و شرح أبيـات المغنـي للبغـدادي ٧/ ٣٠ ، وفيه: (ذا النُّخَيْل) ، وهي كذلك في معجم ما استعجم من أسماء الـبلاد والمواضـع للبكـري(ت٤٨٧هـ) ،حققـه وضـبطه الأستاذ مصطفى السقا–عالم الكتب–بيروت– ٢/ ٦٣٥ .

(٤) العضديات ٦٣ .

(٥) الشيرازيات ١/ ٣٣٠ .

ورأى أن (**أَبِيَّ**) في البيت أصله (**أَبِيْنَ**) جمع (**أبو**) على لغة من قال في جمعه : (**أَبُون وأَبِيْنَ**) وجمعه جمع سلامة لا جمع تكسير .

ويوضح أبو علي سبب رفضه لهذا التأويل في بضعة أوجه :

الوجه الأول :

أنها «يبعد ذلك أن مبناه على شيء مرفوض، ومنتهاه إلى ما يكره من اجتماع المثلين ، واجتماع هذا النحو من حروف العلة قد كُره بدلالة أنهم قد خففوا قولهم: (**لاسيما**) كراهة التضعيف»[1] .

الوجه الثاني :

« أنه موضع يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استمر فيه الحذف فأُمضي ذلك فيه ولم يرد إليه ما كان يلزمه من الإعلال»[2].

الوجه الثالث :

«أن الواو لو لم تحذف في (**أبٍ**) إذا أضيفت إلى الياء لكانت تقع على صورة مرفوضة ، وذلك أنها واو قبلها ضمة، وهذا مما لا يوجد في أواخر الأسماء المتمكنة ، والاسم مع حذفه منه يصادف أشباهًا ولم تكن الياء إذا أضيف هذا الاسم إليها بمنزلة الكاف التي للمخاطب والهاء التي للغائب ؛ لأن الياء قد تسكن فتجرى من أجل ذلك مجرى التنوين،ومن ثم حذفوها في النداء كما حذفوا التنوين في نحو: (**يا غلامُ أقبل**) » [3] .

الوجه الرابع :

أن تأويله لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الشاعر أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: (**أبٌ وأبــونَ، وأخٌ وأخُونَ**) ثم أضاف هذا الجمع الذي هو (**أَبِيْنَ**) إلى ياء المتكلم ثم حذف النون للإضافة فقال: أَبِيَّ كما تقولمسلـ ـميَّ وعشريَّ، وعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الـواو التي هي لام في قولك (**أبَوَانِ**) ؛ لأن هذا الموضع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب واستمر فيـه الحـذف أُمضي ذلك فيه ولم يرد فيه ما كان يلزمه الإعلال له[4] .

فكأن الشاعر حلف بآبائه إلا أنه جمع (**الأب**) بالواو والنون على لغة من يجمعه جمع تصحيح.

---

(١) الشيرازيات ١/ ٣٣٠-٣٣١ .

(٢) كتاب الشعر ١١٦ .

(٣) الشيرازيات ١/ ٣٢٧ .

(٤) الشيرازيات ١/ ٣٣١ ، العضديات ٦٣ ، الشعر ١١٦ .

ويستدل أبو علي في ذلك بقول القائل[1] :

وقَدْ شُئِيَتْ بها الآباءُ قَبْلي فما شُئِيَتْ أَبِيَّ ولا شُئِيتُ

قال أبو علي : «فقوله: **(أبيَّ)** في هذا البيت جمع ، لا يكون غير ذلك؛بدلالة لحاق تاء التأنيث الفعل[2]، وإنما لحقت لعلامة الجمع؛ كأنه جعل التصحيح بمنزلة التكسير؛ لأن التصحيح في المعنى: **(آباء)** ، وقد جمعوا **(أبًا)** على التصحيح فيما أنشده سيبويه[3]:

فلما تبيَّنَّ أصواتنا بكَيْنَ وَفدَّيْنَنَا بالأَبِيْنَا

وأنشدنا أبو بكر[4]:

بمُعْتَرَكِ الكُماةِ مُصَرَّعات يُدَفِّنَّ البُعُولةَ والأَبِيْنَا».[5]

واستدل أيضًا بأنه «قد قُرِئَ: ﴿ **قالوا نعبد إلهك وإله أَبِيْكَ** ﴾[6] فقد يكون قوله: **(أبِيْكَ)** على الجمع الذي على حد التثنية اعتبارًا لقراءة من قرأ ﴿**وإله آبائك إبراهيم**﴾ ..»[7].

قال : «فالياء التي في **(أبِيْك)** هي التي تكون في **(مُسْلِمِيْكَ،وصَالِحِيْكَ)** ونحوهما وليست التي في: **(مررت بأبيه،وأخيه)** وكان الأصل : أَبُونَ فحذف النون للإضافة وأدغم الواو في الياء ثم أبدل من الضمة كسرة فصار **(أبِيَّ)**»[8] .

وكلام المبرد وإن كان جاريًا على سَنَن القياس في رد اللام عند إضافة هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كما رُدَّت عند إضافتها إلى كاف الخطاب وهاء الغيبة ، إلا أنه لم يقم عليه دليل قاطع ، كما أن صحة

---

(١) البيت لقصي بن كلاب ، وهو من شواهد : جمهرة اللغة ٣/ ٤٨٤ ، و الخصائص ١/ ٣٤٦ برواية (شُئِيَتْ) بدلًا من (شُيِّئَتْ)، و الشيرازيات ١/ ٣٣١ ، و العضديات ٦٤ ، و الشعر ١١٦ ، و شرح المفصل ٣/ ٣٧ موافقًا للخصائص ، ومعنى شُئِيتُ: سُبقت، من الشأو.

(٢) أي: في قوله : شُيِّئَتْ؛ لأن التاء إنما لحقت الفعل من أجل الجمع، ولو كان (أبيَّ) مفردًا لقال: شُئِيَ.

(٣) البيت لجاهلي من بني سليم اسمه زياد بن واصل، وهو من شواهد: الكتاب ٢/ ١٠١ ، و٣/ ٤٠٦ ، والشيرازيات ١/ ٣٣٢ ، و الخصائص ١/ ٣٤٦ ، و المحتسب ١/ ١١٢ ، و أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦ ، و شرح المفصل ٣/ ٣٧ ، و شرح التسهيل ١/ ٩٧ ، و التذييل والتكميل ٢/ ٤٠ ، و الخزانة ٤/ ٤٦٧ .

(٤) البيت لغيلان الثقفي ، وهو من شواهد الشيرازيات ١/ ٣٣٢ ، و العضديات ٦٤ ، و ابن الشجري ٢/ ٢٣٦ .

(٥) الشيرازيات ١/ ٣٣٢ ، العضديات ٦٣-٦٤ .

(٦) [سورة البقرة: ١٣٣] ، وهي قراءة ابن عباس، والحسن، ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدري، وأبي رجاء، وانظر: المحتسب ١/ ١١٢ .

(٧) الشيرازيات ١/ ٣٣٢ ، العضديات ٦٤ ، المحتسب ١/ ١١٢ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٧ ، شرح الكافية الشافية ١٠٠٩ ، الخزانة ٤/ ٤٦٧ .

(٨) العضديات ٦٤ .

حمله على الجمع يدفع قوله؛ إذ لا قرينة تخلصه للإفراد،فتعارض الاحتمالان فحُمل على لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به للإفراد ، فيكون أصله على هذا : **(أَبِـيْنَ)** ، حذفت النون عند الإضافة ، فأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم ، فوزن **(أبيَّ)** : فَعِيَّ لا فَعَلِي،على أن ما عزاه الفارسي وغيره للمبرد قد عزاه ثعلبٌ إلى الفراء من كون **(أبيَّ)** مفردًا رد إليه لام الكلمة ، وهذه عبارة ثعلب :

«الفراء يقول : من أَتَمَّ **(الأب)** فقال: **(هذا أَبُوكَ)** فأضاف إلى نفسه قال: **(هذا أبِيْ)** خفيفٌ، قال: والقياس قول العرب : **(هذا أَبُوكَ ، وهذا أبِيَّ)** – فاعلم – ثقيلٌ وهو الاختيار، وأنشد :

فلا وأَبِيَّ لا آتيكَ حتى ... يُنَسَّى الوالِدُهُ الصبُّ الحنينا».[1]

وما ذهب إليه الفارسي من تغليط المبرد ورد تأويله ذهب إليه أكثر النحاة؛ كالزمخشري[2]، وابن الشجري[3]، وابن يعيش[4]، وابن مالك[5]، والبغدادي[6] .

وحاول ابن مالك أن يحتج له بقول القائل :

كانَ أَبِّي كرمًا وَسُودَا

يُلقي على ذي اللِّبَدِ الحَديدَا

قال : «لأنه قال **(يُلقي)** ولو أراد الجمع لقال : **(يُلقونَ)**»[7] .

والقول في ذلك أنه بيتٌ فَذٌّ لا نظير له ، ولا تقوم الحجة به وهذه الحجج التي تمسك بها الفريق الآخر، وتبقى القاعدة في هذا الباب غير مدخولة .

❁ ❁ ❁

---

(١) مجالس ثعلب ٤٧٦ ، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٦٨ ، و شرح الشواهد ٧/ ٣١ .

(٢) المفصل ٣/ ٣٦ .

(٣) الأمالي ٢/ ٢٣٥-٢٣٦ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٣٦-٣٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٨ .

(٦) الخزانة ٤/ ٤٦٧ ، و شرح الشواهد ٧/ ٣١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٠ .

المسألة الرابعة

وجوبُ حذفِ (كَانَ) بعد (أنِ) المصدريةِ إذا عُوِّضَ عنها بـ (مَا)

أجمع نحاة البلدين على وجوب حذف **(كان)** بعد (أنِ) المصدرية إذا عُوِّض عنها بــ **(ما)** في نحـو قولهم: **(أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ)** على الرغم من اختلافهم في تقدير هذا المثال .

فالتقدير عند البصريين : **(لأن كُنْتَ أنتَ منطلقًا)** ، أي : لهذا المعنـى الـذي كـان منـك في المـاضي انطلقتُ معك ، و **(ما)** عَوَضٌ من **(كان)** المحذوفة؛ لأنهم لما كرهوا مباشرة **(أن)** الاسم زيدت **(مـــا)**، فصارت عوضًا من الفَعل ومُصلحة للفظ ، والتقدير عند الكوفيون: أن **(أنِ)** المفتوحة هنـا في معنـى الشرط، و **(ما)** زائدة ، و **(أنْ)** بمعنى **(إنِ)** الشرطية[1].

والذي سوَّغ حذف الفعل في المذهبين العلمُ بأنَّ **(أنْ)** لا يقع بعدها إلا الأفعال، إمـا لأنهـا هـي المخلصة للاستقبال على رأي ، وإما لأنها للجزاء على رأي آخر ، وقد اتفقوا على أنك إن حذفت **(ما)** وأتيت بالفعل أنها مكسورة[2] .

ولما حُذِفَتْ **(كان)** وأبدل منها **(ما)** صار الحذف واجبًا لئلا يجمع بين العوض والمعوض[3] .

وذهب المبرد إلى أن **(ما) هنا زائدةٌ** لا عَوَضٌ ، فيجوز إظهار **(كان)** معها، وكأنه جعل **(ما)** زائـدة كزيادتها في نحو: **﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾**[4] .

قال أبو العباس: «إنْ آثرت أن يظهر الفعل قلت: **(إمَّا كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ)** بكســـر همـزة **(إنْ)**، تريد: **(إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ)** فحذف الفعل فيما ذكر لا يجوز في **(إنِ)** المكسورة كما لا يجـوز إظهـاره مع المفتوحة، ولستُ أرى وقوع الفعل بعد المفتوحة ممتنعًا، وتحذف **(ما)** فتقـول: **(أنْ كُنْـتَ منطلقًـا انطلقتُ)**، وإن شئت أدخلت **(ما)** زائدة ، فيجوز معها ما كان يجوز قبلها، ولو امتنع شيء لدخول **(ما)** لكان ما معه حرف الجر لضعف حرف الجر، وذلك قوله عز وجـل: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾**[5]، وقـال :

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٤٨ بولاق،١/ ٢٩٠ هارون ، شرح السيرافي ٢/ ١٩٠-١٩٢ ، الأصول ٢/ ٢٥٤ ، الخصـائص ٢/ ٣٨٠-٣٨١ ، شرح المفصـل ٢/ ٩٩ ، شرح الكافيـة الشـافية ١/ ٤١٧ ، شرح التسـهيل لابـن مالـك ١/ ٣٦٥ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٨-١٤٩ .

(٢) شرح السيرافي ٢/ ١٩١ ، التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٣ ، المقاصد الشافية ٢/ ٢٠٨ .

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨١ ، شرح الكافية ٢/ ١٤٩ .

(٤) [سورة النساء: ١٥٥] ، و [سورة المائدة: ١٣].

(٥) [سورة آل عمران : ١٥٩].

﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ وأنت إذا قلت: أَمَّا كُنْتَ مُنطلقًا انطلقتُ ، فالمعنى: لأن كنت منطلقًا ، أي : لانطلاقك ، فهذا غير ممتنع في القياس»[1].

ويردُّ أبو سعيد السيرافي ما ذهب إليه المبرد قائلًا :

«وليس على ما قال دليل ؛ لأنها – أي (مـا) – زائـدة في هـذا الموضـع ، ثـم لزمـت عوضًـا ولم تستعمل إلا على ذلك»[2].

ويفسر الفارسي كلام السيرافي فيقول بعد وصفه مذهب المبرد بالمغالطة :

«ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال ، فإذا لم يستعمل له تُـرِك وإن أجازه القياس،فلا يستعمل في الكلام: **(وذَرَ)**،ولا**(ودَعَ)** ، ولا ما أشبه ذلـك لامتناعـه في الاسـتعمال وإن أجازه القياس ، وكذلك إظهار الفعل في هذا الموضع لا يجوز لشذوذه عن الاستعمال وإن أجازه القياس»[3].

ثم استرسل في بيان حيثية استخراج العلل النحوية وطـرق اسـتنباطها في كـلام جيِّـد، والـذي يخص مسألتنا ما ذكرناه من كلامه،والذي نفهم منه أن ما عدَّه المبرد غـير ممتنـع في القيـاس يُعـترض عليه بأن الشيء قد يكون سائغًا جاريًا على سنن القياس إلا أنه لم يرد به الاستعمال والسماع ،«**وحكـم السماع في الشيء أن يتقدم القياس فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس**»[4].

ومن ثم جعل سيبويه حذف الفعل في هذا الموضع وجوبًا من قبيل المثل المستعمل الذي لا محـل للقياس عليه فقال : «و**(أمَّا)** لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المـتروك إظهـاره ، حتـى صار ساقطًا بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي **(مَنْ أنت زيدًا ؟)**، فإن أظهرت الفعل قلـت: إمَّـا كنـتَ منطلقًا انطلقتُ ،إنما تريد **(إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ)** ، فحـذف الفعـل لا يجـوز هاهنـا كـما لم يجـز ثَـمَّ إظهارُه؛ لأن **(أمَّا)** كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل ، ولـيس كـل حـرف هكذا ، كما أنه ليس كل حرف بمنزلة : لم أُبَلْ، ولم يَكُ ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاسـتخفاف ، فكذلك حذفوا الفعل من **(أمَّا)** .

ومثل ذلك قولهم : **(إمَّا لا)** ، فكأنه يقول: افْعَل هذا إنْ كنت لا تفعل غيره ، ولكـنهم حـذفوا ذا

---

(١) الانتصار ٩٨-٩٩ .

(٢) شرح السيرافي ٢/ ١٩١ .

(٣) البغداديات ٣٠٥-٣٠٦ .

(٤) السابق ٣٠٦ .

لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا .

ومن ذلك قولهم : مرحبًا ، وأهلًا ، وإن تأتني فأهل الليل والنهار»[1].

وبيان تقرير سيبويه أن «هذه الأشياء جرت في كلامهم مجرى الأمثال ولم يحملوها على القياس وإنما سبيل الرادِّ لها أن يأتي من كلام العرب بما يدل على أنها قد حملتها على القياس في معنى الكلام من شعر أ و مَثَل، وإن كان إنما ردَّ ذلك من جهة أنه مُنْسَاغٌ له في القول والقياس ، فالباب كله منساغ فيه ذلك ، نحو : النداء، ومرحبًا ، وأهلًا ، وإمَّا لا ، وكل ما ترك فيه إظهار الفعل ؛ لأنه غير ممتنع في القياس أن يذكر الأفعال التي ترك ذكرها ، فتقول: أتيت مرحبًا ، وأتيت أهلًا ، أو صادفت وما أشبه ذلك من القول»[2].

والصحيح ما ذهب إليه ابن ولاد ، والسيرافي ، والفارسي ، أنه لا يجوز إظهار الفعل ثَمَّ ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال وما يجري مجراها تقال كما سمعت ، ولا يطرد فيها قياس ، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة (ما) ، وهو ما استقر عليه رأي أكثر النحاة ؛ كابن جني[3]، والزمخشري[4]، وابن يعيش[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7]، وأبي حيان[8]، والمرادي[9]، والشاطبي[10]، والسيوطي[11]، وغيرهم من النحاة[12].

✲ ✲ ✲

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٨بولاق،١/ ٢٩٤-٢٩٥ هارون.

(٢) الانتصار ٩٩ .

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨٠-٣٨١ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ٩٨-٩٩ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٧ ، شرح التسهيل ١/ ٣٦٥-٣٦٦ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٨-١٤٩ .

(٨) التذييل والتكميل ٤/ ٢٣٤ .

(٩) توضيح المقاصد ١/ ٥٠٤ .

(١٠) المقاصد الشافية ٢/ ٢٠٨ .

(١١) همع الهوامع ٢/ ١٠٦ .

(١٢) وانظر: حاشية الصبان ١/ ٣٨٤ ، حاشية الخضري ١/ ١١٩ .

المسألة الخامسة

قياسُ (إنِ النَّافِيَةِ على (مَا) و (لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بـ (لَيْسَ) في الإعْمَالِ

ذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ (إِن) النافية يجوز إعمالُها النصبَ في الخبر كما تعمل **(مَا)** عمل (ليس) على قول الحجازيين .

فتراه يقول متناولًا مذهب سيبويه في القضية : «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في **(ما)** وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ **(ليس)** كما فعل ذلك في **(ما)** ، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين **(ما)** في المعنى»(١) .

فالمبرد يجيز إعمال **(إنِ)** النافية ؛ وحيثية ذلك عنده شَبَهُ **(إنْ)** بـ **(ليس)**؛ لأنه لا فصل بينها وبين **(ما)** في المعنى،وهو نفي الحال ، ووقوع جملة الابتداء بعدهما ، فتقول : **(إنْ زيدٌ قائمًا)** ، كما تقول: **(ما زيدٌ قائمًا)** .

ويناقش أبو علي مسلك المجيزينَ إعمالَ (ما) فيقول :

«من شبه **(ما)** بـ **(ليس)** فنصب بها، فلدخولها على المبتدأ والخبر،كما أن **(ليس)** كذلك،ولأنها نفي الحال كـ **(ليس)**» (٢).

ويرى الفارسي أن **(إنْ)** وإن كانت نافية إلا أنها ليست لنفي الحال كـ **(ما)** ، وعليه يكون قياس **(إنْ)** على **(ما)** في الإعمال قياسًا بعيدًا ، ومن ثم قال : «ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ **(إنْ)** كما تنصب بـ **(ما)** وإن كانت نافية ؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ **(ما)** ، ألا ترى أنك تقول : **(إنْ جِئْتَنِي أمْسِ)** تريد: لم تجئني ، وكذلك : ﴿ **فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ** ﴾(٣)،وإذا كان كذلك لم يجز أن تكون كـ **(ما)** ؛ لأنها قد اجتمع فيها شبهان بـ **(ليس)** ، والشبهان يجذبان ما هما فيه إلى حكم ما هما منه، ألا ترى أن جميع ما لا ينصرف أنه كذلك؛ ولو أشبه الفعل من وجه لم يمتنع الصرف، فكذلك **(إنْ)** لا تنصب كما تنصب **(ما)**»(٤).

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٩ .

(٢) المسائل البصريات ١/ ٦٤٦ .

(٣) [سورة الأحقاف: ٢٦].

(٤) المسائل البصريات ١/ ٦٤٧ .

ويتضح من هذا الكلام أن أبا علي لا يرى صحة قياس **(إنْ)** على **(ما)** ؛ لأن **(ما)** إنما عملت عمل **(ليس)** لتوفر وجهي شبه فيها، وهما الدلالة على نفي الحال ، والدخول على جملة الابتداء، والعرب إنما يلحقون الشيء بالشيء إذا شابهه من وجهين فأكثر ، أما **(إنْ)** فهي وإن كانت نافية وتدخل على الابتداء إلا أنها ليست لنفي الحال.

ومذهبه هذا يخالف مذهب المبرد ومن لف لفَّه من النحاة في أنَّ **(إنْ)** لا فصل بينها وبين **(ما)** في المعنى، كابن السراج[١]،وابن الورَّاق [٢]، والهروي[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن مالك[٥].

قال ابن الورَّاق: «فمن أعملها – يعني **(إنْ)** – فلمشاركتها لـ **(ما)** في المعنى، وإنما أعملت عمل **(ليس)** من جهة النفي لا من جهة اللفظ، فلما شاركت **(إن)** لـ **(ما)** في المعنى، وجب أن يستوي حكمهما» [٦].

وقال ابن الشجري: «وغير سيبويه أعمل **(إنْ)** على تشبيهها بـ(ليس)، كما استحسن بعض العرب ذلك في **(ما)** ، واحتج بأنه لا فرق بين **(إنْ)** و **(ما)** في المعنى، إذ هما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء ، كما تقع بعد **(ليس)** » [٧].

وسوَّغ ابن جني إعمال **(إنْ)** تشبيهًا لها بـ **(ما)** على ضعف؛ «لأن **(إنْ)** هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص **(ما)** به، فتجري مجرى ليس في العمل» [٨] .

إذًا فذلك الذي لم يجزه الفارسي جوَّزه ابن جني ، ولكن بقلة لانخرام أحد وجهي شبه **(إنْ)** بـ **(ما)** ، وهو أن النفي في **(إنْ)** ليس للحال .

وقد نقل الفارسي عن أبي العباس المبرد أنه يجيز النصب بـ **(إنْ)** قياسًا على **(لا)** المشبهة بـ **(ليس)**؛ لأن **(لا)** وإن ورد عن العرب إعمالها «فهو ضعيف قليل ولا ينبغي أن يجوز ذلك في **(إنْ)** كما جاز في

---

(١) الأصول ١/ ٩٥ ، ٢/ ١٩٥ .

(٢) علل النحو ٤٥١.

(٣) الأزهية في علم الحروف للهروي(ت٤١٥هـ) ،تحقيق عبد المعين الملوحي–مطبوعات مجمع اللغة العربية–دمشق–١٤١٣هـ–١٩٩٣م– ٤٥ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦ .

(٦) علل النحو ٤٥١ .

(٧) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣ .

(٨) المحتسب ١/ ٢٧٠ .

(**لا**) ؛ لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل ، فلا ينبغي أن يخرج شيء منها عن أصله إلا بسماع ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في (**إنْ**) كما جاء في (**لا**) .

فأما ما يقوله أبو العباس أنه يجيز قياسًا (**إنْ زيدٌ قائمًا**) ويقيسه على (**لا**) فليس بشيء لما أعلمتك»[1] .

وعلى ذلك فيمكننا القول بأن إعمال (**إنِ**) النافية عمل (**ليس**) قياسًا على (**ما**) أو (**لا**) على مذهب المبرد مذهب ضعيف عند أبي عليٍّ غير سائغ في القياس لعدم تحقق شرط القياس في (**إنْ**) ، ولعدم مجيئه مسموعًا ، وإن خالفه في ذلك تلميذه أبو الفتح ، فسوغ الإعمال بقلة عند توجيهه قراءة سعيد ابن جبير ﴿ **إنِ الَّذينَ تَدْعُونَ منْ دُون الله عبَادًا** ﴾[2] على النحو الذي سبق .

وهنا ينبغي التنبيه إلى أنه قد نُسِبَ إلى أبي علي القول بالجواز كقول المبرد، والكسائي، وابن السراج ، وأكثر الكوفيين ، ونسب ذلك إليه ابن مالك[3]، وتبعه عليه أبو حيان[4]،والمرادي[5]، والسمين[6]،وابن عقيل[7]، والأزهري[8]، والسيوطي[9].

وليس في كلام أبي علي ما يُشعر بالجواز البتة ، بل منطوقه ومفهومه يُخَبِّران بأن الإعمال غير جائز لضعف القياس وانعدام السماع ، وهو يوافق مذهب جمهور البصريين ، وعلى مذهب أكثر النحويين الزاعمين أن مذهب سيبويه في (**إنِ**) النافية الإهمال يكون مذهب أبي علي موافقًا لمذهب سيبويه في عدم جواز إعمال (**إنْ**) ، وهو ما نقله النحاس عن سيبويه والفراء[10].

واعتمادًا على ما نقله السهيلي عن سيبويه من جواز الإعمال[11] ، وما قرره ابن

---

(١) البصريات ١/ ٦٤٨ .

(٢) [سورة الأعراف: ١٩٤]

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧ .

(٥) الجنى الداني ٢٠٩ .

(٦) الدر المصون ٥/ ٥٣٩ .

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، المساعد ١/ ٢٨١ .

(٨) شرح التصريح ١/ ٢٧١ .

(٩) همع الهوامع ٢/ ١١٦ .

(١٠) انظر نقل النحاس في : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧ ، و شرح التصريح ١/ ٢٧١ ، وانظر رأي الفراء في: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٤ ، و الارتشاف ٣/ ١٢٠٧ ، و التصريح ١/ ٢٧١ ، و شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧ ، والهمع ٢/ ١١٦ ، والخزانة ٤/ ١٦٧ .

(١١) انظر نقل السهيلي في: الارتشاف ٣/ ١٢٠٧ ، و التصريح ١/ ٢٧١ .

مالك[1] من أن كلامه مشعر بـأن مذهبـه فيهـا الإعـمال[2] يكـون أبـو عـلي موافقًـا لمـذهب جمهـور الذين منعوا الإعمال، وهو مذهب المغاربة ، والفراء، ونُقِلَ عن الأخفش[3].

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥ .

(٢) وفي الكتاب ١/ ٤٧٥ قال سيبويه: وتكون في معنى ما ، وفي ٢/ ٣٠٦ قال: وتكون في معنى ليس ، ولعـل اختلاف النقل لأن سيبويه لم ينص على عملها ، وإنما ذكر معناها وهو النفي.

(٣) شرح الأشموني ١/ ٤٠٠ .

المسألة السادسة

دخول (إنْ) على (كانَ) وقلبُ معناهَا إلى الاستقبالِ

يعرِّف النحاة أدوات الشرط بأنها كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببًا والثانية متسبِّبًا، ولذلك فهي عند جمهور البصريين لا تكون إلا في المستقبل[1].

قال المبرد: «حروف المجازاة إنما تقع لما لم يقع، ويصير الماضي معها في معنى المستقبل، تقول: إنْ جِئْتَنِي أَعْطَيْتُكَ، وإنْ قَعَدتَ عَنِّي زُرْتُكَ، فهذا لم يقع وإن كان لفظه لفظ الماضي لما أحدثته (إنْ)»[2].

وزعم المبرد أيضًا أن لـ (كان) الناقصة حكمًا مع (إنْ) ليس لغيرها من الأفعال الناقصة، فزعم أنه لقوة (كان) أنَّ (إنِ) الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من المضي[3].

قال الزجاج في إعراب قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ...﴾ الآية[4]:

«فأما (كان) في باب حروف المجازاة ففيها قولان:

قال أبو العباس محمد بن يزيد: جائز أن تكون – يعني (كان) – لقوتها على معنى المضي عبارة عن كل فعل ماض، فهذا هو قوتها، وكذلك تَتَأَوَّلُ قوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ الآية[5]، وحقيقته – والله أعلم – من تَعْلَمُ منه هذا، فهذا على باب سائر الأفعال إلا أن معنى (كان) إخبارٌ عن الحال فيما مضى من الدهر، فإذا قلت سيكون عالمًا فقد أنبَأْتَ أن حاله ستقع فيما يستقبل فإنما معنى (كان) و (يكون) العبارة عن الأفعال والأحوال»[6].

وقال في موضع آخر في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ...﴾ الآية[7]:

---

(١) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٥، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢ .

(٢) الكامل ١/ ٣٦١-٣٦٢ .

(٣) انظر: الأصول ٢/ ١٩٠-١٩١، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢-٤٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٤-٣٢٥، الإغفال ٢/ ٣٢٩، البحر المحيط ١/ ٢٤٣ .

(٤) [سورة هود: ١٥].

(٥) [سورة المائدة: ١١٦].

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢-٤٣ .

(٧) [سورة يوسف: ٢٦].

«فأما دخول **(كان)** مع **(إنْ)** الجزاء وكون الفعل بعدها لما مضى ففيه قولان :

قال محمد بن يزيد : **(كان)** لقوتها وأنها عبارة عن الأفعال لم تغيرها **(إنِ)** الجزاء الخفيفة، والقول الثاني أن **(كان)** عبارةٌ عن الأفعال وأنَّ (كَان) في معنى الاستقبال هاهنا عَبَّرتْ عن فعل ماضٍ، والمعنى: إن يكن قميصه قُدَّ ، أي إن يُعْلَم قميصه قُدَّ من قُبل ، فالعلم ما وقع بعد ، فكذلك الكون لا يكون لأنه مؤدعن العلم».[1]

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب قوله تعالى : ﴿**وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ**...﴾ الآية:

(إن كان قميصه) في موضع جزم بالشرط، وفيه من النحو ما يُشكل يقال: حروف الشرط ترد الماضي إلى المستقبل ، وليس هذا في **(كان)** ، فقال المازني : القول مضمر ، وقال محمد بن يزيد: هذا لقوة **(كان)** فإنه يعبر بها عن جميع الأفعال ، وقال أبو إسحاق : المعنى: إن يكن ، أي : إن يعلم، فالعلم لم يقع ، وكذلك الكون لأنه يؤدي عن العلم **(قُدَّ من قُبُل)** فخبر عن **(كان)** بالفعل الماضي»[2].

وفي تناوله لهذا الذي نحاه المبرد يرى الفارسي أنه نحو غير مستقيم ، وأنه لم يقل به أحد من البصريين غيره ، واحتج لذلك بأن «الشرط والجزاء لا يقال إلا فيما يستقبل، والحروف في الجزاء تحيل معنى المضي إلى الاستقبال لا محالة ، ولو جاز وقوع الماضي بعدها على بابه لما جَزَمَتْ ، ألا ترى أنَّ **(لو)** لم تجزم وإن كان فيها معنى الشرط والجزاء لوقوع الماضي بعدها على بابه ، نحو:

(لو جِئْتَنِي أمسِ لأكْرَمْتُكَ) فلو كان هذا في **(إنْ)** كانت مثل **(لو)** ، وبهذا فرق أبو العباس بين **(إن)** و **(لو)** في بعض كلامه[3] حيث حاول الفصل بينهما»[4] .

وهذا الذي احتج به الفارسي هو عين ما قرره أبو بكر بن السراج حيث عقب على زعم المبرد فقال: «وهذا الذي قاله أبو العباس – رحمه الله – لستُ أقُوله ولا يجوز أن تكون **(إن)** تخلو من الفعل المستقبل؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ، وهذا الذي قال عندي نقضٌ لأصول الكلام، فالتأويل عندي لقوله : **(إن كنتَ زُرتَنِي أمسِ أكْرمتُكَ اليومَ)** : إنْ تكُنْ كُنْتَ مَنْ زَارَني أمس أكْرَمتُكَ اليومَ، وإنْ كنتَ زُرْتَنِي أمس زُرتكَ اليومَ، فدلت **(كنت)** على **(تكن)**، وكذلك قوله عز وجل: ﴿**إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ**﴾ أَي : إن أكنْ كنت ، أو إن أقُلْ كنت قلته ، أو أقر بهذا الكلام ، وقد حكي عن المازني ما

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٤ .

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) انظر: الكامل ١/ ٣٦١-٣٦٢ .

(٤) الإغفال ٢/ ٣٣٠ .

يقارب هذا ، ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعًا عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه وأحسبه ترك هذا القول»[١].

وقد أَوَّلَ أبو علي قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ على نحو مما أولها به ابن السراج ، فقال: «فالمعنى : إن أكُنِ الآنَ قُلتُه فيما مضى ، فليس **(كان)** فيه على المضي»[٢].

وألمح إلى أن هذه الآية هي أقوى متعلقات المبرد وأنه ما ذهب إلى ما ذهب إليه إلا من أجل هذه الآية ، ثم قال : «وهذا الذي ذكرناه بهذا التأويل كان أبو بكر يذهب إليه ويحكيه عن أبي عثمان، وإلى نحو هذا ذهب أبو إسحاق أيضًا»[٣] ثم حمل قول الزجاج: «إلا أن معنى **(كان)** إخبار عن الحال فيما مضى» على أنه في غير الجزاء حتى يصح كلامه ، وإلا لم يستقم على ما ذهب إليه من أن المضي لا يصح وقوعه بعد **(إنْ)**»[٤].

وهذا الذي توصل إليه الفارسي وقرره ابن السراج ، والمازني، والزجاج هو قول جمهور البصريين والمستقر لدى المتأخرين منهم .

قال أبو حيان: «وزعم المبرد ومن وافقه أن لكان الماضية الناقصة معاني حكمًا ليست لغيرها من الأفعال الماضية ، فلقوة **(كان)** زعم أن **(إنْ)** لا يقلب معناها إلى الاستقبال، بل يكون على معناه من المضي إن دخلت عليه **(إنْ)**، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ **(كان)** كغيرها من الأفعال وتأولوا ما ظاهره ما ذهب إليه المبرد إما على إضمار **(يكن)** بعد **(إنْ)** نحو:

﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ أي : إنْ يكُنْ كانَ قميصُه، أو على أن المراد به التبيين ، أي: إنْ يتبيَّنْ كونُ قميصه قُدَّ، فعلى قول أبي العباس يكون كونهم في (ريب) ماضيًا، ويصير نظير ما لو جاء **(إنْ كنتَ أحسنتَ إليَّ فقدُ أحسنتُ إليكَ)** إذا حمل على ظاهره ولم يتأول ، ولهذا قال بعض المفسرين في قوله:

﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ..﴾[٥] جرى كلام الله فيه على التحقيق، مثال قول الرجل لعبده : **(إنْ كنتَ عبدي فأطِعْنِي)** لأن الله تعالى عالم بما تُكِنُّه القلوبُ»[٦].

---

(١) الأصول ٢/ ١٩١ .

(٢) الإغفال ٢/ ٣٣٠ .

(٣) السابق ٢/ ٣٣٠-٣٣١ .

(٤) السابق ٢/ ٣٣١ .

(٥) [سورة البقرة: ٢٣].

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٤٣-٢٤٤ ، وانظر: الدر المصون ١/ ١٩٧ .

وقد تبع مكي بن أبي طالب قول المبرد في آية سورة يوسف[١]، وكذا أبو البقاء العكبري في آية سورة البقرة[٢]، وخالفه ورجع إلى رأي الجمهور في آية سورة المائدة[٣].

والذي يركن إليه البحث مذهب الجمهور، لأمرين :

الأول: أن **(كان)** وأخواتها أفعال غير حقيقية ، و معنى ذلك أنها سُلبت الدلالة على الحدث وإنما تدل على الزمان فقط[٤]، فإذا قلت: **(كانَ زيدٌ قائمًا)** كان بمنزلة قولك: **(قامَ زيدٌ)** في أنه يدل على قيام في زمان الماضي ، فإن قلت: **(إنْ كانَ زيدٌ قَامَ)** كان بمنزلة : **(إنْ قَامَ زيدٌ)** ولا منازع في انقلاب **(قام)** من المضي إلى الاستقبال بعد **(إنْ)** وعلى ذلك يمكن أن تُؤَوَّل الآيات الكريمات .

الثاني : أن **(كان)** هي أُمُّ هذا الباب وأكثر أفعاله تصرُّفًا ، وفيها من التوسع ما ليس لسائر أخواتها؛ لأنها أعم منها في الدلالة على الزمان ؛ إذ تعم جميع الأوقات بالدلالة ولا تخصُّ وقتًا دون وقت ، أما باقي أخواتها فتختص أوقاتها بعينها[٥] ، ومن هذه الحيثية فالجمود على ماضيَّة **(كان)** بعد **(إنْ)** والقول بأنها لا تنقلب عن معنى المضي نقضٌ للأصل الذي بنيت عليه **(كان)** منَ التصرف في الدلالة على الزمان .

❁ ❁ ❁

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٨ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٩ .

(٣) السابق ١/ ٤٧٦ .

(٤) المقتضب شرح الإيضاح ١/ ٣٩٨ .

(٥) المسائل البغداديات ١١٦ .

المسألة السابعة

نعتُ معمُولَي العَامِلَيْن المختلفَين معنًى المتَّفَقَين في مَعْنَى عَاملٍ ثَالثٍ يُعبَّرُ به عَنْهُما

تقرر عند منظِّري البصريين أنه إذا نُعت معمولا عاملين ، فلا يخلو العاملان من أن يتحدا في المعنى والعمل ، أو يختلفا فيهما أو في أحدهما ، فإن اتحدا فيهما كان النعت تابعًا للمنعوت في الرفع والنصب والجر، فيقال :

(انطلقَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو الكَريمَانِ)،و**(حدَّثتُ بكرًا وكلَّمتُ بشرًا الشَّرِيفينِ)**،و**(قعدتُ إلى زيدٍ وجلستُ إلى عمروٍ الكَريمَينِ)** .

وإن اختلف العاملان وجب في النعت القطع، فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل، فيقال : **(جاء زيدٌ وذهبَ عمرٌو الكَرِيمَانِ)** على تقدير: هُما الكريمانِ، ويمكنك أن تقول: الكريمينِ على تقدير : أعني[1].

وإنما امتنع الإتباع عند الاختلاف ؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت ، أما إذا اتحد العاملان معنىً فلا محذور في الإتباع؛ لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد[2].

غير أنه تنشعب من قضية اختلاف العاملين قضيةٌ أخرى ، وهي أنه : إن لم يتحد العاملان معنىً وكانا متحدين جنسًا بحيث يكونان فعلين أو اسمين أو حرفين ، فلا يخلو إما أن يتفقا في معنى عاملٍ ثالث يعبر به عنهما أو لا .

قال الشاطبي : «فإن لم يتفقا في ذلك فلا أذكر خلافًا منصوصًا في منع ذلك ، نحو: **(هل جاء زيدٌ فيُكْرِمَهُ عمرٌو العاقلانِ)**،و**(جاءَ زيدٌ فَهلْ أتَاكَ أَخُوهُ العاقلانِ؟)**.

ووجه المنع : ما ذكره سيبويه[3] في مسألة: **(مَنْ عبدُ الله وهذا أَخُوه الرجلانِ الصالحانِ)**؛ لأنك

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٧ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٤ ، أوضح المسالك ٣/ ٣١٤ ، توضيح المقاصد ٢/ ٩٦٠ ، شرح الأشموني ٢/ ٣٩٨ .

(٢) شرح التصريح ٢/ ١٢٢ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٧ بولاق،٢/ ٦٠ هارون.

خلطت مَنْ تعلمُ ومن لا تعلمُ، فجعلتهما بمنزلة واحدة في النعت»[1].

أما إن اتفق العاملان في معنى عامل ثالث، نحو: **(ذهب عمروٌ وجاء زيدٌ الكريمانِ)** فمذهب الخليل وسيبويه في ذلك جواز الإتباع؛ لأنهما أجازا: **(ذهبَ أخُوكَ وقَدِمَ عمرٌو الرَّجلانِ الحليمانِ)** و**(هذا أبُوكَ،وأنَا أخُوكَ الفقِيرانِ)**.

قال سيبويه في باب ما يُنصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة: «وتقول: هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقان، وهذا عبدُ الله وذاكَ أخوكَ الصَّالحانِ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهبَ أخوكَ وقَدِمَ عمرٌو الرجُلانِ الحليمانِ»[2].

قال أبو سعيد السيرافي: «لا خلاف بين أصحابنا أن الفعلين إذا اتفق معناهما جاز أن يوصف فاعلاهما بلفظ واحد؛ كقولك: **مضى زيدٌ وانطلقَ عمرٌو الصالحانِ، وجلسَ أخُوكَ وقعدَ أبُوكَ الكريمانِ**،وإذا اختلف معناهما، فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحدٌ – أي جواز الإتباع – فأجازا: ذهبَ أخوكَ وقدِمَ عمرٌو الرجلانِ الحكيمانِ»[3].

وذهب المبرد،والزجاج،وابن السراج،وابن مالك إلى المنع من الإتباع وتعين القطع[4].

قال المبرد: «وكان سيبويه يجيز: **(جاءَ عبدُ الله وذهبَ زيدٌ العاقلانِ)** على النعت؛ لأنهما ارتفعا بالفعل، فيقول: رفعهما من جهة واحدة، وكذلك **(هذا زيدٌ وذاكَ عبدُ الله العاقلانِ)**، لأنهما خبر ابتداء.

وليس القول عندي كما قال؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلانِ لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بـ(جاء) وحدها فهو محال؛ لأن **(عبدالله)** إنما يرتفع بـ(ذهب)، وكذلك لو رفعتهما بـ(ذهب) لم يكن لـ(زيد) فيها نصيب، وإذا قلت: **(هذا زيدٌ)** فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قَرُبَ منك، و(ذَاكَ) لما بَعُدَ، فقد اختلفا في المعنى، وكذلك لو قلت: (مررتُ بغلامِ زيدٍ العاقلَينِ)، تريد أن تنعت الغلام وزيدًا لم يجز؛ لأن زيدًا من تمام اسم الغلام، وهذا قول الخليل[5] ولا يجوز غيره.

---

(١) شرح الألفية للشاطبي ٤/ ٦٥٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٧.

(٣) شرح السيرافي ٢/ ٣٩٢.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٣١٥، الأصول ٢/ ٤٢، شرح التسهيل ٣/ ٣١٧، شرح ابن الناظم ٣٥٤، المقاصد الشافية ٤/ ٦٥٧.

(٥) الكتاب ١/ ٢٤٧.

وكل ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال ، فالنصب فيما كان كذلك على **(أعني)** والرفع على **(هما)** أو **(هم)** ، والمعرفة والنكرة في ذلك سواء»[1].

وحجة الخليل وسيبويه: أن مذهب عمل الفعل والفاعل مذهب واحد وإن اختلف معنى اللفظين؛لأنهما قد يجتمعان في معنى فعل ثالث ، ومما يدل على ذلك أنك تقول : اختلف زيدٌ وعمرو الصالحان، ومعنى اختلفَ واحدٌ منهما: فعل فعلًا مخالفًا لفعل الآخر، وتقول: فعل زيدٌ وعمروٌ فعليهما وعملا عمليهما وإن كانا مختلفين ؛ لأن اللفظ الواحد من الفعل يجوز أن يقع على مختلفين ، ويُردُّ الفعلان إلى فعل واحد يكون الاسمان فاعليه ، فإذا قلت: أذَهبَ أخوكَ وَقَلَمَ عمرٌو الرجلان الصالحان الحكيمان؟ فكأنما قلنا : فعلَ أخُوك وعمرٌو هذَيْن الفعلين الصالحان»[2].

وقد اعترض الشاطبي هذا المسلك الذي سلكه الخليل و سيبويه والذي فسره السيرافي بأنه اعتبار بعيد بالنسبة إلى العمل المذكور؛ لأن المحذور فيه موجود من غير ضرورة تدعو إلى ذلك؛ فإنهم اتفقوا على منع عمل عاملين في معمول واحد من غير أن يكونا في التقدير واحدًا ، وهذا إنما يتأتى في مسألتنا ، إذ الفرض أن معنى العاملين مختلفٌ لا متفق ، وكونهما في معنى عامل ثالث، أو يقدر بمعنى عامٍّ ، بعيدٌ عن الاتحاد ، فصارا كفعل مبتدأ أو كفعل وحرف ، وإذا كان ذلك غير جائز فيه الإتباع فكذلك ما في معناه ، وقد أشار السيرافي إلى أن القياس المنع[3].

ومذهب أبي علي الفارسي في القضية صريح في منع الإتباع مطلقًا إذا اختلف العاملان.

قال أبو علي : «والصحيح في هذا أن لا يجوز حمل الصفة على الموصوف إذا اختلف العاملان مختلفين كانا أو متفقين ، ألا ترى أن اتفاق المتفقين من العوامل ليس يخرجهما عن أن يكونا عاملين مختلفين ، وأنك إذا جمعت الصفة أو ثنيتها وأفردت الموصوف لزم أن يعملا على اختلافهما في الصفة، فيجب من ذلك معمول لعاملين وهذا واضح الفساد ، فإذا كان كذلك لم تجزه ، إلا أن اختلاف العاملين، نحو: **(قام وقعد)** ، و **(سار ووقف)** أفحش في هذا من الاتفاق نحو : **(مضى وذهب)** ؛ لأن هذا قد يظن فيه أن الثاني توكيد، وأن الحكم للأول»[4].

وواضح من هذا التصريح موافقة الفارسي للمبرد وابن السراج في منع الإتباع وتعين القطع في هذه الحالة ، وعلى الرغم من ذلك فقد انتصر أبو علي لسيبويه من المبرد في ما حكاه عن سيبويه

(١) المقتضب ٤/ ٣١٥ .

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٣٩٢ ، شرح الشاطبي على الألفية ٤/ ٦٥٧-٦٥٨ .

(٣) المقاصد الشافية ٤/ ٦٥٨ .

(٤) المسائل البصريات ٢/ ٧٧٩ .

بقوله: «وأما ما حكاه المبرد في «المقتضب» عنه فغلطٌ عليه وليس كما حكاه»[1].

ويكتنف هذا التغليط احتمالان؛ إما أن يكون غَلَّطَهُ في حكايته عن سيبويه جواز الإتباع في نحو **(جاء زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلانِ)** مما اختلف فيه العاملان في المعنى واتفقا في معنى عامل ثالث يعبر به عنهما .

وإما أن يكون غلطه في تخصيصه الجواز بما ارتفع فيه العاملان بالفعل إذا كانا فاعلين، أو بالمبتدأ إذا كانا خبرين وذلك قول المبرد : «وكان سيبويه يجيز: جاءَ عبدُ الله وذهبَ زيدٌ العاقلانِ على النعت؛ لأنهما ارتفعا بالفعل فيقول : رفعهما من جهة واحدة ، وكذلك : هذا زيدٌ وذاكَ عبدُ الله العاقلانِ؛ لأنهما خبر ابتداء»[2].

ولا يمكن أن يكون أبو علي يقصد بكلامه الاحتمال الأول ؛ لأن مذهب سيبويه صريح في الجواز، وليس ثَمَّ من ادعى خلاف ذلك، وقد ذكرنا كلام السيرافي في توضيح مراد سيبويه .

والأظهر أنه يقصد المحتمل الثاني ، فإن في كلام سيبويه ما يوهم منع الإتباع عند تعدد العامل في غير مبتدأين وفاعلين، وهذا كلام ابن مالك ؛حيث قال :

«وفي كلام سيبويه ما يوهم منع جواز الإتباع عند تعدد العامل في غير مبتدأين وفاعلين، فإنه قال في : باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة ، بعد أن مثل بـــ **(هذا فرسُ أخَوَي ابْنَيْكَ العُقَلاء)** ، ثم قال : ولا يجوز أن يجري وصفًا لما انجرَّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه، ثم قال: وتقول: **هذا عبدُ الله وذاكَ أبُوكَ الصَّالحانِ** ؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين ، وانطلقَ عبدُ الله ومضى أخوكَ الصالحانِ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، فمن النحويين من أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلين وخبري المبتدأين بجواز الإتباع ، والأولى أن يجعل مذهبه على وفق ما قَدَّرتُه قبلُ – أي التعميم – ؛ لأنه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين كما هو في **(هذا فرسُ أخَوَيِ ابْنَيْكَ)**[3]، وسكت عن المجرورين من وجه واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين»[4].

ولعل ابن مالك يقصد بقوله: «فمن النحويين» المبرد فيما حكاه عن سيبويه وغَلَّطَهُ فيه الفارسيُّ.

---

(١) المسائل البصريات ٢/ ٧٨٠ .

(٢) المقتضب ٤/ ٣١٥ ، وانظر: الكتاب ١/ ٢٤٧ بولاق،٢/ ٥٩-٦٠ هارون.

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٧ .

قال الشيخ خالد الأزهري : «وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كـ **(جاءَ زيدٌ وأتَى عمرٌو الظَّريفانِ)** ، أو خبري مبتدأين كـ **(هذا زيدٌ وذاكَ عمرٌو العاقلانِ)** أخذًا من كلام سيبويه؛ فإنه تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص ، قاله ابن مالك في «شرح التسهيل»، ثم قال: والظاهر تعميم الحكم، إذ لا فرق في القياس بين قولك: ذهب زيدٌ وانطلقَ عمرٌو العاقلان، وقولك: أحببتُ زيدًا ووَددتُ عمرًا العاقلينِ، وقولك: مررتُ بزيدٍ ومررتُ بعمرٍو العاقلينِ، فإذا جاز الأول جاز هذا»(١).

فإن كان الفارسي يقصد في تغليطه هذا التخصيص الذي ذكره المبرد فكلامه في محله، وإلا فمذهب سيبويه يدفع الاحتمال الأول .

❁ ❁ ❁

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢١ ، وانظر: أوضح المسالك ٣/ ٣١٤ ، توضيح المقاصد ٢/ ٩٦١ ، شرح الأشموني ٢/ ٣٩٨ .

المسألة الثامنة

إعرابُ (إِلَّا) وَمَا بعدَهَا وَصْفًا بمنزِلة (غَيْرٍ)

في باب ما يكون (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مِثْلٍ)،و(غَيْرٍ) يقول سيبويه : «وذلك قولك: (**لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا**).

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : (**لو كان معنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنَا**) وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أَحَلْتَ ، ونظير ذلك قوله عز وجل : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[1]»[2].

وقد عرض المبرد لنقد كلام سيبويه – كما روى ابن السَّراج وابن ولَّاد – قائلًا :

«والدليل على جودة الاستثناء أيضًا أنه لا يجوز أن يكون (إلا) وما بعدها وصفًا إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ على الوصف إن شئت ، وكذلك (**جاءني القومُ إلا زيدٌ**) على ذلك ، ولو قلت: (**جاءني رَجُلٌ إلا زيدٌ**) تريد (**غيرُ**) زيدٍ على الوصف لم يجز؛ لأن الاستثناء ها هنا محال»[3].

ونقل أبو علي نقد المبرد ، فقال :

«قال أبو العباس : لا تكون (إلا) وما بعدها وصفًا إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناء ، وإذا كان (إلا) وصفًا في هذا الموضع جاز أن يكون فيه أيضًا استثناء»[4].

ثم ناقش أبو علي هذا النقد ، فقال :

«الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى ، وذلك أنه إذا قدر (**الله**) مستثنىً من (**الآلهة**) لزمه أن يكون مبدلًا منها ، كما أنك إذا قلت : (**ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ**) فـ (**زيدٌ**) بدل من (**أحدٍ**) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل ، فتقول : (**ما جاءني إلا زيدٌ**) ، ولا يجوز أن تقول على هذا: (**لو كان فيهما إلا اللهُ لفسدتا**) لامتناعه في المعنى ، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية»[5].

والملاحظ أن أبا علي قد عَوَّل في نقض نقد المبرد على فساد المعنى المترتب على قوله؛ لأن علامة

---

(١) [سورة الأنبياء: ٢٢].

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠ بولاق،٢/ ٣٣١-٣٣٢ هارون.

(٣) الأصول ١/ ٣٠١-٣٠٢ ، الانتصار ١٦٦-١٦٧ .

(٤) التعليقة ٢/ ٦١ ، وانظر: الإيضاح العضدي ٢٢٩ .

(٥) التعليقة ٢/ ٦١ .

صحة البدل جواز الاستغناء بالبدل عن المبدل منه ، وهذه القاعدة لا تنطبق على قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ؛ إذ لو قلت : إن **(الله)** بدل من **(آلهة)** وطرحت **(آلهة)** على قاعدة البدل لفسد المعنى ، فلم يبق إلا قول سيبويه إن **(إلا)** وما بعدها هنا وصف ، وهو قول الكسائي[1]، والفراء[2]، والأخفش[3]، والزجاج[4]، والنحاس[5]، ومكي[6]، والزمخشري[7]، والباقولي[8]، وابن الأنباري[9] .

وقد استدل المبرد على جواز البدل وجودته بأنك إذا قلت : **(لو كانَ معنا أحدٌ إلا زيدٌ لهلكنا)** فزيدٌ معك، وجعل مثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، وتقول: **(لو كان لنا إلا زيدًا أحدٌ لَهَلَكْنَا)** كما تقول: **(ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ)**[10].

وقد نقض عليه ذلك ابن ولَّاد قائلًا : «فليست هذه دلالة على جواز حذف المنعوت وإنما سبيل **(إلا)** في الاستثناء أن يكون ما بعدها داخلًا فيما خرج منه الأول ، وخارجًا مما دخل فيه الأول، فلما كان غيرُ زيد – وهو الذي وقع عليه لفظ التمني – خارجًا من الوصف غير كائن معهم وجب أن يكون زيدٌ معهم وليس الكلام بمنفي في اللفظ ، وإنما يستدل على أن المَتَمنَّي ليس بموجود فيمثل له، وإلا يلزم فيه بسبب ذلك ما يلزم في المنفي، ولو كان ذلك لجاز هذا الذي ذكره في كلام غير موجب، ولجاز أن يقال : **(إنْ يأتِكَ إلا زيدٌ آتِكَ)** على معنى: إنْ يَأْتِكَ أحدٌ إلا زيدٌ آتِكَ»[11].

وبنحو ما ذكر ابن ولَّاد قال السيرافي ، وجاء في كلامه :

لا يكون في **(لو)** بدل بعد **(إلا)** ؛ لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة **(إنْ)**،ولو قلت: **(إنْ أَتَانِي رجلٌ إلا زيدٌ خرجتُ)** لم يجز ؛ لأنه يصير في التقدير : إنْ أَتَاني إلا زيدٌ

(١) معاني الكسائي ١٩٥ ، وانظر: إعراب النحاس ٥/ ٦٧ ، مشكل إعراب ٢/ ٨٢ .

(٢) معاني الفراء ٢/ ٢٠٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٩ .

(٤) معاني الزجاج ٣/ ٣٨٨ .

(٥) إعراب النحاس ٥/ ٦٧ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٢ .

(٧) الكشاف ٤/ ١٣٦ .

(٨) كشف المشكلات ٢/ ٨٦١ .

(٩) البيان ٢/ ١٥٩ ، وانظر: إعراب العكبري ٢/ ٩١٤ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢٨ ، شرح التصريح ١/ ٥٤٠، همع الهوامع ٣/ ٢٧٣ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٣١-٢٣٢ ، خزانة الأدب ٣/ ٤١٩ .

(١٠) انظر: الأصول ١/ ٣٠٢ ، الانتصار ١٦٧ .

(١١) الانتصار ١٦٧ .

خرجتُ، كما لا يجوز : أتاني إلا زيدٌ ، فهذا وجه من الفساد فيه»[1].

وقد أفسد الزمخشري نقد المبرد من هذا الوجه الذي ذكره السيرافي فقال :

«فإن قلت : ما منعك من الرفع على البدل ؟

قلت: لأن **(لو)** بمنزلة **(إن)** في أنَّ الكلام معه موجب ، والبدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[2]؛ وذلك لأن أعم العام يصح نفيه ولا يصح إيجابه ، والمعنى : لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذي فطرهما لفسدتا»[3]. وهو ما ذكره ابن الأنباري[4]، والعكبري[5]، وأبوحيان[6]، والسمين الحلبي[7]، وذكر السيرافي وجهًا آخر من فساد نقد المبرد ، وهو «أنه إذا قال : **(لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنَا)** وهو يريد الاستثناء لكان محالًا؛ لأنه يصير في المعنى : لو كان معنا زيد لهلكنا؛ لأن البدل بعد **(إلا)** في الاستثناء الموجب[8].

وينسحب ذلك على الآية، فلو كان لفظ الجلالة (الله) بدلًا لكان معناه: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد؛ لأن الله عز وجل خالق السموات والأرض ، ووجودهما بإحداثه ، فكيف تفسدان على هذا التقدير وقد تبعه على ذلك الباقولي[9] ، والعكبري[10] .

ورد ابن يعيش نقد المبرد من وجه آخر جاء فيه : «ولا يجوز أن يكون بدلًا يراد به الاستثناء؛ لأنه يصير في تقدير : لو كان فيهما إلا اللهُ لفسدتا، وذلك فاسد؛ لأن **(لو)** شرط فيما مضى ؛ فهي بمنزلة **(إنْ)** في المستقبل، وأنت لو قلت: إن أتَاني إلا زيدٌ لم يصح؛ لأن الشرط في حكم الموجب ، فكما لا يصح : أتاني إلا زيدٌ، كذلك لا يصح : إنْ أتاني إلا زيدٌ»[11] .

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٧٧ ، وانظر: النكت ٢/ ٢٤٥ .
(٢) [سورة هود: ٨١].
(٣) الكشاف ٤/ ١٣٦ .
(٤) البيان ٢/ ١٥٩ .
(٥) التبيان ٢/ ٩١٤ .
(٦) البحر المحيط ٦/ ٢٨٣ .
(٧) الدر المصون ٨/ ١٤٣ .
(٨) شرح السيرافي ٣/ ٧٧-٧٨ .
(٩) كشف المشكلات ٢/ ٨٦١ .
(١٠) التبيان ٢/ ٩١٤ .
(١١) شرح المفصل ٢/ ٨٩ .

وقد يعتذر للمبرد بأنه جوز البدل وجوَّده في الآية ؛ لأن ما بعد **(لو)** غير موجب في المعنى؛ لأنها حرف امتناع فهي في معنى النفي،والبدل في غير الواجب أحسن من الوصفية ، والدليل على ذلك ما ذكره ابن السراج في هذا المقام، إذ يقول : «قال أبو العباس : **(لو كان معنا إلا زيدٌ لغلبنا)** أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي ، نحو قولك : **(ما جاءنِي أحدٌ إلا زيدٌ،وما جـاءنِي إلا زيدٌ)**..»[١].

وقد رد ابن الحاجب ذلك قائلًا :

«لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي ، ألا ترى أنك تقول : **(أبى القومُ إلا زيدًا)** بالنصب ليس إلا، ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز : أبى القومُ إلا زيدٌ ، وكان المختار ، وهاهنا أولى؛ لأن النفي محقق غير مقدر فيه إثبات ، وفي **(لو)** مقدَّر ما بعدها الإثبات ، وإنما قدر فيه النفي لما كان الإثبات تقديرًا»[٢].

وذكر وجهًا آخر لفساد نقد المبرد ، فقال :

«أنه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز أن نقول: **(إلا اللهَ)** بالنصب ، ولا يستقيم المعنى؛ لأن الاستثناء إذا سُكت عنه دخل ما بعده فيما قبلـه، ألا ترى أنك لا تقول : **(جاءني رجالٌ إلا زيدًا)** فكذلك لا يستقيم أن تقول : لو كان فيهـا آلهـة إلا اللهَ..»[٣]، وذكر هذا الوجه أيضًا الرضيُّ الاستراباذي ثم قال : «والأولى منع إجراء الشرط والتحضيض – يعني **(لو)** و**(لولا)** – في جواز الإبدال والتفريغ معهما مجرى النفي؛ إذ لم يثبت»[٤].

وفي المقام نفسه يذكر ابن خروف أن أبا العباس المبرد يجعل **(لو)** نفيًا، فيرفع في الآية على البدل،ويردُّ مذهبه بأنه لا يجوز خروج الشيء عن موضوعه إلا بدليل[٥].

ويرده ابن هشام أيضًا قائلًا : «ويرده أنهم لا يقولون : **(لو جاءني دَيَّارٌ أكرمتُه)**، ولا **(لو جَاءنِي مِنْ أَحَدٍ أكْرَمْتُهُ)**،ولو كانت بمنزلة النفي لجاز ذلك كما يجوز : **(ما فيها دَيَّارٌ)**،و**(ما جَاءَني مِنْ أَحَـدٍ)**، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه أن **(إلا)** وما بعدها صفة»[٦] .

---

(١) الأصول ١/ ٣٠١-٣٠٢ .
(٢) الإيضاح شرح المفصل ١/ ٣٧٠ .
(٣) الإيضاح ١/ ٣٧١ .
(٤) شرح الكافية ٢/ ١٣٠-١٣١ .
(٥) شرح الجمل ٢/ ٩٦١ .
(٦) مغني اللبيب ١/ ٤٦٢ .

ونقل الدسوقي عن الشيخ دردير أن حاصل الـرد أن عنـدنا أشـياء ملازمـة للنفـي ولا يصـح وقوعها بعد **(لو)**، ولو كان **(لو)** بمنزلة النفي لصح وقوع ما لازم النفي بعدها ، واللازم للنفـي هـي **(ديَّار)** و **(مِن)** الزائدة[١] .

قال الدماميني : «وللمبرد أن يقول:قد أجمعنا على إجراء النفي المؤول مجرى النفي الصـــريح في مثل : **(أبى زيدٌ إلا القيامَ)** فأجزنا التفريـغ فيـه ، قـال الله تعـالى : **﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾**[٢] ، و**﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾**[٣] مع أنه لا يجوز أن يقال : **(أبى ديَّار المجيء)**، و**(أبى مِنْ أحدٍ الذهاب)** فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا»[٤].

ولا مناقضة بين ما مَثَّل به ابن هشام لما يلازم النفـي وبـين نحـو : **﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾** لاختلاف الجهة وانفكاكها؛ إذ هي في نحو **(أبى ديَّار المجيء)** ممتنع لملازمـة النفـي، وليسـت هـي كذلك في **(ويَأبَى اللهُ إلَّا أنْ يُتِمَّ نُورَهُ)** ونحوها.

أما ابن مالك فقد نقل شرح السيرافي لعبارة سيبويه المذكورة في مقدمـة القضـية المطروحـة ثـم قال: «وحكى ابن السراج أن أبا العباس المبرد قال : «لو كـان معنـا إلا زيـد أجـود كـلام وأحسـنه» وكلام المبرد في «المقتضب»[٥] مثل كلام سيبويه ، أعني أن التفريغ والبدل بعد **(لو)** غـير جـائز، وأن (إلا) لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء ولا يوصف بها إلا ما يوصف بغير، وذلـك النكـرة والمعرفة التي بالألف واللام على غير معهود، نحو : **(ما يحسنُ مِثْلُكَ أنْ يَفْعَلَ ذلك)**، و**(قد أمُرُّ بالرجُلِ غيرِكَ فيُكْرِمُنِي)**، هذا كلام المبرد ، وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام أبي الحسن الأخفـش في كتابـه، وقد قَبِلَ ما نسب ابنُ السراج إلى المبرد ابنُ ولاد وردَّ عليه ، وقبله أيضًا أبو عـلي الشـلوبين[٦] قبـول راضٍ به، وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد[٧]،وأنكر على ابـن ولَّاد الاشـتغال بـردِّ مـا لم يصحَّ ثبوته»[٨].

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ١/ ١٦٠ .

(٢) [الإسراء: ٨٩].

(٣) [التوبة: ٣٢].

(٤) حاشية الدماميني على المغني ١/ ١٥٥ .

(٥) المقتضب ٤/ ٤٠٨ .

(٦) قارن بين ذلك وبين كلام الشلوبين في التوطئة ٢٨٠ .

(٧) لعل ذلك في الجزء المفقود من شرحه على سيبويه، وإلا فما نقلناه عنه في شرحه لجمل الزجاجي يخالف ذلك.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٩ ، وانظر : المساعد ١/ ٥٧٩ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٨٨ .

ويفهم من كلام ابن مالك أن ابن ولاد اعتمد على رواية ابن السراج في مذهب المبرد وارتضى ذلك وبنى ردَّه على أساسه ، ويفهم أيضًا أن كلام المبرد في «المقتضب» قد يكون تراجعًا منه عن نقد سيبويه إلى موافقته ؛ لأنه قال في «المقتضب» : «هذا باب ما تقع فيه **(إلا)** وما بعدها نعتًا بمنزلة **(غير)** وما أضيفت إليه : وذلك قولك : **(لو كان معنا إلا زيد لهلكنا)** ، قال الله عز وجل : **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** المعنى -والله أعلم- : لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله، ولو كان معنا رجلٌ غيرُ زيد.. »[1].

قال الشيخ عبد الخالق عضيمة بعد ما نقل نقد المبرد لسيبويه : «هذا ما قاله المبرد ونراه هنا – أي في المقتضب – قد مثل للوصل بإلا بقوله : **(لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا)** وهو من أمثلة سيبويه، كما استشهد بشواهد سيبويه الشعرية ، وهذا يعتبر منه رجوعًا عما قاله في نقد سيبويه»[2] .

والحاصل من كل ذلك أننا لو اعتبرنا رواية المقتضب الموافقة لسيبويه لم يكن ثمة منازعة وكان ثَمَّ إجماعٌ على امتناع التفريغ والبدلية في قوله تعالى : **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** ، لما يترتب على البدلية من فساد المعنى واللفظ ، وما ينبني عليه من إخراج **(لو)** عن موضعها بغير ما دليل .

ولذلك يقول أبو حيان : «وكون **(إلا)** لا تكون صفة إلا حيث يصح الاستثناء كالمجمع عليه من النحويين»[3] .

والاستثناء المنقطع صالح سائغ في الآية ، أما المتصل فلا يصح في الآية؛ لأن التقدير على الاستثناء المتصل : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد ، بل المراد أن الفساد مترتب على تعدد الآلهة ، **هذا فساد نقد المبرد من جهة المعنى .**

أما من جهة اللفظ ؛ فلأن **(آلهة)** جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء ، فلو قلت: **(قام رجالٌ إلا زيدًا)** لم يصح لأن **(رجال)** ليس عامًّا فيحتمل أن يكون **(زيدًا)** داخلًا فيهم، ويحتمل عدم دخوله، وإذا كان يحتمل عدم دخوله فكيف يخرجه وهو غير داخل.

فعلى ما رمى إليه ابن مالك يكون كلام المبرد موافقًا لسيبويه ولا يكون هناك خلاف في المسألة، ويبقى إجماع النحاة على أن التفريغ والبدل بعد **(لو)** ممتنع ، وأن **(إلا)** لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء ولا يوصف بها إلا ما يوصف بـ **(غير)** .

---

(١) المقتضب ٤/ ٤٠٨ .

(٢) حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ٤/ ٤٠٨ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢٤٨-٢٤٩ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٨٣ .

المسألة التاسعة

تنوينُ العلمِ المنعوتِ بـ (ابْنٍ) مضافًا إلى عَلَمٍ في الاخْتيارِ

من مواطن الضرورة التي تسوغ للشاعر كما قرر سيبويه أن يُنَوَّنَ الاسم العلم المنعوت بــ **(ابن)** والمضاف إلى علم ، واعتماده في ذلك على ما سُمع من فصحاء العرب من تركهم التنوين ، ومن شواهد التنوين قول بعضهم[1]:

هيَ ابنتُكُمْ وأُخْتُكُم زَعَمْتُم   لثَعْلَبَةَ بنِ نَوْفَلٍ ابْنِ جَسْرِ

وكقول الآخر[2]:

* جَارِيةٌ منْ قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ *

حيث نَوَّنَ **(نوفل)** في البيت الأول و **(قيس)** في الثاني وهما علمان منعوتان بـ **(ابن)** مضافًا إلى علم للضرورة .

فإذا اضطر الشاعر إلى نحو ذلك أجراه على القياس في باب النعت والمنعوت من التنوين[3] .

ويرى أبو العباس المبرد أن نحو هذا الإجراء على القياس سائغ حسن في اختيار الكلام كذلك لا في اضطراره فحسب فيقول :

« واعلم أن الشاعر إذا اضطر ردَّهُ إلى حكم النعت والمنعوت فقال : **(هذا زيدٌ بنُ عبدِ الله)** ؛ لأنه وقف على **(زيدٍ)** ثم نعته ، وهذا في الكلام عندنا جائز حسن»[4].

وهذا الذي استحسنه المبرد **ليس بالحسن عند أبي علي**، ولا بالجائز في اختيار الكلام، وفي ذلك يقول:

---

(١) أنشده سيبويه ، وهو من أبياته التي لا يُعرف قائلها ، وانظر: الكتاب ٢/ ١٤٧ بولاق،٣/ ٥٠٥ هارون، التعليقة ٤/ ١٥ ، شرح السيرافي ٤/ ٢٤٤ ، وثعلبة بن نوفل : حي من اليمن .

(٢) البيت للأغلب العجلي ، وهو صدر بيت عجزه : * **كأنها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ** * ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٤٨ بولاق،٣/ ٥٠٦ هارون، و المقتضب ٢/ ٣١٣ ، و شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٨٣ ، و شرح السيرافي ٤/ ٢٤٥ ، و سر الصناعة ٢/ ٥٣٠ ، و الخصائص ٢/ ٤٩١ ،و أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦١ ،و شرح المفصل ٢/ ٦ ، و الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٢٦٩ ،و المقرب ٢/ ١٨ ،و شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥ ، و شرح الكافية الشافية ٢/ ١٣٥٢ ، و مغني اللبيب ٦/ ٥٠٥ ، و همع الهوامع ٣/ ٥٦ ،و خزانة الأدب ٢/ ٣٦ ، ونسبه السيرافي للأخطل وليس في ديوانه .

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٧ بولاق ،٣/ ٥٠٥ هارون.

(٤) المقتضب ٢/ ٣١٣ .

«ليس عندي كما قال، ولو كان كذلك لجاز **(قَوَلَ)** في **(قال)** و **(وَدَعَ)** في ماضي **(يدع)**، فهذه الأشياء وإن كانت مطردة في القياس فهي شاذة في الاستعمال فلا ينبغي أن ينون هذا في الكلام وإن كان القياس يسيغه لشذوذ عن الاستعمال، كشذوذ **(وَدَع)** وما أشبهه»[1].

والذي يتضح من كلام أبي علي أن جريان الشيء في القياس واطراده فيه لا يعني ضرورةً كونه سائغًا مطردًا في الاستعمال، بل قد يكون الشيء جاريًا في القياس شاذًّا في الاستعمال، وضرب أمثلة لذلك بـ **(قال)** و **(يدع)**؛ فإن قياس الإعلال والقلب في الأولى يسوغ **(قَوَلَ)** لأنه ردٌّ إلى الأصل، فألف **(قال)** منقلبة عن أصل **(واو)** من **(القَوْل)**، وقياس **(يدع)** أن يكون ماضيه **(وَدَع)** نحو **(يهبُ وَهَبَ)**،و **(يضعُ وَضَعَ)**،و**(يقعُ وَقَعَ)**، لكنهم أهملوا استعمال ماضي **(يَدَعُ)**، والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي **(يدع)** ومصدره واستغنوا عنه بـ **(ترك)**، فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس[2].

وفي تحرير النزاع قال ابن الحاجب: «وزعم قوم أن **(ابن ثعلَبَهْ)** بدلٌ، وقصده أنْ يخرجه عن الشذوذ، وهو بعيد؛ لأن المعنى على الوصف كغيره، وأيضًا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال **(ابن)** بدلًا»[3].

وقوله: «زعم قوم» يعني به ابن جني، حيث قال في قول الشاعر[4]:

إلا يَكُنْ مَالٌ يُثابُ فإنَّهُ سَيَأتِي ثَنَائِي زيدًا ابنَ مُهَلْهِلِ

«فالوجه أن يكون **(ابن مهلهل)** بدلًا من **(زيدٍ)** لا وصفًا له؛ لأنه لو كان وصفًا لحذف تنوينه فقيل: زيدَ بن مهلهل، ويجوز أن يكون وصفًا أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهًا على أوائل أحوالها، كقوله سبحانه: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[5] ونحوه»[6].

وقال أيضًا: «إلى هذا – أي التنوين للضرورة – رأيت جميع أصحابنا يذهبون، والذي أرى أنا أنَّه لم يُرد في هذين البيتين وما جرى مجراهما أن يجري **(ابنًا)** وصفًا على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف

---

(١) التعليقة ٤/ ١٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٥، الأصول ١/ ٥٧، إعراب النحاس ٥/ ٢٤٩، الخصائص ١/ ٣٩٦، المنصف ٢/ ٢٨٦-٢٨٧، الإنصاف ٢/ ٤٨٥، شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٥١.

(٣) الإيضاح شرح المفصل ١/ ٢٦٩.

(٤) البيت للحطيئة في (ديوانه ٨٤-برواية وشرح ابن السكيت ،دراسة وتبويب د.مفيد محمد قميحة-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٣هـ-١٩٩٣م)،وفي معاني الفراء١/ ٤٣٢، و سر الصناعة ٢/ ٥٣١، و الخصائص ٢/ ٤٩١، وابن الشجري ٢/ ١٦٠ ،وضرائر الشعر٢٨، وابن يعيش ٢/ ٦.

(٥) [سورة المجادلة: ١٩].

(٦) الخصائص ٢/ ٤٩١.

التنوين فقال : من قيسٍ بن ثعلبهْ، وزيدبن مهلهل ، ولكن الشاعر أراد أن يجري (**ابنًا**) على ما قبله بدلًا منه ، وإذا كان بدلًا منه لم يجعل معه كالشيء الواحد ، وإذا لم يجعل معه كالشيء الواحد وجب أن ينوي انفصال (**ابن**) مما قبله ، وإذا قُدِّر ذلك فيه فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به فاحتاج إذن إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن»[1].

ومثال حمل (**ابن**) في هذه الشواهد على أنها بدل لا صفة قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ** ﴾[2] فيمن نون (**عُزيرًا**) ، فإن (**ابنًا**) هنا خبر لا صفة[3].

وسلك ابن عصفور هذا النوع من التنوين في الضرائر قائلًا: «تنوين الاسم العلم الموصوف بابن المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه ردًّا إلى أصله»[4] ثم ذكر البيتين السالفين،وأردفهما بقوله: «فإن قال قائلٌ:هلا جعلت ابنًا وابنةً بدلين مما قبلهما،لا وصفين ، حتى لا يكون ثبات التنوين ضرورةً.

فالجواب : أن ابنًا وابنةً إنما تأتي العرب بهما على طريق الوصف،لا على طريق البدل،بدليل أنهم لا يثبتون التنوين في قولك: قام زيد بن عمرو،وقامت هند بنة بكر،وأمثالهما،إلا في ضرورة شعر،ولو كانا بدلين لكثر تنوين مثل ذلك في الكلام».[5]

وعلى قول سيبويه استقر رأيُ المنظِّرين من النحاة بعد ذلك ولم يُلتفت إلى قول المبرد ، إذ جاء خلْوًا من التدليل عَرِيًّا عن التعليل،وعلى أساس ذلك بنوا القاعدة التي تقرر «**أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع**»[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٣١ .

(٢) [سورة التوبة: ٣٠].

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦١ ، همع الهوامع ٣/ ٥٦ .

(٤) ضرائر الشعر ٢٨ .

(٥) الضرائر ٢٩ .

(٦) الخصائص ١/ ٣٩٦ .

المسألة العاشرة

نِدَاءُ المُحَلَّى بِأَلْ

يقرر النحاة البصريون أن حروف النداء لا تجامع الأسماء المحلاة بالألف واللام **لعلتين**، **أولاهما**: أن الألف واللام تفيدان التعريف ، والنداء يفيد تخصيصًا ، وإذا قصدت واحدًا بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه ، والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما ؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تعريف؛ **إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة** .

والثانية : أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين إلا في ضرورة الشعر ودخول النداء على المحلى بأل جائز مطلقًا عند الكوفيين في الاختيار(١) .

هذا ما استقر عند سيبويه والبصريين في جزئية لحوق النداء بالمحلى بأل .

وذهب سيبويه إلى أنه إذا سُمِّي رجلٌ **(الذي رأيتُه)** لم يغير ولم يجز نداؤه ، قال : «وإذا سميت رجلًا : **(الذي رأيتُه)**،و**(الذي رأيتُ)** ، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسمًا ؛ لأن **(الذي)** ليس منتهى الاسم ، وإنما منتهى الاسم الوصل ، فهذا لا يتغير عن حاله كما لم يتغير **(ضاربٌ أبوه)** اسم امرأة عن حاله ، فلا يتغير **(الذي)** كما لم يتغير وصله، ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي **(الضارب أبوه)** إذا كان اسمًا؛ لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام، ولو سميته: **(الرجل منطلق)** جاز أن تناديه فتقول: **(يا الرجلُ منطلق)** ؛ لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام، والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو : **(الحارث)** فلا يجوز فيه النداء..» (٢).

قال السيرافي : «فإن قال قائل: فأنت لو سميته **(الرجلُ منطلق)** لقلت: **(يا الرجل منطلق)**،فهلا قلت: **(يا الذي رأيتُ)** ؟ قيل له : **(الذي رأيت)** اسم واحد قد كان يستعمل قبل التسمية به اسمًا واحدًا ولم يغير من حاله بالتسمية ، فلم يجز فيه ما كان يمتنع منه قبل التسمية من النداء»(٣).

وقد غلط المبرد سيبويه في منعه نداء **(الذي رأيته)** ، وادعى وَهَن العلة التي من أجلها منع

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣٣٥ ، أسرار العربية ٢٢٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٤ ، شرح المفصل ٢/ ٨ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ ، أوضح المسالك ٤/ ٣١ ، حاشية الصبان ٣/ ٢١٤ .

(٢) الكتاب ٢/ ٦٨ بولاق ،٣/ ٣٣٣ هارون .

(٣) شرح السيرافي ٤/ ٩٠ .

سيبويه نداء (**الذي رأيته**) فقال :

«قال – يعني سيبويه – : وإذا سميت رجلًا : (**الذي رأيته**) لم تغيِّره ولم يجز أن تناديه .

قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ من قِبَل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ؛ لأن الاسم وقع لِيُقصد صاحبه به وقد صار اسمًا فخرج من أن تقول فيه : يا أيها ، ولكن تقول : (**يا الذي رأيته**) كما تقول : (**يا الله اغفر لي**)»[(١)].

أما أبو علي فقد رد هذه الملازمة التي ادعاها المبرد ، وذكر أن هذا الذي ذكره المبرد لا يلزم أن ينادي (**الذي**) من أجله ، «وليس حدُّ الأسماء وحكمها أن يجوز نداؤها ولا ذاك من شرائطها؛ ألا ترى أنَّ كل ما فيه الألف واللام أسماءٌ ولا يجوز نداءُ شيء منها»[(٢)] .

يقصد أبو علي أن أحدًا لم يقل في حَدِّ الأسماء أنها التي يجوز أو يشترط نداؤها ، ذلك أن النداء علامة تميز الاسم عن قسيميه في الكلمة الفعل والحرف ، ولا يشترط أن تتحقق هذه العلامة في الأسماء كلها ؛ لأن الواقع الشاهد يُصادِمُ ذلك ، فهناك أسماءٌ لا تقبل دخول النداء مثل هذه التي تقترن بها الألف واللام .

قال أبو علي : «فإن قيل : إن تلك يتوصل إلى ندائها بـ «أي» ولا يجوز التوصل إلى نداء (**الذي**) إذا سَمَّيتَ به بـ «أيٍّ» لاختصاصه .

قيل : يُتوصل إلى ندائه بشيء آخر غير (**أيٍّ**) كما أنَّ ما فيه الألف واللام لما لم يجز نداؤه تُوُصِّلَ إليه بـ (**أيٍّ**) نحو : (**يا أيُّها الرجلُ**)،فكما أن (**الرجلُ**) ونحوه لما لم يجز نداؤه تُوُصل إليه بها جَوَّز نداءه، كذلك يتوصل إلى نداء (**الذي**) إذا سُمِّي به بشيء آخر غير (**أيٍّ**) وغير أن يلي حرفُ التعريف حرف النداء؛ وذلك بأن يُجعَلَ في صلةِ اسمٍ يجوز نداؤُه»[(٣)].

أما قول المبرد: «لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم» فغير مستقيم – على حَدِّ قول ابن ولَّاد–؛إذ« كيف يخرجه تركُ النداء من حد الأسماء والعرب قد سَمَّت بالضَّحاك والحارث وأشباههما ولم تلحقها حرف النداء ولا أخرجها ذلك من حد الأسماء»[(٤)].

وأما تشبيه أبي العباس الألف واللام في (**الذي**) بقولهم : (**يا أللهُ اغفرْ لي**) فصواب من جهة أن

---

(١) الانتصار ٢٠٨ ، وانظر: المقتضب ٤/ ٢٤١ ، الأصول ٣/ ٤٦٣ .

(٢) الإغفال ١/ ٢٨٦ .

(٣) السابق ١/ ٢٨٧ .

(٤) الانتصار ٢٠٨ .

الألف واللام في **(الذي)** لا تفارقه كما هي في **(الله)** – وهو ما لم يـذكره ابـن ولاد في كلامـه الآتي – إلا أن بين الاسمين فارقًا ذكره الفارسي فقال: «فأما تشبيه أبي العباس الألف والـلام في **(الذي)** بقـولهم: **(يا أللهُ اغفرْ لي)** فيما قاله في «الغلط» ولم يحتج به فلعمري إن الألف واللام في **(الذي)** غير مفارق، كما أنها في اسم **(الله)** غير مفارق، إلا أن **(الذي)** ينفصل من هذا بأنه جـرى صـفة كـ **(الطويـل)** ونحـوه فشابهه لذلك ، فيمتنع نداؤه وفيه الألف واللام كما يمتنـع نـداء الصـفات وفيهـا الـلام، ولا يجـب القياس على هذا الاسم لأنه نادر عن طريق ما عليه كثرة الأسماء وجمهرتها ، ولذلك جاز فيه كما جاز فيه قطع الألف ولم يجز في غيره، فإن قاس هذا فيه قَائِسٌ فليقس عليه أيضًا قطع الألف منه – أي من **(الذي)**– مع حرف النداء كقطعه من هذا الاسم – أيَ من **(الله)**–،فالقياس على هذا غير مستقيم»[(١)].

أما ابن ولاد فجاء في كلامه :

«وأما احتجاج المبرد باسم الله تعالى وأنا نقول: **(يا اللهُ اغفرْ لـــي)** فهـذا اسـم صـارت الألـف واللام فيه كبعض حروفه ،وحذف منه واختصر وكثر في الكلام والـدعاء عنـد الحـذف والرجـاء ، وعند أكثر الأحوال وفي أكثر الأوقات ، واختص إذا جرى هذا المجرى بحال لا تكون لسواه»[(٢)] .

وعلى ذلك فاستثناء المبرد الموصول إذا سمي به من جملة ما لا يجوز فيه دخول النداء على المحـلى بأل لا وجه لـه ، وقـد سـوَّغه في الاختيـار بخـلاف سـيبويه والبصـريين الـذين لم يسـوِّغوه إلا في الاضطرار[(٣)].

قال السيوطي : « ولا يُنادَى المعرَّفُ بـ **(أل)** فلا يقال: **(يا الرجلُ)** إلا في الضـرورة؛ لأن في ذلـك جمعًا بين أداتي التعريف، وجوَّزه الكوفيون في الاختيار»[(٤)].

وقال: «واستثنى البصريون شيئين: أحدهما اسم الله تعالى فيقال : **(ياأللهُ)** ؛ لأن **(أل)** للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة فيجوز حينئذ قطع همزة وصله.

والثاني: الجملة المسمى بها كأن تسمى: **(يا الرجل قائم)** فإذا ناديته قلـت: **(يا الرجل قائم أقبـــل)؛** لأنه سُمِّي به على طريق الحكاية .

---

(١) الإغفال ١/ ٢٨٨ .

(٢) الانتصار ٢٠٨–٢٠٩ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٣ ، المقتضب ٤/ ٢٤١ ، الأصول ٣/ ٤٦٣ ، الإنصـاف ١/ ٣٣٦–٣٤٠ ، اللبـاب ١/ ٣٣٥ ، شرح المفصل ٢/ ٨–٩ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ ، همع الهوامع ٣/ ٤٧–٤٨ ، شرح التصريح ٢/ ٢٢٤–٢٢٥ .

(٤) همع الهوامع ٣/ ٤٧–٤٨ .

واستثنى المبرد ثالثًا وهو الموصول إذا سُمِّيَ به نحو: **(يا الذي قامَ)** لمسمى به، ووافقه ابن مالك»[1].

وقد صحح ابن مالك قياس المبرد ما سُمي به من موصول على المحكي، قال ابن مالك: «وأجاز سيبويه أن يقال: **(يا الرجلُ قائمُ)** في المسمى بالرجل القائم؛ لأن معناه: يا مقولًا له الرجل قائم، وقاس المبرد دخول **(يا)** على ما سُمِّيَ به من موصول مصدر بالألف واللام نحو: يا الذي قام لمسمى به، وهو قياس صحيح»[2]، يعني من حيث هو في التقدير في معنى: **(يا مقولاً له الذي قام)**، وابن مالك يوافق الكوفيين في دخول **(يا)** على الألف واللام مطلقًا، ولا يراه من قبيل الضرورات، وهذا رأيه في «شرح التسهيل»،وهو الأحدث والأولى بالاعتبار، وقد سبق هذا الرأي بما يخالفه؛ فإن ظاهر كلامه في الألفية موافقته لسيبويه؛ حيث جاء في الخلاصة:

وباضْطِرَارٍ خُصَّ جمعُ يا وألْ   إلا مَعَ الله ومَحْكيِّ الجُمَلْ

فقوله: **(ومحكي الجمل)**، و **(الذي قام)** ليس من محكي الجمل لأنه يجري بوجوه الإعراب وصلته، وإن كانت جملة داخلة فيه كالجزء.

ولذلك قال الشاطبي في «شرح الألفية»[3]:

«وهذا من المواضع التي خالف فيها «التسهيل» و «شرحه» وكان فيها مصيبًا؛ إذ ليس التقدير ما قدره المؤلف وإلا لزم ذلك في كل منادى فيقدر فيه، يا مقولًا له كذا؛ لأن الحكاية في التسمية بها وغيرها سواء، فزيدٌ وعمرٌو ونحوهما في النداء لا يقدر معهما شيء، فكذلك كل ما جرى مجراها من الأعلام، وأما الموصول فاسم واحد كالاسم المبدوء بالألف واللام فلم يسُغْ فيه إلا ما ساغ فيه».

وقال في «التصريح» بعد قول الموضح: «وزاد عليه المبرد: ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـ **(أل)** نحو: **(يا الذي قامَ)**،و**(يا التي قَامَتْ)**،وصوبه الناظم في «شرح التسهيل» ومع تصويبه له لم يستثن في بقية كتبه»[4].

ويلفت الفارسي إلى شيء آخر بعد أن ساق كلامه المذكور آنفًا حيث تشكك في استقرار هذا الرأي عند المبرد والقطع به حيث قال: «وأظن أن أبا العباس لم يقطع بهذا الذي قاله في كتابه المترجم

---

(١) همع الهوامع ٣/ ٤٧-٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨-٣٩٩، وانظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٥٥٧.

(٣) المقاصد الشافية ٥/ ٢٩١.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٢٥، وانظر: حاشية الصبان ٣/ ٢١٥-٢١٦.

بـ «الغلط»؛ لأن بعض من أخذ عنه حكى عنه في هذه المسألة أنه قـال : «يجـب أن ينظـر فيـه» بـل لا أشك؛ لأني قرأت على أبي بكر بن السراج في كتاب أبي العباس المترجم بـ«المسائل الـــمشروحة مـن كتاب سيبويه» ما يخالف هذا ، وهذا لفظ ما قال: «فأما قول سيبويه : إنـه إن سـمى رجـلًا **(الرَّجــل منطلقٌ)** ناداه فقال : **(يا الرجل منطلق)** فهو كما قال ؛ لأن هذا ابتداء وخبرٌ سَـمَّى بهـما رجـلًا ، لـيس أحدهما الاسم دون الآخر ، والألف واللام بهما ثَمَّ للاسم كُلِّه،وليستا لـ **(الرَّجل)** دون **(منطلقٌ)**»(١).

فلئن كان ما حكاه أبو علي فلا محل للنزاع إذًا ، ويبقى قول سيبويه والجمهور الذين نصـوا عـلى المنع دون منازع ، وإن ثبت خِلافُ المبرِد، فالجواب عليه ما ذُكر .

❁ ❁ ❁

(١) الإغفال ١/ ٢٨٧ .

المسألة الحادية عشرة

تبعيَّةُ ألف النُّدْبَة لما قَبْلَها

ذهب سيبويه إلى أنك لو ندبت رجلًا يسمى **(ضربُوا)** قلت: **(واضَرَبُوه)** بحذف الساكن الأول وجعل علامة الندبة تابعة للحركة التي كانت قبل الحرف المحذوف كما قد تفعل في **(واظَهْرَهُوه، واظَهْرَهُمُوه)** لئلا يلتبس الجمع بالتثنية في **(ضَرَبوا)** كما قد يلتبس الجمع بالاثنين في **(واظَهْرَهُمُوه)** والمذكر بالمؤنث في **(واظهْرَهُمُوه)** .

قال سيبويه : « وإذا ندبت رجلًا يسمَّى **(ضربوا)** قلت: **(واضَرَبُوهْ)** وإن سُمِّي **(ضَرَبَا)** قلت: واضَرَبَاهْ ، فهذا بمنزلة : واغلامَهُوه ، وواغُلامَهَاه) جعلت ألف الندبة تابعة لتفرق بين الاثنين والجميع،ولو سميت رجلا بغلامهم أو غلامهما لم تحرف واحدًا منهما عن حاله قبل أن يكون اسمًا ولتركته على حاله الأول في كل شيء ، فكذلك **(ضَرَبَا)**،و**(ضَرَبُوا)** إنما تحكي الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين ، وصارت الألف تابعة لهما كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين ، نحو غلامهما وغلامهم؛ لأنهما كما لم يتغيرا في سائر المواضع لم يتغيرا في الندبة»[1].

وقد ألزمه المبرد المناقضة في ما ذهب إليه ؛ فإنه ذكر في الباب الذي قبل هذا أنك إذا أضفت **(غلامًا)** إلى ياء المتكلم ثم ندبته في لغة من أسكن ياء **﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾**[2] فإنك تقول: **(واغُلامِيَاهْ)** بتحريك الياء[3] ، ثم قال في باب ترجمته : **(هذا بابٌ تكون فيه ألفُ الندبة تابعة لما قبلها)** ، وذلك قولك: **(واظَهْرَهُوهْ)** ليفصل بينه وبين المؤنث، وقال في الذي يليه في رجل يسمى **(ضَرَبُوا)** : **(وَاضَرَبُوه)** ليفصل بينه وبين من يسمى **(ضَرَبَا)** إذا قلت: **(واضَرَباه)** فألزمه المبرد أن يحذف الياء من **(غُلَامِي)** لاجتماع الساكنين فيقول : **(وَاغُلَامَاهُ)** أو يحرك الواو من هذا ويأتي بعدها بألف الندبة ، فيقول: **(واظهْرَهوَاه)** و **(واضرَبوَاه)**[4].

وقد ذكر الفارسي هذا الإلزام الذي ألزمه به المبرد ثم نقضه عليه فقال : «وقد اعترض أبوالعباس في هذا الموضع فقال: زعم أنه لو ندب غلامي في قول من قال : **(يا عبادِيْ فَاتَّقُونِ)** لقال:

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٤ بولاق،٢/ ٢٢٦-٢٢٧ هارون .

(٢) أي: في قراءة﴿ **يا عبادِيْ**﴾ [سورة الزمر: ١٦] ، وهي قراءة رويس، وروح ، انظر: النشر ٢/ ٣٦٤ ، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٣ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٢١ بولاق،٢/ ٢٢١ هارون، المقتضب ٤/ ٢٧٠ ، الأصول ١/ ٣٥٦ .

(٤) النكت على سيبويه ٢/ ١٧٣ .

(يا غُلامِيَاه) فحرك الياء لالتقاء الساكنين ولم يحذفه، قال : فيلزمه على هذا أن يقول : **(واظَهْرَهُــوَاه،و واظَهْرَهُمُوَاه، و واضرَبُواه)** فتحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين كما حركته في **(يـــا غُلامِيـــاه)** في قول من قال : **(يا غُلامِيِ)** .

قال أبو علي : والجواب عندي في ذلك أن الواو من **(ظَهْرَهُوه وظهرهُمُوه)** ليست مثل الياء في **(غلامي)** ؛ وذلك أن هذه الواو لم تتحرك ألبتة، والياء من **(غلامـــي)** قد تتحرك في لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين ، ألا ترى أن من يقول : **(يا غُلامِيْ)** فيسكن هذه الياء وافق من يفتحها في مثل : **(يا قاضِيَّ، ويا مثنَّايَ)**، ولا يكون في لغته غير الفتح لالتقاء الساكنين، فكذلك لا ينكر أن تحرك الياء من **(يا غلامي)** لالتقاء الساكنين إذا كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين في غير هذا الموضع، ومع ذلك فأصل هذه الياء التي هي للمخاطب الفتح، كما أن كاف المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حذفت من الياء؛ لأنها حرف لين والحركة تكره فيها ، ألا ترى من يقول : **(حَضْــرَمَوت)** لا يحرك الياء من **(مَعْدِيْ كَرِب)** فهذه الياء إذا فتحت في **(واغُلامِيَاه)** فإنما ترد إلى أصلها كما أن **(مُــدَّ)** إذا حُرِّك رُدَّ إلى أصله لالتقاء الساكنين فضُمَّ ، فكذلك هذه الياء ترد في التقاء الساكنين إلى أصله وحركته التي كانت له .

فأما **(غلامَهُو، وظَهْرَهُو، وظَهْرهُمو)** فليس للواو شيء من ذلك حركة في الأصل كما كانت لياء الإضافة ، ولم تحرك في موضع لالتقاء الساكنين ولا لغيره ، كما تحركت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقائهما ، فقد بان أن الواو في **(ضَرَبَهُو)** وما أشبهه ليست مثل الياء في **(غلامي)** ؛ إذ كان أصل هذه الياء الحركة ، فإذا حُرك لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى أصله وليس للواو في **(ظهْرَهُو و غُلامَهُو)** أصل في الحركة ولا حركت في موضع فيرد إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء فحركتهما إذًا لالتقائهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقائهما فيه لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو في **(ضَرَبوا)** فإنها وإن كانت قد حركت لالتقاء الساكنين في مثل: **﴿وَلَا تَنسَوُا ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾**[1] و**﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾**[2] فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة في **(يا غلامـــي)** حركة واجبة للحرف في الأصل ، بل إنما حركت هذه الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره ، كما أن الياء من **(غلامي)** قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل **(لِيَ دِيْنـــي)**[3] فثبات الياء من **(يـــا**

(١) [سورة البقرة: ٢٣٧].

(٢) [سورة البقرة: ١٦].

(٣) وهي قراءة نافع ، انظر : النشر ٢/ ٤٠٤ ، الإتحاف ٢/ ٦٣٤ .

غلامِيَاه) في لغة من قال: يا **(غُلامِيْ)** في التقاء الساكنين أقوى من ثبات الواو في **(ضَربوا)** لما قلنا من أنه قد يتحرك لالتقاء الساكنين ، إلا أن من حرَّك الواو في **(ضربوا)** لالتقاء الساكنين في مثل: **(قال)** ؛ لذا وجدته منقطعًا»(١) .

فعلى تقرير أبي عليٍّ يكون هذا الذي ألزم به المبرد سيبويه قد استند إلى قياس مع الفارق؛ إذ ليست **(الواو)** في **(ظهرهو و غلامهو)** أصيلة في الحركة ولا حركت في موضع حتى يقال: تردُّ إلى أصل حركتها عند التقاء الساكنين ، وكذلك الواو في **(ضربوا)** فعلى الرغم من تحركها لالتقاء الساكنين عند الندبة وهي **(الواو وألف الندبة)** إلا أن حركتها ليست بأصلية كنحو : **(يا غلامي)** فإنها ثمة حركة واجبة للحرف أصلًا .

وهذا الذي نقض به الفارسي على نقد المبرد هو ما قرره السيرافي وتبعه الأعلم، قال السيرافي: «والذي ألزمه المبرد لا يلزمه ؛ لأن هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها كالألفات ولا أصل لهنَّ في الحركة ، والياء في (غلامي) يجوز فيها حركة لغير التقاء الساكنين وأصلها الحركة ، والتغيير للندبة ضعيف؛ لأنه لا يجوز أن تأتي بعلامة الندبة وإن كنت نادبًا فلذلك فرق بين هذه الأشياء»(٢).

ويصحح ابن ولَّاد فصل سيبويه بين **(واظهرهُوه، و واظهرهموه، و واضربوه)** وبين **(واغُلامَياه)** وتفرقته بينهما فيقول : «هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه، ومع ما ذكر في الفصل بين ياء غلامي وواو الجميع ، والواو التي تكون مع المضمر ، أما لو حذفنا (الياء) من (غلامي) للندبة لا لالتقاء الساكنين لفتحت ألف الندبة ما قبلها والتبس المضاف بالمفرد – أي لو قلنا: واغلاماه – فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها وتكون في الكلام لها ، وحوَّلنا حركة ما قبلها من الكسر إلى الفتح وأدخلنا في الكلام هذا اللبس»(٣).

يتبين من العرض السابق أن تفرقة سيبويه بين البابين مبنية على وعي وفهم ثاقب لما حدث من تغيير في النوعين بعد الندبة وأصل كل نوع منه وأنه لم يكن عنده خلط ولا لبس في ذلك،على عكس ما حدث للمبرد فإنه بنى نقضه على شيء لا يلزم لوجود الفاصل الفعلي بين ما اعتبرهما المبرد شيئًا واحدًا .

❁ ❁ ❁

---

(١) التعليقة ١/ ٣٦٥-٣٦٨ .

(٢) انظر: النكت ٢/ ١٧٣ .

(٣) الانتصار ١٤٨ .

المسألة الثانية عشرة
مجيءُ (مَا) في (كُلَّما) اسْتفهَامِيَّةً

في باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي قال سيبويه : «ولا يستفهم بـ **(كُلَّما)** كما لا يستفهم بـ **(ما تدومُ)**»[1].

وقد فهم المبرد من كلام سيبويه أن الاستفهام لا يكون بـ **(كُلَّما)**[2] ذلك أنه قال في كتاب الغلط: «والاستفهام بـ **(كلما)** جائز، وذلك أن (**كُلًّا**) بمنزلة غيرها مما انضاف إلى حروف الاستفهام ، ألا ترى أن الرجل يقول: أخذت بعضه أو بعض ذلك، فلا يدرى ما هو ، فيقول: **(بعضَ ما أخذت؟)** وكذلك لو قال: أخذتُ كل ذلك، فلم يدر ما هو ، لقلت: كُلَّ ما أخذتَ؟ وكان بمنزلة قولك: غُلامَ مَنْ ضربتَ؟ وإن شئت : (**كُلَّ مَ أخذتَ**؟) مثل مجيء **(مَ جئتَ؟)** وكذلك الأسماء يجوز معها الوجهان»[3].

وقد وصف الفارسي صنيع المبرد بالمغالطة ؛ إذ عزا إلى سيبويه ما لا يُفهم من كلامه.

وهاكَ كلامَ سيبويه بنصه تامًّا حتى نرى ما يرمي إليه سيبويه ، قال سيبويه : «وسألته – يعني الخليل – عن قوله : **(ما تَدومُ لي أدومُ لك)** ، فقال: ليس في هذا جزاء، من قِبَل أن الفعل صلة لـ **(ما)** فصار بمنزلة **(الذي)** ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين كأنه قال : أدوم لك دوامَكَ لي، فـ **(ما)**،و **(دُمْتُ)** بمنزلة الدَّوام .

ويدلك على أن الجزاء لا يكون ها هنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بـ **(ما تدومُ)** على هذا الحد .

ومثل ذلك : **(كُلَّما تأتيني آتيك)** ، فالإتيان صلة **(لما)** ، كأنه قال كَلَّ إتيانكَ آتيك، وكُلَّما تأتيني يقع أيضًا على الحين كما كان **(ما تأتيني)** يقع على الحين ، ولا يستفهم بـ **(كُلما)** كما لا يستفهم بـ **(ما تدوم)**»[4].

هذا نص كلام سيبويه ، والذي يفهم منه لا يؤيد ما فهمه المبرد بحالٍ، وإليك كلام المفسرين حتى يتأكد ما ذُكر :

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٣ بولاق،٣/ ١٠٢ هارون.
(٢) البغداديات ٢٧٨ .
(٣) الانتصار ١٨٤ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٥٣ بولاق،٣/ ١٠٢ هارون.

يقول السيرافي : «ولا يجوز أن تقول : **(ما تَدُمْ لِي أَدُمْ لك)** كما تقول: **(متى تَدُمْ لي أدُمْ لك)**،و**(أين تَكُنْ أَكُنْ)** ؛ لأن **(ما)** إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدرًا أبطل فيها الاستفهام ؛ لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتج إلى أن يوصل بفعل، وإنما يجازى بـ **(ما)** إذا نقلت عن الاستفهام لاستواء الجزاء والاستفهام .

هذا معنى قول سيبويه: «إنك لا تستطيع أن تستفهم بها تدوم» على هذا الحد إذا كانت موصولة بـ **(تدوم)** ، و مثله : **(كُلَّمَا تَأْتِيْنِي آتِيْكَ)** ، معناه : كل وقت إتيان منك لي آتيك ، ولا يجوز الاستفهام فيه كما لا يستفهم بها تدوم»[1].

إذًا فالذي يُفهِمُه كلام سيبويه أنه لا يمنع الاستفهام بـ **(كلما)** على إطلاقه، وإنما لا يستفهم بها إذا كان **(كلٌّ)** مضافًا إلى **(ما)** المصدرية التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر .

هذا ما جعل الفارسي يعترض على ما ذهب إليه المبرد ويصفه بالمغالطة .

قال أبو علي : «فأما قول أبي العباس في كتاب «الغلط» من أن سيبويه ذكر : إن الاستفهام لا يكون بـ **(كلما)** ، وقوله – أي المبرد – إن الاستفهام بـ **(كلما)** جيد كما أنه بـ **(بعضَ ما)** جيد ، وذلك نحو: أنْ يقول القائل : أخذت بعضه أو كله ، فإذا لم يَفْهم بعضَ ما أخذ ، أو كل ما أخذ ، قال : كل ما أخذتَ ، وبعض ما أخذتَ ، فمغالطة فيه ، وذلك واضح لك غير مشكل عليك ، إذا تأملت الفصل الذي أثبتناه لسيبويه قبلُ[2]،وإنما أراد أن **(كلما)** لا يستفهم بها إذا كان **(كل)** مضافًا إلى **(ما)** التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر»[3].

ويبين حيثية هذه المغالطة فيقول :

«يدلُّ على ذلك أنه قال – يعني سيبويه – ومثل ذلك **(كلما)** أي مثل: **(ما تدومُ لي أدومُ لك)** في أن الجزاء لا يجوز فيه لما لم يجز في **(ما تدوم)** – ومثَّل بالمصدر فقال : كأنه قال : كلَّ إتيانك ، فإنما أراد بـ **(كلما)** المضاف **(كل)** فيه إلى **(ما)** التي مع الفعل بتأويل المصدر كما قدَّم ذكره، ولم يُرد **(كلَّما)** المضاف إلى **(ما)** التي للاستفهام ، فإنما أراد **(كلما)** التي قدم ذكرها ، فهذا مغالطة من أبي العباس» [4].

وما فهمه أبو العباس من أن سيبويه يمنع الاستفهام بـ **(ما)** مطلقًا يفضي إلى محال؛ لأنه سيكون

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٣٠٩ .

(٢) في الموضع المذكور آنفًا.

(٣) البغداديات ٢٧٨ .

(٤) السابق ٢٧٩ .

مخالفًا للإجماع والقياس،وهو ما ذكره ابن ولاد في الرد على المبرد ، والذي جاء فيه :

«وإنما أراد سيبويه بقوله : «ولا يستفهم بـ **(كلما)**» كما أراد بقوله «ولا يستفهم بـ **(ما تدوم)**»، أي: لا تستفهم بـ **(كلما تأتيني)**، يعني أنك لا تستفهم بـ **(كلما)** مع **(تأتيني)** كما لا يستفهم بها مع **(تدوم)**، والدليل على ذلك قوله : «ولا يستفهم بـ **(ما تدوم)** »، فلو أراد **(ما)** لكان محالًا ، وإنما أراد بها إذا اقترنت مع هذا الفعل الذي ليس بخبر عنها ولا عامل فيها لم يجز أن تستفهم بها ولا تجازي ، وكذلك **(كلما)** إذا قرنها بفعل مثله لا تكون خبرًا عنها ولا عاملًا فيها ، وكذلك جميع الأفعال إذا جرت هذا المجرى، فإن عديتها إليها استفهمت وجازيت ؛ لأنه قد خرج عن أن يكون صلة ، فنقول: **(على ما تدُمْ لِي أدُمْ لكَ)** ، وإن شئت استفهمت فقلت: **(علامَ تدومُ يا هذا؟)** جاز لـمَّا عديت الفعل بـ **(على)** وصيرته عاملًا في **(ما)** فخرج عن أن يكون صلة ، وكذلك لو قلت : **(بكلِّ مَ تأتيني؟)** مستفهمًا ، لجاز إذا عدَّيت الفعل بالباء كما تقول : **(بِمَ تأتيني؟ وبما تأتني آتك؟)**»[1].

وما فهمه السيرافي ، والفارسي، وابن ولَّاد من كلام سيبويه هو ما فهمه ابن خروف ، حيث نقل ما ذكره الفارسي وقال : « ومنْعُهُ – يعني سيبويه – الجزاء والاستفهام في **(ما تدوم لي أدوم لك)** و**(كلما تأتيني آتيك)** ، هذا كله كما ذُكر ما دامت موصولة، وقد صرح بذلك ولم يذكر فيما مثَّل به إلا الموصولة،قال أبو علي : ولم يُرد بـ **(كلما)** المضافة إلى الاستفهام كما ذكر المبرد ، وردَّه عليه وهي منصوبة على الظرف على حذف مضاف، أي مدة ما تدوم لي ، والتقدير: أدوم لك مدة دوامك، فحذف المدة بمنزلة مقدم الحاجِّ، وجعل **(كلما)** بمنزلتها مضافة إلى المصدر، ولا يجوز ذلك فيهما ماداما على هذه الصفة الشرط والاستفهام؛ لأن **(ما)** المصدرية حرف عنده وهي التي تتقدر بـ **(المصدر)**» [2] .

وعليه فلا شيء في كلام سيبويه يدل على أن مذهبه منع مجيء **(ما)** في نحو **(كُلَّما تأتيني آتيك)** **للاستفهام** مطلقًا، وإنما جاء منع سيبويه مقيدًا بما إذا كانت **(ما)** موصولة، فإذا كان الفعل بعدها خبرًا عنها أو عاملًا فيها ساغ مجيؤها استفهامًا وشرطًا ، وهو ما فهمه مفسرو كلام سيبويه .

❋ ❋ ❋

---

(١) الانتصار ١٨٤-١٨٥ .

(٢) شرح سيبويه لابن خروف ٢٠١-٢٠٢ .

المسألة الثالثة عشرة

قياسُ التَّصْغيرِ في (أُبَيْنُوْنَ)

من الألفاظ التي شذت عن القياس وجاءت على غير بناء المكبَّر قولهم : (أُبَيْنُــونَ) ، فقد ذهب البصريون إلى أنه جمع (**أُبَــيْن**) وهو تصغير (**أَبْنَــى**) على وزن أَفْعَل؛ كأضحى ،وشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبَّرُه.

وذهب الكوفيون إلى أنه جمع (**أُبَيْن**) ، وهو تصغير (**أَبْنٍ**) مقدرًا وهو جمع (**ابن**) ، كأَدْلٍ في جمع دَلو، وشذوذه عندهم من وجهين : أحدهما: كونه جمعًا لمصغر لم يثبت مكبره ، والثاني: مجيءُ أَفْعُل في (**فَعَل**) ، وهو شاذٌّ؛ كأَجْبُل وأَزْمُن[١] .

ويرى الجوهري أن شذوذه لكونه جمع(**أُبَيْن**) تصغير (**ابن**) بجعل همزة الوصل قطعًا[٢] .

وقال أبو عبيد : هو تصغير (**بنين**) على غير قياس[٣].

وقال أبو العباس المبرد: « أُبَيْنُون: تصغيره تصغير (**أبناء**) بحذف الزيادة، وهذه الأشياء كلها الأجود فيها أن يحقر على القياس، وليس شيء منها أزيل إلا إلى شيء يجوز..»[٤] .

وتوجيه أبي العباس ثَمَّ متباين كل التباين مع تنظير سيبويه والبصريين ؛ إذ يرتكز تنظير سيبويه في تحقير ما يحقر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام؛ كإنسان ، تقول فيه: أُنَيْسِيَان فكأنهم صغروا (**إنسيانًا**)، وإنسيان غير معروف و (**بنون**) ، تقول فيه : أُبَيْنُونَ ، على أن المستعْمَلَ إنما فعل «هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم ، وهم مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره ، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل ، ومثل ذلك (**ليلَةٌ**) ، تقول : (**لُيَيْلِيَةٌ**) ، كما قالوا : ليالٍ، وقولهم في (**رَجُل**): رُوَيْجِل [٥]» [٦] .

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٥ بولاق،٣/ ٤٥٦ هارون، أصول ابن السراج ٣/ ٦٣ ، شرح السيرافي ٤/ ١٩٧ ، المخصص ١٤/ ١١٣ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٧٩ ، شرح الشافية ١/ ٢٧٧ .

(٢) انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٨٧ ، شرح الكافية ٣/ ٣٧٩ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٧٩ .

(٤) المسائل البصريات ١/ ٣٧٥ .

(٥) وقياسه: (رُجَيل) ، فكأنهم صغروا (راجلًا) في معنى (رَجُل) وإن لم يأت به استعمال،وانظر: شرح السيرافي ٤/ ١٩٧-١٩٨ ، شرح المفصل ٥/ ١٣٣ ، شرح الشافية ١/ ٢٧٨ .

(٦) الكتاب ٢/ ١٣٨ بولاق،٣/ ٤٨٦ هارون.

فكأنهم قالوا في **(بنون)**: أُبَيْنُون، بتصغير **(أُبَيْن)** ،والقياس **(بُنَيُّون)** ، فهو جمع **(أُبَيْن)** الذي هو تصغير **(أَبْنَى)** عند البصريين وهو شاذ؛ لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ، فهذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، فتحقير مثل **(بنون)** على القياس كما ذهب المبرد يخالف هذا المسلك .

ومن ثم نقض أبو عليٍّ مذهبه بناء على هذا المسلك الذي أوضحه سيبويه ، فيقول: «القياس في هذه الأشياء قد رُفض بدلالة تركهم استعماله مع استعمال ما يوجبه، فلا يجوز تحقير هذه الأشياء على القياس ، وتحقيرها على القياس بمنزلة إعلال **(اسْتَحوَذَ)** وذا لا يجوز»[١].

ومفاد هذا الكلام أن رفض استعمال القياس في تحقير مثل هذه الألفاظ الشاذة هو القياس، بناءً على ما اعتاده المستعمل من تغيير كثير من الكلام عن نظائره لكثرة الاستعمال ، وأيضًا فإن الشيء قد يجمع على غير بنائه المستعمل ، كنحو : **(ليالٍ)** : جمع ليلة على غير قياس حيث توهموا واحده : * **لَيْلَاةْ***[٢].

وقولهم : **(أُبَيْنُون)** ليس تصغيره تصغير **(أبناء)** – كما قال المبرد – لأن تصغيره **(أُبَيْنَاء)** ، ولا هو تصغير **(بَنُون)** ؛ لأن تصغير بَنُون: بُنَيُّون؛ لأنك تصغر الواحد **(بُنَيّ)** ثم تجمعه فيصير: **(بُنَيُّون)**، وكأن قولهم : **(أُبَيْنُون)** على تقدير شيء غير **(أبناء)** ولا **(بنين)** ، ولا هم صغروا **(أبناء)** وجمعوه بعد ذلك، فالذي يستقيم التقدير فيه أن **(أُبَيْنون)** في الأصل: **(أَبْنى)** ثم صُغِّر فصار **(أُبَيْنَى)** ثم جمع فصار: **(أُبَيْنون)** : نحو: **(أُعَيْمون)** ، ولا يستعمل **(أبنى)** كما لم يستعمل **(راجلاً)** في معنى **(رَجُل)** ، وإن كان قد صغروه على ذلك[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) المسائل البصريات ١/ ٣٧٥ ، وانظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٤٢٤ .

(٢) من مشطور الرجز لم يعلم له قائل،وتمام شطره:***في كُلِّ يومٍ ما وَكُلِّ لَيْلَاهْ***، والبيت من إنشاد ابن الأعرابي ، وهو في الخصائص ١/ ٢٦٧ ، و شرح الشافية ١/ ٢٧٧ .

(٣) شرح السيرافي ٤/ ١٩٧-١٩٨ بتصرف يسير.

المسألة الرابعة عشرة

«طَاغُوتٌ» بين المصْدَرِيَّة والجَمْعِيَّة

«الطَّاغُوتُ» اسم جنس مفرد عند سيبويه، مؤنث،ويقع على الجمع والواحد،قال سيبويه : «فأما «الطَّاغُوتُ» فهو اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئته للواحد، وقال عز وجل : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾(١)»(٢) .

أما المبرد فمذهبه في المسألة أنه جمعٌ وليس اسمًا مفردًا ، نقل عنه ذلك ابن السراج فقال : « «وطَاغُوتٌ» فيه اختلاف، فقومٌ يقولون: هو أحدٌ مؤنث ، وقال قوم: بل هو اسم للجماعة، قال الله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ فهذا قول ، قال محمد بن يزيد : والأصوب عندي والله أعلم أنه جماعة»(٣).

وقد نقل الفارسي كلام المبرد ثم أعقبه قائلًا:

«وليس الأمر عندنا على ما قال، وذلك أن الطاغوت مصدر؛ كالرَّغَبُوت والرَّهَبُوت، والمَلَكُوت، فكما أن هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها آحاد وليست بجموع فكذلك هذا الاسم مفرد وليس بجمع،والأصل فيه التذكير، وعليه جاء : ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾(٤) ، فأما قوله عز وجل: ﴿أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ فإنما أَنَّثَ على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدونها ، ويدلُّ على أنه مصدر مفرد قوله: ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾(٥) فأفرد في موضع الجمع كما قال : (٦)

* هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وهُمُ عَدْلُ *»(٧)

يقصد الفارسي أن الطاغوت اسم بمنزلة الطُّغيان، كما أن الرَّهبوت بمنزلة الرهبة، والملكوت بمنزلة المُلك ، والرَّحموت بمنزلة الرحمة ، لكنه وُصِفَ به كما وصف بسائر المصادر ، فذكر مرة إما

---

(١) [سورة الزمر: ١٧].

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢ بولاق، ٣/ ٢٤٠ هارون.

(٣) الأصول ٢/ ٤١٤ .

(٤) [سورة النساء: ٦٠] .

(٥) [سورة البقرة: ٢٥٧] .

(٦) عجز بيت صدره:* متى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ تَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ* وهو لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ٨٥ – تحقيق علي فاعور – دار الكتب العلمية – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) .

(٧) التكملة لأبي علي ١٤٥ .

حملًا على اللفظ كقوله تعالى : ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾، وإما قصدًا للإفراد ، حتى كأنه قيل : يريدون أن يتحاكموا إلى الصنم، فإذا أَنَّثَ حمل على المعنى، وهو أنه وصف لآلهتهم، فكأنه قال : اجتنبوا الآلهة الطاغوت أن تعبدوها، فعاد الذكر إلى الموصوف بالطاغوت، كما قال سبحانه: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ ، كأنهم أولياؤهم الطغاة يخرجونهم وأولياؤهم أولو الطغيان، فكما عاد ضمير الجمع الذي هو **(الواو)** إلى **(أولياؤهم)**، كذلك الضمير في ﴿يَعْبُدُوهَا﴾ يعود إلى الأصنام والآلهة التي وصفت بالطاغوت، كما يوصف بالمصادر في نحو: رجلٌ عَدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ .

وعلى ذلك يكون عندنا في «الطاغوت» ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنه اسم مفرد كاسم الجنس يقع للقليل والكثير ، وهو مؤنث الأصل، وهو مذهب سيبويه[1]، والأخفش في قول[2]، والسيرافي[3] .

المذهب الثاني : أنه جمع وليس مفردًا ، وهو مذهب المبرد[4] .

المذهب الثالث : أنه مصدر وليس بجمع، ويوصف به الواحد والجمع، ويذكر ويؤنث، والأصل فيه التذكير ، وهو مذهب الكسائي[5]، والفراء[6]، وابن السكيت[7]، والأخفش في قول ثانٍ[8]، والزجاج[9]، والجوهري[10]، والفارسي[11]،وابن جني[12]،وابن سيده[13].

ويشترك المذهبان الأول والثالث في أن «الطاغوت» اسم مفرد وليس بجمع ، وأنه يستعمل للقليل والكثير، ويوصف به الواحد والجماعة ، ويفترقان في أنه عند سيبويه مؤنث الأصل ، وعند

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢ .
(٢) معاني الأخفش ٢/ ٤٩٤ .
(٣) شرح السيرافي ٤/ ١١ .
(٤) الأصول ٢/ ٤١٤ .
(٥) تهذيب اللغة ٨/ ١٦٨ .
(٦) المذكر والمؤنث ٨٨ .
(٧) تهذيب اللغة ٨/ ١٦٨ .
(٨) معاني الأخفش ٢/ ٤٩٤ .
(٩) معاني الزجاج ١/ ٣٤٠ .
(١٠) الصحاح ٦/ ٢٤١٣ .
(١١) التكملة ١٤٥ .
(١٢) المحتسب ١/ ١٣١ .
(١٣) المخصص ١٧/ ٢٨-٢٩ .

الفارسي مذكر الأصل ، وإنما حمل على المعنى فَأُنِّثَ .

ولذلك جمع بعض المعربين بين المذهبين وقال : «هو اسم يكون للواحد والجمع، ويؤنث ويذكر»[١].

وقال بعضهم: و«الطاغوت»: يذكر ويؤنث ، ويستعمل بلفظ واحد في الجمع ، والتوحيد والتذكير والتأنيث»[٢].

ويقول الجرجاني في ترجيح مذهب الفارسي :

«إن من لا يجعل «الطاغوت» مصدرًا على ما وصفنا ، وجعله جمعًا لم يخل من أن يقول: إنه اسم مفرد وقع موقع الجمع، أو يقول : إنه تكسير ، فإن قال : الأول فلا وجه أحسن من أن يكون مصدرًا؛ لأن المصادر من شأنها الوقوع على الجمع، وإن قال : إنه تكسير لم يجز؛ لأن هذا المثال لم يأت في الجمع بوجه ، فإن قال : إنه اسم لجمع الطاغي ، كان ترك الظاهر إلى ما لا يحتاج إليه، أعني أن الرهبوت والرحموت، والجبروت، والملكوت، والرغبوت، والهلكوت، وما أشبه ذلك مصادر كلها، وليس شيء منها بجمع ، فكذا يجب أن يكون «الطاغوت» فاعرفه»[٣].

ومذهب الفارسي هو الذي ذهب إليه أكثر المعربين بعد ذلك؛ كمكي[٤]، والزمخشري[٥]، والباقولي[٦]، وابن الأنباري[٧]، والعكبري[٨] .

ومذهب سيبويه وإن كان لا يختلف كثيرًا عن مذهب الفارسي ، إلا أن الأصول ترجح مذهب الثاني؛ لأن الأصل عنده في **(الطاغوت)** أنه مذكر، والأصل التذكير ، كما أن القياس يرجحه؛ لأن له نظائر كثير، مثل: جبروت، وملكوت، ونحوها ، والدلائل تؤيد مصدرية هذه الأسماء فجرى **(الطاغوت)** مجراها؛ لأن المصادر من شأنها الوقوع على الجمع .

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧ .

(٢) التبيان ٢٠٥ .

(٣) المقتصد شرح التكملة للجرجاني، تحقيق الدكتور أحمد الدويش – وزارة التعليم العالي – المملكة العربية السعودية -١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م- ١/ ٨٠٩-٨١٠ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧ .

(٥) الكشاف ٥/ ٢٩٦-٢٩٧ .

(٦) كشف المشكلات ٢/ ١٨١ .

(٧) البيان في إعراب القرآن ١/ ١٦٩ .

(٨) التبيان ١/ ٢٠٥ .

١٤ - ثعلبٌ

(٢٠٠-٢٩١هـ)

المسألة الأولى

«كلَا وكلْتَا» بين الإفْرادِ والتَّثْنِيَة

ذهب البصريون إلى أن « كِلَا وكِلْتَا» مفردان في اللفظ، مثنيان في المعنى ، فإذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقًا ، أو إلى مضمر انقلبت ألفُهما ياءً نصبًا وجرًّا وتثبت رفعًا[١].

ولأبي العباس ثعلب مذهبٌ آخر يتضح من خلال تأويله لقول القائل[٢]:

فِي كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلَامَى واحِدَهْ   كِلْتَاهُمَا مَقْرُوْنَةٌ بِزَائِدَهْ

فقال : «هذا في الإفراد» قال أبو علي : «كأنه يذهب إلى أن الألف التي في «كلتا» للتثنية – أي حقيقة – كما أنها في «كلا» كذلك، فلما قال : «في كلتِ رجليها» أفرد لحذف الألف كما تقول: «في بنتِ أختها» فتفرد ، وفي «بنتَيْ أختها» فتثني»[٣].

ومذهب ثعلب موافق لمذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن «كلا،وكلتا» فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل **(كِلَا)** **«كُلٌّ»** ، فخُفِّفَت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في **(كِلتا)** للتأنيث، والألف فيهما كالألف في **(الزَّيْدَانِ، والعُمَرَانِ)** ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة[٤].

ويعقب الفارسي على كلام ثعلب قائلًا :

«فالقول عندنا: أن الألف ليست للتثنية للأدلة التي قامت على ذلك، وإنما حذفت ألف التأنيث

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٩ ، اللباب للعكبري ١/ ٣٩٨ ، شرح المفصل ١/ ٥٤ ، شرح التسهيل ١/ ٦٧ ، المقاصد الشافية ١/ ١٦٥ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣ .

(٢) أحد البغداديين ، والبيت من شواهد معاني الفراء ٢/ ١٤٢ ، و الشيرازيات ٢/ ٤٣٠ ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٧٦ ، و الإنصاف ٢/ ٤٣٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٧٦، و اللباب ١/ ٣٩٩ ، والتذييل والتكميل ١/ ٢٥٧ ، و توضيح المقاصد ١/ ٢١٩ ، و المقاصد الشافية ١/ ١٦٥ ، و همع الهوامع ١/ ١٣٧ ، و شرح الأشموني مع الصبان ١/ ١٤٠ ، و الخزانة ١/ ١٢٩ ، وقد ضبطها الفارسي بالكسر على مذهب الكوفيين، وهي في معاني الفراء غير مضبوطة الآخر ، والذي في غالب مصادر التخريج الضبط بالفتح ،وقد يسر هذا للبصريين أن يقولوا :الأصل : (كلتَا) فحذفت الألف، والأقرب إلى مذهب الفراء والكوفيين الضبط بالكسر ، إذ يجعلونها مفرد كِلْتا.

(٣) الشيرازيات ٢/ ٤٣٠-٤٣١ .

(٤) انظر: معاني الفراء ٢/ ١٤٢-١٤٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٩ ، اللباب ١/ ٣٩٨ .

من **(كِلْتٍ)** وثبتت في قوله: «**كِلتاهما**» .

فإن قلت : فكيف يسوغ ذلك وألف التأنيث لا تحذف مما هي فيه كما تحذف التاء من نحو: طلحة وطلحٍ ؟

فالقول: إن ألف التأنيث قد حذفت من الكلمة التي تكون فيها وأثبتت وإن لم يكن ذلك على حد طلحة وطلح، وقائمة وقائم ، ولكن كما تتفق الألفاظ وتختلف المعاني في نحو قولهم: **(هِجَانٌ)** للواحد، و **(هِجَانٌ)** للجماع ، وكذلك **(فُلْكٌ)** للواحد ، و **(فُلْكٌ)** للجميع ، ونحو ذلك كثير، فعلى هذا الحد وقع هذا في كلامهم ليس على حد طلحة وطلح .

فمما جاء من ذلك قولهم : الجَيَضُّ والجَيَضَّى، لضرب من المشية، وقالوا: اليَهْيَرُّ واليَهْيَرَّى[1]، وقالوا: مِرْعِزٌّ ومِرْعِزَّى[2].. فكذلك كِلْت وكِلْتَا جاء على هذا الحَد لا على أن الألف ألف تثنية فحذفت»[3].

واستدل البصريون على صحة مذهبهم بدليل جواز وقوع الخبر عن **(كلا)** مفردًا ، نحو قولك: **(كِلاَ أخويكَ مُقْبِلٌ)** ونحوه :

ويورد الفارسي سؤالًا للمعترض على هذا الدليل ، فيقول :

«**فإن قال** : ما تنكر أن يكون الإفراد في (كلا) للخبر لا يدل على أنه مفرد؛ لأن الكلام فيه محمول على المعنى، فإذا قال : ﴿**كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ**﴾ [4] فكأنه قال : كلُّ واحدة منهما آتت، فالإفراد إنما جاء فيه على هذا المعنى لا لأنه مفرد ؟

قيل: هذا الذي ذكرته لا يستقيم وإن جاء ذلك في مواضع للدلالة التي تقوم فيها على المراد؛ ألا ترى أن هذا الضرب من الأسماء التي تحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى لا تجد منها شيئًا حمل كله على اللفظ ، وكذلك لا تجد منها شيئًا حمل جميعه على المعنى ، كما أن (كلا) المناسب لهذه الكلمة في التأكيد والإتباع قد جاء على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى».[5]

ثم ذكر أبو علي أمثلة كثيرة من القرآن مما بعضه حمل على المعنى فقط مثل : ﴿**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ**﴾[6]، وما

---

(١) الماء الكثير.

(٢) الزَّغب الذي تحت شعر العنز .

(٣) الشيرازيات ٢/ ٤٣١-٤٣٢ .

(٤) [سورة الكهف: ٣٣].

(٥) الشيرازيات ٢/ ٤٣٢ .

(٦) [سورة النمل: ٨٧].

حمل على اللفظ نحو : ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾[١]، ومما حمل على الأمرين معًا نحو : ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾[٢]، ثم قال: «فأما أن يجيء شيء منه يلزم المعنى دون اللفظ، أو اللفظ دون المعنى فما لم نعلمه جاء ، وإذا كان كذلك فادعاء أحد الوجهين في شيء من هذه الأسماء لا يستقيم ؛ لأن الأشباه والأمثال تمنع ذلك وتدفعه، وقد جاء (كِلَا) على ذلك أيضًا»[٣].

ويورد الفارسي دليلًا آخر للبصريين فيقول:

«ومما يبعد أن يكون (كِلَا) تثنية في اللفظ أنه إذا جعل الحرف الثالث منه للتثنية فقد جعل الاسم على حرفين ، وهو اسم مظهر ، والأسماء المظهرة لا تجيء على حرفين إلا أن تكون محذوفة ولم يكثر فيها الحذف ، ألا ترى أن المحذوف منها بالقياس إلى المتمَّم لا اعتبار به ، والحمل على الكثير الشائع وترك الشاذ النادر أولى .

ومما يدل على أن هذه الكلمة مفردة وليست مثناة أنها لو كانت مثناة لكانت مثل ما رفضوه من كلامهم فلم يستعملوه؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا: مررتُ بِهِ واحِدِه،ولا بِهِمَا اثْنَيْهِمَا ، لما كان كل واحد من المضاف والمضاف إليه وفق الآخر في العدد ، وإضافة الشيء إلى نفسه محال ، فلو كانت هذه الكلمة أيضًا مثناة ما أضيفت إلى ضمير الاثنين ، كما لم يضيفوا قولهم (**اثنين**) إلى ضميرهما ، ولا (**الواحد**) إلى ضميره فيقولوا : مررتُ بهِ وَاحِدِه وجعلوا موضع (**الواحد**) (**وَحْدَهُ**) لما كان مصدرًا ، والمصدر غير ما يضاف إليه من أسماء الأعيان»[٤].

ويوضح الفارسي استدلاله الأخير في موضع آخر[٥] فيقول :

«ومما يدل على فساد كونها تثنية أنها قد جاءت مضافة إلى التثنية ، فلو كانت تثنية لم يجز إضافتها إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : (**مررتُ بِهِمَا اثْنَيْهِمَا**) ، ولا (**مررتُ بِهِ وَاحِدِه**) كما قالوا : (**مررتُ بِهِمْ ثَلاثَتِهِمْ**) لـمَّا كان الاثنان هو الضمير المضاف إليه ، ففي إجازتهم لإضافة (**كلا**) مع امتناعهم من إضافة اثنيهما وواحده، دلالة على مخالفة (**كلا**) لها في باب التثنية».

وقد تبع الفارسيَّ في مسلك الاستدلال على أن (**كلا**) مفرد اللفظ و إن كان يدل على التثنية كلٌّ

---

(١) [سورة مريم: ٩٤].

(٢) [سورة مريم: ٩٥].

(٣) الشيرازيات ٢/ ٤٣٥ .

(٤) الشيرازيات ٢/ ٤٤١-٤٤٢ .

(٥) كتاب الشعر ١٢٨-١٢٩ .

من ابن الأنباري[١]، والعكبري[٢]، وابن يعيش[٣]، والشاطبي[٤].

وقد تعرض الفارسي لهذه القضية في مواضع أخرى ولكن في معرض اعتراضه على غير ثعلب،فأرجات مناقشتها لحينها.

۞ ۞ ۞

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤٣٩-٤٥٠ .

(٢) اللباب ١/ ٣٩٨-٤٠٢ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٥٤-٥٥ .

(٤) المقاصد الشافية ١/ ١٦٤-١٦٥ .

المسألة الثانية

النونُ الفارقةُ الدَّاخِلَةُ على المضَارِعِ بعد (إِمَّا)

في قول الحق جلَّ وعلا: ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى**﴾[١] يذهب أبو العباس ثعلبٌ إلى أن النون في **(يأتينكم)** أُدخلتْ هنا ليُفرق بين **(ما)** الزائدة و **(ما)** الموصولة التي بمعنى «الذي» .

قال الفارسي : «وقال أحمد بن يحيى في قوله تعالى : ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى**﴾ أُدخلَت النُّون ليفرق بينها – أي **(ما)** – أن تكون حشوًا وبينها أن تكون في معنى **(الذي)** ، وكذلك : **(بعينٍ مَا أرينَّك)**[٢]، و **(بعينٍ أراك)** إذا أسقطوا **(ما)** أسقطوا النون »[٣] .

وكلام ثعلب هذا موجود في موضعه من المجالس وجاء فيه :

«إذا كانت **(ما)** صلَةً أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة ، تقول : **(اذهبْ نَمْ عينًا ما أرينَّك)**؛ أي: كأنك لم تَغِبْ ، و**(كثيرًا ما أرينَّك)** ، أي: كثيرًا أرينَّك ، و **(إلى سَاعةٍ ما تندمنَّ)** فإذا لم يدخلوا **(ما)** لم تدخل النون ، قال : وإنما فرقوا بين دخول **(ما)** وخروجها بذلك، تقول: اذهب قليلًا أراك ونم كثيرًا أراك ، إذا لم تدخل **(ما)**»[٤].

والمعروف بين النحويين أن المضارع الذي يقع شرطًا لـ **(إمَّا)** يكون توكيده قريبًا من الواجب، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن التوكيد ليس بلازم ولكنه أحسن ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك، وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد **(إما)** ولا تحذف إلا ضرورة[٥].

قال الزجاج : «وإعراب **(إمَّا)** في هذا الموضع إعراب حروف الشرط والجزاء، إلا أن الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة لزمتها **(ما)** ، ومعنى لزومها إياها معنى التوكيد، وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد»[٦].

وقال النحاس : « **(فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ)** : **(ما)** زائدة ،والكوفيون يقولون: صلة ، والبصريون يقولون:

---

(١) [سورة البقرة:٣٨].

(٢) وهو مثل عربي سائر يعني : اعمل كأني أنظر إليك، مجمع الأمثال ١/ ١٠٠ .

(٣) الإغفال ١/ ١٣٧-١٣٨ .

(٤) مجالس ثعلب ٢/ ٥٥١-٥٥٢ .

(٥) انظر: معاني الزجاج ١/ ١١٧ ، إعراب النحاس ١/ ٢١٦ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩ ، البيان ١/ ٧٦ ، التبيان ١/ ٥٤ ، المحرر الوجيز ١/ ١٣١ ، البحر المحيط ١/ ٣٢٠ ، المجيد في إعراب القرآن ٢١٨ ، الدر المصون ١/ ٢٩٨ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١١٧ .

فيها معنى التوكيد **(يأتينكم)** في موضع جزم بالشرط ، والنون مؤكدة ، وإذا دخلت **(ما)** شبهت بلام القسم فحسن المجيء بالنون.. »[١].

وبناء على كلام المعربين تكون **(ما)** هنا زائدة للتوكيد ، ولذلك ناسبها دخول النون المشددة للتأكيد .

وما ذهب إليه ثعلب من أن النون أدخلت على الفعل لتفرق بين **(ما)** الزائدة والموصولة قد ردَّه الفارسي وتعقبه ووصفه بالفساد .

قال أبو علي : « وهذا الذي ذكره يُعرف من قُرب فسادُهُ ؛ وذلك أن النون لو لم تدخل هنا لعُلم انجزام الفعل لفظًا ، أو موضعًا إن كان مما لا ينجزم في اللفظ يلزم الجواب»[٢].

ونوضح كلام أبي علي بذكر العلة في دخول **(ما)** هنا ، وهي أنها «لما لحقت أول الفعل بعد **(إن)** أشبهت اللام في **(واللهِ لَيَفْعَلَنَّ)** – أي لام القسم – فجامعتها نونا التوكيد ، كما تكون مع اللام في **(ليفعلن)**، وجهة التشبيه بينهما أن **(ما)** هنا حرف تأكيد ، كما أن **(اللام)** مؤكدة ، والفعل واقع بعدها كما يقع بعد اللام ، والكلام غير واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي ، فلما شابهت اللام في ذلك لزمت الفعل بعدها النون في الشرط كما لزمت اللام في **(لَيَفْعَلَنَّ)** وصار الشرطُ في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعًا لها»[٣].

ويرد الفارسي مذهب ثعلب من وجه آخر ،وحيثية هذا الوجه« أنَّ **(ما)** في **(إمَّا)** غير موصولة ، ولم يدخل في ذلك إشكالٌ بغيره ولا التباس بسواه؛ ألا ترى أن الموصولة لا ينجزم الفعل بعدها ، وأن ذلك فيه ممتنع مستحيل ، فلا وجه لحمل دخول هذه النون لفصل بين معنيين كل واحد منهما متخلص من الآخر غير ملتبس به، ويدلك على أن هذه النون لم تدخل في هذه المواضع للفصل الذي ذكره بين **(ما)** أن تكون موصولة وأن تكون زائدة أن الماضي يقع بعدها في نحو : **(إمَّا ذهبتَ فإنِّي ذاهبٌ)** .. ولفظ الماضي إذا كان صلة لموصول مثله إذا كان معمولًا لجازم ، فإذا لم يحتفل بالالتباس في هذا الموضع الذي تتفق فيه الصورتان في اللفظ ، فأن لا يحتفلوا حيث يختلف اللفظان وتتباين الصورتان أجدر »[٤].

---

(١) إعراب القرآن ١/ ٢١٦ .

(٢) الإغفال ١/ ١٣٨ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ٥ ، وانظر: الكتاب ٣/ ٥١٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٧ ، توضيح المقاصد ٣/ ١١٧٤ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٩ ، شرح الأشموني ٣/ ١١٧ .

(٤) الإغفال ١/ ١٣٨ .

يوضح ذلك أن النون المؤكدة في هذا الباب لم تدخل فارقة بين معنيين ، وإنما دخلت لضرب من الاستحسان ، وهو الحمل على **(لَيَفْعَلَنَّ)** لشبه بينهما ، وقد جاز سقوط النون من **(ليفعلن)** ، وإذا لم تلزم مع القسم في **(ليفعلن)** مع أن النون فيه تفرق بين معنيين فأن لا تلزم **(إما لَيَفْعَلَنَّ)** بطريق الأولى؛ إذ النون فيه لا تفرق بين معنيين .

❁ ❁ ❁

المبحث الثالث

اعتراضات أبي علي الفارسي
على
نحاة القرن الرابع

١- الزجاج

(٢٤١-٣١١هـ)

المسألة الأولى

علـةُ بنَـاءِ (الآنَ)

ذهب الكوفيون إلى أن **(الآنَ)** مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض مـن قـولهم : **(آنَ يَئِيْنُ)** أي : حان ،فـ **(الآنَ)** منقول من **(آنَ لكَ أَنْ تَفْعَلَ)** ثم أدخل عليه **(أل)** وبَقِيَ الفعـل عـلى فتحتـه محكيًّا، كما جاء : «**أَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ**»[١][٢].

واختلف البصريون في علة بناء الآن ؛

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه بُني لأنه وقع في أول أحوالـه معرفـة بـالألف والـلام ، وحكـم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضـافة وألـف ولام ، فلـما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعًا واحدًا بُنيـت لـذلك ؛ لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف ، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وُضعَتْ لهـا غير زائلة عنها ، ونقل ابن السراج ذلك عن أبي العباس ووافقه[٣]، ونقلـه الـرضي عـن السِـيرافي[٤]، والزجاجي عن المبرد[٥] ، وكذا الزمخشري ووافقه[٦]، واختاره مكيٌّ[٧] .

وذهب الزجاج إلى أن **(الآنَ)** إنما بُني وفيه الألف واللام ، وسبيلهما أن يمكِّنـا مـا دخـلا عليـه؛ لأنه ضارع المبهم المشار به؛ لأن سبيل الألـف والـلام أن يـدخلا لتعريـف العهـد في نحـو: **(خَـرَجَ الرجُلُ)**،و **(دخَلَتِ المَرْأَةُ)** يريدون رجلًا وامرأة معينين، أو لتعريف الجـنس؛ كقـولهم : **(عـزَّ الـدرهمُ والدِّينارُ)**،و **(المؤمنُ خَيرٌ مِنَ الكَافِرِ)**،و**(الأسدُ أَقْوَى مِنَ الإِنْسَانِ)**، أو يدخلا عـلى علـم مسـتغن عـن

---

(١) **حديث صحيح متفق عليه:** أخرجه البخاري(١٤٧٧) ، ومسلم(٥٩٣) مـن حـديث المغـيرة بـن شـعبة –رضي الله عنه.

(٢) انظر: معاني الفراء ١/ ٤٦٨ ، الإنصاف ٢/ ٥٢٠ .

(٣) الأصول ٢/ ١٣٧ .

(٤) شرح الكافية ٣/ ٢٣٠ .

(٥) اللامات ٥٥ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ١٠٣ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ٥٤ .

التعريف بهما؛ نحو : الحارثُ والعَبَّاسُ، فلما دخلا في (**الآن**) لغير هذه المعاني ، وكانا بمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر ، وأدَّى قولُكَ (**الآن**) معنى: هذا الوقت، وجب بناؤه لمضارعته لأسماء الإشارة[1]، ونقل هذا القولَ ابنُ الشجري وعزاه أيضًا إلى سيبويه ، والأخفش، والجرمي، والمازني[2]، وعزاه ابن النحاس إلى الخليل وسيبويه[3].

قال الزجاج: «وبُني (**الآن**) وفيه الألف واللام ؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم، إنما تقول: الغلام فعل كذا إذا عهدته أنت ومخاطبتك ، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (**الآن**) كما لا يعرب (**هذا**) »[4].

قال ابن يعيش: «وذهب أبو إسحاق إلى أن (**الآن**) إنما تعريفه بالإشارة وأنه إنما بني لما كانت فيه الألف واللام لغير عهد متقدم؛ لأنك تقول: (**الآنَ فَعَلْت**) ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر»[5].

ولأبي علي الفارسي اعتراض على مذهب الزجاج من جهتين :

الجهة الأولى : في كون (**الآن**) بُني وفيه الألف واللام ؛ وكونهما دخلتا لعهد غير متقدم .

الجهة الثانية : في كون الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة .

أما اعتراضه الوارد بخصوص الجهة الأولى فقد جاء فيه :

«قوله : «بُني وفيه الألف واللام لأنهما دخلتا لعهد غير متقدم» اعتلالٌ فاسدٌ، يلزم فيه أن يكون الألف واللام متى دخلتا لعهد غير متقدم بُني الاسم الذي تدخل عليه، وذلك بيِّن الفساد، ألا ترى أن الألف واللام تدخل على أسماء لا تَقَدُّمَ لعهدها فلا تبنى تلك الأسماء ، وذلك كقولك: (**ياأيها الرجلُ**)،و(**ياهَذا الرجلَ**)،و(**مررتُ بِهذا الرَّجلِ**) ، فالألف واللام في كل هذه لعهد غير متقدم، ألا ترى أنك لا تريد في هذا عهدًا كان بينك وبين مخاطبك ولا بين غيره.

فالتعريف بالألف واللام على ضربين : تعريف معه عهد ، وتعريف لا عهد معه نحو ما مثَّلنا، فالتعريف بالألف واللام لغير عهد أعم من العهد؛ إذ كان كلُّ معهود فيهما معرفًا بهما، وليس كل معرف بهما معهودًا فيهما، فقوله: (**بُنِيَ وفيه الألف واللام لأنهما دخلتا لعهد غير متقدم**) فاسد لما أريتك»[6].

---

(١) انظر: معاني الزجاج ١/ ١٥٣ .
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٦-٥٩٧ .
(٣) إعراب النحاس ٢/ ٢٥٨ .
(٤) معاني الزجاج ١/ ١٥٣ .
(٥) شرح المفصل ٤/ ١٠٣-١٠٤ .
(٦) الإغفال ١/ ٢٩٧ .

وينبني اعتراض الفارسي في هذه الجهة على منطق سديد، ذلك أنا نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير عهد مع كون الأسماء معربة ، وتلك الأسماء قولك: **(يا أيها الرجلُ)** و**(نظرتُ إلى هذا الغلامِ)** ونحوهما ، وقد نحا ابن يعيش نحو أبي علي في هذا الاعتراض(١).

وأما اعتراض الفارسي بخصوص الجهة الثانية فقد جاء فيه كلام طويل مضمونه باختصار أن قول الزجاج إن الألف واللام في **(الآنَ)** تنوبان عن الإشارة لا يخلو من أن يكون المراد به أنه معرَّف كما تُعرَّف الإشارة، أو يكون المراد به أن الاسم معرَّف بالإشارة دون الألف واللام ، إلا أن الألف واللام تدل عليها، كما يدل الشيء على الشيء وليس به، وإن كان مراده أنه مُعَرِّف كما تُعَرِّف الإشارة ففاسد؛ لأن التعريف لا يخلو من إحدى قسمتين أن يكون الألف واللام زائدة، أو غير زائدة، أو تكون نائبة عن الإشارة .

ولا جائز أن تكون غير زائدة؛ لأنها إذا كانت غير زائدة لم تخل من أحد أمرين : إمَّا أن تكون تعريفًا معه عهد، أو تعريفًا لا عهد معه، ولا يجوز أن تكون على واحد من هذين الوجهين؛ إذ لو كان على واحد منهما لأعرب وما بني؛ ألا ترى أن الاسم المعرف الذي معه عهد معرب كالرجل والفرس، ونحو ذلك من أصناف المعرفة والاسم المعرف الذي لا عهد معه معرب أيضًا كقولنا : **(يا أيها الرجلُ)**،و**(يا هذا الرجلُ)**،و**(مررتُ بهذا الرجلِ)** .

وإن كان قصده أن الاسم معرَّف بالإشارة دون الألف واللام إلا أن الألف واللام تدل عليها، كما يدل الشيء على الشيء وليس به فذلك لا يصح أيضًا ؛ ألا ترى أن ما كان مبنيًّا من الأسماء التي فيها إشارة لا ألف معها ولا لام تدل على الإشارة ،فبان حينئذ فساد أن تكون الألف واللام تدل على الإشارة ؛ إذ الأسماء المبنية التي فيها معنى الإشارة لا ألف ولا لام فيها تدل عليها، ولا افتقار أيضًا بها إلى اللام وكونها دالة على الإشارة ؛لأن ما في الأسماء منها يدل عليها ويتعرف بها فيستغنى بذلك عنها.

فإذا فسدت هذه الأقسام التي انقسم إليها كون الألف واللام في هذا الاسم سوى الزيادة ، ثبتت أنها زائدة فيه(٢).

ومن خلال هذا التقرير تتضح معالم مذهب أبي علي في علة بناء **(الآن)** وأنه إنما بُنِيَ عنده لتضمنه معنى لام التعريف، وهذه اللام زائدة، وليست التي يعرف بها؛ لأن لام التعريف إنما تدخل فيما

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ .

(٢) الإغفال بتصرف يسير مع تقديم وتأخير طفيف١/ ٢٩٧-٢٩٩ .

استعمل منكورًا ؛ ألا ترى أنك تقول : **(رجلٌ)** ثم تقول **(الرجـــل)** ولا تقـول : **(آن)** ثـم تقـول **(الآن)**؛ لأنه باستقراء جميع ما فيه لام التعريف فإذا إسقاط لامه جائز نحو : الرجل ورجل، والغلام وغلام، ولم يقولوا: **(افعل آن ذلك)** كما قالوا **(الآن)** ، فـدل ذلـك عـلى أن الـلام المنطـوق بهـا زائـدة وليسـت للتعريف ، فبناء **(الآن)** إذًا لتضمنه اللام كالأمس ، واللام الظاهرة زائدة ؛ إذ شرط الـلام المعرفـة أن تدخل على النكرات فتعرفها ، و **(الآن)** لم يسمع مجردًا عنها[١]، وقد رجح الباقولي[٢]، وابن عطيـة[٣]، وابن الحاجب[٤] مذهب الفارسي وقوَّوه، ومِنْ قبلهم ابن جني[٥].

وقد ذكر ابن يعيش قول أبي علي وسلك سبيله في نقض مذهب الزجاج من الجهة الثانية أيضًـا، ولكنه رجح رأيًا آخر حيث قال: «والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام، فإنه لم تلـزمهما الـلام ؛ لأنهـما يسـتعملان معرفة ونكرة، فإذا أريد النكرة لم يأتوا باللام ، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوهما اللام ، وكذلك نظائرهما، وأما **(الآن)** فلما أريد به المعرفة البتة لزمت أداته، وأما علة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر مـن الأزمنة ، فإذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي فاعرفه»[٦].

وقول ابن يعيش قريب من قول الفارسي إلا أن الذي يفرق قوله عن قول أبي علي أن ابن يعيش يرى أ ن هذه اللام الظاهرة مُعَرِّفةً وليست زائدة .

وقد ضعف ابن مالك قول الفارسي ؛ لأن تضمين اسم معنى اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه ، فكيف إذا كـان إيـاه، يعنـي أن التضـمين اختصـار، فكيـف يختصر الشيء ، ثم يؤتى بمثل لفظه ، واختار قول الزجاج في أنه بني لتضمنه معنى الإشـارة ، «فـإن معنى قولك **(أفعلُ الآنَ)** : أفعلُ هذا الوقت» وجوز أن يكون علة البناء لشـبهه بـالحروف في ملازمـة لفظ واحد فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة[٧].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٤ ، شرح الكافية ٣/ ٢٣٠ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩٥ .

(٢) كشف المشكلات ١/ ٥٨-٥٩ .

(٣) المحرر الوجيز ١/ ١٦٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥١٥-٥١٦ .

(٥) الخصائص ٣/ ٦٠ ، المنصف ٣/ ١٣٦ ، سر الصناعة ١/ ٢٦١-٣٥٠-٣٥٢ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢١٩ ، توضيح المقاصد ١/ ٤٦٤ ، المساعد ١/ ٥١٦ ، الدر المصون ١/ ٤٣٢ ، الهمع ٣/ ١٨٥ .

وكذلك ضعف ابن الشجري قول أبي علي وجعله أبعد الأقوال يليه في البعد قول الكوفيين، وجعل أقوى الأقوال قول الزجاج والذي عزاه إلى سيبويه والأخفش والجرمي والمازني، ومن العجب أن أبا علي لم يشر من قريب أو بعيد في هذه القضية إلى مذهب سيبويه،الذي هو قول الزجاج بناء على عزو ابن الشجري وابن النحاس ، ووجه سهام اعتراضه صوب الزجاج فقط، ولعله من إجلاله لسيبويه ،أو لعله لم يطلع على قول لسيبويه فيه، ولم أعثر فيما تحت يدي من المصادر على مصدر عزا لسيبويه هذا المذهب ما خلاً ابن النحاس وابن الشجري وكلاهما ثقة، إلا أن غضَّ الفارسي الطرفَ عن مذهب أبي العباس المبرد وهو نفسه مذهب ابن السراج والسيرافي يشعر بأنه قد يكون هو نفسه مذهب سيبويه .

وعلى أيٍّ: فقد عُلم مما مضى أن في المسألة مذاهب عدة :

أولها : مذهب الكوفيين وهو قول الكسائي والفراء: أن أصلها **(آن)** وهو فعل ماض فلا ريب في بنائها ثم لحقتها الألف واللام وبقيت على فتحتها .

الثاني : مذهب المبرد : أنها خالفت نظائرها لأنها نكرة في الأصل استعملت من أول وضعها بالألف واللام فأشبهت الحروف في لزوم موضعها .

الثالث : مذهب الزجاج : أنها بنيت لتضمنها معنى الإشارة .

الرابع : مذهب الفارسي : أنها بنيت لأن اللام حذفت **(لام التعريف)** وضمن معناها ثم زيد فيه لام أخرى[(١)].

ومن أجل اختلاف المذاهب في العلة التي من أجلها بني **(الآن)** اختار بعض النحاة القول بإعرابه لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة وجعله منصوبًا على الظرفية وهو اختيار السيوطي[(٢)]، فهو إذًا مذهب خامس .

وذكره أبو حيان بصيغة الاحتمال فقال : «وقد يعرب على رأي»[(٣)]، وضعفه ابن مالك لأدلة ليس هذا موضع مناقشتها[(٤)].

---

(١) انظر: اللامات ٥٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٦ ، البيان ١/ ٩٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٨٨ ، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٧ ، شرح الكافية ٣/ ٢٢٩ ، ارتشاف الضرب ١٤٢٣ ، الدر المصون ١/ ٤٣٢ ، همع الهوامع ٣/ ١٨٤، شرح الأشموني ١/ ١٦٩ .

(٢) همع الهوامع ٣/ ١٨٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٤٢٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٠ .

ويبدو أن الذي استقر عليه أكثر متأخري النحاة هو رأي الفارسي ؛ لأنهم قرروا أن **(الآن)** من المواضع التي تأتي فيها الألف واللام زائدة لازمة ، وكذلك فعل المرادي[1]، وخالد الأزهري[2]، والأشموني[3].

ويبقى النظر في علة البناء قائمًا، والذي يميل إليه البحث من هذه الأقوال قول المبرد لسلامته من التناقض والتكلف ،ولم نجد من تعرض له بنقد أو تضعيف ، ولموافقته لعلل بناء الحرف بلزومها في أصل الوضع وصفًا واحدًا ، وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام ، وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة ، ثم تتعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال ، فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف ؛لأن الحروف لا يتصرف فيها .

❁ ❁ ❁

---

(١) الجني الداني ١٩٧ .

(٢) شرح التصريح ١/ ٥٢٢ .

(٣) شرح الأشموني ١/ ١٦٩ .

المسألة الثانية

نَاصِبُ المسْتَثْنَى

في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ (١)، قال الزجاج: «نَصَب **(قليلاً)** على الاستثناء، المعنى :أَسْتَثْني قَليلًا مِنْكُمْ»(٢).

وهذا القول الذي ذهب إليه الزجاج هو قول أبي العباس المبرد .

قال أبو سعيد السيرافي : «وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير : «أستثني» ويجعلان «إلا» نائبة عن «أستثني»،وكأنه قال : أتاني القومُ أستثني زيدًا»(٣).

فالعامل في المستثنى عند المبرد والزجاج هو **(إلا)** لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن **(أستثنى)** كما أن حرف النداء نائب عن **(أنادي)**(٤).

ومذهب سيبويه والبصريين في المسألة أن العامل في نصب المستثنى هو الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة **(إلا)**(٥).

ويعلل ابن الأنباري مذهب البصريين في قولهم : إن العامل هو الفعل بتوسط **(إلا)** فيقول: «وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازمًا في الأصل إلا أنه قوي بـ **(إلا)** فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية» (٦)

ويعلل غيره مذهب المبرد بـ «أن العامل فيه **(إلا)** ؛ لأن النصب إنما كان بها، ولولاها لم يكن اسمٌ ولا نصبٌ، وهي بمعنى : أستثني، وحالَّة محلَّه»(٧).

---

(١) [سورة البقرة: ٨٣].

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٤ .

(٣) شرح السيرافي ٣/ ٦٠ .

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٣٩٠ ، الكامل ٢/ ٦١٣ ، الأصول ١/ ٢٨١ ، الإنصاف ١/ ٢٦١ ، اللباب ١/ ٣٠٣ ، توضيح المقاصد ٢/ ٦٧٣ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢١١ ، المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩ .

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٩ بولاق،٢/ ٣١٠ هارون، شرح السيرافي ٣/ ٦٠ ، الإنصاف ١/ ٢٦١ ، أسرار العربية ٢٠١، اللباب ١/ ٣٠٣ ، شرح المفصل ٢/ ٧٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦١ ، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٥٣ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٧١ ، شرح الكافية للرضي٢/ ٨٠ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥ ، الجنى الداني ٥١٧ ، شرح التصريح ١/ ٥٤١ ، همع الهوامع ٣/ ٢٥٢ .

(٦) الإنصاف ١/ ٢٦٢ ، أسرار العربية ٢٠١ .

(٧) رصف المباني ٩١ .

وقد اعترض الفارسي على مذهب الزجاج والمبرد، وانتصر لمذهب سيبويه والبصريين؛ حيث ذكر كلام الزجاج السالف إيراده في مقدمة المسألة معقبًا عليه بقوله:

«في هذا التمثيل إيهام أن الاسم المستثنى ينتصب عن جملة غير التي فيها الأسماء المستثنى منها، وليس الأمر كذلك؛ لأن الاسم المستثنى ينتصب عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل **(إلا)** الكائن فيها الأسماء المستثنى منها، إلا أن الاسم المستثنى ينتصب عنها بتوسط حرف الاستثناء وله معناه»[1].

ثم شرع الفارسي يذكر أدلة إبطال مذهب الزجاج من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن **(غيرًا)** في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لما كانت مبهمة كالظرف، واتصل الفعل بها بنفسه، فإذا قلت: «جاءني القوم غيرَ زيد» فـ **(غير)** منتصب انتصاب الاسم بعد **(إلا)** وليس في الكلام **(إلا)**، ولا يصح معها تقدير **(أستثني)**؛ لأنه يصير **(زيدٌ)** داخلًا في حكم الأول، وغيره مخرجًا منه، وهذا معنى فاسد[2].

الوجه الثاني: أنه لو كان الأمر كما زعموا من أن العمل لـ **(إلا)** ولما تدل عليه من الفعل لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد»، أفلا ترى أنْ لو كان لـ «إلا»، أو للفعل الذي تدل عليه **(إلا)** هنا عَمَلٌ ما جاز ارتفاع الاسمِ بعدها كما لا يجوز أن يرتفع **(أحدٌ)** في قولك: «ما جاءني أحدٌ أستثني زيدًا»، فإبدالهم ما بعد **(إلا)** مما قبلها يدل على أن الاسم بعدها متصل بالجملة التي قبلها، فالبدل في هذا الاسم يدل كما أريتُكَ على أنه لا عمل لـ «إلا» ولا للمعنى الذي تدل عليه في الاسم المستثنى[3].

الوجه الثالث: أن زعمهم يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، و **(إلا)** لا يجوز أن تكون عاملة، لأنها ليست بفعل، ولا اسم شُبِّه به، ولا حرف شُبِّه به، نحو: **(إنْ)**، و **(لا)**، وكذلك لا يجوز أن يكون ما دلت عليه **(إلا)** في معنى الفعل الذي هو **(أستثني)**؛ لأن هذه المعاني التي تدل عليها هذه الحروف لاتعمل كما تعمل المعاني التي تدل عليها الجمل؛ ألا ترى أنك تقول: **(ما زيدٌ قائمًا)**، ولو قلت: **(ما زيدًا قائمًا)** بمعنى: **(نَفَيْتُ زيدًا قائمًا)** لم يجز ذلك، فكذلك ها هنا[4].

---

(١) الإغفال ١/ ٣٣٧.

(٢) الإغفال ١/ ٣٣٨ بتصرف، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٦٣، أسرار العربية ٢٠٢، اللباب ١/ ٣٠٣، شرح المفصل ٢/ ٧٦.

(٣) الإغفال ١/ ٣٤٤-٣٤٥ بتصرف، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٦٣، أسرار العربية ٢٠٢، اللباب ١/ ٣٠٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦١.

(٤) الإغفال ١/ ٣٤١ بتصرف، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٦٢-٢٦٣، أسرار العربية ٢٠٢، اللباب ١/ ٣٠٤، شرح المفصل ٢/ ٧٦.

الوجه الرابع : امتناع إجازة : **(ما جاءَ القومُ إلا زيدٌ إلا عمروٌ)** من حيث إنه لا يجوز في الاسمين بعد **(إلا)** الرفع، وإنما يجوز رفع أحدهما ونصب الآخر ، أو نصبهما جميعًا ، وإنما لم يجز ذلك من حيث لم يجز أن يرتفع بفعلٍ واحد فاعلان إلا على جهة الاشتراك بحرف العطف، فلما لم يكن في الكلام ما يشرك بينهما من حروف العطف لم يجز ارتفاعهما[١].

الوجه الخامس : قولهم : **(ما جاءني إلا زيدٌ)** ، فلو كان لـ **(إلا)** أو لما تدل عليه عمل في المستثنى لجاز نصب هذا، كما أنك لو قلت: أستثني زيدًا لنصبته[٢].

ثم ختم أبو علي سياقه قائلًا : «فكل هذا يدل على فساد قول من قال : إنَّ **(إلا)** تنصب الاسم بعدها على **(أستثني)** أو على شيء غير الجملة التي قبلها ، والذي يذهب إليه سيبويه ما أعلمتك وهو الصحيح ، وما ذكرناه من الأدلة يشهد لصحته ، ويدل على فساد خلافه»[٣].

وقد سلك المتأخرون مسلك الفارسي في التعليل والاستدلال وأضاف بعضهم أوجهًا أخرى للدلالة على بطلان مذهب المبرد والزجاج ؛ منها :

– أنا إذا أعملنا **(إلا)** بمعنى أستثني كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة [٤].

– **ومنها** : أنه ليس تقدير **(إلا)** بـ **(أستثني)** بأولى من **(تقديرها)** بـ **(تخَلَّف)** أو **(امتنع)** ونحوهما مما يرفع المستثني، وقد رد الرضي هذا الوجه الأخير بأنه لا يلزم ؛ «لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكُنَّا نقدر **(امتنع)** ونحوه» [٥].

وترجيح مذهب سيبويه يرجع إلى حيثيات، منها:

١ – أن الفعل الذي قبل **(إلا)** أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له، ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك[٦].

٢ – أنك إذا قلت : **(جاء القومُ إلا زيدًا)** فقد وقع **(زيدٌ)** فضلةً،وقد توصلت إليه في معنى

---

(١) السابق ١/ ٣٤٥ .

(٢) السابق ١/ ٣٤٠ .

(٣) السابق ١/ ٣٤٥ .

(٤) الإنصاف ١/ ٢٦٤ ، اللباب ١/ ٣٠٤ ، أسرار العربية ٢٠٤ .

(٥) شرح الكافية للرضي٢/ ٨١ .

(٦) رصف المباني ٩١ .

الإخراج من قولك: **(جاء القومُ)** بـ **(إلا)** فقد صار لقولك: جاء القوم بواسطة **(إلا)** في زيدٍ معنىً هو معنى الاستثناء، وهذا هو معنى العامل[1].

٣- أنهم إنما قالوا: إن العامل هو الفعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان فعلًا لازمًا في الأصل إلا أنه قوي بـ **(إلا)** فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلا أن **(إلا)** لا تعمل وإن كانت مُعَدِّية كما يعمل حرف الجر؛ لأن **(إلا)** حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: **(ما زيدٌ إلا يقومُ)**، و **(ما عمرٌو إلا يذهبُ)**، وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضي نحو: **(ما زيدٌ إلا قامَ، ومَا عمرٌو إلا ذهبَ)**، والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما،وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين.

ونظير ما نحن فيه: نصبهم الاسم في باب المفعول معه؛ نحو:

(استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءُ البردُ والطيالسةَ)،فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو؛ فإنها قَوَّتِ الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه، فكذلك ها هنا[2].

وعلى الرغم من ذلك، وإضافة إلى ما سيق من أدلة تضعف مذهب المبرد، حاول أبو الفتح أن يجد له سندًا من قوة – مع إقراره بأنه مذهب مدخول مضادٌّ للصواب – اعتمادًا على ما لصاحب المذهب من مكانة وثقة في المذهب؛ فقال:

«وهذا – أي قول المبرد – وإن كان مذهبًا مدخولًا عندنا، وهو بضد الصواب الذي هو مذهب سيبويه، فقد قال به رجل يعد جبلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[3].

❁ ❁ ❁

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٢.

(٢) الإغفال ١/ ٣٣٧، المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٦٠٩-٦١٠، الإنصاف ١/ ٢٦٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٩-١٣٠، وانظر: الخصائص ٢/ ٢٧٧،تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب٤/ ٣٩٠-٣٩١.

المسألة الثالثة

عِلَّة انْجِزامِ المُضَارِعِ بـ (لَـمْ)

يرى أبو إسحاق الزجاج أن المضارع إنما انجزم بـ **(لم)** ؛ لأنها أحدثت فيه معنى الماضي، فمن أجل ذلك جُزِمَ.

قال الزجاج : «جزم **﴿لَمْ تَفْعَلُواْ﴾**[(١)]؛ لأن **(لم)** أحدثت في الفعل المستقبل معنى المضي فجزمت، وكل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى فله من الإعراب على قسط معناه»[(٢)].

وهذا الذي ذكره الزجاج تعليلًا لجزم المضارع بـ **(لم)** لم نجد من تابعه عليه فضلًا عن سلف له في هذا القول، فإنني وجدت من سبقه يعللون الجزم بـ **(لم)** بأنها جزمت لعملها واختصاصها بعمل النفي في الفعل.

قال سيبويه : «و **(لَمْ)** وهي نفي لقوله: فَعَل»[(٣)].

وقال المبرد: «ومنها **(لم)** وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمعرب،وذلك قولهم: قد فَعَل، فتقول مكذبًا : لم يفعل؛ فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى»[(٤)].

وقال الأخفش : «إنما جزموا بـ **(لم)**؛ لأنها نفي فأشبهت **(لا)** في قولك: **(لا رجلَ فِي الدَّارِ)**، فحذفت بها الحركة كما حذفت التنوين من الأسماء»[(٥)] ،وذهب إلى ذلك ابن عطية[(٦)]، واستغربه أبو حيان[(٧)].

---

(١) [سورة البقرة: ٢٤].

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٥ بولاق،٤/ ٢٢٠ هارون.

(٤) المقتضب ١/ ١٨٥ ، وانظر: الصاحبي ٢٥٥ ، حروف المعاني للزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحَمَد-مؤسسة الرسالة-بيروت-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م-٨ ، الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٣٥ ، شرح التسهيل ٤/ ٦٣ ، رصف المباني ٢٨٠ ، الارتشاف ١٨٥٩ ، مغني اللبيب ٣/ ٤٦٧ ، الجنى الداني ٢٦٦ ، شرح الكافية للرضي٤/ ٨١-٨٢ ، همع الهوامع ٤/ ٣١١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس١/ ٢٠٠ .

(٦) المحرر الوجيز ١/ ١٠٧ .

(٧) البحر المحيط ١/ ٢٤٨ .

وحكى أبو جعفر النحاس عن بعض النحاة أن (**لم**) جزمت بها؛ لأنها أشبهت (**إن**) التي للشرط؛ لأنها ترد المستقبل إلى الماضي[1]، وهو قريب مما نحا إليه الزجاج .

ويتناول الفارسي مذهب الزجاج معترضًا على تعليله ومسلكه في الجزم بـ(**لم**) فيقول :

«إن ما ذكره من أنَّ (**لَمْ**) جزم قوله تعالى : ﴿**يَفْعَلُواْ**﴾؛ لأن (**لم**) أحدثت في الفعل المستقبل معنى المضي فجزمته، فإحداث (**لم**) معنى المضي في الاستقبال صحيح، ولكن يلزم إن كانت (**لم**) جزمت لأن فيه أنه جعل المستقبل بمعنى الماضي، ألا ينجزم بـ(**لا**) في نحو (**لا تفعلْ**)، وباللام في نحو : ﴿**لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ**﴾[2]؛ لأن واحدًا منهما لم يجعل الفعل المستقبل ماضيًا»[3].

وإنما أفسد الفارسي تعليل جزم (**لم**) للمضارع بأنها أحدثت في الفعل المستقبل معنى المضي؛ لأن هذين الحرفين – أي (**لا**)،و(**اللام**)- يجزمان الفعل وليس يجعلان المستقبل بمعنى الماضي، فإنك إذا قلت: (**لا تفعلْ ولا تَضْرِبْ زيدًا**) فإنما تنهاه عن ألَّا يفعل-كذا في الإغفال- فيما يستقبل من أوقاته دون الماضي، وكذلك قوله : ﴿**لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ**﴾ أمرٌ بما يستأنف دون الماضي، ولو كان (**لم**) جزمت لهذا التعليل الذي ذهب إليه الزجاج للزم ألا يُجزم إذا دخل عليه حرف الجزاء، لأن حرف الجزاء يُحيل معنى الكلام في النفي وإن كان في المعنى ماضيًا إلى الاستقبال ، كما أحال معناه في الإيجاب وإن كان ماضيًا إلى الاستقبال .

قال : «فكما أن قولك : (**إن فعلْتَ فعلْتُ**) في معنى : (**إنْ تفعلْ أفعلْ**)، كذلك قولك : (**إنْ لم يفعلْ لم تفعلْ**) في معنى (**إنْ لا تفعل**) ، فيصير معنى (**لم**) مع الفعل العامل فيه معنى الاستقبال، وإلا لم يصح معنى الشرط والجزاء فيه، فيلزمه على هذا ألا يجزم به إذا كان مع (**إنْ**) ، لعدم المعنى الذي ذكره، وتَعرِّيه منه، وذلك كله يدل على فساد هذا القول»[4].

وأيضًا يوجه أبو علي إلى تعليل الزجاج فسادًا آخر مفاده أنه لو كانت (**لم**) إنما جزمت لأنها جعلت المستقبل في معنى الماضي لوجب ألا يجزم شيء من حروف الجزاء؛ لأنهن عكسها وخلافها؛ ألا ترى أنهن يجعلن الماضي في معنى المستقبل ، فهُنَّ عكس (**لم**) ؛ لأنها تجعل المستقبل في معنى الماضي، فلو كان ما قاله في (**لم**) صحيحًا، لم يجب أن تجزم حروف الجزاء؛ لأنها خلافها كما رأيت، فهذا أيضًا مما يدل على انتقاض القول الذي ذكره في (**لم**) وفساده»[5].

---

(١) إعراب القرآن ١/ ٢٠٠ .

(٢) [سورة الحج: ٢٩].

(٣) الإغفال ١/ ١١٧-١١٨ .

(٤) السابق ١/ ١١٨ .

(٥) الإغفال ١/ ١١٨-١١٩ .

واستدلال الفارسي هنا سديد قطعًا لاعتماده على فساد العلة بتَخَلُّف العكس؛ إذ إن الذي عليه الأكثرون أن العكس شرط في العلة، وهو أن يعدم الحكم عند عدم العلَة[1]، فلما جزم الفعل بـ (**إنْ**) و (**اللام**) مع كونهما يجعلان الماضي في معنى المستقبل، كان القول بأن الجزم بـ (**لم**) لإحداثها المضي في المستقبل قولًا مرجوحًا لا يُعوَّلُ عليه؛ لأن (**لم**) تجزم في نحو (**إنْ لم يفعلْ لم تفعلْ**) ولم تحدث المضي في المستقبل، فبان فساد التعليل.

وبان أيضًا أن العلة في الجزم هو اختصاصها بالأفعال وإحداث معنى النفي فيها كما ذهب سيبويه والمبرد والأكثرون، وأنها إنما وقعت على المستقبل فأحدثت فيه المضي من أجل أنها عاملة وعملها الجزم وليس العكس.

وقد انتصر ابن يعيش لتعليل الزجاج مضيفًا إليه أن (**لم**) تجزم المضارع لأنها أحدثت فيه تأثيرين إحداث معنى المضي في المستقبل، والنفي.

قال ابن يعيش: «ولم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي؛ فهذه الأصول في عمل الجزم، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء والحرف إذا اختص عمل فيما يختص به، وهذه الحروف قد أثرت في الأفعال تأثيرين، وذلك أنَّ (**إنْ**) نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط، و (**لم**) نقلته إلى الماضي والنفي..»[2].

ثم التفت ابن يعيش إلى مسلك آخر في التعليل، وهو أنه «لما كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال عملت أدواته فيه الجزم الذي لا يكون إلا في الأفعال، وأما (**لَمْ و لما**) فإنهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حدٍّ لا يكون في الاسم؛ لأن الحد الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك: (**زيدٌ ضاربٌ أمس**)، ولا يجوز (**زيدٌ يضربُ أمسِ**) فتنقل الفعل المضارع إلى المضي بقرينة كما فعلت في الاسم، ويجوز (**لمْ يضربْ أمس**)، فلما نقلته على حد لا يجوز في الاسم عملت فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة»[3].

وهذا المنحى الذي اعتمده ابن يعيش أصله ما قرره الزجاج في نفس الموضع والذي جاء فيه: «وجزمت (**لم**)؛ لأن ما بعدها يخرج من تأويل الاسم»[4].

---

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، تحقيق وتعليق د. محمود سليمان ياقوت-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م- ٣٣٦.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤٠-٤١.

(٣) السابق ٧/ ٤١.

(٤) الإغفال ١/ ١١٧، معاني الزجاج ١/ ١٠١.

ويتعقب الفارسي هذا التعليل أيضًا بالرد والإبطال قائلًا :

«لو أنَّ **(لم)** جزمت لأن ما بعدها يخرج من تأويل الاسم، وكان هذا علة جزمه للزم أن تجزم **(لنْ)**،و**(إذَنْ)** ؛ لأن ما بعدهما خارج عن تأويل الاسم، وألا يَنْصِبَا؛ لأنهما ليسا كـ **(أَنْ)** التي هي مع الفعل بمنزلة الاسم ، فكون هذين الحرفين غير جازمين للفعل مع خروجهما أن يكونا معه بمنزلة الاسم دليل على أن قوله : **(لم)** إنما جزم لخروجه عن أن يكون مع الفعل بمنزلة اسم فاسد»[1].

وعليه فإن جزم المضارع بـ **(لم)** لا يسلم له تعليل من التعليلات التي ذكرها الزجاج ومن لف لفَّه، وأن التعليل الوجيه هو اختصاصها بالدخول على الفعل المضارع وإحداثها النفي فيه،وهو ما لا معارض له، وعلةٌ سلمت من النقض أولى مما لا يسلم لما ذُكر .

❁ ❁ ❁

(١) الإغفال ١/ ١٢٤-١٢٥ .

المسألة الرابعة

حركةُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ للكّدِ نَةِ عندَ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ

في باب «تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين» يعلل سيبويه فتح الميم في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾[(1)] بقوله:

«والفتح في حرفين: أحدهما قول عز وجل: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ لـمَّا كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء»[(2)].

قال الكسائي: «حروف التهجي إذا لقيتها ألف الوصل فحذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلت: **(المَ الله)**،و**(المُ اذكروا)**،و**(المِ اقتربت)**»[(3)].

وعلة الفتح الفرق بين حرف الهجاء وغيره كما قال سيبويه، ووجه الفرق أن حرف الهجاء قليل التمكن، إنَّما كان كلمة منقطعة لم تَلِ العوامل، ولا تصـرَّفت تصـرُّفَ الأسماء، ففُرِّق بين التمكن وغيره بأن خصَّ غير التمكن الذي هو أثقل بالحركة الخفيفة التي هي الفتحة؛ إذ كانت توجد فيما تحرك لالتقاء الساكنين، وأيضًا فإنهم لو كسروا لاجتمع كسرتان وياء في الكلمة، فتجيء كأنها مكسورة كلها، وهذا ثقيل، فعدلوا لذلك إلى الفتح[(4)].

وقد علل أبو سعيد السيرافي فتح **(ألم الله)** بأنه ألقى فتح الألف من قوله: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ على الميم؛ لأن الميم موقوفة، حقها أن يبدأ الألف بعدها مفتوحًا فلما وصلت خففت حركة الهمزة وألقيت على الميم كما تفعل في تخفيف الهمزة[(5)].

وتعقب الزجاج بعض النحاة؛ إذ زعموا أن الميم في **(ألم)** لو كانت متحركة لالتقاء الساكنين لكانت مكسورة على قياس ما يوجبه التقاء الساكنين من الكسر، ووصف هذا الزعم بالغلط البين.

قال أبو إسحاق: «وقال بعض النحويين: لو كانت متحركة لالتقاء الساكنين لكانت مكسورة، وهذا غلطٌ بيِّن، لو فعلنا ذلك في التقاء الساكنين إذا كان الأول ياءً لوجب أن تقول: أينِ زيدٌ، وكيفِ

---

(1) [سورة آل عمران: ١-٢].

(2) الكتاب ٤/ ١٥٣، معاني الفراء ١/ ٩.

(3) إعراب النحاس ١/ ٣٥٣، كشف المشكلات ١/ ٢٠٩.

(4) شرح سيبويه لصالح بن محمد الفاسي(ت٦٥٣هـ)- بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية،للباحث خالد بن محمد التويجري-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م-٣/ ٩٥.

(5) شرح السيرافي ٥/ ٢٣.

زيدٌ، وإنما وقع الفتح لثقل الكسرة بعد الياء»(١).

وقد وصف الفارسي تغليط الزجاج لأصحاب هذا الزعم بالخطأ؛ لأن لهم سلفًا في ذلك وهو أبو الحسن الأخفش على الرغم من منع سيبويه لذلك .

قال أبو علي : «فأما ما حكاه أبو إسحاق عن بعض النحويين من أن هذا الحرف لو كان متحركًا لالتقاء الساكنين لوجب أن يكسر ، وتغليطه له في ذلك ، فقد قال بإجازة الكسر في هذا الحرف بعينه لالتقاء الساكنين أبو الحسن ، ولم يحك سيبويه الكسر في شيء من ذلك لالتقائهما»(٢) وقال: «كما أن من قرأ **(قافِ)** حرَّكه بالكسر لهما ، فلم يكن يمتنع على قول من قال **(قافِ)** فكسر لالتقاء الساكنين أن يقول: **(ميمِ)** فيكسر الميم لسكون الياء ، قال أبو الحسن : "ولا أعلمه إلا لغةً".. »(٣).

والواضح من خلال هذا التقرير أن أبا علي يحاول أن يعضد قول الأخفش بقراءة من قرأ **(قافِ)** بكسر القاف(٤).

قال الأخفش: «وقال : ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فـ **(الميم)** مفتوحة لأنها لقيها حرفٌ ساكن فلم يكن من حركتها بدٌّ .

فإن قيل : فهلَّا حُرِّكت بالجرِّ ؟

فإنَّ هذا لا يلزم فيها ، إنما أرادوا الحركة ؛ فإذا حرَّكوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كُسرت لجاز؛ ولا أعلمها إلا لغة»(٥).

قال الرضي: «وأجاز الأخفش الكسر أيضًا في **(الم الله)** قياسًا لا سماعًا كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع ، وهذا من الأخفش بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل»(٦).

وقد رَدَّ الفارسي تغليط الزجاج للأخفش من ناحية السماع والقياس ، فقال : «فأما ما ذكره أبو إسحاق من أن ذلك غلط بيِّن وأنه لو جاز ذلك لجاز : كيف الرجُلُ ، فخطأ لا يلزم ، ولو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس ، بل كان يثبته ويقويه ويعضده ولا ينافيه»(٧).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٥ .

(٢) الإغفال ١/ ٩٢-٩٣ .

(٣) السابق ١/ ٩٣ .

(٤) وهي قراءة الحسن ، وانظر: معاني الفراء ٢/ ٣٩٦ ، إعراب النحاس ٣/ ٤٤٩ ، مختصر الشواذ ١٤٥ ، إعراب الشواذ ٢/ ٣٨٦ ، المحتسب ٣/ ٢٣٠ ، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٨٨ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣٦-٢٣٧ ، وانظر: الارتشاف ٢/ ٧٢١ ، المساعد ٣/ ٣٣٩ .

(٧) الإغفال ١/ ٩٣ .

أما السماع الذي تمسك به الفارسي فقولهم: **(جَيْرِ)**[1] و **(كانَ مِنَ الأمـر ذَيْت وَذَيْت)**،و**(كَيْـتِ وكيتِ)**،و**(حيثِ)** « فحُرِّك الساكن بعد الياء بالكسر، كما حُرِّك بعدها بالفتح في **(أينَ)** ، فكما جاز الفتح بعد الياء لقولهم **(أينَ)** كذلك يجوز الكسر بعدها لقولهم **(جَيْرِ)**»[2].

واستدل لجواز الكسر في هذا الحرف من ناحية القياس بأمرين :

الأمر الأول: يدل على جواز التحريك بالكسر لالتقاء الساكنين فيما كان قبله **(ياء)** جوازُ التحريك بالضم في قولهم : **(حيثُ)**، فإذا كان الضم جائزًا لالتقاء الساكنين كان الكسر أسهل وأجوز[3].

الأمر الثاني : أن أصل التحريك لالتقاء الساكنين الكسر، وإنما يُترك إلى غيره في الأسماء والأفعال لما يَعرض في بعض المبنيات من كونه متمكنًا قبل حاله المُفضية له إلى بنائه، أو لاتِّباع المُشاكل مُشَاكِلَهُ، أو لخلاف هذا الوجه من كراهية اجتماع المثل مع المثل ، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لردِّه ولاَ مساغ في دفعه[4].

ثم يضع أبو علي قانونًا ضابطًا فيما جاء مخالفًا للقياس من الحروف فيقول :

«على أنه لو جاء مخالفًا لبابه للزم أن تَتَّبعه ولم يجز لنا أن ندفعه فيما نعلمه وندونه من هذه القوانين، إنما هو أن نتوصل بها إلى النطق باللسان، ونسوي بين من لم يكن من أهل اللغة بتعلُّمه إياها وتمسكه بها بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد السمع في نحو هذا بشيء وجب اتباعه ولم يبق غرض لمطلوب بعده»[5].

ويقوي مسلكَ الفارسي في الاستدلال على جواز التحريك بالكسر أن المتحرك بالكسر مما قبلَه الياءُ أكثر من المتحرك بالفتح، أو مثله أو قريب منه – هكذا قال – فلا يسوغ أن يُحكم عليه بالشذوذ عن الاستعمال ، ألا ترى – والمتكلم أبو علي – أن **(استحوذ)** وبابه إنما قلنا فيه : إنه شاذ عن القياس لكثرة المعتل في هذا الباب وقلة الصحيح ، ولو كان المصحَّحُ أكثر من المعتل لما قلنا فيه: إنه شاذ في الاستعمال[6]، فتبين أن منع مجيء الميم مكسورة لالتقاء الساكنين غير سائغ من هذا الوجه؛ إذ كانت المتحركات بالكسر من نحوه مثل المتحركات بالفتح بل أكثر منه .

(١) وجَيْر: حرف بمعنى (نعم) وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين؛كأمسِ،كما يقال: (جَيْرِ يا فتى)، انظر: الكتاب ٤/ ١٥٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٩٤ .

(٢) الإغفال ١/ ٩٣-٩٤ .

(٣) السابق ١/ ٩٤ .

(٤) السابق ١/ ٩٤ .

(٥) السابق ١/ ٩٤-٩٥ .

(٦) السابق ١/ ٩٥ .

المسألة الخامسة

(ابْنٌ) ومِيْزَانُهَا الصَّرْفِيُّ

اتفق النحاة على أن (**ابْنًا**) من الأسماء معتلة اللامات في الأصل، ثم حذفت لاماتها، وأكثر النحويين حكموا بأن المحذوف منه واوٌ، فأصل (**ابْنٍ**): بَنَوٌ أو بَنْوٌ على زنة (**فَعَلٍ**) أو (**فَعْلٍ**)، واجتلبت لها ألف الوصل، وذهب بعض النحاة إلى أن أصل (**ابن**) بَنَيٌ، واللام المحذوفة ياءٌ ويكون الوزن على (**فَعَل**)، وهذا قولٌ، وإن كان معظم النحويين على القول الأول[1].

وذهب الزجاج إلى أنه يجوز في (**ابن**) أن يكون على زنة (**فِعْلٍ**) أو (**فَعَلٍ**) قال: «في قوله عز وجل: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾[2]: أبناءكم: جمع (**ابن**)، والأصل كأنه جمع (**بَنَيًا**[3]) أو (**بِنْوًا**)، فهو يصلح أن يكون (**فَعَلٌ**) و (**فِعْلٌ**) كأن أصله (**بَنَيًا**[3])، والذين قالوا: بنون كأنهم جمعوا (**بَنَيًا**[3]) و (**أبناء**) جمع (**فَعَل**) أو (**فِعْل**)»[4].

وقد جعل الفارسي هذا الذي ذهب إليه الزجاج من مواطن الإغفال التي وقع فيها؛ إذ قال: «فمن ذلك قوله في (**ابن**): «يصلح أن يكون (**فَعَل**) و (**فِعْل**)» ولا يجوز في (**ابن**) أن يكون وزنه (**فِعْلاً**)؛ لأنه لا دلالة على أن الفاء منه مكسورة، بل الدليل قد قام على أن الفاء مفتوحة، وذلك في قولهم: (**بَنُونَ**)، فلو كان أصله (**فِعْلاً**) لم تُفتح الفاء»[5].

وهذا الذي ذكره الفارسي هو قول المبرد،وابن السراج ،والجوهري، وابن جني.

قال المبرد: «فإن قال قائل: فلعله (**فِعْل**) أو (**فُعْل**)، فإن جمعهما على أفعال، قيل له: الدليل على ذلك أنك تقول: بَنون في الجمع فتحرك بالفتح»[6].

وقال الجوهري: «ولا يجوز أن يكون (**فِعْلاً**) أو (**فُعْلاً**) اللذين جمعهما أيضًا (**أفعالٌ**)، مثل جِذْعٍ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٨٢ بولاق،٣/ ٣٦٣ هارون، المقتضب ٢/ ٩٠، الأصول ٣/ ٣٢٣، معاني الزجاج ١/ ١٣٠، الخصائص ١/ ٢٠١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٤، شرح المفصل ٩/ ١٣٢، شرح الشافية ٢/ ٢٥٥.

(٢) [سورة البقرة: ٤٩].

(٣) في الإغفال ١/ ٢١٩، و معاني الزجاج ١/ ١٣٠: (بَنًا)، والتصويب من التهذيب للأزهري ١٥/ ٤٩١، و شرح الشافية ٢/ ٢٥٥، و اللسان باب (الواو والياء من المعتل – فصل الباء الموحدة).

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٣٠.

(٥) الإغفال ١/ ٢٢٠.

(٦) المقتضب ١/ ٣٦٥.

وقُفْلٍ؛ لأنك تقول في جمعه (**بَنُونَ**) بفتح الباء»[1].

ثم يتابع الفارسي الرد فيقول :

«فإن استدل على أنه (**فِعْل**) مكسور الفاء بقولهم : (**أفعالٌ**) ، و (**أفعالٌ**) يكون جمعًا لـ (**فِعْـلٌ**) نحـو: عِدْلٌ وأعدالٌ، وقِنْوٌ وأقناء ، لزمه أن يجيز في بنائه (**فِعْلٌ**) و (**فُعْـلٌ**) وغـير ذلـك؛ لأن هـذين البنـاءين يَجمعان على (**أفعَال**) أيضًا ، فإن حكم على (**ابن**) أنه (**فِعْلٌ**) بهذا الدليل، فليحكم أيضًـا بأنـه يجـوز أن يكون (**فِعْلاً**) ، و (**فَعَلًا**) بهذا الدليل نفسه ؛ لأن دلالته ليس على أحد ذلك دون الآخـر، فـإذا اسـتوى (**فِعْلٌ**) وغيره في أنه يُجمع على (**أفعالٍ**) ، لم يجز أن يجعل الحكم لأحـد هـذه الأبنيـة دون الآخـر، إلا أن يغلب (**أفعالٌ**) بدليل على بناء من هذه الأبنية فيكون بابه أن يجمع عليه، فليس (**أفعالٌ**) بـدليل عـلى أن (**ابن**) أصله (**فِعْل**) لما أعلمتُك. فقد ثبت أن الفاء مفتوحة لقولهم: بَنُون»[2].

وقد تبع ابن جني ، وابن سيده،وابن الشجري، وابن يعيش، والرضي أبا علي في مسلكه وردِّه لما ذهب إليه الزجاج .

قال ابن الشجري : «فلا يجوز أن يقال: إن أصله (**بِنْوٌ**) بكسر أوله وسكون ثانيه ، بدلالـة كسـر بائه في (**بنت**) ، فيكون كـ (**قِنْو**)وجُمِـع على أبناء ؛ كأقناء؛ لأن هـذا يبطـل بفـتح البـاء في بَنـين وبنـاتٍ وبَنَويٍّ»[3].

وهذا الذي استقر عند أبي علي هو مذهب سيبويه[4] والمـبرد كـما ذكرنـا، وقـد يسـتدل لمـذهب الزجاج بأنه لماذا لا يجوز في (**ابن**) أن يكون وزْنُهُ (**فِعْلاً**) و (**فَعَلاً**) لجمعك له على (**أفْعَال**)، كما أجَـزْتَ في (**اسم**) أن يكون (**فُعْلاً**) و (**فِعْلاً**) لجمعك له على (**أفْعَالٍ**) ؛ لأن (**أفعالاً**) بناءٌ يُجَمعُ به بين الصنفين ؟

ويرد هذا أبو علي قائلًا : «إنا لم نقُـل في (**اسم**) إنـه يحتمـل أن يكـون (**فِعْـلاً**) و (**فُعـلاً**) لقـولهم: (**أَسْمَاء**) ، ولكن لَـمَّـا سمعناهم يقولون : سِمُهُ، و سُمُهُ[5] ، حمَّلْنا الكلمة الوزنين جميعًـا ، ولـو حَمَّلنـا الفاء حركة ثالثة لكان خطأ ومخالفةً للفظ العَرب فيه ، كما أنَّ من حمَّل الفـاء مـن (**ابـن**) حركـة غـير

---

(١) الصحاح ٦/ ٢٢٨٦ ، وانظر: الأصول ٣/ ٣٢٣ ، سر الصناعة ١/ ١٥٠ .

(٢) الإغفال ١/ ٢٢١ ، وانظر: سر الصناعة ١/ ١٥٠ ، المخصص ١٣/ ١٩٢-١٩٣ ، أمـالي ابـن الشـجري ٢/ ٢٨٤ ، شرح الشافية ٢/ ٢٥٥-٢٥٧ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٤ .

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٨٢ بولاق،٣/ ٣٦٣ هارون، شرح السيرافي ٤/ ١١٤ .

(٥) انظر اللغات الواردة في لفظ (اسم): إصلاح المنطق١٣٤، الصحاح (سـما)، أمـالي ابـن الشـجري ٢/ ٢٨٠ ، أسرار العربية ٨ .

الفتحة، كان مخالفًا للفظ العرب بذلك، ولا يجوز له مخالفتها فيه ، ولا الحكم عليها بحركة غير الفتحة، كما لا يجوز إذا سمع الفاء من **(حَبْل)** و **(عَبْل)**[1]، وما أشبهه مفتوحًا أن يجوز فيه غير الفتح المسموع، فإنما أجزنا في **(اسم)** أن يكون **(فِعْلاً)** و **(فُعْلاً)** لما ذكرتُ لك»[2].

ويعضُد الزجاجُ مذهبه في جواز كون **(ابن)** على **(فِعْل)** مكسور الفاء بشيء آخر وهو قوله: « و **(بنتٌ)** يدلُّ على أنه يستقيم أن يكون **(فِعْلاً)** ويجوز أن يكون **(فَعَل)** نُقلت إلى **(فِعْل)** كما نُقلت **(أُختٌ)** من **(فَعَل)** نُقلت إلى **(فُعْل)**»[3].

ويرد الفارسي هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن **(بنتًا)** من **(ابن)** ليس كـ **(صَعْبةٍ)** من **(صَعْبٍ)** حتى يحكم بأن الفاء من **(ابن)** مكسورة ، كما أنها في (بنت) مكسورة ؛ لأن هذا البناء صيغ للتأنيث على غير بناء التذكير فهو كـ **(حمراء)** من **(أحمر)** وليس كـ **(صعبة)** من **(صعب)** ، وغُيِّر البناءُ عمَّا كان يجب أن يكون عليه في أصل التذكير ، وأبدل من الواو تاءٌ، فلا دلالة في **(بنت)** إذًا على أن **(ابنًا)** أصل وزنه **(فِعْل)** .

الوجه الثاني : أنا وجدنا العرب يقولون: **(أُخت)** ، فلو كان **(ابنٌ)** **(فِعْلاً)** لقولهم: **(بِنتٌ)** لكان **(أَخٌ)** **(فُعْلاً)** لقولهم: **(أُختٌ)** ، فكما لا يجوز أن يكون **(أَخٌ)** **(فُعْلاً)** وإن جاء **(أُخْتٌ)** كذلك لا يجوز أن يكون **(ابنٌ)** **(فِعْلاً)** وإن قيل **(بِنْتٌ)** ، وكما لا يجوز لقائل أن يقول: إنَّ **(أَخٌ)** **(فُعْلٌ)** لفتحة الفاء منها ، كذلك لا يجوز أن يقال في **(ابن)** إنها **(فِعْلٌ)** لفتحة الفاء منها في قولهم **(بَنُون)** .

الوجه الثالث : أن قولهم: **(بناتٌ)** في جمع **(بنتٍ)** مما يدل على أن أصل الفاء من **(ابن)** الفتح ، ورُدَّ في الجمع إلى أصل بناء المذكر، كما رُدَّ **(أخت)** إلى أصل بناء المذكَّر، فقيل: **(بناتٌ)** كما قيل: **(أخواتٌ)**؛ لأن أصل بناء المذكر من كل واحد منهما **(فَعَلٌ)** ، وهذا الضرب من الجمع أعني الجمع بالألف والتاء قد يرد فيه الشيء إلى أصله كثيرًا؛كردهم اللامات الساقطة في الواحد له نحو قولهم في **(عِضَةٍ)** :**(عِضَوَات)** ،و **(أُختٌ)**: **(أخوَاتٌ)** ، فكما رُدَّ الحرف الأصلي فيه كذلك رُدَّت الحركة التي كانت الأصل في بناء المذكر[4].

ثم ختم الفارسي تقريره السابق بقوله :

«فقد تبين مما ذكرنا أن **(ابنًا)** أصل بنائه **(فَعَلٌ)** ، أما الدلالة على أن حركة الفاء بالفتحة فقولهم:

---

(١) رجلٌ عَبْلُ الذراعين: أي ضخمهما .

(٢) الإغفال ١/ ٢٢٢-٢٢٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٣٠ .

(٤) الإغفال ١/ ٢٢٣-٢٢٥ بتصرف يسير جدًّا.

(بَنُون) ، وأما الدلالة على حركة العين بالفتح فـ **(أفْعَال)**، فتبين أن تجويزه -يعني الزجاج- في **(ابْنٍ)** أنه فـعْلٌ، خطأ، وكذلك تبين أن استدلاله بقولهم: **(بنت)** على أن أصل وزن **(ابن)** يجوز أن يكـون **(فِعْـلاً)** خطأً»[1].

وبعد هذه الأدلة وذلكم التوجيه الذي ساقه الفارسي يتبين ضعف ما ذهب إليه الزجاج من ناحية القياس ، وعدم تأيده بسماع يُتَمسك به ويُعتمد عليه، فضلًا عن أنه مذهب لم يتابعه عليه أحدٌ من النحاة واللغويين فلا مزيد على أبي علي في ردِّه .

(١) الإغفال ١/ ٢٢٥ .

المسألة السادسة

علةُ مَنْعِ (مَثْنَى، وثُلَاثَ، ورُبَاعَ) ونحوِهَا مِنَ الصَّرْفِ

مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو في ألفاظ الأعداد نحو : مثنى وثُلاث ورُباع أنها ممنوعة من الصرف لدلالتها على الوصف ؛ ولكونها معدولة عن تكرار العدد، فالأصل في **(أُحاد)** : واحدًا واحدًا ، وأصل **(ثُناء)** : اثنين اثنين ،**فعلة المنع من الصرف هنا العدل والوصف**

قال سيبويه : « وسألته عن أُحاد وثُناء ومثنى وثُلاث ورُباع ،فقال : هو بمنزلة **(أُخَرَ)** ، إنما حَدُّه واحدًا واحدًا ، واثنين اثنين، فجاء محدودًا عن وجهه فتُرِك صرفه»[1].

هذا مذهب سيبويه والبصريين .

وقد حصر أبو سعيد السيرافي الأقاويل في علة المنع من الصرف هنا في أربعة مذاهب، فقال:

«**والمانع من الصرف فيه : أربعة أقاويل** :

منهم من قال : إنه صفة ومعدول ، فاجتمعت علتان منعتاه الصرف .

ومنهم من قال : إنه عدل في اللفظ والمعنى ، فصار كأن فيه عدلين وهما علتان ، فأما عدل اللفظ فمن **(واحد)** إلى **(أُحاد)** ، ومن **(اثنين)** إلى **(ثُناء)**،وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى .

وقول ثالث: إنه عدل وإنَّ عَدْلَهُ وقع من غير جهة العدل ؛ لأن باب العدل أن يكون للمعارف وهذا للنكرات .

وقول رابع: إنه معدول وإنه جمع؛ لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى ، وفي ذلك لغتان: **(فُعَال)** و **(مَفْعل)**؛كقولك: **(أُحاد)** و **(مَوْحد)** ، و**(ثُناء)** و **(مَثنى)** ، و**(ثُلاث)** و **(مَثْلث)** ، و **(رُباع)** و **(مَرْبع)**»[2].

وتختلف عدة الأقاويل عند أبي حيان عن ذلك ، فقد جاء في تقريره: «ويتحتم منع صرفها لهذا

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥ بولاق،٣/ ٢٢٥ هارون، وانظر: المقتضب ٣/ ٣٨٠ ، الأصول ٢/ ٨٨ ، شرح سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٩٢ ، شرح سيبويه لابن خروف ٣١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧ .

(٢) شرح السيرافي ٣/ ٤٩٢ .

العدل والوصف على مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو، وأجاز الفراء[1] أن تصرف، ومَنْعُ الصرف عنده أولى ، وعلة المنع عنده العدل والتعريف بنية الألف واللام، وامتنع عنده إضافتها؛ لأنها في نية الألف واللام ، وامتنع ظهور الألف واللام ؛ لأنها في نية الإضافة ..

وقال الزمخشري[2] إنما مُنِعَت الصرفَ لما فيها من العدلين، عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكريرها، وهي نكرات تعرفنَ بلاَم التعريف ، يقال: فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع. انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من امتناع الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها ، وعدلها عن تكررها ، لا أعلم أحدًا ذهب إلى ذلك[3]، **بل المذاهب في علة منع الصرف المنقولة أربعة:**

أحدها :ما نقلناه عن سيبويه ، **والثاني** : ما نقلناه عن الفراء ، **والثالث**: ما نُقل عن الزجاج[4]: وهو لأنها معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأنه عدل عن التأنيث ، **والرابع**: ما نقله أبو الحسن[5] عن بعض النحويين : أن العلة المانعة من الصرف هي تكرار العدل فيه؛ لأنه عدل عن لفظ اثنين، وعدل عن معناه ، وذلك أنه لا يستعمل في موضع تستعمل في الأعداد غير المعدولة، تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا يجوز: جاءني مثنى وثلاث حتى يتقدم قبله جمع؛ لأن هذا الباب جعل بيانًا لترتيب الفعل؛ فإذا قال : جاءني القومُ مثنى أفاد أن ترتيب مجيئهم وقع اثنين اثنين، فأما الأعداد غير المعدولة فإنما الغرض منها الإخبار عن مقدار المعدود دون غيره، فقد بان بما ذكرنا اختلافهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقوم العلة مقام علتين لإيجابهما حكمين مختلفين . انتهى ما قرر به هذا المذهب»[6].

والذي يعنينا من هذه الأقاويل الآن هو قول الزجاج؛ حيث يعلل منع **(مثنى وثلاث ورباع)** ونحوها من الصرف بعلة يزعم أنه لم يذكرها أحد من النحويين ، لذا كان كلامه معرضًا للأخذ والرد بين النحاة.

قال الزجاج: «قوله : ﴿ **مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ** ﴾[7] بدلٌ من ﴿ **مَا طَابَ لَكُم** ﴾ ومعناه: اثنين اثنين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا، إلا أنه لم ينصرف لوجهين لا أعلم أحدًا من النحويين ذكرهما ، وهي أنه اجتمع

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٤ .

(٢) الكشاف ٢/ ١٥ .

(٣) بل هو مذهب ابن السراج كما في الأصول ٢/ ٨٨ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ١١٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩ .

(٥) قارن بها في معانيه ١/ ٢٤٤ .

(٦) البحر المحيط ٣/ ١٥٩-١٦٠ .

(٧) [سورة النساء: ٣].

فيه علتان: معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث، وأنه عدل عن تأنيث»[١].

وقبل التعرض لمناقشة الفارسي لمذهب الزجاج نعرِّج أولًا إلى تحرير قوله ومذهبه؛ فإن المسطور في كتب النحاة ينسب إليه قولين متباينين؛ إذ منهم من نسب إليه مثل ما ورد في معانيه تمامًا[٢]، ومنهم من نسب إليه القول بأن المانع الثاني للصرف في ذلك ليس الوصف، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى، أمَّا في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان ، و من ثناء: أربعة ، وكذا البواقي[٣].

وهذا الذي نُسب إلى الزجاج – في القول الثاني – لا تُسعفه نصوص الزجاج نفسه في كتبه ، وقد ذكرنا نصه في المسألة قريبًا .

وهذا المنسوب إليه في الحقيقة هو مذهب ابن السراج والزمخشري ، ولم يعثر البحث على مَظِنَّةٍ تذكر أن للزجاج في المسألة مذهبًا كهذا .

أما قوله الأول وهو صحيح النسبة إليه فقد تناوله أبو علي بالمناقشة واصفًا إياه بالخطأ، وجاء في تقريره :

«فقول أبي إسحاق في **(مثنى وثلاث ورباع)**: "لم ينصرف لجهتين لا أعلم أحدًا من النحويين ذكرهما ، وهما أنه اجتمع فيه علتان معدول عن اثنين اثنين ، وأنه عدل عن تأنيث" خطأ »[٤].

وقد جاء تقرير الفارسي مطولًا ولكنا نحاول إيجاز ما أتى فيه فنقول:

ذهب أبو علي إلى تخطئة ما نحا إليه الزجاج من أن العلة في منع صرف مثنى وثلاث ورباع ونحوها للعدل عن تكرار العدد ، وللعدل عن التأنيث ؛ لأن العدد مؤنث؛ لأن قوله يترتب عليه تكرر العدل كما تكرر الجمع في نحو **(مساجد)** و **(أكالب)** ، أو يكون لما عُدل عن التأنيث كان ذلك نقلًا آخر من حيث كان المعدول عنه مؤنثًا ، ولم يكن الأول المذكر ، فلا يجوز أن يكون العدل متكررًا في هذا تكرره في الجمع ، وكتكرر التأنيث في **(بُشرى)** ونحوه [٥].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩ .

(٢) كالنحاس في إعرابه ١/ ٤٣٤ ، وابن سيده في المخصص ١٧/ ١٢٠ ، وأبي حيان ٣/ ١٥٩ ، والسمين الحلبي ٣/ ٥٦٣ .

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٨٦ ، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٠ .

(٤) الإغفال ٢/ ١٤٨ .

(٥) السابق ٢/ ١٤٨ .

والسبب في امتناع تكرر العدل في نظر الفارسي أن العدل إنما هو أن تريد باللفظ لفظًا آخر[(١)]، وإذا كان كذلك لم يجز أن يتكرر هذا المعنى لا في المعدول عنه ولا في المعدول، وكما لا يستقيم أن يكون معدولًا عن اسمين لا يجوز أن يكون المعدول اسمين[(٢)].

وقد يوهم قول النحويين : إنه عَدْلٌ عن اثنين اثنين،أنهم يريدون بـ **(مثنى)** العدل عنهما، ويكشف الفارسي عن هذا الوهم بأنهم إنما عنوا بذلك تفسير لفظة المعدول عنها ، كما يفسرون قولهم: **(هو خيرُ رجلٍ في الناسِ)**،و**(هما خيرُ اثنينِ في الناسِ)** أن المعنى : هما خير اثنين إذا كان الناس اثنين اثنين، فكذلك يريدون بقولهم **(مثنى)** معدول عن اثنين اثنين[(٣)].

ومما ذكره الفارسي ردًّا لمذهب الزجاج : أن المعدول لا يكون إلا اسمًا مفردًا ، كما هو الحال في المعدول عنه، ويدل على ذلك أن جميع المعدولات أسماء مفردة ، والمعنى في المعدول الذي هو **(مثنى وثلاث ورباع)** هو المعنى في اثنين وثلاث في أنك تقصد بعد العدل: اثنين اثنين مثلما أردت قبله، فلا يستقيم إذًا أن يكون تكرر العدل هنا كتكرر الجمع في **(مساجد)** ونحوه، لظهور هذا المعنى في هذا الضرب من الجمع، وخروجه في صيغ منتهى الجموع عن أبنية الآحاد إلى ما لا يكسَّر للجمع[(٤)].

أما بخصوص كون المنع من الصرف للعدل عن التأنيث فوجه اعتراض أبي علي في ذلك أن العدل عن التأنيث لا يعتد به مانعًا ، وإنما المعتد به نفس العدل لأمور:

أولها : أن **(جُمَعَ)** معدولة ، وعدلها عن التأنيث ، ولم يمنعها من الصرف أنها معدولة وأنها عدلت عن التأنيث ، إنما امتنع من الانصراف للعدل والتعريف .

الثاني : أن التعريف ثان وفرع على التنكير، كما أن التأنيث كذلك، ولم يكن العدل عن التعريف ثقلًا معتدًّا به في المنع من الصرف ، إذ لو اعتد به ثقلًا لوجب ألا ينصرف **(عمرُ)** في النكرة؛ لأنه كان يكون في حال النكرة معدولًا ومعدولًا عن التعريف، وفي صرف عُمَرَ في النكرة دلالة على أن العدل عن التعريف غير معتد به ثقلًا ، وإذا لم يعتد به ثقلًا لم يجز أن يعتد بالعدل عن التأنيث ثقلًا[(٥)].

---

(١) وفي معنى العدل انظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٨٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١١٣ ، شرح المفصل ١/ ٦٢ ، همع الهوامع ١/ ٨١ ، المقاصد الشافية ٥/ ٩٩٧ ، الممنوع من الصرف في اللغة العربية ، للدكتور عبد العزيز علي سفر – طبعة مجلس النشر العلمي – الكويت– ٢٠٠٠م – ص٢٠١.

(٢) الإغفال ٢/ ١٤٨ .

(٣) السابق ٢/ ١٤٨–١٤٩ .

(٤) السابق ٢/ ١٤٩ .

(٥) السابق ٢/ ١٤٩–١٥٠ .

ويقوي جانب أبي عليٍّ السببُ في منع الصـرف والداعي لـه ؛إذ الأصـل في الاسـم الصــرف ، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعًا من جهتين إحـداهما لفظيـة: وهـو أنـه مشـتق ، والأخـرى معنوية : وهو أن الفعل يفتقر إلى الاسم .

إذًا لابد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين لفظية والأخـرى معنويـة ، والعلـل المعنويـة عنـد جمهور النحاة تنحصر في الوصفية والعلمية ، وباقي العلل التسعة لفظية وهي : «العدل – والتركيب – والتأنيث – وزيادة الألف والنون – ووزن الفعل – والجهة – وألف الإلحاق»[1].

وعلى قول الزجاج اجتمع في الاسم علتان ليس فيهما وصفية بل جعـل العلتـين لفظيتـين وهـو العدل عن اثنين اثنين، والعدل عن التأنيث وهو خلاف قانون منع الاسم من الصرف .

وعلى قول ابن جني الذي جعل الأسباب اللفظية واحدًا وهو شبه الفعل وباقي التسعة معنويـة وجعل منها العدل[2] يكون الزجاج قد منع **(مثنى)** من الصـرف لعلتين معنـويتين، وكـلا اللازمـين ضعيف؛ إذ لا سلف له من النحاة في هذا ، و بناء عليه يكون اعتراض الفارسي في محله .

على أن مذهبه في «ما ينصرف وما لا ينصرف»[3] لا يختلف عن مـذهب سـيبويه والخليـل في أن المانع من الصرف في **(مثنى)** ونحوه للوصفية والعدل .

❁ ❁ ❁

(١) همع الهوامع ١/ ٧٨ .

(٢) الخصائص ١/ ١٠٩ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤ .

المسألة السابعة

انتصابُ الفِعْلِ بعد (إِ ذَنْ) بـِأَنْ مُضْمَرةً

اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد **(إذن)** ، وينبني خلافهم هذا على خلاف آخر وهو الكلام في بساطة **(إذن)** وتركيبها.

فذهب الجمهور إلى أنها حرفٌ بسيط وليس مركبًا من **(إذْ)** و**(أنْ)** ، وعلى القول ببساطتها تكون **(إذن)** هي الناصبة للمضارع بنفسها لا بـ**(أن)** مضمرةً بعدها، وهو قول سيبويه الذي سمعه من الخليل وحكاه عنه[١] ، والمبرد[٢] وابن السراج[٣]، وأكثر النحاة[٤] .

وذهب الخليل في قول آخر حكاه عنه بعض أصحابه ونقله سيبويه إلى أن **(أنْ)** هي الناصبة في باب **(إذن)** .

قال سيبويه: «وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : **(أنْ)** مضمرة بعد **(إذن)**، ولو كانت مما يضمر بعده **(أن)** فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضمرتها إذا قلت: **(عبدُ الله إذنْ يأتيك)**؛ فكان ينبغي أن تنصب **(إذن يأتيك)** ؛لأن المعنى واحد ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: **(إذن يأتيك عبد الله)** كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب ، فهذا ما رووا ، وأما ما سمعت منه فالأول» [٥].

وجمهور النحاة يعولون على قول الخليل الأول الذي سمعه منه سيبويه وذهب إليه من أن **(إذنْ)** هي الناصبة بنفسها؛وذلك أن **(إذن)** لما يستقبل لا غير في حال النصب ، فجعلها بمنزلة **(أن)** في العمل، كما جعلت **(لكن)** نظيرة **(أن)** في العمل في الأسماء[٦].

ويرى أبو إسحاق الزجاج أن كلا القولين حسن جميل؛ لكن الأرجح والأحسن عنده في سائر

---

(١) الكتاب١/ ٤١٣ بولاق،٣/ ١٦هارون.

(٢) المقتضب ٢/ ١٠.

(٣) الأصول٢/ ١٤٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٠٥، مشكل إعراب القرآن١/ ١٩٤، شرح التسهيل لابن مالك٤/ ٢٠، شرح الكافية للرضي٤/ ٤٦، رصف المباني٦٩، ارتشاف الضرب١٦٥٠، الجنى الداني٣٦٣، المساعد٣/ ٧٣، المقاصد الشافية٦/ ١٦، همع الهوامع٤/ ١٠٣، شرح التصريح٢/ ٣٦٧.

(٥) الكتاب ١/ ٤١٣ بولاق،٣/ ١٦هارون.

(٦) معاني الزجاج٢/ ٦٣.

الأفعال أن ينصب الفعل بأن مضمرة بعد**(إذن)**؛لأنها غير مختصة ؛ إذ تدخل على الجمل الابتدائية، نحو: **(إذنْ عبدُ الله يأتِيكَ)** وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل[١].

قال الزجاج: «إلا أن العامل عندي النصب في سائر الأفعال**(أن)** وذلك أجود إما أن تقع ظاهرة أو مضمرة؛لأن رفع المستقبل بالمضارعة فيجب أن يكون نصبه في مضارعه ما ينصب في باب الأسماء»[٢].

وذهب الفارسي إلى أن هذا الذي حسنه الزجاج وجه فاسد مدخول من غير جهة، وشرع يسرد أدلة كثيرة على فساد قوله حتى أطال النفس جدًّا ، ونحن نذكر هنا أدق الجهات وأكثرها وضوحًا مع اختصار كلامه على حسب الإمكان فنقول:

الجهة الأولى من جهات فساد مذهب الزجاج عند الفارسي : أنه لو كان الناصب في **(إذن)** هو **(أن)** التي تعمل مظهرة كأن الأصل: **(إذْ أنْ)** على حد قول الخليل في **(لَنْ)**: **(لا أن)** فهذا أيضا فاسد؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت النون من **(إذن)** في حال الوصل والوقف على حالة واحدة ، ولم يكن يوجب تخفيف الهمزة منها تغييرًا في النون فيها ، بل كانت تُترك على حالها وجوبًا ؛ليستدل بها على المحذوف، فلما قلبت هذه النون في الوصل ألفًا دل ذلك على أنها لم تقلب ، وإنما هي حرف آخر[٣].

الجهة الثانية: أن في جواز إلغاء **(إذن)** وترك إعمالها دلالة على أنها ليست **(إذ أن)** ؛إذ لو كانت كذلك لم يجز إلغاؤها ، كما لم يجز إلغاء **(أن)** وترك عملها[٤] .

الجهة الثالثة: أنه لو كانت مركبة من **(إذ أن)** لم تدخل على الأسماء وقد دخلت **(إذن)** على الأسماء نحو: **(إذنْ زيدٌ منطلقٌ)**، وكذلك لوجب أن تكون **(إذ)** مضافة إلى الجملة أو معوضة من ذلك كقولهم: **(يَوْمَئِذٍ)** وخلوها من الحالتين تلك دلالة على أنها ليست إياها[٥].

الجهة الرابعة: أنه لو كان الناصب في **(إذن)** هو **(أن)** المضمرة لكان شيئًا خارجا عن الأصول ولم يقل به أحد من نُظَّار العربية، ولا يمكن أن نجعله أصلًا بنفسه ؛لأن أصل الدعوى المنازع فيها لا يجعل أصلا ، وإنما يستشهد عليه بغيره[٦].

---

(١) الإغفال٢/ ١٥٩، معاني القرآن وإعرابه٢/ ٦٣، همع الهوامع٤/ ١٠٤-١٠٥.

(٢) معاني الزجاج٢/ ٦٣.

(٣) الإغفال٢/ ١٥٩-١٦٠.

(٤) السابق٢/ ١٦٠.

(٥) السابق٢/ ١٦١.

(٦) السابق٢/ ١٦٢-١٦٣.

الجهة الخامسة: أن ما اعتل به الزجاج من قوله: **(إنَّ (إذن) لما يستقبل لا غير في حال النصب)**، إن أراد أن **(إذن)** إنما نصبت الفعل عند سيبويه بنفسها من غير إضمار **(أن)** لكونها تدل على الاستقبال إذا نصبت بها الفعل ، فهو فاسد ؛لأن **(إذن)** لا دلالة فيها على الاستقبال إذا نصبت بها كما لا دلالة فيها عليه إذا لم تنصب بها، بل لازمة في الموضعين جميعًا للمعنى الذي تدل عليه من كونها جوابًا وجزاءً إلا أنها تعمل في المستقبل النصب؛ويدلك على ذلك دخولها على فعل الحال، كما لو حدَّثكَ محدثٌ فتقول: **(إذنْ أظنكَ كاذبًا)** فلو كانت فيها دلالة على الاستقبال لم تدخل على الحال وإن لم تنصب؛لامتناع ما يدل على المستقبل من الدخول على الحال، وهذا رأي سيبويه ؛إذ يقول: «وتقول إذا حدَّثْتَ بالحديث: إذنْ أظُنُهُ فاعلًا، وإذنْ إخَالكَ كاذبًا، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيْلَة-بفتح الخاء وكسرها ، من مصادر خال يخال بمعنى ظنَّ-، فخرجت من باب **(أن)** و **(كي)**؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع..» (1).

وكذلك رأي ابن السراج ، حيث قال: « وأما **(إذن)** فتعمل إذا كان جوابًا، وكانت مبتدأةً، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدًا على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلًا» (2).

وقال ابن خروف: «**(إذن)** حرف جواب ينصب الفعل المستقبل» (3).

فالفعل في هذا الباب مستقبل ولم تحدث **(إذن)** فيه الاستقبال.

الجهة السادسة: أن ما اعتمد عليه الزجاج هو قول الخليل الذى حكاه عنه بعض أصحابه ، ومذهب سيبويه الذي ذكر أنه سمعه من الخليل هو أن **(إذن)** ناصبة بنفسها(4).

وقد حاول بدر الدين ابن مالك إنكار هذا القول المحكي عن الخليل وأرجع مستند من اعتمد عليه إلى قول السيرافي في أول شرح الكتاب: «روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة في: كي ولن وإذن وغير ذلك»، ثم قال ابن مالك: «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد إذن عند الخليل بأن مضمرة ؛لجواز أن تكون مركبة مع **(إذ)** التي للتعليل ، و**(أنْ)** محذوفًا همزتها بعد النقل ، على نحو ما يراه في انتصابه بعد**(لن)**، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن **(إذن)** غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة؛لأنه لا يستقيم

---

(1) الكتاب3/ 16.
(2) الأصول2/ 148.
(3) شرح جمل الزجاجي لابن خروف2/ 817.
(4) الإغفال2/ 168.

إلا على أن يكون ما بعد **(إذن)** في تأويل مبتدأ حذف خبره، أو **(إذن)** قبله ليست حرفًا بل ظرفًا مخبرًا به عن مبتدأ ، وأصلها**(إذا)** فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن **(إذن)** مركبة من إذ وأن أسهل منه[1].

هكذا قال ابن الناظم ولم يدر أن سيبويه حكى ذلك القول عن الخليل في باب**(إذن)** ورد عليه، كما ذكرنا في أول المسألة.

ويتضح من خلال عرض أدلة الفارسي رفضه المطلق لمذهب التركيب في **(إذن)** ، مثلما رفضه في **(لن)**، وكذلك رده لهذا القول المحكي عن الخليل، ودفاعه عن مذهب سيبويه ونحوه إياه.

ومن الغريب أن يأتى بعد ذلك من النحاة من ينسب إلى الفارسي مثلَ مذهب الزجاج ويجعلهما من وادٍ واحدٍ في هذه القضية؛كأبي حيان[2] ، والمرادي[3]، وابن عقيل[4]، والسيوطي[5].

قال الشاطبي: «والنصب بعدها بإضمار**(أن)** مذهب الزجاج أيضا، ورد عليه الفارسي في «الإغفال» بما فيه كفاية» [6].

و اختار الرضي مذهب الخليل والزجاج في كون **(إذن)** التي يليها المضارع مركبةً من إذ وأن؛لأن **(إذن)** لما احتملت معنى الجزاء ، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في **(إذن)** ، نصب المضارع بأن المقدرة؛لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل **(إذن)** على ما هو الغالب فيها وهو كونها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي علم الاستقبال[7].

ويمكن ترجيح مذهب سيبويه بأمور منها:

- أن الأصل في الحروف البساطة ، فلا يُدَّعَى التركيبُ إلا بدليل قاطع.

- أن من نصب بعدها بإضمار **(أن)** قاسها على حتى وكي ولامها ولام الجحود، ولا يصح

---

(١) شرح التسهيل٤/ ٢٠.

(٢) ارتشاف الضرب١٦٥٠.

(٣) الجنى الداني٣٦٤.

(٤) المساعد٣/ ٧٤.

(٥) همع الهوامع٤/ ١٠٤.

(٦) المقاصد الشافية٦/ ١٧.

(٧) شرح الكافية للرضي٤/ ٤٢-٤٣.

القياس على ذلك؛لأن هذه الحروف إنما تنصب بإضمار **(أن)** لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت **(أن)** مع بعضها في بعض المواضع، أما **(إذن)** فلا يصح دخولها على المصدر لا ملفوظًا ولا مقدرًا، ولا يصح إظهار **(أن)** بعدها في موضع من المواضع، فبطل القياس.

- أنها لو كانت مركبة من إذ وأن لكانت ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت، وعدم عملها في بعض المواضع دليل على عدم التركيب.

وقد نحا بعض النحاة؛ كالمالقي[١] ، وابن الفخار[٢] نحو أبي علي في بعض ما استدل به على فساد مذهب الزجاج .

❁ ❁ ❁

(١) رصف المباني٧٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار٢/ ٧٦٢.

المسألة الثامنة

(حيثُ بين الظَّرفيَّة والمَوْصُوليَّة)

في توجيهه إعرابَ قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [1] ذهب الزجاج إلى أن الأصل في (حَيْثُ) البناء ؛ لأنها ليست لمكان بعينه، وأنها موصولة و ما بعدها صلة لها، وأنها لا تضاف إلى ما بعدها.

قال الزجاج: « (حيثُ) في موضع خفض إلا أنها بُنيت على الضم، وأصلها أن تكون موقوفة؛ لأنها ليست لمكان بعينه، وأن ما بعدها صلةٌ لها ليست بمضافة إليه»[2].

وهذ الذي ذهب إليه الزجاج غريبٌ من جهة الصناعة والمعنى، الأمر الذي دعا **الفارسي** إلى استشكال ذلك ووصمه بعدم الاستقامة.

قال أبو علي: « قوله: "إن ما بعد(حيثُ) صلة لها ، وليست بمضافة إليه" غير مستقيم»[3].

واعتمد الفارسي في رده هنا طريقةَ السبر والتقسيم؛ إذ عدَّ (حيث) موصولة لا يخلو من أمرين؛ إما أن تكون موصولًا اسميًّا أو حرفيًّا.

ولا جائز أن تكون حيث حرفًا لسببين:

الأول: أنه قول لم يقل به أحد من نظار العربية بصريِّهم وكوفيِّهم.

الثاني: أنه يتم بانضمام (حيث) إلى اسم آخر كلامٌ، نحو: (**زيدٌ حيث قامَ عمرٌو**)،و(**أخُوكَ حيثُ يكون منطلقٌ**)،و(**القتالُ حيث العدو نازلٌ**) وهذا المعنى مما تختص به الأسماء، ولا يكون في الحروف.

وإذا كان اسمًا فلا جائز أن يكون موصولًا وما بعده صلة له؛ لأنه إذا كان صلة له وجب أن يكون فيه ذكْرٌ ، كما في سائر الموصولات ذكْرٌ من الموصول، فخلو هذه الجملة المتصلة بـ (حيث) من ذكر يعود إلى (حيث) دلالة على أنها ليست بصلة، وإذا لم تكن كذلك كان (حيث) ظرفًا مضافًا إلى ما بعده[4].

---

(١) [سورة الأعراف: ٢٧].

(٢) معاني القرآن وإعرابه٢/ ٣٩٢، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف٩٢، الإغفال ٢/ ٢٤٩، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٢١-١٢٢، المحرر الوجيز ٢/ ٣٩١، توضيح المقاصد١/ ٣١١، همع الهوامع ٣/ ٢٠٩.

(٣) الإغفال٢/ ٢٤٩.

(٤) الإغفال٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

هذا وجه فساد قول الزجاج من جهة الصناعة؛ إذ لا بد للموصول من عائد في صلته يعود عليه، وإن جاز حذفه في بعض المواضع التي لا يحدث فيها لبس، وأين العائد في صلة **(حيث)** في قوله تعالى: ﴿**مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ**﴾ ونحوه، ليس ثم عائدٌ ملفوظ أو مقدر؛ لأن هذا من باب غير باب الموصولية.

فإن اعتل أحدٌ بأنَّ الموصولات قد تعرى من ذكر عائد يعود منْ صلاتها إليها، نحو: **(أنْتَ الذي ضربتني)**، فلا يُنكر أن تكون **(حيث)** موصولًا قد خلا من صلة يرجع منها ذكرُ الموصول.

ويرد الفارسي على هذا الاعتلال بأن الموصول هنا إنما خلا من العائد؛ لأنَّ الكلام محمول على المعنى، ولأن الحذف نادر شاذ عن الكثرة والجمهرة، ولولا أنه سمع من العرب لَرُدَّ لفساده كما قال المازني، والصلة وإن خلت في هذا الموضع من العائد فلا مانع أن يُذكر في مواضع أخرى، أما حيثُ فلا ترى ضميرًا يرجع إليها رجوع العائد من الصلة إلى موصوله، ألا ترى أنك تقول: **(حيثُ زيدٌ قائمٌ يقعدُ عمرٌو)**،و**(حيثُ قامَ عمرٌو قعدَ بكرٌ)** فلا يرجع مما يتصل بـ **(حيث)** إلى **(حيث)** شيء[(١)].

فإن قيل: ما يمنع أن يكون العائد مع **(حيث)** مقدرًا كما يقدر في غيره من الصِّلات، كأنه قال: **(حيثُ زيدٌ قائِمُهُ)** أي: قائم فيه، ثم اتسع فحذف الحرف، فوصل الفعل، ثم حذف الراجع على هذا الحد.

ويرد الفارسي على هذا بأنه لو كان ذلك كذلك لكان مستعملًا في كلامهم، كما استعمل ما وقع في صلات الموصولات من حذف واتساع استعمالًا مطردًا، وتركهم لذلك في باب **(حيثُ)** يدل على أنه ليس بموصول[(٢)].

ويفترض الفارسي من الخصم افتراضًا جدليًّا بأنه إذا سلم بكون **(حيث)** ظرفًا مضافًا إلى ما بعده وليس موصولًا متصلًا بصلته، فهلا لم تُبنَ **(حيث)** على الضم؛ لأن الضم لا يستعمل فيما كان مضافًا؟

ثم يرد هذا الافتراض بأنه لا يمتنع أن يبنى الظرفُ المضاف على الضمة؛فقد ذهب سيبويه إلى بناء **(أي)** في نحو: **(ضربتُ أيُّهُمْ أخُوكَ)**، وهو مع ذلك عنده مبني على الضم؛ وإنما عدل إلى الضم في ضرب من الظروف المبنية نحو: قبلُ وبعدُ ليكون ذلك أدل على البناء، وإذا كان لهذا المعنى لم يمتنع بناء المضاف على الضم[(٣)].

---

(١) الإغفال٢/ ٢٥٠-٢٥١.

(٢) السابق٢/ ٢٥١.

(٣) السابق٢/ ٢٥٢.

وقيل: إنها بنيت على الضم ؛ لأنها غاية، فأعطيت غاية الحركات وهي الضمة؛ لأنها أقوى الحركات، وقيل: بنيت على الضم؛ لأن أصلها (**حَوْثَ**) ودلت الضمة على فتحها[١]، أو تعويضًا عما مُنعته من الإضافة إلى المفرد؛ لأن حق الظرف المكاني أن يضاف إلى المفرد ، فلما عدمت الإضافة التي يستحقها ظرف المكان صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت الغايات التي استحقت البناء على الضم لقطعها عن الإضافة؛ مثل: قبل وبعد[٢].

ورأى البعضُ[٣] أن الزجاجَ لم يعتقد كون (**حيث**) موصولةً بمعنى الذي؛ لأنه لا يقول بذلك أحدٌ، وإنما يزعم أنها ليست مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها أي كالزيادة، ويحتمل أن يكون مرادُه أن الجملة لما كانتِ منْ تمام معناها بمعنى أنها مفتقرة إليها كافتقار الموصول لصلته أطلق عليها هذه العبارة[٤].

ويدل على صحة هذا التخلُّص أن الذين عللوا لبنائها ذكروا منْ علل بنائها أن ما بعدها من تمامها ؛ كالصلة والموصول[٥].

وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يمنعون من إضافتها لما بعدها كما فعل أبو إسحاق.

ومذهب الزجاج مدفوع من جهة المعنى كذلك لأمرين:

الأول: أن (**حيثُ**) اسم لظرف المكان، وقد قالوا في تعريف الظرف: هو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان يراد فيه معنى (**في**) ، وإنما سموه ظرفًا ؛ لأنه لما كان محلًّا للأفعال سُمِّيَ ظرفًا؛ ولهذا سمى الكوفيون الظرف: (**محال**)[٦]، فالظرف محلٌّ للحدث، والموصول ليس من هذا الباب.

الثاني: أن الموصول معرفة على الدوام، والظروف قد تكون معرفة ونكرة ، كما أن سبب بناء الموصول لزوم افتقاره إلى جملة تعرفه، وسبب بناء (**حيث**) لزوم افتقاره إلى جملة يضاف إليها، لما قطعت عن الإضافة للمفرد فافترقا[٧]، هذا وإن كان حيث بني لأنه موضوع لمكانِ حدثٍ تتضمنه

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦، شرح السيرافي٤/ ٥٦، ما ينصرف٩١، مشكل إعراب القرآن٣١١.

(٢) أمالي ابن الشجري٢/ ٥٩٩، البيان لابن الأنباري ١/ ٣٥٨-٣٥٨، شرح الكافية للرضي ٣/ ١٨٢، مغني اللبيب ٢/ ٢٩٨، همع الهوامع٣/ ٢٠٥.

(٣) وهو السمين الحلبي.

(٤) الدر المصون٥/ ٢٩٤.

(٥) مشكل إعراب القرآن٣١٠، شرح المفصل٤/ ٩١، الدر المصون٥/ ٢٩٤.

(٦) الأصول١/ ٢٠٤، أسرار العربية١٧٧.

(٧) المقتضب٤/ ٣٤٦، شرح التسهيل٢/ ٢٣٢، الارتشاف١٤٤٦، شرح التسهيل لناظر الجيش٢٠٠٣.

الجملة، فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل[1]، وربما دفع هذا الشبهُ الزجاجَ إلى حمل **(حيث)** على الموصولات، وربما دفعهُ أيضًا أن ليس شيءٌ من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا **(حيثُ)**[2].

وعلى أية حال فلا مستند يقوم عليه ما ذهب الزجاج إليه من كون **(حيث)** موصولًا وما بعده صلة له لا مِن حيثٍ الصناعة ولا من حيث المعنى.

❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية للرضي ٣/ ١٨٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩١.

المسألة التاسعة

توجيه قراءة: « دُرِّيءٌ »

في قول الله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[1] قرأ حمزة وعاصم: (دُرِّيءٌ) بضم الدال مهموزًا[2].

قال الزجاج: «والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه؛لأنه ليس في كلام العرب شيء على وزن(فُعِّيلٍ)..»[3].

والزجاج مسبوق في تقريره هذا بالفراء الذي قال: « وذكر عن الأعمش أنه قرأ **(دُرِّيء)** و**(دُرِّيٌّ)** بهمز وغير همز رُويَا عنه جميعًا، ولا تُعرف جهة ضم أوله وهمزه، لا يكون في الكلام **(فُعِّيل)** إلا أعجميًّا، فالقراءة :إذا ضممت أوله بترك الهمز، وإذا همزته كسرت أوله»[4].

وبالغ النحاس فادعى أن أهل اللغة جميعًا يلحِّنون قراءة حمزة فقال: « فأما قراءة حمزة فأهل اللغة جميعًا إلا أقلهم يقولون:هي لحن لا يجوز في كلام العرب اسم على**(فُعِّيلٍ)**»[5].

وهذا غير مستنكر من النحاس الذي عرف بتساهله في تخطئة القُراء والقراءات المتواترة الصحيحة، بل وصف السيرافي هذا الحرف بقوله: « وهو أضعف اللغات فيها»[6].

وقد عدَّ الفارسي هذا الذي قاله الزجاج وهمًا ، وذكر لهذا الحرف وجهًا معروفا عند العرب وهو «أنه **(فُعِّيلٌ)** من الدَّرِءالذي هو الدفع، وهو صفة، ونظيره من الأسماء غير الصفة قولهم: المُرِّيقُ[7]، قال سيبويه:

«ويكون على **(فُعِّيل)** وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِّيق للعُصفُر، وهو اسم، حدثنا بذلك أبو

---

(١) [سورة النور:٣٥].

(٢) انظر:السبعة٤٥٦، الحجة لابن خالويه٢٦٢، الحجة لأبي علي٥/ ٣٢٣، حجة القراءات لأبي زرعة٤٩٩، الكشف لمكي٢/ ١٣٨.

(٣) معاني الزجاج٤/ ٤٤، الإغفال٢/ ٤٨٨.

(٤) معاني الفراء٢/ ٢٥٢، إعراب القراءات لابن خالويه٢/ ١٠٨، ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبدالغفور العطار-مكة المكرمة-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م-٢٥٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس٣/ ١٣٧.

(٦) شرح السيرافي٥/ ١٥٦.

(٧) قال الجواليقي(ت٥٤٠هـ) في المُعرَّب من الكلام الأعجمي ، تحقيق د. ف عبد الرحيم-دار القلم-دمشق-١٤١٠هـ-١٩٩٠م-٥٨٣: «والمُرِّيقُ: العُصْفُرُ، أعجمي معرب، ليس في كلامهم اسم على زنة فُعِّيل».

الخطاب عن العرب، وقالوا: كوكب دُرِّيءٌ، وهو صفة»[١]...»[٢].

وإلى مثل ما ذهب إليه الفراء في أنه لا يكون في الكلام **(فُعِّيلٌ)** إلا عجميًّا ذهب أبو العباس المبرد فيما حكاه عنه ابن السراج ، حيث قال: « مُرِّيقٌ اسم أعجمي، وقد غلط من قرأ: دُرِّيءٌ؛لأنه بناه على **(فُعِّيلٍ)**، وليس في كلام العرب **(فُعِّيلٌ)**..»[٣].

وقد دفع أبو علي هذا الذي قاله أبو العباس من أنه ليس في كلام العرب **(فُعِّيلٌ)** بما قدمناه من حكايته عن سيبويه وأبي الخطاب[٤]، ثم أردف قائلًا: « وقول من زعم أن ذلك ليس في كلامهم مع ما حكيناه غلطٌ »[٥].

ويقوي أبو علي حجته بقياس الدُرِّيءِعلى قولهم: **(العُلِّيَّة)**؛فإنه من العُلُوِّ، إلا أن اللام انقلبت للياء الساكنة قبلها[٦] .

وكذلك على قولهم: **(السُرِّيَّة)** – وهي الجارية المتخذة للملك والجماع – فقد حملها الأخفش على ضربين : على أنه من السرور،ومن السِّرِّ ، فيكون على هذا المعنى : **(فُعِّيلةٌ)**، حيث أبدل من لام فُعِّيلة للتضعيف حرف اللين، وأدغم ياء فُعِّيلة فيها فصار:سُرِّيَّة[٧].

قال أبو حيان: « وسُمِع أيضًا: **(مُرِّيخ)** للذي في داخل القرن اليابس بضم الميم وكسرها»[٨].

وقد اعترض أبو عبيد على من وصف القراءة باللحن، واحتج لحمزة بأن قال: ليس وزن **(دُرِّيء)** على فُعِّيل، وإنما أصلها فُعُّولٌ ؛ كـ **(سُبُّوح)** فاستثقل الضم فُرُدَّ إلى الكسر[٩].

ورد أبو جعفر النحاس هذا الاحتجاج ووصفه بأنه من أعظم الغلط وأشده ؛«لأن هذا لا يجوز ألبتة، ولو جاز ما قال لقيل في سبوح: سُبِّيح، وهذا لا يقوله أحد..»[١٠].

---

(١) الكتاب٢/ ٣٢٦بولاق،٤/ ٢٦٨هارون، الأصول٣/ ٢٠٤، حجة القراءات لأبي زرعة٤٩٩.

(٢) الإغفال٢/ ٤٨٩، وانظر:الحجة٥/ ٣٢٣، البغداديات٤٩٧، المحرر الوجيز٤/ ١٨٤، الدر المصون٨/ ٤٠٥-٤٠٦.

(٣) الإغفال٢/ ٤٩١، وهو قول الفراء، وابن خالويه، والنحاس، والجواليقي.

(٤) الإغفال٢/ ٤٩١.

(٥) المصدر السابق٢/ ٤٩١.

(٦) الإغفال٢/ ٤٩٣، الحجة٥/ ٣٢٣، البغداديات٤٩٨، الكشف لمكي٢/ ١٣٨، المحرر الوجيز٤/ ١٨٤، البحر المحيط٦/ ٤٢١، الدر المصون٨/ ٤٠٦.

(٧) المصادر السابقة.

(٨) البحر المحيط٦/ ٤١٩.

(٩) إعراب النحاس٣/ ١٣٧-١٣٨، وانظر: إعراب القراءات السبع٢/ ١٠٨.

(١٠) إعراب النحاس٣/ ١٣٧-١٣٨.

وعلى هذا القول الذي احتج له الفارسي يكون معنى (دُرِّيءٍ) من الدَّرْء الذي هو الدفع، كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾.[1] [2] أي: ادفعوه، فـ(دُرِّيْءٌ) من هذا «كأنه دفع الخفاء والغموض عن نفسه لشدة وضوحه للحسن وظهوره لفرط ضيائه ونوره..» [3].

أو يكون التأويل في ذلك« كوكب مندفع بالنور كما يقال: اندرأ الحريق، أي اندفع»[4].

وكلامُ أبي على وإن كان يستند إلى القياس على النظائر ، إلا أن الحق أن (دُرِّيء) صفة قليلة النظير، ووزنها قليل، ونظائرها في الأسماء نادرة، ومع ذلك فوجود النظير ، والسماع من العرب، والحكاية عن ثقات مثل أبي الخطاب وسيبويه يحول دون وصف القراءة باللحن، أو العجمة، وخاصة أنها قد وردت من طريق سَبْعِيٍّ مُتَوَاتِرٍ.

❁ ❁ ❁

(١) [سورة آل عمران:١٦٨].

(٢) البغداديات٤٩٧-٤٩٨، وانظر:الإغفال٢/ ٤٨٩، الحجة ٥/ ٣٢٣، مشكل إعراب القرآن٢/ ١٢٢، البيان لابن الأنباري٢/ ١٩٥، التبيان للعكبري٢/ ٩٧٠.

(٣) البغداديات٤٩٨، وانظر:الحجة٥/ ٣٢٣، حجة القراءات٤٩٩، شرح السيرافي٥/ ١٥٦، الكشف لمكي٢/ ١٣٨، مشكل إعراب القرآن٢/ ١٢٢، الكشاف٤/ ٣٠٧، البيان٢/ ١٩٥، المحرر الوجيز٤/ ١٨٤، البحر٦/ ٤١٩، الدر المصون٨/ ٤٠٦.

(٤) إعراب النحاس٣/ ١٣٧.

٢- ابن السَّراج

(....-٣١٦هـ)

المسألةالأولى

الحـالُ والخَـبَرِيَّـةُ

وجه ابن السراج بيتًا استشهد به سيبويه على أن **(كان)** تامة بمعنى وقع، وجهه على أن الحال فيه يجوز أن يكون خبرًا، وذلك في قول القائل[١]:

بني أسدٍ هَلْ تَعْلمُونَ بَلاءَنَا   إذا كان يومٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

فجوز أبو بكر بن السراج -كما نقل عنه الفارسي- في **(أشنَعا)** أن يكون خبرًا من حيث كان حالًا؛ لأن الحال أيضا خبر[٢]، وهو ما جوزه السيرافي أيضا[٣].

قال السيرافي: « وبعض العرب يقول: **(إذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أشنَعَا)** فيجعل **(كان)** بمعنى وقع ويجعل**(أشْنَعَا)** على الحال، وقد يجوز أن يكون **(أشنعا)** خبرًا».

ويتفق أبو عليٍّ هذا المرة مع أبي إسحاق الزجاج الذي ذهب إلى أنه «لا يجوز أن يكون **(أشنعا)** في قول الشاعر خبر كان ؛ لأنك لا تفيد بالخبر شيئًا ؛ لأن كل يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنما هو حال، ويجوز أن تجيء الحال مؤكدة غير مقيدة ، تقول: **(هذه نارك حارةً)** ، ولا تقول: **(كانت نارك حارةً)**..»[٤].

ويفصل الفارسي وجهة الزجاج واصفًا ما ذهب إليه ابن السراج بعدم الاستقامة فيقول:

«وهذا الذي قاله ليس بمستقيم لا يصلح أن يكون خبرًا، ويجوز أن يكون حالًا؛ لأن الحال أحد ضروبها أن تجيء للتوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾[٥].. وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله

---

(١) البيت لعمرو بن شأس، وهو من شواهد سيبويه١/ ٢١ بولاق ،١/ ٤٧ هارون، وشرح شواهده للنحاس رقم(٤١)، والبغداديات٥٤٥، والتعليقة١/ ٧٩، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٢. ويروى: **إذا كان يومًا ذا الكَوِ بَ أَشْنَعَا.**

(٢) البغداديات٥٤٥، التعليقة١/ ٨٠.

(٣) شرح السيرافي١/ ٣٠٣

(٤) البغداديات٥٤٥، التعليقة١/ ٧٩-٨٠.

(٥) [سورة البقرة:٩١].

دلالةٌ عليه»(1).

قال الزمخشري: « والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك: **(زيدٌ أبوك عطوفًا)**،و**(هو زيدٌ معروفًا)**،و**(هو الحقُّ بينًا)**؛ ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين أن الرجل زيدٌ، وأن الأمر حقٌّ وفي التنزيل: ﴿**وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾..»(2).

أما قول الشاعر: **(إن كان يومٌ ذُو كواكبَ أشنعَا)** فليس في الكلام قبل **(أشنعا)** ما يدل عليه حتى يعد من قبيل الحال المؤكدة.

قال ابن الشجري: « ومن الحال قولهم: **(هو زيدٌ معروفًا)**، وفي التنزيل: ﴿**وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾فهذه حال مؤكدة؛ لأن الحقَّ لا يكون إلا مصدقًا، ومثله: ﴿**وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمًا**﴾(3)؛ لأن الاستقامة لزوم صراط الله؛ ولأن قولك: **(هُو زيدٌ)** قد دل على أنه معروف عندك ، فجئت بقولك: **(معروفًا)** مؤكدًا به.. ولو قلت: **(هو زيدٌ قائمًا)**، لم يجز؛ لأنه ليس في **(قائم)** ما يدل على الأول والعامل في **(معروفًا ومصدقًا)** وما أشبهه معنى الجملة..»(4).

والخبر يفترق عن الحال من هذه الجهة ؛ ولهذا قال الفارسي:

« وليس الأخبار كذلك، ولم تجئ على هذا ، وإنما يكون خبرًا مختصًّا بفائدة لم يدل عليها ما قبلها»(5).

ولعل الذي دعا ابن السراج إلى هذا القول ما بين الخبر والحال منْ شَبَه في أن كلا منهما يبين صاحبه، إلا أن الحال يفترق عن الخبر في أنه لا يكون إلا نكرة ؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة كما يقرر ذلك ابن السراج نفسه (6).

ويذكر أبو علي قرينة تدل على ما نحا إليه فقال: «ألا ترى أن الأخفش لا يجيز في الخبر **(أحقُّ الناسِ**

---

(1) البغداديات 545 ، التعليقة1/ 80-81.

(2) شرح المفصل لابن يعيش2/ 64، وانظر:شرح التسهيل2/ 357، شرح الكافية للرضي2/ 11، ارتشاف 3/ 1601، أوضح المسالك2/ 342، شرح الأشموني1/ 255 .

(3)[سورة الأنعام:126].

(4) أمالي ابن الشجري3/ 22.

(5) البغداديات546، التعليقة1/ 81.

(6) الأصول1/ 214.

بمالِ أبيه ابنُهُ)؛ لأن في الأب دليلًا على الابن ، فكذلك يومٌ ذو كواكب ، فيه دلالة على الشناعة ، فلا يجوز أن تجعل(**أشنعا)** خبرًا عنه ويجوز أن يكون حالًا من حيث جاز: **(وهو الحقُّ مصدِّقًا)** ومـا أشـبه ذلك.»[1].

ويرد على جعل ابن السراج الحال مطابقًا للخبر فيقول: «وأما قول أبي بكـر: «لأن الحـال أيضًـا خبرٌ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن تصرف هذه الزيـادة إلى التأكيـد دون غيره مما فيه الفائدة ؛ لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادةٌ عليه، فإذا صرفت الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يصلحْ ؛ لأنه لا يبقى شيئًا مما يستفاد ، فيصير ذلك خروجًا عما وضعت له الأخبار من الإفادة بهـا، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم؛ لأن من الحال ما يكون لازما مؤكدًا ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ ونحوه، وهذا بيِّنٌ»[2].

معنى هذا أن الأخبار إذا صُرفت إلى هذه الجهة لم يستقم؛ لأنـه لا يبقـى شيء مسـتفاد، فيصـير ذلك انحرافًا عما وضعت له الأخبار من الفائدة بها ، وليس الحمل على الحال عندهم كذلك؛ لأن من الحال ما يكون لازمًا مؤكدًا .

❁ ❁ ❁

---

(١) التعليقة١/ ٨١.

(٢) البغداديات٥٤٧، التعليقة١/ ٨١-٨٢.

المسألة الثانية

(سَرَاوِيل) بينَ الصَّرْفِ والمنْعِ

سَرَاوِيل عند سيبويه والنحويين اسم مفرد عجمي، أشبه ما لا ينصرف في كلام العرب، مثل قناديل، ودنانير، وإنما هي بالفارسية: **(شَرْوال)** فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، فإذا صغَّرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل(1).

قال سيبويه: «وأما سراويل فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجُرُّ، إلا أن سراويل أشبه مِنْ كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، كما أشبه (بَقَّمُ)(2) الفعلَ ولم يكن له نظير في الأسماء، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل»(3).

وسراويل مؤنثة لا يُعلم أحد ذَكَّرها، وبعض العرب يظن أنها جمع لأن وزنها وزن الجمع(4).

قال السيرافي: «ومن الناس من يجعل سراويل جمعا لـ**(سِرْوَالةٍ)**...وقد ذكر هذا أبو العباس واعتمد عليه»(5).

قال أبو حيان: «وذكر الأخفش أنه سَمع من العرب سِروالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سِروالٌ»(6).

وجُرَّتْ **(سراويلُ)** بالفتحة؛ لأنه غير منصرف، قال البغدادي: «واختُلف في تعليله ؛ فعند سيبويه وتبعه أبو علي: أنه اسمٌ أعجميٌّ مفرد أعرب كما أعرب الآجُرُّ، ولكنه أشبهِ مِنْ كلامهم ما لا ينصرف قطعًا نحو: قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف»(7).

(1) ما ينصرف وما لا ينصرف٤٦.

(2) البَقَّم: صبغ أحمر وهو فارسي معرب. المعرب للجواليقي٣٥.

(3) الكتاب١/ ١٦ بولاق،٣/ ٢٢٩ هارون.

(4) المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/ ٤١٢. وبعضهم جوز فيها التذكير والتأنيث، كما نقل البغدادي في الخزانة١/ ٢٢٩.

(5) شرح السيرافي٣/ ٤٩٦، وانظر: المقتضب٣/ ٣٤٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٦٤.

(6) ارتشاف الضرب٢/ ٨٥٥، شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٠١.

(7) خزانة الأدب١/ ٢٢٩.

والنحويون يقررون قاعدة في هذا الباب: وهي أنه إن سميت رجلًا بـــ **(مســـاجد)**، و**(قناديـــل)** فـإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع، وعلى هذا لم يصرفوا **(سراويل)**، وإن كانت قد أعربت؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فأما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت(١).

وقد شذ عن هذه القاعدة أبو الحسن الأخفش؛ فإنه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلًا أو امرأةً صرفه في النكرة، وذهب المبرد إلى أن هذا هو القياس عنده، وعلة ذلك عند الأخفش كما ذكر المبرد أنه منع من الصرف ؛ لأنه مثال لا يقع عليه الواحد، فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع(٢).

ويذهب ابن السراج في **(سراويل)** مذهب الأخفش ، قال الفارسي: «ويدل على وجوب الاعتداد بهذا الشبه في **(سراويل)** ثقلًا ومنع الصرف به إذا انضم إليه غيره اعتدادُالنحويَّيْن أبي الحسن وأبي بكر به أيضًا في المعرفة؛ ألا ترى أنه لو سُمِّيَ رجل بـ**(مساجد)** لم يصرفه أبو الحسن، وإن كان الجمع بالتسمية زائلًا عنه؛ كما أن الصفة زائلة عن **(أحمر)** إذا سمي به ، فكما اعتد به هنا ثقلًا كذلك ينبغي أن يعتد به في النكرة، وهكذا كان يقول أبو بكر»(٣).

وقد نقل الفارسي عبارة ابن السراج بالمعنى فقال: « سراويل:وإن كان واحدًا فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على مثاله، فأنت ما لم تسم به فهو منصرف؛ كـ**(آجر)** الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله، فإذا سميتَ به صار مثل **(شراحيل)** لا ينصرف»(٤).

قال ابن السراج : « وقال سيبويه :سَرَاوِيْل واحدٌ أعرب وهو أعجمي وأشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهو مصروف في النكرة، وإن سميت به لم تصرفه»(٥).

وقد اعترض أبو علي على قول ابن السراج،وجاء في حكايته عنه: «أنك ما لم تسم به فهو منصرف كـ**(آجُرٍّ)** » بقوله: « وما قاله شيخنا أنك ما لم تسم به فهو منصرف كـ**(آجر)**، فلا يجب؛ ألا ترى أن الاسم وإن لم يكن له نظير فإنه منصرف، وإن كان بناؤه منفردًا في كلامهم كـ**(زيتون)** ونحوه؛ ألا ترى أن هذه

---

(١) انظر: الكتاب٢/ ١٥، ٢٠٠، المقتضب٣/ ٣٤٥، الأصول لابن السراج٢/ ٨٨، شرح الشافية الكافية٣/ ١٥٠٠.
(٢) انظر: المقتضب٣/ ٣٤٥، شرح السيرافي٣/ ٤٩٦، شرح المفصل١/ ٦٥، شرح الكافية١/ ١٥١.
(٣) المختار من التذكرة لابن جني١٥-١٦.
(٤)المختار من التذكرة ١٥، وانظر: التعليقة٣/ ٥٥.
(٥) الأصول٢/ ٨٨.

الأسماء المنفردة العربية لو انضم إليها التعريف لم يجب المنع من الصرف، فكذلك **(الآجرُّ)**؛ لأن ما يعرب من الأعجمية في النكرة بمنزلة العربية، وأحسب أن عندي عنه ما يخالف قوله هنا»[1].

وفي خزانة البغدادي ما يشير إلى أن هذا الذي نسبناه لابن السراج إنما هو من كلام الفارسي ؛ حيث قال البغدادي: « أقول الذي رأيته في تذكرة أبي علي مخالفة س – يعني سيبويه – فإنه بعد أن نقل كلام س قال: « سراويل وإن كان واحدًا فهو على مثال الجمع الذي لا يكون واحدٌ على مثاله، فأنت ما لم تسم به فهو منصرف كـ**(آجر)** ، الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله، فإذا سميت به صار مثل شراحيل. اهـ. وكأن أبا عليٍّ فهم من قول س:أنه أعجمي كما أعرب الآجر ، أنه يريد يصرف كما يصرف الآجر ؛ وليس كذلك، بل مراده أنه معرب لا مبني كما أن الآجر معرب، بدليل قول س بعده:إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة»[2].

وإلى مثل ذلك ذهب الرضي؛ حيث قال: «ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضًا ، نظرًا إلى قوله: « عُرِّب كما عرب الآجر» ، وهو غلط؛ لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريب فقط، لا لكونه منصرفًا مثله، ألا ترى إلى قوله بعد: « إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف» »[3].

وبناء على ما قرره الرضي والبغدادي تكون عبارة:« شيخنا» الواردة في التذكرة من كلام أبي الفتح ابن جني ، ويكون المُعتَرَضُ عليه هو الفارسيَّ، إلا أن ما أورده الفارسي في التعليقة من تصريح بذكر أبي بكر السراج يدفع هذا الاحتمال ويرد ما تعجل به الرضي والبغدادي على الفارسي.

قال الفارسي في التعليقة: «قال أبو بكر: أي سراويل ينصرف في النكرة كما ينصرف **(آجُرٍّ)** إذا سميت به، إلا أن سراويل أشبه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فلم ينصرف في المعرفة، وإذا صغرته وهو معرفة لم تصرفه؛ لأنه مؤنث نقلته فسميت به»[4].

ومذهب أبي علي لا يفترق عن مذهب سيبويه في المسألة؛ إذ يقرر أن قول سيبويه: « إنه أعجمي أعرب كما أعرب **(الآجر)** » ليس يريد به سيبويه أنه يصرف كما يصرف**(الآجر)** ، وإنما يريد أنه معرب كما أن الآجر معرب وأنه لا شبه له في كلامهم كما ليس للآجر ذلك..ثم يقول الفارسي: « وفي فحوى

(١) مختار التذكرة ١٧.

(٢) خزانة الأدب١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) شرح الكافية١/ ١٥٢.

(٤) التعليقة٣/ ٥٥.

كلامه عندي دلالة على أنه لا ينصرف عنده ؛ ألا ترى أنه قال: أشبه كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهذا الشبه ثِقَلٌ ومعنى يكون الاسم به ثانيًا؛ كما أن ما شبهه به من(**بَقّم**) كذلك، فكما أنه إذا انضم إلى (**بقم**) معنى آخَر غير وزن الفعل منع الصرف، كذلك إذا انضم إلى شبه الجمع المخصوص شيء آخر منع الصرف»[1].

فما ذهب إليه ابن السراج إذًا يعد خطأً في الفهم عن سيبويه ؛ لأن سيبويه إنما شبه(**سراويل**) بالآجر لأجل التعريب لا الإعراب الذي هو الصرف حتى يقال إنه منصرف مثله، وفي نص سيبويه ما يغني عن الإطالة في ذلك.

❁ ❁ ❁

(١) مختار التذكرة ١٧.

المسألة الثالثة

الإشمامُ والرَّومُ في «فِيْهِ هُدًى»

تدور على ألسنة القُرَّاء والصَّرفيين ثلاثة اصطلاحات تختص بالحروف المتماثلة والمتجانسة؛ هي: **الإدغام، والروم، والإشمام.**

أما الإدغام فعرفه ابن السراج بأنه: «هو وصلك حرفًا ساكنًا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف، ألا ترى أن كل حرف شديد يقوم في العروض والوزن مقام حرفين، الأول منهما ساكن.

والإدغام في الكلام يجيء على نوعين: أحدهما: إدغام حرف في حرف يتكرر، **والآخر**: إدغام حرف في حرف يقاربه».[1]

والغرض من ذلك الإدغام: «طلب التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به، وصار ذلك ضيقًا في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقَيَّد؛ لأنه إذا منعه القيد من توسيع الخطو صار كأنه إنما يقيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه فثقل ذلك عليه، فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وَضْعةً واحدة، ويرفعوها رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه».[2]

ورفْعُ اللسان بهما معًا ارتفاعةً واحدة لا يكون إلا بأن تسكن الحرف الأول منهما، فأسكنوه ثم أدغموه في الثاني فصارا حرفًا واحدًا مشددًا فقالوا في **(فرر)**: فَرَّ، وفي **(ظلل)**: ظلَّ، وفي **(سُرِرَ)**: سُرَّ، وفي **(أمْدَدَ)**: أمَدَّ.[3]

أما الرَّوْمُ: فهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي[4]. وقال الجوهري: «روم الحركة

---

(١) الأصول لابن السراج٣/ ٤٠٥. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/ ١٢١، شرح المفصل لابن الحاجب٢/ ٤٧٦، شرح الكافية الشافية٤/ ٢١٧٥، شرح الشافية للرضي٣/ ٢٣٥، الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش١/ ١٦٤، حاشية الصبان٤/ ٤٨٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش١٠/ ١٢١.

(٣) المقاصد الشافية٩/ ٤٣١.

(٤) النشر لابن الجزري٢/ ١٢١.

الذي ذكره سيبويه: هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف»[1].

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم:أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة[2].

أما حكم الروم والإشمام عند القراء فقالوا إنه: «تجوز الإشارة بالروم والإشمام إلى حركة الحرف المدغم، سواء كان مماثلًا، أو مقاربًا، أو مجانسًا إذا كان مضمومًا، وبالروم فقط إذا كان مكسورًا، وترك الإشارة هو الأصل، والإدغام الصحيح يمتنع مع الروم دون الإشمام»[3].

وقالوا في علل الروم والإشمام والفرق بينهما: «إن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في الوصل، وأصل الروم للحركة من أصل الإشمام؛ لأن الروم يُسمع ويُرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل الحركة في الوصل، ومن أشمَّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك»[4].

وفي قول الحق سبحانه: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[5] قرأ أبو عمرو بن العلاء بإدغام الهاء الأول في الثانية، وقرأ الباقون بالإظهار[6].

وروي عن أبي عمرو أيضًا أنه كان يشم مع الإدغام ، في رواية حكاها عنه ابن السراج ونقلها الفارسي، وذكر أبو علي في هذه الحكاية أن ابن السراج كان يحيل إمكان الإشمام مع الإدغام في هذا الحرف.

قال أبو علي: « وما ذكره محمد بن السري في رواية من روى عن أبي عمرو وغيره أنه كان يشم ويدغم من أن ذلك محال لا يمكن؛ فإن الإشمام لا يمتنع مع الإدغام ، وذلك أن الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيفصل بين المدغم والمدغم فيه، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه وليس بخارج إلى اللفظ»[7].

---

(١) الصحاح ٩/ ١٩٣٨.

(٢) النشر ٢/ ١٢١.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٢٥.

(٤) الكشف عن علل القراءات السبع ١/ ١٢٢.

(٥) [سورة البقرة:٢].

(٦) الحجة لابن خالويه٦٣، حجة القراءات لأبي زرعة٨٣، النشر ١/ ٢٨٤.

(٧) الحجة لأبي على١/ ٢١٢.

يقصد الفارسي أنه ليس ثَمَّ ما يمنع من إمكان الإشمام مع الإدغام هنا؛ لأن الإشمام في حقيقته ليس صوتًا؛ فهو يُرى ولا يُسمع؛ لأنه مجرد وضع العضو في هيئة الصوت للدلالة عليه، وليس ملفوظًا به في الحقيقة.

ثم يحتج الفارسي لما ذكر فيقول: « ألا ترى أنه لا يمتنع أن يدغم ويهيئ العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ فلا يخرجها،كما لم يمتنع ذلك في الوقف إذا قلت: هذا معن، وعلى هذا قرؤوا: ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾[1]، فأشموا النون المدغمة؛ لأنها كانت مرفوعة ليدلوا بالإشمام على الرفعة التي كانت في الحرف؛ كما دلوا بإبقاء الإطباق على أن الحرف المدغم كان مطبقًا، ولو كان مكان الإشمام روم الحركة لامتنع الروم مع الإدغام؛ لأنه صوت يحجز؛ ألا ترى أنهم يزعمون أنه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو(**ضربتُكَ وضربتكِ**) فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأن هذا الصوت يفصل وإن كان مُخفىً غير مشبع؛ كما تفصل الحركة المشبعة الممططة»[2].

ثم يحاول أبو علي أن يجعل ما ذهب إليه ابن السراج مجرد خطإٍ في الظن فيقول: «ولعل أبا بكر ظن أن القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعني به النحويون في أنه تهيئة العضو للصوت وهمٌّ به، وليس بخروج إلى اللفظ»[3].فإن المشهور عند القراء أن الإشمام هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أو أن تجعل شفتيك على صورة اللفظ بالضمة ، وأن الإشمام يُرى ولا يُسمع، كما نقلنا عن القراء، وهو لا يفترق عن تعريف النحويين له بأنه تهيئة العضو للصوت فحسْب دون اللفظ به، فكيف يخفى مثل هذا الأمر المشتهر على مثل ابن السراج.

ويرجح أبو علي أن يكون ابن السراج إنما ذهب إلى هذا لأجل حكايته عن أبي حاتم السجستاني أن أبا عمرو إنما أراد الإخفاء؛ فلذلك أشم الضم والكسر.

قال أبو علي: «والإشمام إنما يكون عند النحويين في الضم؛ فأما الكسر فلا إشمام فيه؛ وذلك أن الإشمام إنما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى، فيستدل بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضم، وليس هذا في الكسر؛ لأنه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلما رأى أبا حاتم

(١) [سورة يوسف:١١].

(٢) الحجة١/ ٢١٣.

(٣) السابق١/ ٢١٣.

حكى ذلك في الجر كما حكاه في الضم قدَّر أنهم يعنون به الحركة دون ما يعني به النحويون مما ذكرنا»[1].

وهذا الذي ذكره الفارسي يوافق كلام القراء والنحاة؛ فإن الجميع ذكروا «أن الإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم، والروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعها الأعمى،والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسه، لأنه لرأي العين»[2].

أضف إلى ذلك أن المنقول المتواتر عن أبي عمرو هو الإدغام لا الإخفاء ، لا يختلف النقل في ذلك عن أحد، بل إن المنقول عن أبي حاتم هو منع الإدغام .

قال ابن الجزري: « قلت: ممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضا أبو حاتم السجستاني وأصحابه والصواب إدغامه»[3].

وعلى كلٍّ فلا وجه لما أحاله ابن السراج لما ذكره الفارسي من أوجه وحجاج.

(١) الحجة١/ ٢١٣-٢١٤.

(٢) الصحاح للجوهري٥/ ١٩٣٨، الكشف عن وجوه القراءات١/ ١٢٢، إتحاف فضلاء البشر١/ ١٢٥.

(٣) النشر في القراءات العشر١/ ١٨٤.

المبحث الرابع

اعتراضاتُه على آراءٍ لنُحاةٍ لمْ يُصرِّحْ بأربَابِهَا

المسألة الأولى

كافُ(أَرَأَيْتَكَ) بينَ الحَرْفِيَّةِ والاسْمِيَّةِ

في عرضه لآراء النحاة في هذه المسألة نجده لم يصرح بأسماء المذاهب المخالفة لأصحابه ، ولكنه اكتفى بعرضه للأقوال والرد عليها دونما تصريح بأصحاب المذاهب الأخرى.

قال الفارسي: «فأما الكاف في **(أرأيتكَ)** و**(أرأيتكم)** فقد اختُلِفَ فيها،فقال أصحابنا: إنها لا موضع لها من الإعراب، وقال بعضهم: موضعها نصبٌ، وقال آخَرون: موضعها رفعٌ، ولا يخلو القول فيها من أن يكون على أحد هذه الوجوه»(١).

وقبل أن يشرع الفارسي في تناول هذه المذاهب نذكر أصحاب هذه المذاهب وتأويلاتهم التي اعتمدوا عليها في ما نحوا إليه.

فأما من قال إن **(الكاف)** في موضع نصب فهو الكسائي، نقله عنه ثعلبٌ(٢)، وتأويله : أن التاء في **(أرأيتك)** هي الفاعل والكاف في موضع المفعول الأول ، والتقدير: أرأيتَ نفسَك(٣).

وأما القائل بأن **(الكاف)** في موضع رفع فهو الفراء، صرَّح هو بذلك، ونقل عنه ذلك أكثر المعربين وتأويله: أن الكاف لفظها لفظ منصوب ومعناها معنى مرفوع، كما يقال: **(دونكَ زيدًا)** أي: خُذْهُ، فالكاف في موضع خفضٍ، وتأويلُها تأويل الرفع؛لأن المعنى خُذْ زيدًا، وحجة الفراء في ذلك أنه أُزيلَ الإسناد عن التاء إلى الكاف، فالتاء حرف خطاب كهي في **(أنت)**، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه، وضمائر النصب استعيرت للرفع، والتقدير عنده: أرأيت أنت نفسُكَ(٤).

وذهب البصريون إلى أن الكاف هنا حرف خطاب وليست اسمًا، ومن ثم فلا موضع لها من الإعراب عندهم، هذا مذهب سيبويه والبصريين(٥).

---

(١) المسائل العسكريات ٧٨.

(٢) مجالس ثعلب ٢١٦.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٢٠٢، البحر المحيط ٤/ ١٢٩، مغني اللبيب ٣/ ٢٨، الجنى الداني ٩٣.

(٤) انظر: معاني الفراء ١/ ٣٣٣، معاني الزجاج ٢/ ٢٤٦، إعراب النحاس٢/ ٦٦، مجالس ثعلب ٢١٦، إعراب ثلاثين سورة ٢٠٢، شرح السيرافي ٢/ ١٤٧، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢١، إعراب العكبري ١/ ٤٩٥، شرح الكافية للرضي ٤/ ١٦٣، البحر المحيط ٤/ ١٢٩، الجنى الداني ٩٥ ، مغني اللبيب ٣/ ٢٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٢٥ بولاق،١/ ٢٤٥ هارون، المقتضب ٣/ ٢٧٧، معاني الأخفش ١/ ٢٩٩، معاني الزجاج ٢/ ٢٤٦، إعراب النحاس ٢/ ٦٦، مجالس ثعلب ٢١٦، إعراب ابن خالويه ٢٠٢، شرح السيرافي٢/ ١٤٧، مشكل إعراب

وقد رد البصريون مذهب الفراء بأدلة كثيرة واستدلوا على أن هذه الكاف إنما هي حرف خطاب وليس اسمًا بدلائل متعددة نترك الفارسي يتحدث عن بعضها بطريقة السبر والتقسيم فيقول:

« ولا يخلو القول فيها من أن يكون على أحد هذه الوجوه، فالذي يفسد قول من قال: إنها رفع أن التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع، كما أنها في قولك: علمتكَ خارجًا، ونحو ذلك في موضع رفع فيمتنع إذًا أن تكون الكاف مرفوعةً لاستحالة كون فاعِلَيْن لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك، ألا ترى أن الآخر بغير[1] حرف العطف، فهَذا القول بعيد جدًّا.

ويدلُّكَ على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب أو أنها المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما **(رأيت)**، والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني لكانت بمعنى الغائب»[2].

ويذهب الفارسي في استدلاله أيضًا إلى أن الدليل على أن الكاف للخطاب مجردًا من علامة الاسم «أنه لو كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذي بعده في نحو قوله: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[3]،وقولهم: أرأيتك زيدًا ما صنعَ؟ لو كان الكاف اسمًا ولم يكن حرفًا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكافُ الكافَ في المعنى، ألا ترى أن **(أرأيت)** يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى ، وفي كون الذي بعده ليس الكاف وإنما هو غيره ، دلالةٌ على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسمًا كان حرفًا للخطاب مجردًا من معنى الاسمية»[4].

ويؤيد ما ذهب إليه الفارسي عدةُ أمورٍ:

أحدُها: ما قاله سيبويه من أن قول العرب: **(أرأيتكَ فلانًا ما حاله)** يدل على أن الكاف ليس باسم، لأن التاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلًا عليك عن قولك: يا زيدُ، ولحاق الكاف كقولك: يا زيدُ، لمن لو لم تقل له: يا زيدُ استغنيت، فإنما جاءت الكاف في **(أرأيت)** والنداء في هذا الموضع توكيدًا ، وما يجيء في الكلام توكيدًا لو طرح كان مستغنىً عنه كثيرٌ، فكون التاء محكومًا بفاعليتها مع غير هذا الفعل، والكاف بخلاف ذلك، وكون التاء لا يُستغنى عنها بخلاف الكاف فإنه يجوز ألا تذكر ، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية[5].

القرآن١/ ٢٦٦، كشف المشكلات للباقولي ٢/ ٣٩٦، الكشاف ٢/ ٣٤٤، شرح المفصل ٨/ ١٢٦، رصف المباني ٢٠٨ .

(١) تصحفت في المسائل العسكريات إلى: تغير .

(٢) المسائل العسكريات ٧٨ .

(٣) [سورة الإسراء: ٦٢].

(٤) الحجة لأبي علي ٣/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٥، معاني الزجاج ٢/ ٢٤٦، إعراب النحاس٢/ ٦٦، الجنى الداني ٩٣، مغني اللبيب ٣/ ٢٨.

الثاني: أنه يترتب عليه تناقضٌ في الإعراب والمعنى؛لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام، وتخاطب أولًا ثم تأتي بغائب آخر؛لأنـه يصـير ثلاثـة مفعـولِيْنَ لـ**(رأيت)** وهذا كله لا يجوز[1].

وبعبارة أخرى : إن قول الفراء يفسد من قِبَل أن التاء هي الكاف في **(أرأيتك)** فكان يؤدي إلى أن يكون فاعلان لفعل واحد ولكان يجب أن يكون قولك: أرأيتَكَ زيدًا ما صنع ، معناه: أرأيتَ نفسك زيدًا ما صنعً؛لأن الكاف هو المخاطب ، وهذا فاسد؛لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ثم ترد السؤال على غيره في آخره وهذا فاسد متناقض.

الثالث: أن التاء في **(أرأيتك)** لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب؛لأنه لا ينبغي أن تلحق الكلمـة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث ولا علامتان للاستفهام، فجردت للفاعلية[2].

الرابع: أن هذه الكاف زائدة لمعنى المخاطبة ؛لأنك إذا قلـت: أرأيتَـكَ زيـدًا، فـإنما هـي أرأيـت زيدًا؛لأن الكاف لو كانت اسمًا استحال أن تعدى **(رأيت)** إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول[3].

الخامس: أن الكاف لو كانت في ذلك اسمًا لم تخل من أن تكون مرفوعة أو منصـوبة أو مجـرورة، ولا يجوز أن تكون مرفوعة؛لأن الكاف ليست من ضمير المرفـوع، كـما أنهـا لا رافـع لهـا؛إذ ليسـت فاعلًا، لأن التاء فاعل ولا يكون لفعل واحد فاعلان .

ولا يجوز أيضًا أن تكون منصوبة؛ لأنك إذا قلت: **(ذلكَ زيدٌ)** فلا ناصب هنا للكاف، لأن الفعـل هنا يتعدى إلى مفعولين فلو جعلت الكاف مفعولًا لكان ثالثًا، ولو كان مفعولًا لكان هـو الفاعـل في المعنى ، وليس الكلام على ذلك ؛إذ ليس الغرض : أرأيتَ نفسك؛ بل أرأيـت غيرك؛ولـذلك قلـت: أرأيتَكَ زيدًا، وزيد غير المخاطب ولا هو بدل منه ، أضف إلى ذلـك أنـه لـو كـان منصـوبًا عـلى أنـه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التـاء؛ فكنـت تقـول: أرأيـتَماكُما ، وأرَأَيتمُـوكُمْ ، وأرأيتنَّكُنَّ، وهذا لا يجوز لأنه جمع بين خطابين.

ولا يجوز أيضًا أن تكون مجرورة ؛لأن الجر إنما هو في كلامهم من أحد وجهين: إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم، ولا حرف جر هنا[4].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، الكشاف٢/ ٣٤٤، البيان لابن الأنباري ١/ ٣٢١.
(٢) الحجة للفارسي ٣/ ٣٠٩.
(٣) المقتضب ٣/ ٢٧٧.
(٤) سر الصناعة ١/ ٣٠٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣، إعراب العكبري ١/ ٤٩٥، شرح المفصل ٨/ ١٢٦.

السادس: مما يدل على أن هذه الكاف حرفٌ وليست باسم ثبوت النون في **(ذانِكَ)** و**(تانك)** ، ولـو كانت اسمًا لوجب حذف النون قبلها وجرها هي بالإضـافة، كـما تقـول: قـام غُلامَـاك وصَـاحِبَاك وجَارِيَتَاك[1].

السابع: أنه لا يصح أن تكـون صـيغةُ الكـاف صـيغةَ الضـمير المرفـوع ولا تكـون في موضـع نصب؛لأن مفعولي**(أرأيت)** بعد الكاف ، وهما: زيدًا ما صنع[2].

الثامن: أنهم استعملوا الهمزة موضع كاف الخطاب فقالوا: هاءَ للمذكر، وهـاءِ للمؤنـث، فلـما وقع موقع الكاف مالا يكون إلا حرفًا علم أنها حرف[3].

وبعد هذا العرض لأدلة الفريقين نخلص إلى أن لأدلة البصـــريين وجاهتهـا واعتبارهـا في عـدِّ الكاف في **(أرأيتك)**، وكذلك التي في أسماء الإشارة نحو: ذلك وذاك، وتلك ، حرفَ خطـابٍ ولـيس اسمًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) سر الصناعة ١/ ٣١٠.

(٢) رصف المباني ٢٠٨.

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٢٦.

المسألة الثانية

الأصل اللفظي لـ(كلا وكلتا)

سلف تناول هذه القضية في مسائل ثعلب المُعْتَرَضِ عليها ؛ لتصريح الفارسي بمن اعترض عليه ثَمَّةَ، فناقشتها هناك وفق ما جاء من نصوص ثعلب ، وهنا نحاول أن نبسط البحث فيها لورودها في أكثر من موضع من كتب الفارسي دون عزوٍ،فنقول:

اختلف البصريون والكوفيون في لفظ **(كلا وكلتا)** هل هما مثنيان لفظًا أو مفردان؟

فذهب البصريون إلى أنهما مفردان لفظًا مثنيان معنىً، وأن الألف فيهما كالألف في **(عصًا ورحًا)** للتأنيث وليست للتثنية، فهما عند البصريين من الملحق بالمثنى.

وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظًا ومعنًى، والألف فيهما للتثنية، وأصل **(كلا)** : (كلٌّ) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في **(كلتا)** للتأنيث، والألف فيهما كالألف في **(الزيدان والعمران)** ، ولزم حذف نون التثنية للزومهما الإضافة[1].

و**(كلٌّ)** هذه هي المفيدة للإحاطة، قالوا : ولم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء، وهما عند الكوفيين من المثنى حقيقة[2].

وفي عرض الفارسي لهذه القضية هنا نجده قد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع في كتبه ، غير أنه لم يعز هذا المذهب لأحد من النحاة ، لكنه ذكره في البغداديات[3]، وعزاه للبغداديين في التذكرة[4].

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٢٤١، الإغفال لأبي علي ١/ ٧٨، سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٠، الإنصاف١/ ٤٣٩، أسرار العربية٢٨٦، المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/ ٢٧٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٤،شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٧٥، شرح التسهيل١/ ٦٧، التذييل والتكميل١/ ٢٥٥، توضيح المقاصد١/ ٣٢٧، المساعد ١/ ٤١، المقاصد الشافية١/ ١٦٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني(ت٨٢٧هـ) ،تحقيق د.محمد عبدالرحمن المفدى-مطبعة الفرزدق-الرياض-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م-١/ ٢٠٥، شرح التصريح ١/ ٦٦، حاشية الصبان ١/ ١٣٩.

(٢) شرح الكافية للرضي١/ ٩٣.

(٣) المسائل البغداديات٥١٩.

(٤) المختار من التذكرة ٢٣٩ .

وفي الشيرازيات[1]، والبصريات[2]، وإيضاح الشعر[3] ذكر المذهب دون عزو لأحد، والمشهور أنه مذهب الكوفيين، وهو قول الفراء وثعلب[4].

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس:

أما السماع؛ فبما قال القائل[5] :

في كلْتِ رجليها سُلَامَى واحدهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزائدهْ

قالوا: جاء **(كلتا)** مفردة في الشطر الأول ومثناة في الثاني ، فدل على أنها تثنى لفظًا ومعنىً، واحتجوا بأن كنانة قد أجرت **(كلا، وكلتا)** مجرى المثنى مع الظاهر أيضًا، فيقولون: جاء كلا أخويكَ، ومررتُ بكِلَيْ أخويكَ، ورأيتُ كِلَيْ أخويكَ.

وأما القياس: فقالوا : الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، فتقول: **(رأيتُ الرجلين كليْهِمَا، ومررتُ بالرجلينِ كليْهِمَا)**، و**(رأيتُ المرأتين كلتيْهِمَا، ومررتُ بالمرأتينِ كلتيهِما)**، ولو كانت الألف التي في آخرهما كألف **(عصًا، ورحًا)** لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما، نحو: **(رأيتُ عصاهُمَا ورحاهُمَا، ومررتُ بعصاهُمَا ورحاهُمَا)** فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب **(الزيدان، والعمران)** دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وقد اعترض الفارسي على مذهب الكوفيين وزعم أنه مذهب غير صحيح لا يستقيم سماعًا ولا قياسًا[6].

واعتمد الفارسي في نقضه لهذا المذهب على عدة أوجه:

أحدها: أن **(كلا وكلتا)** قد جاءت مضافة إلى التثنية ، فلو كانت تثنية لم يجز إضافتها إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فإنهم لم يقولوا: مررت بهما اثنيهما ولا مررت به واحده، كما قالوا: مررت بهم ثلاثتهم، لما كان الاثنان هو الضمير المضاف إليه، ففي إجازتهم لإضَافة **(كِلَا)** مع امتناعهم من إضافة **(اثْنَيْهِمَا)** و(وَاحِده) دلالةٌ على مخالفة **(كلا)** لهما في باب التثنية [7].

---

(١) المسائل الشيرازيات٢/ ٤١٣.

(٢) المسائل البصريات٢/ ٧٨٧.

(٣) إيضاح الشعر١٢٦.

(٤) معاني الفراء٢/ ١٤٢و١٨٤.

(٥) سبق تخريجه ص (٣٧٠).

(٦) إيضاح الشعر١٢٦، الشيرازيات٢/ ٤١٣ .

(٧) إيضاح الشعر١٢٨-١٢٩، المقتضب٣/ ٢٤١، الإنصاف٢/ ٤٤٨، شرح المفصل١/ ٥٤، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٧٦.

الثاني: أن العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، ولو كانت هذه الألف للتثنية لوجب أن تنقلب ياء مع الظاهر في حالتي النصب والخفض كما تنقلب مع المضمر ، فلما لم تنقلب دل على أنها مقصورة وليست للتثنية(١).

الثالث: كون العرب تخبر عنهما إخبار المفرد، قال الله تعالى: ﴿**كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا**﴾(٢) ولم يقل: (**آتتا**)، ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنك لا تقول: الهندان قامتْ، والزيدان قامَ، فعلم بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية، كما كان (**كُلًّا**) اسمًا مفردًا مصوغًا للجمع(٣).

الرابع: أنه قد أبدل التاء من لام (**كلا**) في المؤنث فقالوا: (**كلتا**) ، وحرف التثنية لا يبدل منه التاء، إنما تبدل مما كان لامًا، كقولك: أختٌ، وبنتٌ، وثنتانِ، فلما أبدلوا من هذا الحرف أيضًا فقالوا: كلتا، ثبت أنه لام وليس بحرف تثنية(٤).

ولأوجه الفارسي في اعتراضه على مذهب الكوفيين وجاهةٌ وقوة لأمور:

أحدها: أن الذي يدل على أن (**كلا**) ليست تثنيةً لـ (**كُلٍّ**) أن (**كُلًّا**) تدل على الإحاطة و(**كلا**) لمعنى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر.

الثاني: أنك لم تقلب الألف في (**كلا وكلتا**) مع المظهر وقلبت مع المضمر؛ لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما؛ فأشبهتا (**لدى،وإلى،وعلى**)، وكما أن (**لدى،وإلى،وعلى**) لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو: (**لدى زيدٍ، وإلى عمرو، وعلى بكر**) وتقلب مع المضمر، نحو: (**لديك، وإليك، وعليك**)، فكذلك (**كلا وكلتا**) لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمر، فعلى ما قرره البصريون ليس (**كلا وكلتا**) إذا أضيفتا إلى مضمر معربين إعراب المثنى؛ لأن القلب في حالة النصب والجر ليس لأجل العامل، إنما هو حملًا على (**لدى،وعلى**)، لكن الذي اختاره ابن مالك أنهما مع كونهما مفردين في اللفظ أعربا إعراب المثنى حين أضيفا إلى المضمر(٥).

---

(١) الشيرازيات٢/ ٤١٤، الإنصاف١/ ٤٤٨-٤٤٩، أمالي ابن الشجري١/ ٢٩٠، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٧٦، المقاصد الشافية١/ ١٦٥.

(٢) [سورة الكهف:٣٣].

(٣) الشيرازيات٢/ ٤١٦، إيضاح الشعر١٢٨، الإنصاف١/ ٤٤١-٤٤٢، شرح المفصل١/ ٥٤، شرح الجمل١/ ٢٧٧، شرح الكافية١/ ٩٤، التذييل والتكميل١/ ٢٥٥، المقاصد الشافية١/ ١٦٥ .

(٤) الشيرازيات٢/ ٤٢٠، إيضاح الشعر١٣٠، أمالي ابن الشجري١/ ٢٩١.

(٥) الشيرازيات٢/ ٤١٣-٤١٤، الإنصاف١/ ٤٥٠، شرح المفصل١/ ٥٤، شرح التسهيل١/ ٦٧-٦٨، التذييل والتكميل١/ ٢٥٨.

الثالث: أنه قد قرأ بعض القراء (**كلا، وكلتا**) بإمالة الألف فيهما في قوله تعالى: ﴿**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا**﴾[١]، وفي قوله: ﴿**كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ**﴾[٢]، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها[٣].

الرابع: أننا لو جعلناهما مثنيين في اللفظ كما يقول الكوفيون لوجب أن يجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو (**اثنين**) ، ألا ترى أنهم لا يقولون: إثن، وكذلك لا يقولون كِل ولا كِلْت في الواحد، وذلك قليل، بل باب التثنية أن يكون مبنيًّا على واحد ملفوظ به ؛ كرجلين[٤].

ومن ثم فقول الكوفيين إن (**كلا وكلتا**) مثنيان لفظًا ومعنىً قول لا قوة له ولا يستند إلى ركن شديد،وقد سلف بحث القضية نفسها في مسائل ثعلب المعترض عليها.

❁ ❁ ❁

---

(١) [سورة الإسراء:٢٣].

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، انظر:النشر في القراءات العشر٢/ ٣٠٦، إتحاف فضلاء البشر٢/ ١٩٥ .

(٣) الإنصاف١/ ٤٤٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٧٥.

المسألة الثالثة

(ليس) بين التركيب والبساطة

نقل الفارسي عن بعض النحاة قوله: إن **(لَيْسَ)** أصله: **(لا أَيْسَ)**، ووصف هذا القول بأنه قول ظاهر الفساد.

وهذا القول الذي لم يصرح أبو علي بقائله عزاه أكثر اللغويين إلى الخليل والفراء، ونقلوا عنهما أن معنى **(ليس)** : **(لا أَيْسَ)** فطُرحت الهمزة وأُلزقَتْ بالياء، ومنه قول العرب: **(ائتِنِي مِنْ حيثُ أيْسَ وليْسَ)** ومعناه : منْ حيثُ هُوَ ولا هُوَ، أو منْ حَيثُ وُجِدَ ولا وُجِدَ؛ لأن أَيْسَ معناه وجد، ولا أيس معناه لا وجد.(١)

وتساءل الفارسي: هل يريد صاحب هذا الزعم أن يفيدنا الحروفَ التي رُكِّبَتْ منها هذه الكلمة، أم يريد أن معناها الآن بعد التركيب **(لا أَيْسَ)** ، كما أن معنى **(وَيْلُمِّها)** إنما هو **(وَيْلٌ لأُمِّها)**؟

ثم قال ردًّا على الزعم الأول: «فإن أردت إفادتنا الحروف فذلك ما لا طائل فيه؛ لأن الكلمة إذا حصلت دالة على المعنى الذي وضعت له ، فلا فائدة في تعريف الحروف التي ركبت منها من أي شيء هي.

على أن ذلك لا تقوم عليه دلالةٌ من جهة النظر، وأنه لا يجد فصلًا بين من قال : إن اللام فيه من **(ليس)** والياء من **(يَنَعَ)** ، والسين من **(مَسَّهُ)** وبينه ، وحكم ما وقف المدعي له هذا الموقف أن يكون ساقطًا»(٢).

يريد الفارسي أن يقول إن ما ادعاه صاحب الزعم لا تقوم له حجة؛ إذ لا ينبني هذا الزعم على سماع موثوق أو نقل ثقة يحتج به، ولا يؤثِّر هذا في المعنى الذي من أجله وضعت الكلمة ، كما أنه لقائل أن يقول إن **(ليس)** لامه من **(ليس)** ، وياؤه من **(ينع)**، وسينه من **(مسه)** ولا فرق بين من قال هذا وبين من قال إن أصله من **(لا أيس)** في أن كليهما لم يعتمد على نقل مستوثق.

ثم يرد على الزعم الثاني قائلًا: « وإن قال : إن معنى **(ليس)** الآن: **(لا أيس)**، كان ظاهر الفساد، لأنه يصير على قوله اسمًا منفيًّا، والأسماء المنفية نحو : **(لا ريب)** و**(لا ملجأ)** لا تتصل بها علامة

(١) انظر: العين٧/ ٣٠٠، جمهرة اللغة٣/ ٥٢، تهذيب اللغة١٣/ ٧٢، مقاييس اللغة١/ ١٦٤، القاموس٥٧٤، اللسان٥/ ٤١١٣، التاج١٦/ ٤٩٢.

(٢) المسائل الحلبيات٢٨١-٢٨٢.

الضمير، وفي قولهم: **(ليسوا)**،و**(ليسا)**،و**(لستم)** ونحو ذلك دلالةٌ على أنه ليس باسم منفي.

ولا يكون على هذا مثل ما قاله الخليل في **(لن)** إنه **(لا أنْ)**؛ لأن معنى النفي ثـمَّ قائم، وعمل النصب في الفعل ظاهر، وقد كثر إضمار **(أن)** وإعمالها مضمرة في الأفعال وليس الأمر في هذه الكلمة في من حملها على هذا الوجه كذلك» [١].

ويُفهم من هذا الحِجَاجِ أنه لو كان **(ليس)** مركبًا من **(لا)** و**(أيس)** كما يقول أرباب هذا المذهب، لكان من الأسماء المنفية، وكونه من الأسماء المنفية قول خارج عن الإجماع ؛ إذ لم يقل به أحد من النحاة، ويدل على ذلك أن **(ليس)** تتصل بها ضمائر الرفع، كما في: ليسوا، وليسا، ولستم، وهو ما يخرجها من باب الاسمية.

وبعبارة أخرى لا يسلم قياس القول بالتركيب في **(ليس)** على مثله في **(لن)**؛ لأن المعنى المراد في **(لا أنْ)** قائم لم يتغير، وعمل **(أن)** النصب في الفعل ظاهر، وإضمار **(أنْ)** مع عملها النصب في الأفعال كثير، وليس ينسحب ذلك في **(ليس)**،لذلك لا يستقيم قياسها عليها.

من أجل ذلك كان القول بأن **(ليس)** مركبة في أصلها من **(لا وأَيْسَ)** قولًا يفتقر إلى سماع يستند إليه وقياس يعتمد عليه.

❁ ❁ ❁

(١) الحلبيات٢٨٢.

المسألة الرابعة

اشتقاق لفظ (أَوَّل)

نقل أبو علي عن بعض النحاة في اشتقاق **(أَوَّل)** أنه مأخوذ من **(آل يؤول أولاً)** إذا رجع، ووصف صاحب هذا القول بـ **(بعض منتحلي العربية)**، بينما وصف قوله بأنـه **(لا يصح من جهة التصـريف)**، ويشير الفارسي إلى ما نقله ثعلب عن الفراء.

فقد جاء في المنصف: « وحكى ثعلب عن الفراء أن **(أول)** يجوز أن يكون مـن **(وَأَلْتُ)**، فـإذا كـان من **(وَأَلْتُ)** فهو في الأصل: **(أَوْأَلَ)**، وإذا كان من **(أُلْتُ)** فهو في الأصـل : **(أَأْوَلُ)** ، والقيـاس يحظـر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنـه لـو كـان في الأصـل **(أَوْأَلُ)** لجـاز أن يجـيء عـلى أصـله ؛ ولم نسمعهم نطقوا به هكذا» [1].

قال أبو علي: «وزعم بعض منتحلي العربية أن الأول مأخوذ من آل يؤول أَوْلًا إذا رجـع، وهـذا التقدير لا يجيزه التصريف، ولو كان كما قال لقيـل: **(آوَلُ)** في أفعـل، ولم يقـل: **(أوّل)**، وإنـما يلـزم أن يقال: أَوَّل، لأن الهمزة التي في **(أول)**، فإذا بني منه أفعل وجب أن يزاد على **(أول)** همزة أفعل، فتجتمع همزتان، الزائدة التى في **(أفعل)**، والتى هي فاء، فيصير **(أأْوَل)** مثـل **(أعــول)**، وإذا اجتمـع همزتـان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة وجب إبدال الثانية منهما بحسب الحرف الذي منه الحركة التـي في الأولى، فكان يجب إبدال الهمزة الثانية في **(أأول)** كما يجب ألفًا ، كما وجـب إبـدال الهمـزة الثانيـة مـن **(آدم)** و**(آذر)** وما أشبهه ألفًا، ووجب حركة الواو التي هي عين في **(أول)** بالفتح؛ لأنه على بناء **(أفعل)**.

وليس اللفظ بأوَّل كما ذكر من قال إنه مأخوذ من أَوَّل، إنما هو **(أول)** ليس بـآول، ولعـل القائـل استهواه قولهم: أَوْلي فظن أن هذه الهمزة ليست بمنقلبة، وأنها أصل لأنه لـو كـان مـأخوذًا مـن آَوْل لكان اللفظ بالفُعلى كاللفظ بها إذا كانت الفاء والعين مثلين، وإذا كان التقدير بالهمزتين مختلفًا لأنه في تقدير ما همزته منقلبة عن واو وهي فاء اجتمع معها واو أخرى لازمة، وإذا كـان مـن **(أول)** فـالهمزة عين مبدلة وقد بَيَّنا أن اشتقاقه من **(أوْلٍ)** غير جائز» [2].

هذه جملةُ ما جاء في تقرير الفارسي في شرحه لسـيبويه، وجـاء في البغـداديات: « وزعـم بعـض الناس أن **(أَوّل)** مأخوذ مـن آل يـؤول أَوْلًا، إذا رجـع، وهـذا التقـدير في **(أول)** لا يصـح مـن جهـة

---

(١) المنصف٢/ ٢٠٢، وانظر:الممتع في التصريف لابن عصفور،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة–مكتبة لبنان ناشرون–١٤١٤هـ–١٩٩٤م–٣٥٨، شرح الشافية٢/ ٣٤٠، شرح المفصل٦/ ٣٤.

(٢) التعليقة٣/ ٩–١٠.

التصريف؛ لأن (**أول**) لو كان مأخوذًا من : آل يؤول لوجب أن يقال فيه: أأْوَل، وإنما كـان يجـب فيـه هذا، لأنه لو كان كذلك اجتمع همزتان أولًا في كلمة، أما الأولى فالزائـدة لــ (**أفعــل**) ، وأمـا الثانيـة فالأصلية التي هي فاء الفعل، فإذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لزم إبـدالها بحسـب الحركة التي على الأولى فكان يلزم أن تبدل الثانية من (**أأْول**) ألفًـا، كـما أبـدلت التـي في (**آدم**) ، وأمـا الواو التي في(**أول**) فوجب أن تصح لسكون ما قبلها كما تصح في (**عاود**) و(**قاول**) ونحوه مما يسكن ما قبله ، ويكون غير جار على شيء، وليس اللفظ به كما لزم لأنه يقال: أول.

ومما يدلك على أنه غير مأخوذ من (**أول**) ترك العرب أخذ الفعل منه ، كما تركوا أخذه مـن(**يوم**)، و(**ويح**)،و(**ويل**) وما أشبهه، لما كان يلزم من الاعتلال ، ولو كان مأخوذًا من أول لصُرِف فعلـه؛ لأن ما كان كذلك غير متروك أخذ الفعل منه» [(١)].

وفي عرضه لوجهة المدرستين في المسألة يقول الرضي:

«أما (**أوَّل**)، **فمذهب البصريين** أنه (**أَفْعَل**) ثم اختلفوا على ثلاثة أقـوال: جمهـورهم عـلى أنـه مـن تركيب (**وَوَل**) كددَن، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في (**أول**) ومتصـرفاته، وقـال بعضـهم: أصـله: (**أَوْأَل**)، من وأل، أى نجا، لأن النجاة في السبق؛ وقيل: أصـله: (**أأْوَل**) مـن : آل، أي رجـع؛ لأن كـل شيء يرجع إلى أوله، فهو أفعل بمعنى مفعول؛ كأشهر، وأحمد، فقلبت في الوجهين: الهمزة واوًا قلبـا شاذًّا.

وقال الكوفيون: هو فوعل من : وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: فوعل، من تركيب: وَوَّل، فقلبت الواو همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل ، واسـتعماله بــ (**مِــن**) مبطـل لكونه فوعلًا» [(٢)].

وقال في الترجيح بين المذهبين: « قوله: (**وأول أفعل**)؛ لأن تصريفه على أُولَى ، و(أول) دليـل عـلى أنه أفعل التفضيل، وليس بـ (**فوعل**) كما قال الكوفيون، والصحيح أنه (**أفعــل**) مـن تركيـب (**وَوَل**) ، وإن لم يستعمل في غير هذا اللفظ، لا من (**أَولَ**) ولا من (**وَأَلَ**) لئلا يلزم قلب الهمزة شاذًّا» [(٣)].

وقد تبع الفارسيَّ في بيانه كل من العكبري، وابن عصفور.

قال العكبري: « وذهب قوم إلى أن أصل (**أول**) مـن آل يـؤول، وأصـله (**أأْوَل**) فقلبـت الهمـزة الثانية واوًا ثم أدغمت.

---

(١) البغداديات٩٠-٩١، وانظر الأصول لابن السراج٣/ ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) شرح الكافية٣/ ٤٦٠، وانظر: الجمهرة٣/ ٣٦٣، تهذيب اللغة١٥/ ٤٥٦، مقاييس اللغة١/ ١٥٨.

(٣) شرح الشافية٢/ ٣٤٠.

وقال آخرون: هو من **(وألَ)** ـلُ فأصله: أوْأَل، ثم أبدلت الهمزة التي بعد الواو واوًا ثم أدغم. وكلا القولين خطأ؛ لأن حكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تقلب ألفًا مثل: آدم، وحكم الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، فأما أن تبدل واوًا فلا» (١).

وقال ابن عصفور: « فإن قيل: وما تنكر أن يكون **(أفعل)** من (وَأَلْتُ) أو من **(أَلْتُ)** كما ذهب إليه الفراء فيما حكاه عنه ثعلب، والأصل: **(أوْأَل)** إن كان من **(وألت)** أو من **(أأول)** إن كان من **(ألتُ)**، ثم أبدل من الهمزة واو، وأدغمت الواو في الواو ؟ فالجواب أنه لو كان في الأصل **(أوْأَل)** لجاز أن يجيء على أصله في موضع من المواضع، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا..، ولا يمكن أيضًا أن يكون من **(أُلْتُ)**، لأنه لو كان منه لكان **(أأْوَل)**، فأما أن تبدل الهمزة، أو الألف المنقلبة عن همزة واوًا فغير معروف» (٢).

والصحيح ما ذهب إليه الفارسي والبصريون لما ذكروه من أدلة قوية لفظية ومعنوية؛ أما اللفظية: فما ذكروه من عدم استقامة هذا القول من الجهة التصريفية؛ وكذلك فإن العرب تركت أخذ الفعل منه، كما تركوا أخذه من **(يوم)** و**(ويح)** و**(ويل)** وما أشبهه.

وأما المعنوي: فلأن **(أول)** في اللغة على الحقيقة ابتداء الشيء، والقول بأن أصله من **(آل)** يعكس المعنى ويجعله آخِرَ الشيء ومَآلَهُ، وهو ما يفسد المعنى الموضوع له **(أول)**.

❁ ❁ ❁

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٣٦.

(٢) الممتع ٣٥٨-٣٥٩.

المسألة الخامسة

ترخيمُ الثُّلاثيِّ متحرِّكِ الوَسَطِ

يقرر جمهور النحاة أن ترخيم الاسم العاري من تاء التأنيث ممتنعٌ إلا بشروط منها: أن يكون زائدًا على الثلاثة ، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء تحرك وسطه نحو: حَكَم، أو سكن، نحو: بكْر، هذا مذهب الجمهرة، واختلفوا في الثلاثي المتحرك الأوسط، نحو: عُمَرَ، وحَسَنٍ، فأجاز الكوفيون والأخفش ترخيمه؛ لأن حركة أوسطه قامت مقام الحرف الرابع، كما قامت حركة القاف في سَقَرَ مقام الحرف الرابع من زَيْنَبَ، ففارق بذلك الثلاثي الساكن الأوسط، كهنْدٍ، ودعْدٍ، فيجوز عندهم في (**أسَدٍ، ونَمرٍ، وزفَرَ**): ياأَسَ، ويا نَمِ، ويا زُفَ.

ومنع الخليل وسيبويه والبصريون والكسائي ترخيم الثلاثي متحرك الوسط؛ لخروجه عن حيز الأصول، إذ أكثرها خمسة وأقلها ثلاثة.

قال سيبويه: «واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء، فزعم الخليل -رحمه الله- أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم» [(١)].

واحتج الكوفيون لجواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركًا بأن في الأسماء المعربة ما يماثله ويضاهيه مما هو على حرفين ، نحو: يدٍ، ودمٍ، وغدٍ[(٢)].

وقد وجه أبو علي اعتراضه صوب هذا الذي احتج به الكوفيون على ما ذهبوا إليه -دون أن يصرح بهم-؛ لأن ما احتجوا به لا يصح القياس عليه في تلك الحالة التي نحن بصددها.

---

(١) الكتاب١/ ٣٣٧بولاق،٢/ ٢٥٥هارون، وانظر:الأصول١/ ٣٦٥، البصريات٢/ ٧١٥، أمالي ابن الشجري٢/ ٣٠٤، الإنصاف١/ ٣٥٦، شرح الجمل لابن خروف٢/ ٧٤٩، التبيين للعكبري١/ ٤٠٣، اللباب ١/ ٣٤٧، شرح المفصل٢/ ٢٠، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١١٣، شرح التسهيل٣/ ٤٢٣، شرح الكافية للرضي٢/ ٣٩٥، الارتشاف٥/ ٢٢٣١، توضيح المقاصد٤/ ١١٣٥، شرح الجمل لابن الفخار٢/ ٧٢٩، أوضح المسالك٤/ ٥٩، المساعد٢/ ٥٥٢، المقاصد الشافية٥/ ٤١٩، شرح التصريح٢/ ٢٥٥، حاشية الصبان٣/ ٢٦٠.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٣٦٥، الإنصاف١/ ٣٥٧، اللباب للعكبري١/ ٣٤٧، التبيين١/ ٤٠٥، المقاصد الشافية للشاطبي٥/ ٤٢٠.

قال الفارسي: « لا دلالة لمن أجاز الترخيم في الأسماء الثلاثية بقولهم: (**يَدٌ، وغَدٌ**) ونحو ذلك، وذلك أن للمعتل نحوًا ليس للصحيح، ألا ترى أنه قد يحذف منه حتى يصير على حرف نحو: (**عِهْ**) كلامًا، وقد تحذف في مواضع الحركات لاماتُها، وتختص بأبنية لا تكون في الصحيح، وكما جاز فيه هذه الأشياء التي لم تجز في الصحيح كذلك استجيز فيه أن تكون على حرفين ولم يستجيزوا في غيره من الصحيح في الترخيم، فإذا لم يسغ له ذلك الحذف لما ذكرنا صار حاذفًا له بغير دليل، ولا شيء يعضده من تشبيه ولا قياس، وإذا كان كذلك وضح فساد القول» [١].

وتفصيل اعتراض الفارسي يظهر فيه ردُّه لمذهب الكوفيين من وجهين:

أحدهما: أن مثل(**يدٍ**)،و(**دمٍ**) من الأسماء قليلة في الاستعمال، بعيدة عن القياس، فأما قلتها في الاستعمال فظاهر؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة محذوفة اللامات اعتباطًا، وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضًا، وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركًا فلا يخلو إما أن يكون ما قبله ساكنًا أو متحركًا، فإن كان ساكنًا فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من: ظَبْيٍ، وغزْوٍ،ولهْوٍ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركًا لا ساكنًا، وإن كان ما قبله متحركًا فينبغي أن يقلب ألفًا ولا يحذف، كقولهم: رحىً، وعمىً، وعصًا، وقفًا، والأصل فيها: رَحَيٌ، وعَمَيٌ، وعَصَوٌ، وقَفَوٌ؛ بدليل قولهم: رَحَيان، وعَمَيان، وعصوان، وقفوان، إلا أنه لما تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها قلبوا كل واحدة منهما ألفًا استثقالًا للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس، فوجب ألا يقاس عليها[٢].

الثاني: أن قياس محل الخلاف على (**يدٍ**)،و(**دمٍ**) غير صحيح، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما؛ لأنها تستثقل على حرف العلة، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد هاهنا؛ لأنه أقل الأصول، وهي في غاية الخفة، فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به، وذلك لا يجوز[٣].

وما اعتمد عليه أبو علي قوي في القياس والاستدلال، ضرورة أن الترخيم تخفيف، ولا أخف من الاسم الثلاثي، وهذه العِدَّةُ أقلُّ الأصول، فالحذف منها يجحف بها، ويتأيد ذلك بأن الثاني لو

---

(١) المسائل البصريات٢/ ٧١٥-٧١٦.

(٢) الإنصاف١/ ٣٥٩-٣٦٠، اللباب١/ ٣٤٨، المقاصد الشافية٥/ ٤٢٠.

(٣) الأصول١/ ٣٦٥، الإنصاف١/ ٣٦٠، أمالي ابن الشجري٢/ ٣٠٥، اللباب١/ ٣٤٧، المقاصد الشافية٥/ ٤٢٠.

كان ساكنًا لم يجز الترخيم، فكذلك إذا كان متحركًا.

ومذهب الكوفيين مردود عليهم بالقياس والسماع:

أما القياس: فإن الاسم المرخم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل الترخيم من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر؛ لأن الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك إلا ما حذف منه؛ كابنٍ، واسمٍ، ودمٍ، ويدٍ، وهو نادر.

وأما السماع: فإن العرب لم تترك مرخمًا في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر، ولم يوجد لها اسم تركته بعد الترخيم على أقل من ذلك، فكان ما يؤدي إلى مخالفة السماع مُطَّرحًا .

المسألة السادسة

تَعَدِّي (أفعَلَ) في باب التَّعجُّبِ إلى مفعُولَيْنِ

حكى ابنُ السراج عن قوم من النحاة أنهم يجيزون في باب التعجب: **(ما أظَنَّنِي لزيدٍ قائمًا)**[1]، ونقل عنه أبو علي تلك الحكاية ثم عقب قائلًا:

«وهذا عندي فاسد؛ لأن فعل التعجب لا يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد» [2].

وأشار الفارسي أن **(ها)**، و**(لا)**[3] من النحاة قد عداه في هذا القول إلى مفعولين بغير إدخال حرف جر في أحدهما، ولو قالوا يدخل الحرف الجار في المفعول الثاني لكان غير جائز أيضًا.

ألا ترى أنك إذا عديت **(مَرَرْتُ)** بالباء لم تعده إلى مفعول آخر بالباء إلا أن تريد بالباء الثانية البدل من الأولى نحو قوله تعالى: ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[4].

فإن قلت: فكيف يُتَعجَّبُ من هذا؟

قلنا: يُتعجب من المصدر ثم يعدى المصدر إلى المفعولات نحو: **(ما أشدَّ ظني زيدًا قائمًا)** ، ألا ترى أنك قد وجدت نحو ذلك وفعلته في هذا الباب، وذلك الأول لم تفعله في هذا الباب ولا في غيره»[5].

ويبدو لي أن القائل بجواز تعدي فعل التعجب إلى أكثر من مفعول هم الكوفيون، والذي اعتمدت عليه في هذا قول ابن مالك:

«فإن كان فعل التعجب متعديًا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالي**(ما)** نحو قولك: ما أكسى زيدًا للفقراء، والتقدير: يكسوهم الثياب، وكذلك يقولون في: ما أظن عمرًا لبشر صديقًا، والكوفيون لا يضمرون، بل ينصبون الثاني بتالي **(ما)** نفسه، وذكر هذه المسألة ابن كيسان في المهذب» [6].

فعلى قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعد **(ما)** هو الناصب للثياب والصديق، وعلى قول

---

(١) الأصول١/ ١٠٨.

(٢) المسائل البصريات٢/ ٨٣٠.

(٣) هذان رمزان لاثنين من النحاة، وأشار محقق المسائل البصريات إلى أنه إلى الآن لم يعرف إلى من يرمز بقوله:(ها)، و(لا)..

(٤) [سورة الأعراف:٧٥].

(٥) البصريات٢/ ٨٣٠-٨٣١.

(٦) شرح التسهيل٣/ ٤٣، وانظر:شرح الكافية الشافية٢/ ١٠٩٥، المساعد٢/ ١٦٠.

البصريين الناصب لكل منهما عاملٌ مدلول عليه بالذي بعد **(مــا)**، أي: يكسوهم الثياب ، ويظنه الصديق.

وما ذكره ابن مالك من أن الكوفيين لا يضمرون شيئًا بل ينصبونه بـ **(أفعل)** نفسه ، ذكر ابن عصفور[(١)]، وأبو حيان[(٢)]، وابن عقيل[(٣)]، وناظر الجيش[(٤)] خلافَهُ، فذكروا أنه إذا تعجب من فِعْلٍ من باب **(أعطى)** لا يجوز أن يبقى متعديًا إلى مفعوله، بل لا بد إذ ذاك من الاقتصار على الفاعل وحده، أو على الفاعل وأحد المفعولين، بشرط أن تدخل عليه اللام، فتقول: ما أعطى زيدًا، وما أعطى زيدًا لعمرو، وما أعطى زيدًا للثياب، وقالوا: ولا يجوز أن يذكر المفعولين ، فيقول: ما أعطى زيدًا لعمرو الدراهمَ؛ لأن فعل التعجب قبل دخول الهمزة لا يتعدى، فإذا دخلت همزة النقل تعدَّى إلى واحدٍ ، فإن جاء مِنْ كلامهم مثل قولك: ما أعطى زيدًا لعمرو الدراهمَ، فينبغي أن يحمل على أن الدراهم منصوبة بفعلٍ مضمر دل عليه فعل التعجب، والتقدير: أعطاهم الدراهم.

وذكروا أنه لا يجوز أن تدخل اللام على المفعولين؛ لما يلزم من تعدي فعلٍ بحرف جر من جنس واحد على معنى واحد، وذلك لا يجوز، فإذا تعجبت من فعلٍ من باب **(ظن)** لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل؛ لأنه قد ألحق بأفعال الغرائز في أنه لا يتعدى ثم أدخلت عليه همزة النقل فلا يتعدى حينئذ إلا إلى مفعول واحد؛ لأنهما لو ذكرا فإما أن ينصبا أو يدخل عليهما أو على أحدهما اللام، قال: ولا يجوز نصبهما ولا نصب أحدهما لما ذكر، من أن **(فعــل)** إذا نقل بالهمزة لا يتعدى إلا إلى منصوب واحد، ولا يجوز إدخال اللام عليهما لما يؤدي ذلك إليه من تعدي فعل بحرفي جرٍّ من جنس واحد على معنى واحد، وهو غير جائز.

قال ابن عصفور: «هذا الذي ذكرته هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزون ذكرها بشرط أن تدخل اللام على الأول وينصب الثاني، نحو: ما أَظَنَّ زيدًا لعمرو قائمًا، هذا إن أمن اللبس، فإن خيف اللبس أدخلت اللام على كل منهما نحو: ما أظن زيدًا لأخيكَ لأبيك ، قال: وما ذهبوا إليه باطل ؛ للعلة التي تقدم ذكرها» [(٥)].

والذي أخذه النحاة على ابن مالك أنه قال عن الكوفيين إنهم لا يضمرون، بل ينصبون الثاني بفعل التعجب ، وذكر عن البصريين تساوي الحكم في باب **(كسا)**، و**(ظن)**، ولم يذكر التفصيل عن الكوفيين.

---

(١) شرح الجمل١/ ٥٨١.

(٢) الارتشاف٥/ ٢٠٧٦.

(٣) المساعد٢/ ١٦٠، شرح التسهيل للسلسيلي٦٠٥، شرح التصريح٦٨-٦٩.

(٤)شرح التسهيل لناظر الجيش٦/ ٢٦٣٦.

(٥) شرح الجمل١/ ٥٨١، شرح التسهيل لناظر الجيش٦/ ٢٦٣٧.

وخلاصة التفصيل: أن الفعل إذا كان متعديًا قبل التعجب إلى اثنين ثم تعجبت به فإن البصريين قالوا: يقتصر فيه على الفاعل فينصب بأفعل ولا يتعدى إلى شيء من المفعولين لا بحرف ولا بنفسه، بل يُجرُّ الأول منهما باللام وينصب الثاني بفعل مضمر دل عليه الفعل التالي لـ **(مــا)**، وأن الكـوفيين فقالوا: يذكر المفعولان، ثم إن لم يلبس عُدِّي باللام لـلأول وبنفسـه للثـاني،وإن ألـبس عـدي لكـلٍ باللام.

وقد بين الفارسي أن بعض النحاة قد عدى **(ظن)** في هذا الباب إلى المفعولين بغير إدخال اللام في أحدهما، وهو قول خارج عن قول البصريين والكوفيين معًا، وبيَّنَ كيف يُتعجب في نحو هذه الأمثلة بأن يتعجب من المصدر ثم يعدى المصدر إلى المفعولات نحو: **(ما أشد ظني زيدًا قائمًــا)** وحجتـه أن مثل هذا كثير مطرد في باب التعجب، وأن الأسلوب الأول نادر قليل غريب ليس له قيـاس في بـاب التعجب ولا في غيره، والقياس على المعلوم أولى من القياس على المعدوم، ولا مقال في ما ذكره.

الفصل الثاني

اعتراضات أبي علي الفارسي على المدارس النحوية

❁ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : اعتراضاته على المدرسة البصرية .

المبحث الثاني: اعتراضاته على المدرسة الكوفية .

المبحث الثالث : اعتراضاته على المدرسة البغدادية .

المبحث الأول

اعتراضاته على المدرسة البصرية

المسألة الأولى

«لَيْسَ» بينَ الفعْلِيَّة والحرْفِيَّة

يشتقُّ الفارسيُّ في هذا المبحث نحوًا بعيدًا عن مذاهب البصريين، إما لما أخلد إليه من شواهد وأدلة تعضد ما نحا إليه ، وإما لأن نصوص سيبويه عنده تتسع للمذهبين كليهما.

وفي القضية التي بين أيدينا نجد الفارسي يخالف البصريين في حقيقة **(ليس)** الفعلية؛تأسيسًا على ما جوزه سيبويه في قول بعض العرب: **(ليسَ الطيبُ إلا المسكُ)** من رفع **(المسك)** في لغة التميميين على إهمال **(ليس)** وجعلها حرفًا، وأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، على أصل فعليتها.

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك في بعض الكلام، وأجاز في قول من قال: **(ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منهُ)** كون (ليس) فعلًا متحمِّلًا ضمير الشأن اسمًا، وكونها حرفًا مهملًا، وهَاتِيْكَ نصوصَ سيبويه كالتالي:

قال سيبويه: « وقد زعم بعضهم أن **(ليس)** كـ**(ما)**، وذلك قليل لا يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليسَ خَلَقَ اللهُ أشعرَ منهُ، وليس قالها زيدٌ، قال حميد الأرقط:

فأصبحوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كلَّ النَّوى يُلقِي المساكينُ

وقال هشام أخو ذي الرُّمَّة:

هي الشِّفَاءُ لِدَائِي لو ظَفِرْتُ بها ... وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ

هذا كله سُمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارًا و(هذا) مبتدأ، كقوله: إنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ»(١).

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣ بولاق،١/ ١٤٧ هارون.

ومحكُّ القضية هو في قول سيبويه: «إلا أن بعضهم قال : **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)**،و**(ما كان الطيب إلا المسك)**..»؛ إذ هذا الذي جعل الفارسي يختار ترجيح حرفية **(ليس)** ويجعلها قاعدة مطردة؛ لأنه ظن أن هذا القول من سيبويه تقوية لحرفية **(ليس)**، ولهذا قال السيرافي بعد قول سيبويه هذا:

« وكأن هذا عنده أقوى من الحجة الأولى-أي التي ذكرها في تأويل الشواهد المذكورة-؛ وذلك أن الذين رفعوا **(المسك)** في**(ليس)** هم الذين نصبوه في **(كان)**، فأشبه أن يكون لفرق بين ليس وكان»[1].

وفي ذلك يقول الفارسي: «حكى سيبويه: **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)** ، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة **(ما)** ، ولم يحمله على أن في (ليس) ضمير القصة والحديث كما حمل قوله: **(ليس خلق الله أشعر منه)** على هذا الضمير»[2].

وبعد عرض نصوص سيبويه ندع المجال للفارسي ليجلي عن مذهبه بالحجج العريضة الطويلة التي ساقها ، ثم نفندها حجة حجة، وقد ساق أدلة متعددة على ما نحا إليه من أن **(ليس)** حرف لا فعل.

قال أبو علي: « وأما **(ليس)** فقد اختلف أصحابنا فيها:

فقال قوم: إنها **فعل**؛ بدلالة أن الضمير يتعلق بها ويتصل بها، وذلك قولك: **(ليسا)**،و**(لَسْنَ)**، و**(لسْتُ)** »[3].

وقبل أن نعرض رده على هذه الحجة ، لابد أن نشير إلى أنه ليس ثَمَّ خلافٌ بين البصريين في فعلية **(ليس)**، باستثناء ما ذكره أبو حيان[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6] من نسبة القول بحرفيتها إلى ابن السراج، وبعض الأصحاب[7].

ونص ابن السراج في الأصول ينقض ما عزوه إليه كلِّيةً، ويثبت له موافقة سيبويه في القول بفعليتها، إذ يقول فيه: « فأما **(ليس)** فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرُّف الأفعال

---

(١) شرح السيرافي٢/ ٥-٦.

(٢) المسائل الحلبيات٢١٠.

(٣) المسائل المنثورة٢٢٠، الحلبيات٢١٠، إيضاح الشعر٧، البصريات٤٣٠، ٨٣٣.

(٤) ارتشاف الضرب٣/ ١١٤٦.

(٥) الجنى الداني٤٩٤.

(٦) مغني اللبيب٣/ ٥٥٥.

(٧) ذكر منهم أبو حيان، والمرادي، وابن هشام: ابن شقير.

قولك: لسْت، كما تقول: ضربْت، ولستما كضــربتما، ولسـنا كضــربنا، ولسـن كضــربن، ولسـتن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليستْ أمةُ الله ذاهبةً ، كضربَتْ أمةُ الله زيدًا»[١].

الدليل الأول : يرد فيه الفارسي على الحجة التي ذكرها البصريون فيقول: « وهذا لا يلزم، وذلك أن **(هاء)** وهي حرف يتصل بها الضمير ، وذلك قولك: **(هاؤم)**،و**(هاؤمو)**، فلما اتصـل هـذا بهـا، ولم يكن ضميرًا فكذلك يتصل بـ**(ليس)** ولا يكون ضميرًا»[٢].

يعني هذا أن اتصال الضمير بـ**(ليس)** ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل؛«ألا ترى أنـه قـد اتصـل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قول بعضـهم: **(هاءَا)** و**(هاؤُوا)** كـما تقـول للمخاطـب: **(افعلا)**،و**(افعلوا)** وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال، وهذه الكلم التي سميت بها هذه الأفعال أسماء، وليست بأفعال ولا حروف»[٣].

وبناء على ذلك يكون«اتصال الضمير بـ**(ليس)** على حد اتصاله بـ**(كان)** لم يجعله مثلـه ، وإن كـان قد جعل في الإعمال بمنزلته، ألا ترى أنه ينفي بـ(ليس) ما في الحال كما ينفي بـ**(ما)** ما كان في الحـال، فكونها على أمثلة الماضي إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته»[٤].

الدليل الثاني: أن **(ليس)** تدل على النفي، ولا تدل على حدث ولا زمان، والأفعال منها مـا يـدل على حدث وزمان، ومنها ما يدل على زمان فقط، فإذا كان هذا هكذا وتعرَّتْ**(ليسَ)** من المعنيين جميعًا عُلم أنها ليست بفعل[٥].

ويقوي الفارسي عدم دلالته على الحدث بـ«أنه لم يلحقه من حروف المضـارعة شيء، ولـو كـان من أمثلة الحال لم يخل من أحدها، فإن فسد كونه مثالًا للحاضر بهذا ثبت أنه لا دلالة فيه على مضـي، ولا على ما لم يقع، ولا على ما هو كائن لم ينقطع، وإذا خلا من ذلك لم يكن في الحقيقة فعلًا ،إلا أنه لمـا كان وصلهم المضمر به على حد وصله بالأمثلـة المـأخوذة مـن الأحـداث ، ولم يكـن ذلـك في **(مـا)** ونحوه، ذكره النحويون مع الفعل وإن لم يكن فعلًا» [٦].

الدليل الثالث: أن **(ليس)** لا توصل بها **(ما)** التى تكون مع الفعل في تقدير المصدر، كما وصلوها

---

(١) الأصول١/ ٨٢-٨٣.

(٢) المسائل المنثورة ٢٢٠.

(٣) المسائل الحلبيات ٢١١.

(٤) كتاب الشعر ٧.

(٥) المنثورة٢٢١، وانظر: الحلبيات٢١٠-٢١١، الشعر٧.

(٦) كتاب الشعر٧.

بأخواتها، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحسنَ ما ليس زيدٌ قائمًا، فتصل بليس ما كما لا تصلها بها النافية، فهذا مما يبين أنها ليست بمنزلة أخواتها، وأنه قيل فيه: إنه فعل للشبه اللفظي[1].

فـ**(ليس)**« لو كانت فعلًا على الحقيقة لوصلت **(ما)** بها كما وصلت بسائر الأفعال ماضيها وحاضرها وآتيها، فلما لم يوصل بها كما لم يوصل بـ**(ما)** حتى يكون خبرها فعلًا؛ كقولك: **(ما أحسنَ ما ليسَ يذْكُرُك زيدٌ)** دل ذلك على أنه أجري مجرى ما ينفي به مما ليس بفعل، فأما وجه ذكرهم إياها مع الأمثلة المجردة من الدلالة على الحدث فلمشابهتها لها في عمل الرفع والنصب؛ كما ذكروا **(أمـا)** مع حروف العطف وبابها لمشابهتها**(أو)** في بعض المعاني، فإذا باينت هذه الكلمة هذه الأفعال هذه المباينةَ وشابهت الحرف هذه المشابهةَ، لم يُنكر أن يجرى مجرى الحرف فلا يعمل عمل الفعل في قولهم: **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)**»[2].

ويرد أبو علي في طيات هذا الدليل على من حمل قولهم: **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)** على أن في (ليس) ضمير القصة والحديث كما قيل في تأويل: (**ليس خلق الله أشعر منه**)، فيقول:

« لم يسغ حمله على الضمير كما ساغ في **(كان أنت خيرٌ منه)** ؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا لـ**(ليس)** موجبة في اللفظ ، فلما لم يستقم أن تدخل **(إلا)** بين المبتدأ وخبره، نحو قولنا: **(زيدٌ إلا منطلقٌ)** لم يسغ أن يحمل **(ليس)** على أن فيه ضميرًا؛ لأنه يصير بمنزلة من قال في الابتداء: **(زيد إلا منطلقٌ)** وهذا غير جائز، وليس كذلك قوله:**(ليس خلق الله أشعر منه)**؛ لأنه لم يقع بين الخبر والمخبر عنه **(إلا)** في كلام موجب، فلما لم يستقم أن تحمل **(ليس)** على أن فيه ضميرًا فتقع الجملة في موضع الخبر، وسمع**(المسكُ)** مرفوعًا في الحكاية، جعلها بمنزلة**(ما)** إذا دخلت **(إلا)** بين الاسم والخبر معها»[3].

الدليل الرابع: أنه قد جاء في الشعر**(ليسي)** بلا نون متصلة بعلامة ضمير المتكلم ، وذلك قوله[4]:

قدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكرَامُ لَيسي

ألا ترى أن هذه النون في الضمير المنصوب إنما تحذف من الحرف في الضرورة ،ولم نعلمهم

---

(١) الشعر ١٠، البصريات٢/ ٨٣٣.

(٢) الحلبيات ٢١٩-٢٢٠.

(٣) الحلبيات ٢٢٠-٢٢١.

(٤) أي :رؤبة كما في ملحقات ديوانه ص١٧٥، واللسان (طيس)، والخزانة٥/ ٣٢٤، وهو بغير نسبة في سر الصناعة٣٢٣، وشرح المفصل٣/ ١٠٨، وشرح أبيات المغني٤/ ٨٥-٨٦،وهو عجز بيت صدره:

* عدَدْتُ قَوْمِي كَعَديدِالطَيْسِ*

حذفوها من فعل في اختيار ولا ضرورة، إلا أن تكون للتضعيف، كما حذفوا في **(لَيْتِي)**، فحذفهم له من **(لَيْسَ)** كحذفهم له من **(لَيْتَ)** دلالة على أنه جارٍ عندهم مجرى ما ليس بفعل ، كما أن **(لَيْتَ)** كذلك[١].

هذه هي جملة الحجج والأدلة التي تمَثَّل بها الفارسي أمام مذهب البصريين،وإليك الجوابَ عنها:

أما الجواب عن الدليل الأول:

فبأن الدليل على أن **(ليس)** فعل اتصالها بالضمير الذي لايكون إلا في الأفعال على حد اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع نحو لستُ، ولسنا، ولستما، ولست، ولستنَّ، فالأولى الحكم بفعليتها؛ لدلالة اتصال الضمير به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعلِ إلا نادرًا كما ذُكر في **(هاؤم)** ونحوه من أسماء الأفعال، أضف إلى ذلك أن آخر **(ليس)** مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية ، وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلًا ووقفًا؛ نحو: **(ليستْ هندٌ قائمةً)**،كما تقول: **(كانتْ هندٌ قائمةً)**، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء فإنها متحركة بحركات الإعراب؛ نحو: قائمةٌ وقاعدةٌ، فلما وجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دل على أنها فعل[٢].

وقد أقر الفارسي نفسه بأن اتصال الضمائر بـ**(هاء)** في قولهم: **(هاؤما)** و**(هاؤموا)** من نادر العربية ومما لا نظير له، وأنه ليس في الأسماء المسمى بها الأفعال اسم ظهر فيه علامة الضمير كما ظهر في **(هاؤما)** و**(هاؤموا)**[٣]، ولم يخرجه ذلك عنده من كونه اسم فعل إلى دائرة الفعلية، ومع إقراره بعدم النظير في ذلك ، فإن اتصال الضمائر بـ**(ليس)** لا يعدُّ عنده دليلًا على الفعلية ،فقد اتصلت الضمائر نفسها بـ(هاء) ولم تجعله فعلًا.

وقد جعل الفارسي القضية معكوسة حينما قال: «إن اتصال الضمير بـ**(ليس)** على حد اتصاله بـ**(كان)** لم يجعله مثله، وإن كان قد جعل في الإعمال بمنزلته».إذ كيف لا يجعله مثله لأجل شاهد احتمل فيه الخروج عن الفعلية إلى الحرفية، وهذه الشواهد وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا لا إشكال فيه؛ لأن حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يوجب خروجه عن أصله؛ وهاك اسم الفاعل يُحمل على الفعل في العمل ولم يخرجه ذلك عن كونه اسم فاعل، وكذا المضارع أُعرب لمضارعته الأسماء ولم يخرجه ذلك

---

(١) الحلبيات٢٢١-٢٢٢ باختصار يسير.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٧/ ١١١-١١٢، شرح الكافية للرضي٤/ ١٩٩.

(٣) كتاب الشعر١٠.

عن كونه فعلًا، وتصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يجتذبه إلى الاسمية[1].

وأما الجواب على الدليل الثاني:

فبأن عدم اتصال **(ليس)** بأحرف المضارعة لا ينفي دلالتها على الماضي؛ لأن ذلك لمفارقتها أخواتها في عدم التصرف، وإلا فلو كان ذلك كذلك لقيل إن **(يَدَعُ)**، و**(يَذَرُ)** ليست أفعالًا لإهمال الماضي واسم الفاعل والمصدر منها وعدم سماعه من العرب، ومما يمنع ليس من التصرف أنكَ تقول: **(كانَ زيدٌ)** فتفيد المضي، وتقول: **(يكونُ زيدٌ)** فتفيد الاستقبال، وأنت إذا قلت: ليس زيدٌ قائمًا الآن فقد أدت ليس المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي، واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها.

ولو قيل: **(ليس)** غير متصرفة فدل ذلك على كونها حرفًا.

قيل: عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلًا ؛ إذ ليس كل الأفعال متصرفة، ألا ترى أن **(نِعْمَ)** و**(بِئْسَ)**،و**(عَسَى)**،وفعل التعجب كلها أفعال وإن لم تكن متصرفة ، وأما كونها بمنزلة **(ما)** في النفي فلا يخرجها أيضًا عن كونها فعلًا ؛ لأنه يدل على مشابهة بينهما وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها، وأما أن يدل أنها حرف فلا؛ إذ الدلالة قد قامت على أنها فعل[2].

أما الجواب عن الدليل الثالث:

فكون **(ليس)** لا تتصل بـ**(ما)** المصدرية التي تنسبك مع ما بعدها في تأويل مصدر، مثل: **(ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ قائمًا)** فلا دلالة فيه على الحرفية؛ إذ لو كان ذلك كذلك لخرجت نعم وبئس عن الفعلية؛ لأنهما أيضًا لا ينسبكان مع **(ما)** المصدرية، وكذلك فعل الأمر لا يكون معها في تأويل مصدر، فهذه حجة لا داعم لها.

وأما الجواب عن تأويله لقولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع :بأنه لم يسغ حمله على ضمير القصة والحديث؛ لأنه يصير بمنزلة من قال ابتداء: **(الطيبُ إلا المسكُ)**، فلو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمةً بنفسها، وفي موضع خبرها، ونحن لا نقول : الطيبُ إلا المسكُ بغير تقديم حرف النفي، فيقول السيرافي ردًّا عليه:

«وليس الأمر على ما ظنوا؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: **(ما زيدٌ أبوهُ إلا قَائِمٌ)** فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت:

---

(١) وفي نظائر ذلك انظر:أمالي ابن الشجري٢/ ٣٨٨، الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ١٦٢

(٢) انظر:شرح المفصل٧/ ١١٢.

«ما أبو زيد قائم» وعلى هذا يجوز أن تقول: ما زيد أبوه إلا قائم، كأنك قلت: ما أبو زيد إلا قائم»[1].

على أن أبا علي قد نُقلَ عنه أنه أسقط الاستدلال بهذا المثال، وهو: **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)** لاحتماله أوجهًا ، كما ذكر ابن عصفور[2]، فكيف يحتج به على حرفية **(ليس)**، أضف إلى ذلك أن الزجاجي قد نقل عن أبي عمرو بن العلاء: أنه ليس في الدنيا حجازيٌّ إلا وهو ينصب، فيقول: ليس زيدٌ إلا قائمًا، ولا تميميٌّ إلا وهو يرفع فيقول: ليس عمرٌو إلا ضاحكٌ، ولهذا قال ابن عصفور بعد نقله هذه الحكاية : فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول؛ لأن الإهمال إذا ثبت لغة فلا ينبغي التأويل، ووصف تأويل الفارسي للشاهد بالبطلان من أجل هذه الحكاية، الأمر الذي جعل ابن مالك هو الآخر يصف مذهب الفارسي بالاضطراب، لأنه تأول المثال في بعض كتبه باحتمال ضمير القصة، ودفعه في البعض الآخر، قال ابن مالك: « واضطرب قول أبي علٍّي في **(ليس)**، فرجَّح في بعض تصانيفه: **حرفيتها**[3]، مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر **فعليتها**[4] وإبقاء عملها في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسمًا ، وما بعد ذلك خبر، وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبَر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغني عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها بإلا لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها ، كما امتنع توسطها بين جزأي خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس في: **(ليس الطيب إلا المسك)** ضمير الشأن لزم أن يقال : ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال في كلامي : زيدٌ قائمٌ عند حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيدٌ قائمٌ، ولو وسط (إلا) فقيل : ليس كلامي زيدٌ إلا قائمٌ، لم يجز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يجاء بـ**(إلا)** مقدمة على جزأي الجملة»[5].

والمراعي للترتيب الزمني لكتب الفارسي لا يحكم بالاضطراب ؛ لأن الكتب التي ذهب فيها إلى حرفية (ليس) هي من آخر ما كتب الرجل ، وعليه يكون رأيه فيها أولى بالاعتبار والتعويل.

---

(١) شرح السيرافي٢/ ٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي١/ ٣٩٧-٣٩٨، وانظر:الجنى الداني٤٩٦، مغني اللبيب٣/ ٥٦٠-٥٦١.

(٣) مثل المسائل المنثورة٢٢٠،والحلبيات٢١٠، وإيضاح الشعر٧،والبصريات٨٣٣،٤٣٠ .

(٤) مثل الإيضاح العضدي، ووافقه الجرجاني وانظر: المقتصد شرح الإيضاح١/ ٣٩٩.

(٥) شرح التسهيل١/ ٣٧٩-٣٨٠.

وأما الجواب على الدليل الرابع:

من أنه قد سُمع(**ليسي**) كـ(**ليتي**) فيقال: إن صح هذا فهو من قبيل القليل النادر الذي لا يؤسَّسُ عليه قاعدة، وقد اعتمد الفارسي في هذا على أن (ليسَ) على زنة (**فَعْلَ**) مثل ليت، والجمهور على أنه على زنة: (**فَعِلَ**) بكسر العين ثم خففت إلى السكون وألزموها السكون لعدم تصرفها؛ لأن الإعلال والتغيير ضرب من التصرف.(١).

وبعد مناقشة أراء الفارسي يصل البحث في النهاية إلى رأي يتوسط الفريقين ويجمع بين النزاعين فنقول:

ما الذي يمنع أن يقال: إن (**ليْسَ**) ليست متأصلة في الفعلية ولا متأصلة في الحرفية ، وأن الذي ينبغي أن يقال: أن (ليس) إذا وجدت عارية من خواصِّ الأفعال ؛ كأن تدخل على الجملة الفعلية في نحو: (**المصائبُ ليْسَ يعْصمُنَا منها إلا اللهُ**) فإنها حرف لا غير كـ(**ما**) النافية، وهذا لا منازعة في حرفيته؛ إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها، وإذا وجدت بشيءٍ منْ خَواصِّ الأفعال قيل : إنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها، كاتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، وهذا أيضًا لا تنازع فيه.

وكذلك مما يدل أنها فعل وليست حرفًا أنها تتحمل الضمير فتقول: (**زيدٌ ليس قائمًا**) فيستكن في ليس ضمير من زيد ، ولا يكون مثل ذلك في (**ما**) .

ويدل لما قلناه أن أبا علي ذكر في الإيضاح(٢) : أن (**ما**) النافية إنما عملت بشبهها لليس فجعل (**ليس**) أصلًا في العمل و(**ما**) فرعًا، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلًا، ولو كانت حرفًا عنده متأصلًا في الحرفية لم تكن أصلًا في العمل حتى يشبه بها (**ما**) بل كانا يكونان أصلين في ذلك ، بيد أنَّ هذا الأصل لم يركن إليه الفارسي طويلًا ،بل نزع إلى تغليب حرفية (ليس) كما ظهر بعد ذلك في كتبه المتأخرة.

وهذا التحقيق هدانا إليه المالقيُّ الذي رأى أن (**ليس**) ليست محضة في الحرفية ولا في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي، والموجب للخلاف بينهما في نظر المالقي النظر إلى حَدِّهَا، فتكون حرفًا؛إذ هي لفظٌ يدل على معنى في غيره لا غير كـ(**مِن،وإلى،ولا،وما**) وشبهها، أو النظر إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليستْ هند قائمةً،

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٧٨، شرح المفصل لابن يعيش٧/ ١١٢، الارتشاف٣/ ١١٤٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح١/ ٤٢٩.

والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائمًا، كما تقول: كانتْ هند قائمةً، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائمًا، وهذه خواص الأفعال لا الحروف، فتكون فعلًا، وكل واحد منها إذا وقف على نظر الآخر تحصلت الموافقة بينهما وانتفى الخلاف بينهما؛ إذ لا تصح المنازعة فيه، ورأى المالقي أن الخلاف من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين : هل في الأصل أو هل في المعاملة؟[1]

وعلى هذا فقد وسع بعض النحاة؛ كالمرادي[2]، وابن هشام[3] دائرة استعمال **(ليس)** وجعلوا من مواضع استعمالها أن تكون مهملة لا عمل لها، وذلك في نحو: **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)** عند بني تميم ؛ فإن **(إلا)** عندهم تبطل عمل **(ليس)** كما تبطل عمل **(ما)** الحجازية.

❁ ❁ ❁

(١) رصف المباني٣٠٠-٣٠١.

(٢) الجنى الداني٤٩٥-٤٩٦.

(٣) مغني اللبيب٣/ ٥٥٨.

المسألة الثانية

نصبُ المضَارعِ بأنْ مضمرةً بعدَ الواو في جَوابِ اسْتفهَامٍ يتضمَّنُ وُقوعَ الفعْلِ

أجاز النحاة في قوله تعالى: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾[١] نصب **(تكتمون)** من حيث العربية، غير أنهم اختلفوا في سبب النصب:

فذهب الكوفيون إلى أن النصب على الصرف، ويعنون بالصرف هنا ألا يقصد الثاني بالاستفهام، فإنه إن قصد ذلك كان العطف، وكان حكمُ الثاني حكمَ الأول ولم ينصب.

قال الفراء: «لو أنك قلت في الكلام: لم تقومُ وتقعدَ يا رجلُ؟ على الصرف لجاز، فلو نصبت **(وتكتمون)** كان صوابًا»[٢].

وذهب البصريون إلى أن النصب بأن مضمرة بعد واو المعية، قال أبو إسحاق الزجاج: «ولو قيل: ﴿**وتكتموا الحق**﴾ لجاز على قولك لِمَ تجمعون ذا وذا على أن **(تكتمون)** في موضع نصب على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار **(أَنْ)** في قول أصحابنا»[٣].

وقد استقبح أبو علي مذهب البصريين وأنكره؛ لأن الاستفهام واقع على الَّلبس فحسب، وأما **(تكتمون)** فخبر حتم لا يجوز فيه إلا الرفع، يعني أنه ليس معطوفًا على **(تلبسون)** بل هو استئناف، خبَّر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه الحق.

وعليه اشترط الفارسي في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمن لم يجز النصب.

قال الفارسي: « الصرف هنا يقبح، وكذلك إضمار **(أنْ)**؛ لأن الاستفهام لم يقع عن الفعل فيكون كقولك: أيقومُ فأقومُ، إنما الاستفهام عن الاسم، واللَّبْسُ ليس بمستفهم عنه، بل هو مُتَيَقَّنٌ مخبر به، ألا ترى أن إيقاعه حقٌّ، وأنهم موبَّخون على فعله، وإذا كان كذلك كان عطفًا على موجَبٍ، والعطف على الموجب لا ينتصب إلا في ضرورة الشعر، كقوله[٤] :

---

(١) [سورة آل عمران : ٧١].

(٢) معاني الفراء١/ ٢٢١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٢/ ١٣٠.

(٤) عجز بيت صَسَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لـ بَنـ ـي تمـ ـيْم*، وهو للمغيرة بن حبناء الحنظلي التميمي، وهو من شواهد سيبويه٣/ ٣٩، ٩٢، والمقتضب٢/ ٢٤، والأصول ٢/ ١٨٢، ٣/ ٤٧١، والخزانة ٨/ ٥٢٢.

وَأَلْحَقُ بالحجَازِأَفْ سْتَرِ يحَا.

ويدلُّك على أن **(تلبِسُونَ)** إيجابٌ فلا يسوغ العطفُ بالنصب عليه لكونه موجبًا غير مستفهم عنه قولُ سيبويه[١]: **(أيُّهم سَار حتى يدخُلُها)**، ألا ترى أنه أجاز الرفع بعد **(حتى)** في الفعل، وذهب إلى أن السير موجَبٌ غير مستفهم عنه، وإنما المستفهم عنه صاحب السير، فكذلك المستفهم عنه في الآية المعنى الذي فعلوا من أجله اللبس، فاللبس موجب، كما أن السير مثَبتٌ موجَبٌ في:أَيُّهُم سَارَ، ولو لم يكن اللَّبْسُ مثبتًا في قوله: «لم تلبسون الحق»، وكان مستفهمًا عنه، لكان السَّيرُ في قولهم : أيُّهم سَارَ حتى يدخُلُها غيرَ مثبت وكان استفهامًا، ألا ترى أنك لو قلت: أسرتَ حتى تدخلها فرفعتَ لم يجز، كما جاز في قولك : **(أيُّهم سار حتى يدخُلُها)** وهذا أَبيَنُ»[٢].

وقد علل سيبويه عدم جواز الرفع في قولك: **(أسرت حتى تدخلها)** بأنك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان معه دخول، بخلاف : **(أيهم سار حتى يدخُلُها)** فإنك زعمت أنه كان سير ودخول، وإنما سألت عن الفاعل[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي من أن الاستفهام إذا تضمن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل بإضمار **(أن)** في جوابه تبعه فيه ابن مالك، فإن تضمن الاستفهام وقوع الفعل امتنع النصب عنده نحو: **(لِمَ ضربتَ زيدًا فيجازيك؟)** ؛ لأن الضرب قد وقع، فقال في التسهيل حين عد ما يضمر **(أن)** لزومًا في الجواب فقال:

«**أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل**» قال بدر الدين في شرح التسهيل: «واختار شيخنا

–رحمه الله– أنه لا يجوز النصب فيما وَلِيَ الفاء أو الواو بعد الاستفهام إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل، إما لأنه استفهام عن الفعل كما تقدم، وإما لأنه استفهام عن متعلق فعل غير محقق الوقوع، كما في نحو: متى تزورني فأكرمك، وأين تسير فأرافقك؟ ومن يدعوني فأستجيب له؟ فينصب؛ لأنه جواب فعل غير واجب، ولو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع، كما في قولك: لم يكن الإتيان والحديث لِمَ تأتينا فتحدثُنا أو وتحدثُنا، فليس إلا الرفع؛ لأن الإتيان موجب فلا يجوز النصب بعده إلا على مذهب من ينصب في الواجب»[٤].

وذكر بدر الدين أن والده قد اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في الإغفال رادًّا على أبي

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٦ بولاق،٣/ ٢٤ هارون.

(٢) الإغفال٢/ ١٣٠–١٣٢، المحرر الوجيز١/ ٤٥٣، البحر المحيط٢/ ٥١٥–٥١٦، الدر المصون٣/ ٢٤٥–٢٤٦.

(٣) الكتاب١/ ٤١٦بولاق،٣/ ٢٤–٢٥، وانظر : المقتضب٢/ ٤٢، شرح السيرافي٣/ ٢١٨، التعليقة٢/ ١٤٦.

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٢٩–٣٠، وانظر: شرح السلسيلي٩٢٩، الارتشاف١٦٧١، المساعد٣/ ٨٦.

إسحاق الزجاج، ولكنه اختار مذهب البصريين غيرَ مشترطٍ هذا الشرط الذي قرره الفارسي وتبعه فيه ابن مالك، فقال:

«وقد حكى ابن كيسان نصبَ الفعل جواب الاستفهام في نحو: أين ذهبَ زيدٌ فنتبعَه؟وكم مالُك فنعرفَه؟ ومن أبوك فنكرمَه؟ ولا أراه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل أمر، دل عليه الاستفهام، والتقدير: ليكن منك إعلامٌ بموضع ذهاب زيد فاتِّباعٌ منَّا، وليكن منك إعلامٌ بقدر مالك فمعرفةٌ منَّا، وليكن منك إعلامٌ بأبيكَ فإكرامٌ منَّا له، وإذا كان مثل ذلك جائزًا على ما ذكرنا، فالذي قاله الزَجاج هو الصواب»[1].

وهذا الشرط الذي اشترطه الفارسي وأقره عليه ابن مالك لم يذكره البصريون، ولا المغاربة، وفي ذلك يقول أبو حيان: « وذهب أبو علي، وتبعه ابن مالك إلى أنه يشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمن لم يجز النصب، نحو قولك: لِمَ ضربتَ زيدًا فيجازيك، ولم يشترطه أحد من أصحابنا، والصحيح جواز النصب»[2].

وقال ابن عقيل: «ولم يتعرض أحدٌ منَ المغاربة لهذا الشرط فيما نحن فيه»[3].

ومن ثم فما ردَّ به الفارسي على الزجاج والبصريين ليس بلازم؛ لأنه قد منع أن يراد بالفعل المضي، إذ ليس نصًّا في ذلك، إذ قد يمكن الاستقبال لتحقق صدوره لا سيما على الشخص الذي صدر منه أمثال ذلك، وعلى تقدير تحقُّق المضي فلا يلزم الزجاج أيضًا؛ لأنه إذا لم يمكن سبكُ مصدر مستقبل من الجملة الاستفهامية سبكناه من لازمها، ويدل على إلغاء هذا الشرط الذي شرطه الفارسي ما حكاه ابن كيسان من نصب المضارع بعد فعل ماض محقق الوقوع مستفهم عنه.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح التسهيل ٤/ ٣٠.

(٢) الارتشاف ١٦٧١، وانظر: البحر المحيط ٢/ ٥١٦.

(٣) المساعد ٣/ ٨٦-٨٧.

المبحث الثاني

اعتراضاته على المدرسة الكوفية

المسألة الأولى

ألفُ (ذَا) الإِشَارِيَّة بينَ الأَصَالة والزِّيادَة

مما تَواترَ الخلافُ فيه بين القبيلين البصريين والكوفيين ألف **(ذا)** الإشارية هل هي أصلية أم زائدة؟

فذهب البصريون إلى أن ألفه أصلية لا زائدة، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم في **(ذا)** وكذلك **(الذي)** الذال وحدها، وأن الألف زائدة للتكثير، أو لبيان الحركة والتقوية(١).

وهذا المذهب الكوفي موضع اعتراض الفارسي في هذه القضية ؛ إذ رأى أنه مذهب فاسد واضح الضعف، لا حاجة إلى الانشغال بالردِّ عليه، ومع ذلك فقد وجه أسهمه تلقاءه، وأورد الدلائل على فساده من وجوه:

الوجه الأول: أن **(ذا)** لا يخلو من أن يكون اسمًا مضمرًا أو مظهرًا، فالذي يدل على أنه مظهر وليس بمضمر أنك تَكنِي عنه فتقول: هذا ضربتُهُ، كما تقول: زيدًا أكرمتُهُ، ولو كان مضمرًا لم يكْنِ عنه، وأوضح من هذا في كونه مظهرًا أنك تصفه في نحو: مررتُ بهذا الرجل، وتصف به في نحو: مررتُ بزيدهذا، وعمروذاك، فلو كان مضمرًا لم يوصف، ولم يوصف به، فإذا كان مظهرًا فالمظهر لا يكون على حرفٍ واحد(٢).

وما قصده أبو علي هنا واضح لا خفاء به؛ إذ لو كان **(ذا)** ثَمَّ مضمرًا لم يصح وصفه، أما وقد وُصِفَ فذلك دليل على أنه اسمٌ ظاهر، والاسم الظاهر لا يكون على حرف أبدًا، وفي معنى ذلك

---

(١) انظر: إعراب الزجاج١/ ٦٨، إعراب النحاس١/ ١٧٨، الإغفال٢/ ٣١٤، مشكل إعراب القرآن١/ ١٥، المحرر الوجيز١/ ٨٣، الإنصاف٢/ ٦٦٩، البيان١/ ٤٣، نتائج الفكر للسهيلي١٧٧، التبيان١/ ١٤، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٨٤، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٢٦، شرح الكافية للرضي٢/ ٤٧٣، التذييل والتكميل٣/ ١٨١، الارتشاف٢/ ٩٧٤، الجنى الداني٢٣٨، توضيح المقاصد١/ ٤٠٥، شرح ابن عقيل١/ ١٣٠، شرح التصريح١/ ١٤٢، همع الهوامع١/ ٢٥٨ .

(٢) الإغفال٢/ ٣١٤-٣١٥.

يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يكون اسمٌ مظهر على حرف أبدًا؛ لأن المظهر يسكت عنده، وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولَمْ يكونوا لِيُجْحِفُوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسْم ولا فعل، وإنما يجيء لمعنى»[١].

وتفسير كلام الفارسي من خلال ما قرره سيبويه: أن **(ذا)** لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيه هو الاسم، لأن **(ذا)** كلمة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا ومتحركًا، وذلك محال، فوجب أن يكون الاسم في **(ذا)** الذال والألف معًا[٢].

نخرج من ذلك أن مذهب الكوفيين خارجٌ عن القياس، لأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، ولا يقتضيه القياس؛ لأن القياس يقتضي أن يبدأ بحرف ويوقف على حرف[٣].

الوجه الثاني: أن أسماء الإشارة قد صُغِّرتْ، وفي تصغيرها دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد، ألا ترى أن أقل ما يقع عليه التصغير إنما هو **(فُعَيْلٌ)**، فكذلك هذا الاسم لما صُغِّر عَلِمتَ أنه على **(فعيل)**، وإنما استعمل في الواحد في قولهم: **(هذا)** محذوفًا كـ**(يدٍ)**، ونحوه، والألف فيه منقلبة عن ياء، وإذا كان كذلك علمتَ أن اللام أيضًا ياء[٤].

ولا يعترضنَّ معترضٌ بأنهم قد خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها وبين الأسماء المتمكنة، فقالوا في تصغير **(ذا)**: ذيَّا، وفي **(تا)**: تيَّا؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك «جريًا على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب، لأن الأسماء المبهمة لما كانت مغايرة للأسماء المتمكنة، جعلوا لها حكمًا غير حكم الأسماء المتمكنة لتغايرهما، فلم يضموا أوائلها في التصغير كما فعلوا في الأسماء المتمكنة، وزادوا في آخرها ألفًا ليكون علمًا للتصغير، كالضمة في أوائل الأسماء المتمكنة، وجوزوا أن تقع ياء التصغير فيها ثانية»[٥].

بل الذي يدل على أن الألف في **(ذا)** أصليَّة قولهم في تصغير **(ذا)**: ذيَّا، وأصله: ذَيَّيَا، بثلاث ياءات، ياءان من أصل الكلمة، وياء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستثقلوا

---

(١) الكتاب٤/ ٢١٨.

(٢)الإنصاف٢/ ٦٧٢، التذييل والتكميل٣/ ١٨٢، الهمع٢/ ٢٥٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٨٥.

(٤) الإغفال٢/ ٣١٥.

(٥) أسرار العربية٣٦٧-٣٦٨.

اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فكانت تتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ووزنه **(فَيْلَى)** لذهاب العين منه، ولولا أن الألف في **(ذا)** أصلية لما انقلبت ياءً وأدغمت في ياء التصغير؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها[(١)].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بقولهم: في التثنية ذان، وذين، فحذفوا الألف لقيام التثنية مقامها في التكثير، فالألف والنون هي للتثنية فلم يبق سوى الذال[(٢)].

وأجاب البصريون عن هذا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن **(ذان)** ليس بتثنية **(ذا)**، بل صيغة موضوعة للتثنية ارتجالًا؛ بدليل أنه لا يجوز دخول الألف واللام عليها عند التثنية فيقال: الْذَان، كما يقال في **(الزَّيدان)**،و**(العمران)**، فلما لم يجز دخول الألف واللام عليه علم أنه بمنزلة **(أنتما)**، و**(كلا)** في أنه غير مثنى؛ وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم: زيدٌ والزيدان ونحوه؛ لأن التثنية تردُّ الاسم المعرفة إلى التنكير، وأسماء الإشارة والموصولات والضمائر لا تقبل التنكير، إلا أنهم لما راموا تثنيتها عاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقية، فأدخلوا عليها حرف التثنية لفظًا، فالتثنية هنا لفظية لا معنوية.

الثاني: على تقدير أن **(ذانِ)**،و**(ذينِ)** مثنى ولكن الألف سقطت لالتقاء الساكنين ولم تقلب لإيغالها في البناء، وما يحذف لالتقاء الساكنين لا يدل على أنه زائد.

الثالث: أنه قد عوض عن الذاهب بتشديد النون في **(ذان)** في بعض القراءات، فكأنه لم يذهب[(٣)].

ومما يفسد قول الكوفيين أيضًا عند أبي علي: **(ذوات)**، فكما لم يكن فيها دلالة عل أن أصل الكلمة ليست ثلاثية، فكذلك ليس في **(ذان)** دلالةٌ على أن أصل **(ذا)** حرفٌ واحد؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ **ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ** ﴾[(٤)]،..

(١) الإنصاف٢/ ٦٧٣، اللباب١/ ٤٨٥، شرح المفصل٣/ ١٢٧، التذييل والتكميل٣/ ١٨٢،، توضيح المقاصد١/ ٤٠٥.

(٢) الإغفال٢/ ٣١٩، الإنصاف٢/ ٦٧٠، نتائج الفكر١٧٧، اللباب١/ ٤٨٦، شرح المفصل٣/ ١٢٧، شرح الكافية٢/ ٤٧٤، التذييل والتكميل٣/ ١٨٢.

(٣) الإغفال٢/ ٣١٩، الإنصاف٢/ ٦٧٤، اللباب١/ ٤٨٦، شرح المفصل٣/ ١٢٧، شرح الكافية٢/ ٤٧٤، التذييل والتكميل٣/ ١٨٢، الهمع٢/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٤) [سورة الرحمن: ٤٨].

وقوله: ﴿ذَوَاتَىۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ﴾ [1]، وكذلك لا يدل **(اللذان)** على زيادة الياء في **(الـذي)**، وإنـما حـذفت لالتقاء الساكنين، والحذف في **(ذان)**،و**(اللذان)** أَجْوَزُ؛ إذ جاز في **(ذوات)** وهو متمكن.[2]

ولعل الكوفيين قد استندوا في مذهبهم إلى أصل متفق عليه وهـو: أن أصـل الأسـماء المبنيـة أن توضع على حرف أو حرفين، ولكن الباب الذي نحن فيه يخرج عن هذا الأصل؛ لأن **(ذا)**،و**(الـذي)** كل منهما كلمة منفصلة عن غيرها، وليسا كـ **(هاء)** الغائب، أو **(كاف)**الخطـاب، أو **(يـاء)**المـتكلم، فتلك أسماء متصلة بغيرها، أما **(ذا)** فاسم منفصل في حكم الظاهر، وبعضـهم جعلـه ظـاهرًا ؛ لأنـه يوصف مثل قوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [3]، ويوصف به مثل قولـه تعـالى: ﴿ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا﴾[4]، والأصل في الاسم الظاهر المنفصل أن يبدأ فيه بحرف ويوقف على حرف، ومن ثـم كـان مذهب البصريين موافقًا لقياس بناء أسماء هذا الباب.

❁ ❁ ❁

(١) [سورة سبأ: ١٦].

(٢) مختار التذكرة٢٩٤.

(٣) [سورة الكهف: ٤٩].

(٤) [سورة يوسف: ٩٣].

المسألة الثانية

(أيٌّ) الاستفهامية

نقل الفارسي عن البغداديين أن (أيًا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1] استفهامية.

قال الفارسيُّ: «قال البغداديون: إنها استفهام في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ فقالوا: **(أيُّهم أشد)** فجعلوها استفهامًا»[2]

والواقع أن الفارسي يقصد بالبغداديين هنا : الكوفيين؛ لأن هذا المذهب منقول عن الكوفيين، فبعضهم عزاه للكوفيين،والخليل،ويونس[3]، وبعضهم للكسائي،والفراء[4]، وبعضهم، للكسائي، والأخفش[5]، وبعضهم للكوفيين وبعض البصريين[6].

فليس ثَمَّ خلافٌ في أن هذا المذهب نحْوٌ كوفيٌّ، وإن وافقهم فيه جماعة من البصريين كالخليل ويونس.

وقد فسر الفارسي نفسُهُ **البغداديين** في كتاب آخر **بالكوفيين**؛ فقال في التعليقة[7]: « **(أيُّهم)** في الآية بمعنى **(الذي)** عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم؛ لأنه قد حذف من صلته ما يعود إليه، و**(أشد)** خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلته العائد لم يجز البناء فيه، وهو عند **الكوفيين** إذا رُفع استفهامٌ، كأنه قيل: **(لننزعن من الذين تشايعوا لينظروا أُيُّهم أشدُّ)**، أي:**(أذَا أشَدُّ أم ذا؟)** فيقدرونها استفهامًا، ولا يجعلون **(لننزعن)** منعوتًا يعدونه إلى **(مِنْ)** كما تقول: **(أكلتُ مِنْ طعامك)** أي طعامك، وكذلك **(لننزعن من كل شيعة)** أي لننزعن كل شيعة، هكذا يقدره الكسائي، وأبو العباس يختار في هذا قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدلُّ على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته».

---

(١) [سورة مريم: ٦٩].

(٢) المسائل المنثورة١٢٨.

(٣) كالرضي في شرح الكافية٣/ ٦٢، والسيوطي في الهمع١/ ٣١٣.

(٤) كالسيرافي في شرح الكتاب٣/ ١٦٥، وابن يعيش في شرح المفصل٣/ ١٤٦.

(٥) كالباقولي في كشف المشكلات٢/ ٨٠٠، والعكبري في التبيان٢/ ٨٧٨، وابن هشام في المغني١/ ٥١٥.

(٦) كابن هشام في المغني١/ ٥١٢.

(٧) التعليقة٢/ ١٠٦-١٠٧.

أما عن اعتراض أبي علي في هذه القضية فقد بينه في الموضع الأول الذي نقلناه من كلامه ؛ حيث منع جواز ما نحا إليه الكوفيون قائلًا:

«وهذا لا يجوز ؛ لأن **(ننزعن)** قد عمل في قوله: **(من كل شيعة)** وإذا كان عاملًا في **(من كل شيعة)** صار ما بعده مبتدأ، وهذا[1] يجيء في قياس قول الأخفش، فتكون معربة؛ لأن **(ننزعن)** قد عمل في قوله: **(من كل شيعة)** فيصير **(أيهم)** مستفهمًا عنه، ولا يعمل فيه ما تقدمه».

وهذا التخريج الذي ذكره الفارسي ذكره السيرافي وعزاه للكسائي والفراء[2].

وللبحث نظرٌ في قول الفارسي: «وهذا يجيء في قياس قول الأخفش»، وكأنه يشير إلى ما عُزِيَ للأخفش من موافقة الكوفيين في هذا التوجيه، غير أن ما صرح به الأخفش في معانيه نصٌّ في موافقة سيبويه؛ إذ يقول:

«وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ فلم يرتفع على مثل ما ارتفع عليه الأول[3]؛ لأن قوله: **(لننزعن)** ليس بطلب علم ولكن لما فُتِحَتْ **(مَنْ)**،و**(الذي)** في غير موضع، **(أيٌّ)** صارت غير متمكنة؛ إذ فارقت أخواتها؛ فتركت على لفظ واحد وهو الضم، وليس بإعراب، وجعل **(أشد)** من صلتها»[4].

وقال الكوفيون في توجيه هذه الآية: «إن قوله **(لننزعن)** عمل في **(مِنْ)** وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقولُ: **(قتلتُ مِنْ كُلِّ قبيلٍ، وأكلتُ مِنْ كُلِّ طعامٍ)** فيكتفى الفعل بما ذكر معه، فكذلك هاهنا عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال: **(أيُّهم أشدُّ)** فرفَع**(أيُّهم)** بأشد كما رفع**(أشد)** بأيهم، على ما عرف من مذهبنا»[5].

يعنون بذلك أن **(أيًا)** في الآية معرب وأنه رُفع بأنه مبتدأ و**(أشد)** خبر، ويكون **(أي)** هنا استفهامية، وجملة **(أيهم أشد)** مستأنفة لا تعلق لها بالفعل**(لننزعن)**، كأنه اكتفى بالجار والمجرور في

(١) أي تخريج الكوفيين إعراب الرفع.

(٢) شرح السيرافي٣/ ١٦٥.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [سورة آل عمران: ٤٤].

(٤) معاني الأخفش٢١٨-٢١٩.

(٥) الإنصاف٢/ ٧١١-٧١٢، وانظر: شرح السيرافي٣/ ١٦٥، التعليقة٢/ ١٠٦، إعراب النحاس٣/ ٢٤-٢٥، مشكل إعراب القرآن١/ ٦٢، الكشاف٤/ ٤٣، أمالي ابن الشجري٣/ ٤٢، كشف المشكلات٢/ ٨٠٠، المحرر الوجيز٤/ ٢٦، البيان٢/ ١٣٢، التبيان٢/ ٨٧٨، شرح المفصل٣/ ١٤٦، شرح الكافية٣/ ٦٢، الارتشاف٢/ ١٠١٧، مغني اللبيب١/ ٥١٥.

قوله: **(من كل شيعة)** كما يقال: (**لأقتلنَّ مِنْ كلِّ قبيلٍ، ولآكُلنَّ مِنْ كـلِّ طعـامٍ)** ثـم ابتـدأ: أيهـم أشـد عـلى الرحمن عتيًّا؟ مستفهمًا.

أما وجه اعتراض البصريين على تخريج الكوفيين فهو أن قولهم خـلاف الظـاهر مـن حيـث إن قوله: **(لننزعن)** فعل متعدٍّ فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقـدر، و**(أيُّهم)** يصـلح أن يكـون مفعولًا، وهو ملفوظ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر[1].

فالصحيح إذًا في مذهب البصريين أن تكون (أيٌّ) هنا موصولة لا استفهامية.

(١) الإنصاف٢/ ٧١٤.

المبحث الثالث

اعتراضاته على المدرسة البغدادية

المسألة الأولى

مجيءُ (ذَا) الإِشَارِيَّة بمعنى (الَّذي)

لما كان كلٌّ من اسم الإشارة والموصول داخلاً تحت قبة المبهم من الأسماء في عُرف المتقدمين من النحاة، وكان هناك من أفراد الإشارة ما يشابه لفظُهُ لفظَ الموصول ويقع في مواقع كالتي يقع فيها الموصول، كان ذلك حقلاً لنشوء الخلاف بين جهتي النحاة في اطراد مجيء أسماء الإشارة جميعًا بمعنى الموصول أو عدم اطراده .

فالبصريون لم يجوزوا مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول إلا في «ذا» شريطة ثلاثة أمور :

أحدها : أن تقع بعد **(ما)** أو **(من)** الاستفهاميتين، نحو : «ماذا صنعتَ؟»،و«مَنْ ذَا قَابَلْتَ؟» .

الثاني : أن تكون كلمة **(مَنْ)** أو **(ما)** مستقلة بلفظها وبمعناها وبإعرابها،فلا تركب إحداهما مع «ذا» تركيبًا يجعلهما معًا كلمة واحدة في الإعراب، وفي حالة التركيب تلك توصف «ذا» بأنها ملغاة إلغاءً حكميًّا، لا حقيقيًّا، لأن وجودها الحقيقي أمر ثابت باعتبارها جزءًا من غيرها، أما وجودها المستقل فقد أُلغي بسبب التركيب مع «ما» و «من» الاستفهاميتين .

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

ومثلُ «مَا» ذَا بعدَ «مَا» استفهام　　　أو «مَنْ» إذا لم تُلْغَ في الكَلَام

ومثال (ذا) الملغاة: «ماذا الكتابُ؟»، «مَنْ ذا القائمُ؟»، فكلمة «ماذا» ومثلها «من ذا» اسم استفهام وليست موصولة .

الثالث : ألا تكون **(ذا)** إشارية بقرينة السِّياق، نحو : «ماذا الكتابُ؟»، «مَنْ ذا الشاعرُ؟» تريد : ما هذا الكتابُ ؟ ومن هذا الشاعرُ؟ فإن لم يتقدم على **(ذا)** **(ما)** أو **(من)** الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة[1].

---

(١) انظر: الكتاب١/ ٤٠٤-٤٠٥ بولاق ،٢/ ٤١٦-٤١٧ هارون، معاني الزجاج١/ ٢٨٧، إعراب النحاس١/ ٢٤٣، شرح السيرافي٣/ ١٨٥، الحجة للفارسي٢/ ٣٢٠، أمالي ابن الشجري٢/ ٤٤٣، الإنصاف٢/ ٧١٧، شرح المفصل٤/ ٢٤،

واشتهر بين النحويين أن الكوفيين يجيزون في أسماء الإشارة كلها أن تستعمل موصولات، فيجيزون مجيء **(ذا)** وجميع أسماء الإشارة موصولة، سواء كانت بعد **(ما)** الاستفهامية أو لا، واحتجوا على ذلك بوروده في كتاب الله وكلام العرب.

فمما احتجوا به من القرآن:

قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ**﴾[1]، والتقدير عندهم: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، و**(أنتم)** : مبتدأ، و**(هؤلاء)**: خبره، و**(تقتلون)**: صلة هؤلاء.

وقوله تعالى: ﴿ **هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ** ﴾ [2]، والتقدير: ها أنتم الذين جادلتم عنهم، فـ**(أنتم)**: مبتدأ، و**(هؤلاء)** : خبره، و**(جادلتم)**: صلة هؤلاء.

وقوله تعالى: ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ** ﴾ [3]، والتقدير: ما التي بيمينك، فـ**(ما)** مبتدأ، و**(تلك)** خبره، و**(بيمينك)**: صلة تلك[4].

وأما ما احتجوا به من كلام العرب:

فقول القائل[5]:

عَدَسْ ما لِعبَّادٍ عليكِ إِمارةٌ ... أَمِنْتِ وهذا تحملينَ طليقُ

والتقدير عندهم: والذي تحملين طليق.

وقد عزا الفارسي هذا المذهب **للبغداديين** في كتبه ولم يُشِرْ إلى الكوفيين مطلقًا على الرغم من

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ١٦٨، شرح الكافية للرضي٣/ ٢٣، الارتشاف٤/ ١٠١٠، أوضح المسالك١/ ١٦٢، شرح ابن عقيل١/ ١٥١، شرح التصريح١/ ١٦٣، حاشية الصبان١/ ٢٥٧.

(١) [سورة البقرة: ٨٥].

(٢) [سورة النساء: ١٠٩].

(٣) [سورة طه: ١٧].

(٤) انظر: معاني الفراء١/ ١٣٨، ٢/ ١٧٧، معاني الزجاج١/ ٢٨٧، إعراب النحاس١/ ٢٤٣، الإنصاف٢/ ٧١٧.

(٥) هو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، أنشد هذا البيت يهجو به عباد بن زياد بن أبي سفيان، والبيت من شواهد: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٨-١٣٩، ومعاني الزجاج١/ ٢٨٨، وإعراب النحاس١/ ٢٤٣، وأمالي ابن الشجري٢/ ٤٤٣، و الإنصاف ٢/ ٧١٧، وشرح المفصل ٤/ ٢٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ١٦٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٣، والمقاصد الشافية للشاطبي١/ ٤٦١، وأوضح المسالك١/ ١٦٢، و شرح التصريح ١/ ١٦٥، وشرح الأشموني١/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ٦/ ٤١، وشرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٢٠ وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧٥.

و**عَدَسْ**: صوت زجر للبغل. و**عباد**: هو ابن زياد بن أبي سفيان، وكان معاوية قد ولاه سجستان، واستصحب يزيد بن مفرغ معه.

صراحة نسبة القول إلى رجال المذهب الكوفي؛ كالفراء وغيره، وجمهور الخلافيين يعزون هذا المذهب للكوفيين والمذهب الكوفي، **غير أنني آثرت بهذا الإبقاء على موضع تناول تلك القضية وما يليها هنا في هذا المبحث أنْ أوثِّق هذا العزو الذي فعله أبو عليٍّ؛ إذ ليست هذه بأول مسألة يعزو فيها الرجل للبغداديين مسألةً وهي نحوٌ كوفيٌّ ،فلعله لا يرى فرقًا بين المذهبين ولا بين المدرستين ولا بين المصطلحين ،وهو ما يركن إليه المحققون ويؤيدهم البحث.**

قال الفارسي : «**والبغداديون** يجيزون أن يكون **(ذا)** بمنزلة **(الذي)** في غير هذا الموضع، ويحتجون في ذلك بقول الشاعر -وذكر بيت ابن مفرغ- فيذهبون إلى أن المعنى: والذي تحملين طليق، ويحتجون أيضا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ**﴾ فيتأولونه على أن المعنى: ما التي بيمينك»[1].

ومثل ذلك ذكر في كتاب الشعر ناسبًا هذا المذهب **للبغداديين**[2].

وهذا يعضد القول بأن أبا علي يطلق البغداديين في كثير من الأحيان قاصدًا بهم الكوفيين؛ لأن أحدًا من النحويين والخلافيين لم يعزُ هذا المذهب إلى البغداديين أو أحد من رجالهم.

ولعل الفارسي يقصد بذلك أبا إسحاق الزجاج فإنه قد نحا في هذه القضية نحو الكوفيين ولفَّهُمْ، فتراه يقول في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ**﴾ : «هؤلاء في معنى الذين، وتقتلون صلة لهؤلاء، كقولك: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، ومثله قوله: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ**﴾»[3].

غير أن الزجاج نحوي بصري المذهب، وربما عده الفارسي من البغداديين لموافقته الكوفيين في مسائل ليست بالقليلة، وكذلك «كان يخالف جمهور البصريين في مسائل نحوية وصرفية كثيرة»[4].

ومن الذين وافقوا الزجاج من متأخري البغداديين في هذا المذهب: الزمخشري[5]، و نحا نحوه الباقولي[6].

وعلى أية حال فلندعْ أبا عليٍّ يبين وجه اعتراضه على من سماهم البغداديين؛ إذ ذهب إلى أن هذا

---

(١) الحجة٢/ ٣٢٠.

(٢) الشعر٣٨٨ .

(٣) معاني الزجاج١/ ١٦٧.

(٤) المدارس النحوية للأستاذ الدكتور شوقي ضيف ١٣٨.

(٥) انظر الكشاف١/ ٢٩٢ في تفسير قوله تعالى: «ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم»، وتبعه البيضاوي في تفسيره١/ ٩٢، وتعقبهما الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي٢/ ١٩٦.

(٦) كشف المشكلات١/ ٦٥.

القول دعوى لا دليل عليها وجعل يذكر حجته فقال:

« ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على **(ذا)** بأنه بمنزلة **(الذي)**، وذلك أن قوله : **(بيمينك)** يجوز أن يكون ظرفًا في موضع الحال فلا يكون صلة.

وكذلك **(تَحْمِلِيْنَ)** في البيت يجوز أن يكون في موضع حال، والعامل في الحال في الموضعين ما في الاسمين المبهمين من معنى الفعل.

وإذا أمكن أن يكون على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة»(١).

وقال: « ويحتمل قوله: **(تحملين)** أمرين لا يكون في واحد منهما صلةً، أحدهما: أن يكون **(تحملين)** صفةً لموصوف محذوف، تقديره: وهذا رجلٌ تحملينَ،فتحذف الهاء من الصفة كما حذفت من قولك:(**الناسُ رجلانِ رجلٌ أكرمتُ ورجلٌ أهنتُ**).....والآخر: أن يكون صفةً لطليقٍ، فقدمت فصارت في موضع نصب على الحال.

فإذا احتمل غير ما تأولوه من الصلة لم يكن على الحكم بأن **(ذا)** والأسماء المبهمة تُوصلُ كما توصل **(الذي)** دليل»(٢).

إلى غير ذلك من الاحتمالات الإعرابية التي يحتملها الآيات والبيت،والتي أوردها البصريون في كتبهم(٣).

وعند معشر البصريين **(ذا)** وغيرها من أسماء الإشارة باقية على أصلها في كل هذه المواطن لأمور متعاضدة، منها:

الأول: التمسك بالأصل واستصحاب الحال ؛ إذ الأصل في **(ذا)** وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالًّا على الإشارة، و **(الذي)** وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أن لا يحمل عليها(٤)، فالأصل بقاء ما كان على ما كان من الإشارية أو الموصولية، وهو مبدأ استصحاب الحال.

الثاني: أن في تفسير كل ما جاء في النظم القرآني والشعر من أسماء الإشارة بالموصولية فيه إبطالٌ للمعاني، كما ذكر المبرد مخطِّئًا أصحاب هذا المذهب، نقل ذلك عنه أبو جعفر النحاس(٥).

---

(١) الحجة ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) كتاب الشعر٣٨٨-٣٨٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي٣/ ١٨٥، مشكل إعراب القرآن ١/ ٥٩، أمالي ابن الشجري٢/ ٤٤٣، الإنصاف٢/ ٧١٩، إعراب العكبري١/ ٨٦، شرح المفصل٤/ ٢٤، شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٦٩، شرح التصريح١/ ١٦٥ .

(٤) الإنصاف٢/ ٧١٩ .

(٥) إعراب النحاس١/ ٢٤٣.

الثالث: أن **(ها)** التنبيه لا تدخل على الموصولات[1]، فكيف يطرد مجيء اسم الإشـارة موصـولًا وهذه القرينة الدامغة، خاصة وأن جُلَّ المواضع التي استدل بها الكوفيون على مذهبهم كانت قـرائن الإشارية فيها أظهر من قرائن الموصولية؛ كهاء التنبيه في **(هذا)**،و**(هؤلاء)**، التي تـأتي لتخصـص اسـم الإشارة بالقريب، ولام البعد وكاف الخطاب في **(ذلك)**،و**(تلك)** اللتين تأتيـان لتوجيـه الإشـارة نحـو المتوسط والبعيد، وهذه القرائن لا حاجة لها في الموصولات، لأن المعرَّفَ بالموصـولية يُفهـم قربـه أو بعده من خلال صلته التي يتعرف بها، أما الإشارة فإنها قد تفتقر إلى هذه القـرائن الموجِّهـة فتـزاد في لفظها وفق مقتضى هذا الافتقار، وكل زيادة في المبني يقابلها – ولابد – زيادة في المعنى .

كما أننا إذا تتبعنا اسم الإشارة في النظم القرآني وجدنا مواضع كثـيرة[2] لا يسـتقيم فيهـا الـنظم والمعنى لو فسرنا الإشارة فيها بالموصولية، والمعنى أصل، والإعراب فرع في قولٍ .

فنخلص من ذلك إلى أن تعميم المسألة لتصير قاعدة مطردة محض افتيات على النصوص، والميل إلى القول بتجويز استعمال كل اسم إشارة موصولاً دون قيد أو شرط كما ذهب الكوفيون ومـن نحـا نحوهم قولٌ غير سديد، فلا ينبغي تخريج القرآن عليه ؛ ولا يخـرج القـرآن عـلى الوجـه المرجـوح في الإعراب باتفاق المحققين .

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح التصريح١/ ١٦٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال: سور: البقرة: ٢٤٥، لقمان: ١١، الفرقان: ١٧، ٤١، المدثر: ٢٥.

المسألة الثانية

إعرابُ الأسْماءِ السِّتَّةِ منْ مَكَانَيْنِ

وتلك قضية أخرى يعزو الفارسي الخلاف فيها للبغداديين، وهي مما اشتهرت نسبتها للكوفيين، ودارت رحاها في البيت الكوفي ،ففي الخلاف الذي نشب بين النحاة في إعراب الأسماء الستة المعتلة **ذهب الكوفيون** إلى أنها معربة من مكانين، ويعنون بذلك أنها معربة بالحركات على ما قبل حروف المد، وبالحروف أيضًا، فإذا قلت: **(هذا أخُوكَ)** فهو مرفوع وعلامة رفْعه الواو والضمة التي قبلها، وإذا قلت: **(رأيتُ أخَاكَ)** فهو منصوب وعلامة نصبه الألف والفتحة التي قبلها، وإذا قلت: **(مررتُ بأخِيْكَ)** فهو مجرور وعلامة جره الياء والكسرة التي قبلها.

وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب على خلاف بين البصريين في هذه الحروف هل هي حروف إعراب أم دلائل الإعراب؟[1]

وفي شأن هذا الخلاف قال الفارسي: « وفيما قالته العرب من قولهم: **(هذا فِيَّ) دلالةٌ على فساد قول** من قال من **البغداديين** إن هذه الكلم معربةٌ من مكانين»[2].

وقال أيضًا : « من الأسماء التي يتبع فاؤها عينها ؛ كأم، وحم، وأب، وأخ، ونحو ذلك مما يتبع فيه العينُ الفاءَ، والبغداديون يسمون ذلك المعرب من مكانين»[3].

وقال في موضع آخر- عازيًا المذهب للكوفيين-: «..لأن الحركة التي للإعراب تجري مجرى الإعراب؛ ألا ترى الكوفيين سموا: باب **(امْرِئٍ)** المعرب من مكانين»[4].

فهذه القضية من التي ذكر الفارسي فيها البغداديين قاصدًا الكوفيين؛ بدليل تفسيره ذلك في الموضع الأخير، وعلى أيٍّ فالذي يعنينا هنا ما احتج به الفارسي على فساد هذا المذهب، فقد أورد البصريون احتجاجات كثيرة تجدها في مظانها، ولكن كيف استدل الفارسي على فساد مذهبهم؟ هو ما نعرضه الآن.

---

(١) انظر:المقتضب٢/ ١٥٣، تهذيب اللغة١٥/ ٢٨٧، الإنصاف١/ ١٧، أمالي ابن الشجري٢/ ٢٤٣، التبيين٩٠، شرح المفصل ١/ ٥٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ١٢٠، شرح التسهيل١/ ٤٣، شرح الكافية للرضي١/ ٧٧، التذييل والتكميل١/ ١٥٩، الارتشاف٢/ ٨٣٨، شرح جمل الزجاجي لابن الفخار١/ ٥٩، همع الهوامع١/ ١٢٥.

(٢) المسائل الشيرازيات١/ ٣٢٩.

(٣) المسائل العضديات١٨٥.

(٤) المسائل البصريات٢/ ٨٥٢.

بادئ ذي بدء يرى أبو علي أن هذا الذي نحا إليه البغداديون أو الكوفيون نحوٌ فاسد من وجهين:

الأول: أن هذه الحروف -يعني الألف والواو والياء- قد تبِعَتْ ما ليس بحركة إعراب في نحو قولهم: (**هذا فِيَّ**)، كما تبعت حركات الإعراب في نحو قولهم: (**مررْتُ بامْرِئٍ**)، وكذلك تبعت في نحو قولهم: (**هذان ابنما زيدٍ**)، كما تبعت حركة الإعراب في قولهم: (**رأيت ابنمًا**)[1].

يقصد الفارسي أن حرف العلة في (**فِيَّ**) قد جاء بعد كسر، وهو ليس بحركة إعراب ؛ لأن الكلمة في موضع رفع خبر، والفاء في الكلمة محركة بالكسر وليس الضم، فأصل الكلمة: فُوْيَ بالإضافة إلى ياء المتكلم؛ إذ ما قبل ياء المتكلم يتحرك بالكسرة، ومن ثَمَّ قالت العرب: (**فِيَّ**) في النصب ولم يقولوا: فايَ، والنصب والجر مثل الرفع في هذا، فتقول:كسرتَ فِيَّ وفِيْ فِيَّ .

وما قيل في هذا يقال في : (**هذان ابنما زيدٍ**)، فلما تبعت أحرف العلة في هذه الأمثلة ما ليس بحركة إعراب، كان في ذلك دلالةٌ على أن مذهب البغداديين في كون هذه الأسماء معربة من مكانين مذهبٌ منقوضٌ.

الوجه الثاني: أن هذه الحركة التابعة للإعراب قد جاءت في فاء الفعل، وذلك قولهم: رأيتُ مَرْءًا، وهذا مُرْؤٌ، ومررتُ بِمِرْئٍ، وفاء الفعل لم تتحرك بحركة إعراب في شيء كما تحركت العين واللام بها، فإذا أدى القول بذلك إلى ما تدفعه الأصول وجب أن يكون فاسدًا[2].

ويستدل أبو علي في هذا الوجه بالسماع الوارد لغة في(**امرئٍ**)حيث جاء إتباع الفاء في هذه الكلمة لحركة الإعراب وليس العين واللام،فالقول بمذهب البغداديين مدفوعٌ بالأصول ومنقوضٌ بالسَّماع.

أما انتقاضه بالأصول؛ فلأن حرف الإعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره الإعراب لفظًا أو تقديرًا؛ كالدال من (**زيد**) والألف من (**عصا**)، ويطلق على الحرف الذي يتغير للإعراب[3]، ومن ثم فلا يجوز الجمع بين إعرابين، كما لا يجوز الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين[4].

وإنما كان الجمع بين إعرابين فاسدًا لأمور، منها:

الأول: حصول الكفاية بأحد الإعرابين[5].

---

(١) الشيرازيات١/ ٣٢٩.

(٢) الشيرازيات١/ ٣٣٠.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل٢/ ١١٦.

(٤) أمالي ابن الشجري٢/ ٢٤٣.

(٥) شرح الكافية للرضي١/ ٧٧.

الثاني: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية(١).

الثالث: أن العامل لا يُحدث علامتي إعراب في معرب واحد، كما أنه يؤدي إلى بقاء نحو: **(فيك)** على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة، وهذا يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب؛ فإن قولك: **(فُوكَ)** تكون ضمة الفاء والواو بعدها هو كل الكلمة، فإذا كان ذلك إعرابًا فأين المعرب؟(٢).

الرابع: أن الإعراب إنما دخل الكلامَ في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة(٣).

الخامس: أن ما ذهبوا إليه لا نظير له في كلام العرب؛ فإنه ليس في كلامهم معربٌ له إعرابان، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير(٤).

فما ذهب إليه البغداديون لا يستقيم وكلَّ هذه الوجوه التي تنقض ما نحوا إليه،وإنما أُتبِعَ في هذه الأسماء ما قبل الآخرِ الآخرَ إشعارًا بأن هذا الحرف المتبع لما بعده قد كان محل إعراب في حالة الإفراد، ولهذا النحو نظائر، مثل: ابنُمٌ، وابنًما، وابنمٍ، فالقول بالإعراب من مكانين قول خارج عن القياس والأصول.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح التسهيل١/ ٤٣.

(٢) التبيين للعكبري٩٨، شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢١.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٠، شرح المفصل١/ ٥٢.

(٤) الإنصاف١/ ٢١.

المسألة الثالثة

ضَمِيْرُ الفَصْلِ

والفصل مصطلح بصري، و المقصود منه في هذا الباب ؛ هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، وبعض البصريين يسمونه : زائدة، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين: عمادًا، وبعضهم يسميه: دعامة(١).

وقد اشترط البصريون في الضمير الذي يقع فصلًا ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى.

الثاني: أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر مما يدخل عليه الأفعال والحروف؛ نحو إن وأخواتها، وكان وأخواتها.

الثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات(٢).

وتسمية البصريين له فصلًا؛ لأنه فصل به بين المبتدأ والخبر بدلالته على أنه ليس منْ تمامه، بل هو خبره، وقيلَ: سُمِّيَ فصلًا؛ لأنه فُصل به بين الخبر والنعت، فالإتيان به يوضح أن الثاني خبر لا نعت، لأنك إذا قلت: زيدٌ القائمُ، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفةً فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرًا لا صفةً(٣).

وقيل: سمي فصلًا؛ لأنه يجمع أنواعًا من التبيينفيؤكد الخبر للمخبَر عنه، ويفصل الخبرِ منَ الصفة، فيعين ما بعده للإخبار لا للوصف، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريبٌ منَ المعرفة(٤).

وتسمية الكوفيين له عمادًا؛ لأنه يُعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول، لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية؛كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط(٥).

---

(١) انظر: الكتاب١/ ٣٩٤بولاق،٢/ ٣٨٩هارون، المقتضب٤/ ١٠٣، الأصول ٢/ ١٢٥، معاني الزجاج٢/ ٤٩٢، معاني الفراء١/ ٥١، ٢٤٨، شرح السيرافي٣/ ١٥٨، التعليقة٢/ ٩٩، إعراب النحاس١/ ١٨٤، الإنصاف٢/ ٧٠٦، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٩٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٠.

(٣) انظر: الأصول٢/ ١٢٥، شرح السيرافي٣/ ١٥٨، الإنصاف٢/ ٧٠٦، شرح المفصل٣/ ١١٠، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٢، شرح الكافية للرضي٢/ ٤٥٦، التذييل والتكميل٢/ ٢٨٥، الجنى الداني٣٥٠، مغني اللبيب٤/ ٣٤٦، المساعد١/ ١١٩، شرح التصريح١/ ٣١٤، همع الهوامع١/ ٢٣٥، حاشية الصبان١/ ٤٢٢.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٩٦.

(٥) شرح الكافية للرضي٢/ ٤٥٦، التذييل والتكميل٢/ ٢٨٥.

وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الوضع؛ لأن فيه ضربًا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل؛ نحو: **(قمتُ أنا)**،و**(اسكنْ أنتَ)**، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى ؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى، ولهذا يسميه سيبويه وصفًا[(١)].

وتسمية أهل البصرة له فصلًا أقرب إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يُسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير كان تسميته فصلًا أحرى من تسمية الكوفيين، فإنهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر[(٢)].

وقد نشأ الخلاف بين البصريين الكوفيين في كون ضمير الفصل له محل من الإعراب أو لا:

فقال البصريون: لا محل له من الإعراب، وقال الكوفيون: له محل من الإعراب، واستدل الفريقان بأدلة وحجج تدعم قوله وتؤيد مذهبه.

قال الفارسي في حكاية الخلاف بين الفريقين :

« العرب تجعل **(هو)**،و**(أنت)** وأخواتها فصلًا بين المبتدأ وخبره إذا كان خبره معرفةً أو قريبًا من المعرفة، نحو قولهم: **(كان زيدٌ هو خيرًا منك)**،و**(كان عمروٌ هو العاقلَ)**.

فإن سأل سائل فقال: (هو) ما موضعها من الإعراب؟

قيل له: لا موضع لها، والدليل على أنه لا موضع لها أنه لا يخلو أن يكون لها موضع أو لا موضع لها.

فإن كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون مبتدأ أو خبرًا، فإن كان مبتدأ فيصير لا خبر له، وإن كان خبرًا كان بلا مبتدإٍ، فلما فسد هذا عُلم أنه لا موضع لها من الإعراب»[(٣)].

وفي تعليل دخول هذه الضمائر قال :

« قال **البغداديون**: دخلت بين الوصف والموصوف، وهذا يفسد من قبل أنَّا إذا قلنا: **(كان زيدٌ هُوَ القائمَ)** فقد فصلنا بغير دخولها، وإنما دخلت عند أصحابنا-يعني البصريين- لتكون مُؤذِنةً أن الاسم الذي يجيء بعدها معرفة وما يقرب من المعرفة.

كما أنك إذا قلتَ: **(قامتْ هندٌ)**،أو**(قامَا الزيدانِ)** فقد علمت أن هاهنا **(التاء)**آذنتْ وعُلِمَ بها أن

(١) شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٠.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني٢/ ١٢٩.

(٣) المسائل المنثورة١٢٠-١٢١.

ما يجيء بعدها مؤنث، وإن كان يُعلم بالخبر أن الاسم مؤنث إذا لُفِظَ به.

ومن هاهنا أشبهت(**هو**) في الموضع حرف المعنى، إذ صارت يُعلم بها ما يجيء بعدها كما يُعلم بحرف المعنى[1].

وقوله: « دخلت لتفصل الوصف والموصوف» المراد به الفصل بين الخبر والنعت، فالإتيان به يوضح أن الثاني خبر لا نعت.

وهذا التعليل تعليل البصريين؛ كما ذكر السيرافي[2]، وابن الأنباري[3]، وأبو حيان[4]، ونسبه ابن السراج للفراء[5]، والفارسي -في التعليقة- للكوفيين[6]، والرضي للمتأخرين[7].

قال الفارسي: «وإنما فصل لأنك إذا قلت: **(كان زيدٌ الطويلَ)** فقد يجوز أن تريد بـ**(الطويل)** نعتًا لزيد، فإذا جئت بـ**(هو)** علمت أنها متضمنة للخبر.

قال أبو علي: هذا اعتلال للكوفيين، وعند أبي العباس أن الفصل إنما زيد ليؤذن أن الخبر معرفة»[8].

وقد ذهب الفارسي إلى فساد هذا الاعتلال وانكساره ونقل هذا عن المبرد قائلًا: «قال أبو العباس: وهذا ينكسر من قولهم: **(إن زيدًا هو العاقلُ)**؛ لأن في ارتفاعه دليلًا أنه ليس بنعت»[9].

هذا يعني أن الاعتلال الذي اعتل به الكوفيون لا يطرد؛ لأن قولك: **(كان زيدٌ هو العاقلَ)**،و**(إنَّ زيدًا هو العاقلُ)** يكسر العلة ويُفقدها تأثيرها مما يفسد مذهب القائلين به.

ويفسد الفارسيُّ تعليلهم من وجه آخر قائلًا:

«لو كان هذا الاعتلال للفصل صحيحًا لوجب أن يزاد الفصل بين ما ابتدئ به من النكرة نحو: **(ما رجلٌ هو خيرٌ منهُ)**، ليُعلمَ أن **(خيرًا منه)** قد يجوز أن يكون صفة لرجل، كما أن**(الظَّريفَ)** في **(كان**

---

(١) المسائل المنثورة ١٢١.

(٢) شرح السيرافي٣/ ١٥٨.

(٣) الإنصاف٢/ ٧٠٦.

(٤) التذييل والتكميل٢/ ٢٨٥.

(٥) الأصول٢/ ١٢٥.

(٦) التعليقة٢/ ٩٨-٩٩.

(٧) شرح الكافية٢/ ٤٥٦.

(٨) التعليقة٢/ ٩٩.

(٩) السابق٢/ ٩٩.

زيدٌ الظَّريفَ) يجوز أن يكون وصفًا لزيد؛ ومن قول الجميع: إن الفصل لا يقع بين النكرات»[1].

يقصد أبو علي أن الفصل لو كان لتلك العلة التي اعتل الكوفيون بها لكان أولى أن يدخل بين المبتدأ النكرة وما بعدها، وفي إجماع النحاة على أنه لا فصل بين النكرات دليلٌ على ردِّ هذا الاعتلال وفساده.

ويمكن الخروج من هذا الاختلاف بأن نقول إن هذا الاعتلال إنما يسلم لقائليه في تلكم المواضع التي يُتَصَوَّرُ فيها اللبس بين الخبر والنعت؛ مثل: **(زيدٌ هو القائمُ)**،و**(إنما زيدٌ هو القائمُ)**، ونحوها.

أما ما لا يُتصور فيه هذا اللبس فلا داعي إلى التمسك به تعليلًا.

❁ ❁ ❁

(١) التعليقة٢/ ٩٩.

المسألة الرابعة

مجيءُ (لْيسَ) حَرْفَ عَطْفٍ

تباينَتْ آراءُ النحاة في باب عطف النسق بخصوص **(ليس)**، فحكى بعضهم[1] عن **الكوفيين**، وبعضهم[2] عن **البغداديين** أن **(ليس)** حرف عطف بمنزلة **(لا)**، وأنكر البصريون ذلك ورفضُوه لاحتمال تأويل ما استدل به الأولون بأن (**ليس**) باقيةٌ على أصلها في النسخ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ونسب ثعلبٌ هذا المذهب للفراء قائلًا:

«والفراء يقول: إذا حسنت **(ليس)** موضع **(لا)** جاز، وأنشد[3]:

إنما يَجزي الفتى لْيسَ الجَمَلْ»[4].

فـ**(الجَمَل)** عندهم معطوف على الفتى بـ**(ليسَ)**، كأنه قال: لا الجملُ[5].

واستدلوا أيضًا بقول القائل[6]:

أينَ المفرُّ والإلهُ الطَّالبُ والأشْرَمُ المغْلوبُ ليسَ الغالبُ

ويتناول الفارسي هذه القضية بادئًا الحديث بنسبة القول **للبغداديين** أو طائفة منهم، ثم حكى ما ذهبوا إليه قائلًا:

---

(١) كالنحاس، وابن بابشاذ، والهروي، وابن مالك، وانظر: الأزهية١٩٦، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع١/ ٣٣٩، شرح الكافية الشافية لابن مالك٣/ ١٢٣٢، التسهيل١٧٤، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٧٧، الجنى الداني٤٩٨، مغني اللبيب٣/ ٥٦٥، شرح التسهيل للسلسيلي٧٧٨، المساعد٢/ ٤٤٣، همع الهوامع٥/ ٢٦٣، شرح أبيات المغني للبغدادي٥/ ٢١١.

(٢) كالفارسي، وابن عصفور، وانظر: المسائل الحلبيات٢٦٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٥، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٧٧، مغني اللبيب٣/ ٥٦٥.

(٣) عجز بيت للبيد في ديوانه١٤١، وصدره فيه: ***فإذا جُوزيتَ قرضًا فاجزه***، وهو من شواهد: سيبويه١/ ٣٧٠، ومجالس ثعلب٤٤٧، والحلبيات٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٢٥، وشَرحها لابن أبي الربيع١/ ٣٣٩، وخزانة الأدب١١/ ١٩١ .

(٤) مجالس ثعلب٤٤٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٢٥.

(٦) قائله نفيل بن حبيب في قصة الفيل، والبيت من شواهد: شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٣، ومغني اللبيب٣/ ٥٦٥، وشرح التسهيل للسلسيلي٧٧٨، وهمع الهوامع٥/ ٢٦٣، وشرح شواهد المغني٥/ ٢٢١.

«والبغداديون أو طائفة منهم قد أجازوا هذا فحكوا: **(قامَ القومُ ليسَ زيـدًا)**،وقالوا: إن شئت صيرت **(ليس)** نسقًا، فرفعت الاسم بعدها على النسق،قالوا: وقد حكي عن بعض العرب أنهم قد قالوا: **(ذاكَ ليسَ واحدٌ ولا اثنان)**، فرفعه»[1].

ويردُّ الفارسي هذا المذهب بقاعدة عامة تُستخلص من خلال استدلاله،وهي: أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال؛ «ألا ترى أنه يجوز أن يضمر فيها القصة والحديث، ويكون التأويل: ليس القائلُ واحدٌ منهم، أي: ليس الأمر القائلُ واحدٌ منهم، فحذف الخبر.

قالوا: فإن قلت: قام عبدُ الله ليس زيدٌ، لم يكن إلا الرفع، و**(ليس)** نسق، ولا يكون استثناء؛لأنه لا يُستثنى واحدٌ من واحد، قال أبو الحسن: وهذا عندنا على معنى: ليس زيدٌ قائمًا، فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه، ولا يكون استثناء، ولكن جملةٌ أتبع جملةً»[2].

ثم تناول بيت لبيد الذي احتجوا به مسقطًا حُجيته لأمرين:

أحدهما: أن سيبويه والبصريين أنشدوه برواية مختلفة بلفظ:

إنما يَجزي الفتى غيرُ الجَمَلْ[3].

قال ثعلب: «قال سيبويه: يقول: ليس الجملُ يجزي، فجعله فعلًا محذوفًا واستراح»[4].

وأبطل الفارسي الاحتجاج بهذا الشاهد على أن (ليس) حرف عطف؛ «ألا ترى أنه يجوز أن يكون **(الجَمَل)**خبر **(ليس)**،كأنه قال: ليس الذي يجزي الجمل، أي: إنما هو الفتى ليس إياه، ويجوز أن يكون **(الجمل)** اسم **(ليس)**، والخبر مضمر، كأنه قال: ليس الجملُ جازيًا»[5].

وما ذهب إليه الفارسي في تأويله بيت لبيد وإبطال الاحتجاج به على أن **(ليس)** حرف عطف، وأنه باق على أصله هو تأويل البصريين ومذهبهم، حيث رأوا أن هذا الشاهد لا حجة فيه لاحتمال أن يكون **(الجمل)** اسم **(ليس)**، وخبره محذوف لفهم المعنى، كأنه قال: ليس الجملُ جازيًا، وقد يجوز حذف خبر **(ليس)** في ضرورة الشعر[6].

---

(١) الحلبيات٢٦٤.

(٢) الحلبيات٢٦٤.

(٣) انظر سيبويه٢/ ٣٧٠بولاق،٢/ ٣٣٣هارون، المقتضب٤/ ٤١٠، الأزهية١٩٦.

(٤) مجالس ثعلب٤٤٧.

(٥) الحلبيات٢٦٥.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٢٥، شرح الجمل لابن أبي الربيع١/ ٣٣٩، الخزانة١١/ ١٩٢.

وكذلك أوَّلَ البصريون بيت نفيل بن حبيب كما ذكر ابن مالك: «بأن يجعل **(الغالبَ)** اسم **(ليس)**، ويجعل خبرها ضميرًا متصلًا عائدًا على **(الأشرم)**، ثم حذف لاتصاله كما تقول: **(الصديقُ كانهُ زيدٌ)**، ثم تحذف الهاء تخفيفًا كما تحذفها من نحو: **(زيدٌ ضربَهُ عمرٌو)**،فيصير: **(زيدٌ ضربَ عمرٌو)**»(١).

قال ابن هشام: « قال ابن مالك: وهو في الأصل ضميرٌ متصل عائد على الأشرم، أي: ليسَهُ الغالبُ، كما تقول: **(الصديقُ كانهُ زيدٌ)**، ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه: أنه لولا تقديره متصلًا لم يجز حذفه وفيه نظر»(٢).

أي: وفي تقديره الضمير متصلًا نظرٌ ؛ لأنه يمكن أن يقدر منفصلًا: ليس الغالب إياه.

واحتج المجيزون بأنه قد استُعمِل **(لكنْ)** حرف عطف، وقد أُعمِل عمل الفعل، فكذلك يكون **(ليس)** حرف عطف، وإن كان قد أعمل عمل الفعل.

ويردُّ الفارسي هذا الاحتجاج بأنه « ليس استعماله حرف عطف بواجب من حيث أُعمل عمل الفعل، ألا ترى أنك تجد أشياء كثيرة أُعملت عمل الفعل ولم تستعمل حروف عطف، فإذا كان كذلك لم يحكم بأنها حرف عطف حتى تقوم على ذلك دلالة قاطعة، فأما الحكم بأنها حرف عطف لما ذكروا فلا يسوغ لاحتماله غير ذلك»(٣).

ونقل المرادي عن بعض النحاة أن الكوفيين لا يستعملون **(ليس)** على معنى العطف حقيقة قائلًا:

«قيل: وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف، لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قامَ زيدٌ ليس عمرٌو، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر **(ليس)**، هذا تحرير مذهبهم، وهو المفهوم من كلام هشام، وابن كيسان، وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين»(٤).

وما نسبه ثعلب للفراء صراحة يردُّ ما نقله المرادي، والصواب ما نحا إليه البصريون من أن **(ليس)** في هذه الشواهد التى احتج بها الكوفيون أو البغداديون باقٍ على أصله، والأصل بقاء ما كان على ما كان، ولا ينتقل عن الأصل القوي إلا بأدلة قاطعة، أما دليل يتطرق إليه الاحتمال فلا يستقيم به الاستدلال.

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٣، الجنى الداني٤٩٨.

(٢) مغني اللبيب٣/ ٥٦٦.

(٣) الحلبيات٢٦٥.

(٤) الجنى الداني٤٩٨-٤٩٩.

ملحق

اعتراضات أخرى لأبي علي الفارسي على النحاة

۞ تصنيف هذه الاعتراضات وأسباب ترك مناقشتها:

قد أحصيتُ في هذا الملحق طائفةً من اعتراضات الفارسي على النحاة تركت تناولها بالدراسة لأسباب تُعرف من خلال تصنيفها:

أولًا: بعض هذه الاعتراضات لم يذكر فيها الفارسي حيثيَّةَ اعتراضه، بل كان يصف المذهب أو الإعراب بالفساد أو عدم الصحة أو عدم القياس فحسب دونهما تعقيب أو بيان لسبب الاعتراض أو دليله أو حجته.

ثانيًا: بعضها لم يكن محض اعتراض، بل كان يرجح قولًا آخر عليه أو يستحسن رأيًا غيره، لقوة قياسه، أو فساد اعتلال الرأي المعتَرَض عليه دون وصفه بالخطأ أو الفساد .

ثالثًا: بعضها كان توجيهًا إعرابيًّا لآية أو لقراءة قرآنية، وكان اختيار أبي علي فيها يخالف اختيار المعتَرَض عليه، لما يترتب عليها في رأي الفارسي من فساد المعنى، وهذه الصنف قليل جدًّا، تركت مناقشته لتعلقها بالمعنى دون الإعراب.

رابعًا: بعضها تركت مناقشته لوجود نظائر له كثيرة في البحث، فاستعضت بها بحثته عنها، دفعًا لتضخم البحث.

وفيما يلي مسرد لتلك الاعتراضات حسب التصنيف المذكور، وقد بلغ إجماليُّها تسعة وثلاثين اعتراضًا:

مسرد الاعتراضات

أولاً: ما لم يذكر فيه حيثية الاعتراض ودليله:

١ - قول الفارسي: «فأما قول أحمد بن يحيى في بعض أماليه : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[١] «تَفْعَلُ من المواترة»، قال: «وَتْرَى ، ثم أبدلوا الواو تاء»فسهوٌ»[٢].

٢- قوله في تجويز الكوفيين صرفَ ما لا ينصرف لأنه ردٌّ إلى الأصل: «وأما ترك صرف ما ينصرف فخطأ ظاهر؛ لأنه ليس برد إلى الأصل»[٣].

٣- قوله في ما ذهب إليه البغداديون من إيقاع(**إيًّا**) للمجرور: « ولم أجد المتقدمين من أصحابنا حكوا شيئًا من ذلك»[٤].

٤- قوله في قول المبرد في الاستثناء: (**أقلُّ رجلٍ رأيتُهُ إلا زيدٌ**) إذا أردت النفي بـ (**أقل**): «ليس هذا الذي ذكر من أنك إذا رأيت قومًا رؤية قليلة بمتعارف ولا شائع عند أصحابنا، وأظنه للبغداديين»[٥].

٥- قوله في تصغير (**اضطراب**) : «والذي أجاز في تحقير اضطراب : أُضَيرِيْب أفحش خطأ عندنا»[٦].

ثانيًا: ما كان اعتراضه ترجيحًا لمذهب آخر:

١- قوله في تخطئة المبرد لسيبويه لأنه جوز حذف حرف النداء في النكرة: «يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله: (**تحذف (يا) في النكرة**) ما كان غير علم مما يعرف بالنداء»[٧].

٢- قوله فيما ذهب إليه الفراء من أنه إذا كان اسم الفاعل معتمدًا على المبتدأ في عمله فلا يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان هذا المعمول لسبب اسم الفاعل؛ فلا يقال عنده: (**عمرًا زيدٌ ضاربٌ أبوه**) ، بل يقال: (**زيدًا عمرًا ضاربٌ أبوه**) فيقدم معمول اسم الفاعل

---

(١) [سورة المؤمنون:٤٤].

(٢) الشيرازيات٢/ ٥٩٠.

(٣) المختار من التذكرة ٣١٥.

(٤) العضديات٤٠.

(٥) البصريات١/ ٣٤٢.

(٦) البصريات١/ ٢١٨.

(٧) التعليقة١/ ٣٧٤.

عليه لا على مبتدئه، وأجاز ذلك البصريون والكسائي.

وذكر الفارسي قول ثعلب: إن قول الفراء هو القياس، ثم عقب بقوله: «فأما قول ثعلب في المسألة الأخرى أن القياس ما قال الفراء، فإنه ليس بقياس...»(١).

٣- قوله في حكاية مذهب الجمهور من إثبات الواو إذا اتصل الضمير بها: «وبذلك جاء التنزيل في قوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٢)، وهذا أقوى في القياس وأشيع مما حكاه سيبويه عن يونس من أنه يقول: (**أعطيتكُمُهُ**)؛ لأن مواضع الضمير وما يتصل به قد رُدَّت فيها الأشياء إلى أصولها في غير هذا كقولهم: والله، وحقِّكَ، فإذا وصلوه بالضمير قالوا: بِكَ لأفعلنَّ»(٣).

٤- قوله في تركيب(**مهما**): «قال سيبويه: سألت الخليل عن (**مهما**) فقال: هي(**ما**) أدخلت عليها(**ما**)، وأبدل الألف كراهية التقاء المثلين، وقد يجوز أن يكون (**مَهْ**) كـ(**إذ**) ضُم إليها(**ما**)، وقول الخليل عندي أقوى»(٤).

٥- قوله في رد سيبويه على الخليل قوله ببناء (**أيٍّ**) وتنوينه: «كان الخليل يقول: (**اضرب أيٌّ أفضل**) فيبني (**أيًا**) وينونه، وقال سيبويه: لا أرى ذلك في القياس ولكن أقول: (**اضرب أيًا**)، قال أبو علي: لقول الخليل وجهٌ، وذلك أن التنوين قد يدخل مع البناء في مثل(صهٍ)، (ومهٍ) فكذلك أيضًا هاهنا يدخله البناء كما يدخل ثَمَّ»(٥).

٦- قوله في حذف ألف ضمير المؤنث(**ها**) في الوقف في حكاية المازني عن الكسائي: «هذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالمتسع في الاستعمال ولا المتجه في القياس»(٦).

٧- قوله في توجيه كسر الهاء في (**أنْبِيْهِم**) في حال ترك الهمز من (**أنبئهم**) بأنه لما خفف قلبت الهمزة ياء، هذا الذي رفضه سيبويه، فعقب عليه الفارسي قائلًا: «والوجه الآخر: أن تقلب الهمزة إلى الياء قلبًا، وهذا وإن كان سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه، عن قوم من العرب، وإذا اتجهت له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخطأ»(٧).

٨- قوله في دعوى الزجاج أن المصدر عند النحويين في باب (**حاضت حيضًا ومحاضًا ومحيضًا**)

---

(١) البصريات١/ ٥٤٥-٥٤٦.

(٢) [سورة هود:٢٨].

(٣) الحجة١/ ١٠٦، الشيرازيات١/ ٢٧١، العسكريات٦٠.

(٤) البغداديات٣١٣.

(٥) المسائل المنثورة١٣٠.

(٦) الحجة١/ ١٣٩.

(٧) الحجة٢/ ١٣.

هو (**المَفْعِل**): «ليس (**مَفْعِلٌ**) في هذا الباب في المصادر قياسًا مطردًا، إنما يحكى فيما جاء فيه، كذلك مذهب سيبويه عندي..»[1].

٩- قوله في من جوز مثل: (**وَدَعَ**): «فأما الشَّاذُّ عن الاستعمال المطرد في القياس، فكما في (**يدع**)، و(**يذر**) فماضي هذا لا يمنع منه القياس، ألا ترى أنه لا تجد في كلامهم مضارعًا لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا، فلهذا شذ عن القياس نظائره، فصار قول الذي يقول: (**ودع**) شاذًّا عن الاستعمال»[2].

١٠- قوله في إجازة البغداديين جمع (**طلحة**) ونحوه من الأسماء بالواو والنون: « والذي ثبت به الاستعمال خلاف ما أجازوه»[3].

١١- قوله في اعتلال الزجاج لقول سيبويه في نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَئِن جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[4] أن الذي يعتمد عليه اليمين اللام الثانية بأن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة؛ لأنك إنما حلفت على فعلك لا على فعل غيرك: «وهذا الذي اعتل به فاسد جدًّا ضعيف»[5].

١٢- قوله في حكاية المازني عن قوم إجازتهم رفع الاسم بعد (**لولا**) به: «وقد حكي عن أبي عثمان أن ناسًا زعموا أن الاسم بعد (**لولا**) مرتفع به، وهذا لم يذهب إليه سيبويه»[6].

١٣- قوله ردًّا على الزجاج في توجيهه كسر الواو في قراءة من قرأ: «**فتمنوا الموتَ**»[7] أن الكسر لالتقاء الساكنين: «حركة البناء في نحو ذا لا تتعلق بحركة الإعراب ، ولو كان ما اعتل به صحيحًا للزم تحريك البناء في: (**اخشَيِ القوم**) بالضم ؛ لأنها تنوب عن اسم مرفوع، ولوجب أن تكون تاء المخاطب مضمومة مذكرًا كان أو مؤنثًا، ولو كانت الضمة فيها لنيابتها عن الاسم المرفوع لما جاز غير الضم»[8].

١٤- قوله ردًّا على بعض البغداديين الذين جوزوا إدغام الياء في التاء في (**ايتكل**)،و(**ايتمر**) قياسًا

---

(١) الإغفال٢/ ٨٠.

(٢) العسكريات٧٦.

(٣) العسكريات١١٢.

(٤) [سورة الروم:٥٨].

(٥) البغداديات٢٣٥.

(٦) إيضاح الشعر٦٦.

(٧) [سورة البقرة:٩٤].

(٨) الإغفال٢/ ٥٤٤.

على (اتّعد،واتّسر): «وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ».(١)

ثالثًا: ما كان اعتراضًا على توجيه إعراب أو قراءة قرآنية:

١- قوله في توجيه الفراء التثقيلَ في ميم (لمَّا) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾(٢) بأن الأصل : (وإن كلٌّ لَمَنْ ما) ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهن، ثم أدغمت النون في الميم بعدما قلبت ميمًا: «فقول الفراء في هذا فاسد في المعنى من حيث أريتُك وفي اللفظ لما ذكرته من امتناع حذف (مَن) قبل الإدغام وبعد الإدغام»(٣).

٢- قوله في وصف الفراء قراءةَ حمزة قوله تعالى: ﴿إلا أنْ يُخافا ﴾(٤) -بضم الياء- بالخطأ: «إن بلغه ذلك في رواية عنه فذاك وإلا فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح لم يجز أن ينسب إليه الخطأ»(٥).

٣- قوله في تضعيف سيبويه لقراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى: (يا صالحُ ايْتِنَـا)(٦) بإبدال الهمزة التي هي فاء الكلمة ياء وإشمام الضم من الحاء: « فأبو عمرو في هذه القراءة ماضٍ على أصله في (يُوْمِنُونَ) »(٧).

٤- قوله في إعراب الزجاج قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ (٨) إنه بدل من قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾(٩) : «وهذا عندي فاسد؛ لأن البدل لا يكون بتوسط حرف العطف»(١٠).

٥- قوله في قراءة بعض القراء: ﴿ ثلاثَ مائَةِ سنينَ﴾(١١) فأضاف المائة إلى سنين ، وهو الجمع: «إن هذه القراءة ليست في الحسن كقراءة من نون ولم يضف؛ وذلك أن الذي جاء به

---

(١) التكملة ٢٥٠.
(٢) [سورة يس:٣٢].
(٣) البغداديات ٣٨٨.
(٤) [سورة البقرة:٢٢٩].
(٥) الحجة ٢/ ٣٣٢-٣٣٣.
(٦) [سورة الأعراف:٧٧].
(٧) البغداديات ٧٧-٨٠، التعليقة ٤/ ١٢٣.
(٨) [سورة النساء:١٦٠].
(٩) [سورة النساء:١٥٥].
(١٠) مختار التذكرة ٢٧٠-٢٧١.
(١١) [سورة الكهف:٢٥].

الاستعمال في إضافة (**ثلاث**) وما بعدها إنما هو الإضافة إلى الواحد دون الجميع، نحو (**ثلاثمائة**)،و(**أربعمائة**)،وكذلك ما أضيفت إليه (**المائة**) التى أضيفت إليها العدد القليل، نحو (**ثلاثمائة درهم**)،و(**خمسمائة درهم**) ..»[١].

٦- قوله في توجيه الفراء قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [٢] بأن هذا الكلام جزاء فيه طرف من النفي: «ولا يصح فيها عندنا إلا قول أبي الحسن»[٣] يعني الأخفش الذي ذهب إلى أن (**تصيبن**) ليس بجواب ولكنه نهي بعد أمر.

٧- اعتراضه على الفراء في توجيهه إعراب قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾[٤] على أنه مرتفع بالعطف على الخبر الذي هو (**كبير**) في: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، أو أن يكون مرتفعًا بالابتداء وخبره محذوف لدلالة (**كبير**) المتقدم عليه،وقد اعترض الفارسي على هذين الوجهين لما يترتب عليهما من فساد المعنى.[٥]

رابعًا: ما كان اعتراضًا له نظائر كثيرة :

١- قوله ردًّا على الزجاج الذي زعم أن (**ثُبَةً**) من محذوفات العين: «فأما (**ثبةُ الحَوْضِ**) منها فيجوز أن يكون المحذوف منها اللام، بل ذلك عندي فيه الوجه، ولا أجده من باب: ثاب يثوب ثوبًا، كما ذهب إليه أحد شيوخنا- يعني الزجاج- لأن ذلك قليل، فالقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر، إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى»[٦].

٢- قوله ردًّا على الزجاج في إعرابه (**أمدًا**) في قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[٧] على أنه تمييز : «التمييز في الأمد وانتصابه عندي ممتنع غير مستقيم»[٨].

٣- قوله ردًّا على الزجاج في قوله: ﴿كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [٩]ظرف كقولك: ذهبت مذهبًا ، وذهبت

---

(١) الشيرازيات١/ ٣٠٠.

(٢) [سورة الأنفال:٢٥].

(٣) الإغفال٢/ ٢٩٥.

(٤) [سورة البقرة:٢١٧].

(٥) الحجة٣/ ١٢٦-١٢٧.

(٦) البغداديات٥٣١.

(٧) [سورة الكهف:١٢].

(٨) الإغفال٢/ ٣٥٩.

(٩) [سورة التوبة:٥].

طريقًا، وذهبت كلَّ طريق، في أنه جعل الطريق ظرفًا كالمذهب: «وليس الطريق بظرف، ألا ترى أنه كان مخصوصًا كما أن البيت والمسجد مخصوصان، وقد نصَّ سيبويه على اختصاصه»[1].

٤- قوله ردًّا لما ذهب إليه الزجاج في **(غواشٍ،وجوارٍ)** من خطأ في النقل عن سيبويه: «والاضطراب الواقع في حكايته عن سيبويه هو أنه قال: **(زعم سيبويه والخليل أن النون- يعنى التنوين- عوض من الياء)**، ولعمري هذا صحيح، نص عليه سيبويه، إلا أن ما ذكره بعد من قوله: **(فإذا ذهبت الضمة أدخلت النون عوضًا منها)** فالقول إن النون عوض من ذهاب الضمة خلاف قول سيبويه»[2].

٥- قوله ردًّا على الزجاج في قوله : «ومن قرأ **(المُثُلات)** بضم الثاء في قوله تعالى: **﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾**[3]، وهي في الواحدة ساكنة مضمومة في الجمع ، فهذه الضمة عوض من حذف تاء التأنيث»[4]: «اعلم أن العوض من حذف تاء التأنيث لا يصح في هذا الموضع؛ لأن فيه ما هو عوض منها ونائب عنها، وهو علامة الجمع الدالة على التأنيث كدلالتها فلا يصح أن يثبت منها عوضان»[5].

٦- قوله ردًّا على الزجاج في إجازته جمع **(أَعْجَم)** على أعجمين : «وإذا كان جمع هذا القبيل من الصفة لا يجمع بالواو والنون في قول العرب والنحويين علمت أن قول أبي إسحاق: **(الأعْجَمِيْنَ: جمعُ أعْجَم، والأنثى: عَجْمَاء)** ، خطأٌ بَيِّنٌ»[6].

٧- قوله ردًّا على الكوفيين في إجازتهم : **(ظنَّ زيدٌ قائمًا أبوه)** على معنى : أن يقوم أبوه: «أحسن ما يتأول عليه قولهم: على معنى: أنْ يقوم أبوه ، أن يجعله بمنزلة الفعل، قال: ولم يجزه البصريون؛ لأنه نقض لجميع باب الظن»[7].

٨- قوله في ما جوزه الأخفش والمبرد من نحو: **(عبدُ الله أحسنُ مَا يكونُ قائمٌ)** برفع**(قائم)** خلافًا

---

(١) الإغفال٢/ ٣٠٣.

(٢) الإغفال٢/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) [سورة الرعد:٦].

(٤) معاني الزجاج٣/ ١٣٩-١٤٢.

(٥) الإغفال٢/ ٣٣٩.

(٦) الإغفال٢/ ٤٨٩-٤٩٩، إيضاح الشعر١٥٦.

(٧) البصريات١/ ٤٣٨، ٤٨٢ .

لما ذهب إليه سيبويه من امتناع الرفع ووجوب النصب على الحالية: «قول أبي الحسن: **(عبدالله أخطبُ ما يكون قائمٌ)** ، قبيح قريب من الامتناع»(١).

٩- قوله: «كان يونس يذهب إلى أن الاستفهام لا يجوز أن يعتمد إلا على ما لم يعمل فيه شيء، وليس يجوز أن يعتمد على الاستفهام إلا ما لم يعمل فيه شيء فألزمه- يعني سيبويه- ألا يجعل صلة **(الذي)** خبر المبتدأ إلا ما لم يعمل فيه شيء »(٢).

١٠- قوله ردًّا على من منع مجيء **(مِنْ)** زائدة، لحدوث معنى الكثرة بدخولها : «وإذا كان كذلك علمت أن إنكار من أنكر على النحويين أن **(مِنْ)** هذه لا يجوز أن تحمل على الزيادة ؛ لحدوث معنى الكثرة بدخولها ، غير مستقيم»(٣).

١١- قوله ردًّا على المبرد في تغليطه سيبويه لإجازته في الشعر نحو: **(أشهدُ إنَّ زيدًا ذاهبٌ)** على حذف لام الابتداء: «غلط عليه أبو العباس، إنما يريد اللام في **(ذاهب)** فيحذفها في الشعر»(٤).

١٢- قوله ردًّا على الخليل الذي ذهب إلى أن (مِرْعِزَّى)- زُغب شعر العنز- على وزن **(فِعْلِلَّى)** بأصالة الميم على خلاف ما رآه سيبويه من زيادتها: «وذهب صاحب **(العين)** في **(مرعزاء)** إنها **(فِعْلِلَّى)** وليست بمفعِلَّى..ووزنه بهذا لا يصح»(٥).

١٣- قوله ردًّا على المبرد الذي غلط سيبويه في إجازته **(حَوَبَة)** تخفيفًا لـ**(حَوْأَبَةٍ)**- الدلو الواسعة العظيمة- استنادًا إلى أن هذه الواو لم تتغير في جمع التكسير**(حوائب)**: «وليس كذلك ، ألا ترى أن من هذه الحروف اللينة التي تقع قبل ألف الجمع ما لا يصح قبلها ولا يثبت....»(٦).

١٤- قوله ردًّا على الخليل الذي جوز مجيء **(فُعْل)** من **(وَأَيْتُ)**- أي وعدت- على **(وُءْيٍ)**: «قال أبو عثمان المازني: الذي قال الخليل عندي خطأ، وذلك أن الواو الثانية منقلبة من همزة، وإنما أنوي الهمزة فيها...»(٧).

---

(١) الحلبيات٢٠٣.

(٢) التعليقة٢/ ١٩٥-١٩٦.

(٣) إيضاح الشعر٧٨-٧٩.

(٤) التعليقة٢/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) التعليقة٤/ ٢٨٥، البغداديات١٠٠.

(٦) البصريات١/ ٣٢٠.

(٧) البغداديات٩١، التعليقة٥/ ١٠.

الفصل الثالث

منهج أبي على في اعتراضاته

❁ وفيه ثمانية مباحث:

الأول: اعتراضاته في الجانب السماعي.

الثاني: اعتراضاته في الجانب القياسي.

الثالث: اعتراضاته في الجانب التعليلي.

الرابع: اعتراضاته في جانب الاستدلال العقلي.

الخامس: اعتراضاته في جانب مراعاة المعنى صحة وفسادًا.

السادس: اعتراضاته في جانب مراعاة المطرد الشائع من القواعد النحوية.

السابع: اعتراضاته في جانب الاتجاه العام للنحاة.

الثامن: أنماط الاعتراض وأشكاله عند الفارسي.

❁❁❁

المبحث الأول

اعتراضاته في الجانب السماعي

على الرغم مما عُرف عن الفارسي منْ وَلَعه بالقياس والعلة، وهو القائل: «**أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس**»(١)، إلا أنه كان ذا إحاطة واسعة بالشواهد قرآنًا وشعرًا ونثرًا، وشواهد القرآن كثيرة غفيرة في كتبه تطالع الناظر فيها أينما اتجه، وذلك أن أبا علي لا يكاد يعرض لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد له بآية أو أكثر من التنزيل العزيز، والقرآن الكريم هو الغاية عنده والمنتهى في الاحتجاج، فإذا جاء الشيء موافقًا لما في التنزيل لم يكن لقائل مقال.

وأبو علي لا يريد أن يجعل التنزيل تابعًا للقياس، وأن القياس هو الأصل عنده، وما ثبت بالنقل والأثر هو الفرع، وإنما يريد أن ما يصحح هذا القياس مجيء القرآن عليه، وفي ذلك يقول: «فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جمع إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتاب فيما نرى على هذا القياس»(٢) .

وعلى الرغم من قيمة العلة عنده وسطوتها على مسلكه في الاستدلال، إنه يردها إلى السماع ويجعل السماع حاكمًا عليها، وفي ذلك يقول: «وهذه العلل إنما تستخرج في الشيء وتوضع بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال...وحكم السماع في الشيء أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس»(٣).

كما يستكثر الفارسي من شواهد الشعر إذا أراد أن يثبت شيئًا لطف ودق، وشواهده منتزعة من شعر الجاهليين ومن بعدهم إلى نهاية عصر الاحتجاج الذي يقف عند ابن هرمة المتوفى سنة(١٥٠هـ)، ولا يحتج بأشعار المولدين إلا في المعاني فقط(٤).

والفارسي يعتد بالكثرة ويعدها من أسباب قوة المسموع، ولا يعتد بالقليل الشاذ ، ويرتضي ما كان أقوى في القياس وأشيع في الاستعمال(٥).

---

(١) الخصائص٢/ ٨٨.

(٢) الحجة٢/ ١١٠ .

(٣) البغداديات٣٠٦.

(٤) الأصول النحوية والصرفية في "الحجة" ١/ ٤٤٠ .

(٥) أبو على الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي١/ ١٠٦ .

ويضع ضابطًا محكمًا في ذلك قائلًا: «ثم إن شذَّ بعدُ عما عليه الكثرة وجار عليه الجمهرة والجملة شيء،أخبر به ونَّبه عليه،وأعلم أن حكمه أن يحفظ ولا يحمل على ما عليه الأكثر لمخالفته في السمع ما عليه الأشيع،فيكون القياس حينئذ بذلك موصلًا إلى النطق كما نطق أهل اللغة،هذا فيما استمر استعماله واطرد استماعه،فأما إذا لم يُسمع الشيء إلا على بنية ولم يحفظ إلا على هيئة،فلا معدل عنه إلى ما سواه،ولا مجاوزة فيه إلى ما عداه مما لم يسمع منهم ولم نحفظ عنهم،فعلى هذا يجري القياس النحوي وحكمه» [1].

كما استعان أبو علي بلغات القبائل المختلفة راويًا ذلك عن العلماء الثقات الأثبات كسيبويه، وأبي الحسن وأبي عبيدة وأبي زيد، كما رأى أنه متى ثبتت اللغة روايةً عن أحد أثبات النحاة واللغويين لم يكن ثَمَّ مناصٌ من قبولها وعدم الطعن عليها .

وفيما يأتي عرض لما ورد من هذه الأسس في اعتراضاته:

١ – الاستشهاد بالنظائر المسموعة والحمل على المطرد الشائع منه:

اعترض على أبي عمرو بن العلاء الذي رأى أن تصغير **(أحوَى)** يكون على (أُحَيٍّ) رفعًا وجرًّا، و(أُحَيِّيَ) نصبًا فيعلها إعلال قاضٍ، يحذفها مع التنوين حذف ياء **(قاضٍ)** ومع اللام والإضافة يردها، وكان القياس لما كانت الياء التي هي لام قد تحذف للكسرة الواحدة يعني في **(قاضٍ)** ونحوه، وجب إذا اجتمع ثلاث ياءات أن تحذف، فقال الفارسي محتجًّا عليه ومستدلًّا لصحة مذهب سيبويه في حذف الياء الثالثة:

«قول العرب جميعًا: **(سماء: سُمَيَّة)**، ولو كانت الياء الثالثة ثابتة لما دخلت هاء التأنيث في التصغير؛ألا ترى أنَّا إذا صغرنا **(عَناقًا)** قلنا: **(عُنَيِّق)** ولم نلحق الياء التي للتأنيث كما تلحق في: **(دُوَيِّرة)** و**(سُوَيِّقة)**، فلما ألحقوا التاء في **(سُمَيَّة)** دل على أن ذلك عندهم بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف، وأن تلك اللام المحذوفة لا اعتماد بها ولا حكم لها؛ فلذلك لحقها تاء التأنيث في التحقير في قولهم: **(سُمية)**...»[2].

- واعترض على سيبويه الذي اعترض على يونس في قوله :**(أُخْتِيٌّ)** في الإضافة إلى **(أُخْتٍ)** وقال: «وإذا أضفت إلى **(أختٍ)** قلت: **(أخَوِيٌّ)**، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل من قِبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى

---

(١) المسائل البغداديات٣٠٦-٣٠٧.

(٢) المسائل العضديات٤٩.

الأصل، فالإضافة تحذفه كما يحذف الهاء وهي أردُّ له إلى الأصل...وأما يونس فيقول: **(أُختِيٌّ)** وليس بقياس» ،فقال الفارسي مُعقّبًا:

«و**(كلتا)** حجةٌ قاطعة له في ذلك؛ ألا ترى أن علامة التأنيث إذا لحقت مع علامة التأنيث كان أفحش من أن تلحق مع علامة النسبة ؛ لأن علامة النسبة وإن كانت عاقبت تاء التأنيث فنزلت منزلتها في **(روميٌّ ورومٌ)** ، كما قالوا في: (شعيرةٌ وشعيرٌ) فتعاقبا لجري أحدهما مجرى الآخر ولم يجتمعا، فتاء التأنيث أقرب شبهًا إلى تاء التأنيث منها ، فلو كانت عندهم في **(كلتا)** علامة تأنيث لم تجتمع مع علامة تأنيث، فإذا اجتمعت مع ألف تأنيث فاجتماعها مع ياءي النسب في **(أختِيٍّ)** ونحوه أجدر»[1]

- وقال في اعتراضه على الزجاج الذي ذهب في قراءة الأعمش **(دُرِّيْءٌ)** بالهمز في قوله تعالى: **(دُرِّيٌّ)** إلى أنه ليس في الكلام: **(فُعِّيْلٌ)** إلا أعجميًّا، وأن القراءة إذا ضممتَ أولَهُ تَرْكِ الهمز، وإذا همزته كسرتَ أوله:

« إنه **(فُعِّيل)** منَ الدَّرْء الذي هو الدفع ، وهو صفة ونظيره في الأسماء: قولهم: **(المُرِّيق)**..» [2].

-وقال في اعتراضه على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، ويعنون بذلك أنها معربة بالحركات على ما قبل حروف المد، وبالحروف أيضًا:

«أن هذه الحروف-يعني الألف والواو والياء- قد تبعت ما ليس بحركة إعراب في نحو قولهم: **(هذا فِيَّ)** ، كما تبعت حركات الإعراب في نحو قولهم: **(مررتُ بامْرِئٍ)** ، وكذلك تبعت في نحو قولهم: **(هذانِ ابنُمَا زيدٍ)**، كما تبعت حركة الإعراب في قولهم: **(رأيتُ ابنمًا)**...».[3]

٢- ردُّ القليل الشَّاذ وعدم الاعتداد به في بناء القاعدة النحوية:

قال في اعتراضه على الخليل الذي زعم أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون : رَدَّنَ، ومَرَّتَ، ورَدَّتُ، جعلوه بمنزلة ردَّ، ومدَّ:

« وهذه اللغة غير مأخوذ بها لقلتها في الاستعمال، وشذوذها في القياس»[4].

- وقال في اعتراضه على يونس بن حبيب الذي ذهب إلى جواز الحكاية بـ**(مَنْ)** في الوصل، فيثبت الزيادة في الوصل ويقول: مَنُو يا هذا؟ وَمَنَا يا هذا؟ وَمَنِي يا هذا؟ومَنُونَ أنتم؟:

---

(١) البصريات٢/ ٧٩٠-٧٩١.

(٢) الإغفال٢/ ٤٨٩.

(٣) الشيرازيات١/ ٣٢٩.

(٤) العضديات٧٤-٧٥، التكملة ٦.

«وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا مرة يقول: **(مَنُو)** في الوقف ولكن يجعله كأي **(ضرب مَنٌ مَنَا)**،وهذا بعيدٌ لا يتكلم به »[١].

- وقال في اعتراضه على المازني الذي ذهب إلى جواز بناء **(مِثْل)** مع**(ما)** كبناء**(خمسةَ عشرَ)**:

«وهو موضعٌ للدفع لقلته وأنه قليل لا نظير له، وليس حكم ما كان مثله في القلة القياس عليه وصرف ما يتوجه على غيره إليه»[٢].

- وقال في اعتراضه على المبرد الذي ذهب إلى جواز تنوين الاسم المنعوت بـ**(ابن)** مضافًا إلى علمٍ للضرورة:

«ليس عندي كما قال، ولو كان كذلك لجاز **(قَوَلَ)** في **(قال)** ، و**(وَدَعَ)** في ماضي **(يدع)**، فهذه الأشياء وإن كانت مطردة في القياس فهي شاذة في الاستعمال فلا ينبغي أن ينون هذا في الكلام ، وإن كان القياس يسيغه لشذوذه عن الاستعمال، كشذوذ**(وَدَعَ)** وما أشبهه»[٣].

٣-وصف الشاهد بالغلط أو عدم الفصاحة:

قال في اعتراضه على سيبويه الذي أورد شعرًا يستشهد به على جواز **(لولاي)** مستندًا إلى تقرير المبرد:

«أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: إن الشعر الذي فيه **(لولاي)** ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

لوْلاكهذا العامَ لمْ أحْجُجِ

قال: وإذا تأملت هذه الجيمية وجدت فيها غير لحن.

قال: وحكى لي أن أبا عمر اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب فلم يجده»[٤].

- وقال في اعتراضه على أبي زيد الذي جوز قلب الهمزة في نحو**(الصَّابينَ)** من **(الصَّابِئينَ)**، وهو ما لا يجيزه سيبويه إلا في الضرورة:

«وحُكي عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سمعتُ: قَرَيْتُ، وأخطيْتُ، قال: فكيف تقول في المضارع؟ قلت: أقْرَأُ، قال: فقال: حسبك، أو نحو هذا، يريد سيبويه أن: قَرَيْتُ مع أقرأ لا ينبغي؛

---

(١) التعليقة٢/ ١١٥.

(٢) البغداديات٣٣٩.

(٣) التعليقة٤/ ١٦.

(٤) التعليقة٢/ ٨٩-٩٠.

لأن أقرأ على الهمز وقريتُ على القلب، فلا يجوز أن يُغيَّر بعض الأمثلة دون بعض، فدل ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مُخَلِّطٌ في لغته»(١).

- واعترض على من ذهب إلى أن الأصل في **(ليس)(لا أَيْسَ)** حيث طُرحت ا لهمزة وأُلْزِقَتْ بالياء مستندين إلى قول العرب: **(ائتِنِي مِنْ حيث أيْسَ وليس)** ومعناه من حيث وُجِدَ ولا وُجِدَ؛ لأن **(أيْسَ)** معناه: وُجِدَ،فقال:

«فإن أَردت إفادتنا الحروف –أَي التي ركبت منها الكلمة– فذلك ما لا طائل فيه؛ لأن الكلمة إذا حصلت دالة على المعنى الذي وُضعت له، فلا فائدة في تعريف الحروف التي ركبت منها من أي شيء هي، على أن ذلك لا تقوم عليه دلالة من جهة النظر ، وأنه لا يجد فصلًا بين من قال : إن اللام فيه من**(ليس)**، والياء من **(يَنَعَ)** ، والسين من **(مسَّهُ)** وبينه، وحكم ما وقف المدعي له هذا الموقف أن يكون ساقطًا»(٢).

٤ - ردُّ الطعن على اللغة إذا ثبتَتْ وَثَاقتُهَا:

قال في اعتراضه على الأصمعي الذي لحن الأعمش في قراءته بكسر واو**(الولاية)**:

«وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسره لذلك، وليس قوله هذا بشيء؛ لأنه إذا كانت لغة فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن»(٣).

- وقال في اعتراضه على الأصمعي أيضًا الذي أنكر اللغة التي تسوغ **(أَنْبَتَ)** لازمًا بمعنى**(نَبَتَ)**:

«والأصمعي ينكر: **(أنبت)** ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:

حتى إذا أنبتَ البقلُ

متهمة، وإذا جاء الشيء مجيئًا كان للقياس فيه مسلك فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضعُ مطعن»(٤).

٥ - اعتراضه على الخطأ في النقل:

قال في اعتراضه على الفراء الذي استشهد ببيتٍ من الشعر على جزم المضارع بـ**(أنْ)** مفتوحة الهمزة:

أنشد الفراء هذا البيت:

---

(١) الحجة٢/ ٩٦.

(٢) الحلبيات٢٨١-٢٨٢.

(٣) الحجة٤/ ١٦٦.

(٤) الحجة٥/ ٢٩٢.

إذا ما خرَجْنَا قال وِلدَانُ أهْلنَا ... تعَالَوْا إلى أنْ يأْتِنَا الصيدُ نَحْطِبِ

وأنشده أبو بكر عن الأصمعي -أحسبَ-:

إذا مَا غَدوْنَـا قال وِلدانُ أهْلنَا ... هَلُمَّ إلى أنْ يَأْتِيَ الصيدُ نَحْطِبِ

وإنشاد الفراء خطأ فاحش لأنَه جزم بـ(أَنْ)...»[1].

❁ ❁ ❁

(١) البصريات١/ ٢٥٩.

المبحث الثاني

اعتراضاته في الجانب القياسي

للقياس عند الفارسي سماتُ المذهب البصري ، وصداها مبثوث في كتبه، وأبرز هذه السمات:

(١) أنه يعتد بالكثرة ويعدها من أسباب قوة المسموع.

(٢) أنه لا يقيس على الشاذ ولا يعتد بالقليل، ويرى ترك القياس على القليل أولى من القياس عليه لقلة ذلك، وخروجه مع قلته على القياس، والشيء إذا جاء خارجًا عن قياس الجمهور والكثرة في جنس لم يبلغ أن يتجاوز به ذلك الجنس[١].

(٣) أنه لا يعتد بما خرج عن سنن القياس بوجه أو وجوه خَبَرَها الفارسي من استقرائه للمسموع.

الأمر الآخر وهو ما اتسع فيه الفارسي في كتبه: القياس التفسيري ، وعماد هذا الضرب من القياس الربط بين شيئين استحكمت علة الحكم في أحدهما دون الآخر، فحمل الثاني على الأول، وما استحكمت فيه العلة واقتضى الحكم لذاته هو الأصل، وما حكم عليه هو الفرع[٢].

والقياس التفسيري إذن ليس تخليصًا للقواعد ولا تجريدًا لها، «وإنما مداره على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها ببعض في قوانين عامة أو ما يشبه القوانين، وهم في ذلك لا يتنكرون لواقع اللغة ، وإنما يبدؤون من الواقع لينفذوا إلى ما وراءه من القوانين والضوابط التي تحكمه ، وأمثلة هذا الضرب من القياس كثيرة في كلام المتقدمين منهم ، وهم يعملون على هدى تصور لا يتناولونه بتحديد جامع، وإنما تقع الإشارة إليه في ثنايا كلامهم»[٣].

وربما كان أبو الفتح بن جني من أوائل من حاولوا أن يتناولوا ذلك تناولًا جامعًا، وذلك في أبواب مختلفة من كتابه "الخصائص"، وقد نصَّ على هذا المعنى الجامع الذي ينتظم صور هذا الضرب من القياس في قوله:

«اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بالٍ»[٤].

---

(١) أبو علي الفارسي١/ ١٠٦.

(٢) الأصول النحوية والصرفية في الحجة٢/ ٥.

(٣) القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس- دار الفكر- دمشق-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م- ١٠٢.

(٤) الخصائص١/ ١١١.

والحق«أن من تأمل أعمال أبي علي الفارسي الذي كان يقول: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»، وصاحبه ابن جني ثم مَنْ قَفَا آثارهما وجد أن جانبًا كبيرًا من أقيستهم يأتي على هذا الوجه، وأن كثيرًا منها إنما هو تشقيق واستنباط من إيماءات سيبويه في ثنايا كتابه»(١).

ويحصل للقياس قوة عند الفارسي بكثرة أوجه الشبه، فليس كل شبه يتفق بين شيئين يَقْضي لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، بل بحسب قوة الشبه وتعدده يقع إجراء حكم المشبَّه به على المشبَّه(٢).

وقد ألمح الفارسي إلى هذا الأصل الجامع بقوله: «فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه؛ ألا ترى أن الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئًا من وجهين، فقد تجري عليه أيضًا أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه**(ما)** بـ **(ليس)**، فإذا زاد على ذلك تشبيهه بالمشابه له من جهات كثيرة أجدر»(٣).

وبالرغم من ذلك فرتبة المسموع عن العرب تظل في نفس الفارسي متقدمةً رتبةَ القياس مهما تعددت وجوهه، وأن ما اطرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس فلا مناص من الانسياق للسماع الوارد فيه «فجملة القول أن وجوه القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن لتغني عن الظاهرة اللغوية التي تتمثل في السماع، وكان ما تقرر عند القوم من أن ما يؤدي إليه القياس يطرح ويهمل إذا ما جاء السماع بخلافه ، وحسبنا شاهدًا على ذلك أن هذا المعنى قد لهج بترداده أبو علي الفارسي ..»(٤).

وعلى هذا الأساس يضع ابن جني قاعدة عامة مبناها«أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره...فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله»(٥).

وفيما يأتي عرض لما ورد من هذه الأسس في اعتراضاته:

١- ما رَفضَ القياسَ عليه لقلَّته وشذوذه:

قال في اعتراضه على عمرَو بنَ عبيد الذي قرأ **(جآنٌّ)** في قوله تعالى : ﴿**إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ**﴾ بالهمز

(١) القياس في النحو١٠٤.
(٢) الأصول النحوية والصرفية في الحجة٢/ ١٠.
(٣) الحجة١/ ٦٧-٦٨.
(٤) القياس في النحو١١٤.
(٥) الخصائص١/ ٩٩.

هكذا(**جَأَنٌّ**) ، حيث حرك الألف لالتقاء الساكنين، فصارت همزة، ناقلًا من كلام المبرد:

«قلت أنا لأبي عثمان: أتقيسُ هذا؟فقال: لا، ولا أقبله، -قال الفارسي -: والقول فيه ما قال أبو عثمان»[1].

- وقال في اعتراضه على عيسى بن عمر الذي كان يقرأ نحو: (**أرأيت**)، و(**أرأيتم**) ونحوهما بحذف الهمزة هكذا: (**أرَيْتُمْ**):

«فليس بتخفيف قياسي، ولكنه يحذف الهمزة حذفًا كما تحذف الحرف حذفًا للتخفيف، وإن لم يوجب القياس المطرد؛ ألا ترى أن الهمزة إنما تحذف على جهة القياس إذا كان ما قبلها ساكنًا فتلقى حركتها على الساكن...وإذا كان الحذف القياسي في الهمزة إنما هو من الوجه الذي ذكرنا ولم يكن ما قبل الهمزة من قوله: (**أرَيْتُمْ**) ساكنًا ثبت أن حذفها ليس على القياس»[2].

٢- ما ردَّ فيه القياس لضعف الشبه أو انعدامه:

قال في اعتراضه على سيبويه الذي ذهب إلى جواز إعمال (**إنِ**) المخففة من الثقيلة قياسًا على الفعل الذي سقط بعضُ حروفه وبقي عمله نحو: (**لم يكُ**):

«ولم تعمل(**إنْ**) عمل الفعل لمَّا خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس»[3].

- واعترض على الكسائي الذي قرأ قوله تعالى: ﴿**بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾ بإدغام اللام الأولى ، أي التي في(**أُنزل**) في الثانية، أي التي في (**إليك**) هكذا: (**بما أُنزلَّيْكَ**) مشبهًا هذا الحرف في الإدغام بما حدث في قوله تعالى: ﴿**لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي**﴾ في حذف الهمزة المتوسطة، أو تشبيهًا بحذف الهمزة من (**الناس**)، **فقال:**

«أما الخطأ في التشبيه فحاصل؛ إذ شبه بين مختلفين من حيث شبه ، أما هذا الضرب من الحذف فلا يجوز تسويغه حتى يتقدمه سماع، ألا ترى أنه لا يجوز حذف الهمزة من (**الإبَاءِ**)،و(**الإيَابِ**)، كما كان في (**الناس**) ، وليس كذلك الحذف فيما كان من الهمزات ما قبله ساكن؛ لأن حذف ذلك قياس مطرد مستمر»[4].

---

(١) الشيرازيات٢/ ٥٧٥.

(٢) الحلبيات٤٣.

(٣) الحجة٦/ ١٥٠.

(٤) الإغفال١/ ٤٩.

- واعترض على أبي زيد فيما حكاه عنه المازني أنه يجيز في جميع(**يَفْعَلُ**) المفتوح واوه في موضع الفاء نحو: (**يَوْلَغُ**) الحمل على قياس (**يَوْجَلُ**)، فيقول: (**يَيْلَغُ**)، و(**يَالَغُ**)، مثل: (**يَوْجَلُ**)، ويقيس ذلك كله إلا ما كان أصله الكسر ففتحته حروف الحلق نحو: (**يَسَعُ**)،و(**يَدَعُ**) ، فإنه على حال واحدة،فقال:

«وليس هذا الذي رواه أبو زيد بالقوي في القياس، وذلك أن (**يَلَغُ**) مثل (**يَطَأُ**) في أنه فتح من أجل حرف الحلق والأصل الكسر، كما أن الأصل في (**يسع**) الكسر، فكما حذف الفاء من (**يسع**)؛ لأن الأصل الكسر، كذلك يلزمه أن يحذف من مضارع (**وَلَغَ**) إذا قال: (**يَلَغُ**) لأن الأصل الكسر والفتح عارض، كما أنه في (**يسع**) عارض»[1].

- وقال في اعتراضه على المبرد الذي ذهب إلى جواز إعمال (**إنِ**) النافية في الخبر حملًا لها على (ما)،و(لا) المشبهتين بـ(ليس):

«وهو ضعيف قليل ولا ينبغي أن يجوز ذلك في(**إنْ**) كما جاز في (**لا**)؛ لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل فلا ينبغي أن يخرج شيء منها عن أصله إلا بسماع ،ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في(**إنْ**) كما جاء في(**لا**)، فأما ما يقوله أبو العباس أنه يجيز قياسًا (**إنْ زيدٌ قائمًا**) ويقيسه على(**لا**) فليس بشيء لما أعلمتك»[2].

- ويعترض المبرد على سيبويه الذي ذهب إلى أنك لو ندبت رجلًا يسمى(**ضربُوا**) قلت: (**واضرَبُوه**) بحذف الساكن الأول وجعل علامة الندبة تابعة للحركة التي كانت قبل الحرف المحذوف،كما فعلت في (**واظَهْرَهُوه، و واظَهْرَهُمُوه**)، لئلا يلتبس الجمع بالتثنية في (**ضربوا**)، كما قد يلتبس الجمع بالاثنين في(**واظَهْرَهُمُوه**) والمذكر بالمؤنث في(**واظَهْرَهُموه**)، فقال المبرد: « زعم أنه لو ندب غلامي في قول من قال: (**يا عبادي فاتقون**) فقال: (**يا غُلامِيَاهُ**) فحرك الياء لالتقاء الساكنين، ولم يحذفه، قال: فيلزمه على هذا أن يقول: (**واظَهْرَهُوَاهُ، ووَاظَهْرَهُمُوَاهُ، ووَاضرَبُوَاهُ**) فتحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين كما حركته في(**يا غُلامِيَاهُ**) في قول من قال: (**يا غُلامِي**)، وقال الفارسي معترضًا على اعتراض المبرد:

«والجواب عندي في ذلك أن الواو من (**ظَهْرهُو، وظَهْرَهُمُو**) ليست مثل الياء في (**غُلامي**) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك ألبتة، والياء من(**غُلامي**) قد تتحرك في لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين،ألا

---

(١) الحلبيات١٢٨.

(٢) البصريات٢/ ٦٤٨.

ترى أن من يقول: يا غلامي فيُسكن هذه الياء وافق من يفتحها في مثل: **(يا قاضِيَّ ، ويا مُثَنَّايَ)** ولا يكون في لغته غير الفتح لالتقاء الساكنين، فكذلك لا ينكر أن تحرك الياء من **(غلامي)** لالتقاء الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين في غير هذا الموضع...»(١).

٣- ما رُدَّ لعدم جريانه على قياس الأصول:

قال في اعتراضه على المازني الذي حكى عن الأخفش تسويغه همز الواو الساكنة إذا انضم ما قبلها:

«وأما قراءة بعض القراء: **(عادًا لُؤْلَى)** بالهمز بعد اللام المدغم فيها فليس بالحسن في قياس العربية؛ لأن هذه الواو عين بالدلالة التي قدمنا، وإذا كانت العين واوًا لم يجز همزها لسكونها إلا على شيء ليس بكثير، وهو أن أبا عثمان أو غيره من أصحاب أبي الحسن حكى عنه أن أبا حية فيما أظن كان يهمز الواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، وينشد:

لَحُبُّ المُؤْقِدَيْنِ إِلَيَّ مُؤْسَى ....

بالهمز في الموضعين، وليس هذا بالشائع من طريق السماع ولا القوي في القياس»(٢).

- وقال في اعتراضه على الأصمعي الذي رأى أن قول العرب : **(يا فُل)** من باب المرخَّم:

« **(يا فُل)** ليس بمرخم ، وذلك أنه اسم جعله على حرفين بمنزلة **(يدٍ)**، و**(دمٍ)** فلم يرخمه...وقال الأصمعي: مُرَخَّمٌ، وهو قبيح، وذلك أنه مبهم ليس فيه هاء التأنيث ، فلا يجوز أن يرخم اسم مبهم إلا وفيه هاء التأنيث، هذا هو القياس».(٣)

- وقال في اعتراضه على ابن قتيبة الذي قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ**﴾: «لم يمله فلان-يعني بعض القراء-قال لأنه ليس من الحَوْلِ ، والميم زائدة»:

«**وفي هذا تركٌ للقياس من وجهين:**

أحدهما: أنه لو كان كذلك لم تُعَلَّ العين، ألا ترى أنك لا تعل نحو: **(المِحْورِ ، والمِشْوَذِ، والمِعْوَلِ)**، ولا نعلم شيئًا من هذا جاء معلًّا.

والآخر: أن المصادر لا تكون على مِفْعَل، ولكن **(المِحَالِ)** فِعَال من **(المَحْل)** وهي كلمة لها تصرف، فمن ذلك المَحْلُ لشدة الزَّمَنِ»(٤).

---

(١) التعليقة١/ ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) الشيرازيات١/ ٣٠-٣١.

(٣) المسائل المنثورة٢٣٧.

(٤) البصريات٢/ ٦٤٣-٦٤٤.

- وقال في اعتراضه على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن **(كِلا وكِلْتَا)** مثنيان لفظًا ومعنًى، وأن الألف فيهما للتثنية:

«ومن ذهب إلى أنه تثنية لم يستقم قوله، بدلالة السماع والقياس»،ثم قال: «ومما يدل على فساد كونها تثنية أنها قد جاءت مضافة إلى التثنية، فلو كانت تثنية لم يجز إضافتها إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ألا ترى أنهم لم يقولوا: مررتُ بهما اثْنَيهما، ولا مررتُ به وَاحِدِه،كما قالوا: مررتُ بهم ثلاثَتِهم لما كان الاثنان هو الضمير المضاف إليه»[1].

- وقال في اعتراضه على الكوفيين الذين أجازوا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركًا :

«لا دلالة لمن أجاز الترخيم في الأسماء الثلاثية بقولهم: **(يدٌ، وغَدٌ)** ونحو ذلك، وذلك أن للمعتل نحوًا ليس للصحيح، ألا ترى أنه قد يحذف منه حتى يصير على حرف نحو**(عِهْ)** كلامًا، وقد تحذف في مواضع الحركات لاماتها، وتختص بأبنية لا تكون في الصحيح، وكما جاز فيه هذه الأشياء التي لم تجز في الصحيح كذلك استجيز فيه أن تكون على حرفين،ولم يستجيزوا في غيره من الصحيح في الترخيم، فإذا لم يسغ له ذلك الحذف لما ذكرنا صار حاذفًا له بغير دليل، ولا شيء يعضده من تشبيه ولا قياس، وإذا كان كذلك وضح فسادُ القول»[2].

- وقال في اعتراضه على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم في **(ذا،والذي)** الذال وحدها ،وأن الألف زائدة للتكثير، أو لبيان الحركة والتقوية:

«أن **(ذا)** لا يخلو من أن يكون اسمًا مضمرًا أو مظهرًا،فالذي يدل على أنه مظهر وليس بمضمر أنك تَكني عنه فتقول: هذا ضربته، كما تقول: زيدًا أكرمته، ولو كان مضمرًا لم يَكْنِ عنه ، وأوضح من هذا في كونه مظهرًا أنك تصفه في نحو: مررتُ بهذا الرَّجُل، وتصف به في نحو: مررتُ بزيدهذا، وعمرو ذاك، فلو كان مضمرًا لم يوصف ولم يوصف به، فإذا كان مظهرًا فالمظهر لا يكون على حرفٍ واحدٍ»[3].

❁ ❁ ❁

(١) كتاب الشعر١٢٦- ١٢٩.

(٢) البصريات٢/ ٧١٥-٧١٦.

(٣) الإغفال٢/ ٣١٤-٣١٥.

المبحث الثالث
اعتراضاته في الجانب التعليلي

أكثر ما يميز الفارسي ويبرزه بين النحاة اهتمامه البالغ بالعلة النحوية انتزاعًا وتحقيقًا وحبكًا، وقد اعتمد ذلك في شخصيته على الحسِّ اللساني النافذ، والاستقراء المنضبط .

والناظر في هذه العلل يرى أنهَا « عللٌ لغوية بَحْتٌ مدارها على أسباب لسانية يُبيِّنُها الحسُّ قبل أن ينفذ إلى الذهن، وليست كما يزعم بعضهم مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها، وإنما أكثرها يجري مجرى القوانين اللغوية المُستسَرَّة والتي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية»[(١)].

وهذه العلل في نظر شيخنا أبي علي «إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال، لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية»[(٢)].

والفارسي من أقدر علماء العربية انتزاعًا للأدلة واستنباطًا للعلل الخفية البعيدة الغور، «وهو في صنيعه هذا يلتمس العلل ويجتهد في استخراجها وانتزاعها، ويقدر قيامها في نفوس أصحاب اللغة، حتى غدت هذه العلل من تمام القاعدة وبرهانًا على صحتها»[(٣)] .

ولا غرْوَ أن أفاض ابن جني في ذكر اقتدار شيخه على تلك السليقة ، إذ يقول: «أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثُلُثَ ما وقع لجميع أصحابنا»[(٤)].

وأبو علي أحد أبرز من ساهموا في فكرة أن اتساع الحكمة في اللغة العربية أمر ظاهر الجلاء، «وقد كان تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر في فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة»[(٥)] .

وأبو علي منقطع النظير في الاحتياط لما استنبطه من علل ، والاحتجاج لها، ودحض الناقضين لمسلكها، فهو «يحبك التعليل ويحكمه حتى لا تجد في الأعم الأغلب معتَرَضًا تعترض به عليه ، أو إيرادًا تورده إليه»[(٦)].

---

(١) القياس في النحو٤٧ .

(٢) الحلبيات٢٢٧ .

(٣) الأصول النحوية والصرفية في الحجة١/ ٤٦٤ .

(٤) الخصائص١/ ٢٠٨ .

(٥) أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم–دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع–القاهرة–٢٠٠٧م–ص ١٥٨ .

(٦) أبو على الفارسي٢/ ٥٩٤ .

وفيما يأتي عرض لما ورد من اهتمام الفارسي بالتعليل في اعتراضاته:

١-التنبيه على الأصل أو مخالفته:

قال في شرح مذهبه في قول العرب: (لَهِنَّكَ):

لَهِ نَّكَ لرجلٌ صدق، بمنزلة ما جاء على أصله من العينات المعتلة، ليدلوا على أن أصل المعتل هذا ، وأوقعت اللام التي كانت في الخبر (**إنكَ لرجلُ صدقٍ**) قبل (**إنَّ**) ليدل ذلك على أن حقها أن تقع قبل (**إنَّ**) فأتوا بهذا على أصله»[1] .

- وقال في اعتراضه على المبرد،والجرمي اللذين ذهبا إلى جواز تكرار (**أنَّ**) للتأكيد وحدها دون صلتها:

«وقول أبي العباس وأبي عمر لا يجوز عندي أيضًا ؛ لأنه لا يخلو من أن يقع التكرير للتأكيد في (**أنَّ**) وحدها دون صلتها، أو يقع التكرير فيها مع الصلة، ولا يجوز أن يكون التكرير في (**أنَّ**) وحدها دون صلتها، لا تُكرَّرُ سائر الموصولات دون صلاتها، فلو كررت اسمًا موصولًا نحو: (**ضربتُ الذي في الدار الذي في الدار**) لم تكرره إلا مستوفيًا لصلته، فلا يجوز أن تكون (**أَنَّ**) أيضًا مفردة من صلتها غير مستوفية لها»[2].

- وقال في اعتراضه على يونس والكوفيين في تجويزهم لحوق ألف الندبة لصفة المندوب في نحو: (**وازيدُ الظَّريفَاهْ**) استنادًا إلى أن الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف إليه؛ بدليل جعلهم (**زيدًا**) مع (**ابن**) في نحو: (**هذا زيدُ بنُ عمروٍ**) بمنزلة اسم واحد:

«لا يدل جعلهم (**زيدًا**) مع (**ابن**) بمنزلة اسم واحد على أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد لما ذكرناه من افتراق الصفة والموصوف، وإنما فُعل هذا في العَلَم خاصة؛ لكثرته في كلامهم ، ومخالفتهم به للأصل في هذا كما غيروه في أشياء أُخر نحو: (**مَنْ زيدًا؟**)، ألا ترى أنه إذا زايل هذا الموضع لم يكن مثله في هذا الموضع ، فإذا كان كذلك دلّك أن الصفة ليست في حكم الموصوف في هذا، ويدلك على ذلك أن الأصل فكُّ الاسمين وأن لا يكونا بمنزلة اسم واحد»[3].

وتقعيدًا لهذا الأصل يقول أيضًا: «التغيير إلى ما كثر استعماله أسرع»[4]، ويقول: «الاسم إذا كثر

---

(١) خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٧، نقلًا عن مختار ابن جني من تذكرة أبي علي.

(٢) الإغفال٢/ ٤٥٣.

(٣) البصريات١/ ٥١٧.

(٤) الحجة٣/ ١٣٨.

تغير عن أحوال نظائره»[1].

- وقال في اعتراضه على الكوفيين الذين جوزوا نحو: **(ظُنَّ زيدٌ قائمًا أبوهُ)** على معنى أن يقوم أبوه:

«أحسن ما يُتأولُ عليه قولهم: على معنى أنْ يقومَ أبوهُ أن يجعله بمنزلة الفعل. قال: ولم يجزه البصريون؛ لأنه نقضٌ لجميع باب الظن»[2].

٢-التنبيه على علة الاستغناء:

قال في سياق تأييده لمذهب سيبويه الذي يرى أن أصل اللام في **(لَهِنَّكَ)** هي لام الابتداء الداخلة على **(إنَّ)**:

«وأبدلوا الهمزة هاءً فرارًا من إيقاع اللام قبل **(إنَّ)** فغُيِّر اللفظ على ذلك؛ لأنه ليس يخلو من امتناعهم من إيقاع اللام قبل **(إنَّ)** من أن يكون ذلك من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ، فلا يجوز أن يكون من جهة المعنى بدلالة قولهم: **(إنَّ في الدار لزيدًا)** فاللام قد وليت **(إنَّ)** من جهة المعنى فثبت أن المكروه لفظهما، فإبدال الهمزة بمنزلة الفصل بين **(إنَّ)**،و**(اللام)** بالظرف فجاز **(لَهِنَّكَ)**...»[3].

قال ابن جني في التعليق على ما اقتنصه الفارسي من تعليل في هذه المسألة:

«ويدل على أن موضع اللام في خبر **(إنَّ)** أول الجملة قبل**(إنَّ)** أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ **(إنَّ)** فيزول أيضًا ما كان مستكرهًا من ذلك، فقالوا: **(لَهِنَّكَ قائمٌ)**، أي لَإِنَّكَ قائمٌ...»[4].

- وقال في معرض اعتراضه على الخليل وسيبويه انتصارًا ليونس الذي ذهب إلى أنك إذا أضفت إلى **(أُخْتٍ)** قلت: **(أُخْتِيٌّ)** ولم تقل **(أَخَوِيٌّ)** كما قال الخليل وسيبويه:

«إن قال قائل في قول يونس **(أُخْتِيٌّ)** : هلَّا دل على فساده حذفهم في الجمع في قولهم: **(أخوات)**؟

قيل: لا يدل هذا على فساده، وذلك أنه يجوز أن يكون استغنوا بجمع أخٍ عن جمع أخت، ألا ترى أن همزة أخواتٍ مفتوحة وهمزة**(أُخْتٍ)** مضمومة، وإذا جاز ذلك لم يدل ما ذكرته على فساده، ألا

---

(١) الحجة٥/ ٢٤٨.

(٢) البصريات١/ ٤٣٨.

(٣) خزانة الأدب١٠/ ٣٣٧.

(٤) الخصائص١/ ٣١٤-٣١٥.

ترى أن سيبويه قد قال في **(شاةٍ)** لَجْبَةٌ ولَجَبات: إنهم استغنوا بجمع **(لَجَبَةٍ)** عن جمع **(لَجْبَةٍ)**، فكما استغنوا هنا كذلك استغنوا عن جمع **(أُخْتٍ)** ، ألا ترى أن أصله صفة كما أن **(لَجْبَةً)** صفة»[1].

٣-الاعتراض بإبطال العلة أو انكسارها:

قال في اعتراضه على يونس والكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز لحوق ألف الندبة لصفة المندوب، معللين ذلك بأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه:

«الدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن كانت تجري عليه في إعرابه قولهم: في النداء: **(يا زيدُ العاقلُ)** ، ألا ترى أن الموصوف مبني والصفة معربة، فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالة على أنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد، فإذا كان كذلك لم يجز قول يونس: إلحاق علامة الندبة الصفة؛ لأن الصفة منفصلة عن الموصوف، وليست بداخلة في النداء»[2].

- وقال في اعتراضه على قُطرُب الذي ذهب إلى أن العلة في نصب العرب بـ**(إنَّ)** أنها أشبهت الفعل من حيث لا يجامعها الفعل إلا في اضطرار:

«لم يجامعها الفعل في اضطرار..ولو جاز هذا التشبيه بأنها لا تجامع الفعل لجاز ذلك في غيرها ، وهي حروف الجر، فكانت تكونُ مشبهة للفعل بأن الفعل لا يُجامعها ففسدت هذه العلة»[3].

- وقال في اعتراضه على الرياشي الذي ذهب إلى أن نحو قولهم: **(مخافةَ الشَّرِّ)** لم يجئ إلا نكرة فكان حالًا أو تمييزًا وامتنع قيامه مقام الفاعل من أجل تيك العلة:

«لم يمتنع **(مخافةَ الشَّرِّ)** ونحوه من أن يقوم مقام الفاعل أن التقدير فيه التنكير كالحال والتمييز؛ لأنه يكون معرفة ونكرة..وإنما امتنع أن يقوم مقام الفاعل ؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، إنما هو مفعول فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقام مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه، ألا ترى أن الفعل يبنى له كما يبنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل، فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجز أن يقام المفعول له مقام الفاعل، كما جاز أن يقام

(١) البصريات٢/ ٧٨٩-٧٩٠.

(٢) البصريات١/ ٥١٣-٥١٤.

(٣) المنثورة ٧٨.

المفعول به مقامه»[1].

- وقال في رده على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن ضمير الفصل إنما دخل للفصل بين الخبر والنعت؛ لأنك إذا قلت: **(كان زيدٌ الطويلَ)**فقد يجوز أن تريد بـ**(الطويلِ)** نعتًا لـ**(زيدٍ)** ، فإذا جئت بـ**(هو)** علمت أنها متضمنة للخبر:

«هذا اعتلال الكوفيين ، وعند أبي العباس أن الفصل إنما زِيْدَ ليؤذِنَ أن الخبر معرفةٌ.

قال أبو العباس: وهذا ينكسر من قولهم: **(إنّ زيدًا هو العاقلُ)**؛ لأن في ارتفاعه دليلًا أنه ليس بنعت.

قال أبو علي: لو كان هذا الاعتلال للفصل صحيحًا لوجب أن يزاد الفصل بين ما ابتدئ به من النكرة نحو: ما رجلٌ هو خير منه، ليعلم أن **(خيرًا منه)** خبر لا وصف؛ لأن **(خيرٌ منه)** قد يجوز أن يكون صفة لرجل، كما أن **(الظريفَ)** في **(كان زيدٌ هو الظريفُ)** يجوز أن يكون وصفًا لزيد؛ ومن قول الجميع أن الفصل لا يقع بين النكرات»[2].

❁ ❁ ❁

(١) البصريات١/ ٢٢٤-٢٢٩.

(٢) التعليقة٢/ ٩٨-٩٩.

المبحث الرابع

اعتراضاته في جانب الاستدلال العقلي

الفارسي واحد من أفذاذ النحاة الذين أوفوا على الغاية في باب الاستدلال الذهني والاحتجاج العقلي، فلم يُر مثلُهُ ولم يَرَ هو مثلَ نفسه في طول النفس والصبر على مجادلة الخصوم ومقارعتهم بالأدلة المتنوعة ، والمنطق المتعاضد ، والافتراضات الجدلية التي بلغت الغاية في القوة والثقة بما في نفسه من معرفة متكاملة بالأصول النحوية وفروعها ، والتي تنهك الخصم فلا تدع له مدخلًا لاعتراض، أو مسلكًا لاعتلال، أو منزعًا لاحتجاج.

والحق الذي لا شية فيه أن أبا علي الفارسي «يجري في هذا المضمار إلى أبعد الآماد فيمزج نحوه بمسائل المنطق وبحوثه وقضاياه، ويقضي في هذه الفلسفات والتعليلات سبعين عامًا ، كما يقول تلميذه ابن جني»[(١)].

وهذه المحاولات التي قدمها أبو علي كانت ولا شك هاديًا لخالفيه في طرق الاستدلال والاجتهاد في استنباط قوانين النحو، ولا جرم أن «عمل النحويين إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين ومحاولة تفسيرها وربط بعضها ببعض»[(٢)].

والفارسي جرى في اعتراضاته على كثير من أصول الاستدلال العقلي التي هَدَتْ إليها طبيعة اللغة ، فاحتكم إليها وأجراها على اعتراضاته، وهو كثير الافتراض الجدلي الذي امتطى الفارسي جواده ليسد به باب النقض على دليله، ويقطع السبيل على اعتراض حجته، ويدفع الشُّبَهَ عن مسلكه في الاستدلال.

وإن يكن ابن السراج من أوائل من تأثر من البصريين بالنزعة العقلية المنطقية ، فإن الفارسي قد تكاملت عنده هذه النزعة وامتزجت بالجدل النحوي الفرضي الذي كان الفارسي في نظر البحث أول من فتح بابه على مصراعيه في البحث النحوي.

وهكذا ترون أن «أبا علي يذكر القضايا ويبرهن عليها ويناظر ويعلل ويدلل ويذكر الصور العقلية..ثم يفرع ويذكر الفارق الذي لا يعتد به في القياس، فمزج نحوه بالمنطق مزجًا»[(٣)].

---

(١) أبو علي الفارسي٢/ ٤٥٨.

(٢) القياس في النحو١٢٠.

(٣) أبو علي الفارسي٢/ ٦٠٩.

وفيما يأتي عرض لما ورد من اهتمام الفارسي بالاستدلال العقلي في اعتراضاته:

١- قد يخرج الشيء عن بابه حملًا على غيره:

قال في اعتراضه على الخليل الذي منع تكسير **(ظَريفٍ)** على **(ظُرُوفٍ)** اعتمادًا على قاعدة الحمل على النظير ؛ إذ نظيره في الجمعية **(مذَاكِير)** لم يكسر عليه **(ذَكَرٌ)**، فـ**(ظُروفٌ)** عنده جمع **(ظَرْفٍ)** بمعنى **(ظَريفٍ)**، وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف:

«يستدل على أن الظُّروف ليس كمذاكير، بأنه إذا صغرَ ظُرُوفًا، قال: ظُرَيِّفُون، فرده إلى واحده ، ولا يُرَدُّ مذاكير في التصغير إلى واحده المستعمل، إنما تقول: مُذَيْكِيرات، ولاتقول: ذُكَيرات،ولا ذُيْكَارٌ، فلو كان ظُرُوفٌ كمذاكير لم يردَّه في التصغير إلى واحده، كما لم يرد فيه مذاكير إلى واحده المستعمل»[١] .

يقصد الفارسي أن ظروفًا جمع لظريف، وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظُرُوف ، كما أن كثيرًا من الجموع قد خرجت عن بابها حملًا على غيرها.

- وقال في اعتراضه على البصريين في جعلهم **(ليس)** من باب كان في الفعلية؛ بدلالة اتصال الضمير بها، في حين ذهب هو إلى حرفيتها:

«وهذا لا يلزم؛ وذلك أن **(هاء)** وهي حرف يتصل بها الضمير، وذلك قولك: هاؤُم، وهاؤُمو، فلما اتصل هذا بها، ولم يكن ضميرًا فكذلك يتصل بـ**(ليس)** ولا يكون ضميرًا»[٢].

وبناء على ذلك يكون «اتصال الضمير بـ**(ليس)** على حد اتصاله بـ**(كان)** لم يجعله مثله، وإن كان قد جعل في الإعمال بمنزلته؛ ألا ترى أنه ينفي بـ**(ليس)** ما في الحال كما ينفي بـ**(ما)** ما كان في الحال، فكونها على أمثلة الماضي إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته»[٣].

وعليه «فإذا باينت هذه الكلمة هذه الأفعال هذه المباينةَ وشابهت الحرف هذه المشابهَةَ، لم ينكر أن يجرى مجرى الحرف فلا يعمل عمل الفعل في قولهم: **(ليس الطيبُ إلا المسكُ)**..»[٤].

٢-لا يخرج الشيءُ عن قياس بابه ما أمكن، أو طرد الباب:

قال في اعتراضه على سيبويه الذي ذهب إلى عدِّ معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في نحو:

---

(١) التعليقة٤/ ١٠٨.

(٢) المنثورة٢٢٠.

(٣) كتاب الشعر٧.

(٤) الحلبيات ٢١٩-٢٢٠.

(منْ ذَا قَائمًا؟) هو الاستفهام، كأنه قال: مَنْ ذا؟ فكأنه قال: أستفهم:

«قرأت بخط أبي إسحاق غَلَطَ سيبويه في شرح هذه المسألة غلطة من حيث غلطه أبو العباس...يعيب من قوله: مَنْ ذَا قَائمًا؟، أنه جعل معنى الفعل الذي ينتصب عنه في الجملة الاستفهام..وليس ذلك بمستقيم، ولا يكون معنى الفعل الناصب للحال هذا.

قال أبو العباس: لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فعل ينتصب عنه الحال في قولك: من ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فعلٍ ينتصب عنه الحال، فكان يجوز على هذا: زيدٌ أخوك قائمًا، تريد معنى أُخبر، كما أردت في **(مَن ذا قائمًا؟)** معنى أستفهم، فهذا لا يجوز، ولكن المعنى الناصب للحال ما في**(ذا)** من معنى الإشارة»[1].

- وقال في اعتراضه على الفراء الذي جوز إدغام ياء المضارع **(يَحْيَى)** في الياء الثانية ونقل حركة الياء إلى الحاء فقال: **(يَحَيٌّ)**:

«إن الإدغام في هذا فاسد؛ لأنه يلزم أن يتحرك الحرف الثاني لسكون الأول المدغم فيه، وتحرك هذه اللام في هذه المواضع غير موجود في مكان ولا يستعمل في شيء..ويدلُّ على فساد ذلك أن حكم الحرف المُدغم فيه أن يكون أقوى من المدغم ، على هذا باب الإدغام كله، ألا ترى أن الراء لا تدغم في أخواتها؛ لأنها أقوى منها لمكان التكرير فيها، وحروف الصفير لا تدغم في غيرها ،والضاد لا تدغم في ما قاربها ، وعلى هذا الباب، وإذا كان كذلك اطُّرِح إدغام العين في اللام إذا كان في المضارع، لأن اللام المدغم فيها أضعفُ من المدغم ، ألا ترى أنه قد صارت بمنزلة الحركة ومعاقبًا لها ونائبًا عنها، وإذا كان كذلك لم يجز الإدغام، لأنك حينئذ تدغم الأضعف في الأقوى، وهذا عكس ما عليه أبواب الإدغام وخلافه»[2].

وهذا الأصل اعتمد عليه أبو علي في ردَّ ما ادعاه الفراء من جواز إدغام العين في لام المضارع المضاعف الياء نحو (يحْيى)، والأصل وجوب فكِّ الإدغام في مثل هذا عند البصريين فيقال: يَحَيَّ،وينقل حركة الياء إلى الحاء،وقد أفسد الفارسي قول الفراء معتمدًا على أن القياس في هذا الباب أن يكون الحرف المدغَمِ فيه أقوى من المُدْغَم.

-واعترض على الأخفش الذي ذهب إلى أن **(آمينَ)** في لغة المد، أعجمي وليس عربيًّا، لأنه وزن لم يجئ عليه شيء من العربي، فلما لم يجئ مثاله في العربية ووجد ما جاء على مثاله غير مصروف في

(١) التعليقة ١/ ٢٦٠.

(٢) الإغفال٢/ ٢٨٧-٢٨٨.

المعرفة نحو: (**هابيل، وقابيل**) حُكم فيه بالعجمة، فقال:

«وللقائل أن يقول: إنه ليس بأعجمي، وذلك أن الأعجمية لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون اسم جنس نحو: (**النَّيْرُوز**)..أو علمًا كـ(**إبراهيم**)، و(**إسماعيل**)، و(**إسحاق**) فإذا لم يخل العجمي من هذين الضربين، ولم يكن (**آمين**) في مَنْ مَدَّ الألف على واحد منهما، دل ذلك على أنه ليس بأعجمي؛ ألا ترى أن هذا البناء بعينه في الأعجمية، لم يعد ما جاء منه من أن يكون على هذين النحوين، فما جاء من أسماء الأجناس فنحو: (**شاهين**)، وما جاء منه من أسماء الأعلام فنحو(**هابيل**)..فأما (**آمين**) فبمنزلة ما ذكرنا من الأسماء المصوغة للأمر في المواجهة نحو (**افْعَلْ**)، فكما أن تلك الأسماء الأخر عربية فكذلك (**آمين**)..»[1].

- واعترض على الجرمي الذي ذهب إلى أن الفاء،والواو،وأو ينتصب الفعل المضارع بعدها بها وليس بـ(**أنْ**) مضمرةً، مخالفًا طرد الباب في ذلك من أن كل حرف يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما،فلذلك وجب أن يقدر (**أنْ**) بعدها ليصح نصب الفعل،إذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن يعمل في الأفعال،فقال:

«فإن قال قائل: إن هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل كما أنَّ (**أنْ،ولَنْ**) ناصبان له، قيل له: لو كُنَّ مثلها للزم أن تدخل حروف العطف عليهن، كما يدخلان على (**أَنْ،ولَنْ**)، فتقول: ما تأتيني فتُحَدِّثَنِي وتَشْتُمَنِي، كما تقول:يُعجبني أن تقومَ وأنْ تَجْلِسَ، ولنْ يقُومَ ولنْ يذْهَبَ، وامتناع دخول حرف العطف على هذه الحروف إذا انتصب الفعل بعدها دليل على أنها ليست الناصبة للفعل، إذ كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، ألا ترى أن الواو في القسم لما لم تكن حرف عطف، وكانت بدلًا من الباء الجارة، دخلت حروف العطف عليها، وذلك قولك: والله لأُكْرِمَنَّكَ، ووالله لأُعْطِيَنَّكَ، وكذلك(**ثُمَّ**) وسائر حروف العطف لا تمتنع من الدخول على واو القَسم، ولو كانت الفاء والواو التي ينتصب الفعل بعدها غير العاطفة لدخلها حروف العطف كما دخلت على واو القسم لما لم تكن حرف عطف».[2]

٣- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير:

قال في اعتراضه على الكسائي الذي جوز الوقف بالهاء في (**لاتَ**)، وحجته أن التاء في (**لات**) إنما هي هاء تأنيث دخلت لتأنيث الكلمة كما دخلت على (**ثَمَّ**)، و(**رُبَّ**) فقالوا: ثَمَّتَ، ورُبَّتَ:

(١) الحلبيات١١٢.

(٢) التعليقة٢/ ١٥٩.

«يدل على أن الوقف على هذا ينبغي أن يكون بالتاء أنه لا خلاف في أن الوقف على تاء الفعل بالتاء، فإذا كان الوقف في التي في الفعل بالتاء ووقعت المنازعة في الحرف، وجب أن ينظر فيُلحق بالقبيل الذي هو أشبه منه ، فالحرف بالفعل أشبه منه بالاسم من حيث كان الفعل ثانيًا والاسم أولًا فالحرف بهذا الثاني أشبه منه بالأصل»[1].

- واعترض على الفراء الذي حكى عنه المازني أنه جوز حذف ألف ضمير الإناث(**ها**) في الوقف وطرح حركة الهاء على ما قبلها، وحكى عن أهل بغداد: نحنُ جئناكَ بَهْ، طرح حركة الهاء على الباء، وهو يريد:نحن جئناك بِهَا،فقال:

«وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا المتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة، يدل على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدَّ، إذا أمر فقال: امتدَّ واعتدَّ وانقدَّ، أقر الحركة التي للحرف فيه ، ولم يحذفها ويلقي على الحرف حركة الحرف المدغم فيه، فكذلك الحركة التي هي الكسر في (**بَهْ**) أولى به من نقل حركة الموقوف عليه»[2].

- وقال في اعتراضه على الأخفش الذي ذهب إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع دليل إعراب وليست إعرابًا ولا حروف إعراب:

«قوله: إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح؛ لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة، وأنها نهاية الاسم ومنقضاه وما يتم به، فهو في ذلك كالتاء في (**طلحةَ**)، والياء في (**تَميميٍّ**)، ونحو ذلك، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لامه مِنْ جَرْيِ الإعراب واعتقابه، فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب ، فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب، فإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضًا من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب، والمعنيُّ بحروف الإعراب هو نهاية الكلم المعربة سواء كان ذلك زائدًا أو أصليًّا، بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها»[3].

- وقال في اعتراضه على أبي زيد الأنصاري الذي حكى عن بعض العرب (**كُذُّبذُبٌ**) بمعنى كاذب:

---

(١) الإغفال٢/ ٥٢٢-٥٢٣.

(٢) الحجة١/ ١٣٩-١٤٠.

(٣) التعليقة١/ ٢٧.

«ولولا ثقة أبي زيد وسكون ا لنفس إلى ما يرويه لكان ردُّها مذهبًا؛ لكونه على ما لا نظير لـه؛ ألا ترى أن العين إذا تكرر مع اللام في نحو: صَمَحْمَح، وجَلَعْلَع لا يكرر إلا مـرتين، وقـد تكـررت في هذه ثلاث مرات، ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَريس، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم يتكـرر في غيرهـا ولم يلزم من أجل ذلك أن يُردَّ ولا يقبل؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة»(١).

٤- ما كثر دورانه قد يُفرد بأحكام يخالف بها نظائره:

قال في اعتراضه على الفراء الذي ذهب إلى أن الأصل في **(اللهُمَّ)**: **(يا الله أُمَّ)** ثم حذف الهمزة من **(أُمَّ)** قياسًا على قولهم: **(وَيْلُمِّهِ)**:

«إن حذف الهمزة من قولهم: **(وَيْلُمِّهِ)** شاذٌّ عن قياس نظائره وما عليه الشائع من كلامهم ، وإنـما اُستجيز ذلك لكثرة استعماله، حتى صار لذلك بمنزلة كلمة واحدة ، فلما كان كذلك واعتلت الهمزة مع ما وصفت من كثرة الاستعمال بأن كُسرتْ مرةً وضُمَّتْ أخرى في قولهم: لإِمِّه، ولأُمِّه استـجازوا حذفها ، وقد يختصون بالحذف ما يكثر استعماله في كلامهم»(٢).

- وقال في اعتراضه على المبرد الذي ذهب إلى أن **(أُبَيْنُـونَ)** تصـغيره تصـغير **(أبنـاء)** بحـذف الزيادة، وأن نحو هذا الأجود فيه أن يحقر على القياس:

«القياس في هذه الأشياء قد رُفض بدلالة تركهم استعماله مع استعمال ما يوجبه، فلا يجوز تحقير هذه الأشياء على القياس وتحقيرها على القياس بمنزلة إعلال : اسْتَحْوَذَ، ولا يجوز»(٣)

ومفاد هذا الكلام أن رفض استعمال القياس في تحقير مثل هذه الألفاظ الشاذة هو القياس ، بناء على ما اعتاده المستعمل من تغيير كثير من الكلام عن نظائره لكثرة الاستعمال.

٥- الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال:

قال في اعتراضه على المازني الذي ذهب إلى عدِّ **(مِثْلَ)** و**(ما)** اسمًا واحدًا، وبنائهما بمنزلة **(خمسـة عشر)** في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، واستشهد ببيت من الشعر فيه:

*** مِثْلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ ***:

«فأما البيت الذي احتج به فليس فيه حجة له؛ ألا ترى أن **(ما)** في قوله: **(مِثْلَ ما أَثْمَرَ)** يحتمل أن

---

(١) الحجة١/ ٣٣١.

(٢) الشيرازيات١/ ١٨٠-١٨١.

(٣) البصريات١/ ٣٧٥.

تكون التي بمعنى المصدر مع الفعل، فيكون المعنى: مثل إثمار حُمَّاض الجبل، بل لا يتوجه إلا على هذه الجهة؛ لأنه إن جعل **(ما)** مبنية مع **(مثل)** في البيت بقيت غير مضافة ألا ترى: أنها ليست من الأسماء التي تضاف إلى الفعل ، فإذا لم يجز إضافتها إلى ما بعدها لكونه فعلًا امتنع هذا التقدير فيه، لأن **(مثل)** يبقى مفردًا، وهو مما لا يوصف به مفردًا لقلة الفائدة وضعف المعنى»[1].

- وقال في اعتراضه على البغداديين الذين يجيزون أن تكون **(ذا)** بمعنى **(الذي)** مطلقًا:

«ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على **(ذا)** بأنه بمنزلة**(الذي)**، وذلك أن قوله: **(بيمينك)**-في قوله تعالى: ﴿**وَمَا تلكَ بيَمِيْنكَ**﴾-يجوز أن يكون ظرفًا في موضع الحال فلا يكون صلة،

وكذلك **(تحملين)**- في قول الشاعر: وهذا تحملين طليق-يجوز أن يكون في موضع حال ، والعامل في الحال في الموضعين ما في الاسمين المبهمين من معنى الفعل، وإذا أمكن أن يكون على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة»[2].

وقال في المقام ذاته: «ويحتمل قوله: **(تَحْمِلِينَ)**أمرين لا يكون في واحد منهما صلة، أحدهما: أن يكون **(تحملين)** صفة لموصوف محذوف، تقديره: وهذا رجلٌ تحملينَ، فتحذف الهاء من الصفة كما حذفت من قولك: **(الناسُ رجُلانِ؛ رجل أكرمتُ ، ورجلٌ أهنتُ)**...والآخر: أن يكون صفة لـ**(طليق)** فقدمت فصارت في موضع نصب على الحال.

فإذا احتمل غير ما تأولوه من الصلة لم يكن على الحكم بأن **(ذا)** والأسماء المبهمة تُوصل كما توصل **(الذي)** دليل»[3].

- وقال في اعتراضه على الفراء والبغداديين الذين جوزوا مجيء**(ليس)** نسقًا ، واعتمدوا على ما حُكِي عن بعض العرب أنهم قد قالوا: ذاك ليس واحدٌ ولا اثنان:

«فهذه الحكاية إن كانت مسموعة من فصيح فلا حجة فيها لاحتمالها غير النسق؛ ألا ترى أنه يجوز أن يضمر فيها القصة والحديث، ويكون التأويل : ليس القائل واحدًا منهم، أي: ليس الأمرُ القائلُ واحدٌ منهم، فحذف المبتدأ للدلالة عليه، ويجوز أن يكون **(واحدٌ)** مرتفعًا بـ**(ليس)** ويحذف الخبر»[4].

---

(١) البغداديات٣٤٠.

(٢) الحجة٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٣) كتاب الشعر٣٨٨-٣٨٩.

(٤) الحلبيات٢٦٤.

٦- الاعتدادُ بالثَّابِت لا العَارِض:

قال في اعتراضه على المبرد الذي رد قول سيبويه في تخفيفه **(حَوْأَبَةً)** على **(حَوَبَةٍ)** ، حيث استدل سيبويه على جواز إلقاء الحركة من الهمزة على الواو بقولهم في التكسير: **(حَوَائِب)**، فقال المبرد: استدلاله على صحة الواو في التكسير لا وجه له:

«وليس كذلك؛ ألا ترى أن منْ هذه الحروف اللينة التي تقع قبل ألف الجمع ما لا يصح قبلها ولا يثبت، فما لم يثبت قبلها لم يجز إلقاء حركة الهمزة عليه، وإنما تُلقى حركة الهمزة في التخفيف على ما يثبت قبلها دون ما لا يثبت، فلو كسرت موسًرا لَقُلتَ: مياسير، فلم تثبت، كما لم تثبت مع ألف الجمع كذلك لا تثبت مع حركة الهمزة ؛ ألا ترى أنك لو حققت مثل: بُرْثُن من : جِئْت ، لقلت: جُوْء، ولو خففت: لقلت: جُيء، فرجعت الياء.

فقد رأيت أن ما لا يصح من هذه الحروف مع ألف التكسير لم تُلق عليه حركة الهمزة، وما صحَّ أُلقَيت عليه حركة الهمزة، فكذلك **(حَوْأَبَةٌ)** لما ثبتت مع ألف التكسير واوًا جاز أن يُلقى عليها حركة الهَمزة»(١).

٧- ما تدفعه الأصولُ لا يجعل أصلاً بنفسه، ولا يصح الاعتماد عليه:

قال في اعتراضه على الزجاج الذي سوغ أن تكون **(أَنْ)** هي الناصبة في باب**(إذَنْ)**، وإن **(إذَنْ)** مركبة من **(إذْ)**، و**(أَنْ)**:

«أنه لو كان الناصب في **(إِذَنْ)** هو**(أَنْ)** المضمرة لكان شيئًا خارجًا عن الأصول، ولم يقل به أحد من نظار العربية، ولا يمكن أن نجعله أصلًا بنفسه؛ لأن أصل الدعوى المنازع فيها لا يجعل أصلًا ، وإنما يستشهد عليه بغيره»(٢).

- وقال في اعتراضه على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، ويعنون بذلك أنها معربة بالحركات على ما قبل حروف المد ، وبالحروف أيضًا:

«أن هذه الحركة التابعة للإعراب قد جاءت في فاء الفعل، وذلك قولهم: رأَيتُ مَرْءًا، وهذا مُرْؤٌ، ومررتُ بِمِرْئٍ، وفاء الفعل لم تتحرك بحركة إعراب في شيء كما تحركت العين واللام بها، فإذا أدى القول بذلك إلى ما تدفعه الأصول وجب أن يكون فاسدًا»(٣) .

(١) البصريات١/ ٣٢٠-٣٢١.
(٢) الإغفال٢/ ١٦٢-١٦٣.
(٣) الشيرازيات١/ ٣٣٠ .

٨- الاعتبار عند التسمية بالحال الحاضرة عند التصغير لا بالأصل الفائت:

هذا أصل بصـريٌّ اعتمد عليه الفارسي؛ حيث إن مما تقرر عند نُحاة البصـرة أن العلـم إذا ريـمَ تصغيرُه ، فإنه لا اعتبار بما نقل عنه من تذكير أو تأنيث، فلو سميت امرأة بـ **(رُمْح)** لقلت: **(رُمَيْحَة)**، نظرًا إلى ما صار إليه من التأنيث، ولم تقُلْ: **(رُمَيْحًا)** نظرًا إلى أصله ، وكذا لو سميتَ مذكَّرًا بـ **(أُذُن)** ، لقلت : **(أُذَيْن)** نظرًا إلى حاله الذي صار إليه من التذكير ولم تقل : **(أُذَيْنَة)** اعتبارًا بالأصل ، وقـالوا: إن الاعتبار بالموجود لا بالمفقود ، أما يونس فإنه لم يعتبر في التصغير الحال الحاضرة، وإنما العبرة عنده بالأصل ؛ لذا قال في تصغير **(أُذُنٍ)** إذا سُمِّيَ بها رجلٌ **(أُذَيْنَة)** .

وقد غَلَّط المبرد يونس في قوله هذا ونقله عنه أبو علي الفارسي وتابعه عليه قائلًا :

«قال محمد بن يزيد غَلِطَ في **(أُذَيْنَةَ)** يونسُ ؛ لأنه ليس أحد يقول لرجل اسـمه **(أُذَينة)**: **(هــذا أُذُنٌ)** ثم تحقره ، كما تقول : **(هذا زيدٌ)** ثم تحقرهُ ، وإنما سُمِّي بمحقر لا غير»[1].

فمذهب الجمهور في هذا الباب أن القاعدة العامة هي اعتبار الحال الموجودة لا المفقودة.

❁ ❁ ❁

(١) «المسائل البصريات» (١/ ٣٧٤).

المبحث الخامس

اعتراضاته في جانب مراعاة المعنى صحة وفسادًا

مراعاة المعنى صحة وفسادًا مما عُنِيَ به النحاة وجعلوه عيارًا معتبرًا في سلامة الإعراب، و«هذا يريك كَلَفَ علماء العربية بالمعنى صحيحًا مستقيمًا، وبذلهم صناعة الإعراب لتحصينه وتشريفه»[(١)].

قال ابن جني: « اعلم أن هذا الشَّرْجَ غورٌ من العربية بعيدٌ، ومذهب نازح فسيح، فقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا وغير ذلك»[(٢)].

غير أن العلماء من خلال مباحثهم العربية توصلوا إلى أن «الاستقراء دلَّ على أن العرب تعتبر في أكثر كلامها الحمل على اللفظ، وأن الحمل على المعنى وإن كان كثيرًا فليس في كثرة جريان الكلام على لفظه؛ إذ الأصل أن يكون اللفظ موضوعًا على حد المعنى ومطابقًا له»[(٣)].

ويشهد لهذه النظرة قول السيوطي: «إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ، وعلة ذلك أن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، والمعنى خفي قائم في ضمير المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى، وأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ، فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق، على أن الحمل على المعنى لا يكون الجاري عليه ضعيفًا ألبتة، ولم يأت القوم هذا الضرب من الحمل من عجز أو قصور، بل هو وجهٌ من التصرف في الفصاحة والتفنن في إدارة الكلام، يدل على ذلك ما ذكره أبو علي من أن العرب ربما حملت الكلام على معنى النفي دون لفظه، وإن كان حمله على اللفظ سائغًا لا يؤدي إلى فساد أو اختلال..»[(٤)].

على أن أبا علي ربما رأى هذا الضرب من الحمل على المعنى مما لا يكاد يوجد في حال سعة

---

(١) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ١/ ٥٢١.

(٢) الخصائص ٢/ ٤١١.

(٣) الأصول النحوية والصرفية ١/ ٥٢٥.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٤١٧-٤١٨.

واختيار في موضع(1)؛ ودلالة ذلك أنه «رأى بعض القراءات لا يصح تخريجها إلا عليه في موضع آخر، وهذا من خِلاج خاطره وتعادي مناظره»(2).

وتتباين نظرة ابن جني نوعًا ما عن نظرة شيخه؛ إذ جعل قبول هذا الضرب من الحمل معلقًا على صحة المعنى واستقامته«وأن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ»(3)؛ لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعُفَت معاودته إياه، فهذا يدلُّك على قوة تمكن هذا الحمل في نفوسهم.

وفيما يأتي عرض لما ورد من اهتمام الفارسي بمراعاة المعنى في اعتراضاته:

١- لا يُتبع الشائع بالمختص أو العكس، وكل موضع كان المقصود فيه الإشاعة والإبهام فلا يحمل على التخصيص:

قال في اعتراضه على الخليل الذي سوغ وصف النكرة بالمعرفة:

«لا يجوز عندي قول الخليل أن توصف النكرة بالمعرفة بوجه من الوجوه؛ ..إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة؛ لأن النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مختصة تدل على واحد؛ فمن حيث لم يجز أن يكون الواحد جمعًا لم يجز أن توصف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة»(4).

- وقال في اعتراضه على الأخفش الذي رأى أن **(ما)** في قول العرب: **(ما كان أحسنَ زيدًا)** اسم موصول في موضع **(الذي)**، و**(أحسن زيدًا)** صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ، و**(ما)** حينئذ معرفة ناقصة:

«هذا لا يصلح، لأن الخبر المضمر لا يخلو من أن يكون مجهولًا أو معروفًا، فإن كان مجهولًا لم يجز إضماره؛ لأن المضمرات إنما تحذف في اللفظ وتراد في المعنى لمعرفتها والعلم بها، وإذا جُهلت لم تُضمر، فلا يجوز لهذا أن يكون مجهولًا، وإن كان معروفًا لم يجز أن يُضمر لما يدخل الكلام من الاختصاص إذا عُرِف بالتعريف في هذا الموضع، والتخصيص غير مقصود ولا مراد؛ لأنه موضع القصد فيه الإشاعة والإبهام، ولذلك كان تعجُّبًا، فإذا اختصَّ زال أن يكون تعجُّبًا، وخرج عن الحد الذي وضع له»(5).

---

(١) الحجة١/ ٣١٢، ٤/ ٣٦٧.

(٢) الأصول النحوية والصرفية١/ ٥٢٠.

(٣) الخصائص٢/ ٤٢٠.

(٤) التعليقة١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٥) البغداديات١٦٩-١٧٠.

- وقال في اعتراضه على ابن السراج الذي ذهب إلى جواز إعراب الحال خبرًا في نحو قول الشاعر:

إذا كان يومٌ ذو كواكِبَ أَشْنَعَا

فجوز في (**أَشْنَعَا**) أن يكون خبرًا من حيث كان حالًا؛ لأن الحال عنده مطابق للخبر:

«فأما قوله: لأن الحال أيضًا خبر، فليس الحال بخبر محض، إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن يصرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيرها مما فيه الفائدة ؛ لأنه بقي فيما يُستفاد بالحال زيادة عليه، فإذا صُرِف الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يستقم، لأنه لا يبقى شيء مستفاد فيصير ذلك انحرافًا عما وُضعت له الأخبار من الفائدة بها، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم؛ لأن من الحال ما يكون لازمًا مؤكدًا».(١)

٢-لا يجعل أصلُ الكلمة شيئًا منْ نَقِيْض معناها:

قال في اعتراضه على الفراء الذي ذهب إلى أن (**الآنَ**) أصلها من الفعل: (**آنَ**) أي: حانَ، ثم دخلتها الألف واللام، فأفسده الفارسي من جهة المعنى، ووجه فساده :

«قولهم: آنَ أنْ تفعلَ كذا، مقلوبٌ من أَنَى يأني، وأصل هذه الكلمة في اللغة: إنما هو بلوغ الشيء وانتهاؤه ومكثه وامتداده، فهو خلاف (**الآن**) وعكسه»(٢).

٣-لا يُحْمَلُ الكلام على معنى يُسلِمُ إلى تكلُّف:

قال في اعتراضه على الفراء الذي قدّر (**لمَّا**) في قوله تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ على أن أصلها: (**لَمَنْ مَا**) ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهن :

«فلا تخلو (**ما**) هذه التي قدرها هاهنا من أن تكون زائدة أو موصولة، فلا يسهل أن تكون موصولة في قوله: «وإن كل لما جميع لدينا محضرون» أي: لَمَن هُمْ ما جميعٌ، فليس هذا بالسهل، وإن قدرته على: لَمَن الذي هم جميع لدينا محضرون، وقلت: هم جميع لدينا، صلة لـ(**الذي**) ،و(**الذي**) مع صلته بمنزلة اسم واحد في صلة (**مَنْ**) ، و(**محضرون**) خبر(**ما**) الذي بمعنى (**الذي**) ، والاسم وخبره صلة (**مَنْ**) ، فذلك غير جائز، لأن (**مَنْ**) على هذا لم يرجع إليه من صلته شيء، فهذا التقدير في الآية غير متأتٍّ»(٣).

---

(١) البغداديات٥٤٧.

(٢) الإغفال١/ ٣١٢.

(٣) البغداديات٣٨٤.

٤-لا يصحُّ الحملُ على البدل إلا حيث جاز الاستغناء بالبدل عن المبدل منه:

قال في اعتراضه على المبرد الذي رأى أن (**إلا**) وما بعدها لا تكون وصفًا إلا حيث تكون فيه استثناء، وإذا كان (**إلا**) وصفًا في نحو قوله تعالى: ﴿**لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ جاز أن تكون فيه أيضًا استثناءً:

«الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى؛ وذلك أنه إذا قدر (**الله**) مستثنىً من (**الآلهة**) لزمه أن يكون مبدلًا منها، كما أنك إذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زَيدٌ، فـ(**زيدٌ**) بدلٌ من (**أحدٍ**) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ، ولا يجوز أن تقول على هذا : لو كان فيهما إلا اللهُ لفسدتا، لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية»[١].

❁ ❁ ❁

(١) التعليقة٢/ ٦١.

المبحث السادس
اعتراضاته في جانب مراعاة المطرد الشائع من القواعد النحوية

من الأسس التي حرص الفارسي على تطبيقها ومتابعتها في اعتراضاته اطراد القاعدة ونبذ اللغات الشاذة التي لا تطرد فيها القواعد النحوية، وهو أمر نُسِبَ إلى البصريين دون الكوفيين.

ومما قرره منظرو المدارس النحوية «أن البصريين كانوا يقيمون قواعدهم على الأكثر في اللغة ، ويأبون أن يتخذوا ما دونه مصدرًا لاستنباط، ولا سندًا لرأي، أما ما يخالف الأكثر فربما أولوه بما يرده إليه، وربما عدوه من الضرورات التي لا يصار إليها في الاختيار ، وربما نحَّوْهُ جانبًا وحكموا عليه بالشذوذ»[1].

ويقصد بالمطرد في أصول النحو: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو المستقرة؛ ولذلك قال ابن جني: «فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا»[2].

وكان الفارسي من أولئك الذين عنوا بتماسك البناء النحوي «وهو ذلك العنصر الذي يقصد به أن تكون ضوابط العلم التي يقررها أهل الصناعة فيه مطردة في مجال تلك الصناعة ، فلا ينقض قانون فيها قانونًا آخر، ولا تتعارض فيه قاعدة مع أصل أقيمت عليه ، ولا تتناقض فيها الأصول»[3].

ومن تلك الأسس التي قررها منظرو الأصول النحوية أن القاعدة المطردة التي هي محل إجماع بين النحاة إذا تعارضت مع قاعدة مختلف فيها، فالمطرد المجمع عليه مقدم على المختلف فيه، وفي ذلك قال السيوطي: « إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أولى.

مثال ذلك: إذا اضطر في الشعر إلى قصر الممدود أو مد المقصور فارتكاب الأول أولى؛ لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين الثاني»[4].

وبناء عليه فلا تكون القاعدة النحوية مقيسة مطردة إلا إذا لم يكن في القواعد ما يناقضها، كما أن الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيرًا مطردًا بأن يرد من النصوص ما يتفق معه[5].

---

(١) تاريخ النحو للأستاذ على النجدي ناصف–دار المعارف–القاهرة– ٣٢.

(٢) الخصائص١/ ٩٧.

(٣) القاعدة النحوية – دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني–دار الثقافة للنشر والتوزيع–١٤١٠هـ–١٩٩٠م –١٠.

(٤) الاقتراح٤١٧.

(٥) أصول التفكير النحوي٩٥.

وفيما يأتي عرض لما ورد من اهتمام الفارسي بمراعاة المطرد من القواعد النحوية في اعتراضاته:

١- الأصلُ أن لا تتعدَّدَ المضمراتُ:

قال في اعتراضه على يونس الذي سوَّغ الجر مع حذف الجارِّ باطراداستنادًا إلى ما حكاه عن العرب من قولهم: **(مررتُ برجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ)** على تقدير: **(إنْ لا أمرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ)**:

«إنما يقبح هذا ؛ لأنك محتاج إلى إضمار فعلين، **أحدهما**: ما كنت تضمره إذا نصبت **(صالحًا)** – يعني يَكُنْ– **والآخر**: **(مررتُ)**، فيكون التقدير: إلا أكُنْ مررتُ بصالحٍ، كما قبح إضمار فعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب ، ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرف الخفض».[١]

٢-البدل لا يتقدم على المُبْدَلِ منه:

قال في اعتراضه على يونس بن حبيب الذي ذهب إلى جواز تقدم البدل على المبدل منه مستندًا إلى ما حكاه عن بعض العرب من قولهم: **(ما لي إلا أبُوكَ أَحَدٌ)**، فيجعلون (**أحدًا**) بدلًا من الأب:

«أبو العباس لا يجيز **(ما لي إلا أبوكَ أَحَدٌ)** ؛ لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون **(أَحَدٌ)** مبدلًا منه لا بدلًا»[٢].

٣- المعارف لا تقع أحوالًا:

قال في اعتراضه على الكسائي الذي سوغ مجيء اسم الإشارة حالًا استنادًا إلى ما سمعه عن بعض العرب من قولهم: **(هو أحسنُ الناسِ هاتينِ)**:

«عن الكسائي أنه سمع: **(هو أَحسنُ الناسِ هاتَيْنِ)**هاتَيْن يعني:عَيْنَيْن ، موضع **(هاتين)** موضع **(العينين)** وهو معرفة، والمعارف لا تنتصب على الحال، ولا على التمييز»[٣].

٤- إذا لم يجْرِ ذكرٌ للفاعل لا يُفَرَّغُ الفعلُ لدلالة ما يجيء بعده عليه :

قال في اعتراضه على الكسائي الذي ذهب إلى أن الفاعل في نحو: **(ضَربَنِي وضَرَبْتُ قومَكَ)** محذوف لا يضمر دل عليه الظاهر المذكور:

«لم يجز عندنا ما ذهب إليه الكسائي في **(ضَرَبَني وضربْتُ قومكَ)** أن **(ضَرَبَنِي)** لا شيء فيه؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز ذكر اثنين أو جماعة فاستغنى عن أسمائهم لجِرْيِ ذكرها أن تقوله بغير علامة تثنية ولا

(١) التعليقة١/ ١٧٤.

(٢) التعليقة٢/ ٦٩.

(٣) البصريات٢/ ٩١٣.

جمع، فكنت تفرغ الفعل للدلالة على فاعليه، فكما لم يجز هذا عند الجميع كذلك لا يجوز إذا لم يَجْرِ ذِكْرُ الفاعل أن تُفَرِّغَ الفعل لدلالة ما يجيء بعده عليه، بل إذا لم يجر ذكره كان حذفه وتفريغ الفعل منه أقبح؛ لأنه من العلم به أبعد؛ إذ لم يجر له ذِكْرٌ، فكما كان العلم بالمحذوف أقل، والأحوال الدالة أنقص، كان الحذفُ له أقبحَ وأبعدَ»[١].

٥- أصل الأسماء إذا كان الاسم على حرف واحد فحكمها أن تكون متحركة:

قال في اعتراضه على المبرد الذي قال في حدٍّ نونِ الإناث في نحو: **(فعلْنَ)** إن أصلها السكون، وحُرِّكتُ لالتقاء الساكنين:

«وقد خالف في هذا قولًا لنفسه في "المقتضب" في أبواب الترخيم، وذلك أنه زعم أن أصل الأسماء إذا كان الاسم على حرف واحد فحكمها أن تكون متحركة، واعتلَّ لسكون واو **(يفعلون)** وألف **(فَعَلا)**، والياء في **(تَفعَلِينَ)**- فيما أظن أنا- أن المدة صارت عوضًا من الحركة.

والصحيح عندي هذا القول لا ينبغي أن يسكن الاسم إذا كان على حرف كما يسكن الحرف، نحو لام المعرفة، ألا ترى أن عامة الحروف التي على حرف واحد متحركة، فلا تكون الأسماء في هذا أسوأ حالًا من الحروف»[٢].

٦- النداء علامة للأسماء وليس شرطًا في حَدِّها:

قال في اعتراضه على المبرد الذي غلَّط سيبويه في منعه نداء نحو **(الذي رأيته)** إذا سُمِّي به؛ لأن الاسم عند المبرد وقع ليُقصد به وقد صار **(الذي رأيته)** اسمًا فخرج من أن تقول فيه: يا أيها، ولكن تقول: **(يا الذي رأيته)** كما تقول: **(يا اللهُ اغفر لي)**:

«هذا الذي ذكره لا يلزم أن ينادي **(الذي)** من أجله، وليس حدُّ الأسماء وحكمها أن يجوز نداؤها، ولا ذاك من شرائطها؛ ألا ترى أن كل ما فيه الألف واللام أسماء، ولا يجوز نداء شيء منها»[٣].

٧- إذا اجتمعت همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأولى:

قال في اعتراضه على بعض منتحلي العربية –على حد وصفه– الذي ذهب إلى أن لفظ **(أوّل)**

---

(١) الإغفال٢/ ٤٠.

(٢) البصريات١/ ٤٩٨-٤٩٩.

(٣) الإغفال١/ ٢٨٦-٢٨٧.

مأخوذ من (**آلَ يؤُولُ أَوْلًا**)، بمعنى رجع:

«وهذا التقدير في (**أَول**) لا يصح من جهة التصريف؛ لأن (**أول**) لو كان مأخوذًا من آل يؤول ، لوجب أن يقال فيه: أأول، وإنما كان يجب فيه هذا، لأنه لو كان كذلك اجتمع همزتان أولًا في كلمة، أما الأولى فالزائدة لـ(**أفعل**)، وأما الثانية فالأصلية التي هي فاء الفعل، فإذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأولى ، فكان يلزم أن تبدل الثانية من (**أأول**) ألفًا ، كما أبدلت التي في (**آدم**)، وأما الواو في (**أول**) فوجب أن تصح لسكون ما قبلها كما تصح في (**عاوَدَ**)، و(**قاوَلَ**)، ونحوه مما يسكن ما قبله، ويكون غير جارٍ على شيء، وليس اللفظ به كما لزم؛ لأنه يقال: أوَّل»[1].

❁ ❁ ❁

(١) البغداديات ٩٠-٩١.

المبحث السابع
اعتراضاته في جانب مراعاة الاتجاه العام للنحاة

لا نعني هنا بالاتجاه العام للنحاة ما أجمع عليه نحاة الفريقين البصريين والكوفيين فحسب، بل نعني ما هو أخص من ذلك أيضًا ، فيدخل فيه مراعاة اتجاه نحاة البصرة في القضايا التي نحن بصددها، وما تواتر من قضايا مصطلح عليها بين نحاة هذا الاتجاه.

ومراعاة هذا الجانب يتطلب من المُعترِض إدراكًا كبيرًا بعلم استقراء نصوص اللغة وشواهدها، وإجماعات النحاة في قواعدها ، وإنما قلتُ: علَم استقراء نصوص اللغة، لأن إجماعهم «إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[1]، كما قال ابن جني.

والفارسي نحويٌّ فذُّ النزعة لا يتقيد باتجاه أو مذهب ، فهو يطلق لملكاته الأعنة كي تجوب في مضمار القياسات والعلل والشواهد واللغات، فربما يخالف المذهب البصري الذي عاش يذود عن قوانينه وقواعده، وربما يخالف المذهبين معًا البصري والكوفي إلى رأى جديد تفتقت به قريحته المكينة، استنادًا إلى قياس استقر في ذهنه أو علة انقدحت في نفسه، ولعل هذا ما دفع ابن جني إلى أن يقول في معرض الحديث عن جواز الاحتجاج بإجماع الفريقين، ووجوب النفور عن خلافه: «ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم..؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلْوِ بنص أو ينتهك حرمة شرع»[2].

وعلى الرغم من ذلك فإنك لن تجد الفارسي يخرج كثيرًا عن الفلك الذي يدور فيه، أعني فلك سيبويه، الذي كان «شديد التعصب له، يدفع عنه الخصوم، ويرد عنه الهجوم، ويفهم الكتاب فلا يعتاص عليه منه شيء»[3] .

فهو يراعي الاتجاه الذي يدور في فلك سيبويه وأصحابه، وكثيرًا ما تجده يذكر : أصحابنا ، يعني بهم سيبويه والبصريين، وربما تابع الاتجاه السائد في المدرسة البصرية، أو في المدرستين معًا حتى إن خالف مذهب سيبويه، فهو -كما سبق- نحويٌّ حرٌّ ينتخب من الآراء والمذاهب والمدارس ما يراه أولى بالاتباع «وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصري؛ لأنه كان المذهب الذي حُرِّرَتْ أصوله وفروعه وعلله»[4].

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٩.

(٢) الخصائص ١/ ١٨٩.

(٣) أبو علي الفارسي ٢/ ٥٦٦.

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٥٧.

وفيما يلي عرض لبعض ما يظهر فيه هذه السمات في اعتراضاته:

١- وزن الفعل المشترك بين الأسماء والأفعال بين الصرف والمنع:

وافق أبو عليٍّ سيبويه والخليل والبصريين والجمهرة في أن الفعل إذا خلا من الضمير ولم تلحق أوائلَهُ الزيادةُ، وكان له نظير في الأسماء ثم سُمِّي به فإنه ينصرف، ويعبر هذا الاتجاه عن ذلك بأنه إن كان وزن الفعل مشتركًا بين الاسم والفعل، أو هو بالاسم أولى أو هما فيه سواء، لم يكن ممنوعًا من الصرف، وأن هذا الاشتراك لا يؤثر مطلقًا، وذلك مثل أن يسمى بمثل: ضَرَبَ وعَلِمَ، وظَرُفَ، فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة، بينما رفض مذهب عيسى بن عمر الذي رأى أن العلم إن كان منقولًا من فعل كان ممنوعًا من الصرف مطلقًا، فالمنع من الصرف عنده مشروط بكونه منقولًا من الفعل، كما لو سميت رجلًا بـ(**ضَارِبْ**) الأمر من (**ضَارَبَ**)، وكذا لو سميته بـ(**ضَرَبَ**)، و(**دحرجَ**)، و(**كَعْسَبَ**)، واستدل عيسى بقول القائل: ❊ **أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا**❊؛ لأن (**جلا**) لم ينون، لأنه منقول من الفعل، فقال الفارسي بعد نقله رأي عيسى:

«كأن عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف (**ضَرَبَ**) وأشباهه؛ لأن (**جلا**) لم ينون، فرد سيبويه ذلك بأن (**جلا**) إنما لم ينون؛ لأن فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تصرف، ولو سميت بـ(**ضَرَبَ**) وفيه ضمير فاعل لم تصرف»(١)، وقال: «حكى سيبويه عن عيسى أنه كان لا يصرف ظَرُفَ، وضَرَبَ، ودحرجَ، وما شابه ذلك من الأفعال التي على زنة الأسماء فيجريه مُجرى ما كان منها على زنة الأفعال التي تختص بها في امتناع الصرف، ورُدَّ ذلك بما حكاه من قولهم: (**كَعْسَبْتُ**)، ففي هذا المقدار من هذا الفن اختلف عيسى والنحويون، فأما أن يُحكى الفعل حكاية إذا سُمِّي به ولا يعرب فذلك خلاف مذهب العرب والنحويين»(٢).

٢-الأصل في (لَنْ) البساطة لا التركيب:

قال في اعتراضه على الخليل الذي ذهب إلى أن الأصل في (**لَنْ**) أنها مركبة من (**لا أَنْ**)، (**لا**) النافية، و(**أنْ**) الناصبة:

«فأما ما ذهب إليه الخليل في (**لنْ**)، فلم يتبعه في ذلك سيبويه، ولا أحد ممن رواه من أصحابه، وذهبوا كلهم إلى فساده»(٣).

---

(١) التعليقة٣/ ٢٥.

(٢) الإغفال١/ ٣٠٨، كتاب الشعر١١.

(٣) الإغفال١/ ٥١-٥٢.

٣- إجراء المنقوص غير المنصرف مجرى (جوار):

واعترض على يونس الذي ذهب إلى أن كل ما كان نظيره من الصحيح لا ينصرف لم ينصرف من المعتل ذلك المثال، فإذا سميت امرأة **(قاضي)** قلت: **(هذه قاضي)** بإثبات الياء وتسكينها من غير تنوين، و**(رأيتُ قاضيَ)**، و**(مررتُ بقاضيَ)** لا ينون في رفع ولا جر، بل يثبت الياء ساكنة في الرفع، ويقحمها في الجر كما يفعل في الصحيح،فقال الفارسي:

«قال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر، لكانوا خُلَقَاءَ أن يلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة المعتل.

قال أبو علي: لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجر كما تحرك الصحيح، فإذا جاز في المعتل ألا يحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما، فلا ينكر أن يخالفه في حذف الياء منه، وفي بيان التنوين فيه عوضًا منه»[1].

مؤدى هذا الخلاف هو أن التنوين الذي للعوض كالذي في **(جوارٍ)** ونحوه كالتنوين الذي للصرف في نحو **(محمدٍ)**، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والاتجاه العام في المدرسة البصرية، وأما يونس، فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح؛ لأن التعريف فيه ينقله، ويقتضي له أن يقاس على نظيره في الثقل، فتقول في **(قاضي)** اسم امرأة: **(هذه قاضي، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ)** وكذلك كل معرفة من المعتل لا تنصرف، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمع **(جارية)**: **(هؤلاء جَوارٍ)**، و**(مررتُ بجوارٍ)**، وإنما كان يونس يخالف في المعرفة خاصة.

٤- لا ينصرف (أَحْمَرُ) بعد التنكير إذا سميت به:

وافق سيبويه وأصحابه في **(أحمر)** إذا سميت به ثم نكرته فإنه لا ينصرف بعد التنكير؛ لأنه في أول أحواله لم ينصرف للصفة ووزن الفعل، فلما سُمِّي به زالت الصفة ودخله التعريف، فصار كأَحْمَدَ في أن منع الصرف لوزن الفعل والتعريف، فلما نكَّره أعاده إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف وإن كانت الوصفية زائلة عنه ليجري على الحكم الأصلي بعد أن دخله التنكير الذي هو الأصل، بينما ذهب الأخفش إلى أنك إذا سميتَ بـ**(أحمَرَ)** ثم نكرته صرفته؛ لأجل أن الذي منع من صرفه قبل التسمية به الصفة ووزن الفعل، فلما سُمِّي به زالت الوصفية، وقد اعترض عليه الفارسي قائلًا:

«فمما يقوي قول سيبويه أن **(أربعًا)** قد وصفوا به ، وهو على زنة الفعل ، ومع هذا فلم يخرجوه من

---

(١) التعليقة ٣/ ١٢٧.

التسمية فصرفوه، فكذلك هذا إذا سمي به ونُكِّر لا يخرج عن الصفة؛ لأنهم قد أجمعوا على ترك صرف **(أربع)** [(١)].

ويقوي ذلك ما ذكره أبو عمر في **(أدهم)** و**(أداهم)** : أنهم لم يصرفوه وإن كانوا قد كسروه تكسير الأسماء، وإذا كانوا قد كسروه تكسير الأسماء وقد أولوه العوامل كما أولوها، مع هذا فلم يخرجوه من ترك الصرف؛ لأنه في الأصل صفة، فكذلك أحمر»[(٢)].

٥-لا يتقدم جواب الشرط على اسمه:

قال في اعتراضه على أبي زيد الذي سوغ في الكلام أن يتقدم جواب الشرط على اسمه-وهو ما خالف اتجاه النحاة جميعًا- وأنشد في ذلك قائلًا:

*** ولا تسمعُ الداعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دعا***

يريد: مَنْ دَعَا يُسْمِعْكَ:

«قال أبو زيد: يريدُ: مَنْ دعا يُسْمِعْكَ، هذا القول الذي ذكره في هذا لم نعلم أحدًا أجازه، ولو جاز هذا لجاز: **(آتِ مَنْ يَأتِنِي)**..»[(٣)].

٦- الأصل في تاء (كلتَا) الأصالة لا الزيادة:

وافق سيبويه وأصحابه في أن **(كلتا)** على زنة **(فِعْلَى)** وأن التاء بدل من ألف **(كلا)** ، مثل التاء التي هي بدل عن الواو فحذف ألف التأنيث ورُدَّ ما التاء منه، واعترض على أبي عمر الجرمي الذي ذهب إلى أنها على زنة **(فِعْتَل)** والتاء زائدة ، والألف من الأصل، والنسبة إليها كِلْتَوِيٌّ ، وهو ما خالف الاتجاه السائد آنئذ فقال:

«وكان أبو عمر يقول: كلتا فِعْتَل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول كِلتَوِيٌّ، وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال : حُبْلَوِي لا على أنه لام»[(٤)].

٧-حروف الجزاء تُحِيْلُ معنى المضي إلى الاستقبال:

زعم المبرد أن لـ**(كان)** الناقصة حكمًا من **(إنْ)** الشرطية ليس لغيرها من الأفعال الناقصة ، فزعم أن لقوة **(كان)** أنَّ **(إنْ)** الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من المضي، وقد

---

(١) وذهب سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٤ إلى صرف (أربع) في النكرة وعدم انصرافها في المعرفة ، وأشار الفارسي في البغداديات ٥٧٩ إلى أنه : لو كان وصفًا لم ينصرف كما لم ينصرف (أحمرُ).

(٢) المنثورة ٢١٧-٢١٨.

(٣) البغداديات ٤٦٩.

(٤) التعليقة ٣/ ١٩٠.

اعترض الفارسي على هذا الزعم لانشقاقه عن الاتجاه العام للبصريين ؛ إذ يقول:

«اعلم أن هذا الذي ذهب إليه أبو العباس في **(كان)** أنه على معنى المضي غير مستقيم، ولم يقله أحدٌ علمتُ من البصريين غيرَه، وذلك أن الشرط والجزاء لا يقعان إلا فيما يستقبل، والحروف في الجزاء تحيل معنى المضي إلى الاستقبال لا محالة، ولو جاز وقوع الماضي بعدها على بابه لما جَزَمَتْ»[1].

۞ ۞ ۞

(١) الإغفال٢/ ٣٢٩-٣٣٠.

المبحث الثامن

أنماط الاعتراضات وأشكالها عند أبي علي

أبو علي شخصية ناقدة فاحصة صعبة القِياد، لا يركن إلى مذهب حتى يقيم له من الدلائل ما تنقطع به حجج الخصوم، ولا يردُّ مذهبًا حتى يقيم عليه من الأدلة ما يقطع به السبل على أصحابه فلا يبقى لهم مدخل إليه ولا حجة عليه.

والاحتجاج العقلي سمةٌ بارزة في أعمال الفارسي بذَّ بها أقرانه، فلا غرْوَ أن تجدها حافلة بالمناقشات والحِجاَج والجدليات التي اصطبغت بهذه النزعة العقلية، ولا ريب ستحفل كتبه بكثير من القضايا التي اعترض بها على شيوخه وأقرانه، محاولًا بما أوتي من مفاتح النظر وقريحة التعليل، ودقة القياس، أن يدافع عن رأيه الذي يعتقد صحته ويركن إليه، ولا يألو طريقًا في نقض مذهب خصمه وإقامة الدليل على ضعفه بَلْهَ سقوطه وتوهينه وإظهار وَهْيِه.

وقد كان أسلوب الفارسي الجدلي مسيطرًا بجلاء على اعتراضاته في غالب كتبه، وحصر هذه المواقف الجدلية في كتبه ليس بالأمر الهين، فقد بث الشيخ روح الجدل، والمنطق الكلامي في مناقشاته بصورة ظاهرة للعيان تدفع المستبحر في لُجَّته إلى القول بأن الأخفش وإن كان أحذق النحاة في الجدل[1] فإن تلميذه الفارسي فارس علم الجدل النحوي بلا منازع .

ذلك أن أبا عليٍّ لا يتابع القول على وتيرة واحدة،ولا يأخذ بالقارئ إلى الغاية التي يريد من وجه واحد،ولا من طريق قاصدة،ولكنه ينهج به إليها مناهج شتى ،ويعبر له عنها بأساليب متنوعة[2]

وكتابٌ كـ «الإغفال» مدونة شاع فيها تلك النزعة المنطقية الجدلية التي اتسم بها أسلوب أبي علي، ومن ثم فإنك واجدٌ عباراته: **(فإن قال قائل: .....قيل له)**، و**(فإن قيل: .....قيل)**، و**(فإن قلتَ: ....فالجواب)** مبثوثة في كل مسألة من مسائل الكتاب[3]، وغيره من كتبه[4].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٥٨.

(٢) الفارسي في الإغفال ٣٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: الإغفال (١/ ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٧٤، ٨٨، ١١٠، ١٥٣، ١٦٥، ٢٠٥، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٦٧، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٣١، ٣٥٦، ٣٧٨، ٤٠٩)، (٢/ ٢١، ٤٣، ٦٦، ١٠٧، ١٣٩، ١٨٠، ٢١٩، ٢٥٠، ٢٦٦، ٢٨٨، ٣٣٥، ٣٨٤، ٤٥٣، ٤٩١، ٥٤٢).

(٤) انظر على سبيل المثال: التعليقة (١/ ٧، ٢٨، ٤١، ٧٠، ١٢٤)، (٢/ ١٤١، ١٨٠، ١٩٢)، (٣/ ١٩، ١٩٧)، الحجة (١/ ٣٥، ٦٣، ٩٢)، (٢/ ٩، ٥٤، ٢٨٢)، (٣/ ٢٤، ٢٦٩، ٣٧٤)، (٤/ ٢١، ١٧٧، ٣٧٥)، (٥/ ١٠٣، ٢٢٦، ٤٣٠)،

ولا عجبَ ونحن بصدد شخصية كهذه أن نجد أنفسنا أمام تنوع ملحوظ في أنماط الاعتراض وأشكاله، بين تصريح وتعريض، مع تعدد صور التصريح والتعريض.

ويمكننا أن نقسم الاعتراضات من حيث أشكالُها وصورُها إلى قسمين:

اعتراضات صريحة – وغير صريحة.

أما الصريحة؛ فقد كثرت صورها، وتعددت أنماطها، وتفاوتت بين الشدة واللين، وبين الحدة والبرودة.

أما ما يمكن وصفه بالشدة والحِدَّة ؛ فمنه ما كان يأتي في صورة وصف بالقبح والضعف[1]، أو أقبح الخطأ[2]، أو الخطأ الفاحش[3]، ومنه ما كان يأتي في صورة وصف بالهذيان[4]، أو الـوَهْيِ[5]، أو التخليط[6]، أو الجهل[7]، أو انتحال العربية[8].

وأما ما يمكن وصفه باللين وخفة الحدَّة؛ فمنه ما كان يأتي في صورة وصف بالخطأ[9]، أو الغلط[10]، أو السهو[11]، أو الوهم[12]، أو الفساد[13]، أو البُعد والقلة[14]، أو الشذوذ[15]، ومنه ما يأتي في صورة وصف بعدم الجواز[16]،...

البصريات (١/ ٢١٤، ٢٦٥، ٢٩٤، ٥١٥، ٦٣٨)، (٢/ ٧٦٦، ٨٣١، ٨٧٥، ٩١٠)، الشيرازيات (١/ ٣، ٢٤، ١٥٢)، (٢/ ٤٢٥، ٥٥٤، ٦٠٤)، الحلبيات (١٣، ٧٢، ٢٣٤، ٣٤٣)، البغداديات (١٠٥، ١٤٢، ٣٠٨، ٤٧٢).

(١) انظر: التعليقة١/ ١٧٤، البصريات١/ ٣٠٣، المنثورة٢٣٧، الإغفال٢/ ١٣٠.

(٢) انظر: البصريات١/ ٢٢٤.

(٣) انظر: البصريات١/ ٢٥٩.

(٤) انظر: البصريات١/ ٤١٣.

(٥) انظر: الإغفال٢/ ٣١٤.

(٦) انظر: البغداديات٢٧٢.

(٧) انظر: البصريات٢/ ٦٤٣.

(٨) انظر: التعليقة٣/ ٩.

(٩) انظر: الحلبيات٢٣٩، الإغفال٢/ ٢٩٠، الحجة١/ ٢١٢، ٣٦٣، البغداديات٣٤٩.

(١٠) انظر: المقصور والممدود٧٩، التعليقة٢/ ٢٦٣، الإغفال٢/ ٣٠٣.

(١١) التعليقة١/ ٢١٧، الشيرازيات٢/ ٥٩٠.

(١٢) انظر: الحجة١/ ٥١، الإغفال١/ ٣٣٧، ٢/ ٤٨٩، الحجة٥/ ٣٢٣، البغداديات٤٩٧.

(١٣) انظر: الإغفال١/ ٣٠٧، البغداديات٣٨٥، التعليقة٢/ ١٥٩، العسكريات٧٨، البصريات٢/ ٧١٥، الشيرازيات ١/ ٣٢٩، المنثورة ١٢١.

(١٤) انظر: الإغفال١/ ٨٠، التعليقة٢/ ١١٥، ٢٥٥، البغداديات٣٣٩.

(١٥) العضديات٧٤، التكملة٦، الشيرازيات١/ ١٨٠.

(١٦) الإغفال١/ ١٠٠، ٢٢٠، ٢/ ٤٠، الحجة٢/ ٩٦، التعليقة٤/ ١٦.

أو عـدم الصـحة[1]، أو عـدم الاسـتقامة[2]، أو عـدم القيـاس[3]، أو عـدم الاطـراد[4]، أو بأنـه قـول مدخول[5]، أو لا أصل له ، ولا نعلم أحدًا حكى هذا القول أو قال به[6]، أو أنه ليس بشيء[7]، أو أنـه زعم أو ادعاء لا دليل عليه[8].

وأما اعتراضاته غير الصريحة؛ فقد أتت متنوعة هي الأخرى؛ فتارة يأتي الاعتراض في صـورة ترجيح لرأي يخالف مذهب المعتَرَض عليه[9]، وفي هذه الصورة من الاعتراضات يُفهـم الاعـتراض من خلال العرض والمناقشة، على الرَغم من أنك قد لا تجد أَيَّة عبـارة تحـطُّ مـن مـذهب الخصـم أو توهن من رأيه أو تخطئه، وقد كان الفارسي متقنًا هذه الصورة معتمدًا عليها ولاسيما إذا كان اعتراضه على نحوي يُجِلُّه ويقدر قدره؛ كسيبويه، وأبي زيد، والأخفش، والمبرد، وابن السراج.

وتارة يأَتي الاعتراض غير الصريح في صورة نقل تخطئة نحويٍّ غيره لمذهب المعتَرَض عليه، مـع عدم إنكار الفارسي لهذا التخطيء[10]، أوعـدم التسـليم لـدليل المعـتَرَ ضِ عليـه أو اعتلالـه[11]، أو وصف القول بعدم اللزوم أو ما في معناه[12].

وقد يأتي في صورة رد اعتراضٍ لأحد النحاة على مذهب يؤيده الفارسي ويرى صحته[13]، فيقيم من الدلائل والاعتلال والأقيسة ماً يعضد قوله ويرد اعتراض المعترض عليه، ويشفع ذلك بما يقوي موقفه ما أدرك إلى ذلك غاية، واستطاع إليه سبيلًا.

وهكذا نجد اعتراضات الفـارسي متخمـة بـالتنوع في أسـلوب الاعـتراض ، زاخـرة بأشـكاله وصوره، وما ذاك إلا لما تجلى في شخصيته من القريحة الناقدة التي تهـوى الفحـص، وتـنعم النظـر في المذاهب والآراء والأقوال، وتنقدها نقد الصيرفي ،وتحيطها تحريـرًا وتحقيقًـا وفحصًـا، أخـذًا وردًّا ،

(1) انظر: التعليقة1/ 27، البغداديات170، البصريات2/ 833، الشيرازيات2/ 413.
(2) انظر: الحجة1/ 372، الشيرازيات1/ 184، 2/ 590، الإغفال2/ 330، البغداديات545.
(3) انظر: الحجة6/ 150، البصريات1/ 547، الحلبيات128، الشيرازيات1/ 30.
(4) انظر: العسكريات79.
(5) انظر: الإغفال2/ 159.
(6) انظر: الإغفال2/ 7، 148، 330، البغداديات469.
(7) انظر: الحجة4/ 166، التعليقة3/ 22.
(8) انظر: التعليقة3/ 9، الحجة2/ 320، الإغفال2/ 395، الشعر130، البصريات1/ 498.
(9) انظر: الشيرازيات 2/ 574، التعليقة 3/ 25، البصريات 2/ 913، المنثورة 218.
(10) انظر: التعليقة1/ 220، 89، 260، البصريات1/ 374، 513.
(11) انظر: التعليقة4/ 108، المنثورة78، البغداديات235، مختار التذكرة17، التعليقة2/ 99.
(12) انظر: الحجة2/ 212، الحلبيات265، 281، الإغفال1/ 92.
(13) انظر: البصريات2/ 789، الحجة5/ 292، الإغفال1/ 54.

مشفوعٌ نظَرُهُ بالتعليل والاستدلال، فرضًا وجدلًا، وسبرًا وتقسيمًا، ولا يكتفي من كل ذلك حتى يقضي الوطر من إفحام خصمه وإلزامه الحجة، ولا يسلم حتى ينقطع الخصم عن الاحتجاج، ويتعذر عليه الاستدلال.

هذا مع ما أُخذ عليه من كثرة الاستطراد والانطلاق بعيدًا عن أصل الموضوع المطروق، حتى يكاد يُنسي آخرهُ أولَهُ، ومع ذلك فقد كانت مناقشاته معرضًا مُفعمًا بالفرائد والفوائد، والأصول والقواعد التي مهَّدها الفارسي لمن بعده من النحاة، ينهلون منها ويستنبطون الظواهر والعلل واللطائف منها، ويقعون على ما دقَّ من شوارد القضايا والمسائل، وسوف نرى ذلك جليًّا في الفصل الذي يلي هذا، حيث يبرز فيه تأثُّر الخالفين من النحاة بأبي عليٍّ فيما نحا إليه في اعتراضاته من المذاهب والآراء، ومظاهر ذلك فيما قرروه من أقوال وأدلة وعلل وأقيسة.

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

أثر اعتراضات أبي علي الفارسي في المخالفين

❁ وفيه خمسة مباحث:

الأول : أثرها في الأصول والقواعد العامة.

الثاني: أثرها في الفروع.

الثالث: أثرها في الاحتجاج لمسائل الخلاف والاستدلال والتعليل.

الرابع: أثرها في توجيه القراءات.

الخامس: أثرها في التوجيه الإعرابي.

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

مدى تأثر الخالفين باعتراضات الفارسي في الأصول والقواعد العامة

كان لما زخرت به اعتراضات الفارسي من المناقشات والاستدلال والاحتجاج والتعليل أثرٌ جليٌّ واضح المظاهر في الأصول النحوية والقواعد العامة لدى الخالفين من النحاة؛ ومن أبرز تلك الأصول والقواعد التي طرأت في تناولهم لتلكم القضايا التي كان للفارسي فيها موضع اعتراض ما يلي:

١- الشيء إذا عاقبَ الشيءَ وَلِيَ مِنَ الأمرِ ما كان المحذوف يليه:

هذا الأصل نقله **ابن جني** عن الفارسي ؛ إذ سلك طريقته في القول بحذف (كان) بعد (أن) المصدرية إذا عوض عنها بـ (ما) في نحو : (أَمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، وكذلك في أسلوب العرض الجدلي، والقاعدة التي استند إليها قائلًا: «فإن قلت: بِمَ ارتفع وانتصب (أنت منطلقًا)؟

قيل : بـ(ما)؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب ، **وهذه طريقة أبي عليٍّ وجلة أصحابنا قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه، ويعمل ما كان يعمله**»[1].

٢- كل ما كان علمًا لوزنٍ مُعين فحُكْمه في الصَّرف وعَدمِه حكمُ الموزون:

وهذه القاعدة خرجها **ابن جني** على أصول شيخه وأصحابه الذين ذهبوا إلى أن الوزن والموزون يستويان في الصرف وتركه، فتقول: (**مررْتُ برجُلٍ أفْعَلَ**) بترك صرف (**أفْعَل**)؛ لأن موزونه (**أحمقَ**) مثلًا.

وأما المازني فنظَرَ إلى لفظ الكناية والوزن لا إلى الموزون المكنى عنه ، فلا يصرف نحو (**مفاعل**) إذا كنى به عن موزونه لاشتمالها على سبب منع الصرف، ويصرف نحو (**مررت برجلٍ أفْعَلَ**) لفقد شرط الوصف عنده، لأنه ليس بنعت معلوم.

قال ابن جني: «**ومن الأعلام المعلقة على المعاني ما استعمله النحويون في عباراتهم من المُثُل المقابل لها المُمَثَّلات**؛ نحو قولهم: (**أفعلُ**) إذا أردت به الوصف و له (**فَعْلاء**) لم تصرفه، فلا تصرف

(١) الخصائص٢/ ٣٨١، وانظر: البغداديات٣٠٠.

أنت (**أفعل هذا**) من حيث صارت علمًا لهذا المثال نحو: أحمر، وأصفر، وأسود، وأبيض، فتجري (**أفعل**)هذا مجرى أحمد، وأصْرم عَلَميْن وتقول: (**فاعلة**) لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة، فلا تصرف (**فاعلة**)؛ لأنها علم لهذا الوزن، فجرت مجرى فاطمة وعاتكة...» [1].

وقد جرى على هذه القاعدة كلٌّ من الزمخشري[2]، والرضي[3].

٣-الأعلامُ تأتي في المعاني كما تأتي في الأَعْيَان:

هذه قاعدة استنبطها **ابن جني** من كلام شيخه ،ووافقه في ما ذهب إليه من أنه « **كما جاءت الأعلام في الأعيان، فكذلك قد جاءت في المعاني**؛ نحو قوله:

أقول لمَّا جاءني فخرُهُ سُبحانَ مِن علقمةَ الفاخِرِ

فسبحان اسم علم بمنزلة البراءة والتنزيه، بمنزلة عثمان وحُمران» أي في منع الصرف عند عدم الإضافة، وعدَّ هذا الباب من فرائد شيخه قائلًا: «هذا باب من العربية غريب الحديث، أراناه أبو علي رحمه الله تعالى»[4]، وذكر هذا تحت باب: في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان.

٤-متى أمكنَ أن يكون الكلامُ جملةً واحدةً كان أولى مِنْ جَعْلِهِ جملتَين مِنْ غَيْرِ فائدة:

هذا أصل استنبطه **ابن الأنباري** من اعتراض الفارسي على المبرد والزجاج اللذين ذهبا إلى أن العامل في المستثنى هو (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، ولكونها نائبة عن (**أستثنى**)، كما أن حرف النداء نائب عن (**أنادي**)، ومذهب سيبويه والبصريين في المسألة أن العامل في نصب المستثنى هو الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة(إلا).

وردَّ ابن الأنباري مذهبهما ؛ لأنا إذا أعملنا (**إلا**) بمعنى أستثني كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، **ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة**[5]

وقد تبع العكبريُّ ابنَ الأنباري ونقل هذه القاعدة عنه[6] .

---

(١) الخصائص٢/ ١٩٩، وانظر:التعليقة٣/ ٢٢.

(٢) شرح المفصل١/ ٣٩-٤٠.

(٣) شرح الكافية٣/ ٢٥٢.

(٤) الخصائص٢/ ١٩٧، وانظر:المسائل البصريات١/ ٤١٠.

(٥) الإنصاف١/ ٢٦٤، أسرار العربية٢٠٤.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٠٤.

٥- الترخيمُ لا يَنْقُصُ الاسمَ عَنْ أَقَلِّ الأُصُول:

هذا أصل استنبطه **ابن الأنباري** من اعتراض الفارسي على من أجاز ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط وهو الذي منعه سيبويه والبصريون، وقد وافق ابن الأنباري أبا علي في ما نحا إليه؛ لأن الترخيم إنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد هاهنا؛ لأنه أقل الأصول، وهي في غاية الخفة، **فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به**، وذلك لا يجوز(١).

وقد تبع ابن الشجري(٢) ، والعكبري(٣)، والشاطبي(٤) هذا الذي استنبطه ابن الأنباري ونقلوه عنه.

٦- ليس في الأسماء الظَّاهِرة القائمة بنفسها مَا هو على حرف واحد:

هذا قاعدة عامة نقلها **العكبري** عن الفارسي في اعتراضه على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم في (ذا) وكذلك (الذي) الذال وحدها، وأن الألف زائدة للتكثير، أو لبيان الحركة والتقوية.

وقد رد الفارسي هذا المذهب ؛ لأن (ذا) لا يخلو من أن يكون اسمًا مضمرًا أو مظهرًا، فالذي يدل على أنه مظهر وليس بمضمر أنك تكني عنه فتقول: هذا ضربتُهُ، كما تقول: زيدًا أكرمتُهُ، ولو كان مضمرًا لم يكن عنه، وأوضح من هذا في كونه مظهرًا أنك تصفه في نحو: مررت بهذا الرجل، وتصف به في نحو: مررتُ بزيد هذا، وعمرو ذاك، فلو كان مضمرًا لم يوصف، ولم يوصف به، فإذا كان مظهرًا فالمظهر لا يكون على حرف واحد(٥).

وهنا يتابع العكبري أبا علي ناقلًا عنه هذا الأصل قائلًا: «...**لأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، ولا يقتضيه القياس؛ لأن القياس يقتضي أن يبدأ بحرف ويوقف على حرف**»(٦).

٧- التسويةُ بين مسائل الباب الواحد دون فرق:

هذه قاعدة خرجها **ابن الحاجب** من كلام الفارسي الذي اعترض على أبي عمرو بن العلاء ؛

---

(١) الإنصاف١/ ٣٦٠، وانظر:البصريات٢/ ٧١٥.

(٢) أمالي ابن الشجري٢/ ٣٠٥.

(٣) اللباب١/ ٣٤٧.

(٤) المقاصد الشافية٥/ ٤٢٠.

(٥) الإغفال٢/ ٣١٤-٣١٥ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٨٥.

حيث ذهب الأخير إلى أن تصغير (**أحوى**) يكون على (**أُحَيٍّ**) رفعًا وجرًّا، و(**أُحَيِّيَ**) نصبًا، فيعلها إعلال قاض يحذف الياء مع التنوين حذف ياء قاض ومع اللام والإضافة يردها، خلافًا لسيبويه الذي يرى أنّ تصغيرها على (**أُحَيْوٍ**) رفعًا وجرًّا و(**أُحَيْوِيَ**) نصبًا، وقد تبع ابن الحاجب سيبويه وأبا علي في رد مذهب ابن العلاء موهمًا إياه في هذا النحو، فقال:

«وأمَّا من قال: (**أُحيِيٍّ**) فوهم محضٌ؛ لأن أصله كما تقدم (**أُحَيِّيٌ**) فقد اجتمع ثلاث ياءات، فوجب حذف الأخيرة كما في (**عُطَيٍّ**) فإن قال: حذفها ههنا حذف الإعلال، ومن قال: (**أُحَيٍّ**) في الرفع ومررت بأُحَيٍّ ورأيت أُحَيَّ وجب عليه في جميع الباب أن يقول: هذا عُطيٍّ ومررت بعُطَيٍّ، ورأيت عُطيًّا، ولا قائل به؛ **إذ لا فرق بين المسائل فظهر أن ذلك توهم؛ إذ التسوية معلومة**»(١).

٨- التباينُ في القلّة والكثرة دليل التباين في الحكم:

هذا أصل خرجه **الشاطبي** على كلام الفارسي الذي نقل عن الفراء قوله: إن خبر «كان» والمفعول الثاني لـ (**ظنَّ**) ينتصب على التشبيه بالحال، فـ (**كان زيدٌ ضاحكًا**) مشبه عنده بـ (**جاءَ زيدٌ ضاحكًا**) قال أبو علي: «يقول الفراء في المفعول الثاني من (**ظننتُ**)، وخبر «كان»: إنه ينتصب على الحال»، وقد رأى الفارسي أن فساد مذهب الفراء يأتي من قبل أن هذا المنصوب الثاني يقع معرفة مضمرًا نحو (**ظننتُكَهُ**) و(**ظننتُكَ إياه**)، وبالألف واللام نحو: (**ظننتُكَ القائمَ**).

ويقع معرفة في نحو: (**كان زيدٌ أخاك**)، و(**ظننتُ عمرًا غلامك**)، والحال لا تكون معرفة، ولا يكون ذلك فيها.

فإن قيل – والمتكلم الشاطبي –: «المعرفة إذا وقعت هنا قائمة مقام النكرة كما قامت مقامها في نحو (**طلبتُه جهدَك وطاقتك**)، و(**رجع عودَه على بَدئه**)، و(**أرسلها العِرَاكَ**) وما أشبه ذلك من المعارف الواقعة حالًا باتفاق لوقوعها موقع النكرات، فكذلك يقال هنا.

فالجواب: أن هذه ألفاظ قليلة غير قياسية فلا يبني عليها حكم، بخلاف وقوع المعرفة مع ظننت فإنه كثير جدًّا، **فتباينهما في الكثرة والقلة دليل على تباينهما في الحكم**»(٢).

٩- الرجوعُ إلى أصْلٍ مَتْروك لا يَمْنعُ اعْتبارَ الوَزْن:

هذا أصل نقله **ابن مالك** عن الفارسي الذي اعترض على الأخفش الذي ذهب إلى صرف (**أَلُبب**) إذا سُمِّي به؛ لأنه باين الفعل بالفكِّ، حكى عنه ذلك أبو عثمان المازني، وقد استقبح الفارسي هذا الّذي ذهب إليه الأخفش من أنه كان يصرف (**أَلُبُبٌ**) إذا سَمَّى به ويجعله للإلحاق قائلًا: «ففيه

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٧٨-٥٧٩، وانظر: البصريات ١/ ٣١٥-٣١٦.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٤٥٣، وانظر: مختار التذكرة ٢٩٢.

من القبح أنه جعله ملحقًا ولم يجئ له نظير فكان هذا بمنزلة من قال : «(**تُرْتُبٌ**) لا أحكم بزيادة تائه؛ لأنها على بناء الأصل ، فكما أن هذا لا يقوله أحد فكذلك الأوَّل»[1].

وقد ناقش ابن مالك رأي الأخفش بشيء من التفصيل موردًا في البداية رأيه، ثم أردفه بتلك القاعدة التي اشتقها من كلام أبي علي: «**وهذا عندي لا يكون مانعًا من اعتبار الوزن ؛ لأن الفكَّ رجوع إلى أصل متروك**، فهو نظير تصحيح ما الحقُّ إعلاله؛ كـ (**اسْتَحوَذ**) ، ولا خلاف في أن التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن فكذلك الفك»[2].

❁ ❁ ❁

(١) المسائل البصريات١/ ٣٠٣.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/ ١٤٦٣-١٤٦٤.

المبحث الثاني

مدى تأثر الخالفين باعتراضات الفارسي في الفروع

ملأت أراء أبي علي واختياراته وترجيحاته كتب الخالفين من النحاة ، وتنوع تناولهم لها بين مؤيد ومعارض، وبين شارح مفصِّل مُوضح لها ، وموجزٍ مُقتَضِبٍ لخلاصتها ونتائجها، وفيما يلي نعرض أهم ما أبرز تأثير أبي علي في النحاة من مسائل الفروع:

١- المد في (آمِيْنَ) لغة ثابتة:

تَبِع **ابن جنّي** اختيار شيخه في لغة (آمين) بالمد وأجاز لغة المد في (آمين) بإشباع فتحة الهمزة مستندًا إلى ما حكاه الفارسي عن ثعلب قائلًا: «وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى: خُذه من حيث وليسا، قال: وهو إشباع ليس، وذهب إلى مثل ذلك في قولهم: آمين»[(١)].

٢- حذفُ اللام الجازمة مَقْصُورٌ على ضَرورة الشِّعر:

وكذلك فعل **ابن جني** في عدم تجويز حذف اللام الجازمة إلا في ضرورة الشعر استنادًا إلى ما حكاه شيخه عن أبي زيد، وهو ما ذهب إليه شيخه، فقال: «واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة، **قرأت على أبي علي**، قال: أنشد أبو زيد:

فتُضحِي صَرِيْعًا ما تُجِيْبُ لدَعْوَةٍ

ولا تُسْمِعُ الدَّاعِي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

أي: ولْيُسْمِعْكَ»[(٢)].

٣- (هل) التي في (هَلُمَّ) - على قول الفراء- للزجر والحثِّ وليس للاستفهام:

ومما خالف فيه ابن **جني** شيخه أنه ردَّ لازمًا ألزم به شيخُه الفراءَ في قول الأخير: إن أصل **(هلُمَّ)** هل زجرٌ وحثٌّ، دخلت على لُمَّ؛ كأنها كانت (**هل لُمَّ**) أي : اعجل، واقصد، فيقول ابن جني: «**وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال: لا مدخل هنا للاستفهام، وهذا عندي لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدَّعِ أنَّ (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجرٌ وحثٌّ**»[(٣)].

---

(١) الخصائص٣/ ١٢٣، وانظر:المسائل الحلبيات١١٠.

(٢) سر الصناعة٣٩٠، وانظر:المسائل البغداديات٤٦٩.

(٣) الخصائص٣/ ٣٥-٣٦، وانظر:الشيرازيات١/ ١٨٣.

ورجح ذلك ابن الأنباري، وغلَّط أبا علي فيما نسبه للكوفيين(١)، وكذلك ابن يعيش(٢)، والبغدادي.(٣)

٤- (لَهِنَّكَ) وتركيبها من (لله إنَّكَ):

يصف **ابن جني** مذهبًا ذهب إليه شيخه بأخرة بالتعسف قائلًا: «فأما قول من قال: إن قولهم (لَهِنَّكَ) إن أصله: (لله إنَّكَ) فقد تقدم ذكرنا لذلك مع ما فيه في موضع آخر؛ **وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة وفيه تعسف**»(٤).

وكان أبو علي قد نُقل عنه قولٌ يؤيد فيه مذهب سيبويه ويدعمه بأن أصل اللام في (**لهنَّك**) هي لام الابتداء الداخلة على (إن) وأن العربَ لما جفا عليهم اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ليزول لفظ (إنَّ)، فيزول ماكان مستكرهًا من ذلك، فقالوا: (**لَهِنَّكَ قَائِمٌ**) (٥).

وقد رد أبو علي هذا المذهب الذي قواه وأيده في «التذكرة» ورجح غيره، وهو ما صرَّح به **البغدادي** أيضًا؛ حيث ذكر أن أبا علي رجع عن قوله الذي وافق فيه سيبويه وزيَّفه في كتابه «نقض الهاذور» وهو كتاب نقض ما طعن به ابن خالويه على كتاب (**الإغفال**) لأبي علي، الذي صنفه إصلاحًا لمسائل الزجاج، وذكر أنه اختار في هذا الكتاب مذهب الفراء وأيَّده(٦)، وعزا أبو حيان(٧) للفارسي القول بمذهب الفراء أيضًا.

٥- نصب خبر (ما) مقدمًا على اسمها:

نقل **ابن مالك** عن الفارسي أنه يجيز نصب خبر (ما) مقدمًا على اسمها، وهو ما حكاه الفارسي عن الجرمي، مستندًا إلى قول بعض البغداديين:

*** وما بالحُرِّ أنْتَ ولا الخليقِ***

قال ابن مالك: «**واستشهد أبو علي في «التذكرة»** على نصب خبر (**ما**) مقدمًا على اسمها بقول الشاعر -وذكر ما أنشده البغداديون ثم قال-: بناءً على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق

(١) البيان ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٤٢، وتبعه أبو حيان، والمرادي، وناظر الجيش في أن (هل) التي يقصدها الفراء للزجر وليست للاستفهام..

(٣) الخزانة ٦/ ٢٥٩ تبعًا لشيخه الخفاجي، حاشية الشهاب على البيضاوي ٤/ ١٣٦.

(٤) الخصائص ١/ ٣١٧، وانظر: الحجة ٤/ ٣٨١-٣٨٥.

(٥) الخصائص ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٦) الخزانة ١٠/ ٣٣٩.

(٧) التذييل والتكميل ٥/ ١٢٥.

للنصب»[1].

وكذلك فعل **الرضي** في «شرح الكافية» ، وتبعه **البغدادي** في «الخزانة» حيث قال :

«**وعلى هذا بنى أبو علي** امتناع دخولها على ما التميمية، وأجازه الأخفش»[2].

ثم قال البغدادي ردًّا على الفارسي في ما أورده دفعًا لمن استشهد بهذا البيت:

«أقول : من يدفع ذلك يقول: إن الباء زيدت في خبر **(ما)** التميمية ولا يذهب أن مدخولها مبتدأ، والصحيح أنها تزاد في خبر ما على اللغتين»[3].

٦- (ليس) بين الحرفيَّة والفعليَّة:

ويخالف **ابن مالك** أبا علي في قوله بحرفية (ليس) ، ويصف موقفه في القضية بالاضطراب فيقول:

« **واضطرب قول أبي علي في (ليس)، فرجح في بعض تصانيفه: حرفيتها**[4]**، مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر**[5] **فعليتها وإبقاء عملها** في نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسمًا ، وما بعد ذلك خبر، وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغني عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها بإلا لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها ، كما امتنع توسطها بين جزأي خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس في: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)ضمير الشأن لزم أن يقال : ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال في كلامي : زيد قائم عند حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيد قائم، ولو وسط إلا فقيل : ليس كلامي زيد إلا قائم، لم يجز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يجاء بـ(إلا) مقدمة على جزأي الجملة»[6].

---

(١) شرح التسهيل١/ ٣٧٣.

(٢) شرح الكافية٢/ ١٨٨، الخزانة٤/ ١٤٠-١٤١.

(٣) الخزانة ٤/ ١٤١.

(٤) كالمسائل المنثورة٢٢٠، والحلبيات٢١٠، وإيضاح الشعر٧، والبصريات٤٣٠، ٨٣٣..

(٥) مثل الإيضاح العضدي، ووافقه الجرجاني ، وانظر: المقتصد شرح الإيضاح١/ ٣٩٩ .

(٦) شرح التسهيل١/ ٣٧٩-٣٨٠ .

٧- **إعمال معنى حروف النفي والاستفهام في الحال:**

وافق **الرضي** الفارسي في أن معنى حروف النفي والاستفهام يعمل النصب في الحال ،و خالفه في اعتلاله لهذا المنع قائلًا: «ولم يعمل في الحال معنى حروف النفي والاستفهام ، **قال أبو علي : لأنها لا تشبه الفعل لفظًا** ، وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه ؛ ونحو: (إنَّ) ، و(أنَّ) تشبهانه لفظًا ومعنىً ولا تعملان في الحال، فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نُعَلِّله»(١).

٨- **إثبات الياء في (جَوَارٍ) في أحوال الإعراب الثلاثة إذا نُكِّر ولم يُسَمَّ به:**

ذهب يونس إلى أن كل ما كان نظيره من الصحيح لا ينصرف لم ينصرف من المعتل ذلك المثال، فإذا سميت امرأة (**قاضي**) قلت: (**هذه قاضي**) بإثبات الياء وتسكينها من غير تنوينه، و (**رأيت قاضيَ**)،و(**مررت بقاضيَ**) لا ينونون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع ، ويقحمونها في الجر كما يفعل بالصحيح، وقد وصف الفارسي هذا المذهب بالخطأ (٢).

وقد تبعه **أبو حيان** ونقل تقريره قائلًا: «**وما ذكره أبو علي من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان جوار نكرة ولم يسم به فتقول : (هُنَّ جَواري،ومررتُ بجواريَ) فلا يُنَوَّنُ وهمٌ وخطأٌ ومخالفة للغة العربِ والقرآن**»(٣).

٩- **الوقف على(لَاتَ) بالتَّاء وليس بالهاء:**

نقل **الشهابُ الخفاجيُّ** –شيخ البغدادي صاحب الخزانة–عن أبي علي قوله في هذه المسألة وأيده قائلًا: «**قال أبو علي في الإغفال**(٤): **ينبغي أن يكون الوقف بالتاء بلا خلاف؛ لأن قلب اللام هاء مخصوص بالأسماء**»(٥).

١٠- **لا ينصرفُ (أحمرُ) بعد التَّنْكير إذا سُمِّيَ به:**

نقل **الشاطبي** عن أبي علي موافقته لسيبويه في أنَّ (أَحْمَر) إذا نُكر وسمي به فإنه لا ينصرف(٦) ،

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٥.
(٢) التعليقة٣/ ١٢١.
(٣) ارتشاف الضرب٢/ ٨٩٠.
(٤) الإغفال٢/ ٥٢٢.
(٥)حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٧/ ٢٩٦.
(٦) المسائل المنثورة٢١٨.

وحُجَّة سيبويه أن (أحمر) لم ينصرف في أوَّل أحواله للصفة ووزن الفعل، فلما سُمِّي به زال الصفة ودخله التعريف فصار كأحمدَ في أن منع الصرف لوزن الفعل والتعريف، فلما نكره أعاده إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف وإن كانت الوصفية زائلة عنه ليجري على الحكم الأصلي بعد أن دخله التنكير الذي هو الأصل ، وذكر الشاطبي : **أن الفارسي قد رجَّح في «التذكرة» مذهب سيبويه بإجماعهم على ترك صرف (أدْهَم،وأَبطح) ونحوهما مما استعمل استعمال الأسماء من هذه الصفات ، وليس في تسميتهم بـ (أحمر) ونحوه أكثر من أن يستعملوها استعمال الأسماء وقد سلبوا عنها معنى الصفات**[1].

١١- مجيء فاعل نِ(عْمَ) غيرَ مُقْتَرِنٍ بأل:

اختار **الرضيُّ** قول الفارسي في هذه المسألة ؛ حيث ذهب الأخير إلى أن مجيء فاعل (نعم) غير مقترن بـ(أل) على ما نحا إليه الجرمي نحوٌ غير صحيح، ووصف الرضي قول الجرمي بالشذوذ بعد نقله مذهب الفارسي فقال: «**وقال أبو علي إنه سمع: نِعْمَ عبدُ الله زيدٌ، وبِئْسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا،** وهو شاذ؛ إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعَرَّف الجنسي، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال»[2].

١٢- تقديم التمييز على المخصوص بالمدح في باب (حَبَّذَا):

خالف **الشاطبي** الفارسي هذه المرة ؛ حيث ذهب الأول تبعًا للجرمي إلى امتناع تقديم التمييز على المخصوص بالمدح هنا ؛ لأن عامة السماع على تأخير التمييز على المخصوص في باب **(نعم)** فكذلك ينبغي هنا لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام، **واعتضد بما نقله الفارسي عن الكوفيين في «التذكرة» من أنهم لا يجيزون: (حبذا رجلاً زيدٌ) – وإن كان الفارسي قد قال: وهذا قول لا وجه له عندي**[3]، لأن له وجهًا من النظر – في نظر الشاطبي –، ووجْهُ اعتضاده بقولهم: « أن المنصوب إما أن يكون حالًا أو تمييزًا، فإن كان صاحبه المخصوص فلا ينبغي التقديم؛ لأن المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله، والحال لا يتقدم على المبتدأ، وإما خبر مبتدأ محذوف، فكذلك أيضًا، لأن العامل معنى، والعامل المعنوي لا يتصرف في معموله.

وإن كان صاحبه **(ذا)** فغير لائق؛ لأن **(ذا)** مبهم محتاج إلى التفسير أكثر من احتياجه إلى الحال

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٥٩٢.

(٢) شرح الكافية٤/ ٢٥٣، وانظر:البصريات٢/ ٨٣٣.

(٣) ذكره الفارسي في البصريات٢/ ٨٤٨، ونقله الشاطبي عن التذكرة في المقاصد٤/ ٥٥٨، وذكره أبوحيان في الارتشاف عنه ٤/ ٢٠٦٢.

فلا فائدة في انتصاب الحال عنه، وهو غير معروف، كما ضعف انتصاب الحال عن النكرة لعدم الفائدة.

وإن كان تمييزًا فإنما يصلح تمييزًا لـ (**ذا**) لا للمخصوص، وعند ذلك لا ينبغي أن يليه وإن كان تمييزًا له، قياسًا على التمييز في (**نعم، وبئس**) »[1].

١٣ - الاستفهام بـ (كُلَّما):

وافق **ابن خروف** اختيار الفارسي في مسألة الاستفهام بـ (**كلما**) ؛ حيث فهم الأخير من كلام سيبويه أنه لا يمنع الاستفهام بـ (**كُلَّما**) على إطلاقه، وإنما لا يستفهم بها إذا كان (**كلٌّ**) مضافًا إلى (**ما**) المصدرية التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر، بينما فهم المبرد أن سيبويه يمنع الاستفهام على إطلاقه، ومن ثَمَّ غلَّط سيبويه[2] .

وقد نقل ابن خروف ما ذكره الفارسي وقال : « ومَنْعُهُ – يعني سيبويه – الجزاء والاستفهام في (**ما تدوم لي أدوم لك**)،و(**كلما تأتيني آتيك**) ، هذا كله كما ذُكر ما دامت موصولة، وقد صرح بذلك ولم يذكر فيما مثَّل به إلا الموصولة ، **قال أبو علي : ولم يُرد بـ (كلما) المضافة إلى الاستفهام كما ذكر المبرد، وردَّه عليه وهي منصوبة على الظرف على حذف مضاف، أي مدة ما تدوم لي ، والتقدير: أدوم لك مدة دوامك، فحذف المدة بمنزلة مقدم الحاجِّ، وجعل (كلما) بمنزلتها مضافة إلى المصدر، ولا يجوز ذلك فيهما ما داما على هذه الصفة الشرط والاستفهام؛ لأن (ما) المصدرية حرف عنده وهي التي تتقدر بـ (المصدر)**»[3].

١٤ - (طَاغُوتٌ)بين المصدريَّة والجمعيَّة:

رجَّح **عبد القاهر الجرجاني** مذهب الفارسي واحتج له في هذه المسألة ، ومذهب الفارسي في (الطاغوت) أنه مصدر؛ كالرغبوت، والرهبوت، والملكوت[4]، خلافًا للمبرد الذي ذهب إلى أنها جمع، قال عبد القاهر: «إن من لا يجعل «الطاغوت» مصدرًا على ما وصفنا ، وجعله جمعًا لم يخل من أن يقول: إنه اسم مفرد وقع موقع الجمع، أو يقول : إنه تكسير ، فإن قال : الأول فلا وجه أحسن من أن يكون مصدرًا؛ لأن المصادر من شأنها الوقوع على الجمع، وإن قال: إنه تكسير لم يجز؛ لأن هذا المثال لم يأت في الجمع بوجه ، فإن قال : إنه اسم لجمع الطاغي ، كان ترك الظاهر إلى ما لا يحتاج إليه

---

(١) المقاصد الشافية٤/ ٥٥٩.

(٢) البغداديات٢٧٨.

(٣) شرح سيبويه لابن خروف٢٠١-٢٠٢.

(٤) التكملة١٤٥.

أعني أن الرهبوت ، والرحموت، والجبروت، والملكوت، والرغبوت، والهلكوت، وما أشبه ذلك مصادر كلها، وليس شيء منها بجمع ، فكذا يجب أن يكون «الطاغوت» فاعرفه»[1].

١٥ - النصب بعد (إذَنْ) بإضمار (أَنْ):

رجَّح **الشاطبي** قول أبي علي في هذه المسألة؛ حيث رفض الفارسي القول بتركيب (إذَنْ) من (إذْ) و(أنْ)، ورفض القول بنصب المضارع بعدها بإضمار (أن) على ما ذهب إليه الزجاج، وذكر الشاطبي ردَّ الفارسي على الزجاج قائلًا: « **والنصب بعدها بإضمار(أن) مذهب الزجاج أيضًا، ورد عليه الفارسيُّ في «الإغفال» بما فيه كفاية**»[2].

١٦ - الاستفهام إذا تضمن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل بإضمار(أَنْ) في جوابه:

تبع **ابن مالك** أبا علي في هذه المسألة ، كما ذكر ابنه بدر الدين ، ولكن ابن مالك قيَّد ذلك بأنه لا يجوز النصب فيما ولي الفاء أو الواو بعد الاستفهام إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل[3]، وذكر بدر الدين ابن مالك أن والده اقتدى في هذا القول بأبي علي الفارسي فقال: « **واقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في «الإغفال»**[4] **رادًّا على قول أبي إسحاق الزجاج في قوله تعالى: «لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ»**،و اختار بدر الدين مذهب البصريين غير مشترط هذا الشرط الذي قرره الفارسي وتبعه فيه ابن مالك، ومثله ذهب أبو حيان إلى عدم قبول هذا الشرط الذي اشترطه الفارسي وابن مالك، فقال: «وذهب أبو علي ، وتبعه ابن مالك إلى أنه يشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمن لم يجز النصب ، نحو قولكلِمَ ضربت زيدًا فيجازيك، ولم يشترطه أحد من أصحابنا، والصحيح جواز النصب»[5].

وقال ابن عقيل: «ولم يتعرض أحد من المغاربة لهذا الشرط فيما نحن فيه»[6].

١٧ - ترخيم (كَيْفَ):

وجَّه الفراء شاهدًا حُذفت فيه فاء (**كيف**) على أنه مرخمٌ، واعترضه الفارسي مرجحًا أن يكون

---

(١) المقتصد شرح التكملة١/ ٨٠٩.

(٢) المقاصد الشافية٦/ ١٧.

(٣) شرح التسهيل٤/ ٢٩.

(٤) الإغفال٢/ ١٣٠.

(٥) الارتشاف١٦٧١، وانظر:البحر المحيط٢/ ٥١٦.

(٦) المساعد٣/ ٨٦-٨٧.

توجيه (**كيما**) في بيت الفراء على أنها (**كي**) التي بمعنى اللام(١) وأقام على ترجيحه حجاجًا طويلًا، مما دفع **البغدادي** إلى عدِّ كلام الفارسي واحتجاجه في هذه المسألة تطويلًا بغير طائل، وذكر نظائر لحذف الفاء من (**كيف**) في كلام العرب، ووجه المراد بالترخيم في نحو هذا بالتخفيف بالحذف، وهو شائع في كلام العرب، وذكر أن الفراء إنما عبَّر بالحذف لا بالترخيم، ومراده بذلك حذف الضرورة الشعرية ولم يقصد ترخيم النداء، وأخذ البغدادي عليه توجيهه بيت الفراء على أن المراد: (**كي**) التي بمعنى اللام، ثم قال: وعلى تقدير صحة نقله فما يصنع بقول الآخر:

قَتْلَاكُمُ ولَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ   كَيْ تَجْنَحُونَ إِلى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ(2)

ثم أردف ذلك بأن ابن يعيش وابن هشام قد ذكرا هذا النوع من الحذف في الكلام على (كيف)، و(كي) التي بمعنى كيف.

١٨ - عدم ردِّ اللام المحذوفة في النسب إلى (أُخت، وبِنْت):

من المواضع التي تردُّ فيها اللام المحذوفة وجوبًا في النسب أن تكون اللام قد رُدَّت في التثنية نحو: (**أبٌ وأَبَوَانِ**)، أو في جمع تصحيح، نحو: (**سَنَة وسَنَوَات**)، فنقول: (**أبَوِي وسَنَوِي**)، كذلك نقول في (**أختٍ وبنتٍ**): (أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ)، وجوَّز يونس عدم ردِّ اللام فقال: (**أُخْتِيٌّ**، وبِنْتِيٌّ)، فرده الخليل وسيبويه وألزماه بأن يقول: (**هَنْتِيٌّ**، وَمَنْتِيٌّ)، كما قال: أُختي، وبنتي، وهذا ما لم يقله أحد، فرد الفارسي هذا الإلزام وزعم أن هذا الذي ألزمه به الخليل وسيبويه لا يلزمه، ألا ترى أن (**هنْت**) إنما يقال في الوصل، فإذا وقف قال (**هَنَهْ**)، فلما لم تلزم التاء في (**هَنْت**) في الوصل والوقف لزومها في (**أُخْتٍ**) لم يكن لها حكم، ألا ترى أن الحروف التي لا تلزم لا حكم لها، فكما غلَّب سيبويه تاء التأنيث التي ليست للإلحاق في هذا الاسم على التي للإلحاق فجعل الحكم لها ولم يعتد بتلك التي للإلحاق؛ لأنها ليست بثابتة، كذلك فعل يونس في الإضافة(٣).

وقد سلك **ابن خروف** مسلك أبي علي في القياس فقاس (**أُختِيٌّ**) على قول بعض العرب: (**كُنْتِيٌّ**) وجعل ذلك مما يُؤْنَسُ به في تصحيح مذهب يونس، وإن جعل قوله مما لا يعول عليه فقال: « **ولا يُعَوَّلُ على (بِنْتِيٍّ وأُخْتِيٍّ) لأنه ليس من كلام العرب، ويُؤْنِسُ بجوازه قول بعض العرب في**

(١) البغداديات٣٤٩.

(٢) الخزانة ٧/ ١٠٦.

(٣) البصريات ٢/ ٧٩١.

النَّسب إلى (كُنْتُ) : (كُنْتِيٌّ)» [١].

وتبع **الأشموني** ،و**خالد الأزهري** أبا علي في ردِّ ما ألزم به الخليل وسيبويه يونس بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفًا ووصلًا على صورتها وهما **(أخت وبنت)** ، أما التاء في **(هنت)** فتثبت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة، وكذلك في **(مِنْت)** فإنها تثبت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ١٠٤٢.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٦٠٤، حاشية الصبان ٤/ ٢٧٤.

المبحث الثالث

مدى تأثر الخالفين باعتراضات الفارسي في مسالك الاحتجاج لمسائل الخلاف والاستدلال والتعليل

مثَّلت اعتراضات الفارسي حقلًا خصبًا في اتساع دائرة الاحتجاج والاستدلال، وطرق استنباط العلل، واستخراج القياس، وقد ظهر ذلك جليًّا في تأثر النحاة بعده بما وضعه الفارسي من ملامح وخطوط في الاحتجاج لمسائل هذه الاعتراضات ، والاستدلال لها، وفيما يلي نـذرٌ مما بـدا فيـه تـأثر النحاة بمنهج الفارسي في هذا الجانب:

١- زيادة الألف واللام في (الآنَ):

وافق **ابن جني** شيخه في مسلك تعليله لزيادة الألف واللام في (الآنَ)؛ ونقل قوله في المسألة؛ فقال: «**قال أبو علي: والألف واللام في (الآنَ) زائدة؛ لأنها لو كانت كالتي في الرجل والغلام لجاز أن يتنكر فيقال: (آن)، كما يقال: رجل وغلام، فلما لزمت كانت على غير ذلك الحد، ولم يمتنع وإن كانت زائدة أن تلزم؛ لأن من الزوائد ما يلزم نحو: آثرًا ما، فما زائدة، وهي لازمة**»[١].

٢- علَّةُ بناء (الآنَ):

نقل **ابن الأنباري** قول الفارسي في علة بناء الآن، بعد احتجاجه واستدلاله لمذهب البصريين، وردِّ حجج الكوفيين، فقال: «ومنهم من قال ، **وهو أبو علي الفارسي: إنما بني لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناها، وزيدت فيه ألف ولام أُخريان**»[٢]، وتبعه في نقل ذلك عن الفارسي **أبو البقاء العكبري**[٣]، ونقل **ابن يعيش** هذا التعليل ، وعزاه إلى جماعة من أهل التحقيق والحذق في الصناعة[٤].

٣- ألف التَّثنية حرف إعراب لا دليل إعراب:

وافقه **ابن جني** في مسلك الاستدلال والاحتجاج في ترجيح مذهب سيبويه على مذهب الأخفش في مسألة: الألف والياء والواو في التثنية والجمع أهي حروف إعراب أم دليل إعراب؟ فقد

(١) المنصف٣/ ١٣٦، وانظر:الإغفال١/ ٣٠٧.

(٢) الإنصاف١/ ٥٢٠-٥٢١، وانظر:الإغفال:١/ ٣٠٧.

(٣) اللباب٢/ ٨٨-٨٩ .

(٤) شرح المفصل٤/ ١٠٤ .

أتى عرضه للاستدلال مشتقًّا من كلام شيخه موضحًا ما استغلق من معانيه وزائدًا عليه أحيانًا، متأثرًا بطريقته في العرض بأسلوب السؤال الفرضي قائلًا: «**إن سأل سائل فقال: ما الدليل على صحة قول سيبويه: إن ألف التثنية حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه أبو الحسن أو غيره ممن خالفه؟**»، ثم يطيل النفس في الجواب منتبذًا مما قرره الفارسي في القضية نُبذًا كثيرة[1].

٤- إعراب (مَنْ) الاستفهامية وتنوينها:

يخالف **ابن جني** شيخه فيما استبعده من حكاية يونس عن بعض العرب: ضربَ مَنٌ مَنًا؟ بإعراب (من) الاستفهامية، وتنوينها حيث ذهب إلى أن ما حكاه يونس يمكن تخريجه على التجريد من معنى الاستفهام ولذلك أعربها، ووضع ذلك تحت (**باب في خلع الأدلة**)، فقال: «من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا، أي إنسانٌ إنسانًا، أو رجلٌ رجلًا؛ أفلا ترى كيف جرد (مَنْ) من الاستفهام؛ ولذلك أعربها»[2].

٥- القولُ بجواز إضافة (إِيَّا):

يوافق **ابن جني** شيخه في عدِّ ما ذهب إليه الخليل من أن (إِيَّا) مضمر يجوز إضافته مذهبًا فاسدًا لا عاضد له من قياس أو سماع موثوق به، وتابعه في استدلاله لذلك بأن «إِيَّا هي مضمرة مختصة فهذا يفسد قول الخليل والمازني»، ويوافق شيخه في الحكم على ما حكاه سيبويه عنه من قولهم: « فإِيَّاه وإِيَّا الشواب» بالقلة والشذوذ قائلًا: «فأما ما حكاه سيبويه عنه من قولهم: « فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَاب» فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض به على السماع والقياس جميعًا»[3].

٦- لحوقُ ألف النُّدْبة لصفة المندوب:

سلك **الشاطبي** مسلك احتجاج أبي علي في هذه المسألة؛ إذ ذهب الأخير إلى رفض ما ذهب إليه الكوفيون ويونس من أنه يجوز أن تُلقى علامة الندبة على صفة المندوب، نحو قولك: (**وازيدُ الظريفاه**)، والكوفيون قاسوا الموصوف مع صفته على المضاف مع المضاف إليه؛ فإن علامة الندبة تُلقى على المضاف إليه إجماعًا، فيقال: (**واعبد زَيْدَاهْ، واغلام عَمْرَاهْ**)؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تُلْقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة، وقد ردَّ الفارسي هذا القياس؛ لأنه لا يدل جعلهم (**زيدًا**) مع (**ابن**) بمنزلة اسم

---

(١) سر الصناعة٢/ ٦٩٥، وانظر:التعليقة١/ ٢٦، البصريات٢/ ٨٩٦.

(٢) الخصائص١/ ١٣٠، ٢/ ١٧٩، وانظر:التعليقة٢/ ١١٥.

(٣) سر الصناعة١/ ٣١٤-٣١٥، وانظر:الإغفال١/ ٨٠.

واحد على أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، لما ذكرنا من افتراق الصفة والموصوف ، وإنما فُعل هذا مع العلم خاصة، لكثرته في كلامهم، ومخالفتهم به للأصل في هذا كما غيروا في أشياء أخر نحو : مَنْ زيدًا ، ألا ترى أنه إذا زايل هذا الموضع لم يكن مثله في هذا الموضع ، فإذا كان كذلك دلّك أن الصفة ليست في حكم الموصوف في هذا [1].

أما الشاطبي فقد سلك مسلك الفارسي في احتجاجه ونقل هذا الاحتجاج في كتابه «المقاصد الشافية شرح الألفية» ، وعزاه إلى «التذكرة القصرية» وذكر أنه بسط فيها الاحتجاج للمذهبين.

٧- القول في أصل (اللهُمَّ):

سلك **ابن الشجري** مسلك الفارسي في ردِّ مذهب الفراء الذي ذهب إلى أن الأصل في **(اللهم)** : **(يا اللهُ أُمَّنا)** قائلًا: « **وقال أبو علي في مذهب الفراء: ليس هذا القول بشيء لقول الله عز وجل : ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ...﴾** [2]،**فلو كان المراد: يا اللهُ أُمَّنَا، لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط، وكانت الميم سادَّةً مسدَّ الجواب، كما تقول: يا ربنا قابِلْ فلانًا إن كان غبيًّا**»[3].

وتبع **ابن الشجري وابن الأنباري** أبا علي أيضًا فيما علل به رفض مذهب الفراء من أنه لو كان المراد ما قاله الفراء من أن أصل الكلمة: **(يا ألله أمنا بخير)** لما حسن أن يقال: **(اللهُمَّ أُمَّنا بخير)** ، وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من **(أُمَّ)**؛ إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير[4].

وقد نقل مثل هذا **العكبري**[5]، **وابن يعيش**[6]وأيداه.

٨- (كلا وكلتا)مفردان لفظًا مثنيان معنًى:

سلك **ابن الأنباري** مسلك أبي علي في استدلاله على فساد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (كلا، وكلتا) مثنيان لفظًا ومعنًى، حيث استدل الفارسي على أن هذه الكلمة مفردة وليست مثناة بقوله:

«ومما يدل على فساد كونها تثنية أنها قد جاءت مضافة إلى التثنية ، فلو كانت تثنية لم يجز إضافتها إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : (**مررتُ بِهِمَا اثْنَيهِما**)، ولا (**مررتُ**

---

(١) المسائل البصريات١/ ٥١٥-٥١٧ ، وانظر:المقاصد الشافية شرح الألفية٥/ ٣٨٨ .

(٢) [سورة الأنفال:٣٢].

(٣) أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٠، وانظر:الشيرازيات١/ ١٩٢ .

(٤) أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤١، الإنصاف١/ ٣٤٤، وانظر:الشيرازيات:١/ ١٩٢ .

(٥) التبيين٣٩٦.

(٦) شرح المفصل٢/ ١٦-١٧ .

به واحده)،كما قالوا : (مررت بهم ثلاثتهم) لـمَّـا كان الاثنان هو الضمير المضاف إليه ، ففي إجازتهم لإضافة (كلا) مع امتناعهم من إضافة اثنيهما وواحده، دلالة على مخالفة (كلا) لها في باب التثنية»[1].

وقد نقل **ابن الأنباري** هذا الاستدلال قائلًا: « والذي يدل على أن فيها إفرادًا لفظيًّا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: **(جاءني كلا أخويك)**، **(ورأيت كلا أخويك)**، **(ومررت بكلا أخويك)**، **(وجاءني أخواك كلاهما)**، **(ورأيتهما كليهما)**، **(ومررت بهما كليهما)**، وكذلك حكم إضافة **(كلتا)** إلى المظهر والمضمر، فلو كانت التثنية فيهما لفظيةً لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه»[2].

وقد سلك **العكبري**[3]، **وابن يعيش**[4]، **وابن عصفور**[5]، **والشاطبي**[6] المسلك نفسه في الاستدلال على ضعف مذهب الكوفيين.

وقد وافق هؤلاء أبا علي أيضًا في كون العرب تخبر عنهما إخبار المفرد، قال الله تعالى: **﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾**[7] ولم يقل: **(آتتا)**، ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنك لا تقول: الهندان قامتْ، والزيدان قامَ، فعلم بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية، كما كان **(كُلًّا)** اسمًا مفردًا مصوغًا للجمع[8].

وسلك **ابن الشجري** مسلكه ونقل عنه استدلاله بأنه قد أبدل التاء من لام **(كلا)** في المؤنث فقالوا: **(كلتا)** ، وحرف التثنية لا يبدل منه التاء، إنما تبدل مما كان لامًا، كقولك: أختٌ، وبنتٌ، وثنتان، فلما أبدلوا من هذا الحرف أيضًا فقالوا: كلتا، ثبت أنه لام وليس بحرف تثنية[9].

٩- القول في اشتقاق لفظ (أوَّل):

سلك **أبو البقاء العكبري** مسلك الفارسي في ردِّ مذهب الفراء القائل بأن **(الأوَّل)** مأخوذ من آل يؤول أوْلًا إذا رجع؛ حيث ذهب الفارسي إلى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة وجب إبدال الثانية منهما بحسب الحرف الذي منه الحركة التي في الأولى، فكان يجب إبدال

(١) كتاب الشعر١٢٨-١٢٩.
(٢) الإنصاف١/ ٤٤٨.
(٣) اللباب١/ ٣٩٨-٤٠٢.
(٤) شرح المفصل١/ ٥٤-٥٥.
(٥) شرح الجمل١/ ٢٧٦.
(٦) المقاصد الشافية١/ ١٦٤-١٦٥.
(٧) [سورة الكهف:٣٣].
(٨) الشيرازيات٢/ ٤١٦، إيضاح الشعر١٢٨، الإنصاف١/ ٤٤١-٤٤٢، شرح المفصل١/ ٥٤، شرح الجمل١/ ٢٧٧، شرح الكافية١/ ٩٤، التذييل والتكميل١/ ٢٥٥، المقاصد الشافية١/ ١٦٥.
(٩) الشيرازيات٢/ ٤٢٠، إيضاح الشعر١٣٠، أمالي ابن الشجري١/ ٢٩١.

الهمزة الثانية في (**أأول**) كما يجب ألفًا ، كما وجب إبدال الهمزة الثانية من (**آدم**) و(**آذر**) وما أشبهه ألفًا، ووجب حركة الواو التي هي عين في (**أول**) بالفتح؛ لأنه على بناء (**أفعل**).[1]

وقد نقل العكبري استدلال الفارسي على ردِّ مذهب الفراء قائلًا: «..**لأن حكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تقلب ألفًا مثل: (آدم)، وحكم الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، فأما أن تبدل واوًا فلا**»[2].

وفي القضية نفسها تبع **ابن عصفور** مسلك الفارسي في قوله : «ومما يدلك على أنه غير مأخوذ من (**أَوْل**) ترك العرب أخذ الفعل منه ، كما تركوا أخذه من(**يوم**)و(**ويح**)و(**ويل**) وما أشبهه، لما كان يلزم من الاعتلال ، ولو كان مأخوذًا من أَوْل لصُرف فعله؛ لأن ما كان كذلك غير متروك أخذ الفعل منه»[3].

وقال ابن عصفور: «لو كان في الأصل (**أَوْأَل**) لجاز أن يجيء على أصله، في موضع من المواضع، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا»[4].

١٠- إضافة (إذْ) إلى الشَّرط:

سلك **الرضيُّ** في هذه المسألة مسلك أبي علي الذي ذهب إلى أنه لا يجوز إضافة (**إذ**) ونحوها إلى الشرط من حيث لم يكن من جملته، ولا مما ينتصب بها بعد الشرط؛ كما لم يجز أن يضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيز الاستفهام، ولو جاز أن يضيف (**إذْ**) ونحوه (**أتذكرُ إذ مَنْ يأتنا نأته**) من حيث أضيف إليه؛ نحو: (**غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبَ**) لجازت إضافة هذا الضرب المنقطع عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أضيف إليه ما يتعلق بها بعده نحو: (**غلامَ مَنْ تَضْرِبْ؟**)،و(**دابَّةَ مَنْ تَرْكَبْ؟**)، فلما لم تجز إضافة الضرب الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جواز إضافة ما كان متعلقًا بها بعد الاستفهام إليه، كذلك لا يجوز إضافة نحو:(**أتذكر إذ مَنْ يَأتنا نأته**) وإن كان يجوز إضافة ما بعده إليه [5].

قال الرضي : «لأن (**غلام**) اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط؛ إذ سرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف؛ وأما (**إذ**) فإنه مضاف إلى الجملة لا إلى (مَنْ)، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية»[6].

---

(١) التعليقة ٣/ ٩-١٠.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٢٣٦.

(٣) البغداديات٩٠-٩١، وانظر الأصول لابن السراج٣/ ٣٣٩-٣٤٠.

(٤)الممتع ٣٥٨-٣٥٩.

(٥) مختار التذكرة٤٩٦-٤٩٧، المنثورة ١٧٤-١٧٥، وانظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٨.

(٦) شرح الكافية٤/ ١٠٢.

١١- إجراء (مِثْلَ مَا) مجرى خمسةَ عشرَ:

ساق **ابن يعيش** استدلاله في هذه المسألة على وفق ما فعل الفارسي الذي ذهب إلى أن قول المازني: بنُي (**مِثْلُ**) مع (**ما**) فجعله بمنزلة (**خمسةَ عشرَ**) وإن كانت (**ما**) زائدة، قول بعيد قليل لا نظير له؛ «لأنه إذا كانت (**ما**) زائدة لم يسغ بناؤها مع ماقبلها وتصييرها اسمًا واحدًا، ألا ترى أنه لم يوجد في الشيئين اللذين جعلا اسمًا واحدًا ما أحد الشيئين فيه حرف زائد»[١].

وقد ضعف ابن يعيش مذهب المازني من هذا الوجه قائلًا: « وما قال أبو عثمان فضعيف أيضًا لقلة بناء الحرف مع الاسم، فأما (**لا رجلَ في الدار**) فليس مما نحن فيه؛ لأن (**لا**) عاملة غير زائدة، و (**ما**) في مثل (**ما أنكم تنطقون**) فيمن ذهب إلى بنائها زائدة، ولا يكون فيه حجة» [٢].

١٢- إقامة المفعول له مقامَ الفاعل:

لم يرتض أبو علي التعليل الذي ذكره الرِّياشي لمنع إقامة المفعول له مقام الفاعل في نحو (**مخافة الشر**) أنه نكرة فخرج مخرج الحال والتمييز وهما لا ينوبان مناب الفاعل باتفاق لملازمتهما التنكير، وإنما التعليل المناسب الذي ينبغي أن يعلل به امتناع قيام المفعول له مقام الفاعل ما ذكره الفارسي من أن المفعول له علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل من هذه الحيثية لا من حيثية التنكير[٣].

وقد سلك **العكبري** [٤]، **وابن يعيش** [٥]، **وابن الحاجب** [٦]، **والرضي** [٧]، **والشاطبي** [٨] مسلك أبي عليٍّ ونقلوا عنه هذا التعليل مع اختلاف يسير بينهم في العرض والمناقشة.

١٣- وصف النكرة بالمعرفة:

سلك **عبد القاهر الجرجاني** في شرح الإيضاح مسلك أبي علي في تعليله عدم جواز وصف النكرة بالمعرفة،كما هو مذهب الخليل،فقال: «لا يجوز أن تصف النكرة بالمعرفة فتقول: جاءني رجلٌ الظريفُ؛لأن (**رجلٌ**) شائع في أمته غير مخصوص بواحد والمعرفة من حقها أن تختص بواحد بعينه ، فإذا جعلت المعرفة صفة النكرة ..كنت جعلتَ المخصوصَ الشائعَ وذلك محالٌ.. »، ثم أردف مبينًا

---

(١) التعليقة٢/ ٢٥.

(٢) شرح المفصل٨/ ١٣٥.

(٣) البصريات١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٣.

(٥) شرح المفصل ٧/ ٧٢.

(٦) الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٥٧.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢١٨-٢١٩.

(٨) المقاصد الشافية٣/ ١٠.

أن هذا التعليل ملخص من كلام الفارسي، وأن أبا علي لم يُسْبَقْ إلى مثل هذا التعليل فقال: «**وهو تفصيل ما ذكره الشيخ أبو علي،وهذا التعليل الملخص ليس لأحد غيره**»[1].

١٤ - العامل في نصب المستثنى:

العامل في المستثنى عند المبرد والزجاج هو (**إلا**) لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن (**أستثنى**) كما أن حرف النداء نائب عن (**أنادي**)،ومذهب سيبويه والبصريين في المسألة أن العامل في نصب المستثنى هو الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة (**إلا**).

وقد اعترض الفارسي على المبرد والزجاج ، ورجح مذهب سيبويه والبصريين كما سبق[2]، ونقل السيوطي حوارًا دار بين الفارسي وبين عضد الدولة جاء فيه: «**وكان معه يومًا في الميدان، فقال له: بم ينتصب المستثنى؟ فقال: بتقدير "أَسْتَثْنِي"، فقال له: لم قدرت "أستثنى" فنصبتَ؟ هلا قدرت "امْتَنَعَ زيدٌ" فرفعت! فقال: هذا جَوابٌ ميداني، فإذا رجعت قلتُ الجواب الصحيح. والذي اختاره أبو علي في «الإيضاح» أنه بالفعل المقدم بتقوية (إلا)-أي كما ذهب سيبويه-.**»[3].

وقد تبع **السيوطيُّ** اختيار الفارسي بدليل أنه قد سلك مسلك عضد الدولة ناقلًا مضمون كلامه في «الاقتراح» قائلًا:

«**أنه لو كان العامل (إلا) بمعنى(أَسْتَثْنِي) لوجب النصب في النفي،كما يجب في الإيجاب ؛لأنها فيه أيضًا بمعنى(أستثني) ،ولجاز الرفع بتقدير (امْتَنَعَ) ؛لاستوائهما في حُسْنِ التقدير،كما أورد ذلك عضد الدولة على أبي عليٍّ حيث أجابه بذلك**»[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح٢/ ٩٠٠-٩٠١.

(٢) الإغفال١/ ٣٣٧-٣٤٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٤٩٦.

(٤) الاقتراح في أصول النحو ٣٢٠.

المبحث الرابع

مدى تأثر الخالفين باعتراضات الفارسي في توجيه القراءات

قد كان للنحاة والمهتمين بتوجيه القراءات عناية بالغة بما تناوله أبو علي من قراءات قرآنية في كتبه ودواوينه؛ ذلك أن أبا علي كان صاحب منهج راسخ في توجيه القراءات ، ينتحي سمتًا متينًا في القراءة التي يحتج لها، فهو يفسر غريب لفظها، ويستشهد بنصوص الأئمة ، ثم يعرب ما يلوح له فيها وفي نظائرها من الوجوه، حتى إذا ما قضى نهمته منها تفسيرًا وإعرابًا دلف إلى الاحتجاج لها.

وفيما يلي بعض المسائل التي برز فيها تأثر النحاة بتوجيهات أبي علي للقراءات التي جاءت في اعتراضاته:

١ – وافق **ابن جني** شيخه في الحكم على قراءة الكسائي: « **بما أُنزلَّيكَ**» بالشذوذ ، وفي أن «قياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين فتقول: بما أُنزل إليك؛ لكنه حذف الهمزة حذفًا، وألقى حركتها على لام أنزل، وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار تقديرهما أنزلِ لَيك، فالتقت اللامان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية»، واستشهد بما حكاه شيخه قائلًا: «**ونحو منه ما حكاه أبو علي عن أبي عبيدة أنه سمع: دعه في حِرُمِّه..**»[1].

وإلى مثل هذا التوجيه ذهب **أبو البقاء العكبري**[2].

٢ – وفيما روي عن نافع أنه قرأ قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[3] بهمز واو (**الأولى**) بعد إدغام نون التنوين في لامها هكذا: (**عادَلُّؤلَى**)، يوجه أبو علي هذه القراءة قائلًا « فأما ما روى عن نافع من أنه همز فقال: (**عادًلُّؤْلى**) فإنه كما روي عن ابن كثير في قوله **بسُؤْقه**) ووجهه أن الضمة لقربها من الواو وأنه لم يحجز بينهما شيء صارت كأنها عليها فهمزها كما يهمز الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أدؤر، والغُؤور، والمؤرق، وما أشبه ذلك، وهذه لغة، وقد حكيت ورويت، وإن لم تكن بتلك الفاشية». [4]

فوجه الهمز من القياس إذًا أنه تقدَّر الضمة كأنها على الواو؛ إذ لا حائل بينها وبين الواو، وهذا

---

(١) الخصائص٣/ ١٤١، وانظر:الإغفال١/ ٤٩-٥٠.

(٢) إعراب القراءات١/ ١١١، التبيان١/ ١٩.

(٣) [سورة النجم:٥٠].

(٤) الحجة ٦/ ٢٤٠.

يشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلته.

ووصف هذا النوع من الهمز في موضع آخر بأنه« ليس هذا بالشائع من طريق السمع، ولا القـوي في القياس» [١].

ومحل النزاع هنا أن اللغة وإن ثبتت رواية فإنها غير فاشية ولا شائعة، وما كان بهـذه المثابـة فـلا ينبغي أن يقاس عليه في القراءة لشذوذه ، ومن ثم عَدَّ **ابن جنى** الهمز في **(عادَلُّؤْلى)** خطأ وأدرجه فيما خرج عنه العرب مخرج ما يجوز فيه الغلط « لما يسـتهويهم مـن الشَّـبَه؛ لأنهـم ليسـت لهـم قياسـات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم» [٢].

ثم قال: « من قرأ: **(عادَلُّلؤلى)** فهمز وهو خطأ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر:

لَحَبُّ المُؤْقدان إلَيَّ مُؤْسى

فهمز الواو الساكنة؛ لأنه توهَّم الضمة قبلها فيها». [٣]

ومع شذوذ هذه القراءة فإنها إذا ثبت بها رواية فقياسها عند ابن جني قياس قـول الشـاعر في البيـت المذكور؛ « لأن من العرب من يبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة فيقول: **(مُؤقن) (مُؤقد)**»[٤] .

ومن ثَّم فقد عدَّ **ابن عصفور** هذا النوع من الإبدال من الضرائر الشعرية، حيـث قـال: « ومنـه: إبدال الهمزة من واو ساكنة مضموم ما قبلها، نحو قوله:

أحبُّ المؤْقدين إلي مُؤسى ... وحَرْزَةُ إذ أضاءهُمَا الوقود

يريد: موسى، وكأنه قدر ضمة الميم على الواو لقيام الدليل على أن رتبـة الحركـة أن تكـون بعـد الحرف فهمزها كما تهمز الواو المضمومة في **(أَثْؤُب)**،و**(أَدْؤُر)**،وأمثالها». [٥]

وقد تبعه **أبو حيان** في الارتشاف [٦]، بينما قال في البحر [٧]: «وهو توجيه شذوذ» ، يقصد توجيـه قراءة نافع وتخريجها على البيت المهموز، وقال **ابن عطية** في المحرر[٨]: «وهي لغة».

---

(١) المسائل الشيرازيات ١/ ٣٠-٣١.

(٢) المنصف ١/ ٣١١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المنصف ٢/ ٢٠٣.

(٥) ضرائر الشعر ٢٢٤.

(٦) البحر المحيط ٨/ ١٦٦.

(٧) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣٧.

(٨) المحرر الوجيز ٥/ ٢٠٨.

٣- يخالف **ابن جني** شيخه فيما قرأ به عمرو بن عبيد قوله تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ**﴾ [1] بهمز (**جَأنٌّ**) حيث حرك الألف لالتقاء الساكنين فصارت همزة، حيث ذهب الفارسي إلى عدِّ ما ذهب إليه ابن عبيد مرفوضًا وغير مقيس، بينما رأى **ابن جني** أن هذا الذي سمعه ابن عبيد من العرب لغة كثيرة، وأخذ يعدد الشواهد لذلك مردفًا بقوله: «وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في (**بأز، وسأق، وتأبل**) ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطًا هكذا من غير مُسْكَة وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها»[2].

٤- وفيما ذهب إليه الفارسي من أن قياس (إن) النافية على (ما) المشبهة بليس كما ذهب المبرد قياس بعيد، فلا يجوز النصب بها كما يُنصب بـ(ما)؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ(ما) وإن كانت نافية، في ذلك يسوِّغ **ابن جني** إعمال (إنْ) تشبيهًا لها بـ(ما) على ضعف، وعليه وجَّهَ قراءة ابن جبير: «**إن الذين تدعون من دون الله عبادًا**»[3] قائلًا: «ينبغي -والله أعلم- أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل (إنْ) إعمال (ما) وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص(ما) به، فتجرى مجرى (ليس)..»[4].

٥-ويذكر أبو علي أن الأصمعي لحَّن الأعمش في قراءته (**الوِلاية**) بكسر الواو في قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ**﴾[5]، ولم يكن قول الأصمعي عنده مرضيًّا؛ لأن الأخفش حكاها لغة، وحيثما ورد الشيء رواية فلا محل للتلحين فيه، وقد وافق **ابن عطية، وأبو حيان** أبا عليٍّ في تخطئته للأصمعي.

أما ابن عطية فيعقب على قول الأصمعي في ذلك فيقول:

« وأخطأ عليه؛ لأنها إذا كانت لغة فلم يلحن، لاسيما ولا يظن به إلا أنه رواها».[6]

وقد رواها الأعمش حقًّا؛ لأنه وافق في ذلك قراءه حمزة،وابن وثَّاب، والكسائي كذلك الذي قرأ (**الوِلاية**) في قوله تعالى: ﴿**هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ**﴾[7] بكسر واو (**الوِلاية**).[8]

---

(١) [سورة الرحمن: ٣٩].
(٢) الخصائص٣/ ١٤٤-١٤٧، وانظر:المسائل الشيرازيات٢/ ٥٧٤.
(٣) [سورة الأعراف:١٩٤].
(٤) المحتسب١/ ٢٧٠، وانظر:البصريات٢/ ٦٤٦.
(٥) [سورة الأنفال:٧٢].
(٦) المحرر الوجيز ٢/ ٥٥٦.
(٧) [سورة الكهف: ٤٤].
(٨) السبعة٣٠٩، الحجة ٤/ ١٦٥، معاني الفراء ١/ ٤١٩، النشر ٢/ ٢٧٧، إتحاف ٢/ ٨٤، البحر ٤/ ٥١٨، الدر المصون ٥/ ٦٤٠.

وأما **أبو حيان** فقال : « وقرأ الأعمش، وابن وثاب،وحمزة (**ولايتهم**) بالكسر وباقي السبعة والجمهور بالفتح، وهما لغتان قاله الأخفش، ولحن الأصمعي الأَعمش في قراءته بالكسر، وأخطأ في ذلك؛ لأنها قراءة متواترة» [1]

وتبعه **السمين الحلبي** في ذلك قائلًا: « وقد خطأ الأصمعيُّ قراءة الكسر، وهو المخطئ لتواترها»[2].

٦- في قراءة (**دُرِّيءٌ**) بضم الدال مهموزًا، ذهب الفارسي إلى أن ما قاله الزجاج: « والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على وزن(**فُعِّيل**)..»[3] من قبيل الوهم؛ ذلك أن له وجهًا معروفًا عند العرب وهو «أنه (**فُعِّيلٌ**) من الدَّرءِالذي هو الدفع، وهو صفة، ونظيره من الأسماء غير الصفة قولهم: المُرِّيقُ[4]، قال سيبويه: « ويكونَ على(**فُعِّيل**) وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِّيق للعُصفُر، وهو اسم، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب، وقالوا: كوكب دُرِّيءٌ، وهو صفة»[5]...»[6].

وقد سلك كلٌّ من **مكي بن أبي طالب**[7]، **وابن عطية**[8]، **وأبي حيان**[9]، **والسمين الحلبي**[10] مسلك أبي علي في الاحتجاج لهذه القراءة والتوجيه لها.

❁ ❁ ❁

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٥١٨.

(٢) الدر المصون٥/ ٦٤٠.

(٣) معاني الزجاج٤/ ٤٤، الإغفال٢/ ٤٨٨.

(٤) قال الجواليقي في المُعرَّب٥٨٣: «والمُرِّيقُ: العُصْفُرُ، أعجمي معرب، ليس في كلامهم اسم على زنة فُعِّيل».

(٥) الكتاب٢/ ٣٢٦بولاق،٤/ ٢٦٨هارون، الأصول٣/ ٢٠٤، حجة القراءات لأبي زرعة٤٩٩.

(٦) الإغفال٢/ ٤٨٩، وانظر:الحجة٥/ ٣٢٣، البغداديات٤٩٧، المحرر الوجيز٤/ ١٨٤، الدر المصون٨/ ٤٠٥-٤٠٦.

(٧) الكشف عن وجوه القراءات٢/ ١٣٨.

(٨) المحرر الوجيز٤/ ١٨٤.

(٩) البحر المحيط٦/ ٤٢١.

(١٠) الدر المصون٨/ ٤٠٦.

المبحث الخامس

مدى تأثر الخالفين باعتراضات الفارسي في التوجيه الإعرابي

للفارسي فيما يتناوله من إعرابات وتوجيهات إعرابية اختيارات وترجيحات، ولهذه الاختيارات والترجيحات قيمتها العلمية الراسخة في الدرس النحوي؛ ذلك أنها تكون في الغالب محوطة بالتعليل ومستندة إلى مسلك قوي في الاستدلال والاحتجاج، فلا غرو في أن تجد من ينحو نحو أبي علي ، ويختار ما اختاره، ويرجح ما رجحه، ويميل إليه، ويبني عليه.

وفيما يلي بعض المسائل التي برز فيها تأثر النحاة بتوجيهات أبي علي الإعرابية التي جاءت في اعتراضاته:

١ - **اختار ابن جني** مذهب الفارسي في توجيه إعراب (سُبحَانَ) على أنه علم مُنع الصرف لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون زائدتان، مثل عثمان ونحوه.

قال ابن جني: « فسبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه ، بمنزلة عُثمان،وحُمران..فهذا مما اعتقب عليه تعريفان: العلمية والألف واللام»[١].

وما ذهب إليه أبو علي، وتبعه عليه ابن جني، قد **اختاره الزمخشري**[٢]، **وابن الشجري**[٣]، **وابن يعيش**[٤]، **وابن عصفور**[٥]، **وأبو حيان**[٦].

٢ - وفيما نقل أبو علي أن أبا زيد يجيز في الكلام أن يتقدم جواب الشرط على اسمه وأنشد في ذلك بيتًا، يقول:

*** ولا تسْمَعُ الدَّاعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دعا ***

قال أبو علي: قال أبو زيد: يُريدُ: مَنْ دعَا يُسْمِعْكَ، هذا القول الذى ذكره في هذا لم نعلم أحدًا

---

(١) الخصائص٢/ ١٩٧، وانظر:المسائل البصريات١/ ٤١٣.

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٨٨، ولابن يعيش ١/ ٣٧.

(٣) أمالي ابن الشجري٢/ ١٠٧.

(٤) شرح المفصل١/ ٣٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي١/ ١٧٤، المقرب١/ ١٤٩.

(٦) البحر المحيط١/ ٢٨٦.

أجازه، ولو جاز هذا لجازآنت(مَنْ يأتِ نـ ـي)، والوجه في هذا أن تقدر حذف الـلام، **وقـد رجـح ابـن جني** رأي أبي علي ووجه بيت أبي زيد على توجيه الجمهور بحذف اللام مع بقاء عملها ضرورة.

قال ابن جني: « واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حـرف الجـر لا يحذف إلا في الضـرورة، **قرأت على أبي علي، قال: أنشد أبو زيد: -وذكر البيت-؛ أي: ولِيُسمعْكَ**»[1].

وتبع **ابن يعيش** الفارسي أيضًا في توجيهه لشاهد أبي زيد [2].

٣- **خالف ابن جني** اختيار شيخه في توجيه بيت أنشده أبو زيد جاء فيه:

*** محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ***

حيث وجهه الفارسي على تقدير لام الجزم؛ أي: لِتَفْدِ -في أحد قوليه-[3]، ولم يجوز في قول آخـر حذفها وبقاء عملها إلا في ضرورة الشعر[4].

أما ابن جني فقد سلك مسلكًا مغايرًا لما نحا إليه شيخه؛ إذ رأى قبح حذف هذه اللام إذا لم يكن قبلها شيء معناه معنى اللام[5]، وإلى نحو هذا ذهب **ابن عصفور**[6]، **وابن يعيش**[7]، وطائفة.

وعلى ذلك يكون ابن جني قد وافق شيخه في القول الثاني، وهو قصر حذف اللام الجازمـة مـع بقاء عملها على ضرورة الشعر، وقيد ابن جني ذلك بأن يسبق اللام شيء فيه معنى اللام.

٤- في التوجيه الإعرابي لابن السراج الذي وجه به قول القائل:

*** إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْنَعَا ***

حيث جوز أبو بكر بن السراج -كما نقل عنه الفارسي- في (أشنَعَا) أن يكون خبرًا من حيث كان حالًا؛ لأن الحال أيضًا خبر[8]، فذهب الفارسي إلى أنه «لا يجوز أن يكون (أشنعا) في قول الشاعر خبر كان ؛ لأنك لا تفيد بالخبر شيئًا ؛ لأن كل يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنما هو حال، ويجوز أن تجـيء الحال مؤكدة غير مقيدة ، تقول: (هذه نارك حارةً) ، ولا تقول: (كانت نارك حارةً)..»[9].

---

(١) سر صناعة الإعراب١/ ٣٩٠.
(٢) شرح المفصل٧/ ٥٩و٩/ ٢٤.
(٣) شرح الأبيات المشكلة٥٣.
(٤) المسائل المنثورة ١٦٨.
(٥) سر صناعة الإعراب١/ ٣٩١.
(٦) ضرائر الشعر١٤٩، المقرب١/ ٢٧٢.
(٧) شرح المفصل٩/ ٢٤.
(٨) البغداديات٥٤٥، التعليقة١/ ٨٠.
(٩) البغداديات٥٤٥، التعليقة١/ ٧٩-٨٠ .

وقد اختار ابن الشجري هذا التوجيه قائلًا: «ومن الحال قولهم: (هو زيدٌ معروفًا) ، وفي التنزيل: ﴿**وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾[1] فهذه حال مؤكدة؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا، ومثله: ﴿**وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا**﴾[2]؛ لأن الاستقامة لَزَمُ -بفتح اللام والزاي[3]-صرَ اط الله؛ ولأن قولك: (**هو زيدٌ**) قد دل على أنه معروف عندك ، فجئت بقولك: (**معروفًا**) مؤكدًا به... ولو قلت: (**هو زيدٌ قائمًا**)، لم يجز؛ لأنه ليس في (**قائم**) ما يدل على الأول ، والعامل في (**معروفًا، ومصدقًا**) وما أشبهه معنى الجملة...»[4].

٥- **اختار الباقولي** توجيه الفارسي في دخول لام الابتداء على (**كَمْ**) ؛ حيث غلَّط الفارسي الفراء في قوله: إن جواب القسم في قوله تعالى: ﴿**صٓ وَٱلْقُرْءَانِ**﴾ هو: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا**﴾ على أن التقدير: لكَمْ أهلكنا، ثم حذفت اللام؛ ووجه امتناع دخول اللام الابتدائية على (**كم**) عند الفارسي أن (**كم**) في الآية مفعول؛ لانتصابها بالفعل الذي بعده ، وهذه اللام لا تدخل على المفعولات.[5]

وتبع الباقولي الفارسي في تغليط الفراء ونقل عنه كلامًا طويلًا في جواهر القرآن[6]، وقال في كشف المشكلات : «**وهذا من الفراء غلط بيِّنٌ ؛ لأن (كم) مفعول ، واللام لا يدخل على المفعول**»[7].

وممن اختار توجيه أبي علي من المعربين؛ **ابن عطية**[8] ، **والعكبري**[9] ، **وأبو حيان**[10].

٦- **واختار ابن الأنباري** توجيه الفارسي في نقضه إعراب المبرد (**إلا**) على الاستثناء في قوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾؛ حيث ذهب الفارسي إلى أن «الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى ، وذلك أنه إذا قدر (**الله**) مستثنى من (**الآلهة**) لزمه أن يكون مبدلًا منها ، كما أنك إذا قلت : (**ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ**) فـ (**زيد**) بدل من (**أحد**) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل ، فتقول : (**ما جاءني إلا زيدٌ**) ، ولا يجوز أن تقول على هذا: (**لو كان فيهما إلا الله لفسدتا**)

(١) [سورة البقرة:٩١].

(٢) [سورة الأنعام:١٢٦].

(٣) هكذا ضبطها ابن الشجري ،وفي اللسان ٤٠٢٧(لزم) : لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُهُ لَزْمًا ولُزُومًا.

(٤) أمالي ابن الشجري٣/ ٢٢.

(٥) الإغفال١/ ١٠٠-١٠١.

(٦) جواهر القرآن٢/ ٦١٣-٦١٥.

(٧) كشف المشكلات٢/ ١١٣٨.

(٨) المحرر الوجيز٤/ ٤٩٢.

(٩) التبيان٢/ ١٠٩٦.

(١٠) البحر المحيط٧/ ٣٦٧.

لامتناعه في المعنى ، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية»[1].

قال ابن الأنباري: « إلا في موضع (**غير**) وهي وصف لـ (**آلهة**) وتقديره، غير الله، ولهذا أعربت إعراب الاسم الواقع بعد (**إلا**) وهو الرفع.

ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل إنما يكون في النفي لا في الإثبات ، وهذا في حكم الإثبات، ألا ترى أنه لو كان نفيًا لجاز أن يقال: لو جاءني من أحد كما يقال: ما جاءني منْ أحد، وإذا كان في حكم الإثبات بطل أن يكون مرفوعًا على البدل، ولأن البدل يوجب إسقاط الأول، ولا يجوز أن يكون (**آلهة**) في حكم الساقط، لأنك إذا أسقطته كان بمنزلة قولك : جاءني إلا زيدٌ، وذلك لا يجوز؛ لأن المقصود من (**إلا**) أن تثبت بها ما نفيته، نحو: ما جاءني القومُ إلا زيدٌ، وليس في قوله : (**لو كان**) نفي يفتقر إلى إثبات، **ولو جاز أن يقال: جاءني إلا زيد على إسقاط (إلا) حتى كأنه قيل: جاءني زيدٌ، و(إلا) زائدة لاستحال في الآية؛ لأنه كان يصير قولك: لو كان فيهما إلا الله، بمنزلة: لو كان فيهما الله لفسدتا، وذلك مستحيل**»[2].

وممن تبع توجيه الفارسي من المعربين في هذه القضية؛ **الزمخشري**[3]، **والباقولي**[4]، **والعكبري**[5]، **وأبو حيان**[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) التعليقة٢/ ٦١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن٢/ ١٥٩.

(٣)الكشاف٤/ ١٣٦.

(٤)كشف المشكلات٢/ ٨٦١.

(٥) إعراب العكبري٢/ ٩١٤.

(٦) ارتشاف الضرب٣/ ١٥٢٨.

الخاتمــة

الحمـــد لله أولًا وآخـــرًا، والصـــلاة والســـلام عـــلى مِسْـــكِ الخِتَـــامِ ، المبعـــوث مِنْ ربِّه هاديًا ومبشرًا، وبعد:

فـــإن الاعتراضـــات النحويـــة عامـــل مُهـــمٌّ مـــن عوامـــل مُدارسَـــة مســـائل النحـــو والـــصرف ومراجعتهـــا، وتلـــك المراجعـــات أمـــرٌ ضروري في حقـــل الدراســـات النحويـــة والصـــرفية ؛ومعلـــوم أن النقـــد البنَّـــاء لأي عمـــل فكـــري علمـــي ينميـــه، ويأخذ بسبيله إلى التكامل والتطور.

وفي نهايـــة هـــذا التطـــواف مـــع اعتراضـــات أبي عـــلي الفـــارسي النحويـــة عـــلى النحـــاة، نُسَـــجِّلُ هنـــا أهـــم نتـــائج البحـــث التـــي ظهـــرت مـــن خـــلال دراســـة هـــذه الاعتراضـــات، وهي كالآتي:

١- أبـــو عـــلي الفـــارسي إمـــام مـــن أئمـــة العربيـــة، وعلـــم مـــن أعلامهـــا الكبـــار، وصـــاحب طريقـــة اجتهاديـــة في المدرســـة النحويـــة البصـــرية، ومـــع ذلـــك فالرجـــل ذو مُكنـــة في الاجتهـــاد، وآلـــة في النظـــر أهَّلتـــه كـــي يؤصِّـــل ويقعِّـــد وينظِّـــر، ويـــرجح، ويختـــار، دون تقُّيـــد بقيـــود مدرســـة بعينهـــا، خـــلا مـــا اجتمـــع لديـــه مـــن قـــوانين وأصـــول ابتناهـــا عـــلى مهـــاد المدرســـة البصـــرية، وفـــرَّع فروعها لتنبت ثمراتٍ لوَّنها هو بقياساته، وخلع عليها كساءً مِنْ أدلته.

٢- لم يكـــن الفـــارسي مِـــن أولئـــك النحـــاة المقلِّـــدين المســـلِّمين بكـــل مـــا بلغـــه مـــن تـــراث الأقـــدمين النحـــوي، بـــل كـــان ذا شخصـــية حـــرة مســـتقلة، أخضـــعت هـــذا الـــتراث للنقـــد والتمحـــيص، ومـــا اعتراضـــاته عـــلى النحـــاة إلا دليـــل عـــلى ذلك.

٣- ظهرت القيمة العلمية لاعتراضات الفارسي على النحاة من عدة نَوَاحٍ:

- نَقْـــلُ آراء لـــبعض النحـــاة لا توجـــد في كتـــبهم المطبوعـــة التـــي بـــين أيـــدينا؛كبعض آراء ســـيبويه ، والمـــبرد، والأخفـــش، وغـــيرهم، ممـــا يـــدل عـــلى وجود نسخ أخرى لكتبهم ، أو كتب أخرى رجع إليها الفارسي.
- حِفْـــظُ آراء لـــبعض النحـــاة لم يظهـــر لهـــم حتـــى اليـــوم كتـــاب نحـــوي مطبـــوع؛

كعمـــرو بـــن عبيـــد، وعيســـى بـــن عمـــر، وأبي عمـــرو بـــن العـــلاء، ويـــونس بـــن حبيب، وأبي إسحاق الزَّيادي، والرِّياشي.

- نَقْـلُ نصـوص مـن كتـب يغلـب عـلى الظـن فقـدانها، ككتـاب الفَـرْخ شرح سيبويه لأبي عمر الجرمي.
- توثيـق رواياتـه عـن شـيوخه بالأسـانيد أحيانًـا وبـذلك تعتضـد طرقهـا الأخـرى، وتتأكـد وثاقتهـا، مثـل رواياتـه عـن الزجـاج، وابـن السـراج عـن المـبرد عـن المـازني، والأصـمعي، ورواياتـه عـن شـيوخه عـن أبي زيـد الأنصاري، ونحوها.
- أن كثـيرًا ممـن تخصصـوا في رصـد الخـلاف بـين النحـاة، وبحـث مـا وضـعوه مـن أصـول وعلـل نحويـة ؛ كـابن جنـي، وابـن الشـجري، وابـن الأنبـاري، والعكـبري قـد اعتمـدوا عـلى غالـب اعتراضـات الفـارسي عـلى الكـوفيين وغيرهم وبنوا عليها كتبهم.
- أن كثـيرًا ممـن تخصصـوا في بحـث القـراءات القرآنيـة، والمواقـع الإعرابيـة؛ كمكـي بـن أبي طالـب، والزمخشـري، والبـاقولي قـد اسـتندوا إلى بحوثـه في اعتراضاته، وكانت عمدة لديهم في الاختيار والترجيح.
- أن كثـيرًا ممـن تخصصـوا في متـون اللغـة ؛ كـالجوهري، والصـاحب بـن عبـاد، وابـن سـيده قـد اسـتفادوا مـن مؤلفـات الفـارسي واعتراضـاته في بحوثهم ومجامعهم، وتناقلها عنهم اللاحقون بعد ذلك.

٤ - أثبـت البحـث أن بعـض اعتراضـات الفـارسي عـلى النحـاة لم يُسـبق إليهـا، وأن بعضـها سـبقه إليهـا عـدد مـن النحاة؛كـأبي العبـاس المـبرد، والمـازني، والزجـاج، وابـن السـراج، وابـن ولّاد ، وأبي سـعيد السـيرافي، وابـن خالويـه وغـيرهم، وقـد اتكـأ أبـو عـلي في اسـتدلاله واحتجاجـه عـلى كلامهـم أحيانًا بتصريح، وأخرى بدون تصريح.

٥ - أظهـر البحـث أن بعـض اعتراضـات الفـارسي عـلى النحـاة كـان لهـا صـدىً في مؤلفـات المتـأخرين موافقـةً أو معارضـةً، وقـد زخـرت هـذه المؤلفـات عـلى

تنوعها باعتراضات الفارسي وما ترجح لديه فيها، وقد استبان ذلك في كتب المتأخرين في القراءات، والتفسير وعلوم القرآن، والإعراب، وكتب الخلافيات، والأصول النحوية وعللها، والفروع النحوية والصرفية .

٦- اتضح من خلال البحث أن الصواب كان رفيق الفارسي في أغلب اعتراضاته على النحويين، وأن عددًا قليلًا فقط كان محلًّا للنظر والبحث، وقد حاول البحث أن يجد منحىً مناسبًا في الاستدلال لما رأى أن الصواب فيه يتجانف عن منحى أبي علي لفظًا أو معنىً.

٧- تأكد للبحث اعتماد أبي علي في اعتراضاته على طريقته المؤسسة التي شق قناتها بأصوله، ورسَّخ بناءها على قواعده التي لا تبتعد عن المذهب البصري في مجملها، سواء في المصطلحات ، أم من حيث تطبيق أصول المذهب البصري في السماع والقياس والأعاريب، فهو شيخ طريقة برأسها في المدرسة البصرية، ومجتهد مذهب، وفي نظري أن سيبويه والفارسي في النحو، مثل الشافعي وأبي حامد الغزالي في الفقه الشافعي، فكل من سيبويه والشافعي مجتهد مطلق ، وكل من الفارسي والغزالي مجتهد في المذهب، يجتهد بما اجتمع لديه من ملكات ومحفوظات في أصول مذهبه، ويخرِّج عليه، ويجري على قياساته، غير متقيد به في كل أحيانه ولا مقلِّد لشيوخه في كل ما يجتهد فيه، بيد أنه لا يخرج عن أصول مذهب إمامه في مجمل آرائه واجتهاداته.

٨- ظهر من خلال الدراسة أن الأسلوب الذي اعتمده الفارسي في اعتراضاته ينزع غالبًا إلى السبر ، والتفصيل، والطريقة الجدلية الفرضية، والاستطراد في الاستدلال سماعًا وقياسًا، ولم يعتمد السهولة وطرح التكلف إلا فيما ينقل فيه اعتراضًا عن غيره من النحاة، وحينئذ يأتي اعتراضه مقتضبًا خاليًا من الاستطراد والإطناب في الأسلوب المنطقي الجدلي.

٩- تبين من خلال البحث اختلاف مذهب الفارسي أحيانًا، واضطرابه

أخرى،وربما في مذهب من اعترض عليهم،وقد سعى البحث في كشف اللثام عن هذا الاختلاف وذلكم الاضطراب قدر الاستطاعة، وساعدنا في ذلك النحاة الذين تخصصوا في بحث مسائل الخلاف العالي في كتبهم، كابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان،والشاطبي وغيرهم.

١٠- استبان للبحث أن الفارسي ذو منهج نقدي راسخ، لا يجري اعتباطًا، بل يقع على مراده ضربةَ لازب، ويطيل النفس للغاية القصوى في نقده حتى لا يُبقى لمنازع بقية ينازعٍ فيها، ذلك بأنه صاحب خبرة مختبَرة في كتب النحاة وشواهدهم أصولًا وفروعًا، وتجربة مجَّربة في المناظرة والاستدلال، والاحتجاج، إلى دقة في الأحكام، وسداد في الاستدلال، ظهر ذلك في خلال مسالكه في الاستدلال، وإيراداته على خصومه، وصحة تعليله، في ما رصده من اعتراضات على النحاة.

١١- إن الفارسي حين اعترض على النحاة لم يكن متتبعًا، وقاصدًا ملاحقة هفوات أو أخطاء، ولكنه كان في سياقاتها يحاول أن يبين منهجه وأصله الذي ركن إليه في اعتراضه ، ودليله الذي اعتمد عليه في رد مذهب المعترَض عليه، والمتتبع لاعتراضاته يجد أنه يصدر عن أصول معينة للقضايا النحوية والصرفية محل النزاع.

١٢- الاعتداد بآراء الفحول من النحاة؛ أمثال الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والمازني، والرواة؛ أمثال أبي زيد الأنصاري، ورأي سيبويه عنده مقدم على غيره، ومع ذلك فإنه لا يجد غضاضة في مخالفة سيبويه ، والمبرد، والأخفش، والمازني، وأبي زيد إذا قَوَّى هذه المخالفةَ أدلةٌ قويةٌ ، كما خالف كثيرًا من النحاة، بل خالف إجماع النحاة في بعض المسائل.

١٣- اهتمام الفارسي الكبير بالتعليل، حيث تبين أن كثيرًا من المسائل التي اعترض عليها كانت بسبب فساد التعليل أو ضعفه أو انكساره، أو عدم اطراد العلة، فتجده دائمًا يفتش عن اطراد العلة من عدمها، ويبني أحكامه على ذلك.

١٤- الاستقصاء عند الفارسي مطلب مهم ، فهو يسبر أحوال القضية، ويقسمها، ثم يتناولها قسمًا قسمًا موردًا الأدلة على صحة ما أورد أو فساده، ويسلم للخصم جدلًا ثم يفحمه جَلَدًا، ويجاري ويباري حتى تنقطع حجة الخصم، فإذ بالفارسي ينوب عنه في إيراد الشبه والاعتراضات الفرضية، ويجيب عنها حتى يأتي على ما في نفس الخصم من هواجس ورِيَب.

١٥- إن اعتراضات الفارسي على النحاة تتمة مفيدة لأبحاث سيبويه ومدرسته، وحقل مُحْكم رصين لدراسة المراجعات والمباحثات النحوية التي أتت في هذه الحقبة وما تلاحق عليها من فترات، وبخاصة إذا كانت لشخصية تحمل أدوات النقد، وآلات الاجتهاد، وتتجرد مما يقدح في المنهج النقدي الموضوعي، وكانت ذا فكر ناضج، وقريحة مكتملة البنيان والأركان كأبي علي الفارسي.

كشَّافاتُ البحثِ

وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس القراءات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس القوافي.
- فهرس الأساليب والشواهد وأقوال العرب.
- ثَبَتُ المصادر والمراجع.
- ملخص الرسالة.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

❁ ❁ ❁

فهرس القراءات القرآنية

❖ ❖ ❖

فهرس الأحاديث

❖ ❖ ❖

فهــــرس القــوافي

فهرس الأساليب والشواهد وأقوال العرب

❁❁❁

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

أولا: الكتب المطبوعة:

١. أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٩٩م.

٢. أبو علي الفارسي حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو،للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي-طبعة دار المطبوعات الحديث-جدة-السعودية-١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد البنا، ت١١١٧هـ، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت – ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة - ١٩٨٧م.

٤. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لشمس الدين المقدسي- مدينة ليدن-١٩٠٩م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة -١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٦. الأزهية في علم الحروف للهروي(ت٤١٥هـ) ،تحقيق عبد المعين الملوحي-مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق-١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧. أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري(٥٣٨هـ)-طبعة دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨. استدراك الباقولي على أبي علي في الحجة - تحقيق د.محمد أحمد الدالي-طبعة مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي-الكويت-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٩. الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزيادات-لأبي بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ)-تحقيق المستشرق اغناطيوس كويدي-روما-١٨٩٠م.

١٠. أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق .

١١. أسماء الكتب، لعبد اللطيف بن محمد رياض زادة(ت١٠٨٧هـ)-تحقيق د.محمد التونجي-

طبعة دار الفكر-دمشق-سوريا-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢. أصول التفكير النحوي ،للدكتور علي أبو المكارم-دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة-٢٠٠٧م.

١٣. الأصول لأبي بكر بن السراج،تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٤. إصلاح المنطق لابن السكيت(ت٢٤٤هـ) ،شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون-دار المعارف-القاهرة-١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

١٥. اعتراضات ابن مالك على الزمخشري-دراسة نحوية-للدكتور عادل فتحي رياض-دار البصائر-القاهرة-٢٠٠٦م.

١٦. اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن-دراسة ونقد-دكتورة إيمان حسين السيد-دار البحوث للدراسات-دبي-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٧. إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

١٨. إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد– عالم الكتب – ١٩٨٥م .

١٩. إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه(ت٣٧٠هـ)-دار ومكتبة الهلال-بيروت-لبنان-١٩٨٥م.

٢٠. الأعلام، للزركلي-طبعة دار العلم للملايين-بيروت-لبنان-٢٠٠٢م.

٢١. الإغفال،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم-طبعة مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث-الإمارات-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣هـ.

٢٢. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ،تحقيق وتعليق د.محمود سليمان ياقوت-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية-١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

٢٣. الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ت ٥٤٠هـ،تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية –جامعة أم القرى – ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٤. -الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

٢٥. أمالي ابن الشجري ،تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي-القاهرة.

٢٦. أمالي أبي علي القالي ، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي - دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان.
٢٧. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي- تصحيح وشرح أحمد أمين، وأحمد الزين- طبعة دار الحياة.
٢٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي(ت٦٢٤هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار الفكر العربي-القاهرة-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٩. الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس بن ولاد (ت٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – ١٩٩٦م .
٣٠. الأنساب، لأبي سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ)-تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني-توزيع مكتبة ابن تيمية-١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٣١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي – القاهرة .
٣٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق وشرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية - بيروت .
٣٣. إيضاح الشعر،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي-الناشر مكتبة الخانجي-القاهرة١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٤. الإيضاح العضدي ،لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- القاهرة-١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٣٥. الإيضاح بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان-عالم الكتب-بيروت-لبنان-١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٦. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ،تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد.
٣٧. الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس – بيروت- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٣٨. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان- دار الكتب العلمية-بيروت-١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٩. البداية والنهاية، لابن كثير(٧٧٤هـ)-تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي-طبعة دار هجر-القاهرة-١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٤٠. بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم(ت٦٦٠هـ)-تحقيق د.سهيل زكار-طبعة دار الفكر-بيروت-لبنان.
٤١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي(ت٩١١هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار الفكر-بيروت-لبنان-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٢. بقية الخاطريات، لابن جني- تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي-مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق-١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٤٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزابادي(ت٨١٧هـ)-تحقيق محمد المصري-طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي-الكويت-١٤٠٧هـ.
٤٤. البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
٤٥. تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان -نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار-دار المعارف – القاهرة.
٤٦. تاريخ الإسلام، للذهبي(أحداث ٢٨٩هـ)-تحقيق بشار معروف-دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان.
٤٧. تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري(ت٣١٠هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-مصر.
٤٨. تاريخ النحو للأستاذ على النجدي ناصف-دار المعارف-القاهرة.
٤٩. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)-تحقيق د.بشار عواد معروف-طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٥٠. التبصرة والتذكرة لأبي القاسم الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي علِّي الدين – مركز البحث العلمي – جامعة أم القرى- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥١. التبيان في إعراب القرآن للعكبري ،تحقيق علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي.

٥٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالرحمن العثيمين – بحث ماجستير مقدم لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الملك عبد العزيز – ١٩٧٦م،ونشرته دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-١٤٠٦هـ-١٩٨٦.

٥٣. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، تحقيق الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ٢٠٠٢م .

٥٤. تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي – القاهرة – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

٥٥. تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه،تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-وزارة الأوقاف-القاهرة-١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

٥٦. تعقبات الفارسي لشيخه الزجاج في (الإغفال) – محمد عماد سمير – دار النوادر – دمشق – ٢٠١٢م .

٥٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني(ت٨٢٧هـ)،تحقيق د.محمد بن عبد الرحمن المفدي-مطبعة الفرزدق-الرياض-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٨. التعليقة على كتاب سيبويه،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي-جامعة الملك سعود-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٩. تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي – دار هجر – الرياض – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٦٠. تقريب المقرب لأبي حيان ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن – دار المسيرة – بيروت- ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦١. تقويم البلدان، لأبي الفداء(ت٧٣٢هـ)- تحقيق المستشرقين رينود وماك ديسلان -طبعة دار الطباعة السلطانية-باريس-١٨٥٠م.

٦٢. التكملة بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان-عالم الكتب-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٦٣. التكملة،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود-جامعة الملك سعود-الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، تحقيق الدكتور على محمد فاخر وآخرين – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٦٥. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا النووي(ت٦٧٦هـ)-طبعة المطبعة المنيرية.

٦٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري(ت٣٨٢هـ)- تحقيق ومراجعة عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار- طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة-١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٦٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – القاهرة -١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م .

٦٨. التوطئة لأبي علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع – الكويت – ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٩. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت٣٢١هـ)-تحقيق د.رمزي منير بعلبكي- طبعة دار العلم للملايين-بيروت-لبنان-١٩٨٧م.

٧٠. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٧١. جواهر القرآن وهو إعراب القرآن المنسوب للزجاج للباقولي، تحقيق إبراهيم الإبياري، تقديم د. محمد عبد المجيد الطويل ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، العدد ١٧٣، ٢٠٠٨م .

٧٢. حاشية الأمير على مغني اللبيب-مطبعة محمد أفندي مصطفى-القاهرة-١٣٠٢هـ.

٧٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية -دار الفكر للطباعة والنشر-القاهرة.

٧٤. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب-دار السلام-القاهرة-١٤٢٢هـ.

٧٥. حاشية الشمني على مغني اللبيب وبهامشها حاشية الدماميني-المطبعة البهية-مصر .

٧٦. حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي – دار صادر – بيروت .

٧٧. حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح-مطبعة عيسى البابي الحلبي-القاهرة.

٧٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،تحقيق طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – مصر .

٧٩. حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٧٧م.

٨٠. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – مصر – ١٩٧٩م .

٨١. الحجة في علل القراءات السبع،لأبي علي الفارسي – تحقيق الأستاذين:بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ومراجعة أحمد يوسف الدقاق، وعبد العزيز رباح–دار المأمون للتراث–دمشق– متتاليًا ابتداءً من سنة ١٤٠٤إلى١٤١٣هـ في سبع مجلدات.

٨٢. الحجة في علل القراءات السبعة ،لأبي علي الفارسي–ثلاثة أجزاء ، الأول بتحقيق الأساتذة:علي النجدي ناصف،وعبد الحليم النجار،وعبد الفتاح شلبي،ومراجعة محمد علي النجار، ويشتمل على قراءات سورتي الفاتحة والبقرة إلى الآية (٣٠)منها،وصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٦٥م،والثاني بتحقيق الأستاذين: علي النجدي،وعبد الفتاح شلبي،ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، ويشتمل على قراءات ما بقي من سورة البقرة إلى تمام آل عمران، وصدر عن الهيئة نفسها سنة ١٩٨٣م، وانفرد الدكتور عبد الفتاح شلبي بتحقيق الجزء الثالث من سورة النساء إلى تمام الأنعام،وصدر عن الهيئة أيضًا سنة٢٠٠٠م.

٨٣. حروف المعاني للزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق د.علي توفيق الحَمَد–مؤسسة الرسالة–بيروت– ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٨٤. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)–تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي–دار الطليعة للطباعة والنشر–بيروت–لبنان.

٨٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)– تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة –١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٨٦. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني–تحقيق محمد علي النجار–طبعة دار الكتب المصرية.

٨٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق.

٨٨. دراسات لأسلوب القرآن للشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة–دار الحديث– القاهرة.

٨٩. الدرس النحوي في بغداد، للدكتور مهدي المخزومي–دار الحرية للطباعة–بغداد–١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

٩٠. ديوان أبي الأسود الدؤلي– تحقيق محمد حسن آل ياسين – منشورات دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان – ١٩٩٨م.
٩١. ديوان الأخطل – دار بيروت للطباعة والنشر – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٩٢. ديوان الأعشى –طبعة آدلف هلزهوسن– ١٩٢٧م .
٩٣. ديوان الحطيئة– برواية وشرح ابن السكيت ،دراسة وتبويب د.مفيد محمد قميحة –دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
٩٤. ديوان العجاج ،برواية الأصمعي وشرحه–تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي–مكتبة أطلس–دمشق.
٩٥. ديوان الفرزدق– شرح وتحقيق إيليا الحاوي–دار الكتاب اللبناني–بيروت–١٩٨٣م.
٩٦. ديوان النابغة الجعدي– تحقيق عبد العزيز رباح– المكتب الإسلامي –دمشق– ١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م.
٩٧. ديوان الهذليين–نشرة الدار القومية للطباعة والنشر–القاهرة–١٣٨٥هـ–١٩٦٥م.
٩٨. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري(ت٢٧٥هـ)،دراسة وتحقيق د.أنور أبو سويلم و د.محمد علي الشوابكة–مركز زايد للتراث والتاريخ–الإمارات العربية المتحدة–١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .
٩٩. ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي–دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
١٠٠. ديوان أمية بن أبي الصلت ،جمع وتحقيق وشرح الدكتور سجيع الجبيلي–دار صادر –بيروت–لبنان–١٩٩٨م.
١٠١. ديوان جرير – شرح محمد بن حبيب،تحقيق الدكتور نعمان طه–دار المعارف –القاهرة–ذخائر العرب.
١٠٢. ديوان جرير – دار بيروت للطباعة والنشر– ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٠٣. ديوان جميل بثينة، – دار صادر –بيروت–لبنان.
١٠٤. ديوان جميل بثينة–دار بيروت للطباعة والنشر–بيروت–١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

١٠٥. ديوان حسان بن ثابت - شرح وتحقيق عبد أعلى مهنا – دار الكتب العلمية -بيروت – ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠٦. ديوان حميد بن ثور ،تحقيق عبد العزيز الميمني – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٥ م .

١٠٧. ديوان ذي الرُّمة، بشرح الخطيب التبريزي – تحقيق مجيد طراد – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٩٩٦م .

١٠٨. ديوان ذي الرُّمة–تحقيق وشرح أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٠٩. ديوان رؤبة بن العجاج- تصحيح وليم بن الورد–دار ابن قتيبة–الكويت.

١١٠. ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح الأعلم الشنتمري–المطبعة الحميدية المصرية–١٣٢٣هـ .

١١١. ديوان زهير بن أبي سلمى– تحقيق علي فاعور – دار الكتب العلمية – ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١١٢. ديوان عمرَ بن أبي ربيعة -تعليق الدكتور فايز محمد- دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١١٣. ديوان قيس بن الخطيم- تحقيق د.ناصر الدين الأسد–دار صادر–بيروت–لبنان.

١١٤. ديوان قيس بن الملوح (رواية أبي بكر الوالبي) ، تحقيق يسري عبد الغني – دار الكتب العلمية- ١٤٢٥هـ - ١٩٩٩م .

١١٥. ديوان كُثَيِّر عزَّة– تحقيق الدكتور: إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت – ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١١٦. الرد على النحاة ، لأبي العباس بن مضاء (ت ٥٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة – ١٣٩٩هـ .

١١٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي(ت٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق-١٣٩٤هـ .

١١٨. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن – سلسلة خزانة التراث – بغداد- ١٩٨٧م .

١١٩. السبعة في القراءات لابن مجاهد(ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – مصر.

١٢٠. سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ١٩٩٣م.

١٢١. سنن الترمذي – تحقيق أحمد محمد شاكر – طبعة مصطفى الحلبي – مصر – ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

١٢٢. سير أعلام النبلاء، للذهبي(ت٧٤٨هـ)-تحقيق شعيب الأرنؤوط-طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢٣. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه-دراسة وتحقيق د.عبد المنعم فائز-دار الفكر -بيروت.

١٢٤. شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)-تحقيق محمود الأرنؤوط-طبعة دار ابن كثير-دمشق-بيروت١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٢٥. شرح ابن الناظم على الألفية لبدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت –١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٢٦. شرح أبيات المغني، للبغدادي- تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق-دار الثقافة العربية-دمشق-١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٢٧. شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد – عالم الكتب – ١٩٨٦م

١٢٨. شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي، (ت٣٨٥هـ)،تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم-دار الجيل-بيروت-١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٢٩. شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت –١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١٣٠. شرح الجمل للزجاجي لابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ)،تحقيق ودراسة د.عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٣١. شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبو جناح-العراق-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٣٢. شرح الجمل للزجاجي لابن هشام ، دراسة وتحقيق د.علي محسن عيسى-عالم الكتب-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٣٣. شرح الشافية لابن الحاجب للرضي،تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن،ومحمد الزفزاف،ومحمد محيي الدين عبد الحميد-دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
١٣٤. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث – دمشق -١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٣٥. شرح الكافية لابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قان يونس – بنغازي – ١٩٩٦م.
١٣٦. شرح الكتاب لسيبويه لأبي الحسن بن خروف (ت ٦٠٩هـ) ،دراسة وتحقيق خليفة محمد بديري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية – الجماهيرية الليبية -١٤٢٥هـ- ١٩٩٥م .
١٣٧. شرح الكتاب لسيبويه لأبي سعيد السيرافي -محقق كاملًا ،بتحقيق أحمد حسن مهدلي،وعلي سيد علي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٣٨. شرح اللمع لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي(ت ٥٤٣ هـ)- تحقيق د .إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود- ١٩٩٠م .
١٣٩. شرح المفصل للزمخشري لموفق الدين بن يعيش-إدارة الطباعة المنيرية-مصر.
١٤٠. شرح المفضليات لأبي محمد بن الأنباري ،بعناية كارلوس يعقوب لايل – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠م .
١٤١. شرح المقدمة، لابن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ)- تحقيق د.خالد عبد الكريم-الكويت-١٩٧٦م.
١٤٢. شرح المكودي على الألفية ، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي – جامعة الكويت - ١٩٩٣م.
١٤٣. شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري- الأميرية – بولاق - ١٣١٧هـ .
١٤٤. شرح شواهد المغني للسيوطي-المطبعة البهية-مصر .
١٤٥. شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي(ت٧٧٠هـ) ،دراسة وتحقيق د.الشريف عبد الله البركاتي-دار الفيصلية-مكة المكرمة-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٤٦. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس – شرح وتحقيق السيد أحمد صقر – الهيئة العامة لقصور الثقافة – ٢٠٠٣م.

١٤٧. الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)-تحقيق أحمد عبد الغفور عطار-طبعة دار العلم للملايين-بيروت لبنان-١٩٩٠م.

١٤٨. صحيح البخاري - تحقيق أبي صهيب الكرمي- دار بيت الأفكار الدولية ، -١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٤٩. صحيح مسلم- تحقيق أبي صهيب الكرمي- دار بيت الأفكار الدولية ، -١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٥٠. ضرائر الشعر لابن عصفور ،تحقيق السيد إبراهيم محمد-دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة-١٩٨٠م.

١٥١. ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – دار النهضة العربية – بيروت – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٥٢. الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين الغَزيِّ-تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو- طبعة مكتبة القاهرة-١٣٩٠هـ-١٩٧٠م .

١٥٣. طبقات النحاة واللغويين، لتقي الدين بن قاضي شهبة(ت٨١٥هـ)-تحقيق د.محسن غياض-جامعة بغداد-١٩٧٣م.

١٥٤. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-مصر.

١٥٥. ظهر الإسلام،لأحمد أمين-المكتبة العصرية-بيروت-لبنان-١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٥٦. عصر الدولتين الأموية والعباسية، للدكتور علي محمد الصلابي-دار البيارق-عمان-١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٥٧. علل التثنية لابن جني، تحقيق الدكتور صبح التميمي – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ١٩٩٢م .

١٥٨. علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٥٩. علم الجدل، لنجم الدين الطوفي الحنبلي(ت٧١٦هـ)-تحقيق هاينريشس-طبعة دار فرانز شتاينر-جمعية المستشرقين الألمانية.

١٦٠. العواصم من القواصم للقاضي أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)- تحقيق د.عمار طالبي- مكتبة دار التراث-القاهرة-١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١٦١. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ت٢٢٤هـ-طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند-١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٦٢. غريب القرآن لابن قتيبة ،تحقيق السيد صقر – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
١٦٣. الفسر شرح ابن جني على ديوان المتنبي، تحقيق الدكتور رضا رجب-دار الينابيع-القاهرة- ٢٠٠٤م.
١٦٤. فصيح ثعلب بشرح الزمخشري، تحقيق الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي – معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى – ١٤١٧هـ .
١٦٥. فهرسة ابن خير الإشبيلي(ت٥٧٥هـ)-تحقيق محمد فؤاد منصور-طبعة دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٦٦. فهرست النديم، لمحمد بن إسحاق النديم(ت٣٨٥هـ)- تحقيق د.أيمن فؤاد السيد-طبعة مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي-لندن-١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
١٦٧. القاعدة النحوية – دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني-دار الثقافة للنشر والتوزيع-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٦٨. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧ هـ) –طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان.
١٦٩. القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس- دار الفكر- دمشق-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
١٧٠. الكامل في التاريخ، لابن الأثير(ت٦٣٠هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٧١. الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة -١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
١٧٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وعلى معوض – مكتبة العبيكان – الرياض – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٧٣. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي(ت٥٤٣هـ)،تحقيق د. محمد أحمد الدالي- مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق.

١٧٤. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي-ت٤٣٧هـ ،تحقيق الدكتورمحيي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٩٧٤م.

١٧٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي(ت١٠٩٤هـ)-طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٧٦. اللامات للزجاجي ،تحقيق د.مازن مبارك-دمشق-١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٧٧. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري – تحقيق غازي طليمات – مطبوعات مركز جمعة الماجد – دبي – ١٩٩٥م .

١٧٨. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٧٩. لسان العرب،لجمال الدين محمد بن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)- تحقيق عبد السلام هارون – طبعة دار المعارف – القاهرة .

١٨٠. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)-تحقيق عبد الفتاح أبو غدة-طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٨١. ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار-مكة المكرمة-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٨٢. ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٩٧١م.

١٨٣. المبدع في التصريف لأبي حيان ،تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب – دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – ١٩٨٢م .

١٨٤. المثل السائر، لضياء الدين بن الأثير(ت٦٣٧هـ)-تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة-طبعة دار النهضة-مصر.

١٨٥. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي – القاهرة .
١٨٦. مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون – وزارة الإعلام – الكويت – ١٩٨٤م .
١٨٧. مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – مصر .
١٨٨. مجمع الأمثال ،للميداني-تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد-مطبعة السنة المحمدية-١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
١٨٩. المجيد في إعراب القرآن للصفاقسي(ت٧٤٢هـ) ،تحقيق موسى محمد زنين-منشورات كلية الدعوة الإسلامية-الجماهيرية العظمى-طرابلس-١٤٠١هـ-١٩٩٢م.
١٩٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق الأستاذين علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٩٩٩م.
١٩١. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده –تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٩٢. المحيط في اللغة لأبي القاسم إسماعيل بن عباد(ت٣٨٥هـ)،تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين-مطبعة المعارف-بغداد-١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
١٩٣. مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها،لأبي الفتح بن جني - تحقيق الدكتور حسين أحمد بوعباس- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية-السعودية-الرياض-١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.
١٩٤. المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء(ت٧٣٢هـ)-المطبعة الحسينية المصرية.
١٩٥. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ،تحقيق الأستاذ برجستراسر -مكتبة المتنبي-القاهرة.
١٩٦. المدارس النحوية للأستاذ الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف -القاهرة-١٩٦٨م.
١٩٧. المدارس النحوية؛للدكتورة خديجة الحديثي-مطبعة جامعة بغداد-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٩٨. المدرسة النحوية في مصر والشام؛ للدكتور عبد العال سالم مكرم-دار الشروق-القاهرة-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٩٩. مرآة الجنان، لأبي محمد اليافعي(ت٧٦٨هـ)-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٠٠. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لابن عبد الحق البغدادي(ت٧٣٩هـ)-تحقيق علي محمد البجاوي-طبعة دار الجيل-بيروت-لبنان -١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٠١. المزهر في علوم اللغة للسيوطي،تحقيق الأساتذة:محمد أحمد جاد المولى،ومحمد أبو الفضل إبراهيم،وعلي محمد البجاوي-مكتبة دار التراث-القاهرة.

٢٠٢. المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى- ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م .

٢٠٣. المسائل البصريات،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد – مطبعة المدني – مصر ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٠٤. المسائل البغداديات،لأبي علي الفارسي ،أو المسائل المشكلة - تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي - وزارة الأوقاف والشئون الدينية -بغداد- ١٩٨٣م.

٢٠٥. المسائل الحلبيات،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي-دار القلم-دمشق،ودار المنارة- بيروت-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٠٦. المسائل الشيرازيات،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي-دار كنوز إشبيليا-السعودية-الرياض-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٠٧. المسائل العسكريات،لأبي علي الفارسي- بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري-بغداد-١٩٨٢م.

٢٠٨. المسائل العضديات،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري-عالم الكتب-بيروت-لبنان-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٩. المسائل المنثورة،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار-دار عمار-عمان-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢١٠. المستقصى،للزمخشري -دائرة المعارف العثمانية-بحيدر آباد الدكن-الهند-١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٢١١. مشكلات نحوية،للأستاذ الدكتور محمد عبد المجيد الطويل-مكتبة زهراء الشرق- القاهرة-٢٠٠٢م.

٢١٢. المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي المقرئ(ت٧٧٠هـ)-طبعة مكتبة لبنان-١٩٨٧م.

٢١٣. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت٢٠٧هـ ، (ج١)تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار – دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ٢٠٠١م،و(ج٢)تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار-٢٠٠٢م،و(ج٣)تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف- ٢٠٠٢م.

٢١٤. معاني القرآن للأخفش – تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة- ١٩٩٠م .

٢١٥. معاني القرآن للكسائي – جمعًا ودراسة – للدكتور عيسى شحاتة عيسى – دار قباء للطباعة والنشر – الفجالة – القاهرة – ١٩٩٨م .

٢١٦. معاني القرآن للنحاس،تحقيق الشيخ محمد على الصابوني – معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

٢١٧. معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرومي(ت٦٢٣هـ)-تحقيق د.إحسان عباس-طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت –لبنان-الطبعة الأولى١٩٩٣م.

٢١٨. معجم البلدان، لياقوت الحموي-دار صادر-بيروت-لبنان-١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢١٩. المعجم الفلسفي-مجمع اللغة العربية-القاهرة-مصر-طبعة١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

٢٢٠. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري(ت٤٨٧هـ) ،حققه وضبطه الأستاذ مصطفى السقا-عالم الكتب-بيروت.

٢٢١. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة-طبعة مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان.

٢٢٢. المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية-الطبعة الرابعة١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٢٣. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) –تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون – طبعة دار الجيل – بيروت.

٢٢٤. المُعرَّب من الكلام الأعجمي لأبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) -تحقيق الدكتور ف.عبد الرحيم-دار القلم –دمشق-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٢٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب – المجلس الوطني الثقافي – الكويت – ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٢٦. المغني في تصريف الأفعال للشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة- دار الحديث – القاهرة- ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٢٧. مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لطاش كبرى زاده-دار الكتب العلمية -بيروت- ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٢٨. مفردات القرآن للراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ) ،تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني-دار المعرفة-بيروت-لبنان.
٢٢٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش – معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى -١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٢٣٠. مقاييس المقصور والممدود،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي-دار إشبيليا-السعودية-الرياض-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٣١. المقتصد شرح التكملة للجرجاني(ت٤٧١هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد الدويش – وزارة التعليم العالي – المملكة العربية السعودية -١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٢٣٢. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ،تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان-منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية-١٩٨٢م.
٢٣٣. المقتضب لأبي العباس المبرد،تحقيق الشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-وزارة الأوقاف-القاهرة-١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٢٣٤. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري – بغداد – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
٢٣٥. الممتع في التصريف لابن عصفور،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة-مكتبة لبنان ناشرون-١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٣٦. الممنوع من الصرف في اللغة العربية ، للدكتور عبد العزيز علي سفر – طبعة مجلس النشر العلمي – الكويت- ٢٠٠٠م.
٢٣٧. من آراء الزجاج النحوية، للأستاذ الدكتور شعبان صلاح – دار الثقافة العربية.
٢٣٨. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي(٥٩٧هـ)-تحقيق محمد ومصطفى عبد القادر عطا- طبعة دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٣٩. المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني لابن جني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين – وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم –١٩٥٤م.

٢٤٠. المنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي(ت٤٧٤هـ)-تحقيق د.عبد المجيد تركي-طبعة دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-٢٠٠١م.

٢٤١. نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع – الرياض – ١٩٨٤م .

٢٤٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي(ت٨٧٤هـ)-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٤٣. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-طبعة دار الفكر العربي-القاهرة -١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٤٤. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي-طبعة دار المعارف.

٢٤٥. النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح الشيخ علي محمد الضبَّاع – دار الكتب العلمية -بيروت .

٢٤٦. نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، لأبي علي التنوخي(ت٣٨٤هـ) ،تحقيق عبود الشالجي - دار صادر-بيروت-١٩٧٢م.

٢٤٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ت٤٧٦هـ ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية –المملكة المغربية-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٤٨. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي –طبعة دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان.

٢٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح الدكتورعبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت -١٤١٣هـ- ١٩٩٢م .

٢٥٠. وفيات الأعيان، لابن خلكان(ت٦٨١هـ)-تحقيق د.إحسان عباس-طبعة دار صادر- بيروت-لبنان-١٩٦٨م.

ثانيا: المخطوطات:

١. شرح كتاب سيبويه للرماني-مخطوطة-نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا،ورقمها ١٠٤٧-١٠٥٧ الجزء الثاني.
٢. المسائل الشيرازيات -نسخة إستانبول-مكتبة راغب باشا -رقم١٣٧٩.
٣. المسائل الشيرازيات، نسخة برنستون - صورة جامعة الملك فيصل-الرياض-ورقمها (٨٩٢-٤ف).

ثالثا: الرسائل الجامعية:

١. آراء أبي علي الفارسي النحوية وتطبيقها على كتاب الحجة للقراء السبعة-رسالة ماجستير-للطالبة كريمة بنت أحمد البشير-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
٢. استدراكات ابن جني على أبي علي الفارسي - رسالة ماجستير - قدمها الباحث خالد عباس محمد - لقسم النحو والصرف والعروض - بدار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣. الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي، أصل رسالة دكتوراه ،للدكتور محمد عبد الله قاسم-دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٤. اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي-عرض ودراسة-رسالة ماجستير للطالب محمد حراث-كلية الآداب واللغات-جامعة مولود معمري-الجزائر-٢٠١٣م.
٥. اعتراضات أبي الحسن الباقولي النحوية في الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة-رسالة دكتوراه-قدمها الباحث بندر بن مجحم الخالدي-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-١٤٣٣هـ.
٦. اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي-جمعًا ودراسة-رسالة ماجستير-للباحث أحمد علي أحمد المكرفح- كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة الملك عبد العزيز-١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
٧. اعتراضات الرضيِّ على ابن الحاجب في شرح الشافية-رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-قدمها الباحث مهدي بن علي القرني-لعام١٤٢٠هـ.

٨. اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية- رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-قدمها الباحث محمد بن صويلح المالكي- لعام١٤٢٤هـ.

٩. البحث اللغوي في كتاب الإغفال-رسالة ماجستير للباحث منير ناجي الدجيلي-كلية الآداب- جامعة الكوفة-١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٠. تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط-رسالة دكتوراة-مقدمة لكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-قدمها الباحث محمد حماد القرشي- لعام ١٤١٤-١٤١٥هـ .

١١. تعقبات أبي حيان لنحاة الأندلس – رسالة ماجستير قدمها الباحث محمد الشحات غنيم – لقسم النحو والصرف والعروض – بدار العلوم – جامعة القاهرة- ٢٠٠٤م .

١٢. تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية-جمعًا ودراسة-رسالة دكتوراه-قدمها الباحث سامي محمد الزهراني لقسم الدراسات العليا العربية-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.

١٣. تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه – رسالة ماجستير – قدمها الباحث عادل علي منصور الصراف - لقسم النحو والصرف والعروض - بدار العلوم – جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

١٤. التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في الحجة لأبي علي الفارسي، أصل رسالة دكتوراه ، للدكتورة سحر سويلم راضي-مكتبة بلنسية-القاهرة-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٥. شرح جمل الزجاجي لابن الفخار،بحث دكتوراه في ثلاثة أجزاء،مقدمة من الباحث حماد بن محمد الثمالي لكلية اللغة العربية –جامعة أم القرى-١٤٠٩-١٤١٠هـ.

١٦. شرح جمل الزجاجي لابن خروف-دراسة وتحقيق من الأول حتى باب المخاطبة-رسالة دكتوراه للباحثة سلوى محمد عمر عرب- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى-١٤١٩هـ .

١٧. شرح سيبويه لصالح بن محمد الفاسي(ت٦٥٣هـ)- بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية،للباحث خالد بن محمد التويجري-كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .

١٨. شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني – رسالة دكتوراه للباحث محمد إبراهيم يوسف شيبة – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – ١٤١٥هـ .

١٩. مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضديات - بحث ماجستير في قسم اللغة العربية بكلية التربية بنات - جامعة بغداد - للباحثة بلسم عبد الرسول الشيباني.

٢٠. مآخذ النحاة على النحاة من القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن الثامن،بحث دكتوراه في قسم النحو والصرف بكلية دار العلوم-جامعة القاهرة-٢٠٠٣م،للباحث شاكر محمد الصاوي .

٢١. المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، بحث دكتوراه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب –جامعة بغداد- سنة ١٩٩٠م ، للباحث زهير عبد المحسن سلطان.

رابعا:المجلات العلمية والفهارس :

١. فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات-قسم النحو،إعداد الأستاذ عصام محمد الشنطي-القاهرة-١٩٩٧م.

٢. فهرس دار الكتب المصرية-وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دار الكتب-قسم الفهارس.

٣. مجلة المورد-بغداد-(المجلد ٧-العدد ٣)- ١٩٧٨م ، كتاب أقسام الأخبار،لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري .

٤. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة(ج٣٣)-١٣٩٤هـ-١٩٧٤م،بحث بعنوان:«الفارسي في الإغفال»، للأستاذ علي النجدي ناصف.

٥. معجم التراث الإسلامي المخطوط في مكتبات العالم،إعداد علي الرضا قره بلوط و أحمد طوران قره بلوط-دار العقبة-قيصري-تركيا.

بسم الله الرحمن الرحيم

ويه نستعين

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وبعد

فهذا بحث في العلاقات النحوية يختص بدراسة:

(اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين).

حاولت من خلاله إيضاح موقف الفارسي من متقدمي النحاة في القضايا النحوية والصرفية التي تضمنتها كتبه، وتناولت اعتراضاته عليهم بالدراسة والتحليل والعرض والمناقشة والترجيح، ومقارنة ما جاء فيها بالمصنفات الأخرى.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يأتي في مقدمة تتضمن بيان الموضوع وسبب اختياره وصعوباته ومنهجه، وما سبقه من دراسات، وتمهيد فيه ترجمة موسعة للفارسي وبيان مفهوم الاعتراض.

ثم جاءت الدراسة في أربعة فصول أولها: بحثت فيه اعتراضات الفارسي على النحاة، **والثاني:** بحثت فيه اعتراضاته على المدارس النحوية، **والثالث** : بحثت فيه منهجه في الاعتراضات، **والرابع:** بيَّنت فيه أثر اعتراضاته في الخالفين، وجَلَّيتُ قيمتها في الدرس النحوي. وذَيَّلْتُ البحث بخاتمة أتبعتها بفهارس فنية، **وفي الخاتمة:** لخَّصْتُ أهم النتائج التي وقف عليها البحث، ومنها:

١ – **القيمة العلمية لهذه الاعتراضات** وأثرها في أبحاث من تخصصوا في رصد الخلاف النحوي، وعلله وأصوله، وكذلك في القراءات القرآنية، والتصنيف المعجمي.

٢ – **توثيق أبي علي لكثير من الآراء والأقوال**، ونقله لكثير من الروايات والحكايات لنحاة لا توجد في كتبهم المطبوعة التي بين أيدينا.

٣- **ظهر من خلال الدراسة** أن الأسلوب الذي اعتمده الفارسي في اعتراضاته ينزع غالبًا إلى السبر، والتفصيل، والطريقة الجدلية الفرضية، والاستطراد في الاستدلال سماعًا وقياسًا.

٤- **وَلَعُهُ بالعلل النحوية وسبره لمسالكها وبيانه لأهميتها**، وتفتيشه المستمر عن اطراد العلة، وبنائه أحكامه على ذلك.

٥- **اتباعه للمنهج العلمي المُحكم** في البحث والعرض والمناقشة والاستدلال والتعليل والترجيح، واستقصائه في التمثيل للقضية محل النزاع بما لا يدع موضعًا لنظر أو مجالًا لمأخذ.

٦- **تأسيسه لطريقة جديدة في المذهب البصري** تعتمد على قواعده في المصطلحات وتطبق أصوله في السماع والقياس، فهو يجتهد في أصول مذهبه، ويخرِّج عليه، ويجري على قياساته، غير متقيد به في كل أحيانه، بيد أنه لا يخرج عن أصول المذهب في مجمل آرائه واجتهاداته.

٧- **أن من يدرس أقوال سيبويه وآراءه** لا يمكنه ذلك -ولو حاول- بمعزل عن تفسيرات الفارسي لها وبيانه لمبهمها وتوضيحه لمشكلها، فأبحاث الفارسي تتمة مفيدة لكتاب سيبويه، وشرح وافٍ لمعضلاته.

والله العظيم نسأل أن يسدد أقوالنا وأفعالنا،

وأن يرشدنا لما فيه الخير، إنه بكل جميل كفيل،

وهو نعم المولى ونعم النصير،

والحمد لله رب العالمين

الباحث

مصطفى محمود حسين شعبان

❁ ❁ ❁

Abstract of a protocol to acquire a doctorate degree
In the Arabic grammar
Titled

(Abu Ali's objections to grammarians and its impact on Subsequent)

This subject is about the grammatical objections of Abu Ali EL- Farisy to grammarians and its impact on subsequent which contributed to a great extent in this field. The nature of this subject necessitated the study to include an introduction**;** Preface, four chapters, conclusion and indexes the research agenda emerge as a whole is as follows:

Necessitated the need to include research and pave the author and four chapters and seal and indexes .

The introduction includes the nature of the subject and the motives behind its choice, the difficulties that faced the scholar, the related previous studies, and the plan of the study in general.

Introduction: The recent research on the nature and motives of his choice and the difficulties faced by the research and the methodology of a researcher, research overall review of studies and previous relevant resolutions, and studies on the pursuits and grammatical objections, and Grammar dispute the result of monitoring, tracking and the concept and its relationship to some other concepts.

Preface: In Three demands:

The First: the definition of the man study.

The Second: Linguistic experience, and Quranic doctrine grammar, logical, idiosyncratic.

The Third: Objection: concept of linguistic and grammar - the relationship between the two concepts - the difference between him and other conventions prevailing in the grammar lesson; (such disagreement, and tracking, and being aware).

The first chapter: Abu Ali's objections to the grammarians, and contain four topics:

The First: His objections to the grammarians of the second century AH.

The Second: His objections to the grammarians of the third century.

The Third: His objections to the grammarians of the fourth century.

The Fourth: His objections to the grammarian did not say their names.

The second chapter: His Objections to the grammatical schools, and contains three topics:

The first: His objections to Basra School.

The Second: His objections to Kufa School.

The Third: His objections to Baghdad School.

The third chapter: His approach to the objections, and contains eight topics:

The first: His objections in listening comprehension side.

The second: His objections in the standard side.

The Third: His objections in explanatory side.

The fourth: His objections on the side of reasoning.

The fifth: His objections into account validity and havoc of the meaning.

The sixth: His objections in mind along with the steady common grammatical rules.

The seventh: His objections in the general direction of grammarians.

The eighth: objection forms and patterns for Abu Ali.

The fourth chapter: Impact of Abu Ali's objections in subsequent, and contains five topics:

The first: Its impact on the assets and the general rules.

The second: Its impact on the branches.

The Third: Its impact on the issues in the protest and controversy inference and reasoning.

The fourth: Its impact on Quranic readings explanation .

The fifth: Its impact on Guidance grammar.

Conclusion: include the most important findings of the research, and highlighted what manifested from ideas, and showed what Esteban Search of phenomena related to the Persian approach and style and its impact on grammar lesson.

Indexes: include: Quran verses, Quranic readings, The Messenger's sayings, Arabic poetry methods and evidence and the statements of the Arabs, Sources and references and topics.

The scholar reached a number of results, the most important of which are:

I have saw a identify field in studies of this research the following:
That the linguistic research and the order was not purely for scientists and Language grammar upper hand and former first, but the lesson out to employers and research, literature and the interpretation and the constitution articles and opinions in writing gone gold due to the writers and brains generation after generation
Also identified that the approach of those in the search grammarian was not in isolation from the significance and meaning of the text to be merely discuss the signs and movements and changes words late show, but the modality can be again the spirit of the floor within the text, which is what we mean by linking the sense of the word, as it is not attracted to reach To express studied only in the light of the evidence and that lesson is evident when examined about Abu Ali El-Farisy on the most important of conclusion of search results in the salient features of Abu Ali's objections to grammarians and its impact on Subsequent.

Salient features of Abu Ali's objections to grammarians and its impact on Subsequent:

1. Abu Ali was in no position to look at and accuracy of transport and this is not surprised by what we notice from the survey Literarily and disarmament rhetoric in many investigations and research grammar
2. Abu Ali book to explain the interpretation of Sibawayh so it was always mentioned first, kicking off Sibawayh word and explain what needs to explain.
3. Many of those who specialize in monitoring the dispute between the grammarians, and discuss what they put assets and explanations grammatical; like Ebn-Jinny, and Ebn-Elshagary, and Ebn-El Anbari, and Akbari has relied on most of Abu Ali's objections to Alkoviin and others and built upon their books.
4. Abu Ali Privacy did not show scientific and personality grammatically solid only when discussing grammarians and supplier of objections to One of them was in favor of true evidence and a detailed evidence was tenuous weak argument, measurement and sometimes defend them and win him

some vocal opponents, showing the reel including signals from him and deeply entrenched in this regard.

5 . Abu Ali presents the doctrines of grammatical scientists and guidance in of the issue for discussion, addressing her criticism and analysis, discussion and penalties and Budget so Abu Ali was a diligent and thorough in many grammatical issues and evidence at the hearing, measurement and evidence received from the Arabs may choose to separate doctrine satisfied the one hand and survival and reel it likely the evidence and measurement.

6. Abu Ali has criticism in his private opinion opposing the distinctive character of pursuits reflected in a predominantly satire and irony as he said (his talk ugly intolerance and abuse explicit) and (this is arbitrary cold) and (his talk weakest excuse me) (This steak blind) and(It is the doctrine of corrupt) and so on.

7. Many of those who specialize in search Quranic readings, websites syntactic; may have based his objections to the research in, and the mayor have in the selection and weighting. And many of those who specialize in the embedded language; have benefited from Persian literature and objections in their research and their synagogues, and the subsequent transfer them afterwards.

8. Research has shown that some of Abu Ali's objections to the grammarians He was the first of its research, and that each was preceded by a number of the grammarians, Abu Ali has sometimes adopted in inference and protest on their words by mentioning their names, and the other without mentioning.

9. Research has shown that some of Abu Ali's objections to the grammarians had a resonance in the writings latecomers approval or opposition, and these compositions pervaded the diversity Abu Ali's objections to the grammarians and likely has it, was evident in the books of latecomers in the readings, interpretation and Quranic sciences, and to express, He wrote the dispute, and the assets and branches grammatical.

10. Abu Ali while objected to the grammarians did not tracing, and intending to prosecute lapses or errors, but he was trying to show his method and origin who corner him in his objection, and his proof, which was adopted in response to the doctrine of the challenged, and follower of his objections find it comes from certain assets grammatical issues in the dispute.

11. Abu Ali's objections to the grammarians sequel useful for research Sibawayh and his school, and the field of tightly discreet to study the

revisions and discussions grammatical that came in this era and chasing them from the periods, especially if they figure carrying Monetary tools, machines diligence, and stripped, which snaps in cash curriculum objective and was a mature thought, and talent incomplete architecture and Staff such as Abu Ali.

Finally: if I have achieved the targeted objective, I thank Almighty God, and if not, it is the effort reluctant, I don't claim to myself sailing in the grammatical quests and subjects, perfection is only for I feel that I have done my effort and hope that my work will reach some where near the targeted perfection .

I ask Almighty God to make this work purely for his sake. And to accept it with his generous reward and to have mercy on us all, he is up to that and more and may peace be upon our beloved prophet messenger of Allah.

The scholar

Mostafa Mahmoud Hussien Shaaban

فهرس موضوعات البحث

الموضوع **الصفحة**

❁❁❁